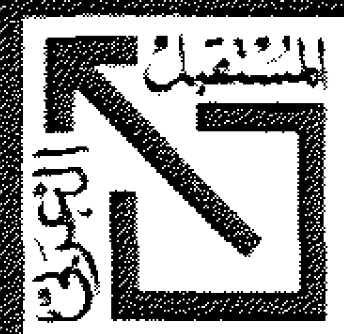


# إشكاليات الوحدة

## الجمهورية العربية المتحدة
## من الفكرة الى الدولة




عوني فرسخ

اشكاليات الوحدة
الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة

**اشكاليات الوحدة**
**الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة**

تأليف: **عونى فرسخ**

الطبعة الأولى ٢٠٠٢


الغلاف : **هشام بهجت عثمان**

الناشر: **دار المستقبل العربى**
٤١ شارع بيروت. مصر الجديدة. القاهرة
ت : ٢٩٠٤٧٢٧ فاكس: ٢٩١٦٢٠١

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١٠٠١٢ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-239-188-0

# اشكاليات الوحدة
# الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة

تأليف

**عونى فرسخ**



دار المستقبل العربى

# الأهـــداء

إلى لمى ووائل وإياد ونائل

وإلى أبناء جيلهم ما بين المحيط والخليج

إلى بناة الحاضر وصناع المستقبل

وعدة الأمة في مواجهة التحديات

عوني

## المحتويات

صفحة

# مقدمة

لم تكن وحدة مصر وسوريا في مطلع سنة ١٩٥٨ المرة الأولى التي يضم فيهما القطرين كيان سياسي واحد، وإنما كانت واحدة من سلسلة حالات وحدوية توالت منذ عهد الأسرة الفرعونية الثالثة، قبل نحو خمسة آلاف سنة. غير أن الوحدة المصرية – السورية في أخريات خمسينات القرن العشرين تميزت عن جميع حالات الوحدة السابقة بظاهرتين: كون سوريا – وليست مصر – المبادرة بالدعوة للوحدة والأبرز إسهاما في العمل على تحقيقها. وكون المبادئ القومية وحراك الجماهير، وليست طموحات الحكام وجحافل الجند، أداة صناع القرار السوري في حراكهم الوحدوي. وحين تصدر المبادرة عن القطر الأصغر والذى كان تاريخيا موضوعا للضم والإلحاق، بينما تأتي الاستجابة، وبعد تردد وتمنع، من القطر الأكبر صاحب الدور التاريخي في توحيد المنطقة، ففي ذلك البرهان الحاسم على انتفاء القسر والإكراه في قيام الجمهورية العربية المتحدة. كما أن في كون المبادئ القومية وحراك الجماهير أداة التوحيد ما يدل على أن تحقق الوحدة إنما جاء متسقا مع روح العصر، التي تجاوزت أساليب الفتح والضم والإلحاق في تحقيق الوحدة والاتحاد، الى اعتماد الخيار الحر الصادر عن القناعة اليقينية سبيلا وحيدا لذلك.

ثم إن الظاهرتين تؤشران إلى أنه توفرت في الواقع العربي حينذاك الظروف الموضوعية والذاتية الأكثر فاعلية لاستنهاض الطموح الوحدوي المتجذر في الأرض العربية، وتمكينه من قهر المعوقات المادية والمعنوية التي فرضت عليه، نتيجة تكامل المداخلات الخارجية المعادية للوحدة العربية، مع استجابة القوى الإقليمية العربية المستفيذة من واقع التجزئة. وهذا يفسر كيف أن المبادرة السورية، كما الاستجابة المصرية، كانتا باعثتين على الدهشة والاستغراب بداية، وما انفكتا موضوعا لاجتهادات متباينة.

ولقد تعددت وجهات النظر – ولما تزل – حول الظروف السياسية والاجتماعية والمصالح والطموحات الشخصية التي دفعت صناع القرار السوري – عسكريين ومدنيين – برغم تناقض دوافعهم وغاياتهم، إلى أن يقرروا، بإرادة حرة مدعومة بتأييد شعبي شبه

إجماعي، تجاوز كيانهم القطري بعد سنوات معدودة من ظفرهم بالاستقلال. وكيف أنهم اندفعوا بحماس ندر مثاله لفرض الوحدة على مصر، والتسابق في إعلان القبول برئيس لم تكن قدماه قد وطئت أرض سوريا بعد، والنزول طواعية – بل وبترحيب – بشرطي حل الأحزاب وامتناع ضباط الجيش عن كل نشاط سياسي. ولم يعارض في ذلك غير الحزب الشيوعي، الذي افتقد رصيده الشعبي الكبير لأن بعض قادته تجرأوا ووقفوا ضد التيار.

كما تباينت الروايات حول الدوافع والغايات التي حملت الرئيس عبد الناصر على الاستجابة الفورية للرغبة السورية، بحيث تخلى – بعد لقاء يومين مع وفد الضباط السوريين – عما عرف به من تحفظ على التسرع بإقامة الوحدة، واعتماد التدرج في إنجازها. وذلك على الرغم مما كان يكرره على مسامع مراجعية في الموضوع بأنه على معرفة بالخلافات السورية، وشعوره بأن الوحدة تعرضه للدخول في متاهة هذه الخلافات، التي يفتقد المعلومات حول أسبابها وخلفياتها، وأن معرفته بالشخصيات السورية محدودة، وأن المجتمع السوري غريب عنه(١).

ويذكر أحمد حمروش، واقعتين لكل منهما دلالة على موقف الرئيس عبد الناصر والظروف التي اتخذ فيها قرار الوحدة مع سوريا. فهو يشير إلى أن وكيلي المخابرات العامة المصرية وقتذاك: شعراوي جمعة، وأمين هويدي أمضيا شهرا في سوريا طافا خلاله أرجاءها كلها، ثم تقدما بتقرير كانت خلاصته «الفروق كبيرة، والواقع مختلف، وقبول الوحدة محفوف بالخطر، والنصيحة هى التأجيل». كما ينقل نبذة من حديث أجراه الصحفي الفرنسي بنشوا ميشان مع عبد الناصر حول احتمال الاتحاد مع سوريا، تضمن قول عبد الناصر بأن الاتحاد ليس محتملا وإنما هو أكيد، وأنه ربما يتم خلال عام ١٩٥٨ وربما بعده، وأن القضية ليست ضم بلد إلى آخر وإنما هى قضية اندماج، وأن الأمر لا يعود إليه، إذ إنه ليس فاتحا وإنما هو قطب جاذب «مغناطيس» ينتظر رغبة السوريين(٢).

ومع إطلالة عام ١٩٥٨ أرسل الضباط – الأشد تأثيرا في صناعة القرار السوري يطلب وفدا منهم، يحمل مذكرة وقعها جميع أعضاء «المجلس العسكري» – أو مجلس العقداء، الذي كان يضم قادة الوحدات ويمثل مختلف القوات – بطلب إقامة وحدة اندماجية، إذ تضمنت المطالبة بإقامة جمهورية عربية ذات رئيس واحد، وسلطة تشريعية واحدة، وسلطة تنفيذية واحدة، وسلطة قضائية واحدة، وموازنة واحدة، وعلم واحد، وعاصمة واحدة، وقوات مسلحة (برية وجوية وبحرية) موحدة القيادة والتنظيم والتدريب والسلاح(٣).

ثم عززت الحكومة السورية الوفد العسكري، بإيفاد صلاح الدين البيطار – وزير الخارجية وعضو القيادة القومية لحزب البعث – مفوضا من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيس المجلس النيابي، وقيل إنه كان يحمل مشروعا اتحاديا أقره مجلس الوزراء وبعض قادة حزب البعث، غير أنه لم يعرضه على عبد الناصر والوفد العسكري(٤). ويذكر أحمد حمروش أن الوفد العسكري السوري انقسم على نفسه إذ تراجع الحزبيون من ضباط البعث ومناصري الحزب الشيوعي عن طلب الوحدة وطالبوا بالاتحاد، فيما أصر المستقلون من الضباط على طلب الوحدة، وأن عبد الله الريماوي – عضو القيادة القومية لحزب البعث – هدد بالاستقالة من الحزب اعتراضا على طلب الاتحاد الفيدرالي وتمسكا بالوحدة، فتجاوب مع هذا الاتجاه الضباط السوريون، وشكلوا مركز قوة، فرض على البيطار التراجع(٥). وكان عبد الله الريماوي هو الذي كلف باعداد مشروع الاتحاد الذي حمله البيطار، غير أنه كان متواجدا في القاهرة عند مقدم وفد الضباط السوريين، وكان يومها – كما لمست منه – من اشد الناس حماسة لفكرة الوحدة الاندماجية. وعليه لا استغرب ان يكون قد هدد بالاستقلالة اذا لم تعتمد. بينما يذكر عبد اللطيف البغدادي – نائب رئيس جمهورية مصر يومذاك – أن الضباط اتصلوا بالذين بقوا من أعضاء المجلس في دمشق، فأوفدوا عبد الحميد السراج، الذي أوضح أن الضباط ملزمون بقرار مجلسهم الداعي للوحدة، ولايمكن الرجوع عنه إلا بالعودة لدمشق وعرض الأمر على المجلس بجميع أعضائه لأنه وحده الذي يملك تعديل قراره السابق. ويضيف البغدادي، في روايته لوقائع مفاوضات الوحدة، أن عبد الناصر دعا إلى اجتماع للقيادة المصرية، بمن في ذلك أعضاء مجلس الثورة السابقين، وعرض عليهم مطلب الضباط السوريين، فمالت الأغلبية إلى تفضيل الاتحاد الفيدرالي على الوحدة الشاملة، فيما عدا عبد الحكيم عامر وعبد الناصر. الذي علل تفضيله للوحدة بأنه لايمكنه أن يظهر أمام الشعب العربي معارضا للوحدة، فيما قبول الاتحاد الفيدرالي يجعل منه مسؤولا عن دولة الاتحاد دون أن تكون له السيطرة الكاملة على الأوضاع في سوريا، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بإقامة الوحدة الشاملة(٦).

وواضح من رواية كل من البغدادي وحمروش أن كلا من الرئيس عبد الناصر وقادة البعث والضباط الحزبيين لم يكن في مقدورهم الوقوف في وجه التيار الوحدوي. وتكفي الإشارة إلى ما يذكره حمروش حول الأثر الذي أحدثه تهديد عبد الله الريماوى بالاستقالة

من حزب البعث، إذ لم يكن الريماوي يومذاك غير ممثل لفرع الأردن في قيادة البعث، ولاجىء سياسي في سوريا، وبرغم ذلك أحدث تهديده أثره لدى ضباط البعث وصلاح البيطار لدرجة أنهم خالفوا قرار الحكومة السورية المعتمد من قيادة البعث في القطر السوري، بمن في ذلك قادته التاريخيون الثلاثة: عفلق والحوراني والبيطار. ويقينا أن تراجع ضباط البعث وممثل قيادته السورية ما كان تقديرا منهم لما كان يمثله الريماوي حزبيا فقط، وإنما تحسبا من ردة الفعل الشعبية التي كانت ستحدثها استقالته المعللة بوقوف قادة الحزب القومي وضباطه معارضين للوحدة التي تطالب بها الجماهير.

## وتواجه الباحث في قضايا الوحدة والاتحاد سبعة أسئلة أساسية:

الأول : يتصل بالمشروعية التاريخية للكيانات السياسية المراد توحيدها، ومدى اتفاق المشروع الوحدوي - أو تناقضه - مع المسار التاريخي للحراك السياسي والاجتماعي في تلك الأقطار كلها أو بعضها.

الثاني : يتعلق بجذرية الطموح الوحدوي على مستوى كل من النخبة والجمهور، ومقدار اتفاقه - أو تعارضه - مع الطموحات والمصالح الحقيقية والمتصورة السائدة نخبويا وجماهيريا في الساحات المعنية بعملية التوحيد، وكذلك مستوى تعبير ذلك الطموح عن المكون الحضاري المتجذر في تلك الساحات.

الثالث : يختص بالزمن الذي تنجز فيه عملية الوحدة وملاءمة - أو عدم ملاءمة - الظرف التاريخي للمبادرة الوحدوية. وهو بالنسبة لقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط / فبراير ١٩٥٨ غير قاصر على ظروف كل من مصر وسوريا يومذاك، إنما يتعداهما إلى الظروف الإقليمية والدولية في خمسينات القرن العشرين، بسبب أهمية المركز والدور الذي شغله طرفا المعادلة على مسرح المنطقة منذ فجر التاريخ.

الرابع : موضوعه إجراءات الوحدة المتبعة واتساقها، أو تنافرها، مع الفكر السياسي، الاجتماعي المعاصر. ذلك لأن وسائل التوحيد ومناهجه ليست ثابتة في كل العصور، ولا هي متماثلة تماما بالنسبة لكل المجتمعات، وإنما هي متأثرة بالواقع بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. فالحكم على معاصرتها، أو تخلفها، رهن بمدى انسجامها مع الفكر السياسي، الاجتماعي الأصدق تعبيرا عن العصر والظروف السائدة، وبالتالي الأقدر على التأثير في مواقف وممارسات العناصر والقوى الأشد تأثيرا في الحراك السياسي، وتلك ذات الدور الأكبر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

الخامس : مجاله ممارسات صناع القرار في دولة الوحدة، ومدى تلبيتها، أو قصورها عن تلبية، طموحات القوى الاجتماعية ذات المصلحة بالوحدة، والتزامها بأسس الدستور الوحدوى، أو تنكرها له. ومقدار وأهمية المنجزات المتحققة والسلبيات التي انطوت عليها الممارسات. وانعكاسات كل من المنجزات والسلبيات على نخب دولة الوحدة وجمهورها. وتأثير ذلك على استقرار الدولة وأثره، الإيجابي والسلبي، على التصدي للقوى المضادة، التي جاءت الوحدة تهدد مصالحها وطموحاتها، خاصة تلك التي اتخذت منها موقف العداء العلني أو المستتر.

السادس: مسألة استقرار دولة الوحدة وحمايتها. ذلك لأن التصنيف الدقيق لعملية الوحدة، أيا كان مستواها، إنما هي ثورة على الواقع المستقر، وككل ثورة فهي تنطوى على متغيرات سياسية واجتماعية تحدث اضطرابا في الواقع المستقر. ففي كل عملية وحدوية تجرى إعادة تقسيم للأدوار فيما بين المدن الرئيسية، حيث تغدو إحداها العاصمة، فيما تفقد بقية العواصم أدوارها المركزية مما يؤدى إلى تراجع أهميتها النسبية ودور نخبها في الحياة العامة. كما أن الوحدة، حين تقترن بعملية التغيير الاجتماعي، تعيد توزيع السلطة والنفوذ، فيما بين أفراد المجتمع وفئاته، مما يؤدى إلى انقسام جلى فيما بين المنتفعين بالوحدة والمتضررين بسببها، الأمر الذي ينعكس في استقطاب يؤثر على استقرار دولة الوحدة في سنواتها الأولى. وغالبا ما كانت عملية استمرار الوحدة وحمايتها أكثر تحديا من عملية إقامتها. وحين يؤخذ في الحسبان أن قيام الجمهورية العربية المتحدة كان يعني إمكانية استقرار المبادرة التاريخية في الوطن العربي في يد الحركة القومية العربية، مما استدعى تطور الاستراتيجية الهجومية لدى القوى المضادة، المحلية والإقليمية والدولية، يصبح منطقيا التساؤل عما إذا توفرت متطلبات حماية دولة الوحدة بما كانت تملكه قيادات الحركة القومية العربية في الجمهورية وعلى مدى الساحة القومية من إمكانات وقدرات أم لا ؟

السابع: ومضمونه التأثيرات الإيجابية والسلبية لتحقق الوحدة وانفصالها، ثم تثبيت الانفصال على الفكر القومي الوحدوي، والقطري «الوطني»، وبمعنى آخر على جدلية الوحدة والتجزئة في الواقع العربي المعاصر، وعما إذا كانت المحصلة إغناء الجانب الإيجابي الوحدوي في الجدلية التاريخية للأمة العربية أم إفقاره لمصلحة طروحات المستفيدين من التجزئة والقوى غير القومية الطامحة للانفصال؟

وغاية هذا الكتاب محاولة الاجتهاد في الإجابة عن الأسئلة السبعة فيما يتصل بقيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٥٨ والمواقف والممارسات طوال عهدها وخلال مرحلة الصراع فيما بين أنصار إعادة الوحدة وخصومهم العاملين على تثبيت الانفصال. وذلك حتى ٢٦ تموز / يوليو ١٩٦٣. وقد سبق أن عالجت الموضوع في كتاب «الوحدة في التجربة»(٧)، الذي وقفت فيه عند الحركة الانفصالية في ١٩٦١/٩/٢٨. غير أنني في كتابي هذا رأيت مد فترة الدراسة حتى ١٩٦٣/٧/٢٦ لسببين:

الأول: كون سوريا بدرجة أولى، ومصر بدرجة ثانية، قد عاشتا ما بين ١٩٦١/٩/٢٨ و١٩٦٣/٦/٢٦ مرحلة إعادة الوحدة أو تثبيت الانفصال، وهي مرحلة حافلة بالصراعات والمناورات السياسية. ولم تحسم لمصلحة الانفصال إلا بإعلان الرئيس عبد الناصر يوم ١٩٦٣/٧/٢٦ الانسحاب من اتفاقية الوحدة الثلاثية التي كانت قد وقعت في ١٩٦٣/٤/١٧ فيما بين مصر وسوريا والعراق.

الثاني: كون موقف الشعب العربي في سوريا من الوحدة مع مصر، وقيادة عبد الناصر، والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت في عهد الوحدة، وإن كان قد اتضح بجلاء في الأيام الأولى للانفصال، إلا أن عملية الفرز الحاسم بين عناصر وقوى الحركة القومية العربية، صادقة الالتزام بالحرية والاشتراكية والوحدة، وبين عناصر وقوى «الإقليمية الجديدة» قومية الشعارات، انفصالية الفعل، فاشية الفكر، لم تتضح بجلاء تام إلا من خلال الاختبار العملي في المواقف التي تطلبت الحسم. والتي خاضتها نخب هذا الشعب وجماهيره، وبصورة خاصة أجياله الشابة، من الرجال والنساء. ولقد قدمت القوى والعناصر الوحدوية خلال معركة إعادة الوحدة أو تثبيت الانفصال تضحيات غالية، تمثلت بمئات الشهداء وآلاف المعتقلين والمشردين طوال الأيام والليالي الممتدة ما بين الصباح الصاخب يوم ١٩٦١/٩/٢٨ والمساء الدامي يوم ١٩٦٣/٧/١٨.

ثم إن هذا الكتاب يتميز عن سابقه ليس فقط بامتداد مجاله الزمني، وإنما أيضا بما توفر لي من معلومات إضافية، نتيجة لما اطلعت عليه من كتب صدرت بعد كتاب «الوحدة في التجربة» تتناول الوضع السياسي والاجتماعي في كل من مصر وسوريا، ومذكرات شخصية لعدد غير يسير ممن شاركوا في الحكم على عهد الوحدة أو ممن كانوا على تماس بالأحداث وإن لم يشاركوا بالحكم.

وبداية اقرر أن عهد الوحدة، وإن كان قصيرا في مداه الزمني، إلا أنه كان غنيا

بأحداثه وعبره، ففي زمنها تفجرت أحداث ١٩٥٨ في لبنان وثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ في العراق، وكان للحكم في دولة الوحدة مواقفه من أحداث القطرين والصراعات التي شهدها البلدان. كما كان مشاركا أساسيا في الحراك السياسي - الاجتماعي النشط الذي شهده الوطن العربي ما بين المحيط والخليج في سنوات الغليان تلك.

وككل الممارسات الإنسانية عبر الزمن كان للممارسات في عهد الوحدة، وبخاصة ممارسات الرئيس عبد الناصر، باعتباره المسؤول الأول في دولة الوحدة، جوانبها الإيجابية والسلبية. والحكم على الثورات الكبرى، وقد كانت الوحدة ثورة كبرى بكل المقاييس، ليس بخلوها من السلبيات وإنما في ضوء خطها العام، وبمقدار ما أحدثته من تغيير جذري في الواقع الاجتماعي - الاقتصادي، وبالموازنة فيما بين منجزاتها، وما اكتنف الممارسة من سلبيات. ويختل منهج البحث حين يتم التركيز على السلبيات دون الإيجابيات أو العكس.

ولأنه لا يصح تقويم أي حدث تاريخي، أيا كان مستواه، بأن تسقط عليه أحكام مرحلة مختلفة إلى حد ما عن تلك التي وقع فيها، فإنه حتى يكون تقويم عهد الوحدة موضوعيا يقتضي النظر في الممارسات والمواقف خلاله، سواء صدرت عن صناع القرار أو العناصر والقوى المعارضة بشتى تلاوينها السياسية، في ضوء الظروف الموضوعية والذاتية يوم أن كانت الحركة القومية العربية في أوج صعودها، والقوى المعادية المحلية والإقليمية والدولية في ذروة استنفارها، والصراع بين الجماعتين على أشد ما يكون احتداما على مختلف المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. الأمر الذي يعني النظر في كافة المواقف والممارسات في ضوء ما كانت تعكسه من تعزيز أو إضعاف الموقف القومي في مواجهة التحديات التي تعاظمت بمجرد أن حققت الحركة القومية العربية أعظم إنجازاتها بإقامة الجمهورية العربية المتحدة.

ولما كانت مصداقية المواقف إنما تقوم بمدى تعبيرها عن المبادئ التي يدعيها أصحابها والشعارات التي يرفعونها. بصرف النظر عن الموقف من تلك المبادئ والشعارات من وجهة نظر المقوم، أو خلال المرحلة التي تتم فيها عملية التقويم. وحتى يكون التقويم موضوعيا ومنصفا يقتضي أن يجري في ضوء العقيدة والمفاهيم والشعارات التي تمت في ظلها المواقف والممارسات موضوع الدراسة والتقويم. ولقد تمت الوحدة سنة ١٩٥٨ والتيار الرئيسي والقائد في حركة القومية العربية يرفع شعار «الوحدة والحرية والاشتراكية»، وقامت الوحدة كمحصلة لإرادة طلائع وجماهير سوريا بالذات في وضع ذلك الشعار موضع

التنفيذ. وكل ما أنجز خلال عهد الوحدة، وجميع السلبيات والأخطاء التي تنسب للحكم وسواه من أجنحة الحركة القومية العربية آنذاك. كل ذلك المسؤول عنه بصورة رئيسية عناصر وحركات قومية الشعارات، وبالتالي فإنها تقوم بمدى اتفاقها أو تعارضها مع الشعارات القومية، بصرف النظر عن التفاوت، بل التباين، في صدق التزام رافعي تلك الشعارات بمضامينها، والاستعداد للتضحية في سبيل إنجازها. ودون التأثر بالموقف الراهن للنخب العربية السياسية والفكرية من تلك الشعارات.

ولا أنكر أنه تم تراجع غير يسير عن الأهداف والشعارات القومية، وأن الواقع العربي الراهن يختلف جذرياً عما كان عليه في عهد الوحدة. وأن الفكر القومي بات مهمشا ومحدود الأثر في الحراك السياسي العربي المعاصر. ولا أختلف مطلقا مع كل من يرى أن قصور الحركة القومية وتقصيرها، اللذين أسهما في إجهاض الوحدة، من أبرز عوامل انقلاب المد القومي إلى جزر وتهميش الفكر القومي التقدمي. ولكن كل ذلك لايجيز تقويم ممارسات مختلف العناصر والقوى في عهد الوحدة وأثناء مرحلة إعادة الوحدة أو تثبيت الانفصال إلا في ضوء المفاهيم القومية، وذلك على الرغم من تحول كثيرين ممن كانوا يصنفون طلائع قومية إلى ممثلين طلائعيين للإقليمية الجديدة، التي برزت على المسرح السياسي العربي باعتبارها الرديف «التقدمي» للإقليمية التقليدية ومنافستها المحلية على الاستفادة من واقع التجزئة.

ويقتضي التنبيه إلى أن هذا الكتاب ليس تاريخا لعهد الوحدة ومرحلة الصراع حول إعادتها أو تثبيت الانفصال، وإن تضمن عددا غير يسير من الأحداث المتصلة بذلك العهد وتلك المرحلة، وإن احتوى بين دفتيه شرحا مسهبا للعديد من المواقف وعلى بيانات وإحصاءات لكثير مما تم إنجازه، خاصة في سوريا. ولكنه كتاب يقوم المواقف والأحداث ويورد البيانات والإحصاءات ليس بهدف إعطاء وجهة نظر فيما كان بالأمس بقدر ما إن الغاية من الاجتهاد في تقويم الممارسات والمواقف محاولة استخلاص العبرة مما كان. وهو بالتالي كتاب نقد للمرحلة وليس سفراً تاريخياً لها، وهو محاولة استقراء دلالة الإيجابيات والسلبيات وليس مجرد استعراض لها.

ولم أكتبه دفاعا عن تجربة مضت بمقدار ما استهدفت منه أن يكون إسهاما في حماية أي تجربة وحدوية، أو اتحادية، عربية مقبلة. لأن استقراء الأدبيات العربية الرائجة وتوجهات الرأي العام العربي تدل على أن الدولة القطرية العربية استنفدت أغراضها، ولم

تعد قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها وتطلعاتهم. كما لم تعد تتمتع بذلك القدر من التأييد والقبول اللذين حظيت بهما أواسط ستينات القرن العشرين. ولم يزل الطموح الوحدوي هو الطموح الأول والأكثر إلحاحا بين نخب وجماهير غالبية الأقطار العربية، وليس أدل على ذلك من نتائج البحث الميداني الذي أجراه «مركز دراسات الوحدة العربية أواخر سبعينات القرن العشرين لمعرفة اتجاهات الرأي العام حول مسألة الوحدة(٨). ولقد جاءت متغيرات ومستجدات سنوات ما بعد تثبيت انفصال وحدة مصر وسوريا تقوى الطموح الوحدوي بحيث لم يصبح أقل إلحاحا على ضمير المواطن العربي عما كان عليه عندما قامت وحدة ١٩٥٨، وإن لم تعد عوامل تحقق الوحدة متوفرة خلافا لواقع الحال يومذاك. وحين يضاف إلى ذلك أن «التكتلات الكبرى» غدت منطق العصر في مطلع القرن الحادي والعشرين يغدو منطقيا النظر لوحدة مصر وسوريا باعتبارها ليس فقط أول تجربة وحدوية عربية في العصر الحديث وإنما هى أيضا، بما حفلت به من إيجابيات وسلبيات، دليل الممارسة العملية للتجارب الوحدوية المقبلة، وإن طال الزمن. والكتاب على هذا الأساس دراسة مستقبلية بمقدار ما هو دراسة تاريخية، بل إنه دراسة توظف الماضي في خدمة المستقبل.

وألاحظ فيما يتعلق بموقف القوى الدولية العظمى من الطموح الوحدوي والنهضوي العربي أنه في ثلاثينات القرن التاسع عشر، تحقق «الإجماع الأوروبي»، عندما اصطفت فرنسا إلى جانب عدوتها التقليدية إنجلترا والحلف الذي كانت تقوده، والمؤلف من روسيا والنمسا وبروسيا. متخلية بذلك عن دعم مشروع محمد علي النهضوي، بعد أن اتسعت دائرة نفوذه في المشرق العربي، ولاحت في الأفق مؤشرات قيام «امبراطورية عربية» عصرية، واحتمالات تجديده شباب السلطنة العثمانية العجوز. وتكرر الأمر في السنوات الحاسمات للقرن العشرين، حيث شهدت لقاء، من غير تنسيق أو اتفاق، فيما بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ضد الطموح الوحدوي التقدمي العربي، وعملهما، كل بوسائله الخاصة، لتعطيل كل تحرك وحدوي، وعلى تحجيم الحركة القومية العربية بقيادتها الناصرية.

وإذا كانت استراتيجية الاستعمار القديم تأسست على إحداث وتعميق التجزئتين السياسية والاجتماعية في الوطن العربي، فإن استراتيجية الامبريالية، بقيادتها الأمريكية، قامت على اعتبار الطموح الوحدوي والانتماء القومي أخطر ما يهدد مصالحها في

«الشرق الأوسط»، كما انعكست بجلاء تام في الموقف من الصراع فيما بين الحركة القومية العربية بقيادتها الناصرية، وبين الشيوعيين ومناصريهم في الوطن العربي، وما بدا واضحا من استعداد أمريكي – أوروبي للقبول بدور شيوعي في سياسة العراق، وما ثبت من مداخلات سافرة لمنع وحدته أو اتحاده، أو حتى تفاعله إيجابيا، مع الجمهورية العربية المتحدة(٩). وبمقدار ما كان قيام دولة الوحدة يجسد في بعض معانيه استجابة الحركة القومية العربية للتحدي الأمريكي ممثلا في «مشروع أيزنهاور»، بمقدار ما جاء نجاح الانفصال وتثبيته في اهم نتائجهما مؤشرين على بداية مرحلة الهيمنة الأمريكية القائمة على استغلال التناقضات العربية وتوظيفها في خدمة مصالحها وطموحاتها في «الشرق الأوسط».

والذي يذكر أن الأب الدكتور جوزيف حجار – في كتابه: أوروبا ومصير الشرق العربي(١٠) – يقرر بأن السنوات التسع لحكم إبراهيم باشا وإدارته لبلاد الشام (١٨٣١ – ١٨٤٠) أخطر سنوات القرن التاسع عشر في تاريخ مصر والمشرق العربي. ففيها تم أولا إجهاض إمكانية إقامة دولة عصرية في المشرق العربي. وتم ثانيا الاتفاق على مخطط استعماري رسمته الدول الأوروبية الخمس الكبرى – بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا – للاحتفاظ بالسلطنة العثمانية، والاكتفاء باستغلال واقعها المتردي في التغلغل اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا في ولاياتها، خاصة العربية منها، واستنفار كافة الجماعات الاجتماعية ذات الخصائص الذاتية، العرقية والطائفية بالذات، لإحكام السيطرة على مقدرات الأمة العربية، ما إن تحين لحظة إعلان وفاة «رجل أوروبا المريض». وتم فيها ثالثا إلقاء البذرة الصهيونية في تربة فلسطين، بحماية وتشجيع الدول الأوروبية، وبصورة خاصة بريطانيا، الدولة الأعظم في ذلك الزمن.

وبالمقارنة بما كان في القرن التاسع عشر ليس من المغالاة في شيء اعتبار الفترة ما بين ١٩٥٨/٢/٢٢ و١٩٦٣/٧/٢٦ أخطر سنوات القرن العشرين في تاريخ الوطن العربي ما بين المحيط والخليج. إذ تم فيها أولا، إجهاض الوحدة الرائدة وتعطيل الحراك الوحدوي في المشرق والمغرب على السواء، فيما تشرذمت الحركة القومية العربية إلى أجنحة متصارعة وتشظت على نحو غير مسبوق منذ برزت على المسرح في مطلع القرن العشرين. كما تم فيها ثانيا تعمق الخلاف فيما بين الحركة القومية العربية والأحزاب الشيوعية في البلاد العربية وتحوله إلى عداء دام ومدمر، ودون أن يتزامن ذلك مع ردم الهوة فيما بين الحركة القومية العربية والحركات اللا قومية الأخرى، وبصورة خاصة جماعات الإسلام السياسي،

وفي مقدمتها حركة «الإخوان المسلمين». وتم فيها ثالثا تنامي الحركات الناطقة باسم الجماعات الاجتماعية المصطلح على تسميتها تجاوزا «أقليات»(١١)، وتولي الصقور زمام قيادتها، مستقوية ليس فقط بالدعم الاستعماري والخارجي، وإنما أيضا – وهو الأهم والأخطر – بالمواقف غير المسؤولة وغير الواعية للقوى والعناصر العربية الهوية، المعادية للتوجه الوحدوي، وبصورة خاصة اليسارية منها ومدعية اليسار.

وكان أخطر ما شهدته السنوات الخمس والشهور الخمسة ما بين قيام الوحدة وتثبيت الانفصال، بروز كل من «الإقليمية البترولية» و «الإقليمية الجديدة»، وبداية تبلور «الطبقة الجديدة». إذ كان لكل منها تأثير شديد السلبية في الحراك السياسي – الاجتماعي في العديد من الأقطار العربية، خاصة في مواجهة الطموح للوحدة والتغيير الاقتصادي – الاجتماعي. فبدافع شهوة الحكم والتفرد بالسلطة أسقطت نخب قيادية دعاواها الوحدوية، وتحولت إلى زعامات قطرية الممارسة قومية الشعارات. بحيث شكلت بوعي منها أو بلا وعي رديفا للإقليمية التقليدية و«الإقليمية البترولية» في الدفاع عن واقع التجزئة بحجة «الخصوصية»(١٢). كما تبلورت في العديد من الأقطار العربية «طبقة جديدة» تشكلت من تحالف برجوازي القطاع الخاص، وبيروقراطي القطاع العام، وفاسدي المؤسسة العسكرية، والناشطين في قطاع الخدمات، والعديد من الصحفيين وحملة الأقلام(١٣). وبحيث غدا هذا الخليط، متباين الأصول والمهام والاختصاصات، طبقة فاسدة ومفسدة، أسهمت إلى حد بعيد في تشويه المسيرة العربية، وشكلت، ولما تزل، معوقا رئيسيا لتجاوز الواقع المأزوم.

كما شهدت تلك السنوات والشهور مستجدات في غاية الخطورة على صعيد الصراع العربي – الصهيوني. فمن جهة أولى طورت إسرائيل وكل من دول الجوار : إيران وتركيا وأثيوبيا علاقاتها المشتركة لمواجهة النمو المتسارع في فعالية الحركة القومية العربية. ومن جهة ثانية نشأت علاقات متطورة فيما بين الدولة العبرية وبعض «الأقليات» في المشرق العربي وجنوبي السودان. ومن جهة ثالثة تدفقت على إسرائيل «المساعدات» الاقتصادية والعسكرية من دول المعسكر الرأسمالي، بعد أن اتضحت أهميتها كجسر فاصل للوطن العربي، وككابح فاعل في مواجهة دور مصر القومي. ومن جهة رابعة تزايدت أعداد العرب الذين يرون في الصهيونية الخطر الأصغر بينما الخطر الأكبر والأولى بالمواجهة في رأيهم، إنما هى «الشيوعية العالمية والناصرية»(١٤). ناهيك عن استفادة إسرائيل – المباشرة وغير المباشرة – من اتساع واحتدام الصراعات العربية – العربية، بسبب الوحدة أو نتيجة

للانفصال، الذى ينظر اليه كثير من الباحثين باعتباره في مقدمة العوامل التي يسرت لإسرائيل تحقيق انتصار سهل وبتكلفة مادية وبشرية محدودة في حزيران / يونيو ١٩٦٧.

ولقد حاولت جاهدا أن أكون موضوعيا، ومتحررا إلى أبعد مدى ممكن من المشاعر الخاصة، محاولا قدر المستطاع ذكر الأحداث والمواقف كما توصلت إلى استخلاصها من المصادر التي وفقت في الحصول عليها. وقمت بتحليلها وتقويمها بهدف استخلاص النتائج، غير واقف فقط عند تحديد المسؤولية عما شاب الفكر والممارسة من قصور وتقصير. إيمانا مني بأنه في القضايا الاستراتيجية، وقضية الوحدة في المقدمة منها، ليست الأولوية لتحديد المسؤولية عما كان، بل الأولى والأهم استراتيجيا التركيز على النتائج ذات الأثر الباقي في الفكر والممارسة. وتتضاعف الأهمية النسبية للنتائج ذات الأثر حين يؤخذ في الحسبان مكانة الطموح الوحدوي في فكر نخب الأمة ووجدان جماهيرها، وأهمية الوحدة في حاضر الإنسان العربي ومستقبله.

ولست أدعي الحياد التام والمطلق، فذلك هو المستحيل عمليا بالنسبة لمنتم للفكر القومي وناظر للوحدة باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا. وليس علميا في تقديري توقع أن يتخذ قوميٌ موقف الحياد بين الوحدة والتجزئة، وكما أنه لا خيار في قضايا الحرية والعدالة وكافة القيم الإنسانية، فإنه لا حياد في القضايا القومية، خاصة قضية الوحدة، بالنسبة للمؤمن بالعروبة، وكل قول آخر إدعاء زائف.

وأعود مؤكدا أن هذه الدراسة تمت في ضوء المصادر التي اطلعت عليها، وهي رغم كثرتها وغناها، تظل قاصرة عن الوفاء بحق التجربة الرائدة. والأمر الذى لابد من تأكيده أن عهد الوحدة ومرحلة تثبيت الانفصال لم تكتب فيهما الحقيقة الكاملة بعد، وليس ميسورا أن تكتب في المدى الزمني المنظور، بسبب ما هو معروف ومؤكد من أن كثيرا من الوثائق لما تزل محفوظة في الأدراج، وأن العديد ممن شاركوا في صناعة القرار، أو كانوا على تماس بعملية صناعته، ما برحوا ملتزمين الصمت. فمن جهة أولى تحرص القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المنطقة على كتم كل معلومة قد تضر بحركاتها المستقبلية في منطقة عظيمة الأهمية لمصالحها الاستراتيجية. ومن جهة ثانية لما يزل الوعي العربي دون الارتفاع إلى مستوى إدراك خطورة حجب الوثائق وحق القارئ والباحث في الاطلاع على المعلومات. ولما تدرك النخب القائدة بعد، أنها بالتكتم الذي تمارسه لا تسهم فقط في تشويه تاريخ الأمة وسير رموزها الوطنية والقومية، وإنما تعمل أيضا على استمرار تخلف

معرفة ووعي النخب والجمهور، ما يؤثر سلبيا في التطور المجتمعي. وكل من شارك في تجربة الوحدة أو عاصرها، وكتم معلومة هامة دون ضرورة قومية، أو نطق زورا، أو روج أحاديث الإفك في عهد الوحدة وبعده مسؤول، في حدود مكانته ودوره يومذاك، عما لحق بالتجربة الرائدة من ظلم بين، وعن الانعكاسات السلبية للتقويم غير الدقيق وغير الموضوعي لاعظم إنجازات الحركة القومية العربية في القرن العشرين، كما أنه مساهم في الآثار التدميرية التي تسببت فيها «عقدة الانفصال»، أهم المعوقات الذاتية للوحدة العربية. وأقصى ما أتطلع إليه أن تساعد هذه الدراسة في تقويم منصف وأمين للوحدة الرائدة التي «ظلمت ظلما بينا، سواء من جانب عدد ليس بالقليل ممن شاركوا فيها، أو من جانب الباحثين العرب الذين كان يجب أن يكرسوا مزيدا من الاهتمام بها»(١٥).

ويتألف هذا الكتاب من ثلاثة أجزاء: يتناول الأول جدلية الوحدة والتجزئة تاريخيا وفي الواقع العربي المعاصر، وخصوصية الدولة القطرية وأثرها في الطموح والحراك الوحدوي، واستعراضا للواقع العربي وكل من المصري والسوري عشية قيام الوحدة. وللتفاعلات السورية – المصرية التي توجت بقيام الوحدة وتقويم ما تم إنجازه. فيما تناول الجزء الثاني الوثائق الدستورية للجمهورية العربية المتحدة، والمنجزات والسلبيات في شتى المجالات. أما الجزء الثالث فموضوعه الانفصال وانعكاساته في الفكر والعمل السياسي العربي.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من الأساتذة: محمد فائق وسامي شرف، وأحمد عبد الكريم، وهانى الهندى، وعبد المجيد فريد والدكاتره أحمد يوسف أحمد وإلياس فرح، ومنير الحمش، ومخلص الصيادى، لقيامهم بمراجعة مخطوطة هذا الكتاب، والملاحظات القيمة التي أبداها كل منهم واستفدت منها في إعادة تحريره. كما أعبر عن خالص التقدير لرفيقة العمر زوجتي نفيسة الشريف للجهد الذى بذلته في مراجعة مسودات المخطوطة أكثر من مرة، وإنني لشديد الامتنان لسكرتيرتي السيدة إيمان زايد على جهودها المشكورة في نسخ المخطوطة وإعادة نسخها مرات.

**عونى فرسخ**

دبى في : ٢٠٠١/٤/١٤

## الهوامش:

(١) محمود رياض: المذكرات ج٢ (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٦) ص ١٩٩.

(٢) أحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو ج ٣ (بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦) ص ٤٩ و٥٠.

(٣) مذكرة المجلس العسكري الصادرة في ١٩٥٨/١/١١.
راجع : خالد العظم: المذكرات ج ٣ (بيروت، الدار المتحدة للنشر ١٩٧٢) ص ١٢٣-١٢٥.

(٤) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية (القاهرة، الدار القومية ١٩٦٣) ص ٢١١ - ٢١٣.

(٥) أحمد حمروش : مصدر سابق ص ٤٨ و٤٩.

(٦) عبد اللطيف البغدادي: المذكرات ج ٢ (القاهرة، المكتب المصري الحديث ١٩٧٧) ص ٣٦-٣٨.

(٧) عوني فرسخ - الوحدة في التجربة (بيروت - دار المسيرة) ١٩٨٠.

(٨) اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة - بحث ميداني بإشراف : د.سعد الدين إبراهيم، والسيد ياسين، ووليد قزيها (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) ١٩٨٢.

(٩) هذا ما يؤكده أحد أبرز الخبراء البريطانيين في قضايا المنطقة الذى كتب يقول: «على الرغم من أن مشكلة التسلل الشيوعي هي في الأزمة الحالية أشد وضوحا من أى أزمة سابقة من أزمات الشرق الأوسط فإنها لا تلاقي الآن اهتماما يذكر. فالعدو المعترف به في لندن وواشنطن على حد سواء لم يكن هو الشيوعيون وإنما القومية العربية*. وكتب خبير آخر: لقد سمعت الرأى الذى يقول «إن استيلاء عبد الناصر على العراق يجب الخوف منه أكثر من استيلاء الشيوعيين على العراق**.

* جون ماريو: القومية العربية والامبريالية البريطانية (لندن، كرست برس ١٩٦١) ص ١٧٣.

** ترافيليا: الشرق الأوسط في ثورة ص ١٥٣.

- عن: نجلاء أبو عز الدين: عبد الناصر والعرب. ترجمة: يوسف سعيد الصباغ (القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨١) ص ٣٤٨ هامش ٢.

(١٠) د.جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي - حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية. ترجمة بطرس حلاق وماجد نعمة، ومراجعة حسن فخر (بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦).

(١١) راجع حول دلالة مصطلح «أقلية» في الوطن العربى كل من: عوني فرسخ - الأقليات في التاريخ العربي (لندن، رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩٤) وأبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧).

(١٢) عبد الله الريماوي: الإقليمية الجديدة (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٠).

(١٣) د.عصمت سيف الدولة: تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية. في: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣) ص ١٥٨.

(١٤) راجع حوار الأمير فيصل الملك فيصل - فيما بعد - ورئيس وزراء سوريا د.بشير العظمة في تشرين أول / أكتوبر ١٩٦٢.

د.بشير العظمة: جيل الهزيمة (لندن، رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩١) ص ٢٥١ و٢٥٢.

(١٥) د.أحمد يوسف أحمد: تجربة الجمهورية العربية المتحدة في: الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩) ص ٢٠٥.

# الفصل الأول
# جدلية الوحدة والتجزئة

أولا : جغرافية الوطن العربي تبلور «جدلية الوحدة والتجزئة»
ثانيا : تاريخ المنطقة القديم يعمق «جدلية الوحدة والتجزئة».
ثالثا : العصور العربية الإسلامية تقوي الجانب الوحدوي للجدلية التاريخية
رابعا : المتغيرات والمستجدات خلال مرحلة التسلط العثماني.
خامسا : المستجدات الطارئة على الجدلية التاريخية بفعل الاستعمار وآثارها
سادسا : خصوصيات الدولة القطرية

# الفصل الأول

# جدلية الوحدة والتجزئة

لم يكن قيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٥٨، يعبر فقط عن استجابة واعية للتحديات الداخلية والخارجية التى واجهت صناع القرار في القطرين، وفي السوري منهما على وجه الخصوص. كما لم يأت تحقق الوحدة، على الشكل الذي انتهت إليه مجرد نتاج طبيعي لمجمل الظروف الموضوعية والذاتية، التي كانت قائمة آنذاك عربيا وإقليميا ودوليا، وبصورة خاصة في مصر وسوريا. حسبما صور ذلك بعض من بادروا في وقت مبكر بحصر عوامل الوحدة، وتلك المؤثرة في الصيغة التي انتهت إليها، والتي يسرت نجاح الانفصال واستمراره بالدوافع والظروف الآنية فقط(١). وذلك على الرغم من الأهمية القصوى لتلك الظروف والعوامل.

فالثابت تاريخيا أن قيام الوحدة بين قطرين عربيين بينهما الحاجز الإسرائيلى، بيسر وإجماع وحماس شكل صدمة لكل القوى المضادة، المحلية والإقليمية والدولية، وإن لم تبادر أي منها إلى الرد المباشر والسريع. وكذلك فإن الإطار الدستوري الذي اتخذته حظي بقبول ومباركة كل من وقَّعوا بيان إعلان الوحدة، برغم تباين وجهات نظرهم تجاه تجاوز الليبرالية فكرا وممارسة. ولم يتحفظ على ذلك غير الوزير السوري خالد العظم، الذي تراجع عن تحفظه في اليوم التالي دونما ضغط أو إكراه. هذا القبول المجمع عليه، وتلك الصدمة هل كانا ممكنين لو لم يأت قيام الجمهورية العربية المتحدة يومذاك مجسدا التجلي المعاصر للطموح الوحدوى عميق الجذور في التراث الحضاري للمنطقة، ومعبرا عن إرادة أمة طالما فاجأت الصديق قبل العدو بإنجازات تاريخية ما إن توفرت لديها القيادات صادقة الالتزام بمصالحها وأمانيها؟!

وبالمقابل ما كانت الحركة الانفصالية لتحرز نجاحا أوليا صباح ٢٨ أيلول /سبتمبر ١٩٦١، ثم يتأكد تثبيت الانفصال مساء ٢٦ تموز / يوليو ١٩٦٣، نتيجة فقط لتمكن زمرة من الضباط، محدودة العدد عصابية التنظيم، من تضليل الجيش السوري وتسخيره في خدمة «الإقليمية المحافظة» بداية، ثم لمصلحة «الإقليمية الجديدة» أخيرا. كما لم يكن مجرد

بطش السلطة وإعلامها المضلل ما قهر الإرادة الوحدوية لشعب لم يكن الشعور القطري أصيلا لدى غالبيته الساحقة. كل ذلك ما كان ليحقق غايته لو كانت البنية الاجتماعية السورية عصية على اختراق قوى الردة.

والذي توضحه الدراسات المجتمعية العربية تدني نسبة الاندماج والتجانس في النسيج الوطني السوري عنها على المستوى القومي، إذ تأتي سوريا ضمن الأقطار العربية التسعة الأقل تجانسا(٢). كما أكدت هذه الدراسات الأهمية النسبية للتكوينات الطائفية والعشائرية والعصبيات المحلية في المدن السورية وليس في الريف فقط(٣). والثابت كذلك أن الواقع المجتمعي السوري بعد الاستقلال يسر المداخلات الخارجية، العربية والأجنبية، في الشؤون السورية، كما أتاح تواجد ولاءات للخارج في أوساط النخب السورية، برغم حصول سوريا على الاستقلال متحررا من أي ارتباطات خارجية. ولقد سهل الواقع الاجتماعي، الذي كان مستحيلا أن يشهد تغيرا جذريا في عهد الوحدة قصير الأجل، مداخلات القوى المحلية والإقليمية والدولية المستفيدة من التجزئة، مما أتاح لرموز الإقليمية، القديمة والجديدة على التوالي، تسخير جيش، غالبية ضباطه وجل جنوده من أبناء العمال والفلاحين، في عملية انقضاض سافرة على مكاسب ملموسة للفلاحين والعمال وفقراء المدن، والاندفاع الأهوج في فرض أمر واقع مناقض بوضوح تام للمبادئ والقيم القومية والتقدمية الغالبة بين منتسبيه.

كان للوحدة يومها عواملها الجذرية، وقد جاء تثبيت الانفصال مؤشرا على فاعلية تراكمات التجزئة في الواقع العربي. وباستقراء تاريخ الوطن العربي، منذ كان له تاريخ، يتضح أن أبرز وأقوى الجدليات الفاعلة في مساره إنما هي «جدلية الوحدة والتجزئة».. وعليه فإن تبيان معالم الجدلية التاريخية للأمة العربية ما ييسر تحديد العوامل الجذرية التي يسرت إقامة الوحدة، وبيان تراكمات التجزئة التي وظفت في وقوع الانفصال وتثبيته، على الرغم من كون الساحة السورية معروفة تاريخيا بالتجاوب السريع مع الحراك الوحدوي المتواصل في المنطقة، إذ لم تعرف تاريخيا الدولة القطرية المنفصلة عن محيطها القومي. وحقائق التاريخ تشهد بأن سوريا الحالية حديثة الوجود والكيان(٤).

## وتواجه الباحث في هذا المجال أربعة أسئلة رئيسية:

الأول: هل صحيح أن السمة الأساسية التي يتسم بها الوطن العربي وحدته التاريخية،

بحيث غلب التوجه لإقامة دول مركزية قوية على حراك شعوبه وقبائله والأمم الغازية له(٥) ؟. وهل من الصواب القول بأن نقيض الحراك الوحدوي لم يكن نفيًا للوحدة وتثبيتا للتجزئة، وإنما كان دائما نفيا لوحدة معينة لاستبدالها بوحدة أخرى(٦) ؟

الثاني: أصحيح الادعاء بأن ولادة الدولة القطرية مرتبط بالتبعية(٧) ؟ أم الأصح الزعم بأن «المستعمر لم ينشيء الدول كما يشاء، وأن الدول التي نشأت كانت امتدادا عصريا لبنى سياسية متميزة إلى هذا الحد أو ذاك» ؟(٨)

الثالث: هل شكلت التراكمات الناتجة عن الفكر والعمل التجزيئي الاستعماري معوقات للطموح الوحدوي، أم أنها كانت محفزة له ودافعة بفعل التحدي والاستجابة؟

الرابع: هل دائما تدعم خصوصيات الدولة القطرية العربية الجانب السلبي في «جدلية الوحدة والتجزئة» ؟ أم أنها مؤهلة أيضا لتعزيز الطموح الوحدوي؟

وفي محاولة الاجتهاد بالإجابة عن الأسئلة الأربعة أرى الوقوف مع العوامل الجغرافية والتاريخية والعقائدية والثقافية ذات الأثر في تبلور «جدلية الوحدة والتجزئة»، وكذلك مع أبرز المستجدات والمتغيرات التي أثرت فيها إيجابا وسلبا حتى العصر الحديث.

## أولا : أثر جغرافية الوطن العربي في «جدلية الوحدة والتجزئة» :

يمكن إيجاز التأثيرات الإيجابية والسلبية للعناصر الجغرافية فيما يلي:

١- لتنظيم الري في كل من وادى النيل ووادي الرافدين قامت الدولة النهرية المركزية القوية. وبسبب غلبة ندرة المطر والتصحر على محيطهما تعرضتا لغارات وهجرات بشرية متوالية. وفي مواجهة تدفق بشري، في غالبيته بدوي مهدد للاستقرار مخرب للعمران، اعتمدتا الهجوم وسيلة للدفاع، ونمت فيهما الطموحات الامبراطورية، وتعاظم بالنتيجة دور الدولة والعسكر في حياة وتاريخ أمم المنطقة وشعوبها.

٢- لمحدودية المساحة الصالحة للزراعة، احتلت التجارة مركزاً مرموقا في النشاط الاقتصادي، كما احتل التجار منزلة معتبرة في المجتمع وعند الحكام. وصار تأمين طرق ووسائل النقل واستقرار وأمن الأسواق كبير الأثر في ازدهار الدولة واستقرار الحكم.

٣- بحكم الموقع المتوسط فيما بين آسيا وافريقيا والسواحل الجنوبية لأوروبا. نما تطلع الحكام والتجار معا لتوسيع مجال تجارة المنطقة خارج حدودها الإقليمية. وبنجاح

البحارة العرب في مواجهة تقلبات الرياح الموسمية فتح طريق التجارة إلى الهند وجنوب شرق آسيا. وبتمكن بدو شبه الجزيرة العربية من تدجين الجمل امتدت تجارة القوافل من حدود الصين إلى شواطئ الأطلسي، ومن أعماق آسيا الوسطى إلى أدغال افريقيا. وبذلك تضاعفت طوال قرون متوالية أهمية الدولة الامبراطورية لإزالة كافة المعوقات أمام حرية انسياب السلع وانتقال الأشخاص.

٤- كانت شبه جزيرة العرب أشبه بخزان الشعوب والقبائل، الذي يفيض بالهجرات بين الحين والحين. وذلك بتأثير عامل المناخ بصورة رئيسية. واتخذت الهجرات اتجاهين: الأول باتجاه وادي الرافدين وبلاد الشام، والثاني عبر الساحل الشرقي للبحر الأحمر إلى مصر والشمال الإفريقي. ولقد حمل المهاجرون الأولون معهم قرابتهم الجنسية واللغوية والقسمات الحضارية المشتركة(٩).

٥- تسببت غلبة الصحراء وتدني نسبة المناطق المأهولة، وطول خطوط المواصلات، في حصر اهتمام السلطات المركزية المتوالية ضمن مناطق العمران، مما يسر الخروج عليها كلما بدت إمارات الضعف في المركز. ومن بين الامبراطوريات التى قامت في المنطقة تميزت الامبراطورية العربية الإسلامية بتدني نسبة المساحة المأهولة من أصل مساحتها الكلية(١٠)، الأمر الذى تسبب في تراجع فعالية السلطة المركزية في وقت مبكر للغاية.

٦- وفرت المناطق الجبلية الوعرة والفقيرة الموارد لبعض التكوينات الاجتماعية «العرقية» والطائفية معازل نائية عن العمران وأمنت لها فرص الانغلاق دون الآخرين. مما أدى إلى إضعاف مستوى تفاعلاتها مع المحيط، وبالنتيجة تقوت لديها نوازع الخصوصيات الذاتية. كما تأثر التاريخ العربي بحدة الصراع بين الحضارة والبداوة على نحو لا مثيل له في العالم(١١). مما جعل العصبية القبلية تتواصل في المجتمع العربي على الرغم من إدانة الإسلام لها، وتجاوز مرحلة البداوة في معظم المجتمعات العربية.

وهكذا يتضح أنه نتيجة تفاعل جدلي فيما بين عناصر جغرافية الوطن العربي : المناخ، والتضاريس، والموارد، والموقع، تبلور التوجه الوحدوي التاريخي لقبائله وشعوبه، وللدول التى أقامتها هذه القبائل والشعوب، وتلك التى أقامها غزاته عبر الزمن، باستثناء دول الاستعمار الأوروبي. كما كان لعنصري التضاريس والموارد أثرهما في تشكل بذور التجزئة في النسيج الاجتماعي للأمة العربية.

## ثانيا: تأثير تاريخ المنطقة القديم في «جدلية الوحدة والتجزئة»:

تركت تفاعلات وصراعات كافة الدول التي عرفتها المنطقة منذ الأزل، وحتى خضوعها للقوى الخارجية ابتداء بالغزو الفارسي، آثاراً إيجابية وسلبية شديدة الوضوح على الجدلية التاريخية التى بلورتها عناصر جغرافيتها يمكن إيجازها فى:

١ – حتى الغزو الفارسي، الذي امتد بقيادة قمبيز سنة ٥٢٥ ق.م إلى دلتا مصر، شهدت المنطقة قيام واندثار عدد من الدول والإمبراطوريات، أقامتها قبائل وشعوب تعود بأصولها السلالية في الأعم الأغلب للوطن العربي، كما تعرضت لغزوات وهجرات من جوارها الآسيوي والأوروبي بصورة رئيسية. ومن خلال الهجرات والتجارة والحروب امتزجت الشعوب والقبائل وتعمقت قرابتها الجنسية واللغوية. كما اتسعت وتعددت سبل التأثير المتبادل فيما بينها دينيا وفكريا وثقافيا وفنيا، وبالتالي تماثلت فيها القيم وأنماط السلوك وأساليب الإنتاج وأدواته. مما سهل عمليات الاندماج فيما بين شعوب المنطقة وقبائلها، وقارب فيما بين الموروثات الحضارية التي تراكمت فيها منذ المراحل السابقة للتاريخ المعروف.

٢ – خضعت المنطقة منذ الغزو الفارسي وحتى الفتح العربي الإسلامي أواسط القرن السابع الميلادي. لهيمنة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أجنبية، فارسية ويونانية ورومانية – بيزنطية. مما تسبب في تعطيل نموها القومي، ووقف تطورها الحضاري المستقل، وإخضاعها قوميا وحضاريا لمؤثرات خارجية ضاغطة. غير أن جدل الوحدة والتجزئة لم يتعطل فيها برغم العوامل الخارجية الطارئة، وعلى العكس من ذلك فرض ذاته على الغزاة، فكل من الفرس واليونان سعى لتوسيع حدود إمبراطوريته على حساب الطرف الآخر، ولقد تواصل الصراع حين ورث الرومان تركة اليونان في المنطقة. وشاعت في حواضر المنطقة الثقافة الهلينية، وهي منظومة وحدوية في أساسها. كما أن الأنظمة الامبراطورية، بما أقامته من مدن وطرق ووفرته من أمن واستقرار نسبيين، فسحت المجال واسعا لحركة السلع والأشخاص والأفكار ولقد حلت الآرامية كلغة ثانية في مصر والمشرق العربي وبعض نواحي المغرب، وتواصل تدفق عرب شبه الجزيرة على الهلال الخصيب ووادي النيل. وغلب على صراعات القوى المحلية فيما بينها التوجه نحو الاندماج والتوحيد، وليس باتجاه الانعزال والتفتيت.

٣- كان تفاعل شعوب المنطقة وقبائلها مع الأمم المتغلبة على أمرها محكوما بالتمايز على محاور السلالات التاريخية واللغة والثقافة وأنماط السلوك، وبما حفلت به قرون التسلط الإحدى عشرة من تبعية حضارية، واضطهاد سياسي، وتميز اجتماعي، وصراعات دينية ومذهبية. مما عمق حدة التناقض العدائي بين الطرفين، وأفرز ما يجوز اعتباره «نزوعا قوميا»، جسده الإحساس القوى بالتمايز عن الغزاة الأجانب. فبرغم طول المدة لم يندمج أى من شعوب المنطقة في إحدى الأمم المسيطرة أو يتخذ لغتها لسانا لنخبه وجمهوره.

٤- شهد القرن السادس الميلادى تحولات جذرية في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية، إذ قضى الساسانيون على كيان المناذرة في العراق، وصفى البيزنطيون كيان الغساسنة في بلاد الشام. وزالت دولة كندة في شبه الجزيرة، فيما استولى الأحباش على اليمن(١٢). وبتأثير صراع فارس وبيزنطة وحلفائها الأحباش تنافست اليهودية والنصرانية في اقتحام شبه الجزيرة. كما حاولت بيزنطة وفارس التحكم في التجارة الدولية، خاصة في المحيط الهندى. فتمثلت الاستجابة العربية في بروز وعي سياسي وحدوي، يجسده الاتجاه نحو الأحلاف. كما ظهر الأحناف دعاة التوحيد وتنامى الوعي الاجتماعي. وأخذت مكة تحتل دوراً مركزيا في ذلك التوجه، فيما قريش بزعامة أرستقراطية تجارية تمارس دورا قياديا في تشكيل الأحلاف القبلية «الإيلاف»، وفي اتخاذ موقف حيادي في صراعات بيزنطة وفارس، وعقد اتفاقيات مع دول الجوار لتعزيز دور العرب التجاري(١٣). وتزامن ذلك مع اتضاح استكمال اللغة العربية وحدتها، والاتجاه للتضامن في مواجهة العدو الخارجي.

وهكذا يبدو جليا أن مرحلة التسلط الأجنبي الأولى، وإن عطلت النمو القومي لشعوب المنطقة، وأوقفت تطورها الحضاري المستقل، إلا أنها لم تعطل التوجه الوحدوي الذي تبلور خلال المرحلة السابقة، بل هي عمقته بإفراز ما يجوز تسميته «النزوع القومي» الذي تجسد بالامتناع عن الاندماج بالآخر الوافد، مقابل بروز قدر ملحوظ من التفاعل المؤثر فيما بين شعوبها وقبائلها. والمثال الأبرز غلبة الإيجابية على السلبية في تفاعلات الفنيقيين مع البربر، على عكس علاقة البربر بكل من الفندال والقوط والرومان.

## ثالثا: تراكمات العصور العربية الإسلامية ذات التأثير في الجدلية التاريخية:

تعتبر القرون التسعة من بعثة الرسول (ص) سنة ٦١٠م إلى الغزو العثماني لبلاد الشام ومصر سنة ١٥١٧م مرحلة تاريخية واحدة، لأن الجدليات الداخلية كانت خلالها

ذات الأثر الأكبر في المتغيرات والمستجدات التي تركت آثارا إيجابية أو سلبية على «جدلية الوحدة والتجزئة». ففي بدايتها توجت التفاعلات البشرية التي شهدتها المنطقة منذ فجر التاريخ بتكون الأمة العربية، من تفاعل عرب الفتح، ومن صدروا عن الجزيرة في أعقابه وكنتيجة من نتائجه، مع شعوب الهلال الخصيب ووادي النيل والشمال الأفريقي، على أساس الانتماء الحضاري وليس الانتساب السلالي. ولتجيء ذات طبيعة تركيبية تمتلك التنوع في إطار الوحدة، وتتصل بقرابة سلالية ولغوية وتراثية بكافة بقايا الشعوب والقبائل الأصيلة في المنطقة، والتى لم تتعرب، أسوة بغالبية بني جلدتها، الذين شكلوا جزءا لايتجزأ من النسيج القومى العربي (١٤). ولقد عمق التعريب الطموح الوحدوي التاريخي وقواه. إذ بلور شعورا قوميا على مدى الأرض التي عمت فيها اللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك العربية، كما أسس لثقافة عربية تعمقت ونمت مع الأيام لتغذو أبرز مظاهر وحدة الأمة العربية، وأداة العرب الأولى في الدفاع عن الهوية والانتماء القومي. وفيما يلي أبرز المتغيرات والمستجدات خلال المرحلة الأشد تأثيرا إيجابا وسلبا في «جدلية الوحدة والتجزئة»:

١- أحدث الإسلام تغييرا جذريا في توجه العرب الوحدوى بإحلاله وحدة الأمة محل التحالفات القبلية، في وجه معارضة قوية من أرستقراطية قريش وأعراب البادية. وبرغم إدانته العصبية القبلية، إلا أن نوازع السلطة ومصالح الحكام منذ العهد الأموي أبقت على التكوينات القبلية، وبالتالي ظل التناقض فيما بين وحدة الجماعة التي يحض عليها الإسلام والنوازع القبلية كامناً لايظهر إلا في أوقات الأزمات وكانت حروب الردة في أبرز وجوهها، دفاعا عن وحدة الدولة والأمة. وقد جاءت مشاركة القبائل في الفتوح تقوى الوشائج فيما بينها وتعزز وحدة عرب الجزيرة التي تحققت في صدر الإسلام.

٢- لما كان التوحد القومي والسياسي في الدولة العربية الإسلامية عاملا أساسيا في حفظ الدين ونشره(١٥)، حرص الفكر والعمل منذ فجر الإسلام على تأكيد الالتزام بأولوية الوحدة في حياة الجماعة المسلمة، وأهمية السلطة المركزية، ووجوب عروبة القيادة. وذلك من خلال التشديد على وحدانية الإمام، وأن يكون قرشيّاً في رأي جمهور الفقهاء(١٦).

٣- اعتبر الإسلام اللغة جذر الانتماء القومي. فالرسول (ص) يقول: «ليست العربية بأحدكم من أب أو أم وإنما العربية اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي»(١٧) كما وفر سبل تدعيم كافة مقومات الوجود القومي العربي: اللغة، والتاريخ، والثقافة

المشتركة. وشكلت الشريعة الإسلامية عامل توحيد قوي نتيجة شمولها الأسس الفقهية العامة في المسائل الأساسية التي تجمع عليها كل المذاهب. كما شكلت المرجعية القانونية الوحيدة للمواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم قرونا متوالية، وذلك فيما عدا مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين. ولقد شهدت القرون الهجرية الثلاثة الأولى أكثر النظم التجارية تقدما وازدهارا وانتشارا في تاريخ العالم القديم والمتوسط. ونشأت في العصر العباسي الأول «وحدة اقتصادية هائلة، قائمة على التبادل التجارى.. استمرت مدة طويلة نسبيا بلغت حوالي ٢٠٠ سنة»(١٨).

٤- تتضح أبعاد النسق الوحدوي طوال المرحلة، ومحدودية تأثير التشرذم والتشظى السياسي، التى لم تؤثر في البنى السياسية الواحدة للاجتماع العربي الإسلامى، حين يقرأ التاريخ العربي الإسلامى من زاوية التاريخ المدني والثقافي والاقتصادي: تاريخ الأسواق وعلاقات التبادل، والتنظيم الحرفي في المدن، ودور الطرق الصوفية الاجتماعي والسياسي، وإسهامات مراكز التعليم الكبرى في الأزهر والنجف والزيتونة والقيروان، وغيرها من القطاعات الأهلية. «وهذا أمر لاحظه المؤرخون والباحثون المتخصصون في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي أمثال: كوهين، وميكيل، ولومبار، وسوفاجيه»(١٩).

٥- لم تمتلك جميع السلطنات التي قامت في المشرق أو المغرب العربيين مقومات الدولة المستقلة تمام الاستقلال عن المركز، الذي احتفظ برموز الشرعية والسيادة آنذاك: الخليفة قرشي النسب، الذي له الخطبة، والراية، والسكة. ثم إن أيا منها لم تبلور هوية خاصة بالجماعة التي تسلطنت عليها، ولم يطرأ على التركيب البشرى في أي سلطنة ما يميزه عن النسيج القومى العام، ولم تتعرض اللغة العربية في إحداها لمحاولات طمس أو تغيير، ولم يقنن أي سلطان شريعة محلية غير محكومة بالشريعة الإسلامية الصادرة عنها كافة المذاهب الفقهية المتبعة في المركز والأطراف. ولم تتعطل التفاعلات فيما بين أبناء الأمة على كافة المحاور، واستمر الطابع الحضاري عربيا إسلاميا في قسماته كافة، دون أن يحاول أحد أن يبحث عن أصول حضارية قديمة ينتسب إليها، أو يتجه إلى حضارة أجنبية يأخذ عنها(٢٠). كما أن جميع من تسلطنوا لم يلتزموا بحدود ثابتة لكياناتهم، أو يعترفوا بحدود الكيانات المجاورة لهم. ولم تخرج أى من تلك الكيانات عن أن تكون منطقة نفوذ، شخصي أو أسري، تتسع وتضيق وفقا لقدرات وإمكانات سلاطينها ومن هم في جوارهم ضمن إطار الوطن العربي (٢١).

٦- ضبط التوجه الوحدوي كافة الصراعات فيما بين المركز الخليفي والسلطنات التابعة له، وتلك المتمردة عليه. كما تحكم في صراعات السلاطين فيما بينهم، وكذلك في الرفض المتبادل فيما بين الخلافتين العباسية في بغداد والفاطمية في القاهرة. فكل تحرك استهدف السيطرة على المركز، أو تشكيل مركز يفرض سيطرته على المحيط. ثم إنه كان من المستحيل عمليا البقاء ضمن إطار التجزئة، لأن ذلك كان يتطلب الاحتفاظ بقوة عسكرية، على حساب الرفاهية العامة والخاصة، لمواجهة الدفع الوحدوي من قبل المركز أو أحد الأطرف الطامحة لأن تكون هي المركز(٢٢).

٧- باستيلاء البويهيين على الحكم أدخلوا «الإقطاع العسكرى»، الذي ألحق أكبر الضرر بأنظمة الري والزراعة والعلاقات الزراعية. كما أنهم لم يولوا التجارة الأهمية اللازمة. وتعسفوا في فرض الضرائب وجبايتها، وكثرت صدامات جندهم مع الأهالي. ولمواجهة المظالم والتعديات المستشرية اتجهت الصفوة والعامة لحركات العيّارين والفتوة والطوائف الصوفية. وكان من أبرز نتائج تدهور الزراعة واضطراب المدن استعادة البداوة فعاليتها، التي كانت قد حجمت خلال القرون الهجرية الثلاثة الأولى. ومما ضاعف الآثار التدميرية لممارسات تلك القيادات المتخلفة غزوات الفرنجة والمغول والتتار، التي توالت في القرون التالية، والتخريب الذي أحدثته، خاصة لأنظمة الري. والتكلفة التي تحملتها جماهير الشعب لتوفير نفقات الجيوش المقاتلة.

٨- كان الإقطاع الذي فرضه البويهيون، ومن جاءوا على آثارهم من قادة الجند ذوي الأصول الأجنبية، والتركية منها بصفة خاصة، مختلفا كليا عن الإقطاع الأوروبي، من حيث كون الإقطاعي أجنبيا، تابعا للحاكم، مقيما في العاصمة، غير ملتزم بشيء تجاه فلاحيه، ولا هو معنى بتطوير الزراعة ورعاية أنظمة الري. وبذلك أرسيت قاعدة ارتباط الثروة والنفوذ بالتبعية للسلطة أيا كانت، أكثر من ارتباطهما بالعمل الإنتاجي والكفاءة الإدارية، وتطوير أدوات ووسائل الإنتاج، وضبط الاستهلاك لصالح الادخار. وبينما جاء الإقطاع في أوروبا خطوة تقدمية في تطورها الاقتصادي، جاء الإقطاع في البلاد العربية يشكل عائقا لكل من التطور الاقتصادي والحراك السياسي - الاجتماعي. ليس فقط خلال تلك المرحلة، بل أيضا فيما تلا ذلك من قرون.

٩- في مواجهة غزوات الفرنجة، المعروفة تاريخيا باسم «الحروب الصليبية»، وتحالف هؤلاء مع الغزاة المغول ثم التتار، تمثلت الاستجابة العربية الإسلامية في العمل الجاد

لاستعادة الوحدة، ووضع حد للتشرذم الذي يسر للغزاة تحقيق انتصاراتهم الأولى. وطوال مرحلة الصراع لعب تكامل الهلال الخصيب ومصر دور «الإقليم القاعدة»، ولقد تجاوب معه المشرق والمغرب العربيين بإيجابية ملحوظة. وليس أدل على فعالية وعمق مقومات الوجود القومى العربي آنذاك من فشل الغزاة في تغيير أو محو أى من هذه المقومات كليا أو جزئيا. وعلى العكس من ذلك اكتسب من تبقى منهم في الأرض العربية الهوية القومية وغدا جزءا لايتجزأ من النسيج الاجتماعي العربي .

١٠- اعتمد المماليك نظام «الملل»، بحيث أعطيت الطوائف غير الإسلامية استقلالا ذاتيا في الشؤون الدينية ومعظم الشؤون الدنيوية، وأتيح للقيادات الروحية أن يكون لها دور قيادي في جماعاتها. وأصبح للمذهب والطائفة إسهام في تشكيل التكوينات الاجتماعية العربية، بعد أن كانت القبيلة أو الحى الأساس الوحيد للمتحد الاجتماعي العربي. ولقد امتد تأثير المماليك الى كافة نواحي الوطن العربي بحكم مركزية دولتهم وسيطرتهم على معظم بلاد الشام والحجاز واليمن. وكمحصلة لمجمل المتغيرات والمستجدات الطارئة، تزايدت عمليات الفرز السكاني في المشرق والمغرب العربيين مع الأيام. وبرزت بوضوح المؤثرات القبلية والعشائرية والطائفية والمناطقية، على نحو غير مسبوق في القرون الهجرية السابقة.

١١- في القرن الخامس الهجرى، الثاني عشر الميلادى، تصاعد بشكل خطر نشاط النورمان في البحر المتوسط، فيما بدأت أوروبا تطور أدوات الإنتاج، كما تسبب تحالف الفرنج والمغول بنمو العلاقات التجارية فيما بين الطرفين، وقيام خطوط تجارية متجاوزة المنطقة العربية. ولاجتذاب التجار الأوروبيين وكسر المقاطعة التي فرضتها قرارات الحرمان البابوية، منح المماليك تجار المدن الإيطالية حق فتح «فنادق» تجارية في حواضر مصر وبلاد الشام(٢٣)، وكذلك فعل الحفصيون في تونس. ووفروا لهم تسهيلات جمركية أدت إلى تدفق سلع جديدة رخيصة الثمن نسبيا، وذلك على حساب الحر العربية، بالإضافة لنمو التبادل بتسارع مع أوروبا مقابل بداية تراجعه فيما بين الأسواق العربية، وذلك لأول مرة في تاريخ المنطقة التي شكلت عبر الزمن بؤرة التجارة الدولية.

غير أن القرون العربية الإسلامية التسعة، وإن شهدت متغيرات ومستجدات شديدة السلبية منذ مطلع القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي - إلا أن المنجزات خلال القرون الهجرية الثلاثة الأولى غلبت الجانب الإيجابي على السلبي طوال المرحلة. يضاف إلى ذلك

أن تعاظم التحديات الخارجية بدءا من القرن الخامس الهجري، وانخراط الأمة على مدى ما يجاوز قرنين من الزمن في التصدي للغزاة، عمقا الشعور بأهمية الوحدة في حياة الجماعة، كما وأسهما في اتساع إطار التعريب وتكثيف الدخول في الإسلام، بحيث تزايد المجتمع تجانسا واندماجا، وتجذر الشعور بوحدة المسيرة والمصير.

## رابعا: المتغيرات والمستجدات خلال مرحلة التسلط العثماني:

هناك من يرى أن بقاء البلاد العربية موحدة في ظل الحكم العثماني لمدة أربعة قرون أمر كرس اتجاه الوحدة في التاريخ العربي (٢٤). فيما يرى البعض الآخر أن سيطرة العثمانيين الطويلة، وإن لم تفقد الأمة العربية أيا من مقومات وجودها القومي، ولم تفرض عليها تجزئة سياسية تقوم عليها الإقليمية .. «إلا أن ظلام السيطرة التركية أدى إلى إفقار مقومات الوجود القومي العربي إفقارا مريعا، كما أدى إلى تخدير الوعي والإرادة والنزوع القومي تخديرا عميقا»(٢٥). وللحكم على أى الرؤيين هي الأقدر على قراءة التاريخ ووعي حقائقه، أرى الوقوف مع متغيرات ومستجدات المرحلة العثمانية. والتي أبرزها:

١ – كان مطلع القرن السادس عشر بداية مرحلة التبعية الثانية في تاريخ هذا الجزء من العالم. فمنذ تسلط العثمانيون على معظم الأرض العربية، وسيطر الأوروبيون على الملاحة في أعالي البحار، تسارعت وتصاعدت وتعددت تأثيرات المداخلات الخارجية، ليس فقط في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية ذات التأثير الأشد في حياة العرب كأمة وكأقطار وكأفراد، وإنما أيضا على الجدليات العربية الداخلية قوميا وعلى المستويات القطرية. ولقد خضعت علاقات العثمانيين بولاياتهم العربية، منذ البداية الأولى، لمنطق التناقض القومي. نتيجة للتبعية السياسية الكاملة لقوة أجنبية، عاصمتها خارج الأرض العربية، كانت تنتدب بعض عساكرها وموظفيها لإدارة تلك الولايات، وتعتمد التركية لغة رسمية للأجهزة الإدارية المحلية بما فيها المحاكم، بحيث غدت لغة النخب العربية الدائرة في الفلك العثماني التي بالغت في تقليد العثمانيين في ملبسهم ومأكلهم وفنونهم واقتباس أسمائهم وصيغ تخاطبهم وأنماط سلوكهم، الأمر الذي ارتد بالسلب على الموروث الحضاري العربي الإسلامي، وأوجد مسافة اتسعت مع الأيام ما بين نخب المجتمع العربي وجماهيره. وتواصل طوال المرحلة العثمانية استنزاف الثروات، ونزوح العقول، وتهميش الثقافة القومية، وكل ذلك كان له أثره السلبي على تماسك النسيج الاجتماعي العربي قوميا وقطريا.

٢- حقا إن العثمانيين لم يقيموا الحدود المانعة لحركة الأشخاص والسلع والأفكار. وبذلك لم يؤسسوا للتجزئة التى قامت عليها الإقليمية فيما بعد. إلا أنهم منذ البداية قاموا بتجزئة دولة المماليك إلى ولايات متمايزة: مصر وحلب ودمشق وطرابلس وصيدا والحجاز واليمن والصومال وسنجق القدس ومتصرفية جبل لبنان. وبهذا انتهت الوحدة الإدارية والسياسية التي تحققت في قلب الوطن العربي في أغلب السنوات التي أعقبت فتح الفاطميين لمصر سنة ٣٥٨ هـ. وحين استكمل العثمانيون السيطرة على العراق أقاموا فيه ولايات: بغداد والموصل والبصرة وشهريزور. وفي المغرب أقاموا ولايات: الجزائر وتونس وطرابلس. وكان التعاون والتنسيق فيما بين الولايات ضعيفا للغاية، إذ كانت غالبية الاتصالات فيما بين الولاة تتم عن طريق «الباب العالي» وبواسطته، وهناك شواهد كثيرة على أنه كان يشجع العداء فيما بين الولاة. وبتفاعل غياب التنسيق مع تواصل التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسيره بوتائر متسارعة، ضعفت الروابط الاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية والثقافية فيما بين الولايات العربية، الأمر الذي أسهم في تعميق الخصوصيات الذاتية لكل منها، وداخل كل ولاية(٢٦).

٣- بحكم التوجه الوحدوي عميق الجذور في المنطقة. شهدت المرحلة أكثر من محاولة للتوسع والتمدد. كانت أولاها سعى فخر الدين المعنى الثاني مد نفوذه في بلاد الشام (١٦٢٤-١٦٣٣). وتلتها محاولة علي بك الكبير السيطرة على اليمن والحجاز وبلاد الشام، حيث تحالف مع ظاهر العمر حاكم صفد سنة ١٧٧٠. وقام الوهابيون بالمحاولة الثالثة، بعد نجاحهم في توحيد نجد وإقامة الدولة السعودية الأولى سنة ١٧٨٦م، اذ حاولوا التوسع باتجاه مسقط والبحرين واليمن ثم العراق وسوريا. ورابعها، وأكثرها جذرية، محاولات محمد علي مد دولته إلى بلاد الشام، وتوسيع إطار نفوذه ليشمل الحجاز واليمن والخليج. وفي العراق أعلن داود باشا (١٨١٧-١٨٣٢) الاستقلال، وتوجه نحو سوريا لضمها إليه. كما امتدت الزوايا السنوسية من برقة إلى مصر والسودان والجزيرة العربية. وحققت كل من الوهابية والسنوسية وحدة القبائل في مناطق انتشارها، بحيث نظرت إلى نفسها لأول مرة منذ قرون كأجزاء من أمة واحدة.

٤- إلى جانب عجز العثمانيين عن الاحتفاظ بدور المنطقة في التجارة الدولية، وتوسعهم في إقطاع الأرض لولاتهم ومحاسبيهم وشيوخ القبائل الذين يبتغون شراء ولائهم، وتعزيز قاعدة الالتصاق بالسلطة كمصدر للثروة والنفوذ، تسارع تخلف سائر الأنشطة

الاقتصادية في عهدهم. الذى عرف بشيوع الاستغلال والنهب، وعدم الإنفاق على الخدمات الأساسية، أو تجديد وصيانة مشروعات البنية التحتية. وفوضى العملة واضطراب المكاييل والمقاييس والموازين، وبانحطاط نظام الطوائف الحرفي، والضرائب الباهظة ونظام «الالتزام» في جبايتها(٢٧). بالإضافة لتوالى إصدار «الامتيازات» واتساع أطرها، و«الانفتاح» الاقتصادي، بحيث غمرت الأسواق بسلع أوروبية أكثر جودة وأقدر على المنافسة، وبموجب اتفاقية «يلطة ليمان» سنة ١٨٣٩، خفضت الرسوم الجمركية على الواردات ورفعت على الصادرات، فكان أن أصيبت بالشلل محاولات التصنيع في مصر وسوريا والعراق والسودان، «وليس فقط في المدى القصير، بل لفترة تقرب من مائة عام»(٢٨). وبالنتيجة تعمقت تبعية الأسواق المحلية – و العربية منها – للأسواق الأوروبية. كما نما دور البرجوازية السمسارية (الكمبرادور) في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وكلا الأمرين معوق موضوعي للتوجه الوحدوي.

٥– طور العثمانيون نظام «الملل» المملوكي، بحيث اتسع إشراف البطاركة والحاخاميين – وأمثالهم – على شؤون «رعاياهم» ليس فقط الدينية والمدنية وإنما أيضا: الاجتماعية والقضائية والثقافية والتعليمية. و«كان بطريرك الروم يشكل دولة ضمن الدولة بكل معنى الكلمة»(٢٩). كما وضع المسيحيون واليهود تحت «حماية» الدول الأوروبية. وامتدت «الحماية» في وقت لاحق لتشمل بعض أتباع المذاهب الإسلامية غير السنية. وبالحماية والتعليم الذي تولاه المبشرون، والوظائف التي توفرت لدى القناصل والوكالات التجارية الأجنبية، وبتفاعل ذلك كله مع سقوط هيبة الدولة العثمانية في عيون رعاياها، واهتزاز الثقة بالموروث الحضاري العربي الإسلامي، وتدني – إن لم يكن انعدام – الوعي القومي، تنامت مشاعر الولاء الخارجي، وتصاعدت وتائر التعصب، واستشرى التشرذم، وتوطدت الطائفية، مما عمق بذور التجزئة الاجتماعية وعزز الاغتراب في أكثر من قطر عربي.

٦– في ربيع ١٧٩٩ وأمام أسوارعكا وعد نابليون بمساعدة اليهود «أصحاب فلسطين الشرعيين من أجل دولتهم في أرض الأجداد». ولم يأت الوعد بالمساعدة بفعل إيمانه بنبوءات التوراة، ولاتعاطفه مع الطموحات اليهودية، وإنما وليد تقديره بأنهم التجمع البشرى الأكثر ملاءمة لتعطيل وحدة العرب ويقظتهم وتحجيم دور مصر القومي(٣٠). وفي مقابل دعم بريطانيا للعثمانيين في مواجهة محمد علي منحت حق «حماية» يهود

الإمبراطورية العثمانية. وفي سنة ١٨٤٨ أقيمت أول قنصلية بريطانية وأول أسقفية إنجليكانية في القدس، وكلف القنصل والأسقف من قبل وزير الخارجية بالمرستون برعاية الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين. وفي الوقت ذاته تعددت الأنشطة الأوروبية لإعادة إسكان يهود أوروبا في فلسطين وتدويل القدس وضواحيها(٣١). ولقد تعددت الدوافع لذلك ما بين الطموحات الاستعمارية، والرغبات العنصرية في «تطهير» أوروبا من اليهود، والنوازع الدينية المتأثرة بالتفسيرات البروتستانتية للكتاب المقدس. وتسارعت الهجرة اليهودية بدفع بريطاني رسمي وشعبي. وفي سنة ١٨٨٢ وفد إلى فلسطين الآلاف فيما عرف في تاريخ الهجرة والاستيطان بـ «العلايا الاولى». ويلاحظ أن أكبر الهجرات في القرن التاسع عشر تمت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، المعروف بموقفه الرافض إغراءات هرتسل وإصداره سنة ١٩٠٠ قانونا يمنع المهاجرين اليهود من الإقامة الدائمة في فلسطين. إلا أن الفساد الإداري المستشرى يسر لعملاء الصهيونية تهجير يهود روسيا وشرقي أوروبا واستيطانهم.

٧- منذ الربع الأخير للقرن الثامن عشر، بدأت الحواضر العربية تبلور وعيا على الذات تمثل بالعناية باللغة العربية والتاريخ العربي في مصر ولبنان بصورة أساسية. ولأن الحراك الاجتماعي والإبداعات كما الصراعات الفكرية كانت تتم في واقع عربي، ومن قبل عناصر وقوى منتمية للحضارة العربية الإسلامية، أسهمت حتى الحركات الدينية والطائفية في اليقظة العربية. فدعاة الإصلاح والتجديد الإسلامي نادوا بالخليفة العربي، كما فعل الوهابيون وعبد الرحمن الكواكبي، فيما الإمام محمد عبده يبرز مسؤولية تسلط العناصر الأجنبية ذات الغالبية تركية الأصول، وإسقاط العرب من ديوان الجند، عن جمود وتخلف المسلمين، ويؤكد في الوقت ذاته على عروبة الإسلام، وكون العرب وحدهم المؤهلون لاستيعاب مضامينه وإعزاز جانبه(٣٢). كما كان لهيمنة الأكليروس الأجنبي على الكنائس العربية، وتفرده بالامتيازات والمكاسب من ناحية، ولمحاولة المرسلين الأجانب والبطاركة اليونان فرض اللغتين اللاتينية واليونانية في الطقوس الدينية وتنحية العربية من ناحية ثانية، أن نما واتسع التناقض فيما بين قمة الهرم الكنسي الأجنبية وقاعدته العربية وبالتالي «ظهرت لدى المسيحيين العرب ظلال من القومية، فقد كان معظمهم يخوضون داخل طوائفهم حربا كانت لها مضاعفاتها القومية»(٣٣).

٨- أسهمت حملة التتريك العنصرية - التى قادها حزب «الاتحاد والترقي» بعد ثورة ١٩٠٨، وتنكره لتحالفه مع الطلائع العربية، وعدائه الشديد لكل ما هو عربي،

واستبعاده كبار الموظفين العرب، وتزايد النفوذ الصهيوني في دوائر العاصمة التركية في عهده – في تعميق وتطوير الوعي العربي على الذات، الذى كان يستفزه تهميش العرب ولغتهم. وبحيث أخذت اليقظة العربية بعدها القومي الواضح، وتشكلت المنظمات السياسية والعسكرية، أبرزها «العهد» و« العربية الفتاة» و«حزب اللامركزية». والتي وإن حصر نشاطها في المشرق العربي، إلا أنها ضمت شبابا من مصر والمغرب العربي، ثم إنها رفعت شعارات قومية. غير أنه إلى جانب ذوى التوجهات القومية والإصلاحية انتسب لتلك المنظمات وناصرها كثير من المتضررين من سياسات البرجوازية التركية الصاعدة، «المعادية للمؤسسات الاجتماعية القديمة التى كانوا ينتفعون بها»(٣٤). وتمحورت الدعوة بداية حول مطالب إصلاحية محدودة، والمطالبة بقدر من الحكم الذاتي ضمن نظام اللامركزية. ولم تبرز دعوة الاستقلال العربي إلا عشية الحرب العالمية الأولى، وكردة فعل تجاه الممارسات التركية القمعية شديدة الوطأة، التي بلغت ذروتها بمذابح سنة ١٩١٦ التي اقترفها جمال باشا.

وهكذا يكون العهد العثماني بالسياسات التي اتبعها، ما بين ١٥١٧ و١٩١٧، قد قوى عناصر السلب على عناصر الإيجاب في «جدلية الوحدة والتجزئة»، وانتهى بالأمة العربية إلى أن تدخل القرن العشرين وقد تخدر وعي وإرادة نخبها وجماهيرها ونزوعها القومي، كما ضعفت مقومات وجودها القومي، كنتيجة لتقوية عوامل التجزئة الاجتماعية.

## خامسا: المستجدات الطارئة بفعل الاستعمار وآثارها:

بتعدد الدول التى استعمرت أجزاء الوطن العربي، وبانعكاس تراكمات الماضي مع استحقاقات الحاضر واستشرافات المستقبل، تميزت الممارسات الاستعمارية في الأرض العربية بأن جاءت مركبة، ذات أهداف دنيوية ودينية، وأبعاد استراتيجية آنية ومستقبلية. كما تميزت الدراسات التى تناولت ماضى وحاضر ومستقبل الوطن العربي والأمة العربية بأن جاءت في مجملها محكومة بصدورها عن نظرة نقدية للآخر وغير متحررة من الرواسب الكامنة في الوجدان، بحيث كرست صورة مشوهة للعربي والمسلم «باتت تشكل جزءا من الوعي الجماعي الغربي»(٣٥) ثم إن كثيرا منها غير منبت الصلة بتوجهات غائية، تستهدف توسيع مجالات الاستغلال وإطالة أمد السيطرة، من خلال تعدد سبل التصدي للتوجه الوحدوي واحتمالات النهوض المستقبلي، وذلك بتكامل الفكر والعمل على عدة محاور أبرزها:

١ – التقدم على طريق فرض الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ليكون عازلا بين العرب شرق سيناء والعرب غرب سيناء وليشغلهم ويمتص طاقتهم أولا بأول.

٢- تحجيم دور مصر القومي، ومحاولة توظيف إمكاناتها المادية والبشرية في الاتجاه المضـاد، وذلك بمحاولة عزلها وراء الحدود التي رسمتها معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، والتحكم في تطورها بإجهاض مشروع محمد علي النهضوي واستبداله بمحاولة تغريب ممسوخة. وذلك إلى جانب تسخير إمكاناتها في خدمة المخططات الاستعمارية البريطانية، كما تجلي ذلك باحتلال بريطانيا للسودان بقوات مصرية، وتحت العلم المصري، وبحجة «استرجاع» السودان لمصر(٣٦). كما شجعت كل ما من شأنه تكريس «المصرية» بمصر على حساب الانتماء القومي، وتشويه صورة مصر والمصريين ضمن الإطار القومي العربي.

٣- تفكيك عري الوحدة بين أبناء الوطن الواحد، بالعمل بكل السبل لربط كل مستعمرة عربية بشكل منفرد بالإدارة الاستعمارية خارج الأرض العربية، على الرغم من خضوع أكثر من كيان عربي لدولة استعمارية واحدة. وبوضع خرائط الكيانات السياسية، والتي أصبحت أقطاراً فيما بعد، بما يتفق ومصالح الدول الاستعمارية أو استنادا للتسويات التي تمت فيما بينها، سواء في ذلك حيث تم التفتيت، كما في حال سوريا وفلسطين والأردن والمغرب وموريتانيا، أو «التوحيد» كما في حالتي العراق ولبنان، أو بترسيم الحدود بين كيانين متجاورين، كما بالنسبة لجميع الأقطار العربية. وتتميز الحدود فيما بين الأقطار العربية المعاصرة، بانها ليست تخوما طبيعية مانعة، إذ انه لا يفصل بين أى كيانين عربيين ما يسمى مجازا «القطر الثالث» - الذي يميز عادة الحزام التخومي والذي له طابعه الخاص عن مجتمعي الدولتين. «بسبب أن الحدود لاتفصل بين كيانين مختلفين، وإنما قامت بين أجزاء كيان حضاري، ثقافي، وإنساني واحد»(٣٧).

٤- إلى جانب عمليات الفك وإعادة التركيب، التي اعتمدت في تشكيل الكيانات وترسيم الحدود، أقيمت الدوائر المختلفة وصدرت القوانين والأنظمة الخاصة بكل كيان مستعمر او تحت الانتداب، وعليه تكون الدولة الحديثة، بالمعنى الأوروبي قد أقيمت، بفعل خارجي فرض على الناس نظاما لم يشاركوا بدور أساسي في صياغته. كما أنشئت داخل تلك الكيانات قوى اجتماعية من عناصر وظفت لخدمة سلطات الاحتلال بداية، وارتبط نموها بتلك السلطات، واكتسبت مواقع راسخة في المؤسسات الرسمية والبنى الاجتماعية، مكنتها من الاستمرار بقوة الدفع الذاتي. وبحيث غدت في الوقت الذي تحرص فيه على الاستقلال عن نظيرتها العربية شديدة الحرص على استمرار علاقاتها بالدول التي كانت تستعمر أقطارها ومع قوى الهيمنة الدولية، ليس فقط بحكم التبعية السياسية السابقة، والاقتصادية المتواصلة، وإنما أيضا بفعل التبعية الثقافية والاستغراب

المتأصلين لدى القطاع الأوسع بين النخب الحاكمة والقوى الاجتماعية الفاعلة في الأقطار العربية(٣٨).

٥- لما كانت اللغة والثقافة العربية من أبرز مقومات الوجود القومي العربي، وفى مقدمة الموحدات الكبرى، لذلك خصتا بقدر غير يسير من اهتمام القوى المعادية للطموح الوحدوي. فاتهمت العربية الفصحى بالعجز عن تلبية متطلبات العصر وخاصة العلوم الحديثة. ونشطت الدعوات لاستخدام اللهجات العامية والكتابة بالحرف اللاتيني، وتدريس العلوم باللغات الأجنبية. كما غلبت مجافاة الموضوعية على معظم الدراسات النقدية للموروث الثقافي العربي، في محاولة تبخيس قيمته في نظر الناشئة. وكان لاستخدام اللغات الأجنبية في الدوائر الرسمية والمصارف والشركات الأجنبية أن وجدت حوافز اقتصادية للإقبال على المدارس الأجنبية، وكانت مدارس الإرساليات تنتشر بتشجيع الحكام والولاة والطوائف(٣٩). وتعددت الثقافات داخل كل قطر عربي، وذلك على حساب اللغة والثقافة القومية.

٦- تفاعلت معاداة الموحدات الكبرى في حياة الأمة العربية - والإسلام والشريعة الإسلامية من أبرزها - مع انعكاسات التعصب الديني عند كثير ممن عنوا بالإسلام والتاريخ الإسلامي من المستشرقين والمؤرخين والأدباء. ولهذا افتقد العمق والنزاهة في غير يسير من الدراسات المختصة بالإسلام والتجربة التاريخية الإسلامية، كما أجمعت كافة الإدارات الاستعمارية على السعي لتضييق أطر استخدام الشريعة الإسلامية، لمصلحة الاقتباس من القوانين الوضعية الأوروبية، واعتماد الأعراف والتقاليد العشائرية. والمثال الأبرز محاولة فرنسا في ثلاثينات القرن العشرين فرض العرف القبلي على بربر المغرب فيما عرف بقضية «الظهير البربري».

٧- تعرضت الكنائس الشرقية عامة، والقبطية منها خاصة، إلى محاولات الاختراق والتفكيك والنقد غير الموضوعي(٤٠)، وذلك بتأثير تراكمات الصراعات الكنسية في القرون الماضية، وسعى الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية التبشير بين المسيحيين العرب، الذين كانت غالبيتهم الساحقة من أتباع الكنائس الشرقية. والذين كانوا، وما زالوا، في طليعة مقاومي الاستعمار والاستلاب الثقافي والتغريب، ومساهمين فاعلين في الحركات الوطنية والقومية والتقدمية في مصر والمشرق العربي، ناهيك عن أدوارهم الإبداعية في الثقافة والفنون العربية ماضيا وحاضرا.

٨- اتسم تناول قضايا الآثار والتراث والموروثات الشعبية (الفلكلور) بعدم التوازن، إذ كثفت الجهود لكشف وإبراز كل ما يتصل بالحضارات التى ازدهرت قبل الفتح العربي الإسلامي، مقابل التجاهل المتعمد لكل ما يمت بصلة للماضى المتصل بالحاضر. وكانت غاية ذلك توليد وعي مزيف بتعدد الموروثات الحضارية للشعب العربي، ومحاولة التأثير في الهوية القومية.

٩- حافظ الاستعمار على نظام ملكية الأرض الذي كان معمولا به أيام العثمانيين، رغم تخلفه عن الإصلاح الزراعي الذي شهدته أوروبا في القرن الثامن عشر. كما انتزع كثيرا من الأراضي الخصبة لمصلحة «المعمرين: الذين جسدوا الاستعمار الاستيطاني، ووزع بعض أملاك الدولة على عملائه وأنصاره من المواطنين. وكان من نتائج السياسات الزراعية أن ازدادت طبقة الملاك الكبار عددا وثروة ونفوذا، فزاد شعور غالبية كبار الملاك بأن مصيرهم مرتبط بالاستعمار، ورخاءهم مستمر ما بقي.

١٠- تعميق التبعية الاقتصادية، وتفكيك وإضعاف الروابط الاقتصادية فيما بين أجزاء الوطن العربي، وإيجاد نخب ذات مصالح مرتبطة بالأسواق الأوروبية. وذلك من خلال وضع كل المعوقات الممكنة في وجه التصنيع وتنويع الإنتاج، في مقابل تشجيع الاعتماد على محصول رئيسي زراعيا كان أو استخراجيا صالح منتوجه للتصدير. ومن خلال المصارف والوكالات التجارية اتسعت البرجوازية السمسارية (الكمبرادور) وتعززت مكانتها الاجتماعية وبالتالي دورها في النشاط السياسي المحدود الذى كان مسموحا به. وبالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة لعب الاستعمار دورا رئيسيا في أن تتميز نوعيا طبيعة التناقضات في الوطن العربي عنها في أوروبا، حيث تسببت النهضة الصناعية في ظهور البرجوازية والرأسمالية في اتساق مع التطور التاريخي لمجتمعاتها، وبأن تسهم في التطور الديمقراطى والنهوض القومي، على عكس ما عرفت به البرجوازية والرأسمالية العربية، وفي العالم الثالث بشكل عام، من إحساس غالب بأن تأمين المكاسب الاقتصادية وتعظيم المكانة الاجتماعية يفرضان توثيق الصلات بالمراكز الرأسمالية والتماهي بالغرب.

١١- استغلال خاصية «التنوع في إطار الوحدة» التي تتميز بها الأمة العربية ذات الطبيعة التركيبية، للنفاذ والتأثير في أوساط التكوينات الاجتماعية ذات الخصائص الذاتية الدينية أو المذهبية أو السلالية. بتسليط الأضواء بكثافة على ما تتميز به هذه التكوينات، وهو قليل، وتكثيف الظلال من حول الكثير الذي يربطها بالنسيج الاجتماعي القومي. وتعميق

المشاعر الذاتية من خلال التربية والتعليم والتمييز في التوظيف لدى الدوائر الرسمية، خاصة القوات المسلحة وأجهزة الأمن ودوائر الجمارك، والمصارف والشركات الأجنبية، وقصر الوكالات التجارية في حالات كثيرة على أبناء جماعة معينة واستبعاد أبناء الجماعات الأخرى. وبتواصل «الحماية» التى كانت في العهد العثماني، وإن بدون إعلان رسمي. وبتفاعل كل ذلك تحققت نقلة نوعية في واقع التعدد الديني والمذهبي، الذى يسره التسامح الإسلامي والانفتاح العربي التقليدي، وذلك بأن حولت التمايزات الدينية والمذهبية من ظاهرات اجتماعية مضمونها الاختلاف في الاعتقاد والاجتهادات وتفسير النصوص، إلى معضلات وطنية وقومية، وذلك عندما صارت الطائفية من مكونات تيارات الارتباط بالأجنبي والسلطات الفاسدة. والمثال الأكثر حداثة على محاولة استغلال الجماعات المصنفة تجاوزاً «أقليات» ما تفعله الحركة الصهيونية، إذ «أعادت بانتظام جيوب عرقية قديمة وعقيمة بين العرب المقيمين في إسرائيل، وذلك لإضعاف الدعوات القومية بينهم»(٤١).

١٢- لم يفت القوى الاستعمارية إدراك الدور المركزي الذي شغله العسكر في حياة المنطقة تاريخيا، ولا الآثار السلبية لإقصاء العرب عن المراكز العسكرية القيادية منذ عهد المعتصم وحتى عهد محمد علي. وجاءت انتصارات ابراهيم باشا في بلاد الشام والأناضول، ثم ثورة الجيش المصرى بقيادة عرابى سنة ١٨٨١، تؤكدان على أهمية التحكم الشديد في المؤسسة العسكرية، والتدقيق في أصول منتسبيها وانتماءاتهم الطبقية، وذلك في مختلف الساحات العربية. ويبدو جليا أن الإدارات الاستعمارية حرصت على إبقاء القوات المسلحة التى أقامتها في الحدود الدنيا من حيث عدد منتسبيها، وكفاءتها، ومستوى سلاحها، وبحيث تظل مجرد قوى احتياطية تحت قيادة السلطات المنتدبة، تسخر في حماية الحدود من المهربين والمتسللين، والمشاركة في قمع الحراك الوطني. كما حاولت حصر الانتظام والارتقاء في صفوف الضباط. حيث أمكن ذلك، بأبناء الأرستقراطية ذات الأصول غير العربية، أو الجماعات المصنفة تجاوزا «أقليات، أو البدو، وذلك إلى جانب المنتسبين لأسر متعاونة أو مهادنة للسلطة المستعمرة. ولم يتم الانفتاح تجاه أبناء الطبقة الوسطى، وتراجع مستويات التمييز، إلا بعد توقيع اتفاقيات التحالف مع الدول المنتدبة في ثلاثينات القرن العشرين وبعد ذلك(٤٢).

ومن خلال العرض السابق يتضح تماما أن الاستعمار، بتخطيط متعمد ومرسوم، وبتنفيذ تولاه مختصون في مختلف الاختصاصات العلمية والمهنية، عمل على إحداث التجزئة السياسية لأول مرة في تاريخ الوطن العربي. والحال مختلف نوعيا عن تشكل

الخصوصيات الذاتية، التي أسهمت في إبرازها السياسات العثمانية، فالعهد العثماني لم يضع كوابح رسمية تعرقل حركة السلع والأشخاص والأفكار فيما بين أرجاء الوطن العـــربي(٤٣)، ولم تتبلور خلال زمنه الطويل هويات متمايزة، أو يشهد تقنينا على أساس قطري. بينما كان الاستعمار قوى التأثير في موضوع التجزئة، حيث إنه لعب دورا أساسيا في تجذير القطرية(٤٤)، بالمؤسسات التي أوجدتها الإدارات الاستعمارية، وبالأنظمة والقوانين التي أصدرتها، وبالجنسيات القطرية التى اصطنعتها، والنخب التي أبرزتها. وبحيث يصح القول بأن التجزئة السياسية في الواقع العربي إنما هي طارئة ومفروضة ومصطنعة، إذ لم تأت نتيجة تطور طبيعي في مسيرة أي قطر عربي، وإنما جاءت بفعل ممارسات استعمارية استهدفت تعطيل الطموح الوحدوي التاريخي، لإطالة أمد استغلال الوطن العربي موقعا وموارد وأسواقا وطاقات بشرية.

ولقد شهدت مرحلة الاستعمار المباشر نضالات قطرية تمحورت حول مطلبي التحرر والاستقلال، قادتها حركات وطنية قطرية، اكتسبت من خلال نضالها مكانة واعتبارا عند نخب وجماهير أقطارها، وأسهمت في بلورة وعى وطنى قطرى وهوية قطرية، وأرست في حياة كل قطر تاريخا وتراثا متصلين بالحاضر اتصالا حيا، واصطنعت رموزا قطرية – العلم والنشيد والأعياد الوطنية – اجتهدت الحركات الوطنية كى ترسخها في النفوس. ولما كانت الأقطار العربية لم تستعمر في وقت واحد، ولا من قبل دولة استعمارية واحدة، كان طبيعيا أن تتفاوت النضالات القطرية في زمن تفجرها، وأن تتباين استراتيجيات ومناهج الحركات الوطنية القطرية، وان لا تتوفر الظروف الملائمة لبروز حركة قومية عربية قائدة، أو بلورة استراتيجية قومية شاملة. وبهذا أسهم الحراك السياسي – الاجتماعي والإبداع الفكري الثقافي والفني الذي واكب حركات التحرر الوطني العربية، في تنمية النوازع الإقليمية، على الرغم من إرادة وطموح المناضلين والمبدعين الذين تحكم بحراكهم وإبداعهم واقع التجزئة المفروض.

غير أن المرحلة الاستعمارية، برغم كل سلبياتها شهدت، بفعل قانون التحدي والاستجابة، متغيرات إيجابية على أربعة محاور:

### ١- على محور الوعي الوطني والقومي:

لم يكن التناقض عدائيا فيما بين العرب والعثمانيين، رغم أن العلاقة بين الطرفين خضعت لمنطق التناقض القومي منذ البداية. فقد شكل الإسلام واحتدام صراعات

العثمانيين مع الدول الأوروبية كابحين للتناقض القومي، حالا دون تحوله إلى تناقض عدائي عند الغالبية الساحقة من العرب مسلمين ومسيحيين، الذين تعاطفوا مع دولة «الخلافة» باعتبارها حامية الإسلام ونصيرة الكنائس الشرقية، في مواجهة إرساليات التبشير الكاثوليكية والبروتستانتية المدعومة من الدول الاستعمارية والسائرة في ركابها. ولطالما احتمت الكنائس الشرقية بالسلطة العثمانية والهيئات الإسلامية حتى مطلع القرن التاسع عشر(٤٥). ولم يكتسب التناقض القومي مع الأتراك صفته العدائية الا نتيجة شوفينية غلاة الدعوة «الطورانية»، في أعقاب ثورة ١٩٠٨. في حين ان التناقض مع دول الاستعمار بدأ عدائيا على كافة المحاور، ومن ثم كان محفزا للوعي وطنيا وقوميا، ولقد تنامى الوعى بتسارع طردى بتأثير تعاظم الوعي على الخطر الصهيونى، وصيرورة «القضية الفلسطينية» قضية العرب «المركزية» منذ مطلع ثلاثينات القرن العشرين. وبهذا يكون التحدي الاستعماري – الصهيوني قد أسهم في توليد نقيض ما استهدفته استراتيجية التجزئة والتفتت، بتحفيز الوعي الوطني والقومي، على نحو تميز نوعيا عما كانت عليه الحال في العهد العثماني.

### ٢- على محور الطموح الوحدوي:

أدى التعاطف مع حركات التحرر الوطني العربية، والانشداد للقضية الفلسطينية، وتوالى وتعدد ندوات ومؤتمرات التضامن وهيئات جمع التبرعات لمساعدة المناضلين في مختلف الساحات العربية، إلى تطور الدعوة للوحدة العربية. إذ وسع دعاة الوحدة المساحة الجغرافية لما يطمحون إلى توحيده لتشمل الوطن العربي، بعد أن كانت حتى أواخر العهد العثمانى شبه قاصرة على جناحه الأسيوى فقط، كما حدد ذلك المؤتمرالعربي المنعقد في باريس سنة ١٩١٣. كما تعدد مقترحو مشاريع الوحدة والاتحاد، بحيث بلغت ما بين ١٩٢٢ و١٩٤٣ ثلاثة عشر مشروعا، ولم يعد من تقدموا بها من بلاد الشام والعراق فقط، كما كان الحال حتى مطلع ثلاثينات القرن العشرين، وإنما كان بينهم ثلاثة من مفكري وسياسي مصر(٤٦)، كنتيجة لتنامي الوعي العروبي بمصر، التي استعادت فاعليتها القومية، ولعبت قيادتها السياسية دورا رئيسيا ملحوظا في صياغة ميثاق جامعة الدول العربية وإعلانه في ٢٥ مارس / آذر ١٩٤٥. ولقد انعكس الطموح الوحدوى في تضمين برامج عدد من أحزاب المشرق العربي الالتزام بالعمل عل تحقيق الاتحاد أو الوحدة العربية(٤٧). وفي مصر اتخذ كل من حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين – على عهد حسن البنا – ومصر الفتاة موقفا إيجابيا من الوحدة العربية، فيما دعا طلعت حرب للسوق العربية المشتركة في أواسط الثلاثينات.

## ٣- على محور اللغة والثقافة العربية:

استفزت الاتهامات التي كيلت للفصحى، ومحاولات استخدام العامية والحرف اللاتيني، والمغالاة في تقدير اللغات الأجنبية، آلاف المبدعين في كل نواحي الوطن العربي. فكان أن شهدت العربية تطورا في أساليب الكتابة والخطابة، كما اغتنت بما اقتبس واشتق من مفردات لمواكبة التطورات العلمية والتقنية، بحيث اكتسبت حياة جديدة واستجابت للأفكار الجديدة. فيما تطورت اللهجات العامية في اتجاه تزايد الأخذ عن الفصحى، والتقارب فيما بين اللهجات، نتيجة انتشار المدارس والتعليم، وتقدم وسائل الإعلام، واتساع حركة الانتقال من البادية والريف إلى المدن، وفيما بين الأقطار العربية، وتأثيرات الإذاعة والسينما. وبهذا تكون المرحلة قد شهدت تطورا إيجابيا لأبرز مقومات الوجود القومي العربي.

## ٤- على محور التجزئة الاجتماعية في أمة ذات طبيعة تركيبية:

قدمت ثلاث ساحات عربية الاستجابة الواعية والفاعلة في مواجهة محاولات العبث بالنسيج الاجتماعي الوطني، وبالتالي القومي، من خلال استغلال خاصية التنوع في إطار الوحدة. ففي مصر بلغت الاستثارة الطائفية أوجها سنة ١٩١١، بعقل «الجمعية العمومية القبطية» المشهورة باسم «المؤتمر القبطي» في أسيوط بمشاركة وكلاء القنصليات الأجنبية، ونظيره الإسلامي تحت اسم «المؤتمر المصري». غير أن الزوبعة انتهت إلى رفض كلا المؤتمرين التمثيل الطائفي في المجالس النيابية، مما شكل أساسا لرفض تقنين الطائفية في كافة الوثائق الدستورية بمصر(٤٨). وفي المغرب شكلت محاولة فصل الأمازيج «البربر» عن محيطهم الثقافي وإصدار «الظهير البربري» سنة ١٩٣٠ تحديا للبربر والعرب مما أدى إلى إيقاظ الوعي العربي، واعتبر ميلادا للحركة الوطنية في كل نواحي المغرب(٤٩). وفي لبنان أدت الاستثارة الطائفية، التي لجأ إليها الجنرال كاترو، بتعيين أيوب ثابت رئيسا للجمهورية، المعروف بتعصبه وموالاته الجناح الانعزالي في المارونية السياسية، إلى تعزيز التحالف الوطني بقيادة «الكتلة الدستورية» المدعومة من البطريرك عريضة، وتصعيد المواجهة، مما اضطر كاترو للتراجع. ويومها «برز إلى الوجود لبنان تشترك الطوائف المسيحية والإسلامية اشتراكا تاما في تقرير مصيره»(٥٠).

ومما سبق يبدو واضحا أن الاستعمار، وإن كان قد اصطنع التجزئة، وفرضها في

تناقض مع السياق التاريخي للأمة العربية، وعطل الطموح الوحدوي، إلا أنه، برغم كل التراكمات السلبية التي ترسبت بالعمل المتواصل على كافة المحاور، لم ينجح في تعطيل مقومات الوجود القومي العربي، وإنما على العكس من ذلك استفزها وأذكاها وتركها متقدمة في مستواها عما كانت عليه في أواخر العهد العثماني.

## سادسا: خصوصيات الدولة القطرية:

ليس ينكر أن الأقطار العربية غير متساوية ولا متكافئة فيما يتصل بتاريخ نشأة الكيان السياسي، ومساحة الإقليم، وتعداد السكان، ونسب تجانسهم واندماجهم، ودرجات قدراتهم وتطورهم الحضاري، ووفرة، أو ندرة، الموارد، ومستويات تقدم، أو تخلف، البنى الاجتماعية والسياسية. أو هي متماثلة في مدى عمق وشمول كل من المشاعر القطرية والنوازع القومية في فكر النخبة ووجدان الجماهير، ولا بالقدر الذي يحتله الطموح الوحدوي في قناعات القوى الاجتماعية المتماثلة، أو مدى الإحساس بشرعية الدولة القطرية، والإيمان بقدرتها على مواجهة المستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وبالتالي درجات اليقين بقدرة الدولة على الوفاء باحتياجات مواطنيها الآنية والمستقبلية بمعزل عن التكامل القومي، ودون الاستقرار في واقع التبعية والتخلف.

غير أن انعدام المساواة والتكافؤ فيما سبق ذكره، وما يماثله، ليس كل ما يتصل بظروف و«خصائص» أقطار جامعة الدول العربية، بل وليست هي «الخصائص» الأشد تأثيرا في جدلية القطرى – الإقليمي في الواقع العربي المعاصر. إذ هناك جملة حقائق موضوعية تتساوى فيها جميع الأقطار العربية على الرغم من كافة التمايزات التى لاتنكر، وسواء كانت جميع الدول مصطنعة، أم «أن لمعظمها أصولا جغرافية وسياسية متينة»(٥١) مما يجعل استجلاء أبعاد «جدلية الوحدة والتجزئة» في الواقع العربي المعاصر لا يستقيم دون الوقوف على «الخصوصيات» التالي بيانها:

### ١- خصوصية الانتساب لوطن واحد وأمة واحدة، والانتماء لحضارة مشتركة:

لا تمايز مطلقا فيما بين الأقطار العربية على محاور السلالة واللغة والدين والقيم وأنماط السلوك. ويلاحظ بهذا الخصوص أن الوطن العربي عالى نسبة التجانس والاندماج، فالعرب لغة وثقافة وأنماط سلوك يشكلون ٨٨٪ من مواطنيه فيما يبلغ المسلمون ٩١٪ من

المـواطـنـين(٥٢). بينما توضح الدراسات التاريخية والاجتماعية، المتحررة من الإسقاطات السياسية، أنه ما من جماعة اجتماعية ذات خصائص لغوية أو دينية، وذات وجود تاريخي في أى قطر عربي – والتى تعتبر تجاوزا «أقلية»، إلا وترتبط بمحيطها القطري، وبالتالي القومى، بأكثر من رابط تراثي أو حضاري. فالمسيحيون العرب متماثلون كليا مع أبناء قومهم المسلمين على محاور السلالة واللغة والثقافة وأنماط السلوك، وشكلوا عبر الزمن جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي قطريا وقوميا. فيما الامازيغ «البربر» في المغرب والأكراد في لمشرق، ونظرائهم في شتى نواحى الوطن العربي، يشدهم إلى مواطنيهم العرب الإسلام والثقافة والقيم وأنماط السلوك المشتركة، وإسهامهم التاريخي في الثقافة العربية، ومشاركتهم المتواصلة في التصدي للغزاة الأجانب. كما أنه فيما بين قبائل جنوبي السودان وأشقائهم في الشمال روابط على أكثر من محور.

## ٢- خصوصية عمق مقومات الوجود القومي والطموح الوحدوي:

ليس هناك «عرق» في الوطن العربي يريد فعلا الانفصال، وكل ما هناك المطالبة بحق «الاختلاف» داخل الوحدة. أي بحقوق «الأقليات» الاجتماعية والسياسية والثقافية. وليس من حكومة عربية تجاهر بأي شكل من أشكال العداء للطموحات السائدة نحو وحدة عربية ما، ذلك لأن «الثقافة العربية، كانت ولم تزل المقوم الأساسى بل الوحيد، لعروبة الأقطار العربية، وبالتالي الشخصية العربية»(٥٣). ثم إن وحدة اللغة والتراث الثقافي المشترك إنما هي الغطاء لبناء تحتي نما وتطور بشكل متشابه إلى حد كبير في مختلف أقطار الوطن العربي، «إذ يمكن القول بأن قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج على مستوى الوطن العربي قد نمت وتطورت بشكل متشابه، بالرغم من السمات التى قد نجدها في تكوين اجتماعي محدد، والتي قد لا نجدها في تكوين اجتماعي آخر»(٥٤). وما تعكسه الشواهد المتعددة في تاريخ العرب المعاصر، يؤكد أن مقومات الوجود القومي العربي، وانعكاسات المكون الحضاري العربي الإسلامي، أعمق في فكر النخب ومخيال الجماهير في سائر الأقطار العربية من إفرازات التجزئة وإن طال زمانها. الأمر الذى يجعل الخطاب القطرى غير جذرى التأثير، وتبقى غالبية الشعب في مختلف الأقطار مهيأة للتجاوب مع الخطاب القومي كلما توفرت الظروف الملائمة والإرادة الفاعلة والقيادات القادرة على تفعيل النزوع القومي المتجذر في وجدان الجماهير وفكر النخبة.

## ٣- خصوصية البعد القومي للتحديات القطرية في الواقع المعاصر:

الأقطار العربية جميعها، «عريق» النشأة وحديثها، واسع المساحة وضيقها، وافر الطاقات البشرية ومحدودها، عالي نسبة التجانس والاندماج ومتدنيها، «غني» الموارد وفقيرها، «متقدم» درجة التطور ومتأخرها. الجميع ومن دون استثناء مندرج ضمن مجموعة دول الجنوب، محدودة الإمكانات والقدرات، متخلفة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تشكل، ولمدى غير منظور، أسواقا للسلع المصنعة ومصادر للمواد الأولية. وإذا كانت الدول العربية قد نالت استقلالا سياسيا غير مطعون فيه، وشرعية دولية لاتنكر، وحظيت بقبول غالبية مواطنيها، فإنها في الوقت ذاته يتزايد انكشاف عجز كل منها عن تلبية احتياجات شعوبها المتزايدة، فيما يتسارع وضوح قصورها عن تقديم استجابة قادرة وواعية في مواجهة تحديات العصر واحتمالات المستقبل التي تلوح في الأفق، والتي لم تعد قادرة على التكيف معها كيانات التجزئة، مهما بلغت درجة «مرونة» و«واقعية» نخبها القائدة. وتأسيسا على هذه الحقيقة تغدو التباينات فيما بين الأقطار العربية على مختلف المحاور تمايزات في الدرجة وليس في النوع، علاوة على كونها هامشية التأثير في صناعة قرارها السياسي، وتطورها الاقتصادي، وواقعها الاجتماعي. ثم إنه، بصرف النظر عن تفاوت الأقطار العربية في المساحة وتعداد السكان، وعراقة الكيان السياسي وحداثته، ومستويات التطور الاقتصادي، وطبيعة التوجهات الاجتماعية، ودرجات تماهي النخب بدول الشمال، يبدو جلياً استحالة حل أي إشكالية عربية بمعزل عن التكامل القومي، وهذا ما توضحه وتؤكده الوقفة مع أبرز هذه التحديات:

### أ - إشكالية التنمية الاقتصادية:

كان من أبرز معالم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على مستوى الكرة الأرضية، تسارع النمو السكاني والتطلعات الاستهلاكية، وبدا واضحا أن الغالبية الساحقة من أقطار العالم الثالث، والأقطار العربية في مقدمتها، تواجه تحديا اقتصاديا يتمثل في كون نسب النمو السكاني والتطلعات الاستهلاكية تتجاوز، وبشكل تصاعدي، نسب نمو الدخول الوطنية، في الوقت الذي تتجه فيه أسعار السلع المصنعة والمتزايد الطلب على استيرادها نحو الصعود بنسب تفوق كثيرا معدلات ارتفاع أسعار المواد الأولية المعدة للتصدير. ولم يكن خافيا أن الغالبية العظمى من الأقطار العربية، إن لم تكن جميعها، تخطو بتسارع ملحوظ نحو مواجهة تحدي أحد احتمالين لا ثالث لهما: إما التوجه الجاد

نحو التكامل القومي العربي، أو الوقوع المؤكد تحت طائلة العجز الدافع للتبعية الاقتصادية والسياسية.

وبالنتيجة يمكن القول، وبكثير من الثقة، إن العامل الاقتصادي بات يحتل موقعا متميزا في تعميق الشعور القومي وتعزيز الطموح الوحدوي. وبالتالى فإن التناقضات الاقتصادية في واقع التجزئة أخذت تؤدي، وعلى نحو تصاعدي، دورا تحريضياً لوعي وحدوي على مستوى جماهير الشعب، وفي هذا نقلة للوعي والطموح الوحدوى من فكر النخبة إلى معدة الجماهير. وهي نقلة نوعية وجذرية.

### ب - إشكالية التنمية العلمية:

كان في مقدمة ما اهتمت به العهود الاستقلالية في جميع الأقطار العربية التوسع في التعليم لتجاوز التخلف الذى فرض على الشعب العربي إبان المرحلة الاستعمارية عن سابق قصد وتصميم(٥٥). وبدت أواسط الخمسينات ظاهرتان على هذا الصعيد تؤشران إلى أهمية التكامل القومي في المجال العلمي وضرورته. فقد تمثلت الظاهرة الأولى باستقطاب جامعات مصر والعراق وسوريا ولبنان عشرات ألوف الطلبة الجامعيين من سائر أنحاء الوطن العربي، وفي الوقت ذاته أسهم آلاف المعلمين من مصر وفلسطين بالدرجة الأولى في تلبية احتياجات المدارس المتوالى إنشاؤها في أقطار الجزيرة والخليج وليبيا والجزائر. وتجسدت الظاهرة الثانية في اتساع إنفاق دول نصف الكرة الشمالي على الأبحاث العلمية، والسخاء في رصد مئات ملايين الدولارات لتطوير الأجهزة والمعدات، وبالتالي ليس بمقدور أي من الأقطار العربية بإمكاناته المادية والبشرية الخاصة ردم الهوة بين تخلفه علميا ومعرفيا وبين التقدم العلمي والمعرفي المتسارع في نصف الكرة الشمالي على نحو لم تشهده البشرية من قبل.

### ج - إشكالية الصراع العربي - الصهيوني:

منذ وقعت اتفاقيات الهدنة فيما بين إسرائيل وأقطار المواجهة العربية بات مؤكدا عدم استعداد صناع القرار الصهيونى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ فيما يتعلق بإعادة ما احتلته من القسم المخصص للدولة العربية في فلسطين، والقرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين والتعويض عليهم. كما بات مؤكدا اعتماد إسرائيل في ذلك على دعم دول المعسكر الرأسمالي على جانبي

الأطلسي، التي شكلت في الواقع العملي عمقا استراتيجيا للكيان الصهيوني. وفي الوقت الذى كان واضحا فيه استعداد الأنظمة العربية المعنية، جميعا ومن غير استثناء، الوصول إلى تسوية سلمية للصراع على أساس قراري الأمم المتحدة المذكورين، تعددت المؤشرات التى تدل على أن طموحات التوسع والهيمنة تشكل قاسما مشتركا أعظم لمختلف القوى الصهيونية، معتمدة في ذلك على الاختلال البين في موازين القوى.

وفي ضوء إدراك واع لحقائق الواقع انتهى الرئيس عبد الناصر – كما سيأتي بيانه – إلى اعتماد استراتيجية ذات بعد قومى تجاه الصراع الذي فجره التواجد الصهيونى على التراب العربي في فلسطين، سواء توفرت الظروف الملائمة لتسوية سلمية على أساس تنفيذ قراري الأمم المتحدة، أو تعذر ذلك بفعل طموحات التوسع والهيمنة الصهيونية. كما عكست أدبيات غالبية مفكرى التيار القومي – من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، القناعة بأنه ليس من قطر عربي بين أقطار المواجهة يمكنه منفردا أن يحقق توازنا استراتيجيا مع التحالف الصهيوني – الاستعماري، وأن كفاءة الأداء، إن حربا وإن سلماً، رهن بمستوى التكامل القومي العربي المتحقق.

### د – إشكالية استثارة قضايا الجماعات الاجتماعية المصنفة تجاوزا أقليات:

سبقت الإشارة إلى الجهود التى بذلت لاستغلال ما تتسم به الأمة العربية من طبيعة تركيبية، وتميزها بامتلاك التنوع ضمن إطار الوحدة. وذلك على الرغم من أنه ليس هناك مشكلة «أقلية» في أي قطر عربي، إذا تم الاحتكام لقواعد الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة حول حقوق الأقليات. والأمر الواضح أنه ليس من جماعة اجتماعية محدودة النسبة العددية في أي قطر عربي مهمشة الدور ومستبعدة من أي نشاط لكونها متميزة بخصائص ذاتية – عرقية أو دينية أو مذهبية – والثابت أنه في معظم الأقطار العربية لمثل هذه الجماعات أدوار في غالبية الأنشطة الاقتصادية والثقافية والفنية تتجاوز نسبتها العددية في القطر الذي تنتسب إليه. كما أن الأكثرية العددية في أي قطر عربي تفتقد وحده الموقف في سائر القضايا، ولا تجمع على موقف مضاد للجماعة محدودة النسبة العددية في مجتمعها. ويضاف إلى ذلك أن ما يعانيه أفراد الأقلية العددية في أي قطر عربي غير متميز نوعيا عما يعانيه مواطنوهم من أبناء الأكثرية العددية، أيا كانت طبيعة المعاناة: سياسية أو

اقتصادية أو اجتاعية. وعليه يغدو منطقيا القول: «ليس في الوطن العربي أقليات، وإنما فيه أكثريتان عربية تضم مسلمين ومسيحيين، ومسلمة تضم عربا وغير عرب»(٥٦).

والذي تدل عليه تجربة الإنسانية عبر القرون أن مشاكل الأقليات، في كل زمان ومكان، من أكثر المشاكل الاجتماعية تأثراً بالمداخلات الأجنبية، وأنه كلما اتسعت مساحة القطر وتزايد تعداد سكانه وعظمت إمكاناته، كلما كان أكثر منعة تجاه الاختراقات الخارجية، وتدنت بالتالي احتمالات نجاحها. كما أنه كلما تدنت نسبة الأقلية في المجتمع، كلما ارتفعت مستويات التفاعل الإيجابي بين طرفي المعادلة — الأكثرية والأقلية — ذلك لأن ممارسات الطرفين والثقافة السائدة في أوساطهما تكون أقرب إلى العقلانية، ففي صفوف الأقلية تتحكم النظرة الواقعية ويضعف دور المزايدين، وفي صفوف الأكثرية تكون الثقة بالذات أكبر، فيكبر الاستعداد للتسامح، ويتم التساهل تجاه التجاوزات حتى وإن بلغت حد الشطط. كما أن القوى الإقليمية والدولية الطامعة لا تقدم على المغامرة إلا حيث يكون الوزن النسبي للأقلية مساعدا على الاستجابة. وسبق لي تناول الموضوع بتفصيل أوسع انتهيت فيه إلى بيان أن واقع التجزئة ليس في مصلحة أي من الجماعات المصنفة تجاوزا «أقلية» في أي قطر عربي، كما يبدو للوهلة الأولى، وأن تحقيق الحل الديمقراطي للإشكالية، وتحصين الوطن ضد المداخلات الأجنبية، رهن بالتكامل القومي(٥٧).

تلك هي «الخصوصيات» المجسدة للتمايز، وهذه هي «الخصوصيات» المؤكدة التماثل والتطابق، وكلا المجموعتين من أبرز معالم الواقع العربي المعاصر، وكما أن «خصوصيات» التمايز لم تستطع أن تضعف أو تهمش «خصوصيات» التماثل، فإن هذه لاتستطيع أن تتجاوز تلك وتصبح فارضة للتوحد والتكامل، إلا إذا توفرت ظروف تاريخية ملائمة، وإرادات قيادية فاعلة.

وخلال العقد الممتد ما بين نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ وقيام الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ توالت الحوادث التي حفزت النزوع الوحدوي على مدى الوطن العربي. وحيث تواجدت في كل من سوريا ومصر ظروف ضاغطة وقيادات امتلكت إرادة الفعل تحققت الوحدة، التي لقيت تأييدا منقطع النظير على مستوى جماهير الأمة العربية ما بين المحيط والخليج. ولقد شكل التيار الجماهيري يومها حاضنة واقية للدولة الوليد، مما فرض على القوى المضادة كافة أن تضبط ردات فعلها، فلا تقدم على إظهار موقف صريح العداء، أو تمارس حراكا عدائيا سافرا(٥٨). وكما اضطر غالبية قادة أحزاب سوريا

وشخصياتها العامة إلى التسابق نحو تأييد إطار دستورى يتجاوز الليبرالية خلافا لقناعاتهم، لم يتأخر قادة جميع دول الجامعة العربية عن إعلان تهانيهم ومباركتهم بقيام وحدة كانوا يرون فيها تهديدا خطيرا لأنظمتهم. وكما لم يكن بمستطاع القادة السوريين والمصريين معارضة التيار الجارف، لم يكن بمقدور أي من الحكام العرب اتخاذ موقف علني معاد، ليس تحسبا من الدولة الوليد وقيادتها، وإنما مجاراة للشعور الجماهيري في القطر الذي يحكمه، والذي تغلب لديه الجانب الوحدوي على نقيضه في جدلية الوحدة والتجزئة.

## الهوامش:

(١) محمد حسنين هيكل: ما الذي جرى في سوريا؟ (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر - ١٩٦٢).

(٢) د.سعد الدين ابراهيم وآخرون: الدولة والمجتمع في الوطن العربي طـ ١ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨) ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣) فليب خورى: أعيان المدن والقومية العربية - ترجمة عفيف الرزاز - بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ص ١٨-٣٦.

(٤) د.أحمد طربين: معقبا على بحث: محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي - لمحسن عوض. راجع : ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩) ص ٣٠٥.

(٥) منير شفيق: في الوحدة والتجزئة طـ ٣ (بيروت، دار الطليعة - ١٩٨١) ص ١٤.

(٦) د.عصام نعمان: مقال: «هل أصبحت الوحدة قرارا بالحرب؟ (بيروت المستقبل العربي العدد ٨٥ - ١٩٨٦/٣).

(٧) د.مسعود ضاهر: ندوة: الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٩) ص ١٦٩.

(٨) د.غسان سلامة: المصدر السابق ص ٤٧١.

(٩) راجع بريستد: تاريخ مصر منذ أقدم العصور، هنرى بروخ وهنرى جونسون: تاريخ مصر، ماسبيرو: تاريخ المشرق، جوستاف لوبون: الحضارة المصرية، محمد عزة الدروزه: تاريخ الجنس العربى، عطية الأبراشى وآخرون: الأساس في الأمم السامية ولغاتها.

(١٠) شارل عيساوي: تأملات في التاريخ العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١) ص ٥١ و٥٢.

(١١) د.محمد جابر الأنصاري: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ص ٦٦).

(١٢) د.عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص ٥ (بيروت - دار الطليعة ١٩٨٧) ص ٩ - ١٢.

(١٣) خليل عبد الكريم: قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية (القاهرة، دار سيناء ١٩٩٥) ص ١٣٥ - ١٣٦.

(١٤) حول العوامل التاريخية والإسلامية والعربية التي يسرت التعريب وسهلت التجانس والاندماج راجع: عوني فرسخ: الأقليات في التاريخ العربي (لندن - رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩٤) ص ٣١ - ٥٣.

(١٥) د.محمد عمارة: الإسلام وقضايا العصر ط ١ (بيروت، دار الوحدة ١٩٨٠) ص ١٨.

(١٦) د.رضوان السيد / قضايا المركزية والوحدة، وعلاقة المركز بالأطراف، «بيروت – الفكر العربى» العدد ١١ و١٢ آب / أيلول – أغسطس / سبتمبر – ١٩٧٩ ص ٤٧.

(١٧) تاريخ ابن عساكر، ج٢ ص ١٨٩.

(١٨) الياهور اشتور: التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط في العصور الوسطى ترجمة عبد الهادى عبلة (دمشق – دار قتيبة ١٩٨٨) ص ٩١.

(١٩) د.وجيه كوثرانى ندوة الوحدة العربية – مصدر سابق ص ٥٦ – ٦٥.

(٢٠) عبد الله الريماوى: الإقليمية الجديدة (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٠) ص ٨٣ – ٨٧.

(٢١) عونى فرسخ: الظروف الإقليمية في الوطن العربى (بيروت، إصدار الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ١٩٧٤) ص ٤٢–٤٩.

(٢٢) منير شفيق: المصدر السابق ص ٥٣–٥٦ ود.رضوان السيد: المصدر السابق ص ٤٨ وعونى فرسخ – الظروف الإقليمية – المصدر السابق ص ٣٤–٤٣.

(٢٣) أنطوان خليل ضومط: الدولة المملوكية. ط ٢ (بيروت، دار الحداثة ١٩٨٢) ص ٢٨٠.

(٢٤) منير شفيق – المصدر السابق ص ٦٣.

(٢٥) عبد الله الريماوى: المصدر السابق ص ٩٤ و٩٥.

(٢٦) حتى نهاية عهد المماليك افتقدت التقسيمات الإدارية الثبات النسبى، ولم يكن للولاة والحكام صلاحيات كاملة في الشؤون الداخلية. وبرغم طول المدة لم تتمتع أى ولاية باستقلال ذاتى كمصر أو جبل لبنان في العهد العثمانى.

(٢٧) د.جلال يحيى: المجمل في تاريخ مصر الحديث ط ٣ (القاهرة المكتب الجامعى الحديث) ص ٨٦–٩٢ ود.محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى (القاهرة، دار الانجلو المصرية ١٩٨١) ص١١٣.

(٢٨) د.جلال أحمد أمين: المشرق العربى والغرب (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) ص ٢٨ و٢٩.

(٢٩) د.جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ط ٢ (بيروت – دار النهار ١٩٩٢) ص ٢٧٣.

(٣٠) صدر نداء نابليون في ١٧٩٩/٤/٤ ونشر في الجريدة الرسمية الفرنسية في ١٧٩٩/٤/٢٠. ولقد أوضحت دلالة دعوة نابليون لليهود يومذاك في كتاب: مخطط التفتيت – التحدى الامبريالى الصهيونى المعاصر. (القاهرة، دار المستقبل العربى ١٩٨٥) ص ٢٦ و ٢٧.

(٣١) الأب الدكتور جوزيف حجار: أوروبا ومصير الشرق العربى (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦) ص ٢٢٧ – ٢٥٣.

(٣٢) الإمام محمد عبده: الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية (القاهرة - مكتبة صبيح) ص ١٠١-١١٦.

(٣٣) ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول (بيروت دار النهار) ص ٣٢٦-٣٢٧.

(٣٤) حنا بطاطو، العراق - ترجمة عفيف الرزاز (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٩٥) ص ٢٠٢.

(٣٥) د.بشارة خضر: أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار. ترجمة د.جوزيف عبد الله (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣) ص ٢٨.

(٣٦) مدثر عبد الرحيم / الامبريالية والقومية في السودان (بيروت، دار النهار للنشر ١٩٧١) ص ٣٠-٣٧.

(٣٧) د.خلدون نويهض: تكوين الحدود العربية (بيروت - المستقبل العربي - العدد ١٨٧ - ١٩٩٤/٩).

(٣٨) د.سعد الدين ابراهيم: الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية، مجلة الفكر العربي - مصدر سابق ص ٧٣ و٧٤.

(٣٩) د.جلال أحمد أمين المصدر السابق (ص ٣٤).

(٤٠) أبو سيف يوسف - الأقباط والقومية العربية (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧) ص ١١٤.

(٤١) د.غسان سلامة وآخرون: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج ١ (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩) ص ١٩.

(٤٢) د.مجدي حماد: العسكريون العرب وقضية الوحدة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧).

(٤٣) كانت البلاد العربية في العهد العثماني تشكل اتحادا جمركيا واحدا، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى كان ما لايقل عن ٢٣٪ من الصادرات السورية يذهب إلى مصر، وحتى سنة ١٩١٠ كان نحو ٢٠٪ من واردات مصر يأتي من البلاد العربية الأخرى عدا السودان، فانخفضت هذه النسبة إلى ٣٪ سنة ١٩٣٩.

(٤٤) د.تركي الحمد. المصدر السابق ص ١٣١ و١٣٢ ود.سعد الدين ابراهيم، مجلة الفكر العربي، مصدر سابق.

(٤٥) جب ووبون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: محد عبد الحليم مصطفي (القاهرة - دار المعارف ١٩٧٣) د ١ ص ٢٣١.

(٤٦) مصطفي نويصر: ندوة الوحدة العربية - مصدر سابق (ص ٤٥٠ و٤٥١).

(٤٧) ناجى علوش: الثورة والجماهير (بيروت، دار الطليعة ١٩٦٢) ص ٥٩-٦٢.

(٤٨) طارق البشرى: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠) ص ٨٠ – ١٢٢.

(٤٩) د.محمد عابد الجابري: يقظة الوعي العروبي في المغرب، مساهمة في نقد السسيولوجيا الاستعمارية. من كتاب: تطور الوعي القومي في المغرب العربي (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦) ص ٥٨.

(٥٠) د.كمال صليبي: تاريخ لبنان الحديث (بيروت – دار النهار للنشر ١٩٧٨) ص ٢٣٦.

(٥١) د.إيليا حريق، «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي» المستقبل العربي العدد ٩٩ مايو / آثر ١٩٨٧ ص ٧٧–٩٥.

(٥٢) د.ابراهيم سعد الدين وآخرون: الدولة والمجتمع في الوطن العربي مصدر سابق ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

(٥٣) د.محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤) ص ٢٢.

(٥٤) السيد ياسين: مقال «الشخصية العربية، النسق الرئيسي والأنساق الفرعية» (بيروت – المستقبل العربي العدد ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٧) ص ١٤٧.

(٥٥) يشير أكثر من باحث أنه عندما غزت فرنسا الجزائر كان مستوى الأمية فيها أعلى منه في الجزائر. ولتأصيل التبعية اعتمدت سياسة تجهيل شعب الجزائر بكل الوسائل الممكنة. وكانت سياسة التجهيل أبرز معالم الاستراتيجية الاستعمارية في العالم الثالث، وبخاصة الأقطار التي كانت قد بلغت مستوى ملحوظا من التطور الحضاري.

(٥٦) العلامة محمد مهدي شمس الدين: الرئيس السابق للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان في حديث تليفزيونى.

(٥٧) عوني فرسخ: مخطط التفتيت (القاهرة: دار المستقبل العربي ١٩٨٥) ص ٣٩–٤٥.

(٥٨) اجتمع دلس، وزير الخارجية الأمريكية – في مقر السفارة الأمريكية في أنقرة برجل المخابرات ولبركرين، وسأله عن خطة عبد الناصر بالاستيلاء على سوريا، ويمكن إيجاز رده بالآتى:
أ – عبد الناصر لايسعى للاستيلاء على سوريا، وإنما السوريون يندفعون للوحدة تحسبا من الشيوعيين وخوفا من العراق.
ب – الاتحاد السوفياتي لايؤيد الوحدة، ويحبذ بقاء الوطن العربي مجزءاً.
ج – عبد الناصر متردد في قبول المشروع، وأى معارضة أمريكية ستدفعه إلى قبوله، والنصيحة عدم التعرض للوحدة.
وهكذا لم يأت البيان الختامي لدول «الشرق الأوسط المجتمعة في أنقرة مع دلس على كلمة اعتراضية معادية للوحدة.
ولبر كرين ايفلاند: حبل من رمل، ترجمة د.سهيل زكار (دمشق، دار طلاس) ص ٤٨٧ وحمدان حمدان: عقود من الخيبات (دمشق، دار بيسان ١٩٩٥) ص ٣٧٠.

# الفصل الثاني

# معالم الواقع العربي عشية قيام الوحدة

أولا : البنى الاجتماعية والواقع الاقتصادي
ثانيا : قصور التجارب الليبرالية
ثالثا : موقف المثقفين العرب من الديمقراطية
رابعا : الثقافة العامة والفكر السياسى
خامسا : الحركات والمنظمات والأحزاب
سادسا : المؤسسة العسكرية
سابعا: التفاعلات العربية - العربية والطموح الوحدوي
ثامنا : استراتيجيات وممارسات القوى العظمى
تاسعا: الصراع العربي - الصهيوني

## الفصل الثاني

# معالم الواقع العربي عشية قيام الوحدة

تعكس مرحلة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩) في الوطن العربي عامة، وفي أقطار المشرق الرئيسية خاصة، مفارقة على مستويين، فمن جهة أولى يبدو أن هناك تناقضا بارزا فيما بين عطاء الجماهير غير المحدود وحماسها الجامح في مواجهة قوى الاستعمار وأدواتها وعملائها المحليين، وبين قصور النخب القائدة وتقصيرها وتساقط العديد من عناصرها ضمن زمرة المتعاونين، وقبولها بتسويات أخذت بموجبها من الاستقلال اسمه دون مضمونه، ومن الحرية شعارها وليس حقيقتها. ومن جهة ثانية كان هناك تناقض صارخ فيما بين تنامي الوعي القومي والطموح الوحدوي وتعدد المشاريع والطروحات الوحدوية والاتحادية، وبين تصاعد وتواصل العمل المنظم لتدمير أسس العملية الوحدوية، وتحطيم شبكات التواصل والتبادل التاريخية، وضرب وشائج القربى الروحية والمادية، بفعل تكيف غالبية النخبات القائدة مع واقع التجزئة والتبعية وإندماجها ضمن القوى المستفيدة من ذلك الواقع شديدة الحرص على بقائه واستمراره(١). وبالنتيجة اتسعت بشكل طردي الهوة فيما بين الفئات الحاكمة ومجمل طبقة «الأعيان» والملتفين حولها وبين جماهير الشعب وطلائعة. ويعود ذلك في أهم أسبابه إلى عاملين متفاعلين:

الأول: ما تسبب به تخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافة السائدة من افتقار أقطار التجزئة العربية إلى القوى الاجتماعية القادرة على تقديم الاستجابة الفاعلة تجاه التحديات الخارجية والداخلية، وبالنتيجة لم تكن النخب القائدة مؤهلة لتفاعل خلاق مع الجماهير من ناحية، وتجاوز الأسلوب القطري في التصدي للتحديات الداخلية والخارجية من ناحية ثانية. دالة بذلك على خلل بنيوى وقصور معرفي، جعلاها عاجزة عن وعي التجربة التاريخية العربية وإدراك البعد القومي لمخططات القوى الاستعمارية والإقليمية المتحالفة استراتيجيا مع تلك القوى.

الثاني: كون المداخلات الأجنبية شديدة التأثير في الأقطار العربية. الأمر الذى يسره واقع التخلف والتجزئة والتبعية. ويذهب كارل براون إلى أنه نتيجة الإرث الإمبريالي الغربي،

وتدخله المستمر في «الشرق الأوسط» باتت هذه المنطقة «المنظومة الفرعية الأكثر اختراقا بين منظومات العلاقات الدولية في عالم اليوم»(٢).

وحين انتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ كانت كل من مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واليمن على قدر من الاستقلال السياسي، فيما بقية نواحى الوطن العربي لم تتحرر بعد من الاستعمار المباشر. وكانت كل من مصر والعراق مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة غير متكافئة، في حين تحتل القواعد العسكرية الفرنسية والإنجليزية والأمريكية مواقع حساسة على مدى الأرض العربية ما بين المحيط والخليج، إلى جانب الهيمنة الكاملة على قناة السويس وجبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز. وكانت الشركات المتعددة الأنشطة والمصارف وشركات التأمين التابعة للدول الثلاث وغيرها من الدول الأوروبية تتحكم بالاقتصاديات العربية شديدة التبعية للأسواق الرأسمالية، ويشكل بعضها دولا داخل أكثر من دولة عربية.

وبحكم واقع التجزئة والتخلف والتبعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وكنتيجة لما آلت إليه حال الفئات العربية الحاكمة، كانت سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا، في مختلف العواصم العربية، شديدة التأثير في أكثر القرارت العربية خصوصية وأقلها شأنا، ناهيك بالقرارات المصيرية، وبصورة خاصة تلك ذات الصلة بالتفاعلات والنزاعات، العربية – العربية وبالصراع العربي – الصهيوني. وفيما تكشف من وثائق إنجليزية وفرنسية وأمريكية، صادرة عن أو موجهة إلى المبعوثين الدبلوماسيين في القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت وجدة خلال تلك المرحلة، ما يدل على اتساع وعمق المداخلات والضغوط الخارجية في أدق الشؤون العربية، بما في ذلك الصيغة «التوفيقية» التى انتهى إليها ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٥ مارس / آذار ١٩٤٥، بل وفي تقرير صفة «المراقب» لمندوب فلسطين لدى الجامعة، وحتى في اعتماد المندوب الفلسطيني(٣).

وخلال العقد الذى تلا انتهاء الحرب العالمية الثانية استطاعت الإدارة الأمريكية انتزاع زمام المبادرة الاستراتيجية في المنطقة من حليفتيها الأطلسيتين إنجلترا وفرنسا، وفرض وجودها المؤثر على صناع القرار العربي والإقليمي. وحين أعلن الرئيس أيزنهاور مطلع عام ١٩٥٧ عن مشروعه لملء «الفراغ» لم يعلن قبول «المبادرة» الأمريكية سوى العراق ولبنان وليبيا، في حين استقبلت الجماهير من المحيط إلى الخليج قيام الجمهورية العربية المتحدة بحماس منقطع النظير. وفي هذا الحماس وذاك القبول المحدود دلالة تحول نوعي في ميزان

القوى الإقليمي، وتباشير تؤذن بأن المبادرة الاستراتيجية في قضايا الوطن العربي توشك أن تستقر بيد أبنائه لأول مرة منذ مطلع القرن السادس عشر. وما كان هذا التحول النوعي في ميزان القوى الإقليمية، والاحتمالات الواعدة فيما يخص المبادرة الاستراتيجية، إلا محصلة جملة المتغيرات والمستجدات العربية والإقليمية والدولية التي توالت منذ مطلع القرن العشرين، وما شهدته من تحولات متسارعة خلال السنوات التي انقضت ما بين استسلام ألمانيا في ١٩٤٥/٥/٨، وإعلان الوحدة في ١٩٥٨/٢/٥، والتي يمكن تحديدها في:

## أولا: البنى الاجتماعية والواقع الاقتصادي:

تسارعت وتيرة التمايز الطبقي والتناقضات الاجتماعية خلال سنوات الحرب ١٩٣٩ – ١٩٤٥. فمن جهة أولى توفرت للعديدين فرص جديدة للكسب السريع من خلال احتكار المواد الغذائية والتجارة في «السوق السوداء»، وتوفير احتياجات جيوش الحلفاء. ولقد سعى «أغنياء الحرب» لتأمين مصالحهم، إلى موالاة الأقلية المالكة للثروة والنفوذ وتبادلوا معها المنافع. ومن جهة ثانية عانت جماهير الشعب من التضخم والغلاء وأعباء الحرب، التي تحملتها الحكومات المصطفة، طوعا أو قسرا، إلى جانب الحلفاء، ونقلت عبئها لصغار المكلفين وجمهور المستهلكين، من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وحين تعقد المقارنة بين دخل المواطن العربي وتكاليف المعيشة قبل الحرب وبعدها يتضح مدى انخفاض الدخل الحقيقي على الرغم من ارتفاع الأجور والرواتب خلال سنوات الحرب(٤). وبالمقابل تضاعفت الأرباح الصناعية والتجارية وإيجارات الأراضي الزراعية والأرصدة الشخصية في المصارف(٥).

وتأكدت خلال سنوات الحرب أهمية نفط البلاد العربية كسلعة استراتيجية، وفي أعقاب الحرب تزايدت أهميته اقتصاديا، وبخاصة لإعادة إعمار أوروبا. وإلى جانب الاكتشافات النفطية الكبيرة خلال سنوات الحرب وفي أعقابها، واتضاح حجم الاحتياطات الهائلة، تميز النفط العربي بانخفاض تكلفة إنتاجه قياسا بنفط فنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن نفط بحر الشمال قد اكتشف بعد. وإلى جانب سعي الولايات المتحدة إلى الظفر بالنصيب الأكبر من الامتيازات على حساب الإنجليز والفرنسيين أصحاب العلاقات العريقة مع نخبات المنطقة، وانعكاسات ذلك على الواقع العربي، تكثف النشاط الأمريكي، العلني والسري، لإيجاد حكومات موالية لتأمين تدفق النفط إلى موانىء التصدير، كما حرص الأمريكيون على أن يجد القائمون على الحكم في بلاد الإنتاج والمرور أن لهم

مصلحتهم الخاصة في استمرار تدفق النفط إلى الغرب بكميات كبيرة(٦). وبالنتيجة نشأت «الإقليمية البترولية» في أحضان الإقليمية القديمة وكفرع منها، وذلك حين وظفت الثروة النفطية في إقامة حواجز جديدة في الوطن العربي، بدلا من أن تزيل الحواجز، وبالتالي أقامت حواجز طبقية قطرية(٧).

وبرغم التطور الاقتصادي الذى تحقق منذ الثلاثينات استمرت الزراعة النشاط الاقتصادي الأكثر إسهاما في الدخل الوطني واستيعابا للأيدي العاملة، إذ لم تتجاوز مساهمة الصناعة أكثر من ١٢٪ من د خل أكثر الأقطار العربية تطورا، ولم يكن نصيب الخدمات يتجاوز هذه النسبة في معظم الحالات. وفي الأقطار غير النفطية كانت الحاصلات الزراعية العمود الفقرى للصادرات، وبالتالي المصدر الأول للنقد الأجنبي الممول للاستيراد. وإلى جانب ضيق الرقعة الزراعية النسبي في معظم الأقطار العربية، وتفشى البطالة المقنعة بين الفلاحين، وسوء توزيع الملكية فيها جميعا، كانت الزراعة العربية تعاني من تخلف أساليب وأدوات الانتاج، ومن مشكلات التمويل والتسويق والإرشاد الزراعي، وذلك بالإضافة إلى واقع الفلاحين البائس وانعكاساته السلبية على قدراتهم الإنتاجية.

وعرفت عدة أقطار عربية رواجا اقتصاديا في السنوات القليلة التى أعقبت الحرب، إذ أقبل كثيرون على استثمار مدخراتهم خلال سنوات الحرب في الزراعة الرأسمالية، والصناعات التحويلية، التي تواصل نموها كنتيجة لمحدودية الوارد من السلع الأجنبية على الرغم من فتح باب الاستيراد، إذ كانت أوروبا تشهد عملية إعادة بناء اقتصادها، في حين وجهت الاستثمارات الأمريكية نحو الأسواق الأوروبية حيث الربحية الأكبر. ونشطت أعمال الإنشاء والتعمير، والتجارة الخارجية. إلا أن الهياكل الإنتاجية وعلاقات الإنتاج لم تشهد تغيرا يذكر في أى قطر عربي، فقد حافظت الزراعة على كونها مجال العمل الأكبر والأكثر إسهاما في الدخل الوطني والصادرات، كما احتفظ القطاع الخاص بالهيمنة على كافة الأنشطة الاقتصادية، في حين ازدادت الفجوة اتساعا فيما بين قمة المجتمع وقاعدته(٨). وكان من آثار الازدهار الاقتصادي والواقع الاجتماعي أن ازدادت حدة التناقضات الطبقية، إذ تزايدت أعداد العمال، ونما وعيهم الطبقي، وقدرتهم على تجميع صفوفهم، وتفاعلهم مع المنظمات السياسية الصاعدة.

وما أن استعادت أوروبا عافيتها، حتى أغرقت الأسواق بالسلع الأجنبية، فتباطأت خطوات الازدهار الاقتصادي، وتفاقمت الأزمات الاقتصادية بتسارع ملحوظ، ليس فقط

نتيجة هشاشة البنى الاقتصادية، وضعف قدرة السلع المحلية على المنافسة، وإنما أيضا نتيجة واقع التجزئة وعمق الارتباط بالرأسمالية العالمية، وتدني نسبة التجارة البينية العربية، وعجز النخبات السياسية والاقتصادية عن تحقيق قدر ولو بسيط من التكامل القومي، أو توفير الحماية اللازمة للأسواق العربية. يضاف إلى ذلك أن نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨، ومدى انكشاف الأمن القومي العربي، واختلال المعادلة لمصلحة العدو الصهيوني، اللذين أوضحتهما النكبة تسببا في تزايد متصاعد في نصيب الجيوش وأجهزة الأمن من الموازنات العامة لمعظم الأقطار العربية، وبصورة خاصة مصر وسوريا. يضاف إلى ذلك أن قيام إسرائيل قطع الاتصال البري فيما بين مصر والمشرق العربي، الأمر الذى كان له انعكاساته شديدة السلبية على التجارة بين الطرفين، بحيث لم يتجاوز حجم التجارة فيما بين مصر وكل من الأردن وسوريا والعراق في منتصف الخمسينات ٥٪ من الصادرات و٣٫٥٪ من الواردات، وهي نسب أقل مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى(٩).

وتعددت إضرابات العمال وانتفاضات الفلاحين وارتفعت مستويات المطالب الاجتماعية. ففي مصر قام الفلاحون بالهجوم على قصور الباشوات، ولم ينته التمرد في حالات كثيرة إلا بعد إراقة الدماء. فيما وقع (١٤٩) إضرابا في عام ١٩٥١ وحده(١٠)، وأخذ عمال الصناعة يلعبون دورا نشطا في الحركة العمالية، وشكلوا تنظيمات قيادية مستقلة عن الوفد، الذي كان يشهد تسارعا في ذبول قيادته، فيما برزت المنظمات اليسارية والريدكالية وأخذت تلعب دوراً نشطا في الحراك السياسي - الاجتماعي(١١). وفي سوريا تحدي الفلاحون الإقطاع في صيف ١٩٥٠، إذ رفضوا دفع الأجور الموسمية التى يفرضها الإقطاعيون، ووقعت صدامات عنيفة مع أتباع الإقطاعيين المسلحين في صيف ١٩٥١، وسقط عدد من القتلى والجرحى في ريف حماة(١٢). وفي العراق شهدت سنوات ١٩٥٢-١٩٥٨ ثمانية انتفاضات فلاحية ضد شيوخ العشائر، وغيرهم من كبار الملاك، شارك فيها فلاحون من أفراد العشائر(١٣). وفي تحدي أفراد العشائر لشيوخهم والانتفاض في مواجهتهم دلالة بالغة على عمق التحولات الاجتماعية التى أخذت تشق طريقها في الواقع الاجتماعي العربي.

ولم تعدم المرحلة دعاة الإصلاح والمنادين بتغييرات جذرية، ففي مصر طرح محمد خطاب في مجلس الشيوخ مشروعا متواضعا لتحديد الملكية الزراعية، ومع ذلك لقي معارضة عنيفة في المجلس وترحيبا من اليسار والطبقات الشعبية. فيما نشر مريت غالي كتيبا

دعا فيه إلى توزيع أملاك الدولة على الفلاحين، وتحديد الملكية الزراعية، وتنظيم الإيجار الزراعي، وحماية العمال المزارعين(١٤). وفي سوريا واصل أكرم الحوراني منذ برز على المسرح السياسي سنة ١٩٤٣ الدعوة لإلغاء الإقطاع، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين، وفرض الضرائب التصاعدية، وتوسيع القطاع العام(١٥). وفي العراق دعا الحزب الديمقراطي إلى توزيع أملاك الدولة على الفلاحين، وتشجيع إشراف الدولة على النشاط الاقتصادي، وفرض ضريبة دخل تصاعدية وضريبة على التركات(١٦).

وكان من آثار تفاقم حدة الأزمات، وتصاعد نبرة دعوات التغيير، وتعاظم قوة التيارات الجديدة، واختلال التوازن الاجتماعي، أن شهدت عملية الفرز الطبقي وضوحا أكبر. وبرزت في أوساط الأحزاب التقليدية أجنحة تقدمية اصطفت إلى جانب قوى اليسار الصاعدة أبرزها «الطليعة الوفدية» بمصر، بينما لم يتردد كثيرون في أن يعلنوا عن أنفسهم بأنهم اشتراكيون. فحزب «مصر الفتاة» غير اسمه ليصبح «الحزب الاشتراكي»، والإخوان المسلمون في سوريا اسموا كتلتهم النيابية «الكتلة الإسلامية الاشتراكية»، وفي العراق سمى صالح جبر – الذي طالما استند لدعم ملاك الأراضي وشيوخ العشائر – حزبه «حزب الأمة الاشتراكي. وتعددت الأحزاب والمنظمات رافعة راية «الاشتراكية» في معظم الأقطار العربية، كما كثر الذين لبسوا عباءة الاشتراكية على أبدانهم دون أن ينفذ شيء من مفاهيمها وقيمها إلى وجدانهم.

وبدت الفئات الحاكمة في أكثر من قطر عربي على شفا جرف هار، وتمثلت أزمتها في العجز عن معالجة حالات الخلل الاجتماعي المتفاقمة، والتي تسبب بها نمو سكاني متسارع، وزيادة طردية في التطلعات الاستهلاكية، يتجاوزان بكثير معدلات النمو الاقتصادي، وذلك في الوقت الذى كانت فيه الطبقة الوسطى تزداد اتساعا فيما تضيق فرص العمل أمام نخباتها المتعلمة. إلى جانب استشراء الفساد والرشوة والمحسوبية والظلم الاجتماعي. وبالتالي تنامي الشعور بالسخط والإحساس بضرورة التغيير، وأخذت تلوح في أفق أكثر من قطر عربى نذر تفجرات اجتماعية – سياسية وتغييرات جذرية. وفي هذا المناخ المضطرب توالت الانقلابات العسكرية السورية وتفجرت ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ بمصر، وتسارعت حركة الأحداث في مختلف نواحي الوطن العربي. وبمن استقطبتهم المستجدات العربية – وبخاصة ثورة مصر – وبالذين استعدتهم تسارعت عملية التبلور الطبقي، وبالتالي تفاقم حدة التناقضات الاجتماعية في معظم الساحات العربية إن لم يكن فيها جميعها.

## ثانيا: قصور التجارب الليبرالية:

كتب د.عصمت سيف الدولة يقول: «ليس أسهل من صياغة الأفكار ديمقراطيا إلا صياغة النظام الديمقراطي نصوصا دستورية، الصعب حقا أن تعي الشعوب حقوقها وأن تمارسها. والناس – أغلبية الناس – في المجتمعات النامية، ومنها مجتمعنا العربي، لا يعون حقوقهم، وإن وعوها لايمارسونها لأنهم يعيشون أزمة صدق وتصديق. الدساتير مصوغة على أعلى مستوى بلغة دساتير المجتمعات المتقدمة ديمقراطيا، وهو ما يعني – ضمنا – أن الذين صاغوها، منقطعة الصلة بالواقع، وإن كانت أسمى منه، لم يصدقوا في أنهم وضعوها لتنفذ فلم يجدوا بأسا في أن تقترب من الكمال في صيغتها على الأقل. والذين وضعت لهم الدساتير لا يصدقون أن لهم كل تلك الحقوق فلم يمارسوها إن بقيت، ولا يفتقدونها إن غابت، ولا يدافعون عنها في أي حال»(١٧).

وما يقرره محقا د.سيف الدولة، يعود لمعوقات موضوعية وذاتية شديدة التأثير في الممارسة العامة والخاصة. وبالعودة للتاريخ العربي المعاصر فيما يتعلق بالليبرالية فكرا وممارسة نجد أن تونس ثم مصر أقامتا أول التجارب النيابية العربية في ستينات القرن التاسع عشر، وأن التجارب توالت من بعد ذلك في العديد من الأقطار العربية، وأنها تباينت ما بين: ملكية دستورية، وجمهورية برلمانية، وأن معظم المجالس النيابية ضمت أبرز قادة العمل الوطنى المشهود لهم بالاخلاص وشدة المراس. وأن عددا من فقهاء الفكر الدستورى العرب برزوا على الصعيد العالمى. وبرغم ذلك كله لم تحقق أى تجربة عربية الاستقرار والنمو، ولايمكن اعتبار أى منها أنها أقامت «حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب».

لقد كان القصور عاما وشاملا، على الرغم من تعدد التجارب وتواصلها، وتوزع المشاركين فيها على مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري في العصر الحديث، وعلى مدى ما يقارب قرنا من الزمن. والذى أراه أن أيسر السبل وأكثرها علمية للوقوف على أسباب القصور العربي في مجال الفكر والعمل الديمقراطي، استعراض العوامل التي كانت وراء نجاح أوروبا في إقامة الليبرالية وإرساء قواعد بناء مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات السياسية، ومقارنة ذلك بالواقع العربي. وبدراسة التجارب الأوروبية المختلفة يتضح أن تحركها الديمقراطي وإنجازاتها كانت محصلة أربعة عوامل متفاعلة:

الأول قومي، فالدول التي أنجزت وحدتها القومية مبكرا كانت الأسبق في إرساء

قواعد الديمقراطية. فحيث خاض الملوك صراعا ضد نبلاء الإقطاع لتصفية التجزئة الإقطاعية وفرض الضرائب والقوانين العامة، رفع النبلاء شعار «لا ضرائب بدون تمثيل». وبالنتيجة شكلت المجالس النيابية وتحولت الملكيات المطلقة إلى ملكيات دستورية أو أنظمة جمهورية، في بريطانيا أولا، ثم في فرنسا، وتأخر الأمر في كل من ألمانيا وإيطاليا لتأخر إنجاز الوحدة القومية فيهما.

الثانى سياسي، يتمثل في توفر الاستقلال والسيادة الوطنية كاملين غير منقوصين، وبالتالى تحرر الإرادة العامة والخاصة من المداخلات والضغوط الخارجية. ولأن بريطانيا كانت الأسبق في تحقيق ذلك توفرت فيها الفرص للجدل الاجتماعي الداخلي النشط، الذي انتهى بصدور «الماجناة كارتا» لتكون أول وثيقة دستورية أوروبية.

الثالث اقتصادي، لم تعرف أوروبا الفكر والعمل الديمقراطي إلا في الدول التى قطعت شوطا كبيرا على طريق التقدم الاقتصادي. وحيث كانت أسبقية تسارع النمو، والاستثمار الأفضل للموارد، وتوفر الرخاء العام وارتفاع مستوى العيش، كان الفكر والعمل الديمقراطي سابقا. ذلك لأن البرجوازية الصاعدة كانت بحاجة لتوسيع السوق الوطنية، وتوفير الأيدي العاملة الرخيصة، وإزالة الحواجز التى تقف أو تعرقل أو تعطل حركة السلع والأفراد. فخاضت صراعات حادة مع الإقطاع المدني والكنسي، لرفع كافة المعوقات بما في ذلك واقع أقنان الأرض، ورفعت شعار «دعه يعمل دعه يمر». كما خاضت صراعات لاتقل حدة مع السلطات المركزية لتوسيع المشاركة في اتخاذ القرارات، والرقابة على التنفيذ، وتحجيم دور الأفراد لمصلحة المؤسسات.

الرابع، ثقافي وفكري، وكان التأثير العربي واضحا على هذا المحور، ولابن رشد بالذات دوره الملحوظ. فللحد من تأثيره وتلامذته أنشأ «المجمع المقدس» محاكم التفتيش، التي فرضت رقابة صارمة على الفكر. وتمثلت ردود الفعل بحركة «الإصلاح الديني» التي قادها لوثر وكالفن، وفي انبثاق «عصر التنوير» الذى برز فيه أمثال فولتير وروسو ومنتسكيو. وبتأثير التفاعل على المحورين توفرت فرص الإبداع في شتى المجالات.

ذلك ما كان في أوروبا، وما يسر لأغلب شعوبها إقامة أنظمة ليبرالية ومؤسسات المجتمع المدني، ووفر للفكرر والعمل الديمقراطي فرص إحداث تراكم ونمو متواصلين. وبالمقارنة بالواقع العربي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أولا: كان لموقع الوطن العربي، وما خلفه صراعه الطويل مع أوروبا منذ غزو الفرنجة في القرن الحادى عشر الميلادي، ولطبيعة لقاء أوروبا بالعرب، آثارا شديدة السلبية في تطوره السياسى والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولقد كان الوطن العربي، ومازال، أكثر مناطق العالم تعرضا للاختراقات والضغوط الخارجية، خاصة الاستعمارية. وكانت وحدته القومية، ولما تزل، مرفوضة ومستهدفة من قبل القوى الدولية والإقليمية برغم ما بينها من تناقضات. في حين تضافرت جهود القوى الإقليمية والدولية، ولم تزل، لتعميق التجزئة السياسية والاجتماعية، ولتأصيل المشاعر العرقية والطائفية، وكل ما من شأنه خلخلة النسيج الاجتماعى العربي على المستويين القطري والقومي. وإذا كان قد بات واضحا استحالة تحقق الوحدة العربية عن غير طريق الديمقراطية، فإنه في مقدمة المعوقات الموضوعية لإقامة حياة ديمقراطية سليمة العجز عن تحقيق الوحدة القومية، ذلك لأن واقع التجزئة هو ما يسهل الاختراقات والضغوط الخارجية.

ثانيا: لم تقف آثار المداخلات والضغوط الإقليمية والدولية عند حدود تعطيل الوحدة العربية وإعاقة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي التأثير غير المباشر في الحراك الديمقراطى العربي، وإنما تعدى ذلك للفعل والتأثير المباشرين. فأول دستور وضع في مصر سنة ١٨٨٢ لم يستمر العمل به سوى ٤٧ يوما، عندما عصفت مدافع الأسطول البريطاني بالحركة الشعبية التي توجت بالثورة العرابية، تماما كما وضعت مدافع الجنرال غورو في ميلسون صيف سنة ١٩٢٠ النهاية الحاسمة لدولة الملك فيصل الدستورية، وللمؤتمر السوري العام الذي نادى بفيصل ملكا برغم الإرادة الفرنسية. وفي ٤ فبراير / شباط ١٩٤٢ كان قائد الجيش البريطاني في الشرق الأوسط هو الذى أجبر الملك فاروق على تكليف النحاس وحزب الوفد بتأليف الوزارة، وما إن وضعت الحرب أوزارها وانتهت حاجة الحلفاء لوجود حكومة الأغلبية، حتى سمح للملك وأحزاب الأقلية استعادة السلطة. وعندما حققت بعض الدول العربية الاستقلال السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بقيت المداخلات والضغوط الخارجية تلقي بظلالها على الحراك الديمقراطي العربي، وتؤثر فيه على نحو سلبي لا يكاد يختلف عما كانت عليه الحال إبان مرحلة الاستعمار المباشر.

ثالثا: يشكل الواقع الاقتصادي العربي معوقا موضوعيا للحراك الديمقراطي، يكاد يتقدم على سائر المعوقات. ذلك لأن التخلف الاقتصادي يشكل معوقا للممارسة الديمقراطية من حيث انشغال الغالبية بتأمين مصدر الرزق، مما يمكن القلة المتحكمة

بفرص العمل من التحكم في قرارات وإرادة الغالبية. يضاف لذلك ما يترتب على ضعف الصناعة وصغر حجم الوحدات الإنتاجية من ضعف الطبقة العاملة الصناعية، وبالتالي ضعف النقابات العمالية ومحدودية دور العمال في الحراك السياسي. ثم إن من أبرز سمات المجتمعات المتخلفة اقتصاديا كون الفلاحين يشكلون غالبية المواطنين، وأقلهم تطورا اجتماعيا وإسهاما في الحراك السياسي، وأشدهم محافظة وتأثرا بالعلاقات الأسرية، وكل ذلك يحد من القدرة على الممارسة الديمقراطية السليمة(١٨). وفي إيضاح دور التخلف الاقتصادي في الممارسة الديمقراطية يذكر د.عصمت سيف الدولة أن دستور ١٩٢٣ بمصر يكاد يكون نسخة طبق الأصل عن دستور الدانمارك، وأن من أبرز أسباب تعثر الليبرالية بمصر ونجاحها في الدانمارك أن المواطن الدانمركي مشغول بتأمين مزيد من الرفاهية، فيما المواطن المصري همه الأول تأمين لقمة العيش. ويضيف موضحا أن الأمر لم ينحصر في سلبية المواطن العادى، الذي لم يكن معنيا بالسياسة ولا كان ممتنعا عن بيع صوته الانتخابي أو تجييره لمن يعتبره «ولى نعمته»، وإنما انعكس الواقع المأزوم اقتصاديا على الأحزاب والنقابات، إذ حدت قلة مواردها المالية من قدرتها على توسيع نشاطها والصمود في وجه ضغوط السلطة. ويذكر أن ظروف قيادة الوفد الاقتصادية دفعتها إلى إجراء مصالحة مع الملك فاروق، انتهت بها إلى بيع ألقاب الباشوية والبيكوية لتأمين مصاريف الحزب والقيادة(١٩). وإذا كان ذلك حال أكبر الأحزاب العربية وأبرزها على صعيد الحراك الليبرالي، فكيف هي حال من لا يمكن مقارنته بالوفد حجما ولا تمرسا بالعمل السياسي؟!!

رابعا: تختلف نشأة الإقطاع الأوروبي وعلاقته بالسلطة نوعيا عن الاقطاع في الوطن العربي، ففي أوروبا نشأ الاقطاع مستقلا عن السلطة المركزية ودخل في صراع معها، وأسهم بالتالي في قيام الملكيات الدستورية وقيام المجالس التمثيلية. أما في الوطن العربي فقد كانت السلطة هى التى أنشأت الإقطاع ورعته، وكانت على الدوام صاحبة الدور الأول في توفير وتأمين الثروة والنفوذ. وكثيرا ما كان المقطع لهم من أصول غير عربية، والعلاقة بينهم وبين نخب الشعب العربي وجمهوره غالبا ما كانت محكومة بالتناقضات. ولقد انعكس ذلك بالسلب على محاولات إقامة حياة دستورية حيث جرت في الأقطار العربية. فمن جهة ندر أن دخل كبار الملاك مع السلطة في صراع حول ذلك، والأكثر ندرة من سعى منهم إلى توسيع إطار الممارسة الديمقراطية. ومن جهة ثانية تسبب

التنافس على المناصب الحكومية، باعتبارها مصدر الثروة والنفوذ، في السعي إلى تقوية المراكز التنافسية من خلال توجه العائلات المتنفذة إلى عقد تحالفات مع شيوخ القبائل وزعامات العصبيات في النواحي وأحياء المدن، مما عمق الانقسامات العمودية في المجتمعات العربية، وأسهم في إعاقة نمو الوعى الاجتماعي، وكان من العوامل المؤثرة في تواصل التعصب القبلي والطائفي والجهوي.

خامسا: اختلفت نشأة البرجوازية العربية وعلاقتها بالسوق الوطنية، وبالتالى دورها السياسي نوعيا عن البرجوازيات الأوروبية. وذلك لضعف دور الصناعة في الحياة الاقتصادية العربية، وطبيعة ارتباط التجارة والخدمات بالأسواق في المراكز الرأسمالية العالمية، مقابل ضعف التجارة البينية العربية. وكنتيجة لارتباط مصالح القطاع الأوسع من البرجوازية العربية بالخارج وعدم مواجهتها مشكلات من نوعية تلك التي واجهتها البرجوازيات الأوروبية، وبحكم الصلة العضوية فيما بين البرجوازية وكل من الإقطاع والسلطة السياسية. لكل ذلك متفاعلا كان دور القطاع الغالب من البرجوازية العربية محدودا للغاية في الحراك السياسي العام، والديمقراطي منه بنوع خاص، فيما عدا قطاع المثقفين والمهنيين، أو ما يمكن اعتباره «إنتلجنسيا»، الذي كان الأكثر اهتماما وإسهاما في النضال الوطني والحراك الديمقراطي.

سادسا: تواصلت منذ منتصف القرن التاسع عشر محاولات تجديد الثقافة العربية والفكر الإسلامي، إلا أن تراكمات عصر الانحطاط ظلت أقوى تأثيرا من تراث صدر الإسلام ومحاولات التجديد المعاصرة، لاسيما فيما يتصل بالتربية الديمقراطية. ولقد شكلت الثقافة السائدة في أوساط النخب والجمهور معوقا أساسيا للممارسة الديمقراطية. ولم تسلم من آثارها السلبية المنظمات العصرية كالمدرسة والحزب، إذ افتقدت القيم الديمقراطية في العلاقات داخل المدارس والأحزاب، وفيما بين المدرس والتلميذ وقادة الأحزاب وقواعدها، كما فيما بين الأحزاب المختلفة، وبين الأحزاب والسلطة السياسية.

ولقد انعكست ظروف الواقع العربي على التجارب الليبرالية التى عرفتها بعض الأقطار العربية في النصف الأول من القرن العشرين، إذ جاءت القوانين المنظمة للحريات العامة وقوانين الانتخابات تفرغ الدساتير الليبرالية من مضمونها، وتقدم التجربة المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ مثالا واضحا لقصور التجارب الليبرالية العربية، فدستور ١٩٢٣ كان ليبراليا ولا شك، غير أنه ما بين ١٩٢٣ – ١٩٥٢ «لم يتح لحزب الوفد –

حزب الأغلبية أن يحكم أكثر من بضع سنوات متقطعة أغلبها في آخر أيامه، وبعد أن تصالح مع الملك». وكانت للمصريين بموجب أحكام الدستور حقوق سياسية وفيرة، لكنهم كانوا مجردين من المقدرة الفعلية على استعمالها بحكم الواقع الاقتصادي - الاجتماعي، حيث وضعت قيود اجتماعية ومالية على من يحق لهم عضوية مجلس الشيوخ، واشترط في المرشح لمجلس النواب دفع ١٥٠ جنيها - بأسعار ما قبل الحرب العالمية الثانية - كتأمين وبالتالي اقتصرت عضوية المجلسين على فئة محدودة جدا من المواطنين.

ويقدم د.عصمت سيف الدولة تقويما للتجربة الليبرالية المصرية قائلا: «لقد كان شعب مصر - أغلبية شعب مصر - قبل ثورة ١٩٥٢ عاجزا اقتصاديا عن الممارسة الفعلية لإرادته، لأنه كان حرا سياسيا مقهورا اقتصاديا بحكم تبعيته الاقتصادية لملاك الأراضي والرأسماليين... وما بين القمة والقاع كان إصدار الصحف مباحا، ولكن لم يكن يصدر الصحف إلا القادرون ماليا. وكانت حرية الكتابة مباحة ولكن لم يكن ينشر إلا بقدر ما يرضى عنه ملاك الصحف. وكان تأسيس الأحزاب الليبرالية مباحا ولكن لم تكن الأحزاب مؤثرة إلا بقدر ما تملك من مال لتكون لها الدور والصحف ووسائل الانتقال والاتصال والدعاية والاجتماع.. وكانت حرية الاعتقاد مباحة ولكن لم يكن قادرا على الاتصال بالشعب ونشر العقائد والدعوة إلا القادرون اقتصاديا». لقد كان مجتمع «النصف في المئة» سياسيا واقتصاديا فقط من تتاح له الفرص. ويعقب د.سيف الدولة قائلا «تلك هى أزمة الديمقراطية الليبرالية، تمنح الحرية سياسيا وتستردها اقتصاديا. وتلك كانت أزمة الديمقراطية قبل ١٩٥٢، حيث لم يكن ثمة قهر سياسي بالدرجة التى تشل الشعب عن الحركة لفرض إرادته، ولكن كان ثمة قهر اقتصادي يتحكم في حركة الشعب إلى حيث يريد المستبدون به اقتصاديا من إقطاعيين ورأسماليين وجماعة من المثقفين، الذين يعبدون الديمقراطية كلمة، والبيروقراطيين الذين يخدمون السادة ويؤدون عنهم الجانب القذر من العملية كلها: التبرير الفكري والتنفيذ الفعلي»(٢٠).

ولم يكن واقع أي من التجارب الليبرالية العربية آنذاك بأفضل مما كانت عليه حال التجربة الليبرالية المصرية. ولقد جاءت انقلابات سوريا التى توالت منذ ربيع ١٩٤٩، وثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ بمصر، وثورة العراق في ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ مؤشرا على فشل التجارب الليبرالية في الأقطار الثلاثة، وفي ذلك يقول د.سيف الدولة: «يكاد يجمع كل أساتذة القانون العام في مصر أن فشل الديمقراطية الليبرالية في عهد ما قبل الثورة كأحد أسباب قيامها، وإن اختلفوا في أسباب الفشل ذاته». ويستشهد فيما يذهب إليه بكل

من: د.عبد الفتاح ساير داير - القانون الدستورى ص ٣٩١ - د.مصطفي أبو زيد - الدستور المصرى ص ١٠٧ - د.سيد صبرى - مقال في الأهرام يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢(٢١).

## ثالثا: موقف المثقفين العرب من الديمقراطية:

قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها تفجرت في أكثر من ساحة عربية معركة التحرر الوطني وتصفية الاستعمار القديم. وبتفجير ثورة ٢٣ يوليو / تموز بمصر سنة ١٩٥٢ فتحت أبواب معركة التغيير الاجتماعي في القطر العربي صاحب الدور التاريخي المؤثر في المنطقة، إلى جانب تواصل العمل وتصعيده على المحور الأول. وسرعان ما شهدت معظم الساحات العربية حراكا نشطا واستقطابا حادا على محوري الاستقلال وتحرر الإرادة الوطنية، والعدالة الاجتماعية وتحرير الغالبية الساحقة من الظلم الاجتماعي وثالوث: الفقر والجهل والمرض. ومع أن للعمل على المحورين بعده الديمقراطي غير المباشر، إلا أن العمل لحل إشكالية البناء الديمقراطي لم يحتل مكانة بارزة في اهتمامات المثقفين والنشطاء السياسيين يومذاك، ليس فقط لأن العمل على المحورين الرئيسيين استقطب معظم الاهتمام والجهد، وإنما أيضا نتيجة ما خلفته تجارب العقود الماضية لدى غالبية النخب من شعور بأنه من المستحيل عمليا إقامة حياة ديمقراطية سليمة في وطن مستعمر، أو شبه مستعمر، يعانى من اختلال صارخ في القدرات والأدوار بين مواطنيه.

وبرغم احتلال معركتى التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي المقام الأول من اهتمام النخب والجماهير العربية في خمسينات القرن العشرين، وعلى الرغم من شيوع أسلوب «السلطة الزعامية» في العلاقات السياسية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يكن يلغي الاهتمام بالديمقراطية، أو يغيب الطموح النخبوى والجماهيرى إلى قيام الحياة الديمقراطية السليمة. وليس أدل على الأهمية النسبية لذلك من كون اثنين من الأهداف الستة التى أعلنها «الضباط الأحرار» صباح ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ كانا حول الديمقراطية، فقد كان الهدف الثاني «إسقاط تسلط تحالف الإقطاع ورأس المال على الحكم» وكان الهدف الخامس «إقامة حياة ديمقراطية سليمة». كما يمكن أن يستدل على أهمية الطموح الديمقراطي من الاهتمام الذى حظي به كتاب «الديمقراطية أبدا» لخالد محمد خالد الصادر مطلع عام ١٩٥٣ ورفض عبد الناصر مصادرة الكتاب أو محاسبة كاتبه، رغم توصيفه له بأنه «يشتمنا به»(٢٢).

كان الاهتمام بالديمقراطية قائما، وإن لم يكن يحتل المقام الأول من الاهتمام، وفي مقدمة ما كان واضحا انحسار دور المنظمات الحزبية الرافضة للديمقراطية من حيث المبدأ، والتي برزت على المسرح العربي في ثلاثينات القرن العشرين، وانقشاع سحب الإعجاب بالفكر الفاشي والنازي التي كانت قد راجت كانعكاس لصعود النظامين الفاشي والنازي في إيطاليا وألمانيا. كما أن دعوة «المستبد العادل» التى أعاد البعض رفعها شعارا لا تؤخذ مؤشرا على انعدام الرغبة في الديمقراطية، إذ لم تكن ترفع في وجه الدعوة لحياة ديمقراطية سليمة، وإنما كمخرج مأمول من الواقع المأزوم على صعيد الحراك الوطني في مواجهة الاستعمار وتسلط تحالف الإقطاع ورأس المال على الحكم.

وكانت النخب السياسية والفكرية العربية مطلع الخمسينات موزعة بين تيارين رئيسيين: التيار الليبرالي، الأوسع انتشارا والأكثر بروزا على المسرح، المنادي باقتباس الأسلوب الديمقراطي القائم في أوروبا وأمريكا الشمالية بصورة رئيسية، والمستند على فلسفة الحرية الفردية، وإقامة المؤسسات الدستورية التى تكفل الحريات السياسية، والذي هو الحل الرأسمالي للديمقراطية. والتيار الماركسى، الملتزم بالدعوة لإقامة «ديكتاتورية البروليتاريا» انطلاقا من الفلسفة الماركسية التى تعتبر حرية المجتمع مقدمة على حرية الفرد، والقائلة بسيطرة الطبقة العاملة كبديل لسيطرة الرأسماليين والبرجوازيين.

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو / تموز بمصر، وتوالي انقلابات سوريا، واتضاح عجز الأنظمة شبه الليبرالية التى قامت في القطرين، وبعض الأقطار العربية الأخرى، تسارع انحسار التيار الليبرالي، إلا أن ذلك لم يكن لمصلحة التيار الماركسي وفكرة «ديكتاتورية البروليتاريا»، وإنما لمصلحة «الديمقراطية الموجهة» التى بدت تشيع في أوساط نخب العالم الثالث الصاعدة، والأقرب إلى تمثيل الطبقة الوسطى. والقائمة على محاولة تقديم حل يجاوز النقيضين السائدين في نصف الكرة الشمالي، بحيث يتم تحقيق التغييرات الاجتماعية الضرورية من أجل توفير أولى ضمانات الحرية السياسية.

ولم تكن نخب العالم الثالث الصاعدة وحدها من قال بقصور الليبرالية عن تحقيق ضمانات كاملة لممارسة ديمقراطية سليمة، وإنما كان هناك نمو ملحوظ في العالم الأول لمثل هذا الإدراك. ولقد نقل عن أنورين بيفان أنه قال حينذاك: «إن العمل البرلمانى كان ومازال خاضعا وخادما للنشاط الاقتصادي الفردي»(٢٣). فيما يقول جورج بوردو – أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس – في كتابه «الديمقراطية»: «ما أهمية أن يكون الإنسان

حرا في تفكيره إذا كان تعبيره عن الفكر يعرضه للاضطهاد الاجتماعي، وأن يكون حرا في رفض شروط العمل إذا كان وضعه الاقتصادي يرغمه على قبولها، وأن يكون حرا في التمتع بالحياة إذا كان البحث عن لقمة العيش يستغرق كل حياته. وأن يكون حرا في أن ينمي شخصيته بالثقافة واكتشاف العالم المتاح للجميع إذا كانت تنقصه الإمكانيات المادية الحقيقية»(٢٤).

ويمكن القول إن ظروف حركات التحرر الوطني في العالم الثالث أسهمت في اعتماد «الديمقراطية الموجهة»، التى بدأت أولى تجاربها في إندونيسيا، عندما ألغى زعيم الحركة الوطنية أحمد سوكارنو النظام البرلماني الحزبي واعتمد نظام الحزب الواحد ١٩٥٥. وتجسدت الظاهرة بأوضح معانيها في «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» التى احتكرت الحكم في الجزائر عقب الاستقلال سنة ١٩٦٢. وكان للحرب الباردة التي استعر أوراها بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي حينذاك تأثيرها الشديد في اعتماد أسلوب «الديمقراطية الموجهة» المتمثلة بقيام تنظيم سياسي واحد يجمع القوى الوطنية كافة الملتزمة بالقضايا الوطنية.

ولأن رياح الحرب الباردة كانت أشد ما تكون عصفا في المشرق العربي، المعروف تاريخيا بعمق المداخلات الخارجية في أدق شؤونه، كان طبيعيا أن يكون تأثيرها شديد الوضوح في حراك قواه الوطنية. وهذا ما يستشف من قول د.علي الدين هلال: «يمكن فهم وتحليل عديد من ممارسات الثورة من زاوية استكمال مقومات الاستقلال الوطني، فعلى سبيل المثال فإن موقف الثورة من الأحزاب السياسية ارتبط في ذهن قادتها بأن هذه الأحزاب يمكن أن تكون أدوات النفوذ الأجنبي، وأن الدول الكبرى يمكن أن تستغل الحياة الحزبية للتأثير على الأداة الوطنية، فتحدث عبد الناصر عن أن حرية تكوين الأحزاب تدخل البلاد في غمار الحرب الباردة وقيام الدول الكبرى بمساندة بعض الأحزاب، كما قد يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية – ٦ أبريل / نيسان ١٩٥٨»(٢٥).

ولقد انعكس انحسار تيار الليبرالية لمصلحة التيار متسارع النمو الذي يتبنى مقولة «الديمقراطية الموجهة» في القبول الطوعى السوري، المدني والعسكري، بشرط عبد الناصر حل الأحزاب، وتبني فكرة «الاتحاد القومي» الذى يجمع كل القوى الملتفة من حول الحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر.

## رابعا: الثقافة العامة والفكر السياسي:

كان لواقع التخلف والتبعية والتجزئة آثاره السلبية في الثقافة العربية العامة ووعي الجمهور، كما في فكر النخب وأدبياتها السياسية على اختلاف انتماءاتها العقائدية، مما كان له عميق الأثر في سلوكيات وممارسات قيادات وقواعد سائر التيارات السياسية المتواجدة على الساحة، برغم ما بينها من تمايزات فكرية وتباينات في المواقف والتوجهات. فإلى جانب المؤثرات السلبية لتراكمات التخلف الموروث عن عهود ما قبل الاستعمار الأوروبي للأراضي العربية، كان لطبيعة لقاء أوروبا بالوطن العربي ولنوعية الثقافة التي جاءت بها تأثير لا يقل سلبية في الثقافة والفكر والممارسة في مختلف نواحي الوطن العربي. ويمكن القول بأن انعكاسات ذلك اللقاء عمقت في الوجدان والفكر العربي آثار الجوانب السلبية للتراث، إلى جانب أنها شكلت معوقات موضوعية وذاتية لدى قطاعات واسعة من النخب العربية حالت دون استفادتها من الجوانب الإيجابية الجمة لثقافة أوروبا وبخاصة فكرها السياسي.

فمن جهة أولى لم يلتق العرب بأوروبا كنموذج سلمي حضاري يمكن أن يشكل رافعة للحراك السياسي - الاجتماعي، ويغنى الجوانب الإيجابية غير اليسيرة في التراث العربي الإسلامي، وإنما بدأ اللقاء صداميا مع مستعمرين يستغلون تفوقهم العلمي والتقني في قهر إرادة الشعوب، واستنزاف ثرواتها، وإعاقة تطورها، ومع فكر أقرب إلى العنصرية منه إلى الموضوعية، مسكون بعقدة «المركزية الأوروبية». وفي مواجهة الغزو الاستعماري والعنصرية المستفزة التي صاحبته، وفي واقع عربي مأزوم على مختلف الصعد، لجأت غالبية الرموز القائدة الفكرية والسياسية، إسلامية التوجه وقوميته، إلى استدعاء الماضي للدفاع عن الحاضر وتأمين المستقبل إن أمكن، كما انتهى إلى ذلك أكثر من دارس للتجارب العربية الحديثة(٢٦). ولقد تسبب ذلك في أن تغلب الرومانسية على التعاطي مع ممارسات السلف وتراثهم، مما أضفي عليها مسحة من القدسية، برغم كونها صادرة عن بشر غير معصومين. الأمر الذي أضعف إلى حد بعيد القراءة الموضوعية المدققة لسير السلف وإبداعاتهم. وفي قراءة النصوص - وبخاصة الدينية - غلبت التفسيرات الحرفية، التي تمنع الحوار حول المعنى وتحول دون التوجه للمضمون. وندر للغاية من نظروا في النصوص على ضوء الواقع الذي صدرت فيه والظروف التي أحاطت بصدورها، المتمايزة كيفيا عن الواقع والظروف المعاصرة. وبالنتيجة تواصل تدفق مياه الماضي في عروق الحاضر، ولأن التاريخ العربي الإسلامي مثقل برواسب عصر الانحطاط، احتفظت تلك الرواسب بالقدرة على التأثير في

الفكر والممارسة(٢٧) وبرغم كل حديث عن المعاصرة ظلت الأصالة، بمعنى قراءة التراث بعيون السلف وليس في ضوء حقائق العصر، هي الطرف الأشد بروزا في جدلية «الأصالة والمعاصرة»، التي برزت على الساحة الثقافية العربية في مطلع القرن العشرين، مما عطل إمكانية الوصول إلى التوليفة المطلوبة.

كما أنه كان من أبرز نتائج الاحتماء والاستقواء بالماضي أن غدا عند قطاع واسع من أهل الفكر «مستودع الحقيقة»، مما أكسب التقليد لديهم قوة ومنعة، وشكل بالنسبة لغالبيتهم الساحقة كابحا للاجتهاد والتجديد والعجز بالتالي عن اكتشاف القوانين الحاكمة للتاريخ العربي واستخلاص دروسه المساعدة على فهم الحاضر واستشراف المستقبل. علاوة على أنه حال دون غير يسير منهم ووعي العصر الذي يعيشون فيه، وبالتالي عجزهم عن إدراك سبل تقديم الاستجابة الأكثر قدرة على مواجهة المتغيرات والمستجدات، وما يواكبها من مشكلات، وما يترتب على ذلك كله من تحديات. والذي توضحه تجارب العالم الثالث أن قصور وعي شعوبه لتحديات العصر، وعجزها عن إدراك سلبيات رواسب ماضيها، كانا من أبرز معوقات تطورها وفي مقدمة العوامل المتسببة بما تعانيه من ركود وحركة دورانية. ولقد كان من نتائج التعاطي برومانسية مع الماضي، أن انسحبت على أدبيات الحاضر، بما في ذلك الأدبيات السياسية، بحيث غلب عليها الأسلوب الخطابي الإنشائي، فجاءت في معظمها أقرب إلى الشعر والخيال منها إلى العلم والموضوعية، وشاع في جلها التوجه للمشاعر سعيا للتأثير العاطفي، وندرة الاحتكام للعقل سبيلا للإقناع.

ومن جهة ثانية كانت الثقافة الأوروبية التى أقبل عليها بنهم قطاع متزايد من الرواد العرب، عبارة عن عدد غير محدود من المدارس الفكرية، تعكس صراعات أوروبا وتناقضاتها عبر قرون حافلة بالتجارب والتفاعلات. ولأنها واجهت المتلقين العرب دفعة واحدة، شكلت بالنسبة لغالبيتهم صدمة أصابتهم بالحيرة، وتسببت بأن أثارت البلبلة فيما بينهم. لا سيما وقد كان الانبهار هو الطابع الغالب على لقاء جلهم بالحياة والثقافة الأوروبيتين. وبالتالي عجز غالبية الرواد عن استيعاب وهضم المؤثرات الأوروبية على النحو الذى استوعب فيه رواد عصر التدوين العربي المؤثرات اليونانية والهندية والفارسية، وبمقدار ما نجح السلف من الرواد في التأسيس لثقافة عربية إسلامية تعبر بصدق عن موروثهم الحضارى وواقعهم

الاجتماعي، بقدر ما عجز الرواد من الخلف عن تجديد التراث العربي وتطويره والتأسيس لثقافة وفكر معاصرين(٢٨).

وكنتيجة لما بين الواقع العربي وبين الواقع الأوروبي من تمايز كيفي من ناحية، وبفعل الثغرة الواسعة فيما بين غالبية المثقفين وأهل الفكر وبين الجمهور الأمي في غالبيته والمستغرق في مشكلاته المعيشية من ناحية ثانية. وبحكم النظرة غير الموضوعية للتراث والواقع العربي الشائعة في أوساط النخبة الأكثر اقتباسا من الفكر الأوروبي، الليبرالي والماركسى على السواء، من ناحية ثالثة. لكل ذلك متفاعلا تميزت محاولات إعادة إنتاج الأدبيات الأوروبية - والسياسية منها بالذات - بقدر كبير من اللاواقعية واللاموضوعية، وبالتالي العجز عن تجاوز شكل ما يعيدون إنتاجه إلى مضمونه، وبالنتيجة عدم إمكانية توظيفه في حراك سياسي - اجتماعي فاعل ومنتج.

وشكلت نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ رافعة للوعى القومي والطموح الوحدوي، إذ فسرت الهزيمة بأنها نتيجة التجزئة في المقام الأول، مما أكسب الدعوة القومية زخما لم تعرفه من قبل، فيما انحسرت دعوات الانتماء للجذور التاريخية السابقة للتعريب، كالفرعونية والفينيقية، وكذلك الدعوة المتوسطية، مقابل اتساع أطر المؤمنين بانتمائهم العربي. وبحيث لم تعد الدعوات القطرية مؤسسة على خلفية تاريخية منكرة للعروبة، وإنما على قاعدة المصالح التى تحققت لقطاع من النخبة، وكنتيجة لاعتياد الجمهور العيش في واقع التجزئة. وبذلك تكون الدعوات القطرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية متمايزة كيفيا عنها في أعقاب الحرب العالمية الأولى إذ غدت أكثر انفتاحا على العروبة الأمر الذى انطوى على مواقف أكثر إدراكا لأهمية وضرورة التكامل القومي عما كانت عليه الحال في مرحلة ما بين الحربين.

وكان قد استجد خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها مؤثران ثقافيان خارجيان غير مثقلين بتبعات المرحلة الاستعمارية، وكان لكل منهما، إلى جانب حداثته قوة جذب خاصة، لا سيما وهو موجه لجمهور محدود الثقافة والوعي، متعطش للمعرفة والاطلاع. فلقد أدى دخول السوفيات الحرب إلى جانب الحلفاء إلى أن تفتح أمام الأدبيات الماركسية الأبواب التي كانت محكمة الإغلاق، كما دفع بالمنظمات الشيوعية الناشئة إلى الظهور العلني، ورفعت القيود التي كانت تشل حركتها، فشهدت الأدبيات الماركسية المترجمة رواجا ملحوظا، كما تعددت الدوريات اليسارية، وبرزت في معظم العواصم العربية أسماء

عدد من الكتاب والنقاد ممن أسهموا في تلقيح الثقافة العربية بالأفكار الاجتماعية التقدمية، وكان لهم إسهامهم التاريخي في تنمية الوعى الاجتماعي العربي في مصر وسوريا والعراق ولبنان على وجه الخصوص.

بينما نشطت الأجهزة الأمريكية الرسمية و«الأهلية» خلال سنوات الحرب وفي أعقابها بالتبشير بالفلسفة البراغماتية والترويج لقيم الحياة الاستهلاكية والمفاهيم وحتى «التقاليع» الأمريكية. وذلك من خلال إنشاء وتمويل عدد من الصحف والمجلات، ودعم ومساندة أعداد أخرى. وخلافا للثقافة الماركسية التي حوربت بشراسة ما إن وضعت الحرب أوزارها، تمتعت الثقافة الأمريكية بدعم مختلف الأنظمة العربية، فغمرت الأسواق بمطبوعات مؤسسة فرانكلين جيدة الترجمة، أنيقة الطباعة، رخيصة الثمن، فيما برز على المسرح عدد من كبار الكتاب الذين جاهدوا لتدعيم أسس المدرسة الأمريكية في الصحافة التي تستجيب لرغبات القراء وغرائزهم. كما ساهمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في إنشاء وكالات أنباء وصور وتزييف الكتب وتشويه الأخبار، وهذا ما كشفه تقرير لجنة السناتور تشيرش عن نشاط وجرائم الوكالة(٢٩).

وبالمقابل تميزت الأدبيات القومية العربية بقصور ملحوظ عن تلبية احتياجات المرحلة، أو مزاحمة طوفان أدبيات التيارين الوافدين. وذلك نتيجة الضغوط الاستعمارية، واستقرار واقع التجزئة، وهشاشة التكوينات الاجتماعية، وتخلف البنى الاقتصادية. وكمحصلة للظروف المتحكمة بحراك القوى والعناصر القومية، باءت محاولاتها العديدة لبعث الحركة القومية وتطويرها بالفشل، بل وانتهى معظمها قبل أن يبدأ. وكان طبيعيا والحال كذلك أن تشغل النخب الفكرية محدودة العدد بالتركيز على الدعوة للوحدة وتأكيد الانتماء القومي، وإبراز مقومات الوجود القومي العربي، والبرهنة على أن الأمة العربية تمتلك وحدة اللغة والتاريخ، كما يتجلى ذلك في أدبيات ساطع الحصري الرائد الأشهر للفكر القومي خلال المرحلة(٣٠). وعلى الرغم من أن الفكر القومي لم يستطع مجاراة أدبيات التيارين الوافدين من حيث غزارة الإنتاج وسعة الانتشار، إلا أنه كان أكثر قبولا في أوساط أعداد متزايدة من النخبة، إذ وجدته الأكثر صلة بالواقع الذي تعايشه وبالتراكمات التاريخية شديدة التأثير في فكرها ووجدانها.

ومع أن الأدبيات الإسلامية والتراثية لها جمهورها الأوسع والأكثر استعدادا للتلقي من الثقافة القومية الحديثة نسبيا، علاوة على أنها لم تكن لا هي ولا رموزها الفكرية تواجه

ما تواجهه الثقافة القومية ورموزها من عداء ومجافاة السلطات الرسمية، الاستعمارية والوطنية على السواء، برغم ذلك كله لم يكن للأدبيات الإسلامية والتراثية جاذبيتها التي تمتعت بها في مرحلة ما بين الحربين، بحيث إنها لم تشكل قوة مانعة من الاتجاه للأدبيات الماركسية المتميزة بثوريتها، ولا الأدبيات المتأمركة الجاذبة بابتذالها(٣١)، كما أنها لم تشهد إقبالا للنخب والأجيال الشابة المتعلمة بمثل ما أخذت تشهده الأدبيات القومية. ويعود ذلك القصور في أهم أسبابه إلى غلبة الجمود وندرة التجديد والعجز عن تقديم الحلول التى تلبي احتياجات العصر. يضاف إلى ذلك عدم استطاعة معظم الدوريات المعنية بهذه الأدبيات التكيف مع التطورات المستجدة في صناعة الإعلام، بحيث توقفت عن الصدور مجلات قدمت زادا رفيعا في مرحلة ما بين الحربين. وبالتالي انحسر دور الأدبيات الإسلامية والتراثية في الثقافة العامة والفكر السياسي بفعل التطورات الاقتصادية – الاجتماعية والتعليمية من ناحية، وكنتيجة لعدم قدرة رموزها الفكرية مواكبة التطورات المستجدة بعد أن تراجعت حركة التجديد والإصلاح التى بدأها الإمام محمد عبده.

كما كان بروز التوجه العربي لثورة ٢٣ يوليو / تموز بمصر أوضح الآثار الإيجابية لنكبة فلسطين على صعيد الفكر القومي. ولطالما عبر النضال العربي عن نفسه خلال مراحل تطوره المتوالية بشعارات كانت دائما ترجمة صادقة عما تشعر به نخب الأمة ويعتمل في وجدان جماهيرها. وفي أعقاب النكبة أوجزت الحركة القومية العربية أهدافها في شعار «الوحدة والحرية والاشتراكية»، وسرعان ما تبنت قطاعات متزايدة من جماهير الشعب العربي الشعار، برغم أنه كان في البدء شعارا صاغه حزب «البعث العربي» سنة ١٩٤٣ وذلك عندما بدا جليا توافقه التام مع طروحات ثورة مصر بقيادة عبد الناصر، بحيث غدا شعار الجماهير الوحيد، وشعار جميع التقدميين وأدعياء التقدمية في الوطن العربي.

وبرغم الاستقطاب النخبوي والجماهيري الذى تحقق للشعار، وعلى الرغم من صيرورته مطلب جماهير الشعب في الساحات العربية الرئيسية، ونداء كل من ندب نفسه للقيادة في معظم الأرض العربية. إلا أن مضامين الشعار لم تكن واضحة، وكان ذلك من بعض نتائج قصور قيادات الحركة القومية العربية يومذاك، إذ كانت هى المسؤولة أولا عن إعطاء الشعار مضامين وافية. وبذلك بقي باب الاجتهاد مفتوحا من غير ضوابط، مما

أفسح مجالا للعبث والانتهاز فتمكن كثيرون من أدعياء الحرية أو الوحدة أو الاشتراكية، بل ومن أعدائها، من التسلل بين الصفوف دون أن تكشف هوياتهم وغاياتهم، الأمر الذي كان له نتائجه المدمرة فيما بعد.

وبرغم الحراك الجماهيرى الواسع، إلا أن التطور في مستويات الوعي والمعرفة، بنتيجة المستجدات والمتغيرات المتسارعة، كان محدودا بحيث لم يتجاوزا جذريا التخلف الموروث، ولم يرتقيا بالتالى لمستوى التحديات القائمة والمستجدة. وفي الواقع العملي لم يكن للوعي والمعرفة انعكاسات مؤثرة في الثقافة التقليدية السائدة في الريف والبوادى، حيث كان يعيش ما يقارب ٧٠٪ من المواطنين. فيما كان أثرهما الملموس في المدن شبه محصور في دائرة محدودة من المثقفين والمهنيين والعمال، ويعود ذلك في أهم أسبابه إلى ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض مستويات المعيشة، وسيطرة قيم ومفاهيم وخرافات عصر الانحطاط، وضعف المنظمات والأحزاب وقصورها عن التغلغل في صفوف الشعب. وذلك إلى جانب الصراعات المحتدمة فيما بينها، وتعدد المدارس الفكرية التي ينتمي إليها العدد المحدود من المثقفين، ناهيك عن الضغوط الاستعمارية وكبت الحريات وغياب الديمقراطية.

## خامسا: الحركات والمنظمات والأحزاب السياسية:

شهد الوطن العربي مع بداية عقد الثلاثينات الشعور بأهمية التنظيم السياسي العقائدى. ولقد شهد أكثر من قطر عربي مولد مجموعة من الأحزاب العقائدية، وقف معظمها في الصف الوطنى، وأسهمت جميعها في الأحداث السياسية، وفي توعية الجماهير واستقطابها وإشراكها في الحراك السياسي – الاجتماعي. كما ضمت جميعها، ودون استثناء أو تخصيص، عناصر قيادية وقاعدية مؤمنة ومخلصة ونشطة، كانت في وقتها خير عناصر الأمة وأكثرها تحملا للمسؤولية واستعدادا للتضحية، وبالتالي الأصدق انتماء للشعب وقضاياه السياسية والاجتماعية. ولكن الأحزاب جميعها، ومن غير استثناء، لم تطور فكرها السياسي وأساليب نضالها، وإنما بقيت أسيرة ما صاغته قياداتها التاريخية في مرحلة ما قبل نكبة سنة ١٩٤٨، برغم المستجدات والمتغيرات المتسارعة، مما تسبب في تخلف المنظمات السياسية في مجالات الفكر والتنظيم وأساليب النضال.

ففي مجال الفكر السياسي والثقافة الحزبية، بقيت جميع الأحزاب، وما في حكمها، تعيد إنتاج وشرح وتفسير ما أصدره القادة التاريخيون، وندرت للغاية الاجتهادات الجديدة، وحيثما برزت حوربت بشراسة واعتبرت خروجا على النصوص، التي جرى التعامل

معها وكأنها نصوص قدسية، يجوز شرحها وتفسيرها وحتى تأويلها، ولكن لا يجوز مطلقا نقدها ومحاكمتها في ضوء الواقع المستجد، والمتميز كيفيا عن ذلك الذي صدرت فيه. كما وجد في الساحات من برعوا في استظهار المحفوظات من النصوص الأجنبية، وبخاصة الماركسية، والاستشهاد بها في كل مناسبة، باعتبارها دليل العمل في الواقع العربي، وإن تمايزت ظروفه الموضوعية والذاتية. وبالنتيجة تخلف الفكر الحزبي والثقافة السياسية العربية عن الوفاء باحتياجات المرحلة وصياغة الفكر المعبر بحق عن الواقع المستجد، برغم تطور النضال العربي والعالمي وظهور تجارب إنسانية جديدة.

وبالتبعية تخلف وعى المنظمات الحزبية، بحيث لم يعد وعي قادتها وقواعدها متميزا نوعيا عن وعى الجماهير، بل إن الجماهير في حالات كثيرة بدت أعمق وعيا، وأصدق رؤية من «الطلائع»، بدليل أن أكثر من منظمة «طلائعية» سارت تحت شعارات الجماهير، حتى وإن تناقضت مع ما كانت ترفعه من شعارات. وذلك دون أن يصدر عن تلك المنظمات توضيح عقائدي للتحول المفاجئ في موقفها من شعارات الجماهير، مما يبرر القول بأن تبنيها المستجد للشعارات القومية ودعوة الوحدة أو رفع شعار الاشتراكية لم يكن وليد موقف استراتيجي يعبر عن تحول في القناعات بفعل المتغيرات المستجدة، بقدر ما كان موقفا تكتيكيا أملته ضرورة الحرص على عدم الانعزال عن التيار الجماهيري المتبنى لتلك الشعارات(٣٢).

وكان من نتائج تدني مستويات الثقافة والوعي أن بدا التعصب من أبرز سمات الكوادر الحزبية، ولم يكن تعصب الكوادر والعديد من القادة يترجم عن قناعة يقينية عميقة والتزام صادق بما يدعون إليه وعميق معرفة وقدرة على إقناع الآخر وكسب تأييده، وإنما كان أقرب للانفعال والتشنج الهستيري، بحيث كادت تنعدم الفوارق بين العقائديين وبين هتافي الأحزاب التقليدية، فيما عدا أن هؤلاء يهتفون باسم الزعيم وأولئك يرددون شعارات الحزب. وكان الجدل حادا ومتشعبا داخل كل حزب وفيما بين منتسبي كافة الأحزاب، وكانت حلقات النقاش تعقد في كل مكان: البيوت، والمكاتب، والمدارس والشوارع، والساحات العامة، والمقاهي، والندوات الخاصة، ومدرجات الجامعات. ودار الجدل حول مختلف القضايا: الأمة العربية، القومية، الوحدة، التجزئة، الإسلام، الماركسية، إسرائيل، الأحلاف، الديمقراطية، الحريات العامة، حقوق المرأة. ولم يكن الجدل واعيا في معظم الأحيان، وكان كل اتجاه أشد ما يكون حرصا على نفي الأخر.

وفي مجال التنظيم لم تشهد غالبية الأحزاب تطورا ملحوظا في هياكلها التنظيمية عما كانت عليه في مراحل تأسيسها الأولى، برغم المستجدات والمتغيرات المتسارعة، وما تسببت به من اتساع أطرها التنظيمية. بحيث تزايدت أعداد الحزبيين دون تغير يذكر في الانتماء الاجتماعي والمستوى الثقافي للأعضاء بشكل عام. فقد ظل المثقفون والطلبة العمود الفقري لكل تنظيم، فيما تزايدت نسبهم على نحو طردى في القيادات العليا، بحيث ندرت للغاية العناصر العمالية والفلاحية ضمن الصفوف الأولى للأحزاب الاشتراكية والشيوعية العربية. ثم إن انتشار الأحزاب بين الفلاحين والعمال كان محدودا، ذلك لأنه ندر بين الأحزاب من عمق صلاته بالفلاحين والعمال، وأولى قضاياهم الاجتماعية والمعاشية الاهتمام الكافي، وجند عناصره في سبيل تجاوز التخلف الموروث، وفيما عدا الإخوان المسلمين الذين أقاموا بعض المشروعات الاقتصادية وقدموا خدمات اجتماعية لجمهورهم، ندر بين الحزبيين من عمل في مجال محو الأمية، أو التطوير الصحي، أو التثقيف الاجتماعي. وفي الواقع العملي استنفذ العمل والجدل السياسي الجهد كله، وغالبا ما وجهت اهتمامات الحزبيين لوجهاء الريف، وبخاصة أبنائهم، وكثيرا ما اكتفي بعضهم بكسب عضوية – أو صداقة - هؤلاء، لتعزيز نفوذه بين جمهورهم، على نحو لم يكد يختلف كثيرا عن علاقات الإقطاعيين وأعيان المدن بالعمد والمخاتير لضمان تصويت قراهم في الانتخابات.

ولأن الكم تقدم على الكيف في اكتساب الأعضاء والأنصار، ونظرا لتدني مستويات الثقافة والوعي الحزبيين، وللتسابق المحموم على شريحة محدودة للغاية من المواطنين، لا تتجاوز في الغالب ٥ ٪ من الذكور وتقل عن ١ ٪ من الإناث، لكل ذلك متفاعلا استقطبت الأحزاب عناصر متباينة بينها غير يسير من الانتهازيين، ولم تمتنع بعض القيادات الحزبية عن إيلاء بعض هؤلاء اهتماما خاصا، وأن تفرضهم على القواعد فرضا. وكان للأسلوب الذى اتبع في اكتساب الأعضاء، وفي التعامل معهم، تأثيره في تفاقم مشكلات غالبية الأحزاب، بحيث تزايدت التناقضات داخل كل منها. ويلاحظ أن الأحزاب، وما في حكمها، لم تنم النمو السليم، وتناقضت بناها مع الدور المتنامي الذى أخذت تلعبه الجماهير في الحياة العربية، ولم تستطع كوادرها الواسعة إثبات فعاليتها في ساعات الشدة. ولقد دفعت كافة الأحزاب غاليا ثمن أخطائها في مجال التنظيم فيما بعد.

وفي مجال الأسلوب، عكست أساليب عمل الأحزاب الراديكالية العربية عجز

قياداتها عن تجاوز تراكمات الواقع المتخلف، بحيث لم تتميز كيفيا في أساليب عملها عن الأحزاب التقليدية. ففي التعامل مع القواعد الحزبية والجماهير تقدم الولاء الشخصي والثقة على الإخلاص للمبدأ وكفاءة الأداء. وفي حالات غير قليلة كادت الطائفية والعشائرية ترتدي لباساً حزبيا، من خلال تنظيم الأهل والأقارب وأبناء الطائفة والمنطقة. وكان من نتائج المراهقة الفكرية الانفعال والعفوية، وندرة المعالجة العلمية للقضايا الوطنية والحزبية، والأكثر ندرة العمل بمقتضى نظرية تدرك معطيات الواقع العربي والدولي. وكثيرا ما اتبعت في المناورت الحزبية أساليب غير أخلاقية، سواء داخل تنظيمات الحزب الواحد، أو فيما بين الأحزاب المختلفة، أو في علاقة الحزبيين بالجماهير.

وفي مجال العلاقات الحزبية يلاحظ د.عصمت سيف الدولة: (السمعة السيئة) التي اقترنت بالأحزب في التاريخ العربي الحديث لم يكن مرجعها إلى أنها كانت (أحزابا) بل كان مرجعها - قبل كل شيء - إلى أنها لم تكن (أحزابا). كانت تجمعات جماهيرية غير منظمة داخليا، حول قيادات غير ملتزمة فكريا، التقت في ملعب السياسة من أجل الاستيلاء على الحكم لتوزيع (الغنائم)، أو لتؤجر نفسها رديفا لمن يستولى عليه في مقابل بعض ما يغنم. تردد الشعارات البراقة، وتلوك الكلمات الكبيرة، وتلفق الأفكار، وتتحدث عن الجماهير كثيرا، بدون أن تعرف الجماهير من كل ما تقول ما الذى ستفعله على وجه التحديد فيما لو وصلت إلى الحكم.. وهي قيادات لم تخترها قواعدها بل هي التي اختارتهم. وهى قواعد لاتملك من أمرها إلا حق الطاعة. وهم جميعا لا يملكون ما يحتكمون إليه إلا (الزعيم) الذى يحكم على كل منهم بقدر إخلاصه لشخصه العظيم»(٣٣).

وعلى صعيد الواقع العملى لم تكن ممارسات الأحزاب والقوى السياسية تعكس التزاما جادا بالديمقراطية، لا في علاقات القيادات بالقواعد، ولا في علاقات القوى السياسية فيما بينها. ولم يكن ذلك يعود لرفض الديمقراطية من حيث المبدأ بالنسبة للأحزاب الليبرالية والقومية التقدمية. وإنما كان ذلك نتيجة ما أجاد في توصيفه وتحديد مكوناته د.برهان غليون، وأسماه «السلطة الزعامية»، المتحدرة من قيم الأخوة والاستجابة الطوعية لقيادة الأخ الأكبر وتوجهاته و«مونته» - دالته - والتي يراها د.غليون نموذجا مختلفا عن السلطة الأبوية التي كانت سائدة في التشكيلات الأوروبية اللاتينية، كما يعتبرها مختلفة عن السلطة الهرمية والطبقية التي نبع منها نموذج السلطة الحديثة، والتى

يعيدها إلى استمرار علاقات التماهي والتفاعل الجماعي القديمة، وإلى غياب التمايز الطبقي العميق. وفي ظل هذا النوع من «السلطة الزعامية» لم تكن نخب تلك المرحلة تقيم كبير اهتمام لغياب قواعد الديمقراطية الحديثة، التى لم تكن ترفضها من حيث المبدأ، مثل الانتخابات والمؤتمرات، ولم يكن ذلك الغياب يشكل عائقا كبيرا أمام تفاعل القيادات والقواعد. وفي كثير من الحالات كانت النزعة القوية للتضحية لدى الجميع تدفع إلى عدم الاهتمام، بل ونسيان، المسائل التنظيمية وتطويرها. ويذكر د.غليون في إيضاح وجهة نظره في مسألة «السلطة الزعامية» أن بعض الأحزاب العربية التى نشأت في المناخ الشعبي والقومى لستينات القرن العشرين كانت تعمل كأسرة أو من منطلقات السلطة القائمة على «المونة» والحماس والتعبئة النفسية أكثر مما كانت تعكس تقاليد ديكتاتورية(٣٤).

وفي مجال السلوك أهملت غالبية الأحزاب الجانب الأخلاقى السلوكي عند أعضائها ، إذ اعتبر السلوك الشخصي مسألة ذاتية من خصوصيات الفرد الحزبى، فيما أعطيت عملية التأطير السياسي الأولوية القصوى، وفي حالات غير قليلة أهدرت مسألة السلوك لمصلحة التوسع في اكتساب الأعضاء والأنصار. وبذلك تنازلت الأحزاب في غالبيتها عن دورها التربوى، بحيث اهملت النواحي السلوكية والخلقية في تثقيف العضو، وانحصرت التربية الحزبية في جوانبها الفكرية والسياسية والتنظيمية، من حيث تعليم طرق استقطاب الأعضاء والأنصار، وتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وتدبير «المقالب» السياسية للخصوم. وكان ملاحظا عدم مبالاة غير يسير من القادة والكوادر الحزبية فيما لو صدرت عنهم سلوكيات تتنافي وقيم المجتمع وعاداته، بل وفي تحد مستفز في كثير من الحالات. مما كان له أثره السلبي على تغلغل الأحزاب في الأوساط الشعبية شديدة المحافظة المغالية في إعطاء أهمية كبرى للقيم والعادات المستقرة.

تلك كانت حال الأحزاب العربية، ولايغير من هذه الحقيقة كون غالبيتها قد أسهمت في معارك النضال الوطني، وشاركت في التصدى لمحاولات فرض الأحلاف الاستعمارية، وضمت عناصر كثيرة مخلصة ومناضلة. وإذا كان تضاعف دور الجماهير أبرز معالم عقد خمسينات القرن العشرين، فإن قصور منظمات التيار القومي كان في مقدمة العوامل التي يسرت للقوى المضادة إجهاض الحركة القومية العربية في أعقاب إنجازها أعظم انتصاراتها بقيام الجمهورية العربية المتحدة. ولم يكن قصور منظمات التيارات غير القومية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بأقل من قصور منظمات التيار القومي، كما يتضح من عرض واقع منظمات مختلف التيارات:

## أ - منظمات التيار شبه الليبرالي:

لا يمكن القول إن الأقطار العربية عرفت تجارب ليبرالية بالمعنى الدقيق لمصطلح ليبرالية، ذلك لأن واقع التكوينات الاجتماعية العربية، ومستويات النمو الاقتصادي، وتراكمات عصر الانحطاط في الثقافة السائدة نخبويا وجماهيرا، تفاعلت جدليا مع المداخلات الاستعمارية العميقة في أدق الشؤون العربية، بحيث لم تتوفر الظروف الموضوعية لقيام حياة ليبرالية حقيقية، وإن شهدت الأقطار العربية الرئيسية في مرحلة ما بين الحربين نشاطا حزبيا شبه ليبرالي. تميز بأنه قام على أسس قطرية، بحيث لم يمتد نشاط أى من الأحزاب شبه اللبرالية إلى خارج حدود القطر الذى ينتسب إليه، وإن تبنى بعضها الدعوة للوحدة ونص على ذلك في أدبياته، وثاني ما تميزت به تلك الأحزاب إهمالها - شبه الكلى - للقضايا الاجتماعية في أقطارها، وقد جاء ذلك نتاجا طبيعيا لكونها ممثلة بصورة رئيسية لتحالف الإقطاع ورأس المال. وثالث ما تميزت به أنها في الممارسة العملية لم تكن ديمقراطية بحال من الأحوال، سواء في علاقاتها مع الأحزاب الأخرى أو فيما بين عناصرها القيادية. وهذا ما يتجلى بوضوح في تجربة حزب «الوفد» بمصر، أكبر الأحزاب شبه الليبرالية العربية، وأعرقها، وأبرزها نضالا في سبيل الاستقلال الوطني والحياة الدستورية والحريات العامة، والحزب الذى قاده زعيمان وطنيان خلدا في التاريخ العربي الحديث(٣٥).

وبنتيجة تبني المفاهيم الليبرالية القائمة على «المنافسة الحرة» و«الفردية» اتسمت ممارسات الأحزاب الليبرالية العربية في مجملها بسمات ثلاث: الأولى، اعتماد التضليل والخداع والمناورة كقواعد عمل للوصول إلى الحكم. الثانية، اعتماد الكذب على الجمهور والذات بإغداق الوعود لحل المشكلات الاجتماعية خلال المعارك الانتخابية وتناسيها بعد الوصول إلى الحكم، ذلك لأن عدم تدخل السلطة في النشاط الفردى وترك كل مواطن يحل مشكلاته كيفما يريد وبقدر استطاعته أس المفاهيم الليبرالية. أما السمة الثالثة فيجسدها كون تلك الأحزاب عبارة عن مؤسسات من أفراد غير ملتزمين إلا بالاحترام المتبادل لآرائهم الفردية، والحرية الذاتية عند كل منهم مقدسة، الأمر الذى ساعد في عدم انشقاقها. لأن الانضمام إلى الحزب والبقاء فيه لا يتضمن أى التزام. وفي الواقع العملي لم تتعد تلك الأحزب كونها تجمعات حول زعيم وطني أو جماعة محدودة من الشخصيات البارزة(٣٦).

ويمكن القول إنه منذ أواسط ثلاثينات القرن العشرين أخذت الأحزاب شبه الليبرالية تفقد جاذبيتها نخبويا وجماهيريا، بتأثير عاملين متفاعلين: الأول، اعتماد قياداتها المفاوضات مع الدول المستعمرة لأقطارها كاستراتيجية لتحقيق الاستقلال الوطني وقبولها معاهدات غير متكافئة ولا محققة الاستقلال الوطني والتحرر الكامل. والثاني، بروز الحركات الراديكالية والقيادات الشابة الأكثر تمثيلا للطبقة الوسطى وتعبيرا عن الطموحات الشعبية في التغيير الاجتماعي. ولقد جاء الترحيب الشعبي والتأييد النخبوي للانقلابات العسكرية في أعقاب النكبة الفلسطينية مؤشرا على تسارع نهاية الدور القيادي للأحزاب شبه الليبرالية وخسارتها التأييد الجماهيري الذي تمتعت به في مرحلة ما بين الحربين، وتفاقم حدة التناقضات الداخلية في أوساطها. وفي سبيل الدفاع عن الأدوار القيادية، وما يتصل بها من نفوذ اجتماعي وما تحققه من مكاسب مادية، لم يتردد غير يسير من الرموز الحزبية الليبرالية في أن يوثق صلاته بسائر القوى العربية المحافظة في صراعها مع قوى اليسار الصاعدة، بل ومضى كثيرون منهم إلى حد السير في الركب الأمريكي، الذي بدا لهم منقذا لمراكزهم المهددة ومصالحهم المنهارة.

### ب - منظمات التيار الراديكالي الشوفيني:

شهد المشرق العربي خلال ثلاثينات القرن العشرين بروز عدة تنظيمات اقتبست شكل وأفكار المنظمات النازية والفاشية التى برزت على المسرح الأوروبي آنذاك، بل واتخذ بعضها مسميات وإشارات ورموز شديدة التقليد للأصل الأوروبي الذي نسجت على منواله. ويعتبر «الحزب السوري القومي». أبرزها في بلاد الشام، فيما كانت «مصر الفتاة» المثال الأبرز في مصر، وذلك قبل التطورات التى شهدتها المنظمتان فيما بعد. وبرغم ما بين المنظمتين الأكثر بروزا من تباينات واسعة في الموقف من الإسلام والعلمانية والعروبة والوحدة العربية إلا أنهما تمايزتا عن بقية هذا الصنف من المنظمات والحركات برفضهما واقع التجزئة، والدعوة إلى إطار قومي أوسع. فالحزب السوري القومي، نادى بوحدة سوريا الكبرى، ثم وسع الإطار الجغرافي لدعوتة لتشمل «الهلال الخصيب» ونجمته قبرص. فيما كانت «مصر الفتاة» أول منظمة سياسية مصرية ترفع شعار العروبة وتدعو إلى قيام ولايات متحدة عربية، على أساس التكامل القومي فيما بين الأقطار العربية. وتتفق المنظمتان مع بقية منظمات هذا التيار بتبني منطق القوة والعمل المباشر في تغيير الواقع، متجاوزة الأساليب الليبرالية. كما تميزت جميع منظمات هذا التيار باتباع فكرة «الزعامة» الخالدة. وكان «الحزب السوري القومي» المثال الأبرز في هذا السياق(٣٧).

ولقد حققت المنظمات والتشكيلات شبه العسكرية استقطابا واسعا في السنوات القليلة السابقة للحرب العالمية الثانية، وحقق بعضها انتشارا ملحوظا في أوساط الشباب المتعلم، إلا أنه نتيجة إنهيار النظامين النازى الألماني والفاشي الإيطالي، والدعاية المكثفة للمبادئ الديمقراطية التى قام بها الحلفاء خلال الحرب، شهد الإعجاب العفوى بالتشكيلات شبه العسكرية انحسارا ملحوظا. كما كان للمستجدات والمتغيرات العربية أثرها الملحوظ في فكر وبنية، وحتى اسم، أبرز منظمتين. فالحزب السوري القومي أضاف كلمة «الاجتماعي» لاسمه، وإن لم تعكس التسمية الجديدة تحولا جذريا في توجهات الحزب الاقتصادية والاجتماعية، إلا في وقت لاحق للمرحلة موضوع الدراسة. فيما بدلت حركة «مصر الفتاة» اسمها إلى «الحزب الاشتراكى» وتبنت العدالة الاجتماعية في أدبياتها، وبرزت صحيفتها «الاشتراكية» كمنبر للفكر التقدمي في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية. ومن بين جميع منظمات هذا التيار كانت، «الكتائب اللبنانية» الأقل تأثرا بالمتغيرات والمستجدات والأشد التزاما بنهج القائد المؤسس.

ويذكر لمنظمات هذا التيار أنها شكلت وعاء لاستيعاب طاقة شباب الطبقة الوسطى، الذين لم يروا في الأحزاب التقليدية ما يعبر عن طموحاتهم، ولم يجدوا في منظمات التيارين الإسلامي والماركسي ما يتفق ورؤاهم، في وقت لم تكن فيه منظمات التيار القومي العربي قد حققت نموا يستقطبهم. ولقد تميز «الحزب السوري القومي الاجتماعي» باتخاذ قرار بدفع شبابه للانخراط في صفوف «قوات الشرق، وكان بذلك أول حزب عربى يسعى لاختراق «المؤسسة العسكرية»، ويتبنى العمل المنهجي لتسييس الضباط والجنود. وكان لمبادرته تلك اثار شديدة الوضوح في الانقلابات السورية، بدءا من انقلاب حسني الزعيم في ربيع ١٩٤٩.

## ج - منظمات التيار القومي العربي:

كان حزب البعث العربي الاشتراكي أعرق هذه المنظمات وأبرزها، وأوسعها انتشارا، وأكثرها تعبيرا عن الفكر القومي التقدمي حتى قيام وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨. ولقد خطا مشيل عفلق ورفاقه من قادة البعث التاريخيين بالفكر القومي العربي خطوات إلى أمام، برفعهم شعار «الوحدة والحرية والاشتراكية»، معطين بذلك الحركة القومية مضمونا تقدميا تحرريا، وذلك بالتأكيد على الترابط العضوي فيما بين المطالب القومية الثلاثة. ومتجاوزين بالتالي المفهوم الليبرالي القومي عند ساطع الحصرى وقسطنطين زريق وأدمون رباط و«عصبة

العمل القومي»، السابقة للبعث في نشوئها. وكذلك «حركة القوميين العرب»، التي برزت على مسرح المشرق العربي بعد البعث ببضع سنين. غير أن دستور البعث وأدبيات قادته التاريخيين لم تعكس تجاوزا كليا لليبرالية ولا تبنيا واعيا للاشتراكية - كما سيأتي إيضاحه عند بحث الواقع السوري عشية الوحدة - وفي الدعوة للوحدة أجابت دراسات البعث بكفاءة عن سؤال لماذا الوحدة؟ ولكنها لم تتناول بالدراسة المعمقة واقع المجتمعات العربية وما بينها من خصوصيات متمايزة وأخرى متماثلة، ووسائل تحقيق الوحدة الأكثر ملاءمة للظروف العربية ومنطق العصر، وسبل حماية الوحدة وحل التناقضات الثانوية فيما بين الوحدويين.

لقد رفع البعث شعارات كانت ترجمة واعية لما يعتمل في وجدان جماهير الأمة العربية وفكر نخبها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها. كما قام بعمل قومي له اعتباره بتركيزه على تلك الشعارت في محاولة لتعميق الوعى بأهميتها، وذلك على الرغم من إجماع دارسى فكر البعث على قصور البعث في إعطاء تلك الشعارات الوضوح الكافي(٣٨). ويذكر للبعث إلى جانب تقدمه بالفكر القومي ورفعه لشعار «الوحدة والحرية والاشتراكية» والتبشير به، أنه طرح فكرة ضرورة وجود «نظرية ثورية» للنضال القومي العربي، كما أنه أوجد في أكثر من قطر عربي قاعدة حزبية ملتزمة بأهداف الأمة، وأكد على رفض طرق النضال التقليدية داعيا للنضال الثوري الجذري. وكان بذلك معبرا عن تطور ملحوظ في العمل القومي العربي.

وإلى جانب نواحي القصور الفكرى السابق تناولها، يبدو جليا أن غالبية الرموز الفكرية للبعث وحركة القوميين العرب، وبقية الرموز الفكرية القومية العربية السابقة للبعث لم تتعمق بدراسة التاريخ العربي، بحيث لم تعكس بالوضوح الكافي إدراكها لاثنين من أهم قوانينه الحاكمة:

الأول: عمق الارتباط بين العروبة والإسلام، وتمايز تلك العلاقة العضوية كيفيا عن كل علاقة بين الدين والقومية بالنسبة لأية أمة أخرى غير الأمة العربية، التي كان للإسلام دوره الفاعل في تبلورها على أساس الانتماء الحضاري وليس الانتساب السلالي، وتأثيره العميق في الثقافة العربية. وليس ينكر أن مشيل عفلق في «ذكرى الرسول العربي»(٣٩). قدم تقديرا ملحوظا لدور الإسلام الدين والحضارة في الحياة العربية، إلا أن ما عدا ذلك من أدبيات البعث والمفكرين القوميين في مرحلة ما قبل الوحدة لم تتناول بالعمق الكافي

دور الإسلام التاريخي، ولا عكست ذلك على نحو يحول دون اتهام الفكر القومي بأنه معاد للدين أو تعزز القناعة بأنه في الواقع العملي فكر علماني مؤمن، بدليل أنه ليس في أدبياته ما يشير أدنى إشارة إلى انتقاص دور الدين والقيم الروحية في حياة الأمة العربية. ولقد استغلت القوى المضادة إلى أبعد الحدود هذا الجانب من قصور الأدبيات القومية، مما كان له تأثيره في إعاقة انتشار البعث والحركات القومية في الأوساط الشعبية والنخب المتدينة، كما كان من ناحية أخرى عاملا مؤثراً في إعاقة التفاعل الإيجابي مع التيار الإسلامي، بل واستغل هذا القصور استغلالا واسعا في الصراع بين التيارين، ذلك الصراع الذي لم يقم على العروبة في حد ذاتها ولا الإسلام في حد ذاته، وإنما على «الصورة التى ارتسمت في ذهن داعية كل تيار عن دعاة التيار الآخر»(٤٠).

الثاني: عمق عروبة مصر وعميق تأثيرها في الحياة العربية على مختلف الصعد، والدور القومي الذي قامت به منذ تولى مقاليدها أحمد بن طولون سنة ٨٦٥. وذلك إلى جانب عدم التنبه لكون عزل مصر عن محيطها القومي يشكل ركنا أساسيا في استراتيجية كافة القوى المعادية للطموح العربي في الوحدة والتقدم منذ اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠، التي وقعتها كل من: بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا والامبراطورية العثمانية. ولقد تسبب ذلك في أن تشيع في الفكر القومي المشرقي - خاصة لدى قادة البعث التاريخيين وتلامذتهم - نرجسية ذاتية، ضخمت لدى أصحابها أدوارهم الشخصية ودور الحزب والإقليم السوري في ريادة الفكر والعمل القومي مقابل الادعاء بتخلف مصر والمصريين في الأمرين. كما أدى ذلك أيضا إلى الوقوع في خطأ تضخيم دور عبد الناصر في إبراز عروبة مصر، والارتباط العاطفي بشخصه. هذا الارتباط وذلك التضخيم اللذان بمقدار ما كانا مفيدين في تنمية التفاعل الإيجابي مع ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ بقيادته، بقدر ما كانا مؤثرين في تغليب الانفعال على الموضوعية عندما اختلف قادة البعث التاريخيين وغيرهم من المسؤولين السوريين مع عبد الناصر والمؤمنين بنهجه على مدى الساحة القومية، والمصريين منهم على وجه الخصوص. ولقد كان ما تسبب به وأدى إليه عدم إدراك عمق عروبة مصر وعميق تأثيرها العربي وتاريخية دورها القومي وحيويته وأهميته آثارا شديدة السلبية في حياة دولة الوحدة، كما في تثبيت الانفصال.

ولقد دخل حزب البعث وحركة القوميين العرب، ومعظم الرموز القومية العربية، في صراع حاد مع الأحزاب الشيوعية نتيجة عاملين متفاعلين: الخلاف العقائدى حول القومية

وتباين وجهتى النظر في مسألتي الاشتراكية والحرية. ومواقف الشيوعيين من القضايا العربية القومية والقطرية، التي لم تأت في معظم الحالات نتيجة تحليل موضوعى للواقع العربي والإقليمي بمقدار ما كانت شديدة التأثر بالمواقف السوفياتية. ولقد تفاعلت آثار ذلك الصراع مع تدنى مستويات الثقافة والوعى الملحوظ لدى غالبية الحزبيين يومذاك، بحيث لم ينفتح الفكر القومي على الماركسية حتى أواسط الخمسينات، وبالتالى لم يوظف التحليل الماركسي في فهم الواقع العربي والدولي، كما كان هذا القصور من بعض آثار المثالية الغالبة على أدبيات الرواد المؤسسين للفكر القومي العربي أمثال الحصرى وعفلق وزريق.

## د - منظمات التيار الإسلامي:

كانت جماعة «الإخوان المسلمين» المدرسة التى تخرج منها قادة «حزب التحرير» وبقية الحركات الإسلامية الشعارات في مشرق الوطن العربي ومغربه. وتظل «الجماعة» الأكثر تعبيرا عن هذه الحركات، باعتبارها الأعرق نشأة، والأوسع انتشارا، والأشد تأثيرا في المسيرة العربية في السنوات السابقة لوحدة مصر وسوريا والعقد التالي لتثبيت الانفصال. ولقد حققت الجماعة انتشارا واسعا في مصر نتيجة ما تميز به مؤسسها حسن البنا من نشاط جم وكفاءة في التفاعل مع جمهور محبط، يجد في الإسلام وبطولاته الخالدة في وجدانه ما يبعث في أعماقه الأمل بقرب الخلاص من واقعه المأزوم. وذلك إلى جانب استفادة الجماعة، وغيرها من الحركات الإسلامية، من الآثار النفسية التى خلفها إلغاء كمال أتاتورك الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤، والضجة التى آثارها كتاب على عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم». كما استغل المرشد المؤسس التناقضات الثانوية فيما بين الفئة الحاكمة بمصر، وبالذات صراعات الوفد مع الملك وأحزاب الأقلية. وعلى الصعيد القومي استفادت «الجماعة» إلى جانب مركزية الدور المصري في الحياة العربية من تبنيها موقفا مؤيدا للقضية الفلسطينية في أعقاب أحداث البراق سنة ١٩٢٩. وتجسدت إيجابيات جماعة الإخوان المسلمين قوميا في دفاعها عن اللغة العربية، وفي تصديها لمحاولات تشويه وتهميش تراث الأمة العربية، وإدانة دعاوى الاستغراب بشدة واعتبار المستغربين خارجين على الجماعة. وذلك بالإضافة إلى أنها حركت مجتمعا راكدا، ما كان بالمستطاع تحريكه إلا بواسطة الدين، كما أدى انتشارها في أوساط الفلاحين والعمال إلى توسيع آفاقهم وتعريفهم بحقوقهم(٤١).

وحتى مطلع خمسينات القرن العشرين، وكما تعكس ذلك أدبيات حسن البنا، كان موقف الجماعة أقرب إلى الإيجابية منه إلى السلبية تجاه القومية العربية والوحدة.

فالمرشد المؤسس يشيد بدور العرب التاريخي في حمل الرسالة ونشرها، ويعول عليهم في استعادة الإسلام لمجده، كما في توحيد المسلمين وأسلمة العالم، ويتخذ موقفا يتسم بقدر كبير من الموضوعية تجاه غير المسلمين من العرب(٤٢). ولقد اختلف الموقف على نحو جذري في مرحلة لاحقة، بخاصة عندما أصبحت أدبيات سيد قطب صاحبة الاعتبار الأول، وغيبت تماما أدبيات حسن البنا، بنتيجة المستجدات في الواقع العربي وتأزم العلاقة بين التيارين القومي والإسلامي بشكل خاص.

وفي الموقف من الليبرالية غلبت السلبية على الإيجابية في أدبيات الإخوان المسلمين كما في ممارساتهم خلال المرحلة موضوع الدراسة. وذلك على الرغم من أنه في سنة ١٩٤٣ ترشح حسن البنا للانتخابات النيابية، مؤكدا بالممارسة العملية قناعته بانتفاء التعارض فيما بين النظام النيابي والدستور المصري وبين ثلاث دعائم يقوم عليها الحكم في الإسلام: مسؤولية الحاكم، ووحدة الأمة، واحترام إرادتها. فقد كان أقرب إلى تبنى نظام نيابي بحزب واحد تطبق فيه الشريعة. ويرى أن «أهل الحل والعقد» في مثل هذا النظام عبارة عن الفقهاء والخبراء وزعماء العصبيات وشيوخ القبائل وأمثالهم. كما أنه لم يكن يستبعد استخدام القوة لاستلام السلطة، فهو يضع «قوة الساعد والسلاح» في مرتبة تالية بعد «قوة العقيدة والإيمان». وفي حياته وتحت إرشاده تم تأسيس «الجهاز الخاص»، الذي ألصقت به تهمة «الفاشية» بسبب قيامه بأعمال عنف عديدة. ولقد اصطف الأخوان بقيادته إلى جانب الملك فاروق وإسماعيل صدقي في تضاد مع الوفد والقوى التقدمية المصرية(٤٣).

ولقد جاءت جماعة «الأخوان المسلمين»، وكذلك الحركات المعاصرة لها والتى تفرعت عنها، تجسد تراجعا في الفكر الإسلامي عما كان قد انتهى إليه عند جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي، أصحاب دعوة «الجامعة الإسلامية»، التي لم تر أدنى تعارض بين الإسلام والعروبة، والتى سجلت تقدما في فهمها للإسلام والتاريخ الإسلامي، كما في طرحها لحلول إسلامية لمشكلات العصر. ويقرر محمد عمارة أن «الأخوان» لا توجد عندهم عقلانية تيار «الجامعة الإسلامية» وجرأته في تناول القضايا. ويمضي في تقويمه قائلا: «وإننا نستطيع أن نقول: إذا كان علماء الدين في المؤسسات التقليدية قد نهضوا بوظيفة (وعاظ السلاطين) فإن دعاة الأخوان المسلمين قد نهضوا بوظيفة وعاظ العامة والجمهور، وغاب الفكر بمعناه الخاص من ساحتيهما.. والأخوان رفضوا العلمانية، ولكنهم رفضوا أيضا التمييز بين الدين والدولة، وكانوا أقرب إلى دعاة

(الدولة الدينية)، لأنهم في النهاية يجردون الأمة من السلطات السياسية والتشريعية ويتحدثون عن قانون إلهي جاهز»(٤٤).

وهكذا يتضح أنه في الوقت الذي حقق فيه الإخوان المسلمون نقلة نوعية في علاقة التيار الإسلامي بجماهير الشعب، ونموا طرديا في دوره السياسي والاجتماعي، سجلوا تراجعا كبيرا عما كان رواد الفكر الإسلامي قد انتهوا إليه في مطلع القرن العشرين. وإلى جانب هذا التناقض البين لم تعكس أدبيات الجماعة قراءة معمقة للتاريخ الإسلامي، ولا إدراكا واعيا لقوانينه الحاكمة، أو تعطى انطباعا بتعايش أصحابها مع العصر وفهمهم الواقع الراهن. كما يتضح من غياب التحليل العلمى للماضي والحاضر، والعجز عن اكتشاف العوامل الموضوعية والذاتية التي تسببت في انتكاس المسلمين، ويسرت بالتالي للقوى الاستعمارية التغلغل في ديارهم والتحكم في أدق شؤونهم، وكذلك العجز عن التمييز الدقيق فيما بين التناقضات الثانوية وبين التناقضات الرئيسية، وتحديد أولويات العمل، والوقوع بالنتيجة في صراع مدمر مع الحركة القومية العربية برغم انعدام التناقض العدائي فيما بين العروبة والإسلام، وعلى الرغم من مواجهة التيارين القومي والإسلامي لذات القوى المضادة. ولقد دفعت قوى وعناصر التيار الإسلامي، والأمة كلها، ثمنا فادحا كمحصلة للتناقض فيما بين تخلف فكر ووعي القادة وتقدم وتوسع حراكهم السياسي واستقطابه قطاعا واسعا من الجماهير.

## هـ - منظمات التيار الماركسي:

بقيام الحرب الباردة فيما بين المعسكرين، وتبني الاتحاد السوفياتي دعاية معادية للاستعمار ووقوفه إلى جانب استقلال الأقطار العربية، ذاب قدر كبير من الجليد فيما بين المنظمات الشيوعية والتجمعات الماركسية وبين القوى والعناصر الوطنية والقومية في أكثر من قطر عربي، وبخاصة مصر، حيث شكلوا خلال سنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٧ رافدا ملحوظا في الحركة الشعبية التقدمية الصاعدة، وكان لهم إسهامهم المعروف في «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال»، ونشطوا في ترجمة الأدبيات الماركسية للعربية. وأصدروا دراسات اقتصادية وتاريخية وسياسية للأوضاع المصرية كان لها أثرها في تشكيل تيار يساري فكري. غير أن لقاء الشيوعيين بالحركات والقوى والعناصر الوطنية والقومية تحطم من جديد على صخرة الموقف من إقامة الكيان الصهيوني على التراب العربي في فلسطين، عشية طرح القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧.

ويذكر أن لينين كان قد أدان الحركة الصهيونية، واتخذت كافة القوى الشيوعية موقفا معارضاً لإقامة كيان صهيونى في فلسطين، وإن لم تجمع على إدانة الهجرة والاستيطان. وحتى سنة ١٩٤٦ كان هناك إجماع على دعم إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يتعايش فيها العرب واليهود. وهذا ما طالب به وزير الخارجية السوفياتى أندريه غروميكو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٤٧/٥/١٤. إلا أن المندوب السوفياتي لدى الأمم المتحدة صوّت يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ إلى جانب قرار التقسيم، في تناقض واضح مع الموقف السوفياتي على مدى العقود الثلاثة الماضية. وتحت ضغط الشيوعية الدولية والعناصر اليهودية في قيادات الأحزاب الشيوعية العربية، ناصر الشيوعيون العرب قرار التقسيم(٤٥). إذ اعتبر الموقف منه لا يقبل المناقشة، كما كان الخروج على الأممية في تلك الفترة يوصف بالانحراف، بل والخيانة(٤٦)، وبالنتيجة أدان الشيوعيون المساندة العربية لشعب فلسطين، وأبدوا تعاطفا مع الحقوق «القومية» لليهود واعتبروهم «شعبا شقيقا». مما عرضهم لنقمة شعبية وأفقدهم التعاطف تجاه بطش الأنظمة الحاكمة بهم، وأربك مواقف مؤيديهم، وتسبب في انحسار فعاليتهم وانسحاب أعداد كبيرة من الأعضاء والأنصار العرب، ودخولهم في صراع حاد مع القوى والعناصر القومية.

وتبنى الشيوعيون في مطلع الخمسينات الدعوة للسلام، وعارضوا دعوة الحياد التي تبنتها الأحزاب الوطنية والقومية - بقيادة الوفد في مصر والبعث في سوريا والأردن، وكل من البعث والوطني الديمقراطي في العراق - ولكنهم في الوقت ذاته شاركوا بنشاط في مقاومة الأحلاف والحراك الوطنى ضد الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي ومحاولات الاحتواء الأمريكية. ونظروا للانقلابات التى توالت في سوريا من زاوية الصراعات فيما بين أطراف المعسكر الرأسمالي لتقاسم النفوذ في المنطقة. ويؤخذ عليهم أيضا أنهم في تحليلاتهم لم يولوا الواقع العربي اهتماما يذكر. وفيما عدا «حدتو» - الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - ناصبت جميع الأحزاب الشيوعية العربية حركة «الضباط الأحرار» بمصر العداء، واعتبرتها حركة «فاشية». وحتى مؤتمر باندونغ في ربيع ١٩٥٥ ظل عبد الناصر يوصف في أدبياتها بأنه «فاشي مصر الأول». إلا أن الموقف من عبد الناصر والدعوة للحياد شهد تحولا دراماتيكيا بتسارع ملحوظ اعتبارا من صيف ١٩٥٥، وفي أعقاب تأميم القناة في ١٩٥٦/٧/٢٦ اعتبرته الأدبيات الشيوعية بطلا قوميا(٤٧).

وفي الموقف من وحدة الأمة العربية والدعوة للوحدة العربية لم تتجاوز الأحزاب الشيوعية، وغالبية الماركسيين العرب، حتى منتصف الخمسينات التفسير الحرفي لبعض

النصوص الكلاسيكية، وبالذات نظرية ستالين في القومية، التى تضمنها كراس «الماركسية والمسألة القومية» الصادر سنة ١٩١٣. وتأسيسا على ذلك لم ينظروا للعرب كأمة برغم امتلاكهم وحدة الأرض واللغة والثقافة، التي تعكس وحدة التكوين النفسي، وذلك لأنهم لايمتلكون وحدة الحياة الاقتصادية، نتيجة الاستعمار وبحكم التجزئة(٤٨). وعليه غاب الاهتمام بالوحدة العربية كليا من الأدبيات الشيوعية في المرحلة موضوع الدراسة، وكان أول ذكر لها في خطاب خالد بكداش في مجلس النواب السوري يوم ١٩٥٥/١٠/١ حيث ورد قوله: «إن الوقاحة بلغت بالصهيونيين اليوم درجة أنهم، بينما يدعون أن اليهود يؤلفون قومية، ينكرون ذلك على العرب، بينما أن جميع مقومات الأمة التى تعتبرها الاشتراكية العلمية متوفرة في العرب». وتلا ذلك صدور قرار في قضية الوحدة العربية عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني في دورة انعقادها في نيسان / أبريل ١٩٥٦ متضمنا تأكيد امتلاك الأمة العربية كل مقومات الأمة، وأن قضية الوحدة العربية تنبثق من أسس موضوعية(٤٩). ومسجلا بذلك انقلابا كاملا في الموقف الشيوعى العربي من الوحدة. وحتى مطلع سنة ١٩٥٨ توالت البيانات والقرارات التى تؤكد أن الوحدة العربية المتحررة سبيل النضال ضد الاستعمار وأعوانه وطريق التقدم العربي.

وكما الوحدة كذلك كان الموقف من الدعوة القومية العربية، إذ نظر إليها من خلال الموقف الماركسي الناقد للقومية في أوروبا، باعتبارها تعكس طموح البرجوازيات الصاعدة إلى توسيع أسواقها القومية، ومرحلة من مراحل تطور الرأسمالية. ولم يفرق الشيوعيون وغالبة أدعياء الماركسية في الوطن العربي بين القومية العربية، وفي العالم الثالث، التى نشأت في مواجهة الغزو الاستعماري في القرن العشرين، والمتمايزة في نشأتها ودورها، وبين القومية في فرنسا أو ألمانيا خلال القرن التاسع عشر(٥٠) ولم يتم تجاوز الالتزام الحرفي بنصوص الفكر الستاليني إلا خلال سنوات ١٩٥٥ – ١٩٥٧، بتأثير الانفتاح السوفياتي على حركات التحرر الوطني في العالم الثالث من جهة، والتفاعل الإيجابي مع الحركة القومية العربية في التصدي للأحلاف الاستعمارية، وبخاصة في أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية، التي عقدتها مصر في خريف ١٩٥٥، من جهة ثانية.

وبالتحولات المستجدة تشققت جدر العزلة الشعبية من حول الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية الرئيسية، وحققت انتشاراً غير مسبوق، وشاركت في الحراك السياسي – الاجتماعي. والملاحظ أن الدعاية الشيوعية المغالية بأهمية دور الشيوعيين في الواقع العربي،

وكذلك الدعاية الاستعمارية المبالغة في إبراز خطرهم، صورتا دور الشيوعيين بأكبر كثيرا من حقيقته، لدرجة أن قياداتهم خدعت بالصورة المكبرة، وتصورت أنه بات في مقدورهم منافسة الحركة القومية العربية، التى كانت تمثل تيارا جارفا منذ التفت من حول ثورة مصر بقيادة عبد الناصر.

وعلى الرغم من أن الأحزاب الشيوعية منذ بروزها على المسرح العربي نادت بالديمقراطية واصطفت إلى جانب القوى المطالبة بالحياة الدستورية والحريات العامة، وأسهمت بالنضال ضد الأنظمة الاستبدادية والدكتاتوريات العسكرية، إلا أن كل ذلك لا ينهض دليلا على إيمان قياداتها وصناع قرارها بالديمقراطية، وذلك ما تعكسه ممارسات كافة القيادات تجاه رفاقها الحزبيين. ففي العراق كان «فهد» ممسكا بزمام القيادة، وقد دعا إلى مؤتمر لوضع برنامج للحزب، وكانت جميع القرارات الهامة تصدر عنه وحده، وعمل رفاقه في اللجنة المركزية كظل له، ونفذوا أوامره بلا تردد(٥١). ومارس خالد بكداش أساليب «عبادة الفرد» في قيادته للحزب الشيوعي السوري اللبناني، ومنع عقد مؤتمرات الحزب، وألغى النظام الداخلي، وأحل إرادته الذاتية محله(٥٢). وفي مصر تمتع «أبو حجاج» - هنرى كوريل - بمكانة ومهابة وتقدير «قيادته الملهمة التي يدين لها الجميع بالولاء». ومارس داخل التنظيمات التى أنشأها وقادها دور «الزعيم»(٥٣). وكان طبيعيا والفكر الستاليني هو الغالب أن يكون نهج ستالين في القيادة هو الأنموذج الذي يحتذى.

تلك كانت حال أحزاب ومنظمات التيارات الأربعة، ولقد انعكس واقع الأحزاب المأزوم على علاقاتها فيما بينها، إذ ساد الصراع والجدل اللامجدي، وندرت الحوارات الموضوعية التي تستهدف الوصول إلى قواسم مشتركة. وبالتالى تعثرت إمكانيات قيام جبهات وطنية مستقرة، كما لم تطرح على بساط البحث فكرة إقامة جبهة قومية تعمل على مستوى الوطن العربي. ولقد انعكست علاقات الأحزاب المتوترة وجدلها اللامجدى على مواقف الجماهير من الأحزاب وفكرة التحزب، مما أسهم في ضعف إقبالها على العمل الحزبي المنظم. وفي مواجهة التحديات المتعاظمة استعيدت مقولة «المستبد العادل»، التي نادى بها الإمام محمد عبده في مطلع القرن العشرين، ووجدت قبولا متزايدا في أوساط النخب والجماهير، التى لم تجد في الحراك الحزبي النشط، والجدل العقائدى الساخن، جواب سؤال ما العمل؟ الذي طرحته بإلحاح شديد نكبة فلسطين وما أعقبها من تحديات.

ولقد شهدت المرحلة بروزا ملحوظا في العنف الحزبي والعنف الرسمي على السواء.

فحين اتضح أن جماعة الأخوان المسلمين حققت نموا يتجاوز دورها في كبح شعبية الوفد، انفرط عقد تحالفها مع القصر وأحزاب الأقلية، وكردة فعل على إقدام وزارة النقراشي على حل الجماعة اغتال الأخوان رئيس الوزراء في ديسمبر / كانون أول سنة ١٩٤٨، وفي فبراير / شباط ١٩٤٩ اغتالت الشرطة الملكية المرشد العام حسن البنا. كما شهد العراق انتفاضة شعبية سنة ١٩٤٨ معارضة تجديد المعاهدة مع بريطانيا، وتواصل الحراك الشعبي النشط طوال عام ١٩٤٩، ولأنه كان للحزب الشيوعي والمنظمات اليسارية بروز ملحوظ في الأحداث، أقدمت الحكومة على إعدام ثلاثة من قادته بينهم زعيمه التاريخي «فهد». وفي تموز / يوليو ١٩٤٩ نفذ حكم الإعدام في أنطون سعادة، زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي، على خلفية قيام الحزب بحركة مسلحة في محاولة الاستيلاء على الحكم في لبنان.

ويؤثر بروز ظاهرة العنف الحزبي والرسمي على تفاقم حدة أزمات الأنظمة والمنظمات في أعقاب نكبة فلسطين. «وفي هذا السياق يلاحظ أن الصراع كان ينحصر بين قوى ثلاث: المؤسسة السياسية القديمة، والمؤسسة الحزبية الجديدة، والمؤسسة العسكرية. وكانت المؤسسة الحزبية بحكم تناميها قبل الجيوش الوطنية هي التي تتصدر قوى التغيير بأفكارها الجديدة، وقياداتها التاريخية الرائدة، ونضالها العنيف. ولقد اتضح أن القوى الحزبية غير قادرة على إحداث الثورة، وأن إعدام فهد والبنا وسعادة، واضطهاد الأحزاب الأخرى بشكل أو بآخر، ينهض دليلا على أن العمل التنظيمي لم ينضج للقيادة السياسية واستلام الحكم. واتضح بالتالي أن المؤسسة المنظمة الوحيدة القادرة على التغيير، من دون عنف الأحزاب وصراعاتها وتقاتلها فيما بينها، هي المؤسسة العسكرية التي انهزمت على الحدود، فجاءت تعوض ذلك بعنف قهري في الداخل»(٥٤).

## سادسا: المؤسسة العسكرية:

كانت عودة بروز «المؤسسة العسكرية» كقوة فاعلة على المسرح السياسي العربي أهم مستجدات ما بعد نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨، وذلك بعد غياب قارب عقدا من الزمن، منذ أطاح التدخل البريطاني سنة ١٩٤١ بحكومة رشيد عالي الكيلاني والضباط القوميين بزعامة صلاح الدين الصباغ، الذين كانوا صناع القرار الحقيقيين في عاصمة الرشيد، خلال سنوات ١٩٣٨ - ١٩٤٠ مستكملين الدور الذي كان قد بدأه بكر صدقي بانقلابه سنة ١٩٣٦. ولقد اختلفت، ولما تزل، وجهات النظر حول أسباب البروز المستجد للمؤسسة

العسكرية، كما تباينت إلى حد التناقض اجتهادات المقومين لنتائج ذلك البروز وآثاره. وأول ما يلاحظ بهذا الخصوص أن صعود النخبة العسكرية إلى السلطة اقترن برفع شعارات الوحدة العربية والتغيير الاجتماعي، والدخول فعلا في مشروعات وتجارب وحدوية وثورية، بلغت ذروتها بقيام «الجمهورية العربية المتحدة» من اتحاد مصر وسوريا سنة ١٩٥٨.

وثاني ما يلاحظ أن تقويم نتائج بروز المؤسسة العسكرية، وانعكاسات ذلك على حاضر العرب ومستقبلهم، تأثر إلى حد بعيد بالدور الذي حاولت أداءه النخب العسكرية في عمليتي التوحيد القومي والتغيير الاجتماعي. ففي مرحلة المد القومي وتصاعد الحراك الثورى غلبت الإيجابية على السلبية عند غالبية المقومين، المنتسبين للتيار القومي. وندر - إن لم ينعدم - من لم ير في النخبة العسكرية مجسدة لطموحات الأمة والقوة الأقدر على تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية. في مقابل ندرة من نظرو بإيجابية وموضوعية للظاهرة بين عناصر وقوى التيارات غير القومية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وحين انحسر المد القومي، وانتكس التوجه الثورى، تصاعدت وتيرة نقد «العسكرتاريا» واعتبارها المسؤولة عن النكسات وتوالي مسلسل الخيبات، حتى بعد أن تراجع دور العسكر في الحياة العربية، وصار رجال المال والأعمال وغيرهم من رموز الكبرادور الأشد تأثيرا فيما تبقى للنخب العربية من أدوار في صناعة القرار الوطني.

ولقد تزامنت عودة بروز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في عدد من الأقطار العربية مع الصعود المتسارع للنفوذ الأمريكي في المنطقة، وما استتبع ذلك من عمق واتساع المداخلات الأمريكية في الشؤون العربية. مما تسبب في أن تتمايز في تفسير ظاهرة الانقلابات العسكرية وجهتا نظر: الأولى تذهب إلى أن الثورة الأصلية لا تقوم ولا تنجح إلا لأن هناك حاجة ماسة إليها في المجتمع الذي تقبلها كحل أخير لتحقيق آماله، وأن تلك التي تقوم بها الجيوش إنما هى رد فعل لما هو أكثر من حاجة ماسة، «إنها رد فعل ليأس مستميت، استجمع آخر ما تبقى من قوى المقاومة فيه، وأطلقها في مغامرة أخيرة»(٥٥). فيما تتبنى الثانية نظرية «المؤامرة». وفي تفسير دواعي تآمر المخابرات الأجنبية، وبخاصة الأمريكية، مع بعض الضباط لتدبير الانقلابات أو احتوائها تفسيران: فالجماعات الماركسية، والمتمركسة، تذهب إلى القول بأن الغاية المستهدفة إنما هى إجهاض الثورات الشعبية الجذرية المحتملة في الواقع المأزوم. بينما يرى آخرون أن الأمريكان في سعيهم لبسط نفوذهم لم يكن باستطاعتهم الاعتماد على الطبقات الاجتماعية التي اعتمد عليها طويلا

الإنجليز والفرنسيون، لأنها كانت قد افتقدت قدرة التأثير سياسيا واجتماعيا. كما لم يكن بمقدور الأمريكان الاعتماد على الطبقة الوسطى الصاعدة لتناقض المصالح بين الطرفين. في حين أنهم وجدوا في بعض ضباط الجيش أداة مناسبة للسيطرة مع قلة الخبرة الأمريكية بالأوضاع السياسية والاجتماعية العربية(٥٦). وأيا كان التفسير فقد وجدت نظرية المؤامرة، ولما تزل، قبولا واسعا في الأوساط العربية نتيجة عاملين متفاعلين: عمق واتساع المداخلات الخارجية في الشؤون العربية، وسجل الأمريكان المعروف بتدبير الانقلابات في أمريكا اللاتينية بداية ثم في غالبية أقطار العالم الثالث.

وليس ينكر أنه كان للمخابرات الأجنبية، وبالذات الأمريكية، دور فاعل في غالبية الانقلابات العسكرية العربية، إذ دبرت بعضها كما حاولت احتواءها جميعها، وكان لبعض رجالاتها صلات وقنوات اتصال بالرموز القائدة. إلا أن ذلك لايبرر الأخذ بنظرية المؤامرة، لأن في ذلك تبسيطا في تفسير الأحداث التاريخية، وإسقاطا لدور الظروف الداخلية الموضوعية والذاتية التي يسرت المداخلات الخارجية، وتلك التي جعلت تدخل الجيش مقبولا وموضوعا لترحيب نخبوي وجماهيري. ويلاحظ أن القائلين بنظرية المؤامرة غالبا ما يجدون في مقالات وكتب ألفها عملاء المخابرات السابقين ما يعزز مقولاتهم، وهي مؤلفات ينبغي التعامل معها بحذر شديد، نظرا لما يثقلها من ادعاءات ومغالاة وتضخيم لأدوار متواضعة للغاية. وفي تفنيد نظرية المؤامرة بهذا الخصوص يقول بعيري «إن القول بأن العملاء الأجانب هم الذين يقررون ما يطرأ على السياسة العربية من تحولات، لا يقل غرابة عن اعتبار لوندروف هو صانع ثورة أكتوبر الروسية لأنه مكن لينين من السفر إلى روسيا في عربة مغلقة. إن صانع التاريخ العربي هم العرب أنفسهم حتى وإن لم يكونوا وحدهم تمامـــــا»(٥٧). ولابد من وقفة مع التجارب التاريخية العربية التي يسرت بروز المؤسسة العسكرية، والنتائج التي ترتبت على ذلك البروز، والآثار التي خلفها ولم تزل فاعلة في الواقع. وفي حدود هذا المنهج ألاحظ:

١ – تختزن الذاكرة العربية صورتين متناقضتين للجيش والسلاح: الأولى تعود لأيام الفتح وخالد وطارق، ولدحر الغزاة الفرنجة والمغول وصلاح الدين والظاهر بيبرس ، ولمقارعة الاستعمار وحروب التحرير لعبد الكريم الخطابي وعمر المختار ويوسف العظمة، ومئات القادة العظماء الخالدين في تاريخ الأمة العريق. والثانية تذكر بالهزائم والنكسات، وبالإذلال الذي لقيته الأمة على أيدى مرتزقة العسكر، منذ أقصى الخليفة العباسي المعتصم العرب عن ديوان

الجند قبل نحو اثني عشر قرنا. ولأن الشعب العربي لم يمارس أدوارا عسكرية تذكر خلال معظم هذه القرون، وكان في غالبية سنواتها مقهور الإرادة بقوة سلاح عسكر لا تربطه بغالبيتهم صلة قومية، ترسبت في أعماق النفس العربية مشاعر متناقضة تجاه العسكر والسلاح: توق شديد إلى أن يكون للأمة عسكرها وسلاحها الفاعل، واستبشار غير محدود كلما قام في إحدى الساحات العربية من يجدد ذكرى خالد وصلاح الدين، مقابل خوف وحذر من العسكر والسلاح ورعب مقيم ممن «إذا قال فعل». وفي الوجدان العربي إحساس متجذر بأن العسكر هم الأقدر على الفعل الإيجابي والسلبي على السواء. ويمكن القول بأنه كان لما تختزنه الذاكرة العربية انعكاساته في المواقف شديدة التقلب تجاه البروز المستجد للمؤسسة العسكرية العربية.

٢- تركت مرحلة الهيمنة الاستعمارية آثارها على الجيوش العربية تمثلت في ثلاث ظواهر شديدة الوضوح، شديدة التناقض: الظاهرة الأولى، الخلل البنيوى المتمثل بعدم تطابق بنية الجيوش، وبخاصة في مراتب الضباط وصف الضباط، مع البنية الاجتماعية، نتيجة ما سبقت الإشارة إليه من اعتماد ملحوظ على منتسبى الجماعات الهامشية وتلك المصنفة تجاوزا «أقليات». الثانى، تنامى الشعور الوطني والقومي في أوساط الضباط الشباب بتأثير تفاعل نمو الحراك الوطني في المجتمعات العربية، مع تنامي وعي ومعرفة بعضهم، وبخاصة الذين أتيح لهم الالتحاق بالكليات العسكرية أو تلقي دورات تدريبية في أوروبا والاطلاع بالتالي على واقع اجتماعي مختلف. الثالثة، ظاهرة اختراق الأجهزة الاستعمارية وتأثيرها العميق، «سواء تمثل مصدر ذلك الاختراق في استمرارية أنماط التسليح والتنظيم والعقيدة العسكرية، أو في استمرارية التنشئة المهنية والثقافة السياسية، أو في السيطرة على عناصر معينة يمكن استخدامها عند الحاجة»(٥٨).

٣- كان للتحولات التى شهدتها بنية الجيوش العربية منذ أواسط ثلاثينيات القرن العشرين، وبخاصة دخول أبناء الطبقة الوسطى الكليات العسكرية، المتزامن مع تراجع نسبى في دور الضباط والمستشارين الأجانب. انعكاساتها شديدة الوضوح على علاقة الجيوش بالمجتمعات التى تنتسب إليها. إذ أخذت تضيق بتسارع ملحوظ الهوة فيما بين الشعب وجيشه، فاتساع الجيوش من ناحية، والتحاق أعداد متزايدة من الضباط الشباب بها خلال مرحلة خصبة من تاريخ المنطقة والعالم لم يحمل للمؤسسة العسكرية دماء جديدة فقط، وإنما أفكارا جديدة أيضا. فالضباط وإن كان ممتنعا عليهم المشاركة في السياسة كانوا على

تماس مع رفاق لهم، طلاب جامعات ومثقفين، مشاركين أساسيين في الحراك السياسي – الاجتماعي الذي شهد نشاطا متصاعدا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان للعديد من الضباط الشباب صلات بالأحزاب والحركات الرديكالية التى برزت على المسرح السياسي العربي يومذاك. وبالمقابل سعت التنظيمات الرديكالية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار إلى أن يكون لها وجود مؤثر في جيوش أقطارها. ويرى «هالبرن» أن الضباط يشكلون جزءاً مهما من الطبقة الوسطى الناشئة في المنطقة، وأنهم يمتلكون كفاءة ذات أهمية في دفع الثورة الاجتماعية(٥٩). فيما يقرر «بعيرى» «عندما اصبح الضباط يمثلون مصالح الطبقة الوسطى الجديدة، أصبح الجيش يشكل أكثر الأدوات قوة في يد هذه الطبقة. وعلى عكس معظم الأحزاب في الشرق الأوسط تمتع الجيش بالانضباط وحسن التنظيم والقدرة على العمل»(٦٠). ولقد تسبب تغلغل أبناء الطبقة الوسطى في الجيوش العربية في تحول أكثر من جيش عربي إلى مؤسسة هامة في الحركة العربية، ليس فقط لأن الضباط لعبوا أدوارا هامة في السياسة العربية عموما، وإنما أيضا لأنه أتاح مصدرا جديدا للقوة لفرض الأفكار والتصورات الوطنية لنخبة الطبقة الوسطى(٦١).

٤– كان لتزايد الاستيطان الصهيونى في فلسطين، والنمو المتصاعد في إمكانات وقدرات الحركة الصهيونية، انعكاسات في أوساط الضباط العرب الشباب. وهذا ما عبر عنه في أدبياته عدد من أبرزهم. نجد ذلك عند كل من صلاح الدين الصباغ، الذي نبه للأهمية الاستراتيجية للوطن العربي، واعتبر السيطرة عليه تعنى السيطرة على العالم، ونظر لمثلث مصر وسوريا والعراق باعتباره قلب الوطن العربي، سياسيا وجغرافيا واستراتيجيا وبشريا وتاريخيا، ولفلسطين كسويداء هذا القلب السيطرة عليها تعني التحكم بمقدرات الأقطار الثلاثة، وبالتالي التأثير الشديد في فاعلية الوطن العربي، ومن ثم العالم أجمع. وكان يرى أن بريطانيا «إذ تؤازر اليهود، وتقول بالوطن القومي اليهودي، لا تفعل ذلك حبا باليهود، بل تثبيتا لمصالحها الاستعمارية»(٦٢). وتأسيسا على هذا الإدراك دعا الصباغ للعمل من أجل الوحدة العربية، وأوضح أنها تقوم على أسس موضوعية هى: اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك، واتخذ موقفا عدائيا واضحا من النزعات الانفصالية والإقليمية. كما نجد ذلك عند على صبرى، الذي كتب يقول: «في المعاهد العسكرية، المتمثلة بالكلية الحربية وكلية أركان الحرب، أو غيرها من المعاهد الحربية، التى كان يتحتم فيها دراسة التاريخ الاستراتيجي بجانب الاستراتيجية العسكرية. ومن هنا كنا نحن الضباط، الذين تخرجوا من

هذه المعاهد، أكثر الناس شعورا بالخطر على مستقبل الأمن القومي من جراء تقدم الحركة الصهيونية في فلسطين. كما كنا في نفس الوقت أكثر الناس شعورا بأهمية القومية العربية ووحدة حركتها... ولذا تجاوب الضباط المصريون مع حركة المقاومة العربية في فلسطين، وما أن أنشىء جيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي ودعم سوريا المستقلة حتى بدأت تظهر داخل الجيش المصري حركة الضباط الشباب»(٦٣).

٥- عندما زج بالجيوش العربية في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وهي في أوضاع سيئة، لم تستطع القيام بالمهام التي أسندت لها، نتيجة ما كانت تعانيه من تخلف القيادات ورداءتها، وسوء الإعداد، ونقص الخبرات، وشح الأسلحة وفسادها(٦٤). إلى جانب افتقاد الاستراتيجية الموحدة، والتنسيق فيما بينها، وعمق واتساع المداخلات الأجنبية والرسمية في تحركها.. ولقد رأت النخبة المثقفة أن الهزيمة كانت نتاجا طبيعيا لواقع التجزئة والتخلف والتبعية، ونظرت للجيوش لا كمتهمة وإنما كضحايا لسياسات فاسدة وواقع مأزوم. وعاد الجنود وقد أفاقوا من الأوهام، وحلت محلها المرارة والتصميم على تحمل مسؤولية تصحيح الأوضاع، وتزايد عدد الذين باتوا على يقين بأن المعارك الحقيقية تنتظرهم في عواصم أقطارهم. ولقد نقل عن أحمد عبد العزيز – الضابط الذي قاد أول أفواج المتطوعين المصريين إلى فلسطين، واستشهد في ضواحي القدس مطلع عام ١٩٤٨ – أنه قال لرفاقه الضباط ومنهم كمال الدين حسين «ميدان الجهاد الأكبر هو مصر»(٦٥). وهذا ما أوضحه عبد الناصر في «فلسفة الثورة». ومن خلال المعاناة القاسية على أرض فلسطين تبلور في أذهان العدد الأكبر من الضباط الذين شاركوا في قتال غير متكافىء قناعة بأن «وطنية الجيش أصبحت مرتبطة بقدرته على التغيير الداخلي وقدرته على تفجير الثورة المطلوبة من ناحية، وأن قوميته أصبحت مرتبطة بموقفه من التجزئة وإسرائيل والاستعمار الغربي من ناحية أخرى. مع الإقرار بالتشابك والتداخل بين هاتين الناحيتين»(٦٦).

٦- الثابت تاريخيا أن حكومات الأنظمة شبه الليبرالية هي التي دفعت بضباط الجيش إلى واجهة المسرح السياسي، عندما استقوت بالجيش من أجل كبح جماح السخط الشعبي المتفجر في الشارع. ففي مصر استدعي الجيش سنة ١٩٤٦ لفض إضراب رجال الشرطة الذي ساندته بقوة «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال». كما استدعي الجيش مرة ثانية لتعزيز قدرات أجهزة الأمن عندما فرضت الأحكام العرفية في أعقاب حريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦ . وفي سوريا استعين بالجيش لاستعادة النظام بعد أن اشتدت المظاهرات في

دمشق وغيرها من المدن يوم ١٩٤٨/١١/٢٩ والأيام الثلاثة التالية، وذلك بمناسبة الذكرى الأولى لقرار تقسيم فلسطين. وفي العراق أسندت رئاسة الوزراء لنور الدين محمود، رئيس الأركان في خريف ١٩٥٢. ولقد كانت الاستعانة بالجيش في الحالات الأربع مؤشرا على وصول التجارب شبه الليبرالية في الأقطار الثلاثة إلى طريق مسدود، ودليلا على عجز الحكومات البرلمانية فيها عن حل المشكلات الداخلية المتفاقمة وتقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحديات الخارجية المتعاظمة. كما قدمت تلك الاستعانة لضباط الجيوش الثلاثة البرهان القاطع على أنهم باتوا الأقدر على إدارة شؤون الحكم.

٧- أبدت الأحزاب والمنظمات الرديكالية كافة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تأييدا فوريا حماسيا للانقلابات العسكرية، إذ رأت فيها إسقاطا لأنظمة حكم متخلفة وفاسدة وعاجزة كانت تعاديها، وأملت أن تحقق بقوة الجيش بعض ما كانت بقواها الذاتية عاجزة عن تحقيقه. والثابت أن صدام بعض قادتها وأجنحتها مع الحكام الجدد لم يقع غالبا، إن لم يكن دائما، إلا في وقت لاحق، وبعد فترة من التعايش القلق، وعلى خلفية خيبة أمل القادة المدنيين من أن يوجهوا العسكر أو أن يشاركوا بفعالية في صناعة القرار، وليس هناك حالة واحدة قام فيها الخلاف على رفض تدخل الجيش في شؤون الحكم من حيث المبدأ، وذلك على رغم ادعاء ذلك كلما احتدم الصراع. ففي العراق وقفت جماعة «الأهالي» اليسارية تدعم انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦، كما اتخذ الموقف ذاته الحزب الشيوعى بقيادة «فهد»، واندفع الشيوعيون في الدفاع عن صدقى وضباطه في جريدة «الانقلاب» التي كان يصدرها الشاعر محمد مهدي الجواهري(٦٧). وبالمقابل ساندت القوى القومية «المربع الذهبي» بقيادة صلاح الدين الصباغ عشية انقلابه على بكر صدقي في أغسطس / آب ١٩٣٧ وحتى إسقاط حكومة الكيلاني سنة ١٩٤١(٦٨). وفي سوريا تظاهر طلاب الجامعة بقيادة شباب البعث يوم ١٩٤٩/٣/٣١ تأييدا للانقلاب الذي قاده حسني الزعيم، فيما أشاد قادة البعث بما أسموه «الحركة التحريرية» التى قام بها الجيش(٦٩). وفي الوقت ذاته كان لضباط «الحزب السوري القومي الاجتماعي» دور في انقلاب الزعيم، والانقلاب عليه بقيادة سامى الحناوى، كما كان الحزب بقيادة جورج عبد المسيح وأرملة سعادة السيدة جوليت المير مؤيدا حكم الشيشكلي حتى سقوطه. في حين كان أكرم الحوراني داعما للانقلابات الثلاثة في بداية عهد كل منها، وعنصرا أساسيا في العمل على إسقاطها بعد خيبة أمله في قياداتها. وفي مصر امتدت علاقة

«الإخوان المسلمين» الإيجابية بحركة «الضباط الأحرار» بقيادة عبد الناصر حتى يناير / كانون ثاني ١٩٥٤، فيما نجد قيادة أبرز المنظمات الشيوعية المصرية «حدتو» تبرق من السجن مهنئة بقيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢(٧٠) وتؤكد أنها - أى حدتو - وصلت إلى السلطة، مخالفة في ذلك مواقف بقية التنظيمات الشيوعية المصرية التي تراوحت ما بين الإدانة والترقب(٧١). بينما شارك «الحزب الوطني» بعدد من أبرز أعضائه في حكومات الثورة الأولى.

٨- تتميز جيوش العديد من دول العالم الثالث، بثلاث خصائص: هي أولا، المنظمة الأكثر تطورا من ناحية نمو الولاء الوطني وتصفية المشاعر الإقليمية والعشائرية والطائفية والمذهبية. فالجيش يحقق التفاعل العميق والواسع والمساواة التامة بين الجنود، كما بين صف الضباط والضباط، بصرف النظر عن الأصول والانتماءات الدينية والمذهبية والجهوية. وهو في حالات غير يسيرة بوتقة صهر وطني في مجتمعات للقبلية والعشائرية والطائفية دور كبير في تحديد المواقف السياسية - الاجتماعية، ويتفوق في ذلك غالبا على المؤسسة الحزبية والأجهزة الإدارية. والجيش ثانيا، متقدم على الأجهزة والمؤسسات البيروقراطية في المجالات الفنية والتكنولوجية والتنظيمية والحداثة، حيث يحظى بالأولوية القصوى من حيث حيازة الأجهزة والأدوات الأكثر حداثة، وتتاح لعناصره فرص جيدة للتدريب محليا وخارجيا، كما أنه متميز بمركزية اتخاذ القرار، وتصاعد واضح في التنظيم الداخلي، وأولوية الضبط والربط، وسرية العمل. والجيش من ناحية ثالثة المؤسسة الأكثر حساسية تجاه القوى المضادة، والأسرع استجابة للتحديات الخارجية، وذلك لأن الجيوش تدخل في عملية تنافس أحيانا مع الدول المجاورة، وبالذات مصدر التهديد الأساسي. ولقد كان لقيام إسرائيل أثر تحديثي على جيوش الدول العربية.

٩- مع أن الجيش من أكثر المؤسسات الوطنية تمثيلا للمجتمع، إذ يضم عناصر من كافة فئاته وليس طبقة أو فئة معينة. إلا أنه لا يشكل وحدة فكرية، ولا تتبنى عناصره قيما وسلوكيات واحدة. وإنما يعكس ما في مجتمعه من تعدد فكري. ثم إن الجيوش العربية غير متماثلة تماثلاً تاما في بنيتها، كنتيجة للتمايزات القائمة في مستويات تجانس واندماج الأنسجة الوطنية، ودرجات التعدد الديني والمذهبي، كما أن بينها تمايز في الأصول الاجتماعية التى ينتمى إليها الضباط كنتيجة لاختلاف ظروف الانتساب للجيش في الأقطار العربية. وعلى ذلك ليس من الموضوعية في شيء النظر لقادة وضباط الانقلابات

العسكرية العربية بمنظار واحد، واعتبارهم جميعا «عسكرا»، فما يصح في حال «حسني الزعيم»، لا يصح مطلقا بالنسبة لعبد الناصر، على الرغم من أنهما قادا انقلابين كان لهما، ولما يزل، أعمق الأثر في قطرين عربيين، الخصائص المتماثلة فيهما أشد تأثيرا في حراكهما السياسي – الاجتماعي، من الخصائص المتمايزة. ولقد تأثرت دوافع ونتائج بروز المؤسسة العسكرية في الأقطار العربية ليس فقط بالخلفية الاجتماعية والمستوى الثقافي والفكري لقادتها المؤثرين في صناعة قرارها، وإنما أيضا بالواقع المجتمعي وبنية الجيش الذي ينتسبون إليه.

١٠– تأثرت ممارسات ضباط الجيش في السلطة ليس بتربيتهم العسكرية وخلفيتهم الاجتماعية فحسب، وإنما أيضا، وبما لا يقل عن ذلك أهمية وتأثيرا، بالواقع الاجتماعي، الثقافي، خاصة قصور وتقصير وتخلف المنظمات الحزبية التقليدية والرديكالية معا، وبالتأييد النخبوي والجماهيري الذي تمتعوا به، كما تأثرت بافتقاد التقاليد الديمقراطية، وغلبة الأمية، وتخلف الوعي والمعرفة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة، بحيث كانت الغالبية الساحقة من المواطنين معنية بالدرجة الأولى بما يتحقق لها من منجزات اقتصادية واجتماعية، وغير مبالية كثيرا بعدم مشاركتها في صناعة القرار والرقابة على تنفيذه، ذلك لأن الأمر ليس جديدا بالنسبة للجمهور العام، الذي لم يكن له دور يذكر في الحياة السياسية قبل أن يتوالى مسلسل الانقلابات العسكرية، والذي لا يجد في محيطه القومي والإقليمي نموذجا ديمقراطيا محفزا له كي يعمل على تجاوز القصور الديمقراطي في ساحته.

وكنتيجة لتفاعل العوامل السابقة أصبح للمؤسسة العسكرية دور كبير في صناعة القرارات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وقد ترتب على ذلك بروز جملة ظواهر إيجابية وأخرى سلبية في الحياة السياسية العربية أهمها:

* تحقيق منجزات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تفاوتت في مقدارها وجذريتها بين قطر وآخر. ولم يعد خافيا أن العسكر كانوا أكثر جرأة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتراكمات التخلف والمداخلات الخارجية. وبقدر ما تسببت المنجزات المتحققة، وبخاصة في مصر، في التفاف النخب والجماهير من حول القيادات العسكرية صاحبة الدور الأول في تحققها، بمقدار ما ضاعفت طموحات الجماهير وتطلعاتها.

* تنامي دور المؤسسة العسكرية والأسلوب الانقلابي، باعتبارهما الأسلوب والأداة الأكثر قدرة على إعطاء نتائج مضمونة وسريعة. وكان من آثار ذلك أن تحول النضال الشعبي في أكثر من ساحة عربية إلى مجرد رديف للعمل الانقلابي العسكري. وبفعل ذلك شغلت قطاعات واسعة من الشعب باستراق السمع للإذاعات وانتظار البلاغ «رقم ١». واتجهت الأحزاب إلى الجيوش باحثة عن «ضباط أحرار» تحركهم، لتتحرك قيادات وقواعد وفق ما يرسمه «ضباطها الأحرار» فيما بعد. ووجد بين المثقفين العرب من شغل بصياغة التبرير «العقائدي» للتحركات الانقلابية، كما وجد بين القادة «الطليعيين» من ربط نفسه بالعسكر وتحرك في ركابهم، وفي تصوره أنه يحركهم في ركابه. وتاريخ المرحلة حافل بالشواهد.

* تنامى دور الأجهزة التي تحركها المؤسسة العسكرية، واعتمادها كأداة أكثر كفاءة وانضباطا، وبالتالى أسرع إنجازا وأدق تنفيذا. وتفاعل ذلك مع انتفاء التناقضات العدائية فيما بين طموحات الفئة الحاكمة الجديدة وما تعلن التزامها به، وبين مصالح وطموحات الغالبية، الأمر الذي تسبب في أن تفتقد مؤسسات المجتمع المدني الشيء الكثير من استقلاليتها وحيويتها وفعاليتها، وتتحول في غير يسير من الحالات إلى مجرد واجهات تتحرك بفعل الأجهزة وعلى هواها، يصدق ذلك بالنسبة للمجالس النيابية والتنظيمات الشعبية كما بالنسبة للنقابات العمالية والمهنية والنوادي والجمعيات واتحادات الطلاب والمرأة والكتاب والصحافيين، وغير ذلك من مؤسسات المجتمع المدني.

* انخراط المؤسسة العسكرية، في العديد من الأنشطة المدنية، وتوليها مهام لا تدخل في صميم اختصاصها، وقد تم ذلك على حساب وظيفتها التقليدية. وبالنتيجة عدم تحقق الشيء الكثير من طموحات تطوير وتحديث المؤسسة العسكرية على نحو يعجل بتجاوز اختلال التوازن الاستراتيجى مع العدو الصهيوني والقوى الإقليمية ذات التوجهات المعادية. ولقد ضاعفت التصفيات المتوالية في صفوف الضباط عقب كل انقلاب، أو تحسبا من انقلاب محتمل، الآثار السلبية لإقحام المؤسسة العسكرية في أنشطة مدنية، ولقد غطت الانتصارات السياسية المتحققة، والنواحى المظهرية الغالبة، والدعاية الديماغوجية، على ما كانت تعانيه المؤسسة العسكرية من عجز عن بلوغ التطور الذي كان متوقعا بعد كسر احتكار السلاح والانتفاع بخبرات الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية.

* تغول المؤسسة العسكرية، إذ وجدت نفسها حامية النظام، وأداته التنفيذية، شبه

الممتنعة عن المحاسبة والمساءلة، والمتمتعة عناصرها القيادية بنفوذ سياسي ومركز اجتماعي ورخاء اقتصادي غير مسبوق. وكان طبيعيا، والحال كذلك، أن تتشكل مع الأيام بيروقراطية عسكرية أخذت تحتل موقعا مرموقا في الهرم الاجتماعي، وأن يتسرب إليها الفساد تأسيسا على ما هو معروف اجتماعيا من أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وأن تشيع حمى التنافس والتآمر في صفوفها، وأن تزيد تبعا لذلك أجهزة الرقابة والمتابعة. ولقد دفعت كل من المؤسسة العسكرية ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي الأمة، ثمنا غاليا نتيجة تغول البيروقراطية العسكرية وتحولها المتسارع إلى الجناح القائد لطبقة جديدة أخذت تحتل سياسيا واجتماعيا، وإلى حد ما اقتصاديا، مواقع الطبقة التى أطاحت بها الانقلابات العسكرية.

لقد كانت عودة بروز المؤسسة العسكرية أهم مستجدات ما بعد نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ في الحياة العربية. ولقد تضاعفت الأهمية النسبية لهذا البروز بالتحولات التي شهدتها حركة «الضباط الأحرار» بمصر بقيادة عبد الناصر. وكان لهذا التحول آثاره الإيجابية على النضال العربي، في الوقت الذي لم يخل فيه من آثار سلبية، لم تكن واضحة إبان مرحلة المد القومي، في حين سلطت عليها الأضواء بكثافة فيما بعد. وسنأتي على ذكر الإيجابيات والسلبيات عند البحث في واقع مصر وسوريا عشية الوحدة، وبرغم كل السلبيات، وآثارها التدميرية، لا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الحياة العربية منذ قاد حسني الزعيم أول انقلاب صباح يوم ٣٠ مارس / آذار ١٩٤٩.

## سابعا: التفاعلات العربية - العربية والطموح الوحدوي:

خرجت الأقطار العربية من مرحلة الاستعمار المباشر مثقلة بجملة معوقات موضوعية للتوحد والتكامل العربي في مقدمتها: عدم تكامل الأسواق العربية، وتدني التجارة البينية، وارتباط مصالح القطاع الأوسع من الإقطاعيين والرأسماليين والبرجوازيين بالخارج. وبالتالي افتقار الأقطار العربية للقوى الاجتماعية المؤثرة في صناعة القرار، والتي لها مصلحة في قيام سوق عربية مشتركة وتكامل قومي وتقدم منهجي على طريق التوحد العربي. ولقد كان الافتقار لمثل هذه القوى أبرز العوامل التي تسببت في أن لا يؤدي انتهاء مرحلة الاستعمار المباشر في العديد من الأقطار العربية إلى نمو طردي في تفاعلاتها الإيجابية فيما بينها. وإلى أن لايتخذ أى منها إجراءات عملية تترجم عن التزام صادق بالخطاب القومي البارز في أدبيات نخبها القائدة. ولعل هذا يفسر ما كانت تعكسه ممارسات الفئات الحاكمة من

التزام عميق بمناهج وأساليب قطرية في العمل على مختلف الصعد، بما في ذلك مواجهة واقع التجزئة.

ولأن السلطة لم تكن تعني في نظر تلك الفئات غير اقتسام المنافع فإنها في مواقفها تجاه الطروحات الوحدوية كانت تتطلع إلى تحقيق هدفين، مستحيل تحقيقهما في وقت واحد: الاحتفاظ بالمكاسب والامتيازات التي تملكها في واقع التجزئة، وتعظيم تلك المكاسب والامتيازات في المشاريع الوحدوية المطروحة(٧٢). فهى في غالبيتها لم تكن قطرية الشعور من حيث المبدأ، ولا كان غياب إرادتها السياسية في التكامل القومي والوحدة يعود إلى قناعات لا قومية، بمقدار ما كان وليد تصور أن في تجاوز الحالة القطرية خسارة جزء من «الغنيمة» التي تحوزها. وتفاعل ذلك مع عمق واتساع المداخلات الأجنبية المعادية للوحدة في العواصم العربية، بحيث غلبت السلبية على الإيجابية في التفاعلات الرسمية العربية – العربية. ولم يتحقق أى عمل جاد لتجاوز المعوقات الموضوعية للتكامل القومي الموروثة عن المرحلة الاستعمارية، أو حتى التخفيف بقدر ملموس من آثارها.

وإلى جانب غياب الالتزام العملى بتجاوز واقع التجزئة، لم تشهد المرحلة عملا جادا لتحقيق التوحد الاجتماعي داخل العديد من الأقطار العربية. مما تسبب في احتفاظ التكوينات الاجتماعية المختلفة القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والجهوية بقدرتها على التأثير في مواقف منتسبيها، مقابل ضعف الشعور الوطني لديهم. وذلك على الرغم من أن معارك الاستقلال أذكت هذا الشعور في مواجهة المحتل الاستعماري، وأفرزت رموزا وطنية وبلورت شخصيات قطرية. إلا أن غياب الديمقراطية، وانعدام تكافؤ الفرص، متفاعلين مع العجز عن تقديم الاستجابة الفاعلة تجاه المشكلات الداخلية والتحديات الخارجية، تسبب في تسارع تآكل مشروعية الدولة في نظر التيارات الرئيسية في ساحتها، وعزز بالتالي تصورات التيارات الرديكالية باعتبارها دولة ضد المجتمع. فالتيار القومي وجد في ممارسات الفئات الحاكمة ما يؤكد مقولته بأنه أمام دولة مصطنعة أقيمت بهدف تعطيل الطموح الوحدوى. فيما وجد التيار الاشتراكي في الواقع ما يعزز قناعته بأنه في مواجهة دولة طبقية تمثل استغلال المنتجين داخليا وتجسد تبعية المتروبول الرأسمالي خارجيا. بينما أخذ التيار الإسلامي يجاهر بإيمانه بلا شرعية الدول القائمة وبأنها ضد هوية المجتمع الثقافية والحضارية. وبالنتيجة لم تستطع الدولة القطرية العربية أن تؤصل ذاتها في الوجدان العربي، وبالتالي ظل الطموح الوحدوي متجذرا في فكر النخبة ووجدان الجماهير.

وحتى بروز الرئيس عبد الناصر كقائد قومي ذى شخصية كارزمية، في أعقاب حضوره مؤتمر باندونغ في ربيع ١٩٥٥ والإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية في خريف العام ذاته، كان المشرق العربي منقسما إلى محورين: هاشمى: عراقي - أردني، ومحور سعودى - مصرى. ولم يكن ثمة فارق يذكر اجتماعي أو عقائدي «أيديولوجي» يميز أيا من المحورين عن الآخر. ولم تكن صراعات المحورين منفكة الصلة بالمداخلات الأجنبية العميقة والواسعة بالشؤون العربية. ويمكن القول إن غالبية عناصر النخبة العربية الحاكمة آنذاك كانت تدين بمراكزها للسادة المستعمرين السابقين، الذين كانوا يقاومون كل محاولة محلية لتغيير الترتيبات الاستعمارية في المنطقة. مما جعل غالبية الفئة الحاكمة تفضل الاستمرار في التعاون مع الغرب من ناحية، ولأن بقاءها السياسى كان على المحك فإنها لم تكن مستعدة للاندفاع في مغامرات غير محسوبة لإحداث تغيير جذرى في الواقع القائم من ناحية ثانية(٧٣). وبذلك احتفظ النظام الإقليمى العربي بحالة من السكون القلق.

ولأن النظام الإقليمي العربي متميز بالتواصل الجغرافي، والتماثل اللغوي والثقافي والتاريخي والاجتماعي، والمشاركة في التفاعلات، تميز عن غيره من النظم الإقليمية بسهولة تدخل أي طرف منه بشؤون الطرف الآخر. ومما جعل ذلك ميسورا التشابك الأسري والقبلي عبر الحدود، وضعف شعور الانتماء للدولة القطرية(٧٤). حديثة الوجود في الأعم الأغلب من الحالات. ولقد ترتب على ذلك أن غدت المشروعات والطروحات الوحدوية من أبرز محاور الصراع العربي - العربي. إذ دار جدل حاد حول مشروعات «سوريا الكبرى» و «وحدة سوريا والعراق» و«الهلال الخصيب» وشغل بها الرأى العام العربي، وبخاصة في المشرق، طوال الأربعينات والنصف الأول من الخمسينات. ودارت الصراعات فيما بين المحور الهاشمي في العراق والأردن، الداعي لتلك المشروعات، وبين المحور المصري - السعودي المعارض لها. فيما انقسمت النخبة السورية بين المرتبطين ماليا ومصلحيا بالمحور الهاشمي وبين المستقوين بالدعم المالي السعودي والتأييد السياسي المصري.

ولقد بين ما كشف من وثائق بريطانية وأمريكية عدم صحة المقولات التي شاعت آنذاك حول دعم بريطانيا ومباركة الولايات المتحدة، مشروعات «الوحدة» تلك. وفي هذا يقول غلوب: «لو شاءت بريطانيا، التى أطاحت بثلاثة كيانات عربية في شهرين، وأن تسقط حكومة كيان عربي رابع في ساعتين، لوحدت سوريا مع الأردن، أو لسمحت حتى بإقامة سوريا الكبرى. ولصفق السوريون قبل غيرهم لهذا المشروع»(٧٥). ولقد تدخلت الإدارة

الأمريكية سنة ١٩٤٧ لدى الحكومة البريطانية، بناء على طلب سعودي، في موضوع «سوريا الكبرى»، وبحيث صدر عن مجلس العموم البريطاني في ١٩٤٧/٦/٢٦ بيان يعلن أن الحكومة البريطانية «تعتبر ذلك الموضوع من اختصاص شعوب ودول المنطقة، وأن موقفها بالحياد الكامل»(٧٦). وباستعراض الوثائق الدبلوماسية الأمريكية أمكن تحديد موقف الإدارة والأجهزة الأمريكية أواخر الأربعينات تجاه مشروعات «الوحدة» و«الاتحاد» في أربعة بنود(٧٧) هي:

١- اعتبار الوحدة القومية العربية وحركة الوحدة عاملا مهما في السياسة العربية حكوميا وشعبيا، ورغبة الولايات المتحدة في كسب مودة هذا التيار لتوطيد مكانتها في المنطقة.

٢- الاستفادة من تنافس وصراعات الدول العربية إذا دعيت لإبداء الرأي.

٣- الحرص على استقرار الأوضاع بالحفاظ على الوضع الراهن، بما يتضمنه من حدود سياسية وأنظمة حكم، والنظر إلى محاولات التغيير باعتبارها مبعثا لعدم الاستقرار.

٤- ربط قضية الوحدة بقضية فلسطين (التصالح مع إسرائيل) والحرب الباردة (المشاركة في الأحلاف).

وتواصلت صراعات نخب المشرق العربي حول مشروعات الوحدة والاتحاد. وليواجه النظام بمصر محاولات النظام العراقي «الوحدوية» دعا لإقامة معاهدة «الضمان الجماعي العربي، ولقد أقر مجلس الجامعة العربية في ١٩٥٠/٥/١٣ «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي»، والتي توضح قراءة نصوصها عدم جدية الموقعين عليها، لما تميزت به الهيئات التي نصت على تشكيلها من غموض وعمومية، وبكونها لا تستطيع إصدار أي قرار ملزم ولو صدر بالإجماع(٧٨). وبرغم ذلك نظر إليها كخطوة جريئة للتكامل العربي، ومحاولة قومية للخروج من حالة التشرذم والتنابذ التي سادت في أعقاب نكبة ١٩٤٨. وليس أدل على ذلك من ردة الفعل السريعة التي أحدثتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتيها إنجلترا وفرنسا، التي خشيت أن تشكل المعاهدة أداة فاعلة في مواجهة دولة إسرائيل. وتحسبا للاحتمالات المستقبلية أصدرت الدول الثلاث يوم ١٩٥٠/٥/٢٥ «البيان الثلاثي» الذي نص في بنده الأول على «أن طلبات السلاح المقدمة من البلاد العربية سينظر فيها في ضوء ثلاثة مبادئ: الأمن الداخلي، والدفاع الشرعي، ودور هذه الدول في الاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها في الدفاع عن المنطقة»(٧٩).

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٥١ تقدم رئيس وزراء سوريا، ناظم القدسي، بمذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية، تضمنت مشروعا وحدويا عرف باسم «مشروع القدسي». وبعد أن شرحت المذكرة الأخطار المحدقة بالدول العربية نتيجة بقائها مقسمة، دعت إلى إقامة «اتحاد تام»، وليس مجرد رابطة فيدرالية أو كونفيدرالية. وألحت المذكرة على ضرورة إبرام ميثاق الضمان الجماعي العربي، وانتقدت جمود الجامعة وعقمها، وتقاعسها عن العمل الوحدوي. ولقد رحبت صحف سوريا والعراق والأردن بمذكرة القدسي، فيما لم تلق ترحيبا من صحف مصر ولبنان، بل مضى بعض هذه الصحف إلى معارضة الدعوة وتسفيهها. كما فعلت صحف «أخبار اليوم» و«المقطم» و«الزمان»(٨٠). وفي يناير / كانون ثاني ١٩٥٤ عرض رئيس وزراء العراق، فاضل الجمالي، مشروعاً اتحاديا على مراحل، يبدأ فورا باتحاد الأقطار المستعدة لذلك، دون انتظار نشوء الاستعداد للاتحاد لدى الدول العربية الأخرى. وعلى أن يسن للاتحاد دستور يعرض على برلمانات الدول الراغبة في الاتحاد، يستهدف وحدة السياسة الخارجية والدفاع والشؤون الاقتصادية، وغير ذلك من الشؤون المشتركة. وأعرب العراق عن استعداده للدخول في اتحاد مع أى قطر يرغب في ذلك، كما اقترح أن يمول جيش الاتحاد من عوائده النفطية. إلا أن المشروع قوبل برفض سوري وشكوك مصرية وسعودية(٨١).

كذلك لم يجر تطوير ميثاق جامعة الدول العربية، أو تفعيلها، بحيث تغدو منظمة إقليمية تعمل على تجاوز واقع التجزئة والتخلف والتبعية. والثابت أن الجامعة واجهت – حتى من قبل إصدار ميثاقها سنة ١٩٤٥ – تيارين متضادين: تيار قومي وحدوي، وتيار قطرى انعزالي. ولقد نجح التيار الثاني في تحجيم طموحات التيار الأول والتحكم في مسيرة الجامعة. ففي الأسكندرية اتفق مندوبو الدول المؤسسة في صيف ١٩٤٤ على صيغة قابلة للتطور باتجاه التكامل، وعندما وضع الميثاق في ربيع ١٩٤٥ جاء ينص بوضوح على استقلال الدول الأعضاء، وإن لم يحجر على حريتها في الاتحاد مستقبلا. ولقد تواصل جدل التيارين وصراعهما، ففي الوقت الذي كان فيه التيار القومي يسعى إلى مزيد من التكامل والتنسيق بين الدول الأعضاء، كان التيار القطري يجاهد كي يخضع العلاقات بين الدول العربية لأحكام القانون الدولي، أي علاقات بين دول ذات سيادة(٨٢). ولقد حاول عبد الرحمن عزام، أول أمين عام للجامعة ان تمارس الجامعة دورا فاعلا في السياسة العربية، إلا أنه جوبه بقوة من التيار القطري بزعامة نوري السعيد وتلامذته في العراق ومن

الأجهزة البريطانية. ففي ١٩٤٩/٤/٩ كتب السفير البريطاني في عمان إلى الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية يقول: «إن عبد الرحمن عزام يتصرف كما لو كان رئيسا لدولة كبرى، بدلا من القيام بدوره الملائم، الذي يعتبره العراقيون سكرتير هيئة استشارية(٨٣).

ومع أنه ليس من وظائف جامعة الدول العربية تحقيق الوحدة، كما يستشف من ميثاقها، وبرغم غلبة التوجه القطري على نشاطها، وتحكم العقلية القطرية في توجهات الوفود المشاركة في اجتماعات لجانها وغالبية العاملين في منظماتها المتخصصة، إلا أن تلك المنظمات رسخت كل في ميدانها الاتجاهات الوحدوية، واستطاعت أن تقيم علاقة مع المؤسسات القومية غير الحكومية والهيئات الشعبية(٨٤). وبحيث يمكن القول إن الجامعة لم تقم بمهمة كبح الطموحات الوحدوية، كما خطط لذلك عند نشأتها، واستهدف ذلك الحد من اختصاصات الأمين العام ورفض الدول الأعضاء إقامة مكاتب إعلامية للجامعة في عواصمها، في الوقت الذي أجازت ذلك لهيئة الأمم المتحدة. وقيل في تفسير ذلك: «رفضت جميع الأقطار العربية هذه الفكرة لأنها تخشى أن يشيع هذا المكتب فكرة القومية العربية أو يدعو لها. وقد كان مفهوما أن للأمانة العامة باستمرار هذه الصفة القومية، وبالتالي فالمكتب التابع لها سيثير أفكارا قومية داخل العواصم»(٨٥).

ولما كانت الجامعة في أسباب وجودها، كما في النظرة إليها، مرتبطة بفكرة الوحدة العربية. ولما كانت القضية الفلسطينية قد نظر إليها منذ الثلاثينات باعتبارها قضية العرب المركزية، عملت القوى المعادية للطموح الوحدوي على تسخير «القضية المركزية» في تشويه صورة الجامعة المرتبطة بفكرة الوحدة، وذلك باستغلال الفراغ القيادي في الساحة الفلسطينية في أعقاب إجهاض ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩. حيث اعتبرت الجامعة منذ تأسيسها «حاضنة» القضية، ثم أسند إلى «اللجنة العسكرية» التابعة للجامعة مهمة إنشاء «جيش الإنقاذ» وتأمين احتياجات شعب فلسطين في الدفاع عن أرضه المهددة بالاغتصاب، دون أن توفر للأمانة العامة الإمكانات المادية أو تعطى الصلاحيات الإدارية. كما استغلت الدعاية المضادة حماس الأمين العام واندفاعه في إطلاق التصريحات المتفائلة. ومع أن دور الجامعة والأمين العام في النكبة كان محدودا للغاية، نظرا لمحدودية إمكانياتها وقصور صلاحيات أمينها العام والقائمين على منظماتها المتخصصة، وبالذات «اللجنة العسكرية»، إلا أنها حملت هي وأمينها العام، قسطا غير يسير من المسؤولية، بحيث كاد يستقر في الأذهان أن «الجامعة» وعبد الرحمن عزام هما المتسببان بدرجة أولى في نكبة ١٩٤٨.

ولأن تدخل الأنظمة العربية في مواجهة العدوان الصهيوني، كان محكوما بالمداخلات الخارجية، وخاضعا للمصالح والتناقضات القطرية، اتسم بقصور وتقصير شديدين. إذ لم يتم ذلك التدخل على أساس استراتيجية قومية، وإنما كان فاقدا للحد الأدنى من التنسيق. ولأن تبادل الاتهامات ملازم لكل عمل فاشل، لكل ذلك متفاعلا لم يؤد الخطر الذي يتهدد الجميع إلى «وحدة الهدف» أو حتى إلى «وحدة الصف»، خلافا لما تقضي به المصالح الوطنية لأقطار المواجهة. وبدلا من البحث عن كيفية تجميع القوى ورص الصفوف، تزايد التشرذم واشتدت حرب الإذاعات، وتبادل شركاء المسيرة والمصير أقصى أنواع الاتهام. غير أن صراعات الأنظمة العربية من حول القضية الفلسطينية كان لها جانبها الإيجابي، إذ بسببها تعطلت محاولات الصلح مع العدو الصهيوني وإسكان اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم، وقد تهيأت للأمرين يومذاك الأسباب. وعليه يمكن القول بأن صراعات الأنظمة العربية لم تكن شرا خالصا، وإنما كان لها، برغم انعكاساتها شديدة السلبية على التضامن القومي والعمل العربي المشترك، آثار جانبية مجدية ليس فقط بالحيلولة دون تصفية القضية الفلسطينية وطى صفحة التحرير والعودة، وإنما أيضا حرمان الكيان الصهيوني من أن يظفر باعتراف عربي مبكر بشرعية وجوده، وتكريسه كابحا مشروعا للطموح الوحدوي. الأمر الذي أسهم في أن يتعمق في الوجدان الشعبى العربي اليقين بأن الصراع مع العدو الصهيوني إنما هو صراع وجود ولا وجود. وأن الكيان الصهيوني كيان غير طبيعي مزروع قسرا في الأرض العربية.

ولقد أدى بروز الوجه القومي التقدمي لثورة مصر، والمستجدات على الساحة السورية في أعقاب الانقلاب على الشيشكلي في ١٩٥٤/٢/٢٤ إلى أن المحور الذي تقوده مصر أخذ يتمايز في بنية نخبة القائدة وأيديولوجيتها عن ذلك الذي يقوده العراق. إذ أصبح ممثلو الطبقة الوسطى من العسكريين والساسة، والنخبة الرافعة شعارات الحركة القومية العربية، أصحاب الدور الأول في صناعة قرار هذا المحور. ولكن الفرز الطبقي – الأيديولوجي لم يكن تاما. إذ كانت السعودية ضمن هذا المحور حتى ربيع ١٩٥٧ . وقد جاء احتفاظ السعودية بتحالفها مع مصر، برغم التحول المستجد في توجهات النظام المصري، وليد ثلاثة عوامل متفاعلة: رواسب الصراع الهاشمي – السعودي بحيث كان من الصعب على الملك سعود أن يسير في ركب يقوده نوري السعيد، وصراع السعودية مع بريطانيا حول البوريمي، ولأن النظام بمصر كان مايزال ملتزما بمقولة «وحدة الصف» ولم يكن قد تحول بعد نحو تبني شعار «وحدة الهدف».

كما غدا الموقف من الأحلاف محور صراع أنظمة المشرق العربي، وإن لم تطو تماما صفحة مشروعات الوحدة والاتحاد، التى كانت المحور الأول للصراع قبل احتدام معركة حلف بغداد. وكان التمايز عميقا وواضحا فيما بين رؤية عبد الناصر والتيار الذي بات قائده، ورؤية نوري السعيد وبقية المؤيدين للحلف. فقد كان عبد الناصر يرى أن الجامعة العربية هى الإطار السياسي للعمل العربي المشترك، وأن معاهدة الدفاع العربي المشترك توفر إمكانية التعاون والتضامن العسكري، وأن العمل على إقامة «السوق العربية المشتركة» سبيل التكامل الاقتصادي، وأن الافتقار للعدالة ما يوفر فرص التفجرات الاجتماعية محليا. وبالمقابل كان نورى السعيد يدعو للارتباط بالأحلاف بزعم الخلاص من معاهدات أواسط الثلاثينات غير المتكافئة. ويدعي أن عهود الاستقلال التقليدية قد ولت، وأن العالم يعيش مرحلة «الاعتماد المتبادل» فيما بين العديد من الأطراف على أساس «المصالح»، وأن الشيوعية الدولية، والمحلية مصدر الخطر الأول على المنطقة(٨٦).

وشهدت المرحلة نموا متسارعا في حركة التحرر الوطنى في أقطار المغرب العربي الثلاثة: تونس والجزائر والمغرب، التى كانت قد استأنفت نضالها ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. ولقد لقى النضال المغاربي الدعم المادى والأدبي من قبل بعض أقطار المشرق العربي، خاصة مصر. إذ غدت القاهرة مركز الدعم والمساندة ماديا ومعنويا. وكان لكل من جامعة الدول العربية والحكومة المصرية دورها في رعاية حركات التحرر في الأقطار المغربية الثلاثة. ومن خلال التفاعل الخلاق مع القوى الصاعدة في أقطار المغرب الثلاثة، والدعم المادي والمعنوي المتنامي لقضاياها الوطنية، تسارع نمو الوعى القومي العربي في المغرب العربي الكبير، كما تنامى تجاوب نخبه وجماهيره مع الدعوة القومية التى لم تعد دعوة مشرقية، كما كان عليه الحال في مرحلة ما بين الحربين.

ويلاحظ أن الحراك السياسي في المغرب العربي، كنظيره في المشرق عرف القوى الاجتماعية التي أبدت استعدادا للوصول إلى تسويات غير متكافئة مع الاستعمار الفرنسي، كما عرفت العناصر والقوى الرديكالية شديدة الحرص على تحقيق استقلال متحرر، إلى أبعد حد مستطاع، من قيود التبعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا. ولم يعدم الحراك السياسي المغاربى بعده الوحدوى، إذ ارتفعت المناداة بتحقيق وحدة المغرب العربي. ولما كانت الدعوة الوحدوية قد تزامنت مع اشتداد أوار الثورة الجزائرية، فإنها تكون قد انطوت على دعوة ضمنية لانخراط المغرب العربي كله في ثورة شاملة ضد فرنسا. ففي «مؤتمر الوحدة» الذي

عقد في طنجة في أبريل / نيسان ١٩٥٨ كان من بين ما اتفقت عليه قيادات حركات التحرر في الأقطار الثلاثة «المساندة العملية الفعالة للثورة الجزائرية»(٨٧). الأمر الذي ضاعف من استعداء كل من فرنسا والعناصر والقوى المتعاونة معها في كل من تونس والمغرب. ولقد استغلت في ذلك الآثار التي ترتبت على رياح التغيير التى أخذت تشتد في المشرق العربي، وعلى نحو خاص التحولات التى شهدتها مصر بفعل ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢. وبحيث نجحت القوى الاستعمارية الفرنسية في فصم عرى الحلف الذي قام ما بين العرش والحركة الوطنية في المغرب وتعزز خلال معركة إعادة الملك محمد الخامس واستعادته كامل سلطاته بعد نفيه في أغسطس / آب ١٩٥٣.

وشهدت المرحلة كذلك نموا طرديا في التفاعلات الشعبية العربية، كنتيجة لتنامى الحركة القومية العربية والمد القومي والتقدمي والأحزاب والنقابات. وبرزت بشكل ملحوظ الاتحادات المهنية العربية ومارست أنشطة فوق قطرية، وقوت بالتالى العلاقات فيما بين أصحاب المهنة الواحدة. كما اتسعت أنشطة الأحزاب والمنظمات فوق القطرية، القومية والإسلامية والماركسية وتزايدت الصلات العابرة للأقطار فيما بين منظمات وعناصر كل منها. واعتبارا من الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية في خريف ١٩٥٥ واتضاح الوجه العربي التقدمي لثورة مصر شكلت قيادة عبد الناصر محورا تلتف من حوله نخب وجماهير الأمة قومية التوجه ووطنيته على السواء. ولقد أثبت الرأى العام العربي فعاليته أثناء العدوان على مصر في أعقاب تأميم القناة، بحيث لم يقتصر تأييد مصر على الأقطار الثلاثة التي كانت متحالفة معها آنذاك: سوريا والأردن والسعودية التى عرضت ثلاثتها المشاركة في القتال إلى جانب مصر، فنصحها عبد الناصر بعدم المشاركة للحيلولة دون احتلال إسرائيل أرض عربية، وإنما امتد التأييد إلى الأقطار التى كانت تقف في الصف المضاد. ففي بغداد وسائر المدن العراقية سارت مظاهرات صاخبة مؤيدة مصر، مما اضطر حكومة نورى السعيد إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا واستبعاد بريطانيا من مداولات حلف بغداد. وفي ليبيا اضطرت حكومتها إلى إبلاغ بريطانيا بأنها لن تسمح لأي قوة أجنبية باستخدام أراضيها لشن هجوم على مصر. وكان الموقف العربي الداعم لمصر من العوامل المؤثرة في موقف الإدارة الأمريكية تجاه العدوان. وقد ورد في مكالمة هاتفية بين الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دلس القول: «كيف يمكننا مساندة بريطانيا وفرنسا إذا كنا نخسر بذلك العالم العربي بأسره»(٨٨).

ولقد تسبب تنامي الحركة القومية العربية في معظم الأقطار، وامتداد التيار الجماهيري الملتف من حول عبد الناصر ونهجه السياسي - الاجتماعي، بتزايد شعور الفئات العربية الحاكمة بالخطر الذي يتهدد وجودها. وهذا ما استغله أيزنهاور خلال زيارة الملك سعود للولايات المتحدة في يناير / كانون ثانى ١٩٥٧، وبحيث نجح في فك ارتباط الملك مع التيار القومي وتوظيف الإسلام في مواجهة العروبة. وأخذت السعودية بدعم وتوجيه أمريكي تحتل موقع قطب التحالف المضاد للحركة القومية بقيادة عبد الناصر، وبذلك تحققت خطوة واسعة باتجاه انشطار النخبة العربية القائدة طبقيا وأيديولوجيا، وصار بالإمكان القول بأن النزاعات العربية - العربية أصبحت على قاعدة صراع قوى التغيير الجذري، في مواجهة القوى المحافظة. وتجدر الملاحظة بأن الانشطار لم يأخذ بعدا قطريا، وإن تمثل بقيادات رسمية. ففي كل من مصر وسوريا كانت القوى والعناصر اليمينية متحالفة ضمنيا مع التيار المحافظ، وتشعر بخطر يتهدد مكاسبها وامتيازاتها الموروثة. وبالمقابل تعاطفت القوى والعناصر القومية والتقدمية في بقية الدول العرربية مع التيار القومي، على نحو استفز مشاعر النخب الحاكمة في أقطارها، وأسهم في إذكاء حدة النزاعات العربية - العربية من ناحية، كما تسبب في الحد من تأثير المداخلات الخارجية في بعض الحالات من ناحية ثانية.

ولم يكن الخلاف صراعات بين القومية والقطرية وإن بدا كذلك. ولا يمكن اعتباره انقساماً بين تيار قومي وحدوي وبين تيار قطرى انفصالي معاد للوحدة من حيث المبدأ. وذلك على الرغم من أن الحركة القومية العربية كانت العمود الفقري للتيار العربي التقدمي، إذ كان يضم تحت جناحيه قوى اليسار غير القومي. كان الانقسام في حقيقته بين القوى والعناصر المستفيدة من واقع التجزئة والحريصة على حماية مصالحها وامتيازاتها المهددة، وبين قوى التحرر والاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتوظيف الثروة الوطنية في التنمية الشاملة. ويمكن القول إن الصراعات العربية - العربية ما كانت يوما موضوعية بأكثر منها ذاتية كما كانت عليه يومذاك، وإنها ما كانت في يوم من الأيام أقل تأثرا بالمداخلات الخارجية، برغم كثافتها، كما كانت في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين. وبقول آخر كانت الجدليات الداخلية صاحبة الدور الأول في التفاعلات والصراعات العربية، العربية عشية الوحدة، وإن كان ذلك لا يعنى غياب تأثير المداخلات والضغوط الخارجية الأكثر عمقا واتساعا منها في أي مكان من العالم.

## ثامنا: استراتيجيات وممارسات القوى الدولية:

بقيام الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حل الصراع الأمريكي - السوفياتي محل الصراع الانجليزي - الفرنسي كمؤثر دولي أول في الحراك السياسي - الاجتماعي، وسائر الأنشطة والتفاعلات العربية والإقليمية. وبرغم حداثة بروز دورى الدولتين العظميين على مسرح المنطقة لم يكنَ تأثيرهما في القضايا العربية متعادلا، نظرا لأن للولايات المتحدة تواجداً فعلياً في أكثر من قطر عربي، من خلال شركاتها وقواعدها العسكرية وصلاتها الثقافية، وذلك إلى جانب قيادتها المعسكر الرأسمالي، صاحب الوجود التاريخي، والعلاقات الممتدة، والمؤثر بعمق في قيم وثقافة وسلوكيات نخب المنطقة. ولقد تنافست الدولتان الكبريان على استقطاب الدول والشعوب العربية وفي الوقت ذاته سعت بعض الدول العربية إلى استغلال التنافس الأمريكي - السوفياتي في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. وبالتالي انتقلت رياح الحرب الباردة إلى المنطقة، الأمر الذي مكن بعض الدول العربية من أن توسع إطار حركتها وهامش حريتها، بحيث لم تعد مسلوبة الإرادة في مواجهة القوى العظمى. وكثيرا ما وجدت كل من واشنطن وموسكو أنها محدودة القدرة، وحتى غير قادرة، على التأثير في مجرى الأحداث، خلافا لما كان عليه حال كل من بريطانيا وفرنسا في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية. وبذلك حق القول بأن الحرب الباردة التى فرضت قيودا شديدة على الدول العظمى، أتاحت للاعبين المحليين حرية عمل واسعة. ويذهب بعض المحللين إلى أن العلاقة بين الدول العظمى والدول السائرة في ركابها في المنطقة خضعت في خمسينات القرن العشرين للمساومة، إذ حاول كل طرف من أطرافها أن يحصل من الطرف الآخر على تنازلات كبيرة بأقل تكلفة(٨٩). وكان لكسر مصر احتكار السلاح، وما أحدثه من شرخ في جدار الهيمنة الأوروبية - الأمريكية، دور كبير في ذلك. ولاتتضح أبعاد الصورة إلا باستعراض موجز لاستراتيجية كل من القطبين الخاصة بالوطن العربي، والممارسات العملية لإنجاح الاستراتيجية المرسومة:

### أ - المتغيرات والمستجدات في الاستراتيجية والممارسات الأمريكية:

انتهت الولايات المتحدة الأمريكية في تقويمها للوطن العربي إلى اعتباره أحد أبرز مناطق العالم أهمية، إن لم يكن أهمها، في سبيل تأمين المصالح الأمريكية الكونية متسارعة النمو. ولقد تحددت أهمية الوطن العربي في نظر المخططين الأمريكان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بكونه مجاورا الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي وعلى مقربة من الاتحاد

السوفياتي، ومتحكما بطرق مواصلاتها البرية والبحرية والجوية مع حلفائها في جنوب شرق آسيا، وكما بالحركة تجاه تركيا واليونان وخط الاتصال البحري بإسرائيل، علاوة على احتوائه على ما يقارب ٥٥٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وسوقه الواسعة المفتقرة للصناعات المحلية والمؤهلة لطاقات استهلاكية هائلة نتيجة العوائد النفطية.

ولأن الطموح الأمريكي. كسابقه الأوروبي، محكوم بطابعه الاستغلالي الاحتكاري، وبافتقاده البعد الاجتماعي - الأخلاقي في التعامل مع الآخر، اعتمدت الهيمنة والاستغلال كسبيل أمثل لاستغلال ثروات الشعوب ومراكمة أرباح الشركات دولية النشاط. وكان منطقيا والحال كذلك أن يرى صناع القرار الأمريكي أن أهمية المنطقة لا تكمن في موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية فقط، وإنما أيضا بإحكام السيطرة على مقدراتها، وتحجيم دور الآخرين، أيا كانوا، في إدارة شؤونها. وتأسيسا على هذه القناعة بدا واضحا، ومن خلال الممارسة العملية، تطلع الأمريكان - إدارة وشركات وأجهزة - إلى احتلال الموقع الأول، غير المنازع به من قبل الحلفاء الأوروبيين، في إدارة شؤون المنطقة. ولقد أولت الجامعات ومراكز البحث الأمريكية المنطقة اهتماما خاصا، حيث أعيد النظر في دراسات المستشرقين، وبرزت في الأدبيات الأمريكية ما عرف بدراسة المنطقة "Area Study" وتولت ذلك مؤسسات عدة أبرزها: «مركز هارفرد للشؤون الدولية» و«مركز برنستون للدراسات الدولية» و«معهد دراسات الشرق الأوسط» و«جماعات دراسات الشرق الأوسط». كما وجدت مؤسسات لتمويل هذه الأنشطة: أبرزها: «كارينجي» و«فورد» و«وركفلر» و«راند»، وكثرت الدوريات والدراسات الأكاديمية المختصة بشؤون المنطقة، كما كثر الموفدون الأمريكان وبالذات عميقيَ الصلة بجهاز المخابرات المركزية الأمريكية، الذين راحوا يراقبون الأوضاع العربية غير المستقرة بغاية الدقة، ويقيمون علاقات حميمة مع النخب القائدة، الحاكمة والمعارضة على السواء. ومما ساعدهم على ذلك انعدام الماضي الاستعماري للأمريكان في المنطقة، وتدني مستوى الوعي والمعرفة في أوساط النخب العربية، بحيث نظر للأمريكان بمعزل عن ممارساتهم تجاه الهنود الحمر قديما وفي أمريكا اللاتينية منذ برزت الولايات المتحدة على المسرح العالمي كقوة دولية في مطلع القرن العشرين.

وتمثلت التحديات التي تواجه المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين، فيما يتصل بالوطن العربي في النصف الأول من خمسينات القرن العشرين في الأخطار التي تهدد استقرار الوضع الراهن، وذلك حفاظا على المركز الاقتصادي - الاستراتيجي الذي يتمتع به

المعسكر الغربي. وكان مطلوبا لتحقيق ذلك احتواء الاتحاد السوفياتي ومحاولة منعه من النفاذ للمنطقة، واعتبار أي مكسب للسوفيات فيها خسارة مؤكدة للولايات المتحدة والغرب. ومتابعة الصراع المحتدم بين حركات التحرر الوطني العربية وكل من إنجلترا وفرنسا، لتصفية النفوذ الاستعماري القديم، مع الاستعداد للتدخل في حال خروج الأمر عن سلطة إحدى الحليفتين، وبحيث لا تشكل نتيجة الصراع تهديدا خطيرا لمصالح الغرب وأمن واستقرار النظم التقليدية العربية والكيان الصهيوني(٩٠).

ويلاحظ أن المخططين الاستراتيجيين والباحثين الأكاديميين، في جميع أدبياتهم، لم يستخدموا مصطلحي «الوطن العربي» و«الأمة العربية». ولم يأت ذلك عفو الخاطر، ولا جهلا بحقائق الواقع الموضوعي في المنطقة مادة دراستهم ومخططاتهم، وإنما هو وليد نظرة استراتيجية رافضة وحدة الأمة العربية، ومعادية للطموح الوحدوي. ومن هنا كان الاستخدام المبكر لمصطلح «الشرق الأوسط»، وهو استخدام غائى سياسى، لا يتصل بخصائص المنطقة أو طبيعتها، وإنما هو مؤسس على صلتها بالآخر، وبالذات بالمركز الأوروبي – الأمريكي. كما يلاحظ عدم ثبات الحدود الجغرافية لهذا «الشرق أوسط»، فهي تتسع وتضيق دون أساس موضوعى لتوسيع حدوده وتضييقها. ودائما كانت تدرج ضمن دوله أقطار غير عربية وتخرج منها أقطار عربية، وبحيث يعطى المصطلح الانطباع بأنه يعبر عن منطقة متعددة الانتماءات، أو بتعبير آخر مجمع أقليات لا رابط بينها على محاور السلالات التاريخية، واللغة، والدين والثقافة والقيم وأنماط السلوك. وكل ذلك بهدف إضفاء الشرعية على وجود الكيان الصهيوني في الأرض العربية، إلى جانب الرفض المبدئي لمفهوم القومية العربية ودعوة الوحدة(٩١).

ويلاحظ كذلك أن التاريخ العربي المعاصر تأثر بالطموح الأمريكي لانتزاع الدور الأول من الشركاء الأوروبيين كما بالتطلع لاحتواء الاتحاد السوفياتي. فمن ناحية أولى يعيد كثير من الباحثين الانقلابات العسكرية السورية المتوالية ١٩٤٩–١٩٥٠ إلى صراع الشركات البترولية الأمريكية مع شقيقاتها الأوروبيات. ويذهب بعض هؤلاء إلى أن «أرامكو» كانت وراء انقلاب حسني الزعيم، الذي وقع امتياز خط «التابلاين» بعد أن كان المجلس النيابي السوري مترددا في إقراره، وأن شركة البترول «العراقية الإنجليزية» كانت وراء انقلاب سامي الحناوي. ولقد سعت الإدارات الأمريكية المختلفة، خلال سنوات الحرب وإلى ما بعد قيام الوحدة، لاحتواء معظم أنظمة الحكم في المنطقة، من خلال تقديم بعض «المعونات»

الاقتصادية وتوريد مشروط للأسلحة، وبما لا يخل بالتفوق الإسرائيلي من ناحية. وعن طريق مساعدة ودعم محاولات تصفية النفوذ الاستعماري الأوروبي القديم، وبما لا يضعف مركز المعسكر الغربي الذي تقوده من ناحية ثانية. ومن خلال رجال الاستخبارات والصحافيين والإعلاميين وأساتذة الجامعات وممثلى الشركات الذين أقاموا صلات واسعة مع النخب العربية على شتى المستويات من ناحية ثالثة. ولقد وظفت بكفاءة الصورة المشرقة التى سوق بها الإعلام الأمريكي - خاصة السينما - القيم ونمط الحياة الأمريكية.

وحتى منتصف خمسينات القرن العشرين نجحت الإدارة والشركات الأمريكية في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ملموسة على حساب الشركاء الأوروبيين، غير أنها لم تحقق نجاحا مماثلا على صعيد الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة المباشرة بالأمة العربية، ويمكن القول إن المقاومة العربية حققت نجاحات قل نظيرها عالميا آنذاك. فعلى صعيد الأحلاف لم تحقق الإدارات الأمريكية المتوالية في المشرق العربي نظير ما حققته في أوروبا وشرق وجنوب آسيا. إذ أنه فيما عدا العراق لم يعلن أى قطر عربي التحاقه بالأحلاف الغربية. ولقد نجحت الحركة القومية والقوى الوطنية والتقدمية غير القومية في الحيلولة دون الارتباط بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط سنة ١٩٥١، أو حلف بغداد، المدعوم أمريكيا، سنة ١٩٥٤. ذلك لأن القوى القومية والتقدمية العربية رأت في الأحلاف محاولة جر العرب إلى عداوة وهمية مع الاتحاد السوفياتي بهدف تصفية القضية الفلسطينية، وتعزيز النفوذ الاستعماري في المنطقة، وتأصيل واقع التجزئة، وتعميق التخلف والتبعية.

كما فشلت المساعي الأمريكية لتسوية الصراع العربي - الصهيوني على أساس الأمر الواقع، أمام الإصرار العربي على ضرورة التزام إسرائيل الكامل بقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة القرارين رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ و١٩٤ لسنة ١٩٤٨ بشأن الحدود وعودة اللاجئين. كما فشلت محاولة الجمع بين إسرائيل والدول العربية في مشروع استخدام مياه نهر الأردن، الذي وضعه المهندس الأمريكي «جوردن كلاب» وحاول تمريره موفد الرئيس أيزنهاور رجل الأعمال «أريك جونسون» سنة ١٩٥٣(٩٢) وكان الفشل الأبرز والأكثر تحديا للإدارة والأجهزة الأمريكية عجزها عن احتواء قيادة عبد الناصر، والحركة القومية العربية، وصيرورة القائد والحركة لاعبين أساسيين على المسرحين الإقليمي والدولي. لدرجة وصول صناع القرار الأمريكي إلى القناعة بأن استفزاز عبد الناصر والحركة القومية يزيدهما قوة ويضاعف من تأثيرهما عربيا وإقليميا. ولعل هذا يفسر تمايز الموقف الأمريكي تجاه أزمة

السويس سنة ١٩٥٦ عن مواقف دول العدوان الثلاثي إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، على الرغم من أن كلا من أيزنهاور ودلس كانا قد انتهيا إلى إسقاط الرهان على عبد الناصر، بدليل سحب عرض تمويل السد العالي. ولكنهما لم يكونا يريدان تسوية النزاع بالقوة المسلحة تحسبا من العواقب عربيا بالدرجة الأولى.

وكان من أبرز آثار زلزال السويس سنة ١٩٥٦ أن غدت الولايات المتحدة حامية المصالح الغربية المشتركة، بحيث «أصبحت السياسة الأوروبية مكملة والسياسة الأمريكية أساسية»(٩٣). وإن بات متعذرا استخدام إسرائيل وحدها للضغط على الدول العربية المتمردة على مساعي الهيمنة الأمريكية(٩٤). وبذلك واجهت الإدارة الأمريكية واقعا جديدا عالجته بأن قدم الرئيس أيزنهاور في ١٥ يناير / كانون ثاني ١٩٥٧ مشروعه إلى الكونجرس، الذي جاء فيه: «إن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوات المسلحة من أجل تقديم المساعدة لأية أمة، أو مجموعة من الأمم، تطلب المساعدة ضد أي عدوان مسلح تقوم به أية دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية»(٩٥). ويؤشر صدور مبدأ أيزنهاور إلى عمق تورط الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وتوليها المسؤوليات التي كانت من اختصاص شركائها الأوروبيين، ودخولها بالتالي في مواجهة مع قوى الحركة القومية العربية. وبالنتيجة دشن المشروع بداية مرحلة المواجهة الحادة فيما بين الإدارة الأمريكية وبين الحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر، والسعي لإسقاط النظامين المصري والسوري. وبالمقابل نظرت الحركة القومية العربية لمشروع أيزنهاور باعتباره أشد خطورة وأكثر مدعاة للقلق من حلف بغداد، وأنه يستهدف الحركة القومية العربية تحت ستار «مقاومة الشيوعية».

وحسبت الإدارة الأمريكية أن في مقدورها استخدام الأنظمة والمنظمات العربية المحافظة في مواجهة الحركة القومية العربية وقوى اليسار اللاقومي، تحت ستار محاربة الشيوعية، وأنها تستطيع توظيف الإسلام في مواجهة العروبة. وركزت الحملات الإعلامية على سوريا بصورة رئيسية مسلطة الأضواء بكثافة على بروز الشيوعيين المغالى به والعلاقة المتنامية مع الاتحاد السوفياتي. وبلغ التوتر غايته في صيف ١٩٥٧ وأبدت إدارة أيزنهاور استعدادها لدعم أي عدوان تركي أو عراقي على سوريا. إلا أن قوة تيار الحركة القومية العربية فرضت ذاتها حتى على الحكام العرب، الذين قبلوا المشروع الأمريكي صراحة أو ضمنا. كما تجلى ذلك بمبادرة كل من الملك سعود ورئيس وزراء العراق - علي جودت الأيوبي - بزيارة دمشق، وإعلان كل منهما تضامن بلاده مع سوريا «الشقيقة»، وصدور

تصريحات مماثلة عن سمير الرفاعي وزير خارجية الأردن وسامي الصلح رئيس وزراء لبنان(٩٦). وبنزول القوات المصرية في ميناء اللاذقية في ١٣ تشرين أول / أكتوبر تعزز الموقف السوري، الأمر الذي فرض ذاته على صناع القرار الأمريكي، بحيث تراجعت الحملة الإعلامية المضادة، وخفت بالتالي حدة التوتر واعتبر ذلك مؤشرا على بداية تآكل القدرة الأمريكية على الاحتفاظ بزمام المبادرة الاستراتيجية في المنطقة.

## ب - المستجدات والمتغيرات في الاستراتيجية والممارسة السوفياتية:

شكل موت ستالين في مارس / آذار ١٩٥٣ نقطة فصل في السياسة الخارجية السوفياتية، إذ لم يكن خروتشوف ورفاقه في قيادة الحزب بمثل جموده، كما لم يكونوا حذرين مثله تجاه حركات التحرر الوطني في العالم الثالث. وهذا ما أكده فيما بعد المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، الذي عقد في يناير / كانون ثانى ١٩٥٦ ، إذ قرر أن نضال دول العالم الثالث من أجل الاستقلال يساهم في إضعاف الإمبريالية، واعتبر دعوة الحياد وعدم الانحياز مبررا للتعاون مع الأنظمة البرجوازية ومعيارا للاستقلال الوطنى. كما أشار تقرير خروتشوف المقدم للمؤتمر العشرين إلى إمكانية تعاون الطبقات الاجتماعية، وتعدد النماذج بتأثير تمايز الظروف المحلية والخصوصية الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية والإرث التاريخي. كما أعطى المؤتمر العشرون أهمية لإنشاء مدرسة للأبحاث الشرقية بهدف تحليل أفضل للاتجاهات الخصوصية وتجديد الاستشراق، وقد أنشأت جامعة موسكو عام ١٩٥٦ «معهد العلوم الشرقية» ونشطت الجهود لإقامة معاهد مماثلة في لينيغراد- سان بطرسبرج - وكازان وطشقند وباكو. وتناولت الدراسات اللغات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية(٩٧).

وعملا بمقررات المؤتمر العشرين اعترفت موسكو بالبرجوازية العربية كقائدة لحركة التحرر العربي، واعتبرتها قادرة على الانسلاخ عن البرجوازية المسيطرة في الصراع الاقتصادي، وعلى ذلك أيدت التضامن العربي، وأبدت تفهما لطموحات الحركة القومية العربية، وإن لم تبد تأييدا لدعوة الوحدة العربية، واتخذت موقفا إيجابيا للغاية تجاه قيادة عبد الناصر على الرغم من وجود الشيوعيين بمصر في السجون. وتزامن ذلك مع التطورات المستجدة في الوطن العربي، وبصورة خاصة وضوح الخط القومي التقدمي لثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ بمصر.

ولقد انعكست المستجدات في الساحتين السوفياتية والعربية على الموقف السوفياتي تجاه الصراع العربي – الصهيوني. فقد استخدم المندوب السوفياتي في مجلس الأمن حق النقض «الفيتو» في مارس / آذار ١٩٥٤ ضد السماح بمرور سفن إسرائيل في قناة السويس(٩٨) فيما جاءت الاستجابة الفورية لطلب مصر الأسلحة تأكيدا للتحول في السياسة السوفياتية تجاه القضايا العربية. ولم تكن الصفقة في الواقع العملي مجرد كسر لاحتكار الغرب للسلاح، وإنما تدشيناً لعهد جديد في العلاقات الإقليمية في المنطقة منهيا تفرد الغرب وتحكمه في معظم شؤونها منذ الربع الأخير للقرن الثامن عشر. كما كانت في الوقت نفسه دليل التحول الجديد في السياسة الخارجية السوفياتية، والموقف الشيوعي من حركات التحرر الوطني في العالم الثالث.

ولقد أحدث دخول الاتحاد السوفياتي قلب المنطقة، تغييرا أساسيا في معادلات القوة ومعالم الخريطة السياسية والاستراتيجية فيها. انعكس ذلك بتميز الموقف السوفياتي بقدر كبير من الإيجابية إبان أزمة السويس سنة ١٩٥٦ عما كان عليه يوم أعلن مصدق تأميم البترول الإيراني سنة ١٩٥٣(٩٩). ولقد كان الموقف السوفياتى من أبرز العوامل المساعدة التي عززت صمود مصر في مواجهة العدوان، ومكنت القيادة الناصرية من انتزاع انتصار سياسى تاريخي. كما أدى اشتراك إسرائيل في العدوان على مصر إلى أن يعيد الاتحاد السوفياتي النظر في موقفه الذي حافظ عليه تجاه إسرائيل حتى حزيران / يونيو ١٩٥٦.

وإلى جانب بيع السلاح بشروط ميسرة، والدعم السياسى لكل من مصر وسوريا، وقع البلدان مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية اتفاقيات تعاون اقتصادية وفنية لتطوير مشاريع الري والنقل والصناعة، أبرزها تمويل السد العالي بمصر وبناء مصفاة للنفط في سوريا. ونمت بتسارع طردي تجارة القطرين مع الكتلة الشرقية واستعانتهما بخبرائها. وبذلك أحدث القطران تعديلا جوهريا في تجارتهما الخارجية إذ لم تعد قاصرة على الدول الرأسمالية الغربية. ومما ساعد على ذلك كثيرا كون اقتصاديات الدول الشرقية لا تستهدف الربح ومدعومة ماليا من الحكومات، ما يسر عقد صفقات تجارية وعقود فنية دون حاجة لعملات صعبة(١٠٠)، وبقروض طويلة الأجل، وبفوائد متدنية للغاية قياسا بسعر الفائدة في الأسواق المالية الغربية. كما استخدمت في تسديد القروض الحاصلات العربية، وبذلك فتحت أسواق جديدة للقطن المصري والمنتوجات العربية الزراعية والصناعية. وهذا يفسر الاتساع المتسارع في تجارة القطرين مع الكتلة الشرقية والنمو الطردى في الاستعانة بخبرائها

وفنييها، وبالتبعية اتسعت التفاعلات الثقافية والفنية والرياضية، ونما تبادل زيارات الوفود من مختلف التخصصات والأجيال في زمن قصير نسبيا.

وكمحصلة لمجمل المواقف تجاه القضايا العربية اكتسب الاتحاد السوفياتي رصيدا معنويا في الوطن العربي، وبدا في نظر قطاع واسع من الجماهير العربية بمظهر الصديق المدافع عن الحقوق العربية. وعلى عكس ما استهدفته الولايات المتحدة انتهت سياستها في المنطقة إلى توسيع النفوذ السوفياتي لا إلى تقليله(١٠١). غير أنه لا مجال مطلقا للمقارنة فيما بين العلاقة العربية - السوفياتية في أحسن حالتها، كما كانت مع مصر وسوريا يومذاك، وبين العلاقة الصهيونية - الأمريكية. ذلك لأن دعم الكيان الصهيوني يقع في مقدمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية لانتماء الطرفين لمعسكر سياسي وعقائدي واحد، فيما بين طرفي العلاقة العربية - السوفياتية تناقضات عقائدية وتباين في دوافع اللقاء وغاياته. وكما كان عبد الناصر شديد الحرص على إبقاء مسافة بينه وبين السوفيات لئلا يقع في تبعية جديدة، كان الاتحاد السوفياتي بدوره حريصا على أن لا يجرّ لصدام مع المعسكر الرأسمالي، أو يأتي بما يخرب مساعيه للتعايش السلمي الذي كان شديد الحرص عليه آنذاك. وعلى الرغم من كل الدعاية الصاخبة لم يتجاوز الاتحاد السوفياتي موقف الدعم المحسوب بدقة متناهية في وقوفه إلى جانب مصر وسوريا والقضايا العربية الأخرى حتى عشية قيام الوحدة.

## تاسعا: الصراع العربي - الصهيوني:

كان للنكبة، التي ما كان بالمستطاع تجنبها في واقع التجزئة والتخلف والتبعية، انعكاساتها العميقة في النفوس، إذ ضاعفت النقمة العامة على الفئات الحاكمة التي اعتبرت مسؤولة عن النكبة. واتهم عدد من رموزها بالتآمر مع الاستعمار وبعضهم بشراء الأسلحة الفاسدة. فيما تعززت مواقع الحركات والأحزاب الراديكالية، خاصة في أوساط الشباب، وعلى الأخص الضباط منهم. وفي التطلع لتجاوز الواقع المأزوم استقبلت انقلابات سوريا بدءا من حركة حسني الزعيم في ٣٠ آذار / مارس ١٩٤٩، كما ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ بمصر بتأييد شعبي ونخبوي. وعلى الرغم من أن عجز الفئة الحاكمة في كل من سوريا ومصر عن إقامة حياة ديمقراطية سليمة، والتصدي بكفاءة للمشكلات القطرية المتفاقمة على كافة المحاور كانت أبرز عوامل سقوط النظام شبه الليبرالي في القطرين، إلا أن نكبة فلسطين كانت عاملا أساسيا فيما شهده المشرق العربي آنذاك، الأمر الذي يؤكد

مصداقية القول بأن التحدي الصهيوني كان، ومازال، أهم خمائر التغيير في الواقع العربي المعاصر.

ولقد أبدت نخب وجماهير عرب فلسطين إصرارا متناميا على رفض التوطين والتمسك بحق العودة، كما تنامي في أوساط نخب وجماهير الأمة العربية الالتزام برفض الصلح مع العدو الصهيوني، ومعارضة كل حل لا ينتهى إلى تحرير كامل التراب المغتصب. ونما أدب المقاومة فلسطينيا وعربيا، في حين تسببت الغارات الإسرائيلية على حدود دول المواجهة في توسيع وتعميق حدة الشعور بالخطر الصهيوني وتأصيل القناعة بأن الأمة العربية تواجه صراع وجود وليس صراع حدود.

كان بن غوريون يتابع باهتمام المستجدات في الواقع العربي تحسبا لما قد يفرزه الواقع المأزوم على مختلف الصعد. ولقد توصل من خلال قراءته لكتاب «فلسفة الثورة» أن هدف جمال عبد الناصر من الدعوة للوحدة العربية والتحالف الإسلامي حشد القوى لتدمير إسرائيل(١٠٢). وتأسيسا على هذه القناعة أخذ يدفع باتجاه صدام مبكر مع مصر ليجهض قدراتها قبل أن تستكمل الثورة عملية البناء التي التزمت بها. وجاءت مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦. تنفيذا لخطة كان قد أعدها بن غوريون وديان لمهاجمة مصر في حزيران / يونيو ١٩٥٦(١٠٣).

ولقد كشفت مفاوضات بن غوريون مع الانجليز والفرنسيين قبيل المشاركة في العدوان الثلاثي مدى حرص القيادة الصهيونية على عدم المغامرة بالتصدى منفردة للخطر العربي المتنامي، وذلك على الرغم من الإدراك التام بأن إسرائيل تحتفظ بتفوق كبير في ميزان القدرات والإمكانات على كافة دول المشرق العربي. كما جاء فشل العدوان وانكشاف التواطؤ الصهيوني يفضح تبعية إسرائيل للامبريالية أمام الرأى العام العالمي، وبصورة خاصة في العالم الثالث والكتلة الشرقية، وبالتالي يزيد عزلتها الدولية ويضاعف من أهمية العمق الاستراتيجي الأمريكي في مواجهة المتغيرات عربيا وعالميا.

وبالمقابل جاء فشل مشروع أيزنهاور في استقطاب تأييد عربى علنى له اعتباره، وسقوط رهان الرئيس أيزنهاور على أن يشكل الملك سعود قطبا عربيا إسلاميا منافسا لعبد الناصر، يعيد الاعتبار للكيان الصهيوني كأداة أمثل لخدمة المصالح الأمريكية خاصة، والغربية عامة في المنطقة. الأمر الذي أدى بالادارة الأمريكية إلى تجاوز ترسبات الموقف المتحفظ تجاه تواطؤ بن غوريون مع أيدين ومولية في العدوان على مصر في خريف ١٩٥٦

ومماطلته بالانسحاب من سيناء مطلع عام ١٩٥٧ ، متحديا الرئيس ايزنهاور وإدارته في الحالين. بعد أن تأكد صناع القرار الأمريكي من خلال التجربة الميدانية أن التناقضات العربية – العربية مهما بلغت حدتها تظل محكومة بالثوابت القومية، إذا وجدت في الساحة قيادة عربية قادرة على تحريك إمكانات الأمة العربية. وعلى ذلك استعاد دعم ورعاية إسرائيل الأولوية بين الأهداف الاستراتيجية الأمريكية. وبالنتيجة ظل التصدي لتيار القومية العربية الدافق والطموح الوحدوي العربي المتنامي حجر الزاوية في استراتيجية وتكتيك القطب الأمريكي وتابعه الصهيوني على نحو أكثر إلحاحا مما كان عليه الحال عليه عشية إقامة الكيان الصهيوني.

وإذا كان رابين يرى أن معركة «يؤاب» ، التي فتحت الطريق إلى النقب في خريف ١٩٤٨ قد تسببت في تحطيم الوحدة العربية، باعتبارها المعركة الأولى في نطاق «حرب الاستقلال» التى حاربت فيها مص لوحدها، ولم يهب لمساعدتها أي جيش عربى «على حد تعبيره(١٠٤)» ، فإن زلزال السويس لم يؤد فقط إلى فشل مؤامرة تدمير قدرات مصر وإجهاض دورها القومي، ولم تقتصر آثاره على محو الصورة الأسطورية التي بدت فيها دولة اسرائيل والحركة الصهيونية طوال السنوات السابقة للعدوان، وإنما كانت الرد العربي على معركة «يؤاب» الصهيونية، إذ من خلال صمود شعب مصر، والتفاف الأمة العربية من حولها، والأداء السياسي المميز للرئيس عبد الناصر، وافتضاح النوايا العدوانية لمشروع أيزنهاور، برزت على المسرح العربي المخاطر الخارجية، والإقليم القاعدة، والقيادة المشخصنة للطموح الوحدوي. وبذلك تكون معركة السويس قد فتحت الباب على مصراعيه للوحدة العربية.

ويبدو جليا من العرض السابق أن الوطن العربي كان في مطلع سنة ١٩٥٨ يموج بحراك سياسي – اجتماعي، يحمل مؤشرات واعدة. وقد جاء ذلك يتوج مسيرة حافلة بالنضال تواصلت قرابة قرنين من الزمن. كما يتضح من العرض السابق أن الواقع العربي عشية الوحدة تميز بست ظواهر: تضاعف دور الجماهير في الحياة العربية، وتبلور أهداف النضال في الوحدة والحرية والاشتراكية، وبروز دور مصر القومي والتفاف النخب والجماهير من حول عبد الناصر كقائد مشخصن للطموحات القومية العربية، وبروز المؤسسة العسكرية كأداة تغيير سياسي – اجتماعي، وتخلف الأحزاب والقوى السياسية عن منطق المرحلة، واحتلال النضال العربي مكانة مرموقة على الصعيد العالمي، وبداية وضوح الآثار السلبية للعوائد النفطية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وكان من أبرز معالم الواقع العربي يومذاك تغير مراكز القوى المتصارعة في المنطقة،

وانعكاس ذلك على استراتيجية وتكتيك كل منها. فالقوة القومية العربية بدت مرشحة لأن تصبح قوة شديدة التأثير في محيطها الإقليمي والعالم الثالث. وتزايد تبعا لذلك تفاعلها وصراعها مع القوى الدولية الأخرى. وتمثلت قيادتها في ثورة مصر وقيادات المنظمات القومية في بقية أجزاء الوطن العربي، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي. وتجسدت استراتيجيتها في تحريك التيار الجماهيري لتحقيق أهدافه. وتزايد الشعور بخطورة التحديات الخارجية، وبضرورة الوحدة لتعظيم القدرات الذاتية. ونظر كثيرون لدعوة وحدة مصر وسوريا باعتبارها مطلبا تحرريا، إلى جانب كونها مطلبا وحدويا، إذ بدا واضحا أن صمود الحكم التقدمي في سوريا غير مضمون، واستمرار الحكم الثوري بمصر غير مؤكد إن نجحت المؤامرات في سوريا.

وبأيلولة قيادة المعسكر الرأسمالي للولايات المتحدة الأمريكية، استعادت القوة الاستعمارية قدراتها التي ظن أنها تبددت مع تدهور فعالية بريطانيا وفرنسا. وبدت الإدارة الأمريكية شديدة الالتزام بالاستراتيجية المعادية لطموحات التحرر والوحدة والتقدم العربي، وتحددت أهداف مشروع أيزنهاور في ثلاث غايات:

* تحرك في المشرق، يستهدف ضرب القوة الثورية، ويطمع في أن يسجل نصرا في سوريا.
* وتآمر في مصر يستهدف ضرب الثورة العربية في مركز انطلاقها.
* وتنسيق مع فرنسا في المغرب العربي غايته احتواء حركات التحرر في أقطاره الثلاثة.

وزادت إمكانيات القوة الشيوعية. إذ نمت تفاعلات مصر وسوريا مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، فيما نجح الشيوعيون العرب في عقد تحالفات واسعة، شملت بعض الرأسماليين والإقطاعيين، وتمكنوا من إقامة جبهات وطنية بقيادتهم في أكثر من قطر عربي. غير أن الشيوعيين خدعوا بما حققوه، وخيل لهم أنه بات في مقدورهم أن يلعبوا دورا أكبر، وأسهم الاستعمار وأبواقه في تغذية الوهم، ولعب الانتهازيون الملتفون من حول الشيوعيين دورهم في تكبير الصورة.

كان الوطن العربي يعيش أحداثا ثورية، تعكس تجربة الأمة العربية خلال مسيرتها القاسية منذ بدأت النضال. وكان يبدو لكل ذي بصيرة أن الواقع العربي سيشهد تغييرات جذرية وعميقة. ولم يكن أحد يستطيع التكهن بنتائج الانتهاء الوشيك للتعايش القلق الذي قام بين الحركة القومية والشيوعيين قبل سنوات ثلاث، كما لم يكن أحد يشك في قدرة الحركة القومية العربية على الصمود في معركتها الدائرة مع الاستعمار الجديد بقيادته الأمريكية.

## الهوامش

(١) د.برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأمة (بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣) ص ١٩٤ - ١٩٦.

(٢) د.فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧) ص ١٧.

(٣) راجع: جميل عارف، الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية في جامعة الدول العربية (القاهرة، الدولية للاعلام والنشر ١٩٩٥) ص ٤٥.

(٤) قدرت مصلحة الإحصاء بمصر ما يلزم عاملا وزوجة وأربعة أولاد بما لايقل عن ٤٩٥ قرشا شهريا، في حين كان متوسط الأجر الشهري ٢٩٣ قرشا.
رشدى عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية، ص ٩٢ و٩٣.
وفي العراق كان متوسط الدخل اليومي للعامل سنة ١٩٤٨ يعادل ٤٠٠٪ من دخله عام ١٩٣٩ بينما بلغت تكاليف المعيشة ٨٠٥٪ عام ١٩٤٨ قياسا بما كانت عليه عام ١٩٣٩.
حنا بطاطو - العراق - الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت، مركز الأبحاث العربية ١٩٩٢) ص ١٢٧ و١٢٨.

(٥) ارتفعت الودائع الخاصة في المصارف العراقية من مليوني دينار في آذار / مارس ١٩٣٩ إلى ١٨٫٩ مليونا في كانون ثاني / يناير ١٩٤٨.

حنا بطاطو - المصدر السابق ص ١٢٩.

(٦) جلال أحمد أمين - المصدر السابق ص ٢٣.

(٧) عبد الله الريماوي - الإقليمية الجديدة، مصدر سابق ص ١٣٥ و١٣٦. ومحمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، (بيروت - دار النهار ١٩٧٢) ص ٣٧.

(٨) جلال أحمد أمين، المصدر السابق ص ٤٤.

(٩) المصدر السابق، ص ٤٥

(١٠)

نقلا عن: اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي - ترجمة بدر الرفاعي (القاهرة - سيناء للنشر ١٩٩٠) ص ١٠٣.

(١١) احمد صادق سعد - صفحات من تاريخ اليسار المصري (القاهرة، مكتبة مدبولى ١٩٧٦) ص ٣٢.

(١٢) حمدان حمدان، أكرم الحوراني، مصدر سابق (ص ٩٧ - ١٠٥) وباتريك سيل: الصراع على سوريا، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت، دار الحكمة ١٩٨٠) ص ١٦٣.

(١٣) حنا بطاطو - العراق، الحزب الشيوعي - بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٩٢) ص ١٢٣

(١٤) أحمد صادق سعد، مصدر سابق ص ١٥٧.

(١٥) مذكرات أكرم الحوراني - جريدة الخليج، العدد ٦٦٠٧ في ١٩٩٧/٦/٢١.

(١٦) حنا بطاطو - العراق - الكتاب الأول - مصدر سابق ص ٣٤٠.

(١٧) د.عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟ بيروت، دار المسرة١٩٧٧ ص ٢٣ و٢٤.

(١٨) لإيضاح أكثر حول كون التخلف الاقتصادي أبرز معوقات الحراك الديمقراطي راجع: عوني فرسخ: مخطط التفتيت (القاهرة، دار المستقبل العربى ١٩٨٥) ص ٢٤٧-٢٥١.

(١٩) د.عصمت سيف الدولة: الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر. بيروت، دار المسيرة ١٩٧٠) ص ٣٥.

(٢٠) المصدر السابق ص ٤٠.

(٢١) المصدر السابق ص ٣٠.

(٢٢) كتب خالد محمد خالد في مذكراته: ذكر الباقوري أنه بعد صدور كتاب «الديقراطية أبدا» بأيام شاهد عبد الناصر يحمله، وحين سئل عن مضمونه قال «إنه يشتمنا»، فسأله أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة لماذا لم تصادره وأنت الآن وزيرا للداخلية؟ فأجاب: إنه لا يليق بنا أن نصادر أول كتاب للكاتب الذى كتب في عهد فاروق «مواطنون لا رعايا». ويضيف خالد محمد خالد: «إن عنقي مطوق بجميل لعبد الناصر لن أجحده ما حييت، ذلك لأن عبد الناصر سخره الله لحمايتي منذ ظهر فيه كتابي «الديمقراطية أبدا» في الشهور الأولى للثورة وحتى اليوم الذي لقي فيه ربه.. ولقد حرص على سلامي وسلامتي».

- خالد محمد خالد: قصتي مع الحياة (القاهرة، دار أخبار اليوم ١٩٩٣) ص ٤٠٨-٤١٢.

(٢٣) كان انورين بيفان يعتبر زعيم الجناح اليساري في حزب العمال البريطاني في منتصف الخمسينات.

(٢٤) نقلا عن: د.عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر ديكتاتورا؟ مصدر سابق ص ٢٨.

(٢٥) د.علي الدين هلال: الاستقلال الوطني كاستراتيجية في إدارة العلاقات الدولية. في ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٧) ص ١١٣.

(٢٦) د.بشارة خضر: أوروبا والوطن العربي، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣) ص ٥٩.

(٢٧) يميز د.محمد عمارة فيما بين: الاسلام الدين، والاسلام الحضارة، والإسلام التاريخ الذي عاشه المسلمون بعد جمود حضارتهم وتوقفها عن النمو والازدهار، وتراجعت القسمات الجوهرية للإسلام الدين والقسمات الجوهرية للإسلام الحضارة، وفي مقدمتها قسمة «العقلانية» وقسمة «العروبة» اللتين مثلتا وجهي عملة الحضارة العربية الإسلامية في عصر العطاء والازدهار. وبتراجع الإسلام الدين والإسلام الحضارة عاش المسلمون عصرهم المظلم، منذ سيطر الجند الترك والمماليك المجلوبون على مقاليد الأمور في الدولة العباسية على عهد المتوكل ٢٣٢-٢٤٧ هـ / ٨٤٧ - ٨٦١م.
د.محمد عمارة: الإسلام وقضايا العصر. ط١ (بيروت، دار الوحدة ١٩٨٠) ص ١٢.

(٢٨) يعكس كتاب «فلسفة الثورة» إدراك عبد الناصر الواعي لهذه الإشكالية، وتعبيره عنه بوضوح وموضوعية متحرراً من عقدتي الاستعلاء على الآخر والنقص تجاهه، فهو يقول: «كان المجتمع الأوروبي قد سار في تطوره بنظام، واجتاز الجسر بين عصر النهضة في أعقاب القرون الوسطى إلى القرن التاسع عشر خطوة خطوة. وتلاحقت مراحل التطور واحدة إثر أخرى.. أما نحن فقد كان كل شيء مفاجئا لنا. كنا نعيش داخل ستار من الفولاذ فانهار فجأة. كنا قد انقطعنا عن العالم واعتزلنا أحواله، خصوصا بعد تحول التجارة مع الشرق إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فإذا نحن نصبح مطمع دول أوروبا، ومعبرا إلى مستعمراتها في الشرق والجنوب.. وانطلقت علينا تيارات من الأفكار والآراء لم تكن المرحلة التى وصلنا إليها في تطورنا تؤهلنا لقبولها. كانت أرواحنا مازالت تعيش في آثار القرن الثالث عشر، وإن سارت في نواحيها المختلفة مظاهر القرن التاسع عشر، ثم القرن العشرين. وكانت عقولنا تحاول أن تلحق بقافلة البشرية المتقدمة التى تخلفنا عنها خمسة قرون ويزيد، وكان الشوط مضنيا والسباق مروعا مخيفا» جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة (القاهرة، مصلحة الاستعلامات ١٩٥٣).

(٢٩) محمد حسنين هيكل: لمصر، لا لجمال عبد الناصر (بيروت، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر ١٩٨٥) ص ١٧.

(٣٠) السيد ياسين: تحليل مضمون الفكر القومي العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠) ص ٧٤.

(٣١) د.جلال أمين - مصدر سابق ص ٤٥.

(٣٢) المثال الأبرز تحول الأحزاب الشيوعية عن معاداة القومية العربية ودعوة الوحدة أواسط الخمسينات وتحول حركة القوميين العرب عن معاداة الاشتراكية.

(٣٣) د.عصمت سيف الدولة: نظرية الثورة العربية (بيروت، دار الفكر ١٩٧١) ص ٥٦٦.

(٣٤) د.برهان غليون في: حوار من أجل الديمقراطية: تحرير د.علي خليفة الكواري وآخرين: (بيروت، دار الطليعة ١٩٩٦) ص ٤٤-٤٦.

(٣٥) في سنة ١٩٢١ عزل سعد زغلول، بقرار منفرد، عشرة من بين أربعة عشر عضوا كانوا يشكلون قيادة الوفد. وفي سنة ١٩٣٢ فصل مصطفي النحاس ثمانية من أصل أحد عشر عضوا في القيادة الوفدية.

وفي سنة ١٩٣٧ فصل من القيادة يومذاك الوفدي البارز محمود فهمي النقراشي وبرر تصرف النحاس بأن ذلك قرار الزعامة المقدسة نقلا عن: د.عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر ديكتاتورا؟ مصدر سابق ص. ١٤٩ و١٥٠.

(٣٦) د.عصمت سيف الدولة: نظرية الثورة العربية، مصدر سابق ص ٥٦٧-٥٦٩.

(٣٧) جاء في مقدمة دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي ما نصه:
تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي بموجب تعاقد بين الشارع صاحب الدعوة القومية السورية وبين المقبلين على الدعوة، وعلى أن يكون واضع أسس النهضة السورية القومية الاجتماعية زعيم الحزب مدى الحياة، وعلى أن يكون معتنقو دعوته ومبادئه أعضاء في الحزب يدافعون عن قضيته، ويؤيدون الزعيم تأييدا مطلقا في كل تشريعاته وإدارته الدستورية. نقلا عن: ساطع الحصرى: دفاعا عن العروبة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥) ص ١٩.

(٣٨) د.فوزية دلال الفلكي، ومعن بشور، وجميل مطر، ود.محمد المجذوب: الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق: ص ٢٠١ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٩ و٩٦٧.
وأكرم الجراح وطلال عز الدين: الأحزاب والقوى السياسية في سوريا (القاهرة ١٩٨٥) ص ٢٢٢.

(٣٩) محاضرة ألقيت في ذكرى المولد النبوى، على مدرج الجامعة السورية في دمشق، صنة ١٩٤٣.
ونلاحظ أنه صدر للاستاذ عفلق كتابات أكثر عمقا في فهم دور الاسلام في الحياة العربية بعد المرحلة موضوع الدراسة.

(٤٠) د.دلال البزري: الأخوان المسلمون والوحدة - الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق ص ٦٠٣.

(٤١) ناجي علوش - الثورة والجماهير - مصدر سابق ص ٢٨ - ٣٠.

(٤٢) يقول حسن البنا: إن الإسلام نشأ عربيا، ووصل إلى الأمم عن طريق العرب، وجاء كتابه الكريم بلسان عربي مبين... ووحدة العرب أمر لابد منه لإعادة الإسلام وإقامة دولته وإعزاز سلطانه، ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها. كما يقول: وغير المسلمين جزء من هذا الوطن، وهم يعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم، وإن لم تكن أحكامه وتعاليمه من عقيدتهم.
- مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا. ط٣ (بيروت، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر ١٩٨٤) ص ١٤٢.

(٤٣) د.دلال البزري، مصدر سابق ص ٦٠٦-٦٠٩.

(٤٤) د.محمد عمارة: الإسلام وقضايا العصر، مصدر سابق ص ٣٩.

(٤٥) د.حنا بطاطو: العراق، الحزب الشيوعي، مصدر سابق ص ٢٥٥-٢٦١.

(٤٦) في إيضاح الظروف التي حكمت مواقف الشيوعيين العرب يومذاك كتب مصطفي طيبة: «توليت

المسؤولية السياسية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (شكري). وكانت القضية الأساسية التي تشغلني هي انفضاض الجماهير من حول الشيوعيين، بعد أن كانوا طليعة وقوة مؤثرة في أعوام ٤٥ و٤٦ و٤٧. وعلى الرغم من إدراكي أن عزلة الشيوعيين عن الجماهير تعود في الأساس الى موقفهم من قرار تقسيم فلسطين، فإنني لم أفكر في إعادة النظر في هذا الموقف «الأممي»، الذى لا يقبل المناقشة. فالخروج على الأممية خلال تلك الفترة كان يوصف بالانحراف وقد يصل الى الخيانة». مصطفي طيبة – الحركة الشيوعية المصرية (القاهرة، دار سيناء ١٩٩٠) ص ٥٠ و٥١.

(٤٧) مصطفي طيبة، مصدر سابق ص ٩٣.

(٤٨) يقول ستالين «يكفي فقدان الأمة واحدة من العلائم الأربع حتى تكف الأمة عن كونها أمة». ويكتب إلياس مرقص في نقده لذلك: «إن هذا الطرح الستاليني يخرج القضية من إطارها التاريخي – النشوء والتكون – ويلغى التمييز الضروري والطبيعي بين الأمة الواحدة التى جزئت سياسيا واقتصاديا – بسبب سيطرة عدد من الدول الأجنبية – وبين تعدد الأمم... الأمة الواحدة المجزأة تغدو بحكم الصيغة الستالينية الصارمة عددا من الأمم، وفي أحسن الاحتمالات شيئا دون الأمة».

– إلياس مرقص: نقد الفكر القومي، (بيروت، دار الطليعة ١٩٦١) ص ٢٧١.

(٤٩) أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق ص ٣٠٧.

(٥٠) في إيضاح خطأ موقف الأحزاب الشيوعية العربية من الدعوة القومية العربية راجع: إلياس مرقص: الماركسية، والمسألة القومية (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٠) ص ٦٥ – ٦٧.

(٥١) حنا بطاطو، العراق، الحزب الشيوعي، مصدر سابق ص ١٦٢ – ١٦٧.

(٥٢) راجع كلمة أحمد فايز في المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري المنعقد عام ١٩٦٩ – أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق ص ٣٨٥.

(٥٣) مصطفي طيبة، مصدر سابق ص ٢٢.

(٥٤) د.مجدى حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مصدر سابق ص ١٥٨.

(٥٥) جمال عبد الناصر: حديث إلى الأهرام في ١٩٥٩/٦/٢٩.

يوميات ووثائق الوحدة، مصدر سابق المجلد الخامس، وثيقة رقم ٢٧٦٦ ص ٦٣٢

(٥٦) د.جلال أحمد أمين، مصدر سابق ص ٤٢.

(٥٧) اليعازر بعيري: ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربى. ترجمة بدر الرفاعى (القاهرة، دار سيناء ١٩٩٠) ص ٢٦٨.

(٥٨) د.مجدي حماد، مصدر سابق ص ١٢٣ و١٢٤.

(٥٩)

(٦٠) اليعازر بعيري، مصدر سابق ص ١٣.

(٦١) السيد ياسين: تحليل مضمون الفكر القومي العربي، مصدر سابق ص ١١١.

(٦٢) صلاح الدين الصباغ: فرسان العروبة في العراق، مصدر سابق ص ٣٦.

(٦٣) قراءة في أوراق على صبري: تقديم محمد عروق (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٩٢) ص ٣٠.

(٦٤) اللواء الركن المتقاعد صالح صائب الجبورى، رئيس أركان الجيش العراقي السابق: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية (بيروت ١٩٧٠) ص ١٤٣ و١٤٤.

(٦٥) اليعازر بعيري، مصدر سابق ص ٨٣.

(٦٦) د.مجدي حماد، مصدر سابق ص ٦٩.

(٦٧) حنا بطاطو: العراق، الحزب الشيوعي، مصدر سابق ص ٩٣.

(٦٨) تكرر الأمر في العراق بعد ثورة ١٩٥٨ فقد وقف الحزب الشيوعي وكافة المنظمات اليسارية والكردية إلى جانب عبد الكريم قاسم، وحشدت لتأييده عشرات الألوف، وطبقت القيادات الشيوعية العراقية أقسى الأساليب الستالينية في ملاحقة خصوم «الزعيم الأوحد». فيما اصطفت العناصر والقوى القومية بقيادة حزب البعث إلى جانب عبد السلام عارف والضباط القوميين وشاركت بفعالية في إنجاح انقلاب ٨ شباط / فبراير ١٩٦٣.

(٦٩) أكرم الحوراني. المذكرات: جريدة العرب اليوم – عمان – العدد (٦١) السنة الأولى في ١٩٩٧/٧/١٦.

(٧٠) مصطفي طيبة، مصدر سابق ص ٦٨.

(٧١) أحمد صادق سعد، مصدر سابق ص ٦٠.

(٧٢) حسين معلوم ود.وجيه كوثراني، في الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق ص ٤٠٠ و٤٠٢ على التوالي.

(٧٣) د.فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧) ص ٣٧–٤٤.

(٧٤) جميل مطر وعلي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣) ص ٢٨ و٦٠.

(٧٥) جون باجت غلوب: بريطانيا والعرب خلال خمسين عاما. (ص ٢٧٢)

نقلا عن – حمدان حمدان: عقود من الخيبات (دمشق، دار بيسان ١٩٩٥) ص ١٥٦.

الذي يقصده غلوب أن تدخل بريطانيا في سوريا سنة ١٩٤٢ ضد الفرنسيين أنصار حكومة فيشى أنهى

تجزئة سوريا إلى ثلاثة كيانات: الجمهورية السورية، ودويلة جبال العلويين ودويلة جبل الدروز. وأن الإنذار البريطاني في ٤ فبراير / شباط للملك فاروق أجبره على قبول استقالة حكومته وتكليف النحاس بتشكيل الوزارة.

(٧٦) د.علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، مصد سابق ص ٩٣.

(٧٧) المصدر السابق ص ٩٨ - ١٠٠.

(٧٨) د.اسماعيل صبري عبد الله: وحدة الأمة العربية، المصير والمسيرة (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥) ص ٣٣ و٣٤.

(٧٩) محمود رياض: مذكرات محمود رياض ج٢ الأمن القومى العربى بين الإنجاز والفشل. (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٥) ص ٣٠ و٣١.

(٨٠) أبو خلدون ساطع الحصري: العروبة أولا (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥) ص ١٠١-١٠٣.

(٨١) د.أحمد طربين: المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر - (ندوة) الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق ص ٤١٤.

(٨٢) د.علي الدين هلال: «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية»: في «جامعة الدول العربية» الواقع والطموح. (ندوة) (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣) ص ٧٧.

(٨٣) جميل عارف، مصدر سابق ص ١٩٤.

(٨٤) محي الدين صابر: في الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق ص ٣٨٨ - ٣٩١.

(٨٥) د.مجدي حماد: في الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق ص ٣٦٤ و٣٦٥.

(٨٦) محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، مصدر سابق ص ١٢١ و١٢٢.

(٨٧) د.محمد عابد الجابري: المغرب إلى أين؟ (بيروت، المستقبل العربي، العدد ١٣٩ ١/١٩٩٩) ص ١٣.

(٨٨) محادثة هاتفية بين الرئيس ووزير الخارجية - واشنطن في ١٩٥٦/١١/٣٠، ومباحثة حول الاجتماع رقم (٣٠٢) لمجلس الأمن - واشنطن في ١٩٥٦/١١/١.

راجع د.فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مصدر سابق ص ١٠٤ و١٠٣.

(٨٩) د.فواز جرجس، المصدر السابق ص ١٩ و٣٢ و٣٣.

(٩٠) محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم (بيروت، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر ١٩٨٢) ص ١١٧.

(٩١) جميل مطر وعلي الدين هلال: النظام الإقليمى العربي، مصدر سابق ص ٢١ – ٢٨.

(٩٢) محمود رياض: المذكرات ج٢، مصدر سابق ص ٧٨ – ٨٢.

(٩٣) ج.س. بادو، التوجه الأمريكي تجاه العالم العربي (نيويورك ١٩٦٨) ص ٧.

نقلا عن: ى.م. بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة عصام خفاجي (بيروت – دار ابن خلدون ١٩٨١) ص ١٧٣.

(٩٤) ى.م. بريماكوف، المصدر السابق ص ١٨٠.

(٩٥) د.فواز جرجس، مصدر سابق ص ١١٥ – ١١٩.

(٩٦) د.فواز جرجس، مصدر سابق ص ١١٥ – ١١٩ وص ١٢٩.

وى.م. بريماكوف، المصدر السابق ص ١٨٢ و١٨٣.

ود. علي الدين هلال، المصدر السابق ص ١٥٦ ١٥٧.

(٩٧) د.هلين كارير السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الله اسكندر (بيروت، دار الكلمة ١٩٨١) ص ٣٥ – ٣٧.

(٩٨) أنتونى ناتنج، ناصر – ترجمة شاكر إبراهيم سعيد (مكتبة مدبولى ١٩٨٥) ص ١٣٣.

(٩٩) هيلين كارير المصدر السابق ص ٤٥ – ٨٥.

(١٠٠) يذكر السفير الأمريكي في القاهرة هنرى بايرود في إحدى رسائلة للخارجية الأمريكية أن اتساع النفوذ السوفياتي في الوطن العربى مرتبط بالتجارة، وأن افتقار مصر إلى العملة الصعبة جعل التجارة السوفياتية المدعومة ماليا من الحكومة أمرا جذابا للغاية. رسالة في ١٩٥٦/٤/١٩.

راجع د.فواز جرجس: مصدر سابق ص ٨٤.

(١٠١) المرجع السابق ص ١٣١.

(١٠٢) مذكرات ناحوم غولدمان: ترجمة وإصدار دار الجليل للنشر (عمان ١٩٩٤) ص ٢٦٣.

(١٠٣) ستيفن غرين: الانحياز، علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، ترجمة وإصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية (نيقوسيا ١٩٨٤) ص ١١٢ و١١٣.

(١٠٤) مذكرات أسحق رابين، ترجمة وإصدار دار الجليل للنشر (عمان ١٩٩٣) ص ٧٣.

## الفصل الثالث

# الواقع المصري قبل الوحدة

١- مصر عشية ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢.
٢- واقع الجيش وحركة «الضباط الأحرار».
٣- الإصلاح الزراعي وبعده الديمقراطي.
٤- الصدام مع الأحزاب وتجاوز الليبرالية.
٥- اتفاقية السودان وبروز الإقليمية الجديدة.
٦- اتفاقية الجلاء وتقويمها مصريا وعربيا ودوليا.
٧- الخلاف مع محمد نجيب وأزمة مارس / آذار ١٩٥٤.
٨- الصدام مع الإخوان المسلمين.
٩- اعتماد سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.
١٠- صفقة الأسلحة التشيكية وانعكاساتها عربيا ودوليا.
١١- دستور ١٩٥٦ واعتماد «الديمقراطية الاجتماعية».
١٢- السد العالي وتأميم القناة وفشل العدوان.
١٣- المتغيرات والمستجدات الاقتصادية بين ١٩٥٢ - ١٩٥٨.
١٤- التحولات والمنجزات الاجتماعية.
١٥- المستجدات على صعيد الفكر والثقافة.
١٦- عروبة مصر ودور عبد الناصر القومي.
١٧- الموقف من الصراع العربي - الصهيوني.

## الفصل الثالث

# الواقع المصري قبل الوحدة

لم يتضمن البيان الأول لحركة «الضباط الأحرار» كلمة «الثورة» ولا وردت على ألسنة قادة الحركة وفي أدبياتها لشهور متوالية بعد ليلة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢، حتى صدور الدستور المؤقت في فبراير / شباط ١٩٥٣، الذي بين سلطات «قائد الثورة». وفي ذات الشهر برز إلى العلن «مجلس قيادة الثورة». كما لم تتضمن نشرات «الضباط الأحرار» التي توالت في السنوات الثلاث السابقة للحركة، ولا الأهداف الستة التي أعلنت كبرنامج عمل للضباط الشباب، أي ذكر للقومية العربية والطموح الوحدوي. وبرغم هذه الحقيقة وتلك شكل التحرك ليلة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ نقلة نوعية على صعيد الفكر والعمل السياسي – الاجتماعي بمصر وعلى مدى الوطن العربي، وأحدث استقطابا في المشاعر والمصالح فيما بين القوى والعناصر الوطنية المصرية والقومية العربية التي التفت من حول الحركة وقيادتها، وبين تلك المصرية والعربية التي عارضتها واصطفت إلى جانب كل من عاداها إقليميا ودوليا. ولا تتضح أبعاد المفارقة التي تتمثل في تحول حركة عسكرية قطرية، مشكوك في دوافعها وغاياتها، محدودة الأهداف المعلنة، إلى ثورة قومية عميقة التأثير واسعة الاستقطاب قطريا وقوميا وإقليميا ودوليا، إلا باستعراض واف للواقع الذي صدرت عنه الحركة أولا، وللخلفية الطبقية والبنية الفكرية لعناصرها القيادية ثانيا، وللمتغيرات والمستجدات مصريا وعربيا وإقليمياً ودوليا ما بين ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ و٢٢ فبراير /شباط ١٩٥٨ ثالثا. وفي حدود هذا المنهج ألاحظ:

### ١- مصر عشية ٢٢ يوليو / تموز ١٩٥٢

عاشت مصر ما بين ٤ فبراير / شباط ١٩٤٢ و ٢٢ يوليو / تموز ١٩٥٢ عقدا غنيا بأحداثه، عميقا في التحولات التي شهدها، سارت خلاله بخط صاعد جملة المشاكل التي جسدها خضوع الملك فاروق للإنذار البريطاني وإقدامه على إقالة حكومته وتكليف حزب الوفد بالحكم، وقبول زعيم حزب الأغلبية الانصياع للإرادة البريطانية، وتحمل الانعكاسات السلبية لذلك على سمعته وحزبه، في محاولة تجنيب مصر ما أصاب العراق قبل أقل من

عام، حين رفض رشيد عالي الكيلاني والضباط القوميون الانحناء للعاصفة كما فعل فيما بعد مصطفي النحاس والهيئة الوفدية. ولقد أكسب الحادث «فاروقاً» حبا وتعاطفا شعبيا وفي أوساط الضباط، خاصة الشباب منهم، لم يسبق لأي من أفراد أسرة محمد علي أن ظفر به، فيما تسبب في جرح التاريخ الوطني للوفد وزعيمه مصطفي النحاس، وأدى إلى افتقاد الحزب والزعيم غير يسير من تعاطف وتأييد الضباط الشباب.

ولم يستعد الوفد شعبيته ومكانته نخبويا وجماهيريا، على الرغم من أنه حقق جملة إنجازات اجتماعية خلال توليه الوزارة أبرزها: مجانية التعليم الابتدائي، وإنشاء جامعة الأسكندرية، وديوان المحاسبة، وإصدار قوانين استقلال القضاء، واستخدام اللغة العربية في دفاتر الشركات والبنوك ومراسلاتها، وعقد العمل الفردي، ونقابات العمال. ذلك لأن قيادة الوفد إلى جانب مهادنتها المتزايدة لكل من الملك والإنجليز، تزايد في عضويتها كبار الملاك والرأسماليين كما تعاظم دورهم في قرارات الوفد ومواقفه، مقابل ضمور دور المهنيين وممثلي الطبقة الوسطى الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للوفد تاريخيا. وتزايدت الإنشقاقات والصراعات في القمة، وكثرت الاتهامات بالمحسوبية والفساد. ولكن الوفد احتفظ بدوره كحزب للأغلبية الأكثر تمثيلا للمجتمع والأقدر في التعبير عن مشاعره الوطنية. وعلى الرغم من أن الجناح المحافظ في القيادة بزعامة فؤاد سراج الدين تعاظم دوره في صناعة القرار الوفدي باطراد، إلا أن الوفد لم يفقد أصالته التي أخذ يعبر عنها شبابه فيما عرف باسم «الطليعة الوفدية» بقيادة د.عزيز فهمي جمعة ود.محمد مدكور.

وبرغم أن مصر لم تشارك رسميا بالحرب، إلا أنها بحكم تواجد عشرات ألوف جنود الحلفاء على أراضيها، وعملا بأحكام معاهدة ١٩٣٦، حملت قسرا أعباء اقتصادية واجتماعية، ضاعفت من تفاقم التناقضات الاجتماعية القائمة. ولقد تفاعل ذلك مع الاستفزاز الذي شكله الاحتلال وجنود حلفائه للمشاعر الوطنية والقيم الاجتماعية والثقافة السائدة. كما تفاعل مع دعاية الحلفاء عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وبالنتيجة لم تكن سنوات الحرب مجرد سنوات مزيد من المعاناة وكبت الحريات، وإنما كانت أيضا السنوات التي تنامى خلالها وعي ودور نخب الطبقة الوسطى، وبالذات أجيالها الشابة. كما كان لاتخاذ مصر قاعدة مركزية للحلفاء خلال الحرب، تأثير إيجابي على إدراك غير يسير من النخب أن لمصر دورا إقليميا يتجاوز حدودها القطرية. ولقد سرع قيام جامعة الدول العربية، واتخاذ القاهرة مقرا لأمانتها العامة، وتنافس فاروق والنحاس على أداء

دور عربي، في تنمية الوعي على الدور المركزي لمصر في الحياة العربية عامة، والسياسة العربية خاصة.

وبانتهاء الحرب ألغيت الرقابة على الصحف والأحكام العرفية، فوجد الشعور الوطني المكبوت متنفسا في صحافة الوفد والتنظيمات والحركات اليسارية. وتسارع تحرك الأحداث، وتوالت التظاهرات وتساقط الشهداء وبرزت عدة ظواهر عميقة الدلالة. ففي المظاهرات الصاخبة احتجاجا على حادثة «كوبري عباس» يوم ١٩٤٦/٢/٩ حيث سقط ٦٠ جريحا من الطلبة، هتف المتظاهرون بسقوط الملك ومزقوا صوره، مما يدل على تسارع تآكل الشعبية التي تحققت لفاروق بعد حادث ٤ فبراير / شباط ١٩٤٢.

وحينما أعلن في مفاوضات صدقي – بيفن عن تكوين «لجنة الدفاع المشترك» تصاعدت حدة المظاهرات، فجرى اعتقال حوالي مائتى كاتب وصحفي وزعماء نقابات العمال ونشطاء الطلبة، وإغلاق عدد من دور النشر والصحف والدوريات التقدمية، وإعلان حالة الطوارئ، واستدعي الجيش لدعم قوة الشرطة. وكذلك فعل النقراشي في مواجهة إضراب العمال ورجال الشرطة. مما وفر الفرصة لاتصال الضباط الشباب بقيادات الطلبة والعمال، ومناقشتهم في الموقف السياسي، وبحيث استقر رأي صغار الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية على عدم إطلاق النار مطلقا على مظاهرات الطلبة والعمال مهما كانت الظروف. وظهر رفض الضباط لذلك في منشورات عناصرهم المنضمة للإخوان المسلمين أو التنظيمات اليسارية(١). وبذلك يكون صدقي والنقراشى قد دفعا بالجيش لممارسة دور خارج اختصاصه، والزج به في معترك السياسة، وذلك قبل ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ بنحو ست سنوات.

وبصدور قرار تقسيم فلسطين أخذت القضية الفلسطينية تفرض ذاتها على النخبة السياسية والشارع المصري. وقد تبنت «جماعة الإخوان المسلمين» و«مصر الفتاة» القضية الفلسطينية بحماس. وأتاحت مشاركة الإخوان المسلمين في حرب فلسطين للجماعة فرصة امتلاك كميات كبيرة من الأسلحة وتخزينها، وتدريب كوادرها وبخاصة «الجهاز الخاص». كما أكسبتها سمعة وطنية وجهادية كادت تمحو من الأذهان اصطفافها إلى جانب حكومات الأقلية، وبخاصة حكومة إسماعيل صدقي سنة ١٩٤٦. ولقد وصلت علاقة الحكومة والسراي مع الأخوان إلى طريق مسدود أواخر عام ١٩٤٨ فصدر قرار بحل الجماعة، التي ردت باغتيال رئيس الوزراء النقراشي يوم ١٩٤٨/١٢/٢٨. وتولى الوزارة

إبراهيم عبد الهادي الذي تميز عهده بعمليات التعذيب الوحشية التي طالت قرابة أربعة آلاف معتقل من الإخوان وأنصارهم وأفراد أسرهم. وبتدبير من الحكومة وسراي الملك اغتيل مرشد عام الأخوان حسن البنا يوم ١٩٤٩/٢/١٢ . وعاشت مصر شهورا قاسية من العنف المتبادل، وتعاظمت النقمة على الملك والحاشية وأحزاب الأقلية. واشتدت قبضة «البوليس السياسي»، وعانت مصر من كبت للحريات وعنف حكومي لم يسبق له مثيل. ويلاحظ أن اختيار حسن الهضيبي مرشدا عاما للإخوان المسلمين نظر إليه كمحاولة من بعض قادة الأخوان للتعايش مع القصر، بل ومهادنته، كما تسبب ذلك الاختيار في تفاقم حدة الصراعات بين أعضاء مكتب الإرشاد، نظرا لكون المرشد الجديد طارئا على الجماعة ولم يكن عضوا في مكتب الإرشاد. ولقد تسبب ذلك كله في تراجع مساهمة الأخوان في أي عمل ضد الملك أو الاستعمار(٢).

وكانت قد تشكلت في خضم النضال سنة ١٩٤٦ «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» بقيادة عناصر يسارية مثقفة وعمالية وطلابية، ولعبت دورا بارزا في الحراك الوطني، وشهدت الأدبيات اليسارية رواجا ملحوظا، بحيث أصبح لليسار، وبخاصة الماركسي، حضور ملموس سياسيا وثقافيا. غير أن تأييد المنظمات اليسارية، بمن فيها «حدتو»، قرار التقسيم. ومعارضتها الدعوة للقتال في فلسطين، تسببا في انحسار عضويتها بشكل كبير جدا، وفي خسارتها دورها البارز في الحراك الوطني المصري، وضاعفا من حدة التشرذم في أوساطها(٣). ويقدم انحسار دور المنظمات الماركسية لموقفها اللاقومى من قضية فلسطين، وبالذات في الأوساط العمالية والشعبية، البرهان الواضح على عمق الشعور القومي العربي في الساحة المصرية في مرحلة ما قبل الثورة، على نحو لا يقل عنه في الساحات العربية الأخرى، حيث كانت الدعوة القومية أسبق وأكثر وضوحا.

وسرعت نكبة فلسطين تعرية النخبة القائدة بمصر، على نحو لا نظير له في بقية الأقطار العربية، التي زجت بجيوشها على غير استعداد في معركة بدت للرأي العام العربي أقرب إلى تمرير قرار التقسيم منها إلى منع تنفيذه. ولقد لعب الإعلام - الأجنبي والعربي بالتبعية - دورا ملحوظا في تسليط الأضواء على هزيمة وخسائر القوات المصرية في فلسطين، خلافا لما تم التعامل به إعلاميا مع بقية القوات العربية المشاركة في الحرب، بحيث كاد يظهر الهزيمة وكأنها مصرية خاصة وليست عربية عامة. ولم يأت ذلك عفوا وإنما كانت الغاية المستهدفة تعميق المشاعر القطرية والعزلة في مصر، لإجهاض التوجه القومي الذي كان يتنامي فيها بتسارع ملحوظ منذ أواسط ثلاثينات القرن العشرين.

كانت القاهرة والمدن الأخرى تغلي بالغضب، وفي الريف ساد التوتر والقلق. فإلى جانب انعكاسات الواقع الإقطاعي الموروث(٤)، تفاقمت الأوضاع الاجتماعية خلال سنوات الحرب، كنتيجة لارتفاع الأسعار ورواج التجارة في السوق السوداء. واشتد التوتر في السنتين السابقتين للثورة، إذ كان من نتائج الحرب الكورية أن شهدت أسعار القطن ارتفاعا ملحوظا عاد بالأرباح على السماسرة والمضاربين بالبورصة وكبار التجار والبنوك والمرابين، دون أدنى فائدة لصغار المزارعين وعمال التراحيل. ولقد تكررت تفجرات السخط والصدامات الدامية. ففي سنة ١٩٥١ ثار الفلاحون في عزبة البدراوي عاشور، ودائرتي الأمير محمد علي والأمير يوسف كمال، فيما كان النظام الإقطاعي يتحول إلى رأسمالية مستغلة. ولقد تسبب تجاور الغنى الفاحش مع الفقر المدقع في توليد مناخ ثوري في أوساط المثقفين التقدميين والطبقة العاملة وكادحي المدن(٥). وعكست الأدبيات الشائعة وعيا اجتماعيا متقدما. وارتفعت تحت قبة البرلمان المناداة بتحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالكين والمستأجرين.

ولامتصاص النقمة الشعبية، ولتوفير مناخ موات للمفاوضات مع بريطانيا، شكل حسين سرى وزارة محايدة أجرت الانتخابات في ١٩٥٠/١/٣ حيث نال الوفد ٢٢٨ مقعدا من ٣١٩، وشكل وزارة جنحت إلى مهادنة الملك وليس إلى الصدام معه، خلافا لما عرفت به الوزارات الوفدية السابقة. وبدأت الوزارة عملها بإلغاء الرقابة على الصحف، وفي مايو / أيار ١٩٥٠ رفعت الأحكام العرفية وأجازت المظاهرات داخل الحرم الجامعي، كما أقرت مجانية التعليم الثانوي، وضاعفت الضرائب بما فيها العقارية بنسبة ١٠٠٪، ودعمت أسعار بعض السلع الغذائية، كما بدأت المفاوضات مع بريطانيا معلنة الالتزام بتحقيق الجلاء ووحدة وادي النيل.

وتوالت حملات الصحافة وتحقيقات النيابة في قضايا الفساد، التي طالت رؤوسا كبيرة: النبيل عباس حليم في قضية «الأسلحة الفاسدة»، والسيدة زينب الوكيل، حرم مصطفي النحاس، في قضية التلاعب ببورصة القطن بمساعدة فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد(٦). وتزايدت الجرأة على مواجهة الفساد ورموزه. ومن أبرز الأمثلة الاستجواب الذى قدمه عضو مجلس الشيوخ مصطفي مرعى حول «الأسلحة الفاسدة»، وإثارة إحسان عبد القدوس الموضوع في «روز اليوسف»، وتناول حلمي سلام له في «المصور»، وتزويد ضباط الجيش – الذين كانوا على تماس مع عمليات شراء الأسلحة – كلا من

الصحفيين وعضو مجلس الشيوخ بشهادات ووثائق تكشف فساد عمليات الشراء والمبالغ التي دفعت للمسؤولين لتمرير الصفقات المعيبة(٧). واستجابة لطلب الملك قدمت الحكومة مشروعا للرقابة على الصحافة، عارضه بشدة بعض نواب الوفد خاصة من «الطليعة الوفدية»، وأثار غضبا عارما في الجامعات والصحافة وقطاع واسع من النخبة السياسية والفكرية، مما اضطر الحكومة لسحبه.

وفي يوم ٨ أكتوبر / تشرين أول ١٩٥١ أعلن النحاس إلغاء المعاهدة، بعد أن غدت المفاوضات تدور في حلقة مفرغة، وأقر البرلمان قانونا بذلك. فقام «الضباط الأحرار» بانتداب أحدهم لمقابلة فؤاد سراج الدين وإبلاغه بأن الجيش مستعد لدعم الوفد ضد الملك، ولكن النحاس رفض قبول العرض، وأصر على عدم إجراء أي اتفاق مع الجيش(٨). وفوجئت بريطانيا بدستورية قرار الإلغاء مما أكد لها جديته، فسارع سفيرها بتقديم احتجاج رفضته الوزارة المصرية. وفي اليوم الخامس لإلغاء المعاهدة قدم سفراء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا مذكرة للخارجية المصرية بطلب استبدال إلغاء المعاهدة بدخول مصر معاهدة الدفاع المشترك، الأمر الذي رفضته الوزارة وأيدها في ذلك البرلمان والصحافة الوفدية واليسارية(٩).

لقي قرار إلغاء المعاهدة تأييد الشارع العربي، وسارت المظاهرات في أكثر من عاصمة هاتفة بحياة مصر وسقوط بريطانيا، ومستنكرة دعوة التحالف الرباعي. والتهب الشارع المصري. وواجهت قوات الاحتلال في منطقة القناة مقاومة شعبية وحكومية متصاعدة، شارك فيها بحماس الوفديون وأعضاء الحزب الوطني ومصر الفتاة ورجال الشرطة ضباطا وجنودا، و«الضباط الأحرار»، وقلة محدودة من ضباط الجيش غيرهم. فيما كانت مساهمة المنظمات الشيوعية محدودة بداية ثم تزايدت فيما بعد. ويذهب البعض إلى أن مساهمة عناصر الأخوان المحدودة جدا، قياسا بحجم الجماعة وإمكاناتها من الرجال المدربين والسلاح، إنما كانت نتيجة موقف الهضيبي ومناصريه في مكتب الإرشاد الذين عارضوا المشاركة من حيث المبدأ. مما تسبب في انحسار شعبية الأخوان في الجامعات وبين ضباط الجيش، وبخاصة «الضباط الأحرار»(١٠).

وتحسبا من تجدد المظاهرات في اليوم التالي لحريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦، تقدمت الوزارة الوفدية للبرلمان طالبة إعلان الأحكام العرفية وتعيين النحاس حاكما عسكريا، وبعد ساعة من إعلان ذلك أقال الملك الوزارة وكلف علي ماهر بتشكيلها. وبإعلان النحاس

الأحكام العرفية، وإقالة الملك الوزارة ذات الأغلبية على خلفية موقفها الوطني، يكون طرفا المعادلة الرئيسيين في النظام الملكي قد وقعا صك إعلان نهاية النظام شبه الليبرالي، إذ توالت استقالات أربع وزارات غير حزبية خلال أقل من ستة شهور عندما وضع «الضباط الأحرار» النهاية الحاسمة للوضع المترنح. ولم تكن النهاية مفاجأة للمراقبين إلا بالشكل الذى جاءت عليه، وبالأداة التي نفذتها، أما السقوط المؤكد للنظام الملكي بعد أن وصل إلى حائط مسدود فأمر كان يجمع عليه المراقبون. ويذكر في هذا المجال أن السفير الأمريكي جيفرسون كافري كتب لوزارة الخارجية في واشنطن يوم ٨ ماس / آذار ١٩٥٢ متوقعا انفجار الوضع بمصر و«حدوث تمرد كامل وفوضى يصبح أمرا لا يمكن استبعاده»، ويدعو لممارسة ضغط على بريطانيا للوصول إلى تسوية مع مصر تحفظ «مصالحنا الدولية الشاملة»(١١). وكان السفير كافري يومذاك شديد التماس بالأحداث، وله كلمته المسموعة لدى الملك والوزارات المتوالية والسفارة البريطانية. وكانت الحكومة الوفدية تتصل به عند مواجهتها بعض المصاعب مع الإنجليز لتذليلها، كما فعل فؤاد سراج الدين - وزير الداخلية الوفدي - عندما منع الإنجليز تدفق المازوت من السويس إلى القاهرة، وبعد اتصالات بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية عدلت القوات البريطانية عن منع المازوت عن القاهرة(١٢).

وفي ضوء ما سبق يبدو منطقيا القول: «كانت ثورة يوليو / تموز استجابة طبيعية جادة لأزمة اجتماعية وسياسية حادة داخل مصر، فقد تعثر النظام الملكي في مواجهة مشكلتي الاستقلال والعدالة الاجتماعية، اللتين شغلتا عدة أجيال مصرية متعاقبة منذ منتصف القرن التاسع عشر. ولكن أزمة النظام الملكي المصري كانت جزءا لايتجزأ من أزمة حضارية أوسع، تشمل كل الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، إلا أنها كانت الأكثر حدة، لأن مجتمعها الأكثر تعقيدا والأكبر حجما. لذلك بدأت فيه الثورة، ولأن الأزمة كانت عامة من المحيط إلى الخليج، فإن الثورة التي بدأت في قلب الدائرة العربية كان لابد من أن تتداعى مضاعفاتها إلى كل الأجزاء حتى الأطراف»(١٣).

## ٢- واقع الجيش وحركة «الضباط الأحرار»:

لايعتبر الجيش المصري في نظر الكثيرين جيشا تقليديا تنحصر مهمته في الدفاع عن الحدود، وإنما هو، في الممارسة العملية، مؤسسة وطنية شديدة الحساسية لكل ما يجرى على أرض مصر ومحيطها القومي. ولكن الجيش في الوقت نفسه يعكس الواقع الاجتماعي

والثقافة السائدة، بحيث تسربت إليه الطبقية، إلى جانب عدم تحرره من التقاليد العثمانية التي احتفظ بها المستعمرون الإنجليز. فالجنود من فقراء الفلاحين وكادحي المدن، كثيرا ما استخدموا كخدم أو مراسلين، مسخرين لخدمة الضباط، حتى في منازلهم لخدمة زوجاتهم وأبنائهم. بحيث فصلت هوة واسعة بين الضباط والجنود، وغدت من بعض سمات الجيش المصري لعقود متوالية.

وبتوقيع معاهدة ١٩٣٦، تم تمصير قيادة الجيش، وإن لم ينته الإشراف البريطاني عليه. كما حولت المدرسة الحربية إلى كلية حربية. وفتحت أبوابها لأبناء الطبقة الوسطى القادرين على دفع المصروفات الدراسية. وكنتيجة للخلفية الاجتماعية للوافدين الجدد، وتفاعلاتهم الأكثر عمقا واتساعا مع الشارع السياسي، ولأن برامج الدراسة غدت أكثر جدية، لكل ذلك متفاعلا تزايدت أعداد الأساتذة والطلبة والعسكريين ذوى التوجهات الوطنية(١٤). وخلال حرب فلسطين، وعلى أرض المعركة، وبتأثر الشعور بالخطر المشترك، تسارع نمو وعي الضباط واهتماماتهم السياسية. وسرعان ما أخذت تتبلور نوبات روابط فكرية مشتركة بين العناصر الأكثر استعدادا للعمل.

وكان جمال عبد الناصر قد بدأ محاولة تشكيل «الضباط الأحرار» قبيل الحرب، وتضاعف نشاطه التنظيمي وهو على أرض فلسطين، كما أستأنفه بعد عودته من حصار الفالوجة. وفي سنة ١٩٤٩ تشكلت اللجنة التأسيسية، وانتخب رئيسا للجنة التنفيذية، وصدر المنشور الأول(١٥). ولقد تواجدت في الجيش تنظيمات تابعة للمنظمات السياسية الرديكالية. ولم تعدم الأحزاب التقليدية بما فيها الوفد وجود أنصار لها بين كبار الضباط. علما بأنه ليس هناك ما يشير إلى أن الوفد سعى إلى أن يكون له تنظيم عسكري، وكان للملك أنصاره. إلا أن تنظيم «الضباط الأحرار» سرعان ما استقطب أفضل عناصر التنظيمات الأخرى، بحيث أصبح التنظيم الأكثر فاعلية ودورا، وذلك راجع لتفاعل عاملين: كفاءة عبد الناصر التنظيمية ومميزاته القيادية، وما تميز به التنظيم من كونه أقرب ما يكون إلى جبهة وطنية شبابية، تمثل كل الطبقات الاجتماعية الصاعدة، ومختلف المدارس الفكرية السائدة في الشارع المصري آنذاك. في حين كان برنامجه يتضمن نقاط الالتقاء فيما بين التيارات الراديكالية كما كانت تعكسها أدبيات الوطنيين، والاشتراكيين، والإخوان، والشيوعيين. وبحيث يمكن القول إن التحالف الذي تعذر تحقيقه في الشارع السياسي حينذاك، تحقق بعمق في تنظيم «الضباط الأحرار»(١٦).

ولقد حرص عبد الناصر حرصا شديدا على أن يدخل العضو المنتسب التنظيم بصفته الشخصية وليس باعتباره عضوا في منظمة سياسية قائمة(١٧). كما حال قصر المدة بين تشكيل التنظيم وقيام الثورة، وتعدد الخلفيات الفكرية لأعضائه، وظروف العمل السري، دون تبلور وحدة فكرية تجمع عناصره. وإن كانوا يعكسون الأفكار السائدة في أوساط الطبقة الوسطى، إذ لم يكن بينهم من ينتسب لأسرة أرستقراطية أو إقطاعية أو يمتلك والده أكثر من خمسين فدانا. وكان أعضاء اللجنة التنفيذية - إلى جانب التزامهم الوطني - متميزين في غالبيتهم على صعيد أدائهم المهني، ويحظون بالتالي بتقدير واحترام زملائهم الضباط وصف الضباط والجنود. وكنتيجة للأداء المميز في حرب فلسطين حصل ثلاثة منهم على ترقيات استثنائية: عبد الحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وصلاح سالم، وثلاثة على نجمة فؤاد، أعلى وسام عسكري يومذاك: جمال عبد الناصر، وزكريا محي الدين، وعبد اللطيف البغدادي. فيما كان ثلاثة أساتذة في كلية الأركان: جمال عبد الناصر، وزكريا محي الدين، وكمال الدين حسين(١٨).

أما كيف استطاع عبد الناصر أن يقود ذلك الركب غير المتجانس، ويحتفظ بتماسكه برغم تعدد المؤامرات وتوالى الأزمات، فيعود ذلك بدرجة أساسية لما عرف به من صفات ذاتية، كما يكاد يجمع على ذلك دارسو سيرته من العرب والأجانب. فقد كان بين رفاقه الأكثر رصانة، والأقل كلاما، والأحسن استماعا، والأقدر على حل المشكلات، والأوسع اتصالا بمختلف الضباط، والأعمق وعيا، والأشد حرصا على تطبيق العدالة. ولم يكن متعصبا أيديولوجيا، وإنما كان منفتحا تجاه الشيوعيين والأخوان المسلمين ومصر الفتاة وكافة القوى السياسية، كما كان قارئا ممتازا، وبخاصة الكتب التي تعنى بالاستراتيجية وتاريخ المنطقة. وكان مؤمنا بضرورة قيام ثورتي الاستقلال الوطني والتغيير الاجتماعي معا، ويرى أن فشل ثورة ١٩١٩ نتيجة التركيز على الثورة الأولى وإهمال الثانية(١٩). ولقد نجح بالانتخاب رئيسا للجنة التنفيذية للضباط الأحرار مرتين قبل ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢، إلا أنه كان الأول بين متساوين، إذ لم يكن زعيما مطلق الصلاحيات، ولا كان رفاقه يطيعونه طاعة عمياء.

ولأن «الضباط الأحرار» كانوا شبابا، تتراوح أعمارهم بين ٣٢ - ٣٧ سنة، وأعلاهم رتبة بكباشي - (عقيد)، فقد كانوا بحاجة إلى ضابط كبير السن والرتبة يقدمونه كواجهة يطلون بها على الجيش والشعب. وبعد استعراض عدة أسماء وقع اختيارهم على

اللواء محمد نجيب، لما عرف به من شجاعة في حرب فلسطين، وجرأة في نقد النظام الفاسد. فشجعه جمال عبد الناصر كي يرشح نفسه لرئاسة هيئة نادي الضباط على رأس قائمة ضمت زكريا محي الدين وحسن ابراهيم، ففازت بأكثرية ساحقة، مما أكد قوة «الضباط الأحرار» في أوساط الجيش(٢٠).

ولم يجد «الضباط الأحرار» مشكلات تذكر في الاستيلاء على مقر قيادة الجيش، حيث كان يجتمع رئيس الأركان وكبار الضباط، وبسهولة سيطروا على العاصمة. إلا أنهم واجهوا مشكلة تواجد الملك ورجالاته في الأسكندرية، ووجود ٨٠ ألف جندي بريطاني في منطقة القناة، واحتمال استعانة الملك بالإنجليز واستجابتهم لطلبه. فكان مهما تحييد القوات البريطانية، وذلك بإفقاد الإنجليز أى مبرر للتدخل. ولتحقيق ذلك كلف علي صبرى - وكان يشغل منصب مدير المخابرات الجوية - الاتصال بالملحق العسكري الأمريكي وإبلاغه أن الحركة تستهدف إصلاح الأوضاع في القوات المسلحة، وأنها داخلية تماما، وليس لها أهداف سياسية، وستعمل على رعاية الأمن. وبخاصة أمن الأجانب، وأنها ستدافع عن نفسها ضد أى تدخل بريطاني(٢١). ولم يتدخل الإنجليز استجابة لطلب الملك فاروق سنة ١٩٥٢ كما تدخلوا استجابة لطلب الخديوي توفيق سنة ١٨٨٢(٢٢). ويعود عدم التدخل البريطاني في تقديرى إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد وصلت إلى القناعة بأن فاروق لم يعد قادرا على حماية المصالح البريطانية. وقد تكون المقاومة المصرية في القناة خلال الشهور السابقة قد أسهمت في جعل الإنجليز يقدرون أنهم سيدفعون ثمنا غاليا للتدخل ضد حركة تعلن أنها معنية بالمشاكل الداخلية، ولهذا استجابت الحكومة البريطانية للمساعى الأمريكية، في حين أنها لم تذعن لتدخل أيزنهاور في أزمة السويس سنة ١٩٥٦، وتواطأت مع فرنسا وإسرائيل في العدوان على مصر، عندما أدركت خطورة الثورة على الاستعمار البريطاني في المشرق العربي.

واختلف الضباط حول محاكمة الملك أو إعدامه، وأخيرا انتهوا للموافقة على رأي عبد الناصر بأن يترك أمر الحكم عليه للتاريخ. ووسطوا السفير الأمريكي في إقناع الملك كي يتنازل عن العرش لولى عهده، ويستجيب لإنذار الحركة بمغادرة ميناء الأسكندرية قبل السادسة من مساء ٢٦ يوليو / تموز ١٩٥٢. ونجحت الوساطة وسافر الملك، وتأكد نجاح الثورة(٢٣). وكانت الحركة قد واجهت إشكالية دستورية حول تنازل الملك. إذ كان الرأي القانوني يقضي بدعوة البرلمان المنحل للانعقاد كي يقر التنازل ثم يحل من جديد، وتجرى

انتخابات جديدة خلال ٦٠ يوما - بموجب أحكام الدستور - وهذا ما اقترحه د.وحيد رأفت وأيده عبد الناصر. فيما عارض ذلك بشدة ضباط الطيران والمدفعية وأيدهم في ذلك د.عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ وكيل المجلس ورئيس الوزراء علي ماهر، الذى كان الضباط قد اختاروه وكلفه الملك بتشكيل الوزارة قبل تنازله عن العرش لولي عهده الطفل أحمد فؤاد(٢٤). وشكل «مجلس وصاية» ليمارس مهام الملك «أحمد فؤاد الثاني» وفقا لأحكام الدستور. وغادر فاروق وأسرته مصر مودعا رسميا من قبل محمد نجيب قائد الجيش، وعلي ماهر رئيس الوزراء، وبحضور السفير الأمريكي بناء على طلب الملك. وبهذا التصرف دخلت ثورة يوليو التاريخ كواحدة من الثورات اللادموية النادرة.

تباينت الاجتهادات حول دور السفير الأمريكي كافري يوم ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢، وبخاصة بعد نشر كتاب «لعبة الأمم» لعميل المخابرات الأمريكية السابق «مايلز كوبلاند». وفي محاولة إجلاء الظلال التي حاول أن يلقيها المؤلف على كل من عبد الناصر والثورة، كتب أحمد حمروش مبينا أنه ليس هناك من دليل واحد على أن كيرمت روزفلت - عميل المخابرات المركزية في القاهرة - كان له اتصال بعبد الناصر قبل ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢. ويوضح أن العميل المذكور غادر القاهرة في مايو / آيار ١٩٥٢ بعد أن لم يستطع النفاذ لحركة «الضباط الأحرار». وأنه قدم تقريرا للخارجية الأمريكية ينتهي فيه إلى استبعاد قيام ثورة شعبية بمصر سواء بقيادة الأخوان أو الشيوعيين. وتوقعه قيام انقلاب عسكري، ويقدر أن يكون الضباط في السلطة «طرفا لينا». ويوصي بأن توافق الحكومة الأمريكية على إقصاء فاروق، وربما النظام الملكى نهائيا. وينتهى حمروش إلى أن أمريكا لم تكن مسيطرة على «الضباط الأحرار»(٢٥). أما الكاتب السوفياتى أ. اجاريشيف، فيذكر أن كيرميت روزفلت ضمن تقريره للخارجية الأمريكية قوله: «إذا حدث في مصر انقلاب فإنه لن يكون انقلابنا، ولكن يجب علينا أن نعمل مع منظميه لكسب النظام الجديد». ويعقب أجاريشيف قائلا: «لعبة خطيرة تلك التي قام بها قادة الضباط مع السفارة الأمريكية، وإن كانت بهذا الشكل قد أديت ببراعة»(٢٦). فيما يقرر خالد محي الدين: «لم أعتقد يوما أن عبد الناصر كان خاضعا للأمريكان، ولكنه رجل كان يعرف كيف يتفاهم مع القوى المختلفة، بل مع الأضداد، محاولا أن يستخلص مصلحته هو من مثل هذا التفاهم. وكان عبد الناصر حريصا على تحييد أمريكا، وتحييد طرف ما شيء والخضوع له شيء آخر»(٢٧).

وبعد الاطمئنان لعدم التدخل البريطاني، والاستجابة الواسعة في الشارع المصرى، تجسدت أولوية «الضباط الأحرار» في السيطرة على الجيش، باعتبار أنه سيكون سندهم الأساسي والرئيس في كل قرار هام يتخذونه، وعمادهم في مواجهة أي قوة مناوئة. ولذلك أحيل لوظائف مدنية كبار الضباط، فيما عدا اللواء محمد نجيب، واللواء محمد إبراهيم الذي عين رئيساً للأركان، وتم إسناد وظائف سياسية ومدنية لغالبية الضباط الأحرار، فيما أسندت المناصب القيادية الشاغرة على أساس الوطنية والكفاءة، ولم يكن الانتساب للضباط الأحرار أحد المعايير المطلوبة في الاختيار(٢٨). وبذلك ضمن الضباط الأحرار ولاء عدد كبير من الضباط ونجحوا في الوقت ذاته في تحسين وضع الجيش(٢٩).

## ٣- الإصلاح الزراعي وبعده الديمقراطي:

ما إن اطمأن الضباط الأحرار إلى أنهم أمنوا حركتهم حتى كلفوا لجنة فنية وقانونية بإعداد قانون للإصلاح الزراعي(٣٠). وفي الوقت ذاته عقدوا جلسة حوار مع فؤاد سراج الدين، رجل الوفد القوي أبدى خلالها حرصه على عودة الحياة النيابية، وعدم ارتياحه للحديث الدائر حول الإصلاح الزراعي(٣١). وبرغم ما بدا من أن الوفد أقرب إلى رفض الإصلاح الزراعي، ومعارضة كل من: رئيس الوزراء علي ماهر، وعضوي مجلس الوصاية بهي الدين بركات ورشاد مهنا، صدر في ٩ سبتمبر / أيلول ١٩٥٢ القانون رقم ١٧٨ الخاص بتحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية. مما يؤكد الجرأة في اتخاذ القرار وحسن قراءة الواقع السياسي – الاجتماعي بمصر. وهذا ما أكدته صحة رهان الضباط على الجماهير الشعبية وتقديرهم السليم لضعف مركز القوى المحافظة. فقد استقبل القانون بتأييد كافة القوى التقدمية وجماهير الشعب، فيما كانت المعارضة هامشية للغاية(٣٢). وبالنتيجة كسب «الضباط الأحرار» تأييد الساحة الداخلية وحققوا رصيدا شعبيا بعد أن اتضح انحيازهم للغالبية ونهجهم الاجتماعي.

ولقد أفسح القانون المجال لتقدم ولو محدود نحو تذويب الفوارق بين الطبقات، كما أنه تسبب في توجه استثمار رأس المال الخاص نحو إصلاح الأراضي والمشروعات الصناعية والتجارية، بدلا من التنافس الشديد الذي كان على رقعة محدودة من الأرض الزراعية. ولأن ملكية الأرض كانت بمصر، وسائر نواحي الوطن العربي والعالم الثالث، المصدر الأول للمكانة الاجتماعية والنفوذ السياسي، وأي مساس بها له انعكاساته السياسية والاجتماعية، فإن قانون الإصلاح الزراعي كان له بعداه السياسي والاجتماعي إلى جانب بعده

الاقتصادي المباشر. إذ هز بقوة النفوذ السياسي والمكانة الاجتماعية لكبار الملاك. في الوقت الذى حفز فيه طموحات صغار الملاك وغير المالكين. وبالتالي مس بعمق مشكلة الديمقراطية في ريف مصر، إذ حد من قوة الإقطاعيين، الذين كانوا مسيطرين على مجلسي النواب والشيوخ(٣٣). وفي الوقت ذاته خلخل القيود التي كانت تشل إرادة الفلاحين، القطاع الغالب من شعب مصر، وتعطل قدرتهم على ممارسة حقوقهم التي كفلها الدستور.

ويؤخذ على القانون أنه لم يمس ملكية متوسطي الملاك، الشريحة التي كانت تملك ما بين ٥ - ٢٠٠ فدان، وإن تأثروا بقانون العلاقات الزراعية، الذي ضبط علاقاتهم بمستأجرى أراضيهم والعاملين فيها، وحد بالتالي نسبيا من قدرتهم على استغلال الفلاحين والاستبداد بهم. وتعتبر هذه الشريحة موضوعيا أعدى أعداء تحرير الفلاح، فهم الوسطاء والمقاولون ووكلاء الإقطاعيين والأقرب للسلطات المحلية(٣٤). وبالحد من نفوذ كبار الملاك تعززت مراكز وجهاء الريف أصحاب الملكيات المتوسطة. وينظر الى ذلك كمؤشر على أن أهداف الثورة لم تكن منذ البداية متبلورة في بناء نظري متكامل(٣٥).

وفي ١٤ سبتمبر / أيلول ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف الأهلي، وبموجبه تم تسليم ٤٠٠ ألف فدان للمنتفعين، مما أتاح الفرصة لتطويرها واستغلالها على وجه أفضل. كما صودر ١٨٥ ألف فدان كان يملكها ١٥٧ فردا من أسرة محمد علي دون مقابل، ووزعت على الفلاحين المزارعين فيها وفي جوارها.

ولقد أعرب خبراء لهم مكانة دولية عن تقديرهم للكفاءة التي تميزت بها عملية الاستيلاء على الأرض الزائدة عن الحد الأقصى للملكية وتوزيعها على الفلاحين الجدد والمستأجرين وإدارتها. ومما قيل في ذلك: «إن الطريقة الكفؤة التي تم بها نزع الأرض وتوزيعها تعد وساما للطاقات الإدارية لمديري هذا البرنامج وقادته»(٣٦). وطبق الإنتاج التعاونى في ظل الدورة الزراعية الثلاثية الخاضعة للرقابة في أراضي الاستصلاح. وتلاحظ د.نجلاء أبو عز الدين أن ثلاثة عوامل أسهمت في زيادة دخل الفلاح المصري بموجب قانون الإصلاح الزراعي والإجرءات التي اعتمدت في تنفيذه: التخفيض الكبير في معدلات الإيجارات، والتنظيم الكفء للزراعة، والأثر النفسي لإعادة توزيع الأرض. «ذلك أن روحا جديدة حركت الفلاح. الذي حصل على قطعة أرض يستطيع أن يقول إنها ملكه. وفي هذا الصدد ترد على الأذهان ملاحظة منتسكيو: إن غلة الأرض تعتمد على خصوبتها أقل

مما تعتمد على حرية شاغليها»(٣٧) أما عربيا فقد جانب التوفيق معظم اليساريين في تقويمهم للإصلاح الزراعي ومنجزاته، فكثيرون من الماركسيين اندفعوا لمهاجمة القانون بزعم أنه حل قصد به إجهاض الحل الثورى للمسألة الفلاحية، والذى كان يراه غالبيتهم تطبيقا حرفيا لتجربة الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية. فيما شغل غالبية الاشتراكيين القوميين بالتغني بالقانون، بعد أن أضفوا عليه تصوراتهم وأحلامهم. وبين هؤلاء وأولئك ندر من وقفوا من القانون موقفا موضوعيا. وكان للموقفين، الناقد بلا موضوعية والمسبح بحمد القانون ومصدريه، أثرهما في تعميق النواحي السلبية للممارسات الإدارية الخاطئة.

وكثر يومذاك، بمصر والوطن العربي، من تصوروا أن الإصلاح الزراعي – بالشكل الذي صدر فيه سنة ١٩٥٢ – نهاية المطاف، والحل الشافي والكافي لمشكلة الاستغلال الاقتصادي المعيقة للتنمية الشاملة والممارسة الديمقراطية. ووجد هؤلاء في كثير من مواقف وتصريحات وأدبيات قيادة الحركة في السنوات الأولى سندا لهذا التصور الخاطئ. وتنامي الوهم مع الأيام، وتطور إلى أن انتهى بكثيرين ممن لا ينسى تأييدهم للحركة في أيامها الأولى إلى اتخاذ مواقف عدائية فيما بعد.

وتنامى مع الوهم الأول وهم آخر، فقد تصور كثيرون أن الإصلاح الزراعي حل «مصرى» سببته الكثافة السكانية العالية في ريف مصر ذى الرقعة الزراعية المحدودة. ورافق ذلك حديث عن عدم الحاجة للإصلاح في بقية الأرض العربية، حيث الأرض الزراعية واسعة المساحة والكثافة السكانية محدودة. وقد تناسى أصحاب هذا الوهم البعدين السياسي والاجتماعي للإصلاح الزراعي، واللذين لا يقلان أهمية عن بعده الاقتصادي، إن لم يتقدما عليه. وقانون الإصلاح الزراعي حين يؤخذ في الحسبان أنه صدر يوم أن كان غالبية الاشتراكيين العرب يتسترون وراء مصطلحي «العدالة الاجتماعية» و«العدل الاجتماعي»، يدرك مستوى التحدي الذى جسده إصداره يومذاك، وأهمية الدور الذى أداه في دفع الوعي الاجتماعي العربي خطوات إلى الأمام.

## ٤- الصدام مع الأحزاب وتجاوز الليبرالية:

يمكن القول إنه بإصدار قانون الإصلاح الزراعي في بداية العهد الجديد، برغم قصوره وما اعتور التنفيذ من تجاوزات وأخطاء، دشن «الضباط الأحرار» تحول انقلاب عسكري، محدود الأثر قطريا، إلى ثورة عميقة التأثير قوميا. كما أن في قبولهم استقالة

وزارة علي ماهر بسبب معارضة رئيسها وغالبية أعضائها إصدار قانون اعتبر في نظرهم ثوريا، وتحدد الضباط للوفد بعد اتضاح موقف رجله القوى من الإصلاح الزراعي، ما يؤشر على بداية مرحلة الصدام المتصاعد مع قوى اليمين على اختلاف انتماءاتها الحزبية والفكرية.

وعلى خلفية إضراب مطلبي في مصنع الغزل التابع لشركة مصر في كفر الدوار يوم ١٢ أغسطس / آب ١٩٥٢ وسقوط قتلى وجرحى في صدام بين العمال المضربين والشرطة. شكلت محكمة عسكرية برئاسة عبد المنعم أمين، فأصدرت حكمها بإعدام كل من: علي محمد خميس ومحمد البقري، وبالسجن والشغل على ١٤ عاملا وبرأت ١٥ عاملا. واختلف الضباط ومستشاروهم حول تنفيذ الحكم بالإعدام، كما تباينت حول الإضراب ومضاعفاته وجهات نظر المنظمات السياسية التي كانت متعاطفة آنذاك مع الثورة(٣٨). وإن لم تكن للحدث دوافع سياسية إلا أنه خلف نتائج سياسية تواصلت آثارها لسنين بعده، إذ كان في مقدمة العوامل التي تسببت في فك تحالف العناصر الوطنية في التيار الشيوعى والماركسى المصري مع «الضباط الأحرار». وبخاصة «حدتو» التي تفككت وانضم غالبية أعضائها إلى «الحزب الشيوعي المصري» والالتزام بموقفه المعادي للحكم الجديد. كما كان الموقف من الحدث من العوامل التي عجلت باستقالة يوسف صديق من «مجلس قيادة الثورة»، وخروج أحمد حمروش من رئاسة مجلة «التحرير»، واعتزال أحمد فؤاد العمل السياسي(٣٩). وكان لخروج هذه العناصر تأثيره شديد السلبية، إذ عمق حدة التناقضات الثانوية فيما بين الحركة وقيادتها. وبالذات نهج عبد الناصر، وبين القطاع الأوسع من المثقفين الماركسيين بمصر، وعلى مدى الساحة القومية، وحولها بالنسبة لغير يسير منهم إلى تناقضات عدائية.

ولقد برز اتجاهان لدى دراسة «الضباط الأحرار» دور الأحزاب: الأول يقوده عبد الناصر، يرى إجراء الانتخابات النيابية بعد ستة شهور، والثاني يقوده عبد اللطيف البغدادي، يرى أنه لايمكن أن يوكل لغير الثورة إنجاز الأهداف التي نادت بها منشورات الضباط الأحرار، وأن قيادات الأحزاب لايمكن أن تؤمن بأهداف لاتتفق ومصالحها، وبالتالي فهى غير مؤتمنة على تحقيقها، مما سيجعل الصدام معها حتميا. وعند الاقتراع تعادلت الأصوات فرجح نجيب الاتجاه الذى يقوده البغدادي، فاعتزل جمال رفاقه ولزم بيته. وكتسوية للخلاف أخذ برأيه القاضي بمطالبة الأحزاب بتطهير ذاتها(٤٠). وفي ٣١ يوليو / تموز طلب إلى الأحزاب تطهير صفوفها أسوة بالجيش. وما أن باشرت الأحزاب عملية التطهير

حتى تفجرت الخلافات داخل كل منها، فيما بين قيادات الصف الأول على خلفية الاتهام بعدم النزاهة والخروج على الانضباط الحزبي. كما نشبت في كل منها صراعات بين الحرس القديم ورجالات الصف الثاني المتطلعين لأدوار قيادية. وبدا وكأن دعوة التطهير فخ نصب للأحزاب فوقعت جميعها فيه، دون أن تدرك قياداتها أنها بذلك تضعف مواقف جميع أعضائها في مواجهة الضباط الشباب. مما يدل على قصور وعي النخب القائدة وتقدم المصالح الذاتية لديها على مصالح أحزابها.

كما اشتبكت الأحزاب فيما بينها حول أيها الأحق بأن يكون «حزب الثورة». إذ هيىء لقيادات الأحزاب أن الثورة لابد لها من حزب يجمع الجماهير من حولها. فكان الوفد، بما له من ماض يتصور أنه صاحب الحق التاريخي بالسلطة، فيما الأخوان يرون أنهم الأحق بحكم الدعوة التي يرفعون شعاراتها، وتسابق هؤلاء وأولئك. وقادة جميع الأحزاب على باب عبد الناصر – حينما اتضح للجميع أنه القائد الحقيقى – كل يزكي نفسه، ويطعن بالآخرين. وبذلك تشوهت صور الجميع أمام الضباط الشباب، وبالذات عبد الناصر، الذي عبر عن إحساسه بالمرارة بصيغة عميقة الدلالة في كتابه «فلسفة الثورة». وبتأثير ذلك أخذ عبد الناصر يتراجع عن الموقف الليبرالي الذى كان يبديه منذ أيام الحركة الأولى، وصار أقرب إلى تبني الرأى القائل بمسؤولية الثورة عن إنجاز مبادئها(٤١).

ولما لم تؤد عمليات «التطهير» التي مارستها الأحزاب إلى اقتناع بسلامة إجراءاتها صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب. الذى قضى بأن يتقدم كل حزب بإخطار إلى وزير الداخلية، مدعما ببيان عن نظام الحزب، وأسماء أعضائه المؤسسين، وموارده المالية، مع شهادة بإيداع أموال الحزب في أحد البنوك. وأعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الأحزاب، كما أعطى الأحزاب حق الرجوع للقضاء. وبتدخل من عبد الناصر استثني الإخوان من الخضوع لأحكام هذا القانون باعتبارهم جمعية ذات نشاط اجتماعي. وفي مواجهة تعنت الوفد وتململ بقية الأحزاب قرر الضباط الاحتكام إلى الشعب، وبين أيديهم منجزات ملموسة: طرد الملك، وإلغاء ألقاب الباشوية والبيكوية، والإصلاح الزراعي، وتصعيد الحملة على الاستعمار، وشعار «ارفع رأسك يا أخي». وحين تيقنوا من أن شعبيتهم، على الرغم من حداثة بروزهم على المسرح، باتت أقوى من شعبية الوفد(٤٢)، توجه نجيب وغالبية القادة إلى الوجه البحري، فاستقبلوا أينما ساروا بأفواج هادرة

من البشر(٤٣). وشكلت تلك الاستقبالات نقطة فاصلة في الصراع مع الأحزاب، إذ تأكد من خلالها أن الشعب يقف بكل مشاعره مع الضباط. متخليا عن كل الأحزاب.

وكان مستشارو الضباط الأحرار: السنهوري وسليمان حافظ ود.سيد صبري – أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة – يشجعون الضباط على تحدي الدستور والأحزاب، بحجة أنها ثورة، وأن «للثورة قانونها الخاص... وأنه لا مبرر للتمسك بالنصوص»، وأن البلد في وضع ثوري وبحاجة إلى خطوات ثورية وإلى فقه ثوري»(٤٤). ولقد اتخذ الموقف ذاته فتحي رضوان، عضو الحزب الوطني المشارك في الوزارة، وجماعة الأخوان المسلمين. فالحزب الوطني كان محدود الأعضاء والنشاط ومهمشا في العهد الملكي بسبب مواقفه الوطنية الحادة، وما كان متوقعا أن تكون لرموزه فرصة كتلك التي حظوا بها في العهد الجديد لو تم الاحتكام لصناديق الانتخاب، وذلك لأنه حزب نخبة وطنية مثقفة بأكثر منه حزبا جماهيريا. وكان الأخوان يعملون على إبعاد القوى السياسية الأخرى. وبالذات الوفد، وفي تصورهم أن تكون لهم السلطة إذ كانو يسعون لاحتواء الحركة والتحكم في صناعة قرارها(٤٥).

ولم تقاوم الأحزاب التقليدية، بما فيها الوفد، بجدية، واستسلمت استسلاما كاملا. وما كان لها أن تقاوم، إذ كانت تنتسب لعهد مضى، وما كان ممكنا لها أن تنافس «الضباط الأحرار» بما يطرحونه من أفكار وما يحققونه من منجزات. فالوفد – وهو أبرزها وأنصعها تاريخا وأكثرها شعبية – لم يكن سنة ١٩٥٢ الوفد الذى كان سنة ١٩١٩. وإن كان النحاس لا يقل كفاءة وإخلاصا ووطنية عن سعد زغلول، وكلاهما ينتسب طبقيا لذات الشريحة الاجتماعية. ولكن الوفد ما بين ١٩١٩ – ١٩٥٢ عانى من خمسة انشقاقات، ولم يحقق أي كسب في معاركه الدستورية وفي سبيل الاستقلال، وتسربت لقيادته عناصر تتناقض مصالحها مع ما يطرحه الضباط، وبالنتيجة تراجعت فاعليته وشعبيته، وكان كل ما تبقى له رصيده الوطني الذي لاينكر، ولكنه لم يكن كافيا، خاصة والقطاع الأوسع من جماهير ١٩٥٢ لم يعاصر أمجاد الوفد بقدر ما عايش مسلسل تنازلاته منذ عقده معاهدة سنة ١٩٣٦(٤٦). وكانت حال بقية الأحزاب أكثر تدهورا، وهذا يفسر عجز الأحزاب التقليدية عام ١٩٥٢. ولتداري الأحزاب العجز انطلقت في حملة إشاعات ضد الثورة. ويقرر البغدادي أن ذلك ما أقنع عبد الناصر بعدم جدوى التعاون مع الأحزاب، بحيث صدر قرار إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ في ١٩٥٢/١٢/١٠، وإعلان فترة انتقالية لمدة

ثلاث سنوات في ١٩٥٣/١/١٧ تجري بعدها الانتخابات، وقرار حل الأحزاب ومصادرة أموالها في اليوم ذاته..

ولم يتم اللجوء إلى تشكيل حزب يتبنى «المبادئ الستة» وليكون «حزب الثورة»، وإنما تم تجاوز مبدأ الحزبية سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد، واعتماد إقامة «تنظيم شعبي واحد» يحرك ويستوعب وينظم الطاقات الشعبية المعطلة تاريخيا، فأسست مطلع ١٩٥٣ «هيئة التحرير»، ونص ميثاقها على العمل لجلاء الاستعمار، وكفالة حق السودان في تقرير المصير، وتأمين حقوق وحريات المواطنين، والمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص، والعمل على تنمية مصر، ومساعدة الشعوب العربية، ورعاية المبادئ القويمة التي نصت عليها المواثيق الدولية. وطاف عبد الناصر المحافظات يفتتح فروع الهيئة ويخطب شارحا أهدافها وداعيا للانضمام إليها. وحين النظر لهيئة التحرير من زاوية غير ليبرالية فإنها تعتبر «المشروع الديمقراطي الأول للثورة في سبيل حل مشكلة الديمقراطية». ذلك لأن «هيئة التحرير» نجحت في إشراك الجماهير، التي كانت غائبة ومغيبة، في منظمة جماهيرية، وإقحامها في النشاط السياسي الذى لم يكن لها دور فيه. واشتراك الجماهير في الهيئة – وإن كان شكليا – إلا أنه أخرجها من الجمود وعدم المبالاة اللذين كانت ترسف فيهما. وقيل في تقويم التجربة: «إن الثورة لم تحل في تجربتها الأولى مشكلة الديمقراطية، ولم تحقق شيئا يهم الليبراليين. ولكنها – في مصر الشعب – اقتحمت كل المواقع، وأيقظت النيام، وحملتهم حملا على أن يفتحوا أعينهم على القضايا العامة، وأن يستمعوا إلى أحاديث وأناشيد الحرية، وكان ذلك إنجازا ديمقراطيا كبيرا بصرف النظر عمن بقي يقظا أو عاد إلى نومه. أيا ما كان الأمر فقد كانت مرحلة هيئة التحرير دليلا لاشك فيه على إصرار الثورة على حل مشكلة الديمقراطية على مستواها الأكثر حدة وهو المستوى الشعبي»(٤٧).

وفي يوم ١٩٥٣/١/١٣ أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوما بتأليف لجنة من خمسين عضوا للعمل على «وضع دستور يتفق مع أهداف الثورة»(٤٨). كما أصدر في ١٩٥٣/٢/١٠ إعلانا دستوريا ببيان نظام الحكم خلال فترة الانتقال، عهد بموجبه لمجلس قيادة الثورة بأعمال السيادة العليا (مادة ٨). وعهد بالسلطة التشريعية إلى مجلس الوزراء (مادة ٩). وعهد بالسلطة التنفيذية إلى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه (المادة ١٠). وعهد بالمتابعة والمراقبة إلى مؤتمر يتألف من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مجتمعين ومنفردين. فبدا وكأن الثورة اختارت تأجيل حل مشكلة الديمقراطية إلى ما بعد

فترة الانتقال. حيث استوعبت السلطة التنفيذية الوجود المستقل للسلطة التشريعية، وتفرد المجلس بتقرير السياسة العامة وتشريعها وتنفيذها، واعتمد المركزية الشديدة. وبهذا تكون فترة الانتقال من وجهة النظر الليبرالية قد ألغت المشاركة في صناعة القرار والرقابة عليه، مما يعنى ليبراليا غياب الديمقراطية. ولكن عندما يؤخذ بالحسبان أن التعريف الأدق للديمقراطية أنها ليست فقط الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتداول السلطة، وانما ايضا احترام وتأمين حقوق الأغلبية، كما يدل على ذلك توصيف الديمقراطية بأنها «حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب»، وأن انحياز «مجلس قيادة الثورة» إلى مصالح الغالبية الساحقة آنذاك مسألة يكاد يجمع عليها دارسو التجربة الموضوعيون، يبدو جليا أن القصور الديمقراطي – من الناحية الشكلية – خلال تلك المرحلة إنما كان محصورا في موضوع مشاركة النخبة السياسية ليس إلا. ولقد برزت خلال المرحلة أربع ظواهر تدل على الأسلوب الذي اتبع في صناعة القرار خلال فترة الانتقال.

الظاهرة الأولى: جماعية القيادة، وحول ذلك يقول محمد نجيب: «كنا كلانا – عبد الناصر ونجيب – مسؤولين للجنة التي صارت «مجلس الثورة»، ولم يعمل أحدنا إلى زمن طويل بدون تصديق إجماعي منه. (المجلس)، وكلما حدث اختلاف بين أعضائه كان يحال إلى المجلس الذى يجتمع مدة يمكنه من الوصول إلى قرار إجماعى، ولو استغرق ذلك عشر ساعات»(٤٩).

الظاهرة الثانية: حرية المناقشة على المستوى القيادي، وحول ذلك يقول أمين هويدي: «كان باب المناقشة في مجلس الوزراء مفتوحا للجميع على مصراعيه، وإنني لأتساءل، من من الزملاء طلب الكلمة ولم تعط له؟ أو أراد أن يتحدث في موضوع وحرم من ذلك؟ أو فتح حوارا ومنع من الاستمرار فيه؟»(٥٠).

الظاهرة الثالثة: دراسة الموضوعات كافة دراسة وافية من قبل «اللجان الوزارية»، التي كان يصدر قرار بتشكيلها من رئيس الوزراء عقب كل تشكيل وزاري. وتضم في عضويتها رؤساء بعض الأجهزة التي تتعلق مهامها باختصاصات تلك اللجان. وكان للجنة حق استدعاء من تراه من المختصين للاستنارة بآرائهم. ولم يكن يدرج أي موضوع في جدول أعمال مجلس الوزراء إلا بعد أن تكون اللجان قد استكملت دراسته، وأعدت تقريرا حوله، ووزع على أعضاء مجلس الوزراء قبل عقد الجلسة المخصصة لدراسته بوقت كاف.

«وكانت اللجان الوزارية بذلك مجالاً آخر أمام الوزراء وأجهزتهم، كذا المسؤولين الأخرين لابداء الرأي في كافة المواضيع»(٥١).

الظاهرة الرابعة: الاستعانة بتقنيين أكفاء، برغم كل ما قيل عن تقديم «أهل الثقة» على «أهل الكفاءة»، كان للأخيرين دورهم الملحوظ في جهاز الحكم. وحول ذلك يقول جان لاكوتير: «دخل الوزارة تقنيون من جماعة الطليعيين أمثال سيد مرعي وعباس عمار وفؤاد جلال، فضلا عن كبار الموظفين اللامعين أمثال الاقتصادي على الجريتلي والقانوني بهجت بدوي. وهذا يذكرنا بدولة ديغول ١٩٥٨، التي استعانت بمثل هذا الخليط من الاذكياء والمتفوقين»(٥٢).

ولقد كان تأمين الجيش ضد المحاولات الانقلابية في مقدمة اهتمامات مجلس قيادة الثورة. ولإحكام السيطرة على الجيش تمت ترقية عبد الحكيم عامر إلى رتبة لواء، وتعيينه قائدا للجيش في ١٩٥٣/٦/١٨. وتم التعيين بقرار جماعي من «مجلس قيادة الثورة»، إدراكا من الأعضاء عمق صلات عامر بالعديد من الضباط، وما عرف به من كونه سمحا خدوما، وغير متزمت ويحظى بمحبة ذوى الرتب المختلفة، ويتمتع بثقة كل من نجيب وعبد الناصر، ولقد نجح بالمهمة التي انتدب إليها بسهولة ويسر(٥٣). ولمنع الازدواجية في الجيش تقرر أن تترك له حرية العمل، وذلك بإبعاد باقي أعضاء المجلس عن وحداتهم العسكرية. مما أثار حساسية بعض أعضاء المجلس، الذين افتقدوا مع الأيام الكثير من قوتهم الداعمة لهم(٥٤). وحتى العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ كانت العلاقة واضحة ومحددة فيما بين القيادتين السياسة والعسكرية(٥٥). ولمنع التداخل فيما بين المؤسستين، وفي سبيل تأمين الثورة ضد الطموحات الشخصية، تم استبعاد غالبية «الضباط الأحرار»، وغيرهم من الضباط ذوى التوجهات السياسية الواضحة، واستيعابهم في الإدارات المدنية. ولقد تباينت وجهات النظر حول ذلك الاستيعاب وأداء الإداريين الجدد، ذوى الخلفية العسكرية، فبينما يذهب أنور عبد الملك إلى حد القول: «إن الضباط الأحرار ينكرون على كل الفئات الاجتماعية، وعلى كل سلك وطني غير الجيش حق وواجب توجيه النهضة المصرية»(٥٦). نلقى جان لاكوتير يشيد بتفاني وأداء أؤلئك الإداريين ويقرر «لكن عبد الناصر لم يجيش مصر، وإنما استخدم الجيش لبناء دولة حديثة»(٥٧).

### ٥- اتفاقية السودان وبروز «الإقليمية الجديدة»:

كانت الحكومات المصرية المتوالية حتى قيام الثورة تدعي أن حق مصر في السيادة على السودان مستمد من حق السلطنة العثمانية، حيث كانت السيادة عليه للباب العالي

العثماني، وأن اتفاقية «الحكم الثنائي» التي وقعت عام ١٨٩٩ مجرد اتفاقية للإدارة فقط، ولم تسقط حقوق مصر التاريخية. كما اعتادت تلك الحكومات الانفتاح على السودانيين المنادين بوحدة وادي النيل، بصرف النظر عن دواعي ومصداقية تلك المناداة، كما درجت على مجافاة خصومهم. وعندما ألغي النحاس معاهدة سنة ١٩٣٦، ألغى اتفاقية ١٨٩٩ وقدم للبرلمان مشروعا بتعديل الدستور يجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان»، بعد أن كان «ملك مصر». ومرسوما آخر بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل شعب السودان، وتضع قانوناً للانتخابات. وقد وافق البرلمان بالإجماع يومى ١٦ و١٧ أكتوبر / تشرين أول ١٩٥١ على المرسومين، اللذين كان الملك قد وقعهما. وعندما تنازل فاروق عن العرش يوم ٢٦ يوليو / تموز ١٩٥٢ تنازل للملك أحمد فؤاد الثاني «ملك مصر والسودان».

وكانت الأحزاب السودانية متفقة على المطالبة بإنهاء الحكم الثنائي البريطاني - المصري والإدارة البريطانية التي تحكم السودان، ولكنها تنقسم إلى تيارين: أحزاب «اتحادية» تنادي بالارتباط مع مصر، إلا أنها متعددة وجهات النظر حول طبيعة الارتباط ومستواه، ومتفاوتة في صدق التزامها بمطلب الاتحاد، أبرزها «حزب الأشقاء» بزعامة إسماعيل الأزهرى. وأحزاب «استقلالية» تنادي باستقلال السودان مع تباين في درجة الاستقلال المنشود، أبرزها «حزب الأمة». ولقد أصدرت «الجمعية التشريعية السودانية»، التي كان قد قاطع انتخابها «الاتحاديون»، قرارا برفض تشريعات الحكومة المصرية الصادرة في أعقاب إلغائها إتفاقية ١٨٩٩ من جانب واحد، واعتبار ذلك «يمس الحقوق الطبيعية للشعب السوداني»، وسجلت «تقديرها الحار لتلك البيانات المتكررة من الحكومة البريطانية بأن مستقبل السودان سيقرره السودانيون أنفسهم». وفي ١٩٥١/١١/١٦ عقد أربعون من زعماء قبائل الجنوب مؤتمرا صحفيا أدانوا فيه إلغاء مصر للاتفاقية، وأكدوا الحاجة لتحقيق «الحكم الذاتي»(٥٨). وكان حاكم عام السودان البريطاني قد وضع مشروع نظام «حكم ذاتى» أرسله لحكومتي بريطانيا ومصر، وحدد يوم ٨ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٥٢ كآخر موعد لتلقي ملاحظاتهما عليه، وإلا أصدره واعتبره نافذا.

وكان «الضباط الأحرار» قد كلفوا صلاح سالم بالملف السوداني، وفي منتصف أغسطس / آب ١٩٥٢ عقد مجلس القيادة اجتماعا لبحث الموضوع، اتفق فيه على أن التلويح بالوثائق التاريخة والأسانيد القانونية في المحافل الدولية، كما كان العهد في السابق، ليس مجديا، وأن الأجدى تركيز الجهود على تعديل مشروع الدستور - الذي وضعه

الحاكم العام للسودان – ليعطي أكبر قسط من السلطات لشعب السودان وحكومته، بدلا من الحاكم العام ومعاونيه، والإصرار على خروج الإنجليز من السودان في أقرب فرصة ممكنة، ليقرر شعب السودان بعد ذلك مصيره باختيار حر، فإن قرر الاستقلال تكون مصر قد ربحت سودانا مستقلا، بدلا من سودان يحتله الإنجليز ويتحكمون فيه.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية تم الانفتاح على الأحزاب «الاستقلالية» باستقبال زعيم حزب الأمة عبد الرحمن المهدي استقبالا حافلا، والتأكيد له إيمان مصر بحق السودان في تقرير المصير. كما جرت مباحثات مع ثمانية أحزاب «اتحادية» انتهت باندماجها في «الحزب الوطني الاتحادي» بزعامة الأزهري. غير أن قادة تلك الأحزب لم يتفقوا على منهاج الحزب وأسس الاتحاد المنشود. وتقدمت مصر يوم ١٩٥٢/١١/٢ بمذكرة تضمنت التعديلات الدستورية المقترحة على مشروع الحكم الذاتي، الذي أعده الحاكم العام البريطاني. حيث أكدت فيها إيمانها بحق تقرير المصير، والمطالبة بإجراء الانتخابات بعد ثلاث سنوات، تنسحب خلالها القوات البريطانية والمصرية، ويمارس فيها الحاكم العام سلطاته بمعاونة لجنة خماسية: اثنان سودانيان يختارهما البرلمان السوداني، وثالث مصري ورابع انجليزى وخامس هندي أو باكستاني، وأن تنتخب جمعية تأسيسية تقرر ارتباط السودان بمصر على صورة ما أو استقلاله.

وبينما انتقد البعض بمصر المذكرة إذ لم تشر إلى «حقوق مصر التاريخية». رأى فيها خبراء الخارجية البريطانية محاولة لاستئصال النفوذ البريطاني في السودان. وبدأت الوزارة البريطانية مشاورات مع نظيرتها الأمريكية انتهت بقبول بريطانيا الدخول في المفاوضات التي بدأت يوم ١٩٥٢/١١/٢٠. وتوقفت المفاوضات عدة مرات، إذ كان الإنجليز يصرون على استبقاء إدارتهم، وبخاصة في الجنوب، الأمر الذى رفضه المصريون حرصا على وحدة السودان وتحرر إرادته(٥٩). وسافر صلاح سالم ووفد مرافق للمديريات الجنوبية حيث استقبل بحفاوة بالغة، وعاد يحمل آلاف تواقيع زعماء قبائل الجنوب، بما فيها «الدنكا» – أكبر قبائل الجنوب – بتأييد موقف مصر في المفاوضات، وبذلك تحقق إجماع سودانى، مؤيد حق تقرير المصير الذى تدعمه مصر(٦٠).

وإلى جانب الإجماع السوداني لعب الإعلام المصري دورا جيدا في دعم الوفد المفاوض. كما أسهمت مداخلات وكيل الخارجية الأمريكية هنري بايرود مع الخارجية البريطانية في لندن، وكذلك السفير كافري مع السفير البريطاني في القاهرة، في الدفع

باتجاه توقيع اتفاقية يوم ٢٠ فبراير / شباط ١٩٥٣ نصت على إقامة حكم ذاتي كامل خلال فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات، يحتفظ خلالها السودانيون بالسيادة حتى يتم تقرير المصير، وتنتخب في نهايتها جمعية تأسيسية تقرر مصير السودان بالارتباط مع مصر وعلى أية صورة أو تختار الاستقلال التام. كما قضت بتشكيل ثلاث لجان: الأولى تعرض عليها قرارات الحاكم العام قبل تنفيذها. وثانية تشرف على الانتخابات. وثالثة تتابع إتمام سودنة الإدارة والشرطة وقوة دفاع السودان وسائر الوظائف الحكومية.

ونظر للاتفاقية في البرلمان البريطاني على أنها أفسحت المجال لمصر للتدخل في شؤون السودان، مما يهدد مصالح بريطانيا في السودان، الذى كانت قد أوهنت علاقاته بمصر، وخاصة الاقتصادية، مقابل ربط اقتصاده بالسوق البريطاني(٦١). ولتدارك المخاطر المحتملة توجه وزير الدولة البريطاني سلون لويد للسودان، حيث شكل مع المهدي جبهة «استقلالية» لخوض الانتخابات، وألف «حزب الأحرار الجنوبي» – الذى تحول فيما بعد إلى «جبهة الجنوب» بقيادة جون قرنق(٦٢) – كما زار مجاملا زعيم الختمية الميرغني، الداعم للحزب الاتحادي، محاولا التأثير في موقفه «الاتحادي»، الذى يعود لاستقواء الختمية بمصر في صراعها مع الأنصار المدعومين من الإنجليز. واشتدت لهجة صحف حزب الأمة وغيرها من الصحف «الاستقلالية» الناقدة «التدخل المصري في شؤون السودان» المتمثل بالدعم المادي والمعنوي للحزب «الوطني الاتحادي»، وبالمساعدات المالية للمشروعات الثقافية والاجتماعية السودانية.

وحقق «الحزب الوطني الاتحادي» نجاحا كاسحا في الانتخابات(٦٣). الأمر الذي هللت له مصر ورأت فيه حسما لقضية الاتحاد. في حين أخذ الأزهري وزملاؤه يتصرفون وفق ما يؤمن إستقرارهم في الحكم، فامتنعوا عن نقد بريطانيا، وأبدوا الود للموظفين الإنجليز، وأعلنوا أن المهمة الأولى للحكومة التي سيشكلها الأزهري تنفيذ اتفاقية السودان(٦٤). ودعي نجيب وصلاح سالم لحضور حفل افتتاح البرلمان السوداني يوم ١٩٥٤/٣/١ فاستقبل بخمسين ألفا من «الأنصار» المسلحين يهتفون «لامصري ولا بريطاني السودان للسوداني»، في استعراض قوة نظمه المهدي في تعويض عن خسارته الفادحة في الانتخابات. ووقع صدام حول المطار وقصر الرئاسة مما اضطر الشرطة إلى تهريب نجيب والوفد المرافق من الأبواب الخلفية للقصر، وأجل افتتاح البرلمان ولم يدع إليه نجيب.

ولم يطل بالأزهري المقام رئيسا للوزراء حتى أخذ يتحدث عن «اتحاد بين طرفين

متكافئين في كل الحقوق وكل الواجبات»(٦٥). وكان الميرغني قد أبلغ المستشار السياسي للحاكم العام البريطاني في يوليو / تموز ١٩٥٣ «أن السودان يجب أن يكون جمهورية مستقلة». وفيما أوضح مبارك زروق، وزير المواصلات في حكومة الأزهري، لذات المستشار أن «الأشقاء» – الاتحاديين – اتبعوا سياسة موالية لمصر للتخلص من الإنجليز «ثم وضع الأمور في نصابها مع المصريين»(٦٦). وأخذت تقارير المستشارين الإنجليز تتحدث عن تبلور «قومية سودانية»، وأن السودانيين يواجهون خيارا بين الاستقلال، وبين أن يكونوا في الموقف الضعيف والأدنى إذا اتحدوا مع مصر. واستغلت في تأكيد هذا الادعاء كل أخطاء وهفوات المسؤولين المصريين مهما كانت بسيطة، كما استغلت مشاعر الإحساس بعدم التكافؤ على صعيد الإمكانات ومستوى التطور الحضاري. وأخذت أجهزة الإعلام الإنجليزية و«الاستقلالية» تسلط الأضواء بكثافة حول التمايزات بين القطرين، وتكثف الظلال من حول الروابط المشتركة بينهما، وبخاصة روابط اللغة والثقافة العربية. ووضعت خطة استغلال الدعاية المصرية حول سودنة الوظائف في ضرب النفوذ المصري المتنامي. وحيث ثبت أن الجهاز الوظيفي البريطاني في السودان قد فشل في إقامة علاقات طيبة مع السودانيين، فقد تقرر سحب الموظفين البريطانيين من السودان «حتى لا يجد السودانيون أمامهم عدوا إلا المصريين»(٦٧).

ودعي الأزهري لزيارة إنجلترا، فوصلها يوم ٣٠ سبتمبر / أيلول ١٩٥٤، حيث أمضى ١٢ يوما في استقبالات رسمية حافلة، إذ استقبلته الملكة ورئيس الوزراء تشرتشل. وفي لقاء له مع الطلبة السودانيين صرح «يجب أن يصان للسودان استقلاله وحريته وسيادته، وليس إخضاعه لمصر، أو التأثير على حرية أهله، والبحث عن صيغة من الاتحاد يكون فيها السودان مستقلا». وزار الأزهري مصر يوم ٢ ديسمبر / كانون أول ١٩٥٤. حيث التقى صلاح سالم أولا، وتحدث طويلا عن افتراءات الصحافة الإنجليزية عليه،. وطلب أن يعد رجال القانون المصريون الأبحاث عن أنواع الاتحادات، للاهتداء إلى الحل الذى يمكن أن تجتمع حوله كلمة «الحزب الوطني الاتحادي». ثم التقى الرئيس عبد الناصر، وتحدث عن الاتحاد وضرورته. ويذكر صلاح سالم أن عبد الناصر خاطب الأزهري والوفد المشارك قائلا: «أطلب شيئا واحدا، وهو أن يعرف كل منا الآخر على حقيقته، ولا داعي لكى أخدعكم وتخدعونني. وأحب أن أعرف رأيكم بوضوح، حتى أكون على بينة من أمري، ونهيىء بلادنا لقبول ما يستقر عليه رأي السودان الذي تقررونه»(٦٨). وواضح

من سؤال عبد الناصر أنه كان متابعا ما يجري في الخرطوم ولندن، وأنه على استعداد لقبول القرار السوداني.

ويذكر محمد أبو نار - مدير مكتب صلاح سالم لشؤون السودان - أن صلاح سالم حاول التأثير في موقف الحزب الوطني السوداني من خلال محمد نور الدين فلم ينجح، كما اتصل بكل من عبد الخالق محجوب والشفيع الشيخ زعيمي الحزب الشيوعي السوداني، وحاول توسيط الشيوعيين المصريين ولم ينجح، كما فشلت مساعيه مع الجنوبيين للضغط على الأزهري. كما يذكر أن جمال عبد الناصر كان يعتبر أن السودان لم يصل إلى الحالة التي تتيح له إقامة علاقات وطيدة مع مصر، فيما كان زكريا محيى الدين يعتقد أن الفريق الذى اعتمد عليه صلاح سالم لم يكن القوة الأساسية في السودان. وأن حسين ذو الفقار صبري ساير حزب الأمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وأن ما أنفقته مصر في السودان لم يتجاوز نصف مليون جنيه صرفت على بناء المساجد ومساعدة الطلبة وبعض الزعماء السياسيين، وأن الإنجليز والأمريكان نشطوا لاحتواء إسماعيل الأزهري ومبارك زروق(٦٩).

وكان للأزمة فيما بين محمد نجيب ومجلس الثورة بمصر، وبخاصة أزمة مارس / آذار ١٩٥٤، وتلك التي انتهت بإقالة نجيب من رئاسة الجمهورية في نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٥٤ انعكاسات شديدة السلبية في السودان. وقد صور كثيرون إقصاء نجيب والصراع مع الأحزاب المصرية والأخوان على أنهما أبرز عوامل عدم تحقق اتحاد السودان ومصر. ولدرجة أن نجيب في كتابه «كنت رئيسا لمصر» يقول: «كان قرار تنحيتي عن رئاسة الجمهورية هو في نفس الوقت قرار انفصال السودان عن مصر»(٧٠). وبالعودة للوقائع يتضح أن الأحزاب «الاتحادية» السودانية لم تكن في غالبيتها جادة في رفعها شعار الاتحاد، ولا كان غالبية أعضائها اتحاديين إلا بمقدار ما يحقق رفعهم شعار الاتحاد مصالحهم الخاصة في السودان بالدرجة الأولى. أما الادعاء حول انعكاسات عزل نجيب، فمع الإقرار بالأثر السلبى الذي تركه عزله في السودان إلا أن الطموحات الانفصالية كانت شديدة الوضوح قبل أن يظهر الصراع مع نجيب إلى العلن. فالميرغنى أكد للمستشار لوس في يوليو / تموز ١٩٥٣ بأن السودان سيبقى جمهورية مستقلة. ولقد جاء وقع استقبال الأنصار الدامى لنجيب بعد تفجر الأزمة معه في فبراير / شباط ١٩٥٤ مما يؤكد محدودة تأثير الازمة في قرار الاستقلال

السوداني، وذلك على الرغم من ومظاهرات السودان انتصارا له عندما تقرر عزله. فيما عارض الحزب الشيوعي الارتباط بمصر من منطلق النظر لمصر باعتبارها وحدة سياسية وهوية مستقلة، أسوة بنظرة الشيوعيين المصريين لكل من مصر والسودان يومذاك. والشواهد كثيرة على أن النخبة «الاتحادية» السودانية ما إن ذاقت طعم الحكم حتى اندفعت في تأكيد «الاستقلال» عن مصر والانحياز للمعسكر الغربي، كما يوضح ذلك موقف إسماعيل الأزهري في مؤتمر باندونغ في ربيع ١٩٥٥.

وفي تفنيد الادعاء حول مسؤولية أعضاء مجلس قيادة الثورة وبخاصة عبد الناصر. كتب خالد محيي الدين يقول: «كانت قضية الجلاء هي الهم الأول لعبد الناصر، ولهذا فقد قبل الوصول إلى تسوية حول مسألة السودان. والحقيقة أن اتفاقية السودان كانت جيدة، فقد رسمت للسودان طريقا محددا، إما الاستقلال أو الوحدة مع مصر، وكلاهما يمثل خطوة إيجابية بالنسبة للتخلص من الاحتلال البريطاني هناك. وقد أتت الانتخابات – وفق توقعاتنا – بالاتحاديين، لكنهم ما إن أصبح بإمكانهم حكم بلدهم حتى وضعوا شروطا للوحدة كان من الصعب قبولها في هذا الوقت. ولم يكن عبد الناصر مستعدا لأن يربك معركته من أجل الجلاء بالدخول في مماحكات حول السودان... ولقد قال كثيرون إن عبد الناصر قد ضحى بالسودان مقابل الجلاء عن مصر. والحقيقة أن عبد الناصر لم يكن يملك شيئا في السودان،. وما قبله عبد الناصر هو حق تقرير المصير للسودانيين وهو مبدأ صحيح. وما كان بإمكان مصر التي تسعى جاهدةً لاستقلالها أن تفرض سيطرتها بالقوة على بلد آخر»(٧١).

وبمقدار ما أوضحت معالجة المسألة السودانية نهج عبد الناصر الوحدوي القائم على توفر الظروف الموضوعية والذاتية وفي مقدمتها حرية الاختيار. بقدر ما جسد الأزهري و«الحزب الوطني الاتحادي: الزمرة الأولى من زمر «الإقليمية الجديدة» وحدوية الشعارات انفصالية الممارسات، التي توالى بروزها على المسرح السياسي العربي مع تعاظم المد الوحدوي. والتي تتمثل في تحول رموز الطبقة الوسطى من دعاة وحدة واتحاد إلى انفصاليين ما إن يستقروا في مقاعد السلطة، بحيث يشكلون بديلا للإقليمية التقليدية في المحافظة على واقع التجزئة. دفاعا عما نالوه من نفوذ وثروة ومراكز اجتماعية غير مضمون الاحتفاظ بها في حال تحققت الوحدة أو الاتحاد الذي كانوا يدعون إليه.

### ٦- اتفاقية الجلاء، وتقويمها مصريا وعربيا ودوليا:

بعد أن اطمأن «مجلس قيادة الثورة» إلى أنه حقق رصيدا شعبيا، وأقام جبهة وطنية ممثلة في «هيئة التحرير»، وحجم قدرات تحالف الإقطاع ورأس المال، وأحكم قبضته على الجبهة الداخلية، قرر البدء بالمفاوضات. وقد أدرك من تجربته في حالة السودان إمكانية توظيف الورقة الأمريكية ضد بريطانيا. وتشكل وفد المفاوضات برئاسة محمد نجيب وعضوية كل من: جمال عبد الناصر، صلاح سالم، د.محمود فوزى، د.حامد سلطان، د.علي حسن زين العابدين. وبدأت المفاوضات يوم ٢٧ أبريل / نيسان ١٩٥٣ لكنها سرعان ما توقفت، إذ اصطدمت بإصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقاعدة في منطقة القناة، ورفض مصر الدخول في الأحلاف. وللتأثير في الموقف البريطاني بدأت أعمال فدائية تحت إشراف كمال رفعت، تميزت بالتنظيم والدقة والأداء الجيد، قياسا بما كان في أعقاب إلغاء النحاس المعاهدة في أكتوبر / تشرين أول ١٩٥١. ولكن العمل الفدائي في المرحلة الراهنة افتقد حماس الجماهير ومشاركة العناصر الحزبية بسبب حل الأحزاب، التي ثبت أنها أقدر من «هيئة التحرير» على تحريك الشارع المصري. وكالمرة السابقة لم يشارك الأخوان المسلمون في الأعمال الفدائية برغم أن جماعتهم لم تحل كبقية الأحزاب(٧٢).

وإلى جانب توظيف العمل الفدائي والورقة الأمريكية، ثبت أن الوفد المفاوض أحسن قراءة الواقع الإقليمي، وامتلك جرأة تحمل مسؤولية اتخاذ قرار وطني لا يحظى بالشعبية. ولقد حرص عبد الناصر طوال فترة المفاوضات على أن يحتفظ الوفد المفاوض بتأييد أعضاء «مجلس قيادة الثورة»، وعلى عدم اتخاذ قرار فردي. ويلاحظ انتونى ناتنج انه نادرا ما كان عبد الناصر يذهب إلى أى مكان دون أن يصحبه واحد أو اثنان من أعضاء المجلس، كما أنه لم يتخذ أى قرار إلا بعد أن يناقشه معهم جميعا(٧٣).

وفي ٢٧ يوليو / تموز ١٩٥٤ وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى، ثم بشكل نهائي في ١٩ أكتوبر / تشرين أول ١٩٥٤. ونصت على سحب القوات البريطانية في موعد أقصاه ١٩٥٦/٦/١٨، على أن يكون لها حق العودة إذا وقع اعتداء على أية دولة عربية أو تركيا خلال السنوات السبع التالية، وعلى أن تقتسم مصر وبريطانيا قواعد القناة خلال السنوات السبع، بشرط أن يشتغل الفنيون الإنجليز في مخازن الذخيرة والورش التي تحتفظ بها بريطانيا خلال تلك المدة. وأن تلتزم مصر بمعاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٢، التي تنص على حرية الملاحة عبر قناة السويس(٧٤). وندر بين الحزبيين العرب من نظر للاتفاقية

عند إعلانها على أنها مغامرة محسوبة، وعلى أنها تضمنت تنازلات متبادلة وخطت بمصر خطوة واسعة على طريق التحرر من الاستعمار(٧٥). وفي مصر عارضها بقوة الوفد والأخوان والشيوعيون، واعتبروها مؤشرا على انحياز مجلس قيادة الثورة بزعامة عبد الناصر إلى قبول الأحلاف الأجنبية وعمالته للأمريكان. وكاد عبد الناصر يفقد حياته نتيجة ذلك، ولم يبد النظام أكثر انعزالاً عن الشعب مصريا وعربيا كما بدا عشية الإعلان عن اتفاقية الجلاء(٧٦). أما على الصعيد العالمي فقد نظر لذلك على أنه أعظم إنجاز للحكم الجديد، إذ حقق لمصر أعظم أمانيها على مدى ٧٢ عاما.

## ٧- الخلاف مع محمد نجيب وأزمة مارس / آذار ١٩٥٤:

قدم اللواء محمد نجيب لحركة «الضباط الأحرار» ولمصر الشيء الكثير، بمجرد قبوله تحمل المسؤولية. إذ أعطى الحركة شخصية معروفة ومحترمة في أوساط الجيش. كما أنه بابتسامته الحانية، وطلعته الأبوية المحببة للشارع المصري، نجح في أن يقدم لحركة عسكرية صارمة صورة جذابة(٧٧). مما أكسب الحركة وأكسبه حضورا جماهيريا، كان له تأثيره في الصراع مع الأحزاب وقيادتها التاريخية وبخاصة الوفد والنحاس. لكن محمد نجيب في الوقت ذاته مدين ببروزه وحضوره للضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر، الذين دفعوا به للواجهة، بحيث احتل قلوب الملايين باعتباره «البطل» الأسطوري الذي كان منتظرا. وبمقدار ما أكسب وجوده كواجهة الثورة وشخصه حضورا جماهيريا، بمقدار ما أضر بشخصه والثورة نسيانه الدور الذى لعبه عبد الناصر بالذات في الدفع به إلى الواجهة وتقديمه كصانع أول لحدث لم يكن له في صنعه نصيب كبير. ولم يفطن وهو في نشوة النصر إلى أن إنجازات الحركة المتوالية أخذت تكسبها كحركة رصيدا شعبيا يتنامى بتسارع طردي أو يتنبه لهامشية دوره ومحدودية قدراته قياسا بدور وقدرات عبد الناصر.

وبإحساس كبير بالثقة أخذ يطالب بسلطات تتجاوز مسؤوليته كقائد فريق، وهذا ما لم ينكره فيما بعد(٧٨). وبدا في نظر زملائه متعطشا للسلطة دون أن يكون مؤهلا لذلك(٧٩) وكان طبيعيا أن يرفض الذين ثاروا على طغيان فاروق منح من يعتبرونه صنيعة أيديهم سلطات أوسع مما كان لفاروق، وأن يروا في منحه السلطات التي طلبها عن طريق وسيطيه د.السنهوري وسليمان حافظ إمكانية أن يصبح دكتاتورا. علاوة على أن ما كان يطلبه يتناقض مع ما درجوا عليه، منذ شكلوا حركتهم وتواصل إثر تسلمهم السلطة، من

اعتماد أسلوب «القيادة الجماعية». وبذلك توالت الأزمات وأصبح تفجر الوضع مسألة وقت.

وحين لم يستطع نجيب أن يحصل على السلطات الواسعة بالتراضي قدم استقالته، محاولا أن يستثمر شعبيته، وأن يستغل تطلع النخبة الحزبية للديمقراطية، بعد أن كان في مقدمة المطالبين بمد أجل فترة الانتقال(٨٠). فأخذ يتحدث عن أهمية الديمقراطية، وضرورة إعادة الحياة النيابية، وعودة الجيش إلى ثكناته، وينتقد في مجالسه الخاصة وبحضور الدبلوماسيين الأجانب، ممارسات زملائه في مجلس القيادة. متخذا موقفا مناقضا كليا لموقفه عندما طلب إلى الأحزاب تطهير ذاتها. وقبل المجلس الاستقالة وعين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء، وتعاطف الجمهور مع نجيب، كما وقف إلى جانبه سلاح الفرسان «المدرعات». واغتنمت الأحزاب الفرصة محاولة استرداد الأرض التي فقدتها، وتحت واجهة دعم نجيب واستعادة الديمقراطية سارعت تعيد تنظيم صفوفها المتداعية. واتخذت نقابتا المحامين والصحفيين وأساتذة وطلاب الجامعات موقفا مؤيدا وداعما نجيب والأحزاب، وطالبت بحل «مجلس قيادة الثورة» وإعادة الحياة النيابية وإطلاق الحريات العامة. وتشكلت «جبهة وطنية» من الوفد والأحزاب التقليدية والشيوعيين والأخوان تحت شعار إسقاط «الدكتاتورية العسكرية». ويلاحظ أنه لم يسبق لهذا التجمع أن شكل جبهة وطنية ضد الاستعمار البريطاني(٨١).

ولم تقتصر الأزمة على الخلاف بين جمال عبد الناصر وبقية أعضاء مجلس الثورة، وبين نجيب والملتفين حوله، وإنما امتدت إلى داخل مجلس الثورة إذ انحاز خالد محيي الدين إلى نجيب، وتفاديا لعواقب انقسام الجيش وتحسبا من تصادم وحداته، أعلن عبد الناصر يوم ٥ مارس / آذار ١٩٥٤ قرار المجلس بإلغاء الرقابة على الصحف والأحكام العرفية، وعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريقة الاقتراع العام لمناقشة مشروع دستور جديد وإقراره(٨٢). إلا أن تلك القرارات لم تجد من القوى المدنية الليبرالية واليسارية تفهما منطقيا، ولم يتم التعامل معها بإيجابية. وعلى العكس من ذلك استخدم الجميع الحريات المتاحة لشن هجوم ضار على «مجلس قيادة الثورة» وحركة الجيش و«الضباط الأحرار»، مما أثار مخاوف المجلس والضباط. ويتهم خالد محيي الدين نجيب بأنه حاول استغلال تلك القرارات لتعزيز سلطاته، كما يتهم الوفد والشيوعيين بإساءة استخدام الفرصة المتاحة(٨٣).

وفي ٢٥ مارس / آذار اجتمع المجلس بكامل أعضائه، وبحضور نجيب، لتدارس

الأوضاع، وبرز في الاجتماع اتجاهان: الأول يقوده جمال ويؤيده الغالبية يرى السماح بقيام الأحزاب، وبأن لا يؤلف «مجلس قيادة الثورة» حزبا، ولا يحرم أحد من حرية ممارسة حقوقه السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الرأي في الانتخابات، وأن تشكل جمعية تأسيسية بانتخاب حر مباشر، ودون أن يعين أي فرد فيها، وتكون لها سلطة السيادة وسلطة البرلمان كاملة، وأن تنتخب بمجرد انعقادها رئيسا للجمهورية، وأن يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين بمن فيهم رشاد مهنا، وأن يحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٣ يولو / تموز المقبل (١٩٥٤) باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الشعب الشرعيين. أما الاتجاه الثاني فكان يقوده البغدادي، ويرى إلغاء قرارات ٥ مارس / آذار والإبقاء على فترة الانتقال. وعندما أجرى التصويت فاز الاتجاه الأول بالأكثرية، ولم يعارضة سوى: البغدادي، وجمال سالم، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم. فيما امتنع نجيب عن التصويت(٨٤). كما تقرر أن يكلف نجيب خالد محيي الدين بتشكيل الوزارة. ويقرر خالد محيي الدين أنه ونجيب وافقا على عودة الحياة النيابية مع حرمان من الحقوق السياسية كل من: النواب الذين صوتوا لقوانين مقيدة للحريات، والنواب الذين رفضوا دفع ضريبة الأطيان (الأراضي). ورؤساء الأحزاب، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي. وأن الذين عارضوا القرار كانوا يرون طرد الاستعمار أولا ثم بحث موضوع الديمقراطية(٨٥).

وفي الوقت الذى أرضت فيه تلك القرارات الليبراليين والماركسيين، استنفرت القوى التي رأت في تصفية الثورة إضرارا خطيرا بمكاسبها التي تحققت ومصادرة لأحلامها التي عظمتها الثورة. وبذلك لم تعد المعركة بين دعاة الليبرالية وخصومهم دعاة الديمقراطية الموجهة، وإنما بين الثورة المضادة والثورة. وفيما وقف يؤيد القرارات الحزبيون من الوفد إلى الشيوعيين، وغالبية أعضاء النقابات المهنية، وأساتذة الجامعة وطلابها، اتخذ الأخوان موقف المراقب. ووقف ضدها تجمع ضم نقابات العمال وأعضاء «هيئة التحرير» وجمهور الفلاحين وكادحي المدن، وباختصار جميع من كانوا مهمشين سياسيا في العهد السابق. وأضرب عمال النقل العام، وتوالت المظاهرات المؤيدة والمعارضة، وعقد ممثلو مختلف أسلحة الجيش مؤتمرا سياسيا قرروا فيه تأييد حكم «مجلس قيادة الثورة». وبدت مصر على شفا حرب أهلية في الوقت الذي كانت تجرى فيه مفاوضات الجلاء، وتتفاقم فيه حدة الأزمة في السودان. مما أظهر معارضي الحكم بمظهر المهدد للوحدة الوطنية،

والمضعف بالتالي الموقف الوطني في قضيتين طالما شغلتا الرأي العام. وكانت قوى الإقطاع مستنفرة في الريف ضد الإصلاح الزراعي(٨٦). وكلا الأمرين كان لهما شديد الأثر في موقف مجلس قيادة الثورة وبالتبعية مجلس الوزراء. واجتمع المجلسان يوم ٢٨ مارس / آذار، بعد ثلاثة أيام من المظاهرات والمؤتمرات المتعارضة، حيث أعلن الوزير نور الدين طراف أن الشعب والجيش ضد قرارات ٢٥ ماس / آذار، وأيده عبد الحكيم عامر، وطالب بإلغائها جميع الوزراء المدنيين فيما عدا د.عباس عمار ود.علي الجريتلي. وجرى التصويت فأيد إلغاءها جميع الحضور عدا عمار والجريتلى، فتقرر إلغاؤها كما تقرر إعادة الرقابة على الصحف(٨٧).

تباينت وجهات النظر بشأن إضرابات عمال النقل يوم ٢٦ مارس / آذار ١٩٥٤ واشتراكهم في المظاهرات المعادية لقرارات ٢٥ مارس / آذار، إذ يدعى خالد محيي الدين أن عبد الناصر رتب الأمر مع الصاوي أحمد الصاوي نقيب عمال النقل، إلا أنه يعقب بأن أى ترتيب ما كان ليجد له صدى لولا أنه لقي تجاوبا عند الجماهير، ويقرر أن الطبقة الوسطى كانت تخشى عودة الأحزاب التي احتقرتها، فيما كان الفلاحون يخشون إلغاء الإصلاح الزراعي وعودة الاستبداد الإقطاعي، بينما بدأ العمال يستمتعون بقانون يحميهم ضد الفصل التعسفي، وأن حملات صحف «المصري» و«الجمهور الجديد» و«روز اليوسف» استفزت الجيش وبخاصة «الضباط الأحرار»(٨٨). فيما يدعي سيد مرعي أن أول من اتصل بالصاوي كان يوسف صديق - عضو مجلس قيادة الثورة اليساري - الذى حاول تحريك العمال لتأييد القرارات، إلا أن الصاوي رفض الاستجابة وتحرك بالاتجاه المضاد حرصا على مكاسب العمال. وينفي سيد مرعي نفيا قاطعا أن يكون لعبد الناصر أي دور في ذلك(٨٩). أما د.عصمت سيف الدولة فيعيد موقف العمال لتلقيهم القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع الفصل التعسفي، والقرار الصادر في ١٦ أبريل ١٩٥٣ بعدم جواز أكثر من عقوبة واحدة على المخالفة الواحدة، والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ بحصر العمال العاطلين وإنشاء سجل لهم وتشغيلهم(٩٠).

وفي تقويمه لأحداث مارس / آذار ١٩٥٤ كتب د.عصمت سيف الدولة يقول: «في ذلك الصراع اختار الليبراليون والماركسيون العودة إلى الليبرالية، واختار الثوار الثورة. أما الماركسيون، فلأنهم لم يكونوا من القوة بحيث يفرضون مذهبهم التقليدي في ديكتاتورية البروليتاريا، أو مذهبهم المتطور في الديمقراطية الشعبية، فانحازوا إلى الليبراليين، على أساس

أن الليبرالية - كما اعتقدوا - تتيح لهم فرصة أكبر لتعميق التناقض الطبقى وتعبئة الجماهير تحت قيادة الطبقة العاملة للاستيلاء - في النهاية على السلطة - وأصبح الصراع بين الليبراليين والثوريين.. فأي الفريقين كان ديمقراطيا... كلاهما .. الأولون كانوا ديمقراطيين بالمفهوم الليبرالي، والآخرون كانوا ديمقراطيين بالمفهوم الشعبي، الأولون انحازوا إلى القلة الممتازة الحاضرة، والآخرون للأغلبية المسحوقة.. الغائبة، هذا على المستوى الفكرى. أما على المستوى الواقعي، نعني واقع مصر عند قيام الثورة، فإن الأولين لم يكونوا ديمقراطيين بأى معنى، وكان الثوار وحدهم هم الديمقراطيون. ذلك لأن القلة التي انحاز إليها الليبراليون لم تكن تعاني من أية مشكلة ديمقراطية، فهى قادرة فكرا وعلما وخبرة ومالاً على ممارسة حقوقها السياسية، وقد استنفذت ثلاثين عاما قبل الثورة وهى تمارسها. الذي كان يعاني مشكلة ديمقراطية حقيقية هو الشعب الضعيف المستضعف. وكان اختيار الليبراليين العودة إلى ما قبل الثورة يعني إبقاء مشكلة الديمقراطية في مصر بدون حل. كان موقف الثوريين يتضمن - كحد أدنى - معرفة صحيحة بأين تقع المشكلة الديمقراطية وإرادة متمسكة بضرورة مواجهتها وحلها، حتى لو لم يكونوا في ذلك الوقت يعرفون على وجه التحديد العملي كيف تحل»(٩١).

وكان لأحداث مارس / آذار ١٩٥٤ بعنفها انعكاسات شديدة، فمن جهة أولى قوت لدى عبد الناصر توجهه نحو تجاوز الليبرالية، كما عمقت القطيعة بين الثورة وبين المثقفين الليبراليين والماركسيين على السواء، مما أثر على مشكلة الديمقراطية بمصر، إذ لم يقم المثقفون بدورهم التاريخي في تعميق الوعي الديمقراطي وتبيان الأسلوب الأمثل للممارسة الديمقراطية في الواقع العربي. في حين تزايد اعتماد الحكم على التكنوقراطيين والبيروقراطيين في مشروعات التنمية التي اتسعت وتعددت. ومن جهة ثانية تكرست أهمية المؤسسة العسكرية وشعورها بأنها حامية النظام وسنده في مواجهة قوى الثورة المضادة، كما تعمق شعور النظام بأهميتها لإنجاح مشروعه الثوري.

ولم يكن الموقف من الأحزاب منبت الصلة برياح الحرب الباردة، التي كانت أشد ما تكون عصفا في المشرق العربي خلال النصف الأول من خمسينات القرن العشرين. وبحكم ما هو معروف تاريخيا من عمق المداخلات الأجنبية في شؤونه الداخلية، والاختراقات التقليدية لتكويناته الاجتماعية، كانت القوى الوطنية الصاعدة شديدة الحساسية تجاه كل ما قد يؤثر سلبا في حراكها الوطنى ومحاولة تصفية التركة الاستعمارية.

وقد سبقت الإشارة لما أوضحه خالد محيي الدين من أن أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين عارضوا قرارات مارس / آذار ١٩٥٤ كانوا يرون طرد الاستعمار أولا ثم بحث موضوع الديمقراطية. ولقد كان تواجد القوات البريطانية في منطقة القناة من العوامل التي أخذتها جماهير الشعب في الحسبان عندما لم تقف إلى جانب الأحزاب المطالبة بالحياة البرلمانية، ووقفت إلى جانب «الضباط الأحرار» تدعم موقفهم في مفاوضات الجلاء وتغيير الواقع الاقتصادي – الاجتماعي للمهمشين في أرض مصر.

## ٨- الصدام مع الإخوان المسلمين:

قبل أن يشكل عبد الناصر حركة «الضباط الأحرار» التحق وبعض رفاقه بجماعة «الإخوان المسلمين»، ولم يطل مقامهم في الجماعة لعدم استطاعة قيادتها الرد على تساؤلاتهم السياسية والاجتماعية(٩٢). ومع ذلك بقي للجماعة تقديرها عنده، لدرجة أنه قبيل التحرك ليلة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ تولى إبلاغ الجماعة بموعد الحركة، وفي الصباح كان عدد من شباب الإخوان يحرسون المنشآت العامة وأماكن العبادة(٩٣). غير أن بيان المرشد العام حسن الهضيبي بتأييد الحركة لم يصدر إلا بعد إعلان تسفير الملك يوم ٢٦ يوليو / تموز. ولقد كان عبد الناصر شديد الحرص على استقلالية الحركة، وعدم وقوعها تحت سيطرة أى منظمة حزبية، فيما كان الهضيبي يطمح لأن يكون موجه الحكم الجديد وصاحب الكلمة الفصل في قراراته(٩٤). ووقع الصدام الأول بين الطرفين على خلفية مشاركة الشيخ أحمد حسن الباقوري، عضو مكتب الإرشاد، والمستشار أحمد حسني في وزارة محمد نجيب الأولى(٩٥). وعندما اختلف «مجلس قيادة الثورة» مع على ماهر وغالبية وزرائه حول الإصلاح الزراعي انحاز الهضيبي إلى جانب رئيس الوزراء مؤيدا اقتراحه بأن يكون الحد الأقصى للملكية ٥٠٠ فدان.

وما بين ١٩٥٢/٧/٢٣ و١٩٥٤/١٠/٢٦ غلبت الإيجابية على السلبية في علاقات «مجلس قيادة الثورة» وبخاصة عبد الناصر مع الإخوان. فقد كان معظم المفرج عنهم في أكتوبر / تشرين أول ١٩٥٢ من معتقلي الإخوان بمن فيهم قتلة النقراشي. كما أعيد النظر في محاكمة المتهمين باغتيال البنا وتمت إدانتهم، وكذلك حوكم وأدين إبراهيم عبد الهادي وعدد من الضباط في قضايا تعذيب معتقلي الإخوان. واختير ثلاثة من الإخوان أعضاء في لجنة وضع الدستور سنة ١٩٥٣. كما استثني الإخوان من قراري تطهير الأحزاب وحلها. ولقد رحبت الجماعة بقرار الحل ورأت في استثنائها ما يجعل منها مركز

قوة قادرا على فرض إرادته. فيما نظر البعض لاستثناء الجماعة على أنه وليد رغبة عبد الناصر في عدم وقوفها إلى جانب الأحزاب في جبهة واحدة(٩٦).

وانقسم الإخوان يومذاك بين الداعين للتعاون مع مجلس الثورة وحل «الجهاز الخاص» ومعارضي الأمرين(٩٧). وعندما احتدم الخلاف بين قادة الإخوان واحتل بعضهم مركز الجماعة العام وطالبوا باستقالة الهضيبي، لجأ الطرفان إلى عبد الناصر ليفصل بينهم وارتضوا قراره(٩٨). ولقد رأى الهضيبي ومناصروه في «هيئة التحرير» محاولة لتجاوز دور الجماعة، ولم يستجيبوا لدعوة عبد الناصر لاندماج التنظيمين، وإنما دخلوا في صراع متصاعد مع الهيئة، وخاصة في المهرجانات والمظاهرات التي كانت تستقبل نجيب وقادة الثورة(٩٩). ولم يبد الهضيبي موقفا إيجابيا تجاه المشاركة في الأعمال الفدائية عندما طلب منه ذلك للضغط على الإنجليز في مفاوضات الجلاء(١٠٠). ومنذ ربيع ١٩٥٣ كان المرشد العام على صلة بالسفارة البريطانية. ويدعي ومناصروه أن عبد الناصر أخطر مسبقا بالمقابلات التي تمت مع إيفانز، المستشار السياسي للسفارة البريطانية. فيما تدعى الحكومة أن الأمر تم من وراء ظهرها، ولم تعلم بذلك إلا بعد إنكشاف أمر المقابلات. ويعقب ميتشيل: «وعلى كل فإن المقابلة أضعفت الموقف التفاوضي المصري، وكشفت للبريطانيين عن الصراع الكامن بين قيادة الثورة والإخوان»(١٠١).

وشهدت الجامعة يوم ١٩٥٤/١/١٢ صداما بين طلبة الإخوان وطلبة «هيئة التحرير» سقط فيه جرحى بسلاح الأخوان، فصدر في اليوم التالي قرار حل الجماعة بإجماع مجلس قيادة الثورة(١٠٢). واعتقل الهضيبي و٤٥٠ من أنصاره، ويلاحظ أن حملة الدعاية الحكومية تناولت المتورطين دون الجماعة(١٠٣). واستجابة لوساطة الملك سعود أفرج عنهم جميعا، وأعيد إشهار الجماعة «كحركة دينية»، وسمح للهضيبي وبعض القادة بالسفر إلى السعودية وسوريا. وفي أزمة مارس / آذار ١٩٥٤ أيدت الجماعة بداية نجيب والأحزاب، وشاركت في المظاهرات المعادية لمجلس قيادة الثورة، وكان عبد القادر عودة من أبرز الخطباء، إلا أن عبد الناصر زار الهضيبي يوم ٢٥ مارس / آذار، واتفق معه على تشكيل «لجنة لدراسة المشاكل المعلقة»، وفي اليوم التالى نادى الهضيبي بالحاجة إلى «حياة نيابية نظيفة» وتراجع طلبة الإخوان عن المشاركة في المظاهرة المطالبة بعودة الأحزاب. فاتهمت المعارضة الإخوان بأنهم «عقدوا صفقة مع النظام أنقذت حياته». وعندما أعيد حل الأحزاب بعد ٢٨ مارس / آذار استثنيت الجماعة من جديد(١٠٤).

وحين أعلن عن اتفاقية الجلاء أدانها الهضيبي، إلا أن التعايش القلق لم يتأثر كثيرا. وفي ١٤ سبتمبر / أيلول ١٩٥٤ عقدت الجمعية التأسيسية للإخوان اجتماعا بحضور ٩٦ عضوا من ١١٢، ولم يحضره الهضيبي. وانقسم الحضور بين مؤيد للثورة ومعارض لها، فأيد الثورة ٧٦ عضوا من الحضور - ما يعادل ٦٧٪ من مجموع الأعضاء و٧٧٪ من الحضور - وقرروا في اجتماع خاص إعطاء الهضيبي إجازة، وإعفاء أعضاء مكتب الإرشاد(١٠٥). وفي ٢٦ أكتوبر / تشرين أول ١٩٥٤؛ وبينما كان عبد الناصر يخطب في ميدان المنشية بالأسكندرية، أطلق عليه عضو الجماعة محمود عبد اللطيف النار(١٠٦). فلم يغادر جمال مكانه وواصل خطابه بشجاعة، هزت الجمهور وأحدثت نقلة نوعية في الموقف الشعبى من عبد الناصر، الذى قام بجولة في شوارع الاسكندرية فاستقبل بحماس وابتهاج من شعب يقدر البطولة ويمقت الغدر. وأعقب المحاولة اعتقالات واسعة بلغت ذروتها، بعد اكتشاف المخازن السرية للأسلحة ومخابىء «الجهاز الخاص»؛ إذ بلغ عدد المعتقلين حينذاك ٢٩٤٣. وشكلت «محكمة الشعب» برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي، فأصدرت أحكاما بحق ٨٦٧ شخصا، فيما أدانت المحكمة العسكرية ٢٥٤ شخصا. ونفذ حكم الإعدام بحق كل من: محمود عبد اللطيف، ويوسف طلعت، وهنداوى دوير، وإبراهيم الطيب، وعبد القادرة عودة، ومحمد فرغلي. وخفض حكم الإعدام عن الهضيبي ثم أفرج عنه صحيا. وأفرج عن معظم المعتقلين، بحيث بقي ٧١ معتقلا مطلع سنة ١٩٥٦، أفرج عنهم جميعا قبل ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٦(١٠٧).

ومما سبق يتضح أن الصدام مع الإخوان لم يقع في الأصل معهم كجماعة وإنما مع المرشد العام الهضيبي وأنصاره. كما لم يكن الصراع يتصل بالموقف من الديمقراطية المتمثل بتجاوز الثورة الليبرالية فكرا وممارسة، أو على خلفية موقف من الإسلام، وإنما على دور في السلطة وصناعة القرار. ويلاحظ أن الحكم عندما دخل مرحلة الحسم لم يلاحق الجميع، وإنما المتورطين فقط، بدليل محدودية عدد المعتقلين قياسا بعشرات آلاف المنتسبين للجماعة يومذاك. كما أن أعدادا من كبار شخصيات الإخوان تعاونوا مع الحكم وشغلوا مناصب مسؤولة. وعلى ذلك يبدو جليا أن الصدام مع الإخوان إنما كان ذا خلفية سياسية في بدايته ومنتهاه، ولم يكن له أى بعد عقائدي ذي صلة بالإسلام الدين والشريعة. ثم إنه كان صداما مع حركة ليس بينها وبين الحكم تناقض عدائي، سواء من حيث الطبقة الاجتماعية التي تمثلها، أو من ناحية القضايا التي تعلن تبنيها لها. إذ كانت الجماعة -

قيادة وقواعد – تنتسب للطبقة الوسطى وما دونها، وهى ذات الطبقة الاجتماعية التي كان ينتسب إليها «الضباط الأحرار» ويعلنون انحيازهم لمصالحها والتزامهم العمل على تحقيق طموحاتها في التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية. وكان ممكنا والحال كذلك أن لايأخذ الخلاف بين المرشد العام ومؤيدوه وعناصر «الجهاز الخاص»، وبين قيادة الثورة بعده الصدامى، كما لم يكن مستحيلا تجنب الآثار السلبية للصدام الذى تسببت به مواقف وممارسات الجناح المتشدد من جماعة الإخوان المسلمين.

غير أن التعايش القلق بين الجماعة والثورة تأثر سلبيا بعاملين، دفعا بالتناقضات الثانوية فيما بينهما لكي تصبح تناقضات عدائية تحتم الصدام: فمن جهة أولى كانت الثورة تواجه تحديات داخلية وخارجية وتعطى الأولوية لحماية الذات وتوفير الاستقرار اللازمين لتحقيق المهام التي حمل قادتها رؤوسهم على أكفهم بهدف تحقيقها. وبالمقابل كان المرشد العام للجماعة والجناح الملتف من حوله يعطى الأولوية لإثبات الوجود وفرض الجماعة ودعوتها على الثورة دون مراعاة تذكر لما تواجهه الثورة من تحديات داخلية وخارجية. ومن جهة ثانية كانت الثورة والجماعة تتنافسان على قيادة وتمثيل جماهير الطبقة الوسطى وما دونها. وعلى نحو لا يكاد يختلف عن منافسة الإخوان للوفد على قيادة الشارع المصري في العقود السابقة للثورة. وفي حمأة الصراع على المحورين: تأمين الذات وقيادة الجماهير وقع الطرفان في أخطاء، لم تنحصر آثارها على الصعيد الوطني المصري وإنما امتدت للمحيط القومي العربي، كما لم تقتصر تداعياتها على زمن الصدام المحدود بل تواصلت إلى عقود تالية بعده.

لقد حرص الجناح المتشدد من الجماعة على أن تكون للجماعة قوة عسكرية منظمة ومدربة، وأن تمتلك كميات من السلاح. فيما وقع بعض قادة الجهاز الخاص في خطيئة استخدام العنف في صراع الجماعة مع الثورة على السلطة، مما يؤكد عدم استفادة الجماعة من التجربة المرة في السنوات السابقة على الثورة. وبالمقابل وقع الحكم في ثلاثة أخطاء، ما كان مضطرا لأى منها، إذ لم يكن مستحيلا عليه عزل المرشد العام ومناصريه واكتساب معارضيهم من القادة والقاعدة الجماهيرية الواسعة. إلا أن الظروف التي وقع فيها الصراع تسببت في وقوع الثورة في: خطأ إصدار أحكام – وتنفيذها – غير متكافئة مع التهم التي أدين بها المتورطون من الإخوان، وخطأ الاندفاع في حملة إعلامية اتسمت بالتعميم والمغالاة، ولو أن الحكم اتبع النهج الذي سلكه عقب حل الجماعة أول مرة في يناير /

كانون ثاني ١٩٥٤ وخص المتورطين وحدهم بهجومه، وغلب الموضوعية في الأحكام والإعلام، لربما حال دون تفاقم حدة الخلاف. أما الخطأ الثالث فما كان يجوز لنظام أدان ابراهيم عبد الهادي وضباطه لتعذيبهم معتقلي الإخوان في أعقاب اغتيال النقراشي، أن يسمح لأجهزته ممارسة تعذيب المعتقلين من أعضاء «الجهاز الخاص»، مما شكل بقعة سوداء في تاريخ ثورة تميزت بقدر كبير من نصاعة صفحتها.

ويطرح الصدام مع الإخوان التساؤل حول موقف الثورة، وبالذات عبد الناصر، من الإسلام: الدين والشريعة، وهو موقف تميز في إيضاحه عادل حسين – الكاتب والمناضل الذي انتهى إلى تبني الخيار الاسلامي – إذ يقول: «كيف استطاع عبد الناصر أن يتصادم مع الإخوان المسلمين ويحتفظ برغم هذا بشعبية واسعة؟ ورأى بداية أن الناصرية لم تصف جماعة الإخوان المسلمين بمجرد استخدام أجهزة الأمن، بل إنها أساسا من خلال سحب البساط الفكري والسياسي من تحت قدميها ... فحين قادت الناصرية جهادا مقدسا ضد السيطرة الأجنبية والصهيونية، وناضلت من أجل توحيد العرب، والعدالة الاجتماعية، أدركت الجماهير الواسعة أن عبد الناصر يعبر عن مضمون إسلامها الثوري ومأثوراته، فلم تتجاوب مع عداء الإخوان لعبد الناصر، ولم تنفض عنه بسبب هذا العداء»(١٠٨).

## ٩- اعتماد سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز:

يبدو جليا أن صناع القرار المصري الجدد أدركوا في وقت مبكر أن الحرب الباردة فيما بين المعسكرين أفسحت المجال أمام الدول الصغرى لاتباع سياسة خارجية مستقلة وجريئة، تتيح لها إمكانية الاستفادة من صراع القوتين الأعظم. وفي ضوء ذلك كان رفض الارتباط بأي من الكتلتين موقفا استراتيجيا، وحين زار وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلس القاهرة في ١٩٥٣/٥/١١ أكد له د.محمود فوزى أن مصر غير معنية بموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط، وإنما بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وهى مستعدة لقبول أى مساعدة في المجالين لاتنتقص من سيادتها. كما أبلغه بتخوف العرب من أن تعني زيارته للقدس اعترافا بها عاصمة لإسرائيل(١٠٩). ولتحديد السياسة الخارجية عقدت في الأيام الأخيرة من عام ١٩٥٣ وأوائل عام ١٩٥٤ اجتماعات متوالية انتهت إلى تحديد سياسة ذات أبعاد ثلاثة متكاملة: إقامة كتلة عربية متحررة من كل تأثير استعمارى، لتعمل على حماية مصالح الشعوب العربية والإسلامية والإفريقية. وعقد معاهدات تربط هذه

الشعوب معا. وتأسيس كتلة إفريقية تضم جميع البلدان الإفريقية التي لاتزال مستعمرة(١١٠).

ولقد تميز موقف الثورة في مواجهة «حلف بغداد» عن موقف وزارة الوفد سنة ١٩٥١ تجاه مشروع «الدفاع المشترك»، على الرغم من اتفاق الموقفين في رفضهما الأحلاف والتزام الحياد. إذ حين دعيت حكومة الوفد للمشاركة اكتفت بالرفض وتحرك الشارع المصري معارضا الأحلاف. ولم تبادر إلى التنسيق مع الحكومة السورية التي رفضت المشروع في اليوم التالي، لتفعيل الساحة العربية بطرح البديل العربي. واختلف الموقف نوعيا من «حلف بغداد، فبعد أن تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء باشرت مصر تحركا عربيا نشطا لتطويق محاولات نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، جر المنطقة لحلف تركيا - باكستان. ولقد أوضح عبد الناصر في لقائه مع نورى السعيد أن تعزيز ميثاق «الضمان الجماعي العربي»، سبيل حماية استقلال العرب، في حين أصر نوري على موقفه من الحلف التركي - الباكستاني معتبرا الميثاق العربي «مجرد حبر على ورق»(١١١). وبمجرد أن أعلن يوم ٢٤ فبراير / شباط ١٩٥٥ عن توقيع «حلف بغداد»، حتى توجه بعد يومين صلاح سالم إلى دمشق، حيث تم توقيع جملة اتفاقيات مع حكومة صبري العسلى، التي رجحت الموقف المصري الرافض للحلف. وتعزز الموقف المصري - السوري برفض الأردن الانضمام للحلف في أعقاب المظاهرات الرافضة لذلك لدى زيارة رئيس الأركان البريطاني تمبلر لعمان، وبانضمام السعودية للموقف الرافض «حلف بغداد». ومن خلال التصدي الهجومي لحلف بغداد، والدور الإعلامي المتميز الذي لعبته إذاعة «صوت العرب» في الدعوة لمقاومة الحلف، أخذ الدور التقدمي للحكم بمصر يبرز على المستوى العربي، كما أخذ يتشكل بتسارع ملحوظ التيار القومي الجماهيري المتجاوز الحدود القطرية، مما شكل نقلة نوعية في الحراك السياسي العربي على المستويين القطري والقومي.

وفي محاولة الضغط على الموقف المصرى وإظهار مدى هشاشته على المستوى العربي قامت إسرائيل بالغارة على غزة في ٢٨ فبراير / شباط ١٩٥٥، موقعة عددا كبيرا من القتلى والجرحى. وعلى عكس الغاية المرجوة دخلت تلك الغارة التاريخ كمحفز رئيسي لموقف عبد الناصر، ليس تجاه إسرائيل فحسب، وإنما أيضا تجاه المعسكر الغربي باعتباره العمق الاستراتيجي للكيان الصهيوني. ولقد تجلى الموقف ببعدية أثناء مشاركة عبد الناصر في مؤتمر باندونغ في ربيع ١٩٥٥، حيث أثبت كرئيس للجنة صياغة القرارات كفاءة

أثارت الإعجاب، وبرغم حداثة سنة ومحدوية تجربته كان له حضور في مستوى عملاقي آسيا آنذاك: جواهر لال نهرو وشو ان لاى. ونجح في كسب تأييد مختلف القضايا العربية. فقد أعلن المؤتمر تأييد حق شعوب المغرب والجزائر وتونس في تقرير المصير والاستقلال، وتأكيد الحقوق العربية في فلسطين، والدعوة إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. ولم يحتل عبد الناصر في باندونغ مركزا قياديا في حركة عدم الانحياز فحسب، وإنما وضع العرب في التيار الرئيسي للحركة العالمية(١١٢). واستقبل في القاهرة لدى عودته استقبالا حارا، كان مؤشرا على بداية التحول السريع في موقف الجماهير واليسار من قيادته. على الصعيدين المصرى الخاص والعربي العام.

ولقد أكد عبد الناصر في «فلسفة الثورة» التزام مصر بموقف إيجابى تجاه حركة التحرر في إفريقيا، وبناء على قراءة واعية لمواقف مختلف القوى الدولية والإقليمية انتهى إلى اعتبار الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري والصهيونية معسكرا موحد الدوافع والأهداف، وأن مواجهته غير مجدية إلا بتكاتف قوى التحرر والتقدم على اختلاف نوازعها وغاياتها. وسرعان ما غدت القاهرة محور حركة التحرر الوطني الإفريقية، وقاعدتها والنافذة التي تطل منها على العالم، والمركز العلمي الأول الذي يتدفق عليه الطلاب الأفارقة. وأسهمت القاهرة في تحول حركات رفض العنصرية في إفريقيا إلى تحركات ثورية ذات أبعاد سياسية واجتماعية. كما غدت العاصمة التي تضم أكبر عدد من المكاتب السياسية لحركات التحرر الإفريقية باختلاف توجهاتها. وقدمت لها المال والسلاح والتدريب العسكري والدعم السياسي والإعلامي. كما استقبلت اللاجئين من زعماء وعناصر كل الحركات التحررية، ووفرت لهم كل وسائل العمل النضالي(١١٣). ويوضح دارسو التجربة أن القاهرة كانت حريصة طوال الوقت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الحركات، أو محاولة فرض أشخاص أو إبعاد آخرين، وحيثما وقعت النزاعات كانت الحكم الساعي لتقريب وجهات النظر وتوحيد الصفوف، وتأكيد أن الهدف إنما هو مقاومة الاستعمار وتصفية التفرقة العنصرية. وغالبا ما كانت واسطة تقديم معظم تلك الحركات للاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية والسعي لحصولها على المساعدات والدعم السياسي. وفي أواخر ١٩٥٧ عقد في القاهرة مؤتمر التضامن الأسيوي الأفريقي، بحضور العديد من قادة حركات التحرر والأحزاب والشخصيات من القارتين، وتقديرا للدور المصري الرائد اعتمدت القاهرة مركز أمانة سر المؤتمر الدائمة(١١٤).

## ١٠- صفقة الأسلحة التشيكية وانعكاساتها عربيا ودوليا:

كانت فضيحة الأسلحة الفاسدة، والأسلوب الذي تم به وقف التحقيق بها، من العوامل المؤثرة في استجابة الضباط لتنظيم «الضباط الأحرار». فيما كان «إقامة جيش وطني» أحد الأهداف الستة التي أعلنها التنظيم في نشراته السرية وأذاعها صباح يوم ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢. وكان طبيعيا والحال كذلك أن يولى مجلس قيادة الثورة قضية التسليح أهمية خاصة. وكان الظن أن بالإمكان استغلال التناقض الأمريكي - البريطاني، الذي لم يكن خافيا مطلع الخمسينات. وانطلاقا من هذه القناعة توجهت في ديسمبر / كانون أول ١٩٥٢ بعثة إلى واشنطن لشراء السلاح، وعادت خالية الوفاض لأن ما عرض عليها كان سلاحا للأمن الداخلي فقط، وتكررت المحاولة سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥(١١٥). فيما اشترطت بريطانيا لتوريد السلاح شرطين: الصلح مع إسرائيل، والدخول في الأحلاف، التي لم تكن غايتها الدفاع عن المنطقة وإنما إحكام السيطرة عليها لاستغلالها موقعا وموارد وأسواقا. واصطدمت محاولة شراء السلاح من فرنسا بطلبها وقف مساعدة ثوار الجزائر، ولم تستطع بعثات شراء السلاح الحصول على سلاح ثقيل من سويسرا والسويد وإسبانيا وإيطاليا(١١٦).

ولقد رأى عبد الناصر في الغارة الإسرائيلية على غزة في ١٩٥٥/٢/٢٨ ضربة غربية، قصد بها الضغط على مصر لتتراجع عن معارضتها «حلف بغداد» والانحياز للغـــرب(١١٧). الأمر الذي جعله يعطى قضية التسليح أهمية مضاعفة لكي تحتفظ مصر بقرارها المستقل. وفي باندونغ فاتح شوان لاى في إمكانية شراء سلاح صيني، فأخبره أن الصين تعتمد على روسيا في سلاحها الثقيل. وفي ١٩٥٥/٥/٦ أبدى السفير الروسي في القاهرة استعداد بلاده بيع مصر أحدث أنواع الطائرات والدبابات مقابل القطن والأرز المصـري(١١٨). ولقد حاول عبد الناصر استغلال العرض السوفياتي للحصول على السلاح من الغرب، بتأثير عاملين: عدم إرباك الجيش الذي اعتاد الأسلوب الغربي في التدريب والتسليح، وتقديرا لخطورة المغامرة بشراء سلاح من الكتلة الشرقية، فاتصل بسفيري الولايات المتحدة وبريطانيا وأبلغهما بالعرض المقدم له، وحذرهما من اضطراره لقبوله. وحين لم يؤخذ تحذيره على محمل الجد، تم بعد نحو شهرين من توجيهه عقد الصفقة الأولى، أثناء مشاركة شبيلوف - رئيس تحرير برافدا - في احتفالات الثورة في ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٥. حيث اتفق على صفقة طائرات ميج ودبابات ستالين بمبلغ ٨٠ مليون جنيه

مــصــري(١١٩) .ولم يقف الأمر عند حدود تأمين مصدر للسلاح الثقيل متحررا من الاشتراطات السياسية، وإنما متحررا أيضا من الاستغلال الرأسمالي(١٢٠).

ولقد رأى دلس في الصفقة إجراء خطيرا للغاية. وفي محاولة لثني عبد الناصر عن إتمام الصفقة أوفد أيزنهاور «جورج الن»، حاملا إنذارا، وما أن علم عبد الناصر بذلك حتى هدد بطرد موفد الرئيس الأمريكي، الذى اضطر إلى التراجع عن تقديم الإنذار بعد اتصاله بواشنطن(١٢١). ولقد شكلت الصفقة التحدي الأكثر خطورة للإدارة الأمريكية، بعد أن كانت قد صدمت بالهجوم الذي باشرته مصر على الأحلاف، والاستجابة التي لقيتها في الشارع العربي، ولدى الأنظمة، حتى تلك التي كانت تعتبر محسوبة على الغرب. وعلى ذلك تكون صفقة الأسلحة التشيكية قد أسقطت الرهان الأمريكي على «الضباط الأحرار»، وأكدت فشل محاولة الاحتواء التي تواصلت ثلاث سنوات كاملة.

وكان للإعلان عن الصفقة في سبتمبر / أيلول ١٩٥٥ صدى هائلا في الوطن العربي، إذ لم ينظر إليها على أنها أثرت في موازين القوى مع العدو الصهيوني فحسب، وعلى أنها كسرت احتكار الغرب للسلاح فقط، وإنما إلى جانب هذا وذاك أنها سجلت خطوة جريئة على طريق التحرر من الهيمنة الغربية. وكان طبيعيا أن تحدث تحولا نوعيا في موقف الجماهير والنخب القومية العربية من قيادة عبد الناصر وثورة مصر.

## ١١- دستور سنة ١٩٥٦ واعتماد «الديمقراطية الاجتماعية»:

حين تقدمت لجنة الخمسين برئاسة محمد فهمي السيد يوم ١٩٥٥/١/١٧ بمشروع الدستور الذي أعدته تبين أنه يستهدف إقامة «جمهورية برلمانية»، وعلى نحو يوحي بأن القوى الحزبية المشاركة في اللجنة وضعته على صورة لا تدع للضباط الأحرار دورا يؤدونه في الحكم الدستوري الجديد، مما تسبب في رفض المشروع(١٢٢). وقد علل عبد الناصر الرفض بأن اعتماد النظام النيابي يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب النواب في فترات معينة، ولا يفسح مجالا ليمارس الشعب أى سلطة ما بين الانتخاب والآخر. وهو التقويم الذى انتهى إليه أيضا فقهاء القانون الدستوري بمصر، الذين يرون أن النظام النيابي البحت يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب نوابه في فترات معينة من الزمن، دون أن يفسح له مجالا ليمارس الشعب بعض سلطاته بنفسه أثناء هذه الفترات(١٢٣).

وتحت إشراف عبد الناصر المباشر وضع دستور سنة ١٩٥٦، الذي أعطى رئيس

الجمهورية صلاحيات واسعة، فيما أعطى مجلس النواب حق محاكمة رئيس الجمهورية واستجواب الوزراء وسحب الثقة منهم. ونص لأول مرة على أن مصر دولة عربية وشعبها جزء من الأمة العربية ودينها الإسلام. كما اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبي. لإفساح المجال للشعب كي يمارس سلطاته بنفسه (المواد ١٢١ و١٢٢ و١٤٥ و١٨٩). كما نص على تشكيل «الاتحاد القومي» عن طريق الانتخاب. وقد جاء الدستور بنقلة نوعية إذ تجاوز الليبرالية شكلا ومضمونا حيث اعتمد أسلوبا جديدا للمشاركة الشعبية، وبدل وظيفة الدولة من مؤسسة سلبية (ليبرالية) إلى مؤسسة فاعلة (اجتماعية). وذلك بالنص على اعتبار التضامن الاجتماعي أساس المجتمع، وتنظيم الاقتصاد الوطني وفقا لخطط تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، وتسمح بالنشاط الحر على ألا يضر بمصلحة المجتمع (المواد ٤ و٧ و٨ و٩). فيما أطلق قانون الانتخاب رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ حق الانتخاب بدون قيود، لأول مرة في تاريخ مصر، وخفض سن الناخب إلى ١٨ سنة، ومنحت المرأة حق الانتخاب والترشيح، ومنح العسكريون حق الانتخاب، وخفض تأمين المرشح من ١٥٠ جنيها إلى ٥٠ جنيها، وجعل الانتخاب إجباريا بفرض جنيه غرامة على المتخلف، وذلك بهدف دفع الجمهور للمشاركة. وبعد الاحتفال بالجلاء يوم ١٨ ,٦ ,١٩٥٦ تم الاستفتاء على الدستور ورئاسة عبد الناصر للجمهورية يوم ١٩٥٦/٦/٢٥.

وفي تقويم الدستور يقرر د.عصمت سيف الدولة: «بكل المقاييس النظرية كان دستور ١٩٥٦ أكثر ديمقطراطية. من أي دستور سابق، لأنه أضاف إلى ما سبق، ولم ينتقص شيئا مما كان للشعب من قبل»(١٢٤). وليس من شك أن دستور ١٩٥٦ تجاوز الليبرالية، ولكنه لم يؤسس لنظام فاشي، وهذا ما ينفيه أستاذ القانون الدستوري جورج باردو، الذى يعد أحد أفضل المختصين الفرنسيين، إذ يقول: «لا .. ليس هذا فاشية.. بل هذا قيصرية تقنية تجمع بيد الزعيم سلطات رئيس الدولة ورئيس الحكومة»(١٢٥).

وحين يؤخذ في الاعتبار أن عبد الناصر لم يكن ممثل طبقة مستغلة، وإنما كان منحازا إلى أبعد حدود الانحياز للغالبية العاملة المستغلة يتضح أن «القيصرية التقنية» كانت غايتها الدفع باتجاه تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق الطبقية. وليس في تجاوز الليبرالية تغييب للديمقراطية بشكل مطلق، وإنما انتهاج أسلوب آخر في ممارستها. ذلك لأن الليبرالية ما كانت السبيل الوحيد للممارسة الديمقراطية، كما أنها ليست

عصية على النقد. وفي نقدها يقول موريس دوفرجيه «إن الليبرالية البرجوازية قد وجدت في التمثيل النيابي سلاحا صالحا لتحد من سيادة الملك والنبلاء من ناحية، وتحرم الشعب من ممارسة أي سلطة من ناحية ثانية». ويقول جاريجو لاجراغ – أستاذ القانون الدستوري – «لم يكن مبدأ النظام النيابي في حقيقته إلا مبدأ سيادة البرلمان، وهي تواجه سيادة الشعب نفسه الذي أبعد بعناية وعناد عن ممارسة سيادته»(١٢٦).

وبالنص على الاستفتاء الشعبي، أخذ بالنظام الذى أدخل في وسط أوروبا مطلع القرن العشرين، لاستكمال قصور النظام الليبرالي. وكان صعود النازية والفاشية قد أوقف العمل بالاستفتاء الشعبي، حتى أعادته فرنسا بموجب دستور ديغول سنة ١٩٥٨، أي بعد إقرار دستور ١٩٥٦. وبإصدار الدستور وانتخاب الرئيس انتهت فترة الانتقال، وحل «مجلس قيادة الثورة»، وألغيت الأحكام العرفية. وكانت معظم المعتقلات قد صفيت، واستبعد عدد من «الضباط الأحرار» ممن تولوا المسؤولية الأمنية وفي «هيئة التحرير» بعد أن شوهت صورتهم شعبيا. وأجريت الانتخابات العامة بحرية نسبية، وأضفى المجلس شرعية ديمقراطية على النظام(١٢٧). ودخلت المرأة مجلس النواب لأول مرة في تاريخ المجالس النيابية العربية. وأجرى انتخاب «الاتحاد القومي» بحرية تامة، فيما عدا عدم مشاركة الذين حرموا بموجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ...

وفي سنة ١٩٥٤ أنشئت «المخابرات العامة» بهدف سداد النقص في مجال المخابرات السياسية والاقتصادية، والتنبؤ بالأحداث، والتنبيه إليها في الوقت المناسب، وتقديم التفسيرات السياسية والاقتصادية التي يحتاجها صانع القرار، ولمواجهة النشاط المخابراتي الواسع في المنطقة. ولقد نجح عبد الناصر وزكريا محيي الدين في إقامة أجهزة مخابرات على مستوى متقدم بالحد الأدنى من الاستعانة بالخبراء الأجانب. ويذكر لأجهزة المخابرات الجديدة أنها تولت تهريب السلاح لثورة الجزائر، وتصدت لأجهزة الدول المعادية، وبخاصة إسرائيل، ولاسيما في إفريقيا حيث حققت نجاحات ملموسة. وتباينت وجهات النظر إلى حد التناقض حول تعدد أجهزة المخابرات، والدور الذي أدته، والمكانة التي احتلها رجالها في أجهزة الحكم، وما نسب إليها من تجاوزات. فهناك من يرى أن عبد الناصر كان يعتمد على أجهزة الأمن، ولأنه كان يشك في موقفها وإخلاصها للثورة، وقدرتها على متابعة أفكاره، واحتمال وجود صلة بين بعض ضباطها وأجهزة المخابرات الأجنبية، لجأ إلى تعدد أجهزة الأمن والمخابرات لإحكام الرقابة عليها(١٢٨). وهناك من يذهب إلى أن تعدد الأجهزة

كانت غايته ضمان العدالة والدقة، وذلك بمقارنة المعلومات ومطابقتها لدى كل جهاز، وأن عبد الناصر كان يهتم «بالجزء الأسود من بريده، أي الجزء الحافل بالانتقاد والتهجم والاستفزاز... وكان يقارن بين ما يحويه هذا البريد وما تنقله إليه أجهزة الأمن»(١٢٩). وهناك من يقرر أنه في مرحلة اشتدت فيها المؤامرات الداخلية والخارجية، ومحاولات الاحتواء والتطويق والإسقاط اضطرت الثورة أن تهتم بتأمين الذات عند قيامها ولفترة طويلة تالية، ليس حرصا على أمن الثورة فقط وإنما حرصا على أمن مصر أيضا(١٣٠). ولأن طبيعة عمل المخابرات تحتم السرية، ولأنه من الطبيعي أن تتعرض للمغالاة في الاتهام من قبل الذين أضيرت مصالحهم، فإنه ليس ممكنا، مع غياب المعلومات الوافية، الحكم بموضوعية على أي وجهات النظر هي الأقرب إلى الصحة، وإن كان بالمستطاع القول إنه حتى قيام الوحدة كانت القيادة السياسية مهيمنة بشكل واضح على عمل كافة الأجهزة.

ومنذ اليوم الأول للثورة أبدى عبد الناصر اهتماما بالإعلام والإعلاميين، وأقام صلات وثيقة بكبار رجال الصحافة بمصر، وكان حريصا على متابعة الصحف العربية والأجنبية، كما اهتم بالإذاعة، ومن بعد بالتلفزيون، كأداة للتواصل مع الشعب وتشكيل الرأي العام. ولتحقيق هذه الغاية أنشئت «وزارة الإرشاد القومي» وأسست «دار التحرير للطباعة والنشر»، التي صدرت عنها مجلة «التحرير» وجريدة «الجمهورية» كما صدرت صحيفتا «الشعب» و«المساء». وتولت الصحافة والإذاعة إبراز منجزات النظام وفضح فساد رجالات العهد الماضي. كما أنشئت محطة إذاعة «صوت العرب»، وعدد كبير من الإذاعات الموجهة لإفريقيا وآسيا بعدد من اللغات. ولقد نمت أجهزة الإعلام الرسمية وطورت، ونجحت نجاحا هائلا في تأثيرها بمصر وعلى مدى الوطن العربي وفي العالم الثالث. كما استطاعت أن تحول المستمع العربي وفي الكثير من مناطق العالم الثالث عن متابعة الإذاعات الاستعمارية، بحيث غدت الأشد تأثيرا في الرأي العام عربيا وإفريقيا. وليس أدل على ما حققته أجهزة الإعلام المصرية يومذاك من الاهتمام البالغ الذي أولته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتأثير «صوت العرب»(١٣١).

ولم ينل التطهير الصحف القائمة، وبقيت لأصحابها كامل حريتهم. ويقرر أحمد حمروش أنه برغم رفع الرقابة سنة ١٩٥٦ ظلت تلك الصحف بعيدة عن التجاوب الحقيقي الفعال مع روح الثورة، ولم يستبعد أحد من المسؤولين عن صحف «أخبار اليوم» و«الأهرام» و«دار الهلال» و«روز اليوسف» برغم نشر كشف المصاريف السرية في العهد الملكي. وفيما عدا «روز اليوسف» لم يمارس أي منها دورا في نقد ما يجري(١٣٢).

ولقد توفرت حرية النقد الموضوعي المتحرر عن الغرض، وهذا ما يوضحه خالد محمد خالد في مذكراته. فهو يؤكد أنه في الشهور الأولى توفرت له حرية النقد كاملة. ويقرر «إن عبد الناصر لا يعاقب على النقد، وإنما يعاقب على الحقد». ولقد كتب خالد محمد خالد ناقدا دستور ١٩٥٦، ومعتبرا «الاتحاد القومي» الحزب الواحد. ويذكر أن عبد الناصر قرأ المقال وأقره وسمح بنشره كاملا، وأن الباقوري نقل إليه قول عبد الناصر «إنني صرت أفضل أن أقرأ لخالد المعارض على أن أقرأ لخالد المؤيد»(١٣٣).

وبالمقارنة بما كان قبل ١٩٥٢ نجد أن دستور ١٩٢٣ كفل بموجب المادتين ١٥ و٢٠ حرية الصحافة والاجتماع في حدود القانون. ثم أضيف سنة ١٩٢٤ تحفظ أتاح للجهاز الإداري الحد من حرية الصحافة والاجتماع «إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى». مما أتاح للجهاز الإداري تقييد حرية الصحافة والاجتماع، وتسبب في تواصل الصراع فيما بين الاحتلال والسراي وأحزاب الأقلية من جهة وبين حزب الوفد والقوى التقدمية التي على يساره من جهة أخرى ما بين ١٩٢٣ و١٩٥٢(١٣٤). ولم تسلم الممارسة في العهد الجديد من التجاوزات. ولكن المواقع تبدلت، إذ صارت قوى اليمين بصورة رئيسية هي التي تعاني الحد من حرية القول والفعل. وذلك إلى جانب الشيوعيين، الذين عانوا من كبت حريتهم بعد الثورة بما لا يقل عن معاناتهم قبلها، وإن تمتعوا بهامش من الحرية محدود بعد إلغاء الأحكام العرفية سنة ١٩٥٦ وحتى قيام الوحدة.

ويلاحظ أن عبد الناصر بدأ ليبراليا، وتواصل كذلك لشهور بعد الثورة، إلا أنه تجاوز الليبرالية نتيجة جملة عوامل متفاعلة أبرزها: تجربته مع الأحزاب والإخوان، والتأييد الشعبي الكاسح لقيادته، وانعكاسات خلفيته العسكرية، والواقع الاجتماعي والديمقراطي المتخلف، وشبه إجماع أعضاء مجلس قيادة الثورة على تركيز السلطة بين يديه(١٣٥)، وقيام الثورة بدون تنظيم شعبي، وعدم إمكانية اعتماد أى من التنظيمات التي كانت قائمة كحزب للثورة نتيجة تناقضها مصلحيا أو فكريا مع أهداف الثورة، وما تفرضه معارك التحرير من قيود على الممارسة الديمقراطية، واتساع وتعدد محاولات التآمر الخارجي والداخلي وما اقتضته من إجراءات صارمة.

ولقيت التجربة، برغم تجاوزها الليبرالية شكلا ومضمونا، استجابة من الشعب العربي بمصر، جسده الالتفاف الواسع من حول قيادة عبد الناصر. ولا يعود ذلك الالتفاف إلى المنجزات التي تحققت والآمال التي تنامت فحسب، وإنما أيضا لأن تركيز السلطتين

التشريعية والتنفيذية بيد «مجلس قيادة الثورة»، ثم بيد عبد الناصر، لم يتسبب بخسارة جماهير الشعب سلطة كانت تملكها، فشعب مصر «لم يكن يحكم، ولا كان يشارك في الحكم، ولم تكن لإرادته أثر يذكر في شؤون السلطة والصراع على توليها بين الأحزاب والقصر والمحتلين»(١٣٦). وليس أدل على افتقاد الأمل بالنظام الليبرالي الذي كان سائدا قبل الثورة مما كتبه حينذاك إحسان عبد القدوس - الكاتب التقدمي آنذاك - تحت عنوان «أن مصر بحاجة إلى دكتاتور.. فهل هو على ماهر» ويدافع بحرارة عن «دكتاتور للشعب لا على الشعب.. يعتد برأيه إلى حد أن لا يسمح فيه للوزراء بالتفكير»(١٣٧). وقيل في تقويم الواقع يومذاك: «لم يكن النص الدستوري ولا الاقتراع هما اللذان جعلا من عبد الناصر حاكم مصر المطلق والمرشح لتنبؤ ما يشبه العرش العربي. بل إن ستة عشر شهرا من التاريخ، من شباط (فبراير) ١٩٥٥ حتى حزيران (يونيو) ١٩٥٦ هي التي صنعت من البكباشي رئيساً، ومن مصلح ميال إلى الغرب زعيم التيار الثوري الأعنف قوة في الشرق الأوسط»(١٣٨).

## ١٢- السد العالى وتأميم القناة وفشل العدوان الثلاثى:

كانت الغاية من إقامة السد العالي مواجهة مشكلتين: الخلل المتمثل بتزايد السكان بنسبة تفوق كثيرا الزيادة في مساحة الأرض الزراعية(١٣٩)، وقصور سد أسوان عن تخزين كمية المياه اللازمة لتطوير الزراعة، وعجزه عن مواجهة الفيضان وتوفير المياه لأيام الجفاف. ولقد نجح «مجلس قيادة الثورة» في إقناع ألمانيا الاتحادية بالقيام بالدراسات اللازمة لمشروع السد العالي. وفي محاولة أمريكية - بريطانية لتحجيم الدور السوفياتي بعد صفقة الأسلحة التشيكية عرض البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا في منتصف ديسمبر / كانون أول ١٩٥٥ تقديم قرض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، لتغطية احتياجات بناء السد العالي من النقد الأجنبي. وبعد مفاوضات شاقة بين عبد الناصر ويوجين بلاك، مدير البنك الدولي، وقع في ١٩٥٦/٢/٨ اتفاق يقدم البنك بموجبه قرضا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، على أن يعقبه اتفاق آخر مع الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار ثانية. ولكن دلس أخذ يماطل في تنفيذ التزام بلاده، بعد أن فشلت مساعي مندوب الرئيس أيزنهاور، وزير الخزانة روبرت أندرسون لتسوية الصراع العربي - الصهيوني(١٤٠).

وتزامن ذلك مع صدور تصريح خروتشوف وبولجانين، أثناء زيارتهما لندن، بقبول موسكو فكرة أيدين - رئيس الوزراء البريطاني يومذاك - بأن تفرض الأمم المتحدة حظرا على

توريد السلاح للأماكن المضطربة كالشرق الأوسط. وفي سبيل تأمين مصدر للسلاح غير متأثر بقرارات الأمم المتحدة اعترفت مصر بالصين الشعبية، التي لم تكن عضوا في الأمم المتحدة بعد، وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي يوم ١٩٥٦/٥/١٦. ولاختبار النوايا الأمريكية أعلنت مصر التراجع عن مطالبة واشنطن ولندن سحب شروطهما لمنح قرض السد العالى. وبدلا من أن يلقى الموقف المصري قبولا أمريكيا صدر في واشنطن يوم ١٩٥٦/٧/١٧ بيان يعلن رفض المساهمة في تمويل السد، بحجة أن الاقتصاد المصري لا يستطيع تحمل عبء السد العالي.

عندما أبلغ عبد الناصر بالقرار الأمريكي دعا لاجتماع «مجلس قيادة الثورة – بمن في ذلك الأعضاء المستقيلين – وعرض عليهم فكرة تأميم القناة، والدراسات المعدة لذلك(١٤١). فاستقر الرأي على أنها مغامرة محسوبة، بنسبة خطر تتراوح بين ٣٠ – ٤٠٪، وأن الاحتمال الأغلب دفع إسرائيل للعدوان، ووافق الجميع على قرار التأميم، وكلف د.عبد المنعم القيسوني إعداد مشروع قانون التأميم، وبدأت إجراءات التنفيذ(١٤٢). ولم تخرق مصر القانون الدولي بتأميم قناة تمر عبر أراضيها ومملوكة لشركة مساهمة مصرية. وبرغم ذلك جمدت بريطانيا وفرنسا الأرصدة والأموال المصرية في بنوكها، وممتلكات شركة قناة السويس، كما امتنعت الدول الأوروبية الغربية عن استيراد القطن المصرى، فيما أغرقت الولايات المتحدة الأسواق بأقطانها، كما امتنعت البنوك المحلية المسيطر عليها الأجانب عن تمويل تجارة القطن، في محاولة لمعاقبة مصر اقتصاديا. ولقد حرصت مصر على عدم عرقلة الملاحة في القناة، بعد انسحاب المرشدين الأجانب، فيما عدا اليونانيين منهم، إذ قامت إدارة القناة والمرشدون المصريون واليونانيون بالعمل المطلوب على أتم وجه، على الرغم من تزايد أعداد السفن العابرة وبشكل مقصود.

وكان بن غوريون قد اغتنم مناسبة التأميم لتحقيق ما كان قد عقد العزم عليه من ضرب الجيش المصري قبل أن يستوعب السلاح الجديد. ولقد أوفد شمعون بيريز – الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الدفاع – إلى باريس ولندن، حيث وضعت خطة العدوان، وتقرر اغتنام فرصة انشغال الاتحاد السوفياتي بأحداث المجر، وقدر المتآمرون عدم معارضة الولايات المتحدة ضربهم مصر(١٤٣). ولقد بذلت مصر جهدها، لتجنب الصدام المسلح، إذ وافقت على قرار مجلس الأمن الصادر في ١٩٥٦/١٠/١٣ الذى ينص على حرية الملاحة واحترام سيادة مصر، وتوجيه قسم من إيرادات القناة لتطويرها، وتحديد رسوم المرور بالاتفاق

مع الدول المستخدمة للقناة. كما أبدى عبد الناصر استعداده للاجتماع مع رئيسي وزراء انجلترا وفرنسا – أيدن ومولية – ووافق على اقتراح همر شولد، أمين عام الأمم المتحدة، بلقاء وزراء خارجية مصر وانجلترا وفرنسا يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ في جنيف(١٤٤) وفي اليوم ذاته بدأت إسرائيل العدوان الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا في اليوم التالي.

ولقد فاجأ عبد الناصر والشعب العربي بمصر كل التوقعات بإعلان الإصرار على المقاومة ورفض الاستسلام برغم عدم تكافؤ القوى(١٤٥). وأصدر أمرا بالانسحاب من سيناء لتقليل خسائر القوات المتواجدة فيها، ولمواجهة القوات الغازية غربي القناة. وبرغم قصور أداء قيادة عبد الحكيم عامر في تنظيم الانسحاب، وتقصير سلاح الطيران، خاضت بعض الوحدات في سيناء معارك مشهودا بها. كما أن الانسحاب، وإن اتسم بقصور لاينكر. إلا أنه لم يكن بالصورة المشوهة التي حاول تكريسها الإعلام المضاد، وهذا ما يؤكده المحللون العسكريون الأكثر موضوعية(١٤٦). ولقد أدت المقاومة الشعبية دورا أساسيا في حرمان الغزاة من تحقيق نصر عسكري سهل. في حين غطى الأداء السياسي المميز لعبد الناصر على كل نواحي القصور العسكرية، بحيث انتهت معركة السويس إلى انتصار تاريخي، شكل مفصلا في حياة الوطن العربي والعالم الثالث.

وإلى جانب صمود مصر قيادة وشعبا، تفاعلت الأمة العربية مع العدوان باعتباره مهددا آمالها في التحرر والوحدة والاستقلال الاقتصادي. ويومها تداعت لموقف قومي، متجاوبة مع تفجير عبد الناصر آمالها المحبوسة وطموحاتها المكبوتة، واندفعت وقد تحررت من الخوف والتبعية تسقط أجيالاً من التشرذم والخنوع لتصوغ موقفا قوميا سمته التحدي والكبرياء. وكان لسوريا حكومة وأحزابا وشعبا موقف متميز يومذاك، كان له انعكاساته العميقة في مصر على المستويين الرسمي والشعبي(١٤٧). كما كان المناخ الدولي مواتيا للغاية، ففي الأمم المتحدة صوتت ٦٥ دولة، بما فيها الولايات المتحدة، ضد العدوان. وفي موسكو أصدر بولجانين إنذارا مذكرا بما يملكه الاتحاد السوفياتي من صواريخ تطال لندن وباريس، وفي واشنطن وجه أيزنهاور يوم سقوط بورسعيد إنذارا لأيدين بوقف العدوان. وبتأثير المناخ الدولي الداعم صمود مصر أمكن للأمم المتحدة أن تصدر توصية بإقامة قوات طوارئ دولية بين مصر وإسرائيل في مناطق النزاع، مثل غزة وحدود النقب وشرم الشيخ، وبأن يكون وجودها في الأراضي المصرية مشروطا بموافقة مستمرة من القاهرة، وبحيث لاتسيء ولا تحد من حقوق مصر في السيادة(١٤٨).

ومع الإقرار بأهمية المناخ الدولي، وفاعلية إنذارى القطبين، إلا أن ذلك كان عاملا مساعدا. إذ لولا إصرار مصر قيادة وشعبا، ونجاح المقاومة في صمود بورسعيد ١١ يوما، ووقوف الأمة العربية موقفا قوميا مهددا مجمل المصالح الاستعمارية والاستغلالية في المنطقة، لما كان للإنذار السوفياتي ونظيره الأمريكي أن يوقفا العدوان ويفرضا الانسحاب. ولقد قيل في تفسير اتفاق القطبين على موقف واحد في ذروة الحرب الباردة إن الاتحاد السوفياتي اغتنم الفرصة لوقف زحف المعسكر الغربي لتطويقه، فيما وجدت الولايات المتحدة في انتصار انجلترا وفرنسا ما يعيد المنطقة لسيطرتهما، مما يفقدها تمرير مخططها للاستحواذ عليها. وهكذا جمع الفريقين موقف واحد سواء في الأمم المتحدة أو الضغط على المعتدين(١٤٩).

واغتنم عبد الناصر فرصة مشاركة بريطانيا في العدوان لإلغاء التزامات مصر بموجب اتفاقية الجلاء، والاستيلاء على القواعد البريطانية التي كانت تحتفظ بها في منطقة القناة. وبتمصير الممتلكات البريطانية ضمن عملية التمصير الكبرى التي أعقبت العدوان تمت تصفية النفوذ البريطانى بشكل كامل. ولقد استقبلت معارضة الولايات المتحدة للعدوان بترحيب أكبر من المعارضة السوفياتية في دوائر صناعة القرار بمصر، وساد لفترة محدودة جدا من الزمن تصور إمكانية التعايش مع المداخلات الأمريكية في شؤون المنطقة. وتوضح مراسلات السفير الأمريكى في القاهرة مع وزارة الخارجية في واشنطن أن عبد الناصر ثمن غاليا موقفي أيزنهاور ودلس أثناء العدوان، وأنه ملتزم بسياسة عدم الانحياز، وليس لديه نية لتعريض تجهيزات إمدادات الغرب بالنفط للخطر، وإنه ليس لديه استعداد للسماح بهيمنة سوفياتية على المنطقة. وبالمقابل تعكس وثائق الإدارة الأمريكية، التي كشف عنها الستار، عن توتر أعصاب صناع القرار الأمريكي، ونظرتهم إلى عبد الناصر كأداة سوفياتية، واعتمادهم العمل على موازاة نفوذ مصر في الوطن العربي، وتقوية معارضيها، وكذلك تعليق برنامج تقديم المساعدات الفنية ومعونات القمح لها(١٥٠). وبإصدار أيزنهاور مشروعه لملء «الفراغ» في المنطقة، منتصف يناير / كانون ثاني ١٩٥٧ عصف بكل التصورات التي داعبت خيال عبد الناصر ومستشاريه في خريف وشتاء ١٩٥٦.

وكان لهزيمة انجلترا وفرنسا في السويس تداعياتها في العالم الثالث، إذ أطلقت صيحة الحرية في كل نواحى القارة الأفريقية، وسرعان ما تحرك كوامي نكروما في غانا. وأحمد سيكوتوري في غينيا، ومديبو كيتا في مالي، وجومو كنياتا في كينيا، وجوليوس

نيريري في تنزانيا. ونظروا جميعا لعبد الناصر ولمصر كمصدر للإشعاع ومركز للدعم والإسناد ماديا ومعنويا. ولعل أصدق ما يعبر عن المشاعر الأفريقية ما كتبه الأستاذ «مزوري» في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية «إذا كان يقال إن العرب شاركوا في استعباد أفريقيا بتجارة الرقيق في قرون مضت، فإن العرب قد كفروا عن هذه الخطيئة في هذا القرن، حين جاءوا وراء عبد الناصر لتحرير أفريقيا»(١٥١). كما كان لانتصار السويس صداه في أمريكا اللاتينية، ولقد نقل عن كاسترو قوله: «لقد كان جمال عبد الناصر إلهاما لنا، إذا كان في استطاعته أن يتصدى لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل في السويس، أفلا يكون في استطاعتنا نحن أن نتصدى لحكم الدكتاتور باتيستا، وأن نعلن الثورة المسلحة وننتصر»(١٥٢).

## ١٣- المتغيرات والمستجدات الاقتصادية ما بين ١٩٥٢ - ١٩٥٨:

حققت البرجوازية المصرية نموا طرديا في نشاطها وقوتها ما بين ١٩١٩ - ١٩٥٢، ولكنه كان نموا محدودا وغير متوازن بتأثير عاملين: تبعية السوق المصرية للسوق الأوروبية، والخلفية الزراعية والوظيفية للبرجوازيين المصريين. وبالنتيجة كان النمو المتحقق أكثر وضوحا في قطاع الزراعة، ففي سنة ١٩٥١ صدر القانون ٣٧ الذى حظر تملك غير المصريين الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة. أما في قطاعات الصناعة والتجارة والتمويل والطاقة والخدمات فقد تواصلت الهيمنة الأجنبية، وبخاصة الانجليزية والفرنسية والبلجيكية، بحيث لم تتجاوز نسبة المساهمة المصرية ٤٠٪ في رؤوس أموال الشركات سنة ١٩٤٨(١٥٣). فيما كان ٣٨٪ من الدين العام، الذى حول إلى قرض حكومى سنة ١٩٤٧، مملوكا للأجانب(١٥٤). وكان النظام المصرفي بأكمله، من البنك المركزي (البنك الأهلي) إلى أصغر بنوك الرهونات تحت سيطرة رأس المال الأجنبى. وكان كل نشاط شركات التأمين بيد وكالات أجنبية أو فروع شركات أجنبية، وهكذا كان طريق التنمية مسدوداً أمام الرأسمالية الوطنية. وكانت التجارة الخارجية شبه حكر على الأجانب، وبخاصة تجارة القطن، التي كانت تشكل ٨٥٪ من الصادرات، وذلك إلى جانب السيطرة على النصيب الأكبر والأساسي من التجارة الداخلية. وكان قطاع النقل البحري والنهري والبري والجوي مملوكا في غالبيته للأجانب. وكذلك كان الحال في قطاع الصناعة، حتى صناعة النسيج التي أقامها بنك مصر(١٥٥).

وكان قطاع الصناعة لا يسهم بأكثر من ١١٪ من الدخل الوطني، وتكثر فيه الوحدات الصغيرة التي تستخدم أقل من ١٠ عمال. ولا يستوعب أكثر من ٦٪ من

المواطنين، ويعتمد على المواد الأولية المحلية، بحيث لا يمكن تصدير السلع المنتجة للخارج. ولقد كان التزايد السكاني يستوعب النمو الاقتصادي المحدود. فالدخل الوطني لم تتجاوز زيادته ١٫٦ ٪ خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومتوسط دخل الفرد ارتفع من ٣٦ جنيها في العام ١٩١٣إلى ٣٧ جنيها عام ١٩٥١(١٥٦). وكانت مصر تعاني من تفاوت طبقي خطير إذ كان ٠٫٥٠ ٪ من السكان يحصلون على ٥٠ ٪ من الدخل الوطني، كما توضح ذلك أدق الإحصاءات(١٥٧).

وعلى ذلك تكون الثورة قد واجهت أربعة تحديات اقتصادية، يشكل كل منها مضاعفا لآثار الثلاثة الأخرى: التنمية الشاملة، والتحرر الاقتصادي، وإصلاح الخلل البنيوي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأعطيت الأولوية للتخطيط المركزي كسبيل للتنمية. وكان اعتماد التخطيط في حد ذاته عملا تقدميا، إذ انطوى على تخط للفوضى الاقتصادية ووضع حد لسياسة اقتصادية عفى عليها الزمن، إذ كان التخطيط الاقتصادي السياسة المتبعة في العديد من البلدان المتقدمة اقتصاديا، بصرف النظر عن توجهاتها العقائدية. وكانت الخطة في حد ذاتها تقدمية، هدفت إلى زيادة الإنفاق على الصناعة والبنية التحتية، مع عدم إهمال الزراعة والخدمات.. وكان الاهتمام بالصناعة يفسح المجال لتشغيل اليد العاملة، ويخفف البطالة المقنعة، ويدفع إلى الأمام بفرع من الإنتاج قادر على وضع حد لمخاطر الاعتماد على القطن كمحصول رئيسي، ويقيم قاعدة صلبة للتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي. ثم إن الاهتمام بالصناعة اتجه إلى إنتاج السلع التي تلبي الاحتياجات الملحة مما قلل الاعتماد على الخارج، وتسبب في تعزيز قدرات الطبقة العاملة. وكل ذلك يعتبر اتجاها تقدميا بالنسبة لما كان سائدا وفي المحيط العربي والعالم الثالث.

وكسبا للوقت، وتوفيرا لنفقات الدراسة تقرر البدء بالمشروعات التي سبقت دراستها وتضمنتها البيانات الوزارية قبل الثورة، وبقيت مجرد وعود لم تنفذ. وتم إنشاء «المجلس الأعلى للإنتاج» برئاسة حسين فهمي، أحد ألمع الأسماء الاقتصادية بمصر حينئذ، وعضوية عدد من أبرز الاقتصاديين المعروفين بالكفاءة والنزاهة، ووضع تحت تصرف المجلس نحو مليار دولار. وبدأ العمل تحت إشرافه بعدد من المشروعات أهمها: مصنع حديد حلوان، ومصنع السماد في أسوان، وكهربة خزان أسوان(١٥٨). وللتقدم على طريق العدالة رفع نصاب ضريبة الدخل من ٥٠٫٨٪ إلى ٤٨ ٪ على الدخل الذي يتجاوز ٥٠٠٠٠٫٠٠ جنيه سنويا، وتحسن التحصيل. وفي ١٨ مارس / آذار ١٩٥٥ صدر قانون بتنظيم عضوية مجالس إدارات

الشركات المساهمة والبنوك، بقصر عضوية الشخص على ٦ شركات أو على بنك واحد، ومنع الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية مجالس إدارات الشركات والبنوك. ووضع حد أقصى لراتب العضو المنتدب والأعضاء الآخرين. كما وضعت النظم المحاسبية والإدارية الكفيلة بتنظيم أمور الشركات بشكل يضع حدا لما يجوز تسميته «الإقطاع الإداري»، الذي كان متمثلا بهيمنة شريحة محدودة على مجالس إدارات الشركات والبنوك. ويمكن القول إن قانون الشركات كان بداية جيدة لحل المشكلة الإدارية بمصر، وهي المشكلة التي تتزايد تعقيدا مع النمو الاقتصادي، وإن كان الحل التقدمي للمشكلة لم يبدأ إلا في زمن لاحق، عندما صدرت قوانين اشتراك العمال في مجالس الإدارة. وفي سنة ١٩٥٦ أنشئت وزارة الصناعة، وأسندت للدكتور عزيز صدقي، الذى اعتمد الكفاءة في اختيار موظفيه واعتذر عن قبول العسكريين السابقين، حتى ولو رشحهم عبد الناصر أو أحد القادة(١٥٩).

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي تم تعديل قانون الشركات لسنة ١٩٤٧ برفع نسبة امتلاك الأجانب لأسهم الشركات المساهمة إلى ٥١٪ بدلا من ٤٩٪، وعدل قانون التعدين لسنة ١٩٤٨ بحيث أصبح أكثر قبولا من قبل شركات النفط. كما اتخذت إجراءات تيسير تحويل رؤوس الأموال والأرباح، وتمت مراعاة تشجيع الاستثمار الخارجي في قوانين العمل. كما اعتمدت خلال سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٧ سياسات غايتها تشجيع «القطاع الخاص» المصري، إذ قدمت له معونات مادية وإعفاءات جمركية وضريبية وخبرات تقنية تحملت الحكومة أعباءها. غير أن سياسة الانفتاح على القطاع الخاص المصري والاستثمارات الخارجية لم تؤد الغاية المنشودة منها. إذ لم يقدم الطرفان على الاستثمار الواسع في المشاريع الإنتاجية. وكان كل ما تدفق على مصر خلال سنوات ١٩٥٢ - ١٩٦١ لم يتجاوز ٨٫٧ مليون جنيه منها ٥٫٢ مليون في قطاع النفط. فيما راكم القطاع الخاص ثروات ضخمة نتيجة للتسهيلات واستغلاله العقود الحكومية، وبحيث ارتفعت نسبة صافي الربح الموزعة كحصص إلى ٦٠٪ عام ١٩٥٤ - وواصلت الارتفاع لتصل ٨٠٪ عام ١٩٥٩(١٦٠). ولم توظف الأرباح المتراكمة في عمليات استثمار جديدة، وذلك على الرغم من تزايد عدد أصحاب الملايين الذين جمعوا ثروات ضخمة من العقود الحكومية، ومن الصناعات التي ازدهرت نتيجة دعم الحكومة ومساعداتها.

ولقد شكلت معركة السويس سنة ١٩٥٦ مفصلا في تطور مصر الاقتصادي. فمن جهة أولى كشفت الضغوط الاقتصادية التي مورست عقب تأميم القناة حجم المؤثرات

الخارجية في الاقتصاد المصري. ومن جهة ثانية تعززت قدرات الدولة الاقتصادية باستعادتها قناة السويس ودخلها، وبتمصير الشركات والبنوك المملوكة للإنجليز والفرنسيين والبلجيكيين – على خلفية موقف بلجيكا من حركة تحرير الكونجو بزعامة باتريس لوممبا – مما عوض مشكلة تضاؤل المدخرات الوطنية. ومن جهة ثالثة توسعت مصر في عقد الاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع الكتلة الشرقية وعدد من دول العالم الثالث، ويمكن القول إن النصر السياسي الذى تحقق سنة ١٩٥٦ مكن مصر من أن تدشن مرحلة تحررها الاقتصادي من السيطرة الاستعمارية التي تواصلت منذ ضرب تجربة محمد علي في أربعينات القرن التاسع عشر.

ولقد حال عبد الناصر دون طموح البرجوازية المصرية بالسيطرة على الممتلكات الأجنبية التي مصرت، وتلك التي وضعت تحت الحراسة، بأن أصدر في ١٩٥٧/١/١٣ قرارات تشكيل «المجلس الأعلى للتخطيط» و«المؤسسة الاقتصادية»، التي تولت إدارة الشركات والبنوك التي مصرت، مشكلة بداية تكون «قطاع عام» قائد وموجه. إلا أن «القطاع الخاص» بقي مسيطرا، وإن أخذ يخضع لتوجيه ورقابة الحكومة، وخصص له نصيب من الخطة الخمسية، التي اعتمدت منهجا ذا خمسة أهداف متكاملة: تحرير التجارة الخارجية من الاحتكارات الأجنبية، وتنويع وتطوير مصادر الثروة الوطنية، وتعبئة وتنمية مصادر الادخار وتكريسها لخدمة خطة التنمية، ورفع المستوى العلمي ومحاولة اللحاق بمستوى العصر، وعدالة توزيع الثروة الوطنية على أساس قيمة العمل(١٦١). ولقد ترتب على الخطة الخمسية تشكيل عدد متزايد باطراد من اللجان القطاعية والفرعية التي ضمت معظم الخبرات المتاحة في شتى المجالات وفي مختلف القطاعات(١٦٢).

وكنتيجة للتمصير تزايد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. ولم يعد الأمر قاصرا على التخطيط المركزي، ونما القطاع العام وتجاوز مهمته في مشروعات البنية التحتية والصناعات الثقيلة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص. وبذلك يمكن القول بأن مصر بدأت مسيرتها نحو الحل اللارأسمالى من خلال التنمية، وإنها قدمت للعالم الثالث البرهان على أن الاقتصاد الحر، وإن كان ينمي ثروات البعض، إلا أنه غير مؤهل لتحقيق تنمية وطنية تضع حدا للتخلف والتبعية، وأن الاقتصاد الموجه هو السبيل الوحيد لذلك، ولقد أشار «الميثاق» لهذه الحقيقة فيما بعد(١٦٣).

وشكلت خطة التنمية الخمسية الأولى بداية تبلور النموذج الإنمائي الناصري،

الذي شكل مثالا للعديد من دول العالم الثالث في ستينات القرن العشرين. ولما كانت مصر سباقة في تنفيذ خطة التنمية، عانت أكثر من غيرها مشاكلها، وتحملت أخطاء التطبيق، ومتاعب البدايات الأولى، وأعباء الريادة وتفشي أمراض البيروقراطية التقليدية في القطاع العام الناشيء. ومن هذه الزاوية ينبغي النظر لكل ما بادرت إليه الثورة بمصر. من الإصلاح الزراعي، إلى مديرية التحرير، إلى مصنع الحديد والصلب، وغيره من المصانع الكبرى. وإذا كانت «مديرية التحرير» تجربة أولى في تعمير الصحراء، فإن مصنع الحديد والصلب في حلوان كان المدرسة الأولى لليد العاملة المصرية كما للمديرين، ودليلا يكشف مصاعب التصنيع الثقيل. وهما من هذه الزاوية تجربتان ناجحتان، برغم التكاليف والأخطاء، إذ اكتشفت مصر من خلالهما دروسا قيمة، وصار في مقدور كل قطر عربي أن يستفيد من تجارب مصر ويوفر على نفسه الكثير من العناء. وهذا جانب مهم مما قدمته ثورة مصر لأمتها العربية.

## ١٤- التحولات والمنجزات الاجتماعية:

كان للمتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية التي توالت منذ ليلة ٢٣ يولو / تموز ١٩٥٢ انعكاساتها شديدة الوضوح في الخريطة الاجتماعية بمصر، التي شهدت تغيرا جذريا بسقوط سلطة تحالف الإقطاع ورأس المال. فقد فتحت خطة التنمية وقرارات التمصير المجال واسعا أمام الكفاءات المصرية، وتسببت في نمو الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، إلى جانب النمو الذى حققته الطبقة الرأسمالية في سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٧. وبالتالي كان لابد من معالجة المشكلات الاجتماعية التي أفرزتها عملية التنمية، وقد تحققت خطوات ملموسة في هذا السياق منذ أوائل ستينات القرن العشرين(١٦٤). وإلى جانب ذلك توالي صدور القوانين والقرارات التي أثرت وبشكل عميق في الواقع الاجتماعي بمصر. ويأتي في مقدمتها قرار إلغاء الألقاب المدنية، الذي صدر في بداية عهد الثورة، مسجلا بداية ممارسة عملية تغيير هياكل وقيم المجتمع المتوارثة من العهد العثماني، ومعبرا عن احترام الذات الوطنية والإيمان بالمساواة وتكافؤ الفرص، مستكملا ما استهدفه قانون الإصلاح الزراعي سياسيا واجتماعيا.

وفي أكتوبر / تشرين أول ١٩٥٤ أقيم «المجلس القومي للرعاية الاجتماعية»، واسندت رئاسته لمحمد فؤاد جلال، فقام المجلس بدراسات انتهت بإصدار «أطلس الخدمات»، الذي تضمن توزيعا جغرافيا لخدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، فاتضح أنها

موزعة بصورة غير متكافئة، وأن بعض النواحي مهملة تماما، فوضعت الخطط لتلافي القصور القائم، وكما وضع برنامج «الوحدات الريفية المجمعة»، التي قدمت خدمات التعليم والصحة والإرشاد الزراعي والتدريب المهني. وفي ١٩٥٥/٩/٢١ ألغيت المحاكم الشرعية والملية، وأخضعت قضايا الأحوال الشخصية للمحاكم المدنية ابتداء من ١٩٥٦/١/١. وقصد بذلك إنهاء الفوضى ومتاعب المتقاضين. وكان تحقيق ذلك مطلوبا، ولكن إصدار القرارات كان يتطلب جرأة في مواجهة الواقع المستقر والقيادات الدينية المحافظة، وهذا ما لم تملكه أي من الحكومات السابقة(١٦٥). وقد جاء اعتماد المحاكم المدنية كمرجع لقضاة الأحوال الشخصية لجميع المصريين متسقا مع الواقع الاجتماعي المصري المتسم بدرجة عالية من التجانس والاندماج.

وتمت مواجهة تعدد أنظمة التعليم وتباين أهدافها بوضع نظام تعليم وطنى عام ومجاني، وتطوير المناهج بربطها بالأهداف القومية والتنموية، وتوسيع التعليم ببناء المدارس واعتماد مجانية التعليم الجامعي. كما ألزمت المدارس الخاصة، الأهلية والأجنبية، باعتماد المناهج الرسمية في اللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافيا والتربية القومية وإخضاعها لإشراف صارم. ولقد فتح التوسع في التعليم ومجانيته حتى الجامعة الباب واسعا للحراك الاجتماعي للفلاحين والعمال ولفقراء المدن مما يسر السيولة الطبقية(١٦٦).

وإذا كان وضع المرأة في أى مجتمع معاصر مقياسا للتقدم والتخلف، فإنه يمكن القول أن ما حصلت عليه المرأة المصرية خلال السنوات الأولى للثورة شكل نقلة نوعية في حقوقها ومكانتها الاجتماعية ودورها في الأسرة والمجتمع. فقد نص دستور ١٩٥٦ على مساواتها التامة مع الرجل في الحقوق السياسية وتولى الوظائف العامة. وفي انتخابات ١٩٥٧ فازت خمس نساء بعضوية مجلس الأمة. وارتفعت أعداد النساء العاملات خارج المنزل بتسارع طردي، كما ارتفعت أعداد الطالبات في الجامعات وفي مختلف الكليات. وبالتغيير الذي حدث في واقع المرأة تأثرت بشكل عميق أحوال الأسرة والبناء الاجتماعي(١٦٧).

ولقد شهدت الحقوق العمالية والموقف من الطبقة العاملة موقفين متناقضين. ففي بداية عهد الثورة اتخذت مصلحة العمل، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، مواقف سلبية تمثلت في منع عقد مؤتمر لإعلان اتحاد عام النقابات، وصدور قانون عقد العمل الفردي الذي اعتبر مجحفا بحقوق العمال(١٦٨). غير أن الموقف تحول من السلبية إلى الإيجابية في

السنة الثانية للثورة بصدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع الفصل التعسفي، والقرار الصادر في ١٦ أبريل / نيسان ١٩٥٣ بعدم جواز توقيع أكثر من عقوبة واحدة على المخالفة الواحدة، والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ بحصر العمال العاطلين وإنشاء سجل لهم وتشغيلهم. كما صدرت قوانين التأمينات الاجتماعية لتأمين العمال ضد العجز والمرض، وحفظ حقوقهم في مكافأة نهاية الخدمة.

كما صدرت قرارات تخفيض إيجارات المساكن وتنظيم العلاقة بين ملاك العقارات ومستأجريها، الذين كانوا يشكلون قرابة ٨٥٪ من سكان المدن. وفي الكثير مما تحقق في المجال الاجتماعي كانت مصر سباقة ورائدة، ولقد تخطت تأثيرات ما تحقق حدود مصر القطرية، لتؤثر في العديد من الأقطار العربية، التي أخذت تقتبس من القوانين والقرارات المصرية، مما أحدث نقلة نوعية في الفكر والعمل الاجتماعي العربي.

## ١٥- المستجدات على صعيد الفكر والثقافة:

تحصر مساهمة الثورة الفكرية في «المبادئ الستة» التي تضمنها منشور «الضباط الأحرار» الأول وأذيعت صباح يوم ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢. والتي لم تشكل برنامجا سياسيا متكاملا كما لم توح بمنهاج نظري. وبحيث اعتبرت مؤشرا على «غموض الرؤية السياسية لدى الضباط الأحرار». إلا أن الإجراءات التنفيذية التي أقدموا عليها منذ يومهم الأول في السلطة أوضحت خطهم الفكري وتوجهاتهم السياسية والاجتماعية(١٦٩). ثم قدم عبد الناصر الوثيقة الفكرية الثانية في كتاب «فلسفة الثورة» محددا ملامح توجه قومي تحرري تقدمي من خلال إشارته للدوائر الثلاث: العربية والإفريقية والإسلامية، وتأكيده عمق الانتماء للدائرة العربية. ولم يقف الأمر عند حدود الإيضاح النظري للانتماء القومي، وإنما طرح الفكرة على الصعيد الجماهيري الواسع من خلال خطبه المتوالية، محققا بذلك إنجازا تاريخيا(١٧٠). وبذلك نقل الفكر القومي العربي نقلة نوعية ليشكل تيارا فكريا ينمو بتسارع، وليغدو محاوراً رئيسيا للتيارات الفكرية الثلاثة: الليبرالي والماركسي والإسلامي التي كانت غالبة على الساحة المصرية خاصة والعربية عامة.

ومنذ الأيام الأولى لثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ جافاها غالبية مثقفي التيارين الماركسي والليبرالي وجافتهم. وذلك لأن الماركسيين، فيما عدا جماعة «حدتو» بادروا «الضباط الأحرار» بالعداء، متهمينهم بالفاشية والعمالة للأمريكان، ولم تلبث «حدتو» أن

سحبت تأييدها وانفرط عقدها إثر إعدام خميس والبقري كما سبق ذكره. أما الليبراليون فقد تجاوزتهم الثورة فكريا، بالنهج الذي التزمته سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وإن لم تقطع الخيوط مع مثقفي اليمين عمليا، وإنما خلافا لما كان يفرضه تجاوزهم فكريا غلب على الموقف تجاههم التعاطف والود. أما الأخوان المسلمون، فبرغم التعايش القلق معهم قرابة عام ونصف العام، لم يقم بينهم وبين الثورة تلاقح فكري، وإن لم تدخل الثورة في صدام معهم على صعيد الفكر والثقافة. وبشكل عام يكاد يتفق غالبية الباحثين على أن أزمة حادة حكمت العلاقة فيما بين الثورة وجمهور مثقفي التيارات الثلاثة، وعلى أن الطرفين يتحملان مسؤولية تلك الأزمة، التي كانت ذات آثار خطيرة على مشكلة الديمقراطية بمصر، فمن ناحية أولى لم يقم المثقفون بدورهم التاريخي في البناء الفكري للثورة، ومن ناحية ثانية اضطر عبد الناصر إلى أن يستمر في أسلوب «التجربة والخطأ» في معالجة المشكلة أكثر من تسع سنوات(١٧١).

إلا أن الثورة لم تكن منغلقة تجاه الثقافة، ولا كان العطاء الثقافي في عهدها محدودا، برغم الأزمة مع التيارات الفكرية الثلاثة التي كانت سائدة في مصر يومذاك. ففي سنة ١٩٥٦ أسندت إلى فتحي رضوان «وزارة الإرشاد القومي»، التي تولت رعاية الثقافة والفنون وكان يساعده د.حسين فوزى، ويحيى حقي، ونجيب محفوظ. ويذكر لها إقامة عدة مشروعات هامة: إنشاء أوركسترا القاهرة السمفونية، وإقامة مدينة للفنون تضم الكونسرفتوار، ومعهد الباليه، ومعهد السينما، والمعهد العالي للفنون المسرحية. ويذكر لها أنها فتحت المجال للكتاب والمسرحيين الشباب التقدميين، بحيث بدأت معالم نهضة مسرحية لم تشهدها مصر من قبل(١٧٢). كما قامت وزارة الإرشاد بتدعيم المسرح الغنائي، وأقامت «مركز الفنون الشعبية» ليكون مؤسسة علمية لتسجيل التراث، وفي سبيل تعميم الثقافة بدأت مشروع «الألف كتاب» سنة ١٩٥٧، مقدمة ثقافة متنوعة بتكلفة زهيدة. ولقد أدى التوجه القومي العربي لثورة يوليو / تموز إلى مزيد من الاهتمام بتأكيد وحدة الثقافة العربية، باعتبار أنها التراث المشترك المعبر عن وحدة الأمة.

واتجهت الثورة إلى تجاوز ما كان سائدا من قصر الثقافة على طبقة محدودة من القادرين ماديا، المقيمين في العاصمة، وذلك بتوسيع إطار المستفيدين جغرافيا وطبقيا، حين وسعت قنوات التعليم وجعلت المدخل إليه ليس الإمكانيات المالية وإنما القدرات الذهنية، بحيث وصل أبناء الفلاحين والعمال إلى أعلى مراتب التحصيل العلمي(١٧٣). ولم تقف

الثقافة في حياة ثورة ٢٣ يوليو / تموز عند حدود الآداب والفنون، «وإنما امتدت إلى المفاهيم الفكرية والعلمية والفلسفية والقيم والمبادئ السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الثورة، والتي كانت تعبر عن السلطة السياسية آنذاك، أي السلطة التي تعبر عن ثالوث الملكية والاستعمار وشبه الإقطاع، وتتجسد في التجليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية»(١٧٤). يضاف إلى ذلك إزاحة الحصار الثقافي الذي كان مفروضا على مصر بفعل الاستعمار، وإعادة صلة المثقف المصري بتراثه الحضاري العريق، ومد أفقه على مدى مساحة وطنه العربي ليتفاعل بعمق مع ثقافة أمته العربية وإمكاناتها الواسعة.

ولقد أفسح المجال للفنون الأدبية والفنية كافة كي تعبر عن ذاتها، ولم تفرض الوصاية على فنان أو أديب. وباستعراض أسماء المبدعين الذين فتحت أمامهم الآفاق يتضح أنهم يمثلون كل مدارس الفن والأدب من الكلاسيكية إلى الرومانسية إلى الواقعية والرمزية والوجودية والمعقول واللامعقول. وقد تضمنت كثير من المسرحيات نقدا صريحا أو مغلفا للتجربة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا(١٧٥). وعلى الرغم من التوسع في التعليم المشهود به، والانفتاح على الفضاء العربي والفكر القومي العربي، إلا أنه يؤخذ على الثورة أنها لم تعط الاهتمام الكافي لقضية محو الأمية، في حين نجحت في ذلك الثورة الصينية، والكوبية فيما بعد(١٧٦). كما يؤخذ عليها عدم الحسم في مسألة اللغة القومية، كما فعلت ذلك ثورة أكتوبر في روسيا منذ أيامها الأولى. وكذلك عدم إحداث تغيير نوعي في التربية عما كانت عليه الحال قبل الثورة، وذلك بتعميم التربية التي تستهدف إيجاد إنسان محصن ضد الاستلاب الثقافي، بحيث يكون الحارس القوى لمبادئها ضد الارتداد(١٧٧).

## ١٦- عروبة مصر ودور عبد الناصر القومي:

ورد في ديباجة دستور ١٩٥٦ ما نصه «نحن الشعب المصري الذى يشعر بوجوده متفاعلا في الكيان العربي يقدر مسؤولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك لعزة الأمة العربية ومجدها». فيما نصت المادة الأولى من الدستور. «مصر دولة عربية ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربية». ولم يأت النص في الديباجة والدستور بجديد على صعيد إعلان عروبة مصر وهويه شعبها، وإنما جاء بمفهوم للانتماء الوطني أكثر اتساقا مع حقائق جغرافية مصر وتاريخها، منذ كان لها تاريخ، وثقافة

جمهورها وقيمه وأنماط سلوكه، عما كان عليه مفهوم الانتماء الوطني لدى النخبة السياسية والفكرية قبل ١٩٥٢. وكما جاء ذلك مؤشرا لنقلة نوعية في مستوى إدراك الشعب العربي بمصر لدوره القومي ومسؤولياته تجاه كافة التحديات التي تواجه العرب في الوطن والمهجر على السواء.

فإحساس مصر بعروبتها قديم، وكذلك إسهامها في الحياة العربية على مختلف الصعد، وتحملها العبء الأكبر في التصدى لأعداء الأمة العربية. والجمهور المصري اعتاد النظر للناس على أنهم إما «أولاد عرب» أو «خواجات»، كما اعتاد العيش في الحي «العربى» والنظر على نحو مختلف لسكان الحي «الأفرنجي». ومع أن تسليط الأضواء بكثافة على الآثار الفرعونية، والتطلع عبر المتوسط بانبهار نحو أوروبا الحضارة والثقافة والتقدم العلمي، قد ولدا لدى قطاع غير يسير من النخبة شعورا قويا بالوطنية المصرية وادعاء بالانتماء لحضارة البحر المتوسط، إلا أنهما لم يعنيا شيئا للملايين الذين ضربوا الأمثال بشجاعة عنترة العبسي وأبى زيد الهلالي، وبكرم حاتم الطائي، وجمال السفيرة عزيزة، ويتحلقون من حول راوية يحدثهم عن المهلهل بن ربيعة، ويزور أحدهم شجرة نسب تصله بقبائل الحجاز ونجد واليمن، مما يؤكد اعتزازه بالانتماء العربي. ثم إنه كان دائما في أوساط النخبة وبخاصة الفكرية من كان يؤمن بالانتماء، للفضاء الثقافي العربي، وكانت العروبة في نظره تختلط بالشرقية حينا وبالإسلام في أغلب الأحيان، ولقد تزايد بروز هذا القطاع من النخبة مقابل ضمور القطاع الأول منذ أواخر ثلاثينات القرن العشرين. وبذلك يكون النص في الدستور وديباجته على العروبة ليس إلا تصويبا للمفهوم الوطني لدى النخبة بإكسابه بعدا قوميا صريحا، بحيث صار أكثر اتساقا مع حقائق جغرافية مصر وتاريخها الممتد والمشاعر العربية الجلية في مخيال جماهيرها. وقد جاءت تلك النقلة النوعية من الوعي الوطني الملتبس إلى الوعي القومي الصريح محصلة تفاعل ثلاثة عوامل:

الأول: تزايد التنبه للعلاقة العضوية فيما بين الكيان الصهيوني والاستعمار، والغاية المستهدفة من إقامته على حدود مصر الشرقية، وبالتالي تزايد إدراك خطورة إسرائيل على أمن مصر واستقرارها وطموحها في التقدم(١٧٨). وبتسارع ملحوظ نما إدراك استحالة مواجهة التحالف المضاد دون تضافر القدرات العربية، والدفع باتجاه تحقيق مستوى عال من التفاعل والتكامل القومي.

الثاني: تسارع نمو الوعي العربي نخبويا وجماهيريا لدور مصر القومي، والنظر إليها

كأقليم قاعدة عربي مؤهل ومسؤول عن الدفع باتجاه تحقيق الطموحات القومية. والالتفاف الأسطوري حول قيادة عبد الناصر بعد أن اتضح ما تمثله قيادته من قطيعة مع حالة الركود والانهيار التي كانت سائدة، ونفي جذرى للنظام العربي الموروث. وفي خطاب عبد الناصر يوم تأميم القناة ما يعكس ثقته بأن تكون الأمة العربية داعمة «المغامرة المحسوبة» التي هو مقدم عليها. وهناك من يرى أن أحد أسباب نجاح عبد الناصر في تأميم القناة أنه أقبل على خطوته بعد أن أقام شبكة واسعة من العلاقات العربية والدولية، في حين أن مصدق أقبل على تأميم بترول إيران سنة ١٩٥٣ بمعزل عن محيطه الطبيعي، الأمر الذى كان أبرز عوامل فشله(١٧٩).

الثالث: كفاءة عبد الناصر في قراءته التاريخ المصري الخاص والعربي العام، بحيث مكنه فهمه الجيد للماضي من إدراك أهمية التكامل القومي والوحدة العربية، وارتباط أمن مصر واستقرارها استراتيجيا مع أمن الوطن العربي واستقراره. كما مكنه ذلك الفهم من تبين نقاط الضعف ونقاط القوة في الواقع العربي وحساسيته تجاه المداخلات الخارجية. الأمر الذي يوضحه العمل من خلال الجامعة العربية، ومع الأنظمة الرسمية، كما بدعم ومساندة العمل الثوري العربي، مع وعي ملحوظ لإمكانات الجامعة والأنظمة والمنظمات وقدراتها على العمل. وينتهى أبرز المختصين في التحليل السياسي الناصري إلى أن عبد الناصر استقى نظريته في الحتمية التاريخية من التاريخ العربي، تماما كما استقى ماركس نظريته في التطور التاريخي من تاريخ أوروبا(١٨٠).

وتعددت أوجه التفاعل مع المحيط القومي، وكان في مقدمة المنجزات إنشاء محطة «صوت العرب» التي أعلنت ساعة الصفر لثورة الجزائر في الأول من نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٥٤، وكانت عاملا مؤثرا ضد الدعاية الاستعمارية. وبرغم ما أخذ عليها من مبالغة شديدة وهجوم لاذع، و«لكنها في النهاية أدت دورا متناسقا مع طبيعة حركة الثورة في مصر». وقدمت القاهرة دعما لكل حركات التحرر العربية، ومساندة لكل المناضلين على اختلاف توجهاتهم، وفتحت أبواب معاهدها وجامعاتها لآلاف الطلبة العرب، وفي حالات كثيرة أعطتهم الأولوية في القبول على الطلبة المصريين بمن فيهم ابنة عبد الناصر الصغرى. وإلى جانب الدعم المادي في شتى صوره قدمت مصر لثورة الجزائر وإلى جنوب اليمن والخليج العربي «نفوذها السياسي وإشعاعها الحضاري وشبكة علاقاتها الدولية. وأكثر من ذلك إرادتها السياسية وإصرارها على تحقيق الاستقلال للمنطقة العربية كلها، ومثل تجربتها الجديدة في المنطقة كلها»(١٨١).

وتميز العمل العربي لثورة مصر بقيامه على حوار مع الواقع والظروف أولا، ومع الجماهير العربية ثانيا، ومع مصالح الأمة وطموحاتها ثالثا. وقد أخذ ذلك الحوار في الغالب شكل قراءة عبد الناصر لآلام الجماهير وآمالها والتعبير عنها. ودار حول سائر قضايا الثورة العربية، ونجح في إقامة علاقة مباشرة بين عبد الناصر والجماهير(١٨٢). بحيث أمكن القول: «شكلت الناصرية منذ الخمسينات مركز طفور العروبة من عقيدة معارضة سلبية إلى عقيدة ممارسة إيجابية، ومن عقيدة نخبوية إلى عقيدة جماهيرية سائدة ومقبولة في الفضاء الثقافي العربي بأكمله. وقد جسد عبد الناصر في فكره ومواقفه جميع الشروط اللازمة كي يتحول إلى قطب مبلور للشعور الوطني والشعور العربي... وعرفت الحركة القومية العربية من خلال قيادة عبد الناصر، وصيرورة القاهرة مركز ثقلها، تحولا جذريا في شروط نموها الجغرافية – السياسية، وفي آفاقها وفي نمط تفكيرها. لما تمثله مصر في التاريخ والواقع العربيين، وبذلك بدأت حقبة ما يمكن تسميته النظام القومي العربي، وبذلك تحولت القومية العربية من حركة معارضة إلى قوة سياسية»(١٨٣).

وفي الموقف من الوحدة العربية يعكس تحليل أدبيات عبد الناصر ومواقفه أن ايمانه بحتمية الوحدة لم يعن مطلقا تحققها بشكل آلي، ولا بمجرد الحصول على الاستقلال السياسي، ذلك لأنه كان يدرك مدى معارضة كافة القوى الكبرى والإقليمية للوحدة العربية، وكذلك تناقضها الجذري مع مصالح وطموحات النخب العربية المستفيدة من واقع التجزئة. ولأن الذى يملك سلطة التغيير في البلاد العربية، كما يقرر عبد الناصر، إنما هي الشعوب العربية، فإن تحقيق الوحدة في نظره يغدو خيارا حرا يخضع لقرار غالبية الشعب العربي في كل قطر(١٨٤). ولهذا لم يدع لاتحاد فيدرالي أو كونفدرالي مع أى دولة عربية، وإنما كان يركز على وحدة الأفكار والعقائد وتقوية الجامعة العربية والإيمان بالقومية العربية والتعاون في حل المشاكل. وهذا ما أكدته الممارسة العملية كما في تأييد حق السودان في تقرير المصير، وتقديم الدعم المادي والأدبي لتحقيق استقلال السودان، والقبول طوعا بما انتهى إليه الحزب «الوطني الاتحادي» بزعامة الأزهري من تراجع عن الاتحاد مع مصر.

وبرغم اتساع وعمق التفاعلات مع المحيط العربي، واتضاح ووضوح الخطوط العريضة للسياسات المتبعة، والحوار المتواصل مع جماهير الأمة وقضاياها، لم تلق قيادة عبد الناصر حوارا موضوعيا متحررا من الإدانة المسبقة أو الإعجاب الانفعالي. فالتيارات الماركسية والليبرالية والإسلامية أثارت حول قيادته العديد من الاتهامات، وزرعت من حولها بذور

الشك والنقد اللا موضوعي، حتى بعد ما اتضحت معالم خطه التقدمي سياسيا واجتماعيا في أعقاب تأميم القناة. ولم يقدم التيار القومي، الذى تشكل من حوله، على اختلاف أجنحته من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار شيئا يتجاوز التأييد الحماسي، بما لايتميز كيفيا عن مواقف الجماهير غير المنتظمة في أحزاب ومنظمات عقائدية. كما تعكس ذلك أدبيات مختلف الرموز القائدة في حزب «البعث العربي الاشتراكي» حتى قيام الوحدة سنة ١٩٥٨، وأدبيات قادة «حركة القوميين العرب» قبل الوحدة وعلى عهدها، وكذلك عناصر البعث التي واصلت تأييدها لقيادة عبد الناصر وتفاعلها الإيجابي مع أجهزة الحكم. ولقد كانت العناصر الأكثر وعيا ضمن هذا التيار، الذي جرى اعتباره «ناصريا»، تلمس نواحي القصور النظري وتجاوزات الأجهزة، ولكنها لم تكن تطرح ما يدور في المجالس المغلقة في العلن بتأثير عاملين: إدراكها أن الإيجابيات تفوق السلبيات بكثير وأن النهج الناصري ماض في خط تقدمي صاعد، وخشيتها من الانجرار لمواقف القوى المضادة لقيادة تعلق عليها كل آمالها وطموحاتها.

وبمقدار ما استقطبت المواقف العربية للثورة تأييد الجماهير والنخبة ذات التوجه القومي والوطني، بقدر ما استفزت عداء وخوف الأنظمة العربية الرسمية والتيارات اللاقومية القطرية والطائفية والشيوعية، ليس فقط نتيجة موقفها الجذري من النظام العربي القائم والتوجهات اللاقومية، وإنما أيضا تحسبا من الاستقطاب الجماهيري والنخبوي الذي شكلته، والانقسام العمودي الذى أحدثته في داخل كل قطر وكل حزب أو تنظيم سياسي عربي، حين تحولت إلى الحركة الأشد تأثيرا في الواقع العربي، والتي فتحت أمام ملايين العرب إمكانيات التغيير وتجاوز الواقع الموروث المثقل بتراكمات عصر الانحطاط والمرحلة الاستعمارية، وسلبيات العهد الاستقلالي.

## ١٧- الموقف من الصراع العربي - الصهيوني:

من خلال الدراسة في كلية الأركان، وعمق تحليل معطيات الواقع أثناء المشاركة في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وفي أعقابها، تأكدت لدى عبد الناصر، وبالتالي جهاز الحكم في العهد الجديد، ثلاث حقائق تتصل بالصراع الذي فجره إقامة الكيان الصهيوني على التراب العربي في فلسطين:

الأولى: إن قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ لم يؤد إلى تقسيم أرض فلسطين قسمة غير

عادلة ولا مبررة أخلاقيا وتاريخيا فحسب، وإنما تسبب أيضا في قسمة الوطن العربي وفصل جناحه الآسيوي عن جناحه الأفريقي، وتعطيل تواصله التاريخي. وهذا ماأوضحه د.محمود فوزي لوزير الخارجية الأمريكية دلس أثناء زيارته للقاهرة في مايو / أيار ١٩٥٣(١٨٥). ولما كان أمن مصر الوطني وثيق الصلة بالأمن القومي العربي فإن قيام إسرائيل شكل تهديدا خطيرا لأمن مصر. وهو شعور يعبر عنه عبد الناصر بقوله: «لما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعا في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالا في أرض غريبة، وهو ليس انسياقا وراء العاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس»(١٨٦).

الثانية: أن إسرائيل «لم تكن إلا أثرا من آثار الاستعمار»(١٨٧). وهي ما أقيمت لتكون فقط وطنا قوميا لليهود، وإنما لكي تكون أيضا الأداة الاستعمارية الأكثر كفاءة واستعدادا لقهر إرادة الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. ولهذا فالقوى الدولية والإقليمية الصانعة والداعمة لها حريصة على إبقاء ميزان القدرات مختلا لصالحها، ولن تسمح بالقضاء عليها. ولأن التوسعية جزء من طبيعة الكيان الصهيوني ذاته، فإن عروض السلام ليست سوى وسائل لتورية نواياها العدوانية، والمعركة معها معركة وجود ولا وجود، و«مباراة صفرية» لا يمكن أن يكسبها إلا طرف واحد(١٨٨). وبالتالي لا يمكن التعايش معها لكونها كيانا دخيلا مفروضا بالقوة، بهدف زرع الشقاق في الوطن العربي وإعاقة تطوره وتقدمه.

الثالثة: أن التخلف والتشرذم العربي علة القصور عن تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة العدوان الصهيوني، والتقصير في توظيف القدرات العربية في التصدي للاستعمار. وعليه فالسبيل القويم للرد على الهزيمة في فلسطين يبدأ بتحرير مصر من الاحتلال والفساد، والتوظيف الأفضل للقدرات العربية، المتمثلة في الموقع والإمكانيات الاقتصادية. وليست القوة بالصراخ بصوت عال وإنما هي التصميم على الهدف والتصرف بإيجابية بكل ما هو متاح من مقوماتها، وأبرزها: الشجاعة، والتأييد المعنوي، والموقع الجغرافي، والموارد الاقتصادية، والقوة العسكرية(١٨٩).

وفي ضوء الحقائق الثلاث اتسمت استراتيجية العهد الجديد تجاه الصراع العربي الصهيوني ببعد دفاعي وليس هجوميا، إلا أنها تجلت في صورتين متمايزتين، الحد الفاصل بينهما الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير / شباط ١٩٥٥. ففي المرحلة الأولى اعتمد ما اصطلح على اعتباره «استراتيجية دفاعية - توفيقية»، مضمونها تنسيق القدرات

العربية وصولا إلى موقف دفاعي قومي، يكون أساسا لتسوية الصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة. وفي المرحلة التالية اعتمدت ما اعتبرت «استراتيجية دفاعية – ردعية» تقوم على ثلاثة محاور: بناء قوة عسكرية ذات قدرة فاعلة، رد العدوان بالعدوان، تقوية النظام الإقليمي العربي في إطار نظام ضمانٍ جماعي عربي مستقل(١٩٠).

وفي المرحلة الأولى أعطيت الأولوية لتصفية النفوذ البريطاني في مصر والسودان، والتصدي للأحلاف، والاهتمام بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة رفع مستوى التنسيق العربي. ولم يوصد الباب أمام مساعي تسوية الصراع العربي – الصهيوني، التي باشرها أكثر من وسيط أوروبي وأمريكي، أبرزهم ريتشارد كروسمان البريطاني وروبرت أندرسون الأمريكي. ويلاحظ أنه لم تكن هناك أى مبادرة مصرية بطلب الوساطة، وإنما كانت المبادرات جميعها إما إسرائيلية أو من أصدقاء إسرائيل في أمريكا وبريطانيا. كما يلاحظ أن عبد الناصر بدا شديد الحرص على تهدئة الموقف على الحدود المصرية الإسرائيلية، لدرجة أنه اقترح على مراقب الهدنة الجنرال بيرنز إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود ودوريات مشتركة(١٩١). ولكنه في الوقت ذاته لم يكن مستعدا لقبول الأمر الواقع، حيث ربط الاستعداد للاعتراف بإسرائيل مقابل تنفيذ قراري الأمم المتحدة رقم ١٨١ بالعودة لحدود التقسيم مع إعادة النقب للعرب وفقا لاقتراح الوسيط الدولى برنادوت، ورقم ١٩٤ بعودة اللاجئين لديارهم والتعويض عليهم. وكانت وجهة نظر عبد الناصر أنه كلما أعطي العدو تنازلات زادت عدوانيته، وكلما قوبل بموقف صلب واستعداد للردع صار أقرب للتراجع. ولم يكن يرى حل الصراع يتطلب مفاوضات، لأن الحل موجود في قرارات الأمم المتحدة(١٩٢).

وبالمقابل لم يكن لدى مختلف ألوان الطيف السياسي الصهيوني أي استعداد للتسوية على أساس قرارات الأمم المتحدة التي أقيمت بموجبها دولة إسرائيل، وبرهان ذلك أن موشى شاريت، الذي كان يعتبر من أنصار التفاهم مع العرب، والذي كان يتهمه بن غوريون وتلامذته بالتفريط، وتآمروا على إسقاطه، رفض في لقائه مع دلس الالتزام بقراري الأمم المتحدة(١٩٣). كما رفض إبرام تسوية سلمية على أساس عودة اللاجئين وإعادة النقب لإقامة حدود مشتركة بين مصر والأردن(١٩٤). وللضغط على مصر ولتعطيل مساعي التسوية، بعد أن تبين بن غوريون فشل محاولات تمرير تسوية على أساس الأمر الواقع، أمر بن غوريون الجيش بالإغارة على غزة وإيقاع أكبر عدد من الإصابات.

وفي أعقاب الغارة على غزة اهتم عبد الناصر بتأمين مصدر للسلاح متحرراً من الهيمنة الغربية، فكانت صفقة الأسلحة التشيكية، إلا أنه كان يرى ضرورة بناء قوة اقتصادية وعسكرية عربية، كسبيل لردع إسرائيل، وأن التشدد والصلابة تجاه إسرائيل يجب أن لا يصلا إلى المبادرة باستخدام القوة(١٩٥). وذلك لأنه كان يقدر حاجة القوات المسلحة المصرية إلى خمسة عشر عاما لاستيعاب السلاح السوفياتي، كما كان يحسب حسابا للتدخل الأمريكي في حال الصدام المسلح لفرض الهزيمة على العرب، أو لسلبهم ثمار النصر إن هم استطاعوا تحقيقه. ونجاح الصدام المسلح على ذلك مرهون بظرف دولي وعربي ملائم تكون فيه القوة الأمريكية مصابة بالشلل. وعليه اعتمد سياسية عزل إسرائيل ومقاطعتها عربيا وإحكام الحصار من حولها على المستوى الإقليمي وفي العالم الثالث، باعتبارها دخيلة على الأرض العربية. وكان يرى أنه لما كانت الظروف الدولية لا تتيح للعرب فرصة تحقيق نصر حاسم ونهائي، فالأمر الممكن تحقيق سلسلة من الانتصارات الجزئية، السياسية والعسكرية، بحيث تحدث تراكمات تشعر المشروع الصهيوني بأن لا أمل له في البقاء(١٩٦). ولعل هذه الرؤية تفسر قبول مصر بوضع قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ وعلى حدود قطاع غزة في أعقاب عدوان ١٩٥٦.

* * *

هذا أهم ما تحقق في مصر، وما تحقق يظهر أن واقع مصر شهد مستجدات ومتغيرات غير محدودة، بحيث صار في مطلع سنة ١٩٥٨ مختلفا نوعيا عما كان عليه في منتصف سنة ١٩٥٢، فماذا نسمي ما حدث؟ هل نسميه انقلابا بحكم البداية، أم نسميه تحركا ثوريا بحكم النتائج؟ هل نقبل حكم الشكل أم أن الحكم الأكثر دقة وموضوعية إنما هو للمضمون؟

وبرغم كل حديث عن البداية، وبرغم أن قادة ٢٣ يوليو / تموز كانوا من ضباط الجيش، وبرغم أن ما شهدته مصر لم تسبقه نظرية ثورية، ولم يكن من إنجاز حزب ثوري، أو جبهة من الأحزاب الوطنية. وبرغم أن عبد الناصر يقول: «ولكنى أعترف أن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي إلا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو»(١٩٧). برغم كل ذلك، عاشت مصر تحركا ثوريا عشية الوحدة، وهناك من يرى أن مصر قدمت تجربة ثورية رائدة في العالم الثالث يجسدها القيام بالثورة دون حزب بروليتاري، وتحقيق منجزات

تجاوزت في آثارها الإطار القطري إلى المحيط القومي والعالم الثالث، على الرغم من قيامها في أكثر مناطق العالم عرضة للمداخلات الخارجية(١٩٨). ولأن الإيجابيات فاقت السلبيات، والنجاحات كانت تتوالى، اتسم الموقف العربي تجاه التجربة والقائد بقدر كبير جدا من التأييد الحماسي، الذى غيب بشكل كامل الحديث عن السلبيات ونواحي القصور التي لاتنكر.

## الهوامش:

(١) أحمد حمروش، قصة ٢٣ يوليو ج١ (القاهرة - بدون ناشر ١٩٧٧) ط ٢ ص ١٠٣ - ١٠٨.

(٢) المصدر السابق (ص ١٥٧ - ١٥٩).

(٣) حول ذلك كتب مصطفى طيبة: «عند عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة في ١٩٤٧/٩/١٧ شهدت «حدتو» صراعا حول الموقف من قضية فلسطين. وكان موقف «حدتو» مستمدا من نظرية «الحق القومي لليهود في تكوين دولتهم على أرض فلسطين». والتى صاغها هنري كوريل في محاضرة كانت تدرس للخلايا، مما تسبب في انعزال «حدتو» عن الجماهير». ويضيف «من حقي اليوم أن أضع أكثر من علامة استفهام حول دور هنري كوريل في كل ذلك، وهل كان مصادفة أن يصدر تقريره المعروف «خط القوات الوطنية والقومية» في ظروف انحسار نشاط «حدتو» بسبب موقفها من قضية فلسطين؟ وهل كان موقف هنري كوريل النظري والسياسي مجرد خطأ نظري ترتب عليه موقف سياسي خاطئ»؟ ويوضح أنه بتأثير ذلك انخفض أعضاء التنظيم العمالي بنسبة ٨٠٪ منذ منتصف يوليو ٤٧ وحتى أواخر نوفمبر من العام نفسه.

- مصطفى طيبة: مصدر سابق ص ٤١ و٤٢ و٤٧

(٤) قبل سنة ١٩٥٢ كان من يملك أكثر من ٢٠٠٠ فدان ٢١٣٦ مالكا، ما يعادل ٠٫٠٧٧٪ من مجموع الملاك البالغ عددهم ٢٨٠١٣٠٠ مالكا. وكان أولئك الملاك يملكون ١٫١٧٦ مليون فدان، ما يعادل ١٩٫٦٥٪ من الأراضي الزراعية البالغة ٥٫٩٨٤ مليون فدان. فيما كان من يملك أقل من فدان واحد ٢٫٠١٨ مليون مالك، ما يعادل ٧٢٫٠٤٪ من الملاك، يملكون ٧٧٧٨٦٥ فدانا، بواقع ١٣٪ من الأرض الزراعية.

- سيد مرعي: أوراق سياسية ج ١ (القاهرة، المكتب المصري الحديث ١٩٧٨) ص ٢٤١.

(٥) زاد عدد نقابات العمال ما بين ١٩٣٢ - ١٩٥٢ من ٣٨ نقابة إلى ٦٥٨ نقابة.

صلاح زكي أحمد، مصر والمسألة الديمقراطية (بيروت، دار الوسام ١٩٨٧) ص ١٦٣

(٦) اللواء محمد نجيب: مصير مصر (القاهرة، دار ديوان للطباعة والنشر ١٩٩٥) ص ٥٥.

(٧) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج١، مصدر سابق ص ١٤٩ - ١٥١.

(٨) المصدر السابق ص ١٥٦ وأنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد (القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٥) ص ٥٦.

(٩) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ج١، مصدر سابق ص ١٥٤.

(١٠) المصدر السابق ص ١٥٨ و١٥٩ وريتشارد ميتشل: الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان (القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٥) ص ١٤٨ - ١٥٠.

(١١) د.علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩) ص ١٢٦.

(١٢) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج١، مصدر سابق ص ١٥٥.

(١٣) د.سعد الدين ابراهيم: ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ. «ندوة»: مصر والعروبة وثورة يوليو (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢) ص ١١ و١٢.

(١٤) خالد محيي الدين: والآن أتكلم (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢) ص ٢٧.

(١٥) أحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو ج١ مصدر سابق ص ١٤٤ - ١٤٦.

(١٦) عادل حسين: (ندوة) ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٧) ص ٨٥٥.

(١٧) خالد محيى الدين، مصدر سابق ص ٦٨، واليعازر بعيري، مصدر ساسبق ص ٨٨.

(١٨) أحمد حمروش، قصة ٢٣ يوليو ج١ مصدر سابق ص ٢١٠ - ٢١٤.

(١٩) أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥) ص ١٢٣ و٢٧٩ وأنتوني ناتنج. ناصر مصدر سابق ص ٨٧.

(٢٠) جان لاكوتير: عبد الناصر (بيروت، دار النهار للنشر ١٩٧١) ص ٥٥.

(٢١) قراءة في أوراق علي صبرى تقديم محمد عروق (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٩٢) ص ٢٦.

(٢٢) يذكر أنتوني ناتنج أن الجيش البريطاني ظل بمنأى عن الأحداث، كما لو كان مثبتا في قواعده بمنطقة القناة. وأن وزير الخارجية أيدين رأى من الضروري إرسال مسؤول كبير من السفارة ليذكر نجيب بمسؤوليته عن حماية أرواح البريطانيين وممتلكاتهم.

راجع: انتوني ناتنج: ناصر، مصدر سابق ص ٦٧.

(٢٣) أحمد حمروش، مصدر سابق ص ١٨٦ - ١٨٨ و أ. اجاريبشيف: ناصر، ترجمة د.سلوى أبو سعدة وأحمد شريف (القاهرة، دار الثقافة الجديدة) ص ١٤٧ و١٤٨. وخالد محيي الدين مصدر سابق ص ١٩٠.

(٢٤) خالد ميحي الدين، مصدر سابق ص ١٦٨ - ١٧٧.

(٢٥) أحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو ج١ ص ١٨٧ و١٨٨.

(٢٦) أ. اجاريبيشيف: ناصر / مصدر سابق ص ١٤٦ و١٤٧.

(٢٧) خالد محيي الدين: مصدر سابق ص ١٩٠.

(٢٨) خالد محيي الدين، مصدر سابق ص ٨٠.

(٢٩) اليعازر بعيرى، مصدر سابق ص ١٠٧.

(٣٠) أعدت القانون لجنة برئاسة صلاح سالم وعضوية د.عبد الرازق السنهوري والمهندسين سيد مرعي وسعد هجرس، وعزت عبد الوهاب، وكان د.راشد البراوي وأحمد فؤاد قد كلفا بالعمل كمستشارين اقتصاديين فيما يتصل بإصدار القانون.

راجع: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق ص ٦٧.

وأحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو ج١ ص ٢٥٧.

(٣١) خالد محيي الدين، مصدر سابق ص ١٨٠.

(٣٢) أيد القانون كل من الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سابقا)، والحزب الوطني الجديد، وحدتو. ولم يصدر عن الإخوان تأييد أو معارضة. أحمد حمروش: قصة ثور ٢٣ يوليو ج١ ص ٢٦٠.

(٣٣) في الدورة النيابية العاشرة (١٩٥٠/١/١٦ - ١٩٥٢/٧/٢٣) كان كبار الملاك ١١٩ من ٣١٧ نائبا، أي ٣٧٪ وهي أدنى نسبة لهم في المجلس النيابي منذ أول دورة له في ١٩٢٤/٣/١٥. وكان في آخر دورة لمجلس الشيوخ ١٥١ من ٢٩٩، أي ما يزيد قليلا عن ٥٠٪ وهى ذات النسبة منذ سنة ١٩٢٤. وفيما بين ١٩٤٢ - ١٩٥٢ كان لنحو ٣٠ عائلة إقطاعية ممثل أو أكثر في أحد المجلسين.

صلاح زكي أحمد مصدر سابق ص ٤٤ و١٦٢.

(٣٤) د.عصمت سيف الدولة: ثورة يوليو والمسألة القطرية (ندوة) ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، مصدر سابق ص ٥٤٩.

(٣٥) د.محمد لبيب شقير، معقبا، المصدر السابق ص ٣٣٧.

(٣٦) راجع كينث هـ. بارسونز: الإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة (مجلة «اقتصاديات الأرض» جامعة ويسكونسن، مارسون، نوفمبر ١٩٥٩ ص ٣١٩ - ٣٢٦. ودورين وارينير: الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط: دراسة في مصر وسوريا والعراق (لندن مطابع جامعة اوكسفورد، للمعهد الملكى للشؤون الخارجية ١٩٥٧) الفصل الأول. سير مالكوم دار لنج: الإصلاح الزراعي في إيطاليا ومصر الكتاب السنوي للتعاون الزراعي ١٩٥٦ (لندن، مؤسسة هوارس بلونتكس) ص ١ - ٢٦.

(٣٧) د.نجلاء أبو عز الدين: عبد الناصر والعرب، ترجمة يوسف سعيد الصباغ (القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨١) ص ٧٤ - ٧٦.

(٣٨) حول ذلك يكتب خالد محيي الدين: «أذكر أن نجيب كان أكثر الناس حماسا لإعدامهما. وانقسم «مجلس القيادة» - نجيب ومعه الأغلبية يطالبون الضرب بيد من حديد حتى يرتدع الجميع... وأنا وعبد الناصر ويوسف صديق وزكريا (محيي الدين) كنا ضد الإعدام.. إن أحدا منا نحن «أعضاء

القيادة»: مؤيدين للإعدام أو معارضين له، لم يكن قد تعرف بعد على مبادئ العلاقات الاجتماعية ولا على الحقوق العمالية في الإضراب والاعتصام وما إلى ذلك. أما المحيطون بنا من أمثال السنهوري وسلمان حافظ والبراوي (د. راشد) فقد كانوا يتسمون بروح برجوازية محافظة، بل ومعادية لحقوق العمال. وجماعة الإخوان بدأت في شن حملة عاتية ضد عمال كفر الدوار المضربين واتهمتهم بالخيانة. وحتى «حدتو» نظرت إلى الإضراب نظرة مسترببة، وربطت بين الإضراب وبين حافظ عفيفي عضو مجلس الإدارة المنتدب في شركة كفر الدوار.
– خالد محيي الدين: مصدر سابق ص ١٨٣ و١٨٤.

(٣٩) المصدر السابق ص ١٨٥.

(٤٠) عبد اللطيف البغدادي : مصدر سابق ٧٠ و٧١.

(٤١) أ. جاريبشيف: ناصر، مصدر سابق ص ١٧١.

(٤٢) «عندما تصادم أحمد أبو الفتح، رئيس تحرير جريدة «المصري» الوفدية الاتجاه مع سليمان حافظ، وبدأ ينتقد قيادة حركة الضباط وتصرفاتها بدأ انخفاض حاد في توزيع جريدة المصري، الأمر الذى أعطى مؤشرا هاما للزملاء في مجلس القيادة».
خالد محيي الدين: المصدر السابق ص ١٩٧.

(٤٣) المثال الواضح كان الاستقبال الذي حظوا به في «سمنود»، مسقط رأس النحاس، إذ استقبلوا بحماس لم يشهده غير النحاس.
سيد مرعي: مصدر سابق ص ٢٢٣.

(٤٤) خالد محيي الدين: مصدر سابق ص ٢٠٨.

(٤٥) في التعبير عن وجهة نظر الأخوان يومذاك كتب سيد قطب في «الأخبار» يوم ١٩٥٢/٨/٨ يقول: إن الدستور الذي سمح بكل ما وقع من فساد، لا فساد الملك وحاشيته فحسب، ولكن فساد الأحزاب ورجال السياسة وما تحمل صحائفهم من أوزار. إن هذا الدستور لايستطيع حمايتنا من عودة الفساد إن لم تحققوا أنتم التطهير الشامل الكامل الذي يحرم الملوثين من كل نشاط دستوري ولا يبيح الحرية السياسية إلا للشرفاء. لقد احتمل هذا الشعب ديكتاتورية طاغية باغية شريرة مريضة مدى خمسة عشر عاما أو يزيد. أفلا يحتمل ديكتاتورية عادلة نظيفة ستة شهور على فرض أن قيامكم بحركة التطهير يعتبر ديكتاتورية بأي وجه من الوجوه».
– عبد الله إمام: عبد الناصر والأخوان المسلمون، مصددر سابق ص ٥١.

(٤٦) ليس أدل على ما وصله الوفد من تدهور أنه حين عاد للحكم سنة ١٩٥١ اضطر إلى أن يتاجر في الرتب والألقاب ليعمر خزانته. ذلك لان الأحزاب كانت تفتقد التنظيم الداخلي والقاعدة الجماهيرية المنظمة، والاشتراكات الثابتة، وكانت تعيش على تبرعات قياداتها. ولم تكن الصحف التي تؤيدها مملوكة لها بل لأفراد مؤيدين.

- د.عصمت سيف الدولة: الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، مصدر سابق ص ٧٧.

(٤٧) المصدر السابق ص ٧٩.

(٤٨) ضمت اللجنة ٣ من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ و٤ من زعماء الوفد و٢ من الأحرار الدستوريين و٢ من السعديين و٣ من الأخوان المسلمين و٣ من الحزب الوطني و٢ من الحزب الوطني الجديد ورئيس الكتلة الوفدية و١ من مصر الفتاة ورؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة الشرعية العليا و٣ من ضباط الجيش والشرطة و٣ من أساتذة القانون الدستوري ورئيس جامعة القاهرة و١٩ من كبار رجال الاقتصاد والسياسة المستقلين والشخصيات العامة، وكان بينهم ٦ من الأقباط.

- طارق البشري : الديمقراطية وثورة ٢٣ يولو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (المستقبل العربي العدد ١٩٨٤/٦٦).

(٤٩) محمد نجيب: مصير مصر، مصدر سابق ص ٢٣.

(٥٠) أمين هويدي: مع عبد الناصر (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٥) ص ٢٦.

(٥١) المصدر السابق ص ٢٧.

(٥٢) جان لاكوتير: عبد الناصر (بيروت، دار النهار للنشر ١٩٧١) ص ٨٢.

(٥٣) أمين هويدي: أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧، وعلى حرب الاستنزاف (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٥) ص ٢٤.

(٥٤) عبد اللطيف البغدادي: مصدر سابق ص ٧٨.

(٥٥) أمين هويدي: مصدر سابق ص ٧٨ و٧٩.

(٥٦) أنور عبد الملك: مصر مجتمع يبنيه العسكريون (بيروت دار الطليعة)

ومحمد المسعود الشابي: حول استراتيجية الثورة العربية (بيروت، دار الطليعة ١٩٦٦) ص ٩٩.

(٥٧) جان لاكوتير: مصدر سابق ص ١٠٧.

(٥٨) محسن محمد: مصر والسودان، الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية (القاهرة، دار الشروق ١٩٩٤) ص ٦.

(٥٩) المصدر السابق ص ٩٣.

(٦٠) المصدر السابق ص ١٠٣.

(٦١) في عام ١٩٢٠ كان تصيب مصر ٥٥٪ من واردات السودان و٤٦٪ من صادراته فانخفضت لتصبح سنة ١٩٥٣ ٨٪ و٦٪ على التوالي. فيما استوردت بريطانيا ٦١٪ من قطن السودان سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٢ المصدر السابق ص ١٣٤ و٢٤٥.

(٦٢) المصدر السابق ص ١٤٨ – ١٦٢.

(٦٣) كانت نتائج الانتخابات: ٥١ نائبا الوطني الاتحادي ٢٢ الأمة ١٢ المستقلين ٩ حزب الأحرار الجنوبي ٣ الجمهوري الاشتراكي (استقلالي) ١ جبهة مقاومة الاستعمار (شيوعي). ومن بين ٣٠ عضوا منتخبا لمجلس الشيوخ حصل الوطنى الاتحادي على ٢٢ والأمة ٣ والمستقلون ٢ والجنوب ٣.
المصدر السابق ص ١٩٠.

(٦٤) المصدر السابق ص ٢٠٣.

(٦٥) في حديث مع مراسل «أخبار اليوم» في الخرطوم بعد أيام من تشكيلة الوزارة. المصدر السابق ص ٢٠٤.

(٦٦) المصدر السابق ص ٢٠٥ و٢٢٨.

(٦٧) المصدر السابق ص ٢٣٦.

(٦٨) المصدر السابق ص ٢٥٠ و٢٥١.

(٦٩) أحمد حمروش: شهود يوليو، مصدر سابق ص ٣٨١ و٣٨٢.

(٧٠) جمال حمدان: «مصر في السياسة السودانية» (بيروت، المستقبل العربى) العدد ٧٩، سبتمبر / أيلول ١٩٨٥.

(٧١) خالد محيي الدين، مصدر سابق ص ١٩٥.

(٧٢) أحمد حمروش – مجتمع عبد الناصر، مصدر س ابق ص ٢٦ – ٣١.

(٧٣) أنتوني ناتنج: مصدر سابق ص ٩٨.

(٧٤) المصدر السابق ص ٨٧.

(٧٥) تفرد فرع حزب البعث في الأردن، بقيادة عبد الله الريماوي، دون فروع الحزب، بإصدار بيان مؤيد للاتفاقية، موضحا أن الظروف الدولية لا توحي باحتمال وقوع عدوان خارجي على أي من دول المنطقة، فيما عدا الخطر الإسرائيلي.

(٧٦) جان لاكوتير: عبد الناصر، مصدر سابق ص ٩٢.

(٧٧) المصدر السابق ص ٩٢.

(٧٨) كتب نجيب بعد سنين من إقالته: لقد كان اختلافي مع زملائي الشباب في خطط التنفيذ ولم يكن اختلافا في المبادئ.... إذ كان الإشراف الحقيقي والسيطرة الحقيقية رهنا بقرار أغلبية مجلس الثورة... وكان هناك طريقتان: إما أن أمنح السلطة التي أراها لازمة لحكم مصر على الوجه الذى أراه كفيلا بضمان الوصول إلى أهدافنا. وإما أن استقيل وأترك الأمر بين يدي جمال عبد الناصر. وليس دون

هذين الطريقين مناص. ما كنت أستطيع أن أعين الوزراء أو أن أعفيهم من مناصبهم دون موافقة أغلبية مجلس الثورة.

– محمد نجيب: مصير مصر، مصدر سابق ص ١٢٥.

(٧٩) خالد محيي الدين : المصدر السابق ص ٢٢٥.

(٨٠) خالد محيي الدين: مصدر سابق ص ٢٢٥.

(٨١) محمد عودة وروبرت ستيفن: حوار حول عبد الناصر (القاهرة، دار الموقف العربى ١٩٨٢) ص ٤١.

(٨٢) أحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو ج١ مصدر سابق ص ٣٣٩.

(٨٣) خالد محيي الدين: مصدر سابق ص ٢٩٦.

(٨٤) عبد اللطيف البغدادي: مصدر سابق ص ١٢٨.

(٨٥) أحمد حمروش: شهود يوليو، مصدر سابق «شهادة خالد محيي الدين» ص ١٥٨ وخالد محيي الدين، مصدر سابق ص ٣١٩.

(٨٦) كمال رفعت في: أحمد حمروش: شهود يوليو، مصدر سابق ص ٢٢١.

(٨٧) البغدادي: مصدر سابق ص ١٦٠ – ١٦٣.

(٨٨) خالد محيى الدين: مصدر سابق ص ٣١٢ و ٣١٣.

(٨٩) سيد مرعي: مصدر سابق ص ٢٥٤.

(٩٠) د.عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر دكتاتورا (بيروت، دار المسيرة ١٩٧٧) ص ١١٣.

(٩١) د.عصمت سيف الدولة: الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، مصدر سابق ص ٧١ و٧٢.

(٩٢) أحمد حمروش: شهود يوليو (شهادة يوليو (شهادة خالد محيي الدين). (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧) ص ١٤٢.

(٩٣) أحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو، مصدر سابق ص ١٦٦.

(٩٤) بناء على طلب الهضيبي التقى به عبد الناصر لأول مرة في منزل صالح أبو رقيق حيث دار حوار، طالب فيه المرشد العام أن تطبق الثورة أحكام القرآن الكريم، فجاءته الإجابة بأن الثورة قامت حربا على الظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي والاستعمار البريطاني، وهي بذلك ليست إلا تطبيقا لأحكام القرآن. ورأى المرشد العام أن تصدر الثورة قانونا بعودة الحجاب إلى النساء حتى لا يخرجن سافرات بشكل يخالف الدين، وأن تغلق دور السينما والمسرح. فقال له عبد الناصر: أنت لك ابنة في كلية الطب، أعرف أنها تروح الكلية بلا حجاب وتروح السينما. وأوضح له استحالة قبول طلبه وإن كانت الثورة ستفرض رقابة

على السينما والمسرح لحماية الأخلاق. وأنه سوف يمنع من يقل عمره عن ٢١ عاما من ارتياد الملاهي. وعندما لم يعجب ذلك المرشد العام. تساءل عبد الناصر: ولماذا لم تتكلموا أيام فاروق، وكانت الإباحة مطلقة، لقد كنتم تقولون «إن الأمر لولي الأمر». وكان قد طلب إلى المرشد تأييد الثورة فأعلن أنه سوف يؤيد الثورة على شرط أن تعرض عليه قراراتها قبل إصدارها، فقال عبد الناصر: إن الثورة قامت بدون وصاية أحد عليها، وهي لاتقبل أن توضع تحت وصاية أحد. وإن كان هذا لايمنع من التشاور في السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأى دون التقيد بهيئة من الهيئات.

– عبد الله إمام: عبد الناصر والإخوان المسلمون، (القاهرة، دار الموقف العربى ١٩٨١) ص ٤٨ – ٥٢.

(٩٦) أحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو ج١، مصدر سابق ص ٣٠١.

(٩٦) ميتشيل: مصدر سابق ص ١٧٩.

(٩٧) كان مؤيدو التعاون وحل «الجهاز الخاص» بقيادة: حسن عشماوي ومنير الدلة. فيما كان معارضو التعاون والمطالبون بإبقاء الجهاز «أداة لحماية الإخوان» بزعامة يوسف طلعت، وسعد الوالي، ومحمد الفرغلي، وعبد القادر عودة، وإبراهيم الطيب.

– أحمد حمروش: شهود يوليو، مصدر سابق: شهادة محمود الشريف، القيادي الإخواني، الذي لجأ إلى قطر ثم الأردن، وشغل مناصب إعلامية عالية في القطرين» ص ٤٥٣.

(٩٨) ميتشيل: مصدر سابق ص ١٩٨.

(٩٩) ميتشيل: مصدر سابق ص ١٧٨ – ١٨٢.

(١٠٠) المصدر السابق ص ١٨٦.

(١٠١) المصدر السابق ص ١٨٣ – ١٨٥.

(١٠٢) يذكر خالد محيي الدين أن محمد نجيب بعد أن وقع على قرار حل الجماعة حاول التنصل من توقيعه فيما بعد.

– خالد محيي الدين: مصدر سابق ص ٢٤٣.

(١٠٣) ميتشيل: مصدر سابق ص ٢٠٢.

(١٠٤) ميتشيل: مصدر سابق ص ٢١١ – ٢١٣.

(١٠٥) عبد الله إمام: عبد الناصر والإخوان المسلمون، مصدر سابق ص ٦٢.

(١٠٦) اجرت صحيفة «الأهرام العربي» القاهرية يوم ٢٠٠٠/٦/١٠ حوارا مع خليفة عطوة، المتهم الثالث في حادث المنشية شرح فيه تفاصيل: المحاولة مؤكدا أنها من تدبير جماعة «الإخوان المسلمين» ومفندا كافة الادعاءات حول كونها تمثيلية مسرحية دبرتها المخابرات العامة.

(١٠٧) عبد الله إمام – مصدر سابق ص ٩٤.

(١٠٨) عادل حسين: في ندوة «القومية العربية والإسلام» (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١) ص ٣٤٩ و٣٥٠.

(١٠٩) د.علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية، مصدر سابق ص ١١٤.

(١١٠) اقتصرت اجتماعات الأيام الأخيرة من عام ١٩٥٣ على كل من: عبد الناصر وعامر والبغدادي وصلاح سالم ود.فوزي. وفي أوائل عام ١٩٥٤ انضم إليهم سفراء مصر في كل من: لندن، وواشنطن، وموسكو، ونيودلهي، وإسلام آباد. وتواصلت الاجتماعات دون انقطاع حتى أوائل فبراير / شباط ١٩٥٤.
باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٢٥٧ و٢٥٨.

(١١١) باتريك سيل، المصدر السابق ص ٢٦٣ – ٢٦٧.

(١١٢) د.نجلاء أبو عز الدين، مصدر سابق ص ٣١٢ – ٣٢٧.

(١١٣) محمد فائق: عبد الناصر والثورة الأفريقية (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٢) ص ١٠ – ٤٤.

(١١٤) د.إبراهيم صقر: ثورة يوليو وحركة التحرر الوطني في العالم الثالث.
في ندوة: ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل. مصدر سابق ص ١٥٩ – ١٧٢.

(١١٥) أكد الأدميرال آرثر راد فورد، رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان، أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي: «إنهم يريدون شراء أسلحة لانريدهم أن يشتروها» – (جلسات استماع الكونجرس ٢٨ يناير / فبراير ١٩٥٧ ص ٤٣٨).
د.نجلاء أبو عز الدين، مصدر سابق ص ٢٣٧.

(١١٦) أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ٦٦.

(١١٧) جان لاكوتير: عبد الناصر، مصدر سابق ص ١١٠.

(١١٨) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٣٠٨ و٣٠٩.

(١١٩) أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ٦٩.

(١٢٠) كان سعر السلاح السوفياتي يعادل ثلث نظيره الغربي، ويمنح عليه خصم بمعدل ٢٥٪، وبقروض تسدد على أقساط بين ١٢ – ٢٠ سنة بفائدة ٢,٥٪ مقابل ١٥ – ١٨٪ سعر الفائدة على السلاح الغربي. محمد حسنين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر ص ١٧٥.

(١٢١) عبد الله إمام: صلاح نصر يتذكر (القاهرة، مؤسسة روز اليوسف ١٩٨٤) ص ١٨٣.

(١٢٢) طارق البشري: المصدر السابق.

(١٢٣) راجع: د.ثروت بدوي / موجز القانون الدستوري ص ١٣٥. د.عبد الفتاح ساير داير: القانون

الدستوري ص ٤٤٤. د.سليمان الطماوي: القانون الدستوري المصري ص ١٠٧. د.عصمت سيف الدولة في: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العبرية ١٩٨٣) ص ١٤٢.

(١٢٤) د.عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر دكتاتورا؟ مصدر سابق ص ١٩٧.

(١٢٥) جان لاكوتير: ناصر، مصدر سابق ص ١٠٧.

(١٢٦) د.عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر دكتاتورا، مصدر سابق ص ١٩١ و١٩٢.

(١٢٧) أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ١٢٨.

(١٢٨) أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ١٣١.

(١٢٩) ضياء الدين بيبرس: الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر (القاهرة، مكتبة مدبولى ١٩٧٦) ص ٢٦ و٢٧.

(١٣٠) أمين هويدي: المصدر السابق ص ٢٠٨ و٢٠٩.

(١٣١) ينقل د.علي الدين هلال عن مايلز كوبلند - مؤلف لعبة الأمم - أن الوكالة قامت سنة ١٩٥٣ بدراسة مدى الاستماع الى «صوت العرب»، وبجاوب المستمعين معها، من العراق إلى المغرب، ووصلت إلى أن لها تأثيرا بالغا، وأنها نجحت في إيجاد مشاعر واتجاهات متماثلة بين مستمعيها، وأنها مسموعة في وسط الصحراء وأن الوكالة فكرت في إنشاء إذاعة بديلة منافسة، وأنه عندما تبين لها صعوبة ذلك، وجدت أن أفضل حل هو إسكاتها تماما في أول مناسبة. وهذا ما حاولته الطائرات الإسرائيلية عام ١٩٥٦.
د.علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، مصدر سابق ص ١٤٤.

(١٣٢) أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ١٧١.

(١٣٣) خالد محمد خالد: قصتي مع الحياة مصدر سابق ص ٤٠٨ - ٤٣٥.

(١٣٤) صلاح زكي أحمد: مصر والمسألة الديمقراطية، مصدر سابق ص ١٩٥.

(١٣٥) ناقش مجلس الوزراء يوم ١٩٥٥/٨/٧ نظام الحكم بعد فترة الانتقال، فأيد حل المجلس وتحويل سلطاته إلى عبد الناصر كل من: حسن إبراهيم، كمال الدين حسين، صلاح سالم، عبد الحكيم عامر، أنور السادات، زكريا محيي الدين، عبد اللطيف البغدادي. فيما لم يفصح حسين الشافعي عن رأى. ويقر البغدادى أن عبد الناصر لم يقبل ذلك التفويض، واشترط أن يعاونوه في حدود ما يطلب من كل واحد منهم. وأنهم وافقوا على ذلك.
- عبد اللطيف البغدادي: المذكرات، مصدر سابق ص ٢٥٣ - ٢٥٥.

(١٣٦) د.عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر دكتاتورا؟ مصدر سابق ص ١٥٤.

(١٣٧) المصدر السابق ص ١٤٨.

(١٣٨) جان لاكوتير: ناصر، مصدر سابق ص ٧٧.

(١٣٩) في سنة ١٩١٣ كان تعداد السكان ٩٫٧ مليونا ومساحة الأرض الزراعية – ٥ مليون فدان والأرض المحصولية ٦٫٨ مليون فدان، بواقع ٠٫٧ فدان للفرد الواحد. وفي سنة ١٩٥٢ بلغ السكان – ١٩ مليونا والأرض الزراعية – ٦ مليون فدان والمحصولية ٩٫٢ مليون فدان بواقع ٠٫٥٢ فدان للفرد.

د.نجلاء أبو عز الدين، مصدر سابق ص ٦١.

(١٤٠) أنتوني ناتنج: ناصر / مصدر سابق ص ١٦٦ – ١٧٣.

(١٤١) كان قد شكل مكتب لقناة السويس تابع لرئاسة الوزراء في الشهور الأولى للثورة، عمل فيه مسؤولا د.مصطفي الحفناوي، الذى كان مهتما بموضوع القناة. وفي نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٥٤ تولى إدارته د.حلمي بهجت بدوي، وضم اليه د.حامد سلطان. وكلف بدراسة شؤون القناة وإعداد أبحاث حول امكانية تأميمها. كما كلفت المخابرات العامة بمراقبة نشاط الشركة. وفي مايو . أيار ١٩٥٦ استدعى عبد الناصر الضابط المسؤول عن مخابرات القناة وكلفه إعداد دراسة خاصة عن الموقف إذا أممت القناة.
أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ٨٨.

(١٤٢) المصدر السابق ص ٩١.

(١٤٣) أ. اجاريبتشيف: مصدر سابق ص ٢٢٠ – ٢٣١.

(١٤٤) محمود رياض: مصدر سابق ص ١٥٣.

(١٤٥) كانت قوات العدوان مكونة على النحو التالي:
١– القوة الإسرائيلية: ٧ ألوية مشاة و٢ فرقة مدرعة، ولواء مظلى، و١٨ لواء احتياط تحت تصرف القيادة.
٢– القوة البريطانية: فرقة مشاة (٣ ألوية) وفرقة مدرعة، ولواء مظلى، ولواء كوماندوز بحري.
٣– القوة الفرنسية: فرقة مظلية، ولواء مشاة، ولواء مغاوير، ولواء مظلى خاص.
٤– البحرية الانجليزية المشاركة في القتال: ٣ حاملات طائرات، و٤ طرادات، و١٣ مدمرة و٦ فرقاطات و٥ غواصات.
٥– البحرية الفرنسية: ٢ حاملة طائرات و٤ مدمرات، و٨ فرقاطات، ٣ غواصات، وسفينة قيادة
٦– القوة الجوية المشاركة ٦٠٠ طائرة غربية وإسرائيلية من أنواع مختلفة.
– حمدان حمدان: عقود من الخيبات، مصدر سابق ص ٢٧٦.

(١٤٦) مثال ذلك معركتا أم قطيف وأبو عجيلة في سيناء وصمود اللواء الفلسطيني بقيادة ضباط مصريين في خان يونس ورفح. ويقرر ناتنج: «برغم تخاذل عامر كان أداء القوات المصرية في سيناء جيدا، فقد قاتلت بعناد في مواجهة قوات تفوقها عددا وعدة وتدريبا». وفي تقويم الكاتب البريطاني أرسكين تشايلدز أداء الجيش المصري أثناء الانسحاب يقول: «إن الظروف الصعبة التى كان الجيش المصري يعانيها أثناء انسحابة فوق الصحراء المكشوفة، وهو يتعرض لضرب متواصل من ثلاث دول تواطأت عليه، في

ظروف بالغة القسوة، لو وضع فيها أى جيش من أقوى جيوش العالم لما تصرف بشكل أفضل أو أشجع».
- أنتوني ناتنج: ناصر، مصدر سابق ص ٢١٦ وارسكين تشايلدز: الطريق إلى السويس.

(١٤٧) محمود رياض: مصدر سابق ص ١٤٤، وباتريك سيل: مصدر سابق ص ٣٤١ - ٣٤٣.

(١٤٨) أنتوني ناتنج: ناصر، مصدر سابق ص ٢١٧ - ٢٢٦.

(١٤٩) قراءة في أوراق علي صبرى: مصدر سابق ص ٨٧.

(١٥٠) د.فواز جرجس: النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مصدر سابق ص ١١٥ و١١٦.

(١٥١) نقلا عن: محمد حسنين هيكل: لمصر لا لجمال عبد الناصر، مصدر سابق ص ١٧٧.

(١٥٢) المصدر السابق ص ١٧٨.

(١٥٣) صلاح زكي أحمد: مصدر سابق، ص ١٥٠ - ١٥٥.

(١٥٤) د.راشد البراوي: حقيقة الانقلاب الأخير في مصر (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢) ص ٦٤ - ٦٨.

(١٥٥) د.إسماعيل صبري عبد الله: ثورة يوليو والتنمية المستقلة (المستقبل العربي، العدد (٨٩) ١٩٨٦/٩).

(١٥٦) المصدر السابق.

(١٥٧) أمين هويدي: مع عبد الناصر، مصدر سابق ص ٧٥.

(١٥٨) محمد حسنين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر، مصد سابق ص ١٤٠.

(١٥٩) أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ١٦١ - ١٦٢.

(١٦٠) ميد: النمو والتغيير الهيكلي في الاقتصاد المصري ص ١٢١.
نقلا عن : د.نجلاء أبو عز الدين، مصدر سابق ص ٤٦ و١٢٤.

(١٦١) علي صبري: في ندوة ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، مصدر سابق ص ٢٣١.

(١٦٢) د.محمد محمود الإمام: في المصدر السابق ص ٢٣٩.

(١٦٣) «الميثاق» الباب السادس: في حتمية الحل الاشتراكي.

(١٦٤) يذكر علي صبري: الذى أخر صدور قوانين التأميم - التي بدأت عام ١٩٦١ - هو الوحدة مع سوريا، فلولا الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨، لصدرت قرارات التأميم في تلك الفترة، فالذي أخرها هو الوحدة حتى تتم دراسة الأوضاع الجديدة في سوريا، وعندما اتضحت الصورة، كانت قرارات التأميم في سوريا مختلفة عنها في مصر.

- علي صبري يتذكر - تحرير عبد الله إمام (القاهرة، دار الخيال ١٩٩٧) ص ٢٣.

(١٦٥) كان المسلمون يخضعون في قضايا الأحوال الشخصية للمحاكم الشرعية، فيما يتبع غير المسلمين ١٤ سلطة قضائية لكل منها قوانينها وإجراءاتها، وفي بعض الحالات كان الاستئناف يتم في روما.
د.نجلاء أبو عز الدين: عبد الناصر والعرب، مصدر سابق ص ١٥٢ - ١٥٣.

(١٦٦) كان هناك نظام للتعليم الديني (الكتاتيب والمعاهد الدينية والأزهر)، ونظم تعليمية أجنبية (إنجليزية وفرنسية وألمانية). ونظام تعليم رسمي حكومي، ونظم تعليم أهلية. وكل نظام له مناهجه وتوجهاته.
- د.مجدي حماد: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣) ص ١٨٦ و١٨٧.

(١٦٧) د.سعد الدين ابراهيم: في (ندوة) مصر والعروبة وثورة يوليو، مصدر سابق ١٤١.

(١٦٨) يتهم خالد محيي الدين كلا من عبد المنعم أمين، عضو مجلس قيادة الثورة، الذى أشرف بداية على وزارة الشؤون الاجتماعية، ومستشاره سيد قطب - المفكر الإخواني المعروف - بأنهما كانا وراء الموقف المعادى للعمال في بداية عهد الثورة.
خالد محيي الدين: الآن أتكلم، مصدر سابق ص ٢٠٤.

(١٦٩) غالي شكري: عروبة مصر وامتحان التاريخ (بيروت، دار العودة ١٩٧٧) ص ١٥.

(١٧٠) المصدر السابق ص ١٩ و١٠٩.

(١٧١) د.عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر دكتاتورا؟ مصدر سابق ص ١١٦ و١١٧.

(١٧٢) أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ٢٧٠.

(١٧٣) د.إسماعيل صبري عبد الله: ثورة يوليو والتنمية المستقلة: مصدر سابق.

(١٧٤) محمود أمين العالم: ندوة ثورة ٢٣ يولو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، مصدر سابق ص ٥١٩.

(١٧٥) د.ثروت عكاشة: ثورة يوليو والمسألة الثقافية. ندوة ثورة يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل مصدر سابق ص ٤٣١.

(١٧٦) د.أسامة الغزالي حرب: المصدر السابق ص ٥٢٠.

(١٧٧) د.عثمان سعدي: المصدر السابق ص ٥٢٢.

(١٧٨) كانت مصر معزولة ضمن حدودها القطرية بموجب أحكام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، فيما تواجه نخبها تحدي الاستعمار البريطاني والاستغلال الأوروبي وتصفية ما تبقى من نفوذ للارستقراطية ذات الأصول المملوكية والتركية، فارتفع شعار «مصر للمصريين» مؤسسا لوطنية مصرية قطرية. وعندما أدركت النخبة مخاطر تحكم بريطانيا بمنابع النيل، من خلال سياستها «الجنوبية» في السودان تبنت شعار «وحدة

وادى النيل»، لتأخذ بذلك الوطنية المصرية بعدا وحدويا متجها نحو جنوب الوادى. وفيما بعد تطورت النظرة الوطنية المصرية بحيث بات من شروط تحققها دعم مختلف القضايا العربية كما تجلى ذلك في تبني القضية الفلسطينية منذ مؤتمر لندن سنة ١٩٣٨ والمساندة القوية لاستقلال سوريا ولبنان سنة ١٩٤٣.

(١٧٩) الأخضر الابراهيمي: ندوة ثورة ٢٣ يولو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، مصدر سابق ص ١٨٥.

(١٨٠) د.محمد السيد سليم: التحليل السياسي الناصري، مصدر سابق ص ١٣٣ و١٨٤.

(١٨١) الأخضر الإبراهيمي، المصدر السابق ص ١٨٥.

(١٨٢) محمد البصرى: ندوة ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، مصدر سابق ص ١٧٩.

(١٨٣) في توضيح ما يذهب إليه يقول د.برهان غليون في توصيف عبد الناصر ودوره: كان عربيا شديد الاعتزاز بعروبته، من دون أن يمنعه هذا الاعتزاز من رؤية نواقص مجتمعة وعيوبه. وكان تحديثيا مقتنعا، برفض الحلول التقليدية وروح المحافظة لدى النخبات القديمة، دون أن يكون تغريبيا فجا يسكنه الشعور بالنقص تجاه الغرب، كما كان أبو رقيبة مثلا. وكان مؤمنا من دون أن يكون متزمتا أو دجالا يستخدم الدين لنيل الحظوة والسمعة. وباختصار كان نموذجا للوطنية العربية التي كانت تبحث عن رموز لم توفق في العثور عليها منذ بداية الثورة العربية في مواجهة الحكم التركي. وبفضل ما كان يتمتع به من استقلال في الرأي، وإرادة قوية، وإحساس عميق بالتاريخ، واستعداد للتضحية، نجح عبد الناصر في أن يجذب ويستقطب جميع الآمال والتطلعات التى لم يتوقف الفكر السياسي العربي عن تغذيتها ورعايتها منذ النهضة، والتى كان يحلم في سبيل تحقيقها بمجيء ذلك «المستبد العادل».

— د.برهان غليون: المحنة العربية، الدولة ضد الأمة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤) ص ١٦٩ و١٧٠.

(١٨٤) د.محمد السيد سليم: التحليل السياسي الناصري مصدر سابق ص ١٨٦ - ١٨٩ والمجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر. الجزء الأول ١٩٥٢ - ١٩٥٤ إصدار مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ١٩٩٥) ص ٢٥٥.

(١٨٥) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام (القاهرة، دار الشروق ١٩٩٦) ص ٥٨.

(١٨٦) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة (القاهرة، وزارة الإرشاد القومي ١٩٥٤) ص ٥٦ و٥٧.

(١٨٧) المصدر السابق ص ٦٢.

(١٨٨) د.محمد السيد سليم: التحليل السياسي الناصري، مصدر سابق ص ٨٢ و١٤٣ و١٥٣.

(١٨٩) المصدر السابق ص ١٢٤.

(١٩٠) المصدر السابق ص ١١٩.

(١٩١) المصدر السابق ص ٩٤.

(١٩٢) المصدر السابق ص ٩٨ و١٧٢.

(١٩٣) ينقل هيكل عن محضر اجتماع دلس وشاريت بالقدس يوم ١٣ مايو / أيار ١٩٥٣ قول الأخير: «إن أصدقاء إسرائيل لا ينبغى لهم أن يطلبوا منها، تحت أى ظرف من الظروف، أي انسحاب من أراض فذلك في رأيها بمثابة انتحار. ولا أن يطلبوا منها إعادة لاجئين فذلك أيضا قريب من الانتحار. ولا أن يطلبوا منها دفع تعويضات لأن ما لديها يكفي بالكاد مطالبها. وإذا أصر أحد على دفع تعويضات عن ممتلكات أو للاجئين فليكن مستعدا لتدبير الموارد اللازمة.

- محمد حسنين هيكل: عواصف الحرب عواصف السلام، مصدر سابق ص ٥٨.

(١٩٤) أنتوني ناتنج : ناصر، مصدر سابق ص ١٢٧.

(١٩٥) د.محمد السيد سليم: التحليل السياسي الناصري، مصدر سابق ص ١٥٨.

(١٩٦) محمد حسنين هيكل: لمصر لا لعبد الناصر، مصدر سابق ص ١٣٤ و١٣٥.

(١٩٧) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، مصدر سابق.

(١٩٨) محمد البصري: مصدر سابق.

# الفصل الرابع

# الواقع السوري قبل الوحدة

١- العوامل المؤثرة في سلوك النخب السورية
٢- الكتلة الوطنية واستقلال سوريا
٣- تأسيس الجيش الوطني
٤- حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وتداعياتها
٥- سنوات الانقلابات، تجاوزات عديدة وإنجازات محدودة
٦- إسقاط الشيشكلي والعودة للنظام شبه الليبرالي
٧- انفراط عقد تحالف الأضداد وعودة مداخلات كبار الضباط
٨- الأحزاب والشخصيات السياسية والصحافة، الواقع والتحديات
٩- واقع الجيش خلال سنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٨
١٠- الصراع السياسي ومعركة الأحلاف
١١- الواقع الاقتصادي، البنى والتحديات
١٢- الواقع الاجتماعي، التحولات البنيوية والصراع الطبقي
١٣- الحضور المصري والاستقطاب الناصري
١٤- الطموح الوحدوي والمشاعر العربية

## الفصل الرابع

# الواقع السوري قبل الوحدة

خرجت سوريا من الحرب العالمية الثانية وقد ظفرت باستقلال سياسي غير مثقل بمعاهدة غير متكافئة ولا مشروط ببقاء قواعد عسكرية أجنبية على ترابها الوطنى. وبذلك توفرت للنخبة القائدة فيها فرصة تركيز الجهود على مواجهة إشكاليات التخلف الاجتماعي والتبعية الاقتصادية والالتزامات القومية. إلا أن سوريا سرعان ما غدت موضوعا للصراعات العربية والإقليمية والدولية. ولقد جاء انقلاب حسني الزعيم في ١٩٤٩/٣/٣١ ، وما حظي به من ترحيب وتأييد جماهير الشعب والقوى الرديكالية، مؤشرا على عجز النظام شبه الليبراليّ الذى كان قائما عن تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الصهيوني والمشكلات الاجتماعيّة- الاقتصادية الموروثة والمستجدة. وأعقب الانقلاب الأول ثلاثة انقلابات(١) لقى كل منها الترحيب والتأييد بداية، مما يؤكد فقدان الثقة بالنظام السابق للانقلابات. غير أن السنوات الخمس للعهود الانقلابية لم تشهد سوى قدر محدود للغاية من المنجزات، في مقابل المغالاة في مصادرة الحريات وغلبة السلبية على ممارسات القادة الذين صفقت الجماهير لمقدمهم. بحيث تحقق إجماع وطني غير مسبوق في سوريا مؤيدا حركة الجيش والأحزاب التي أطاحت بنظام الشيشكلي.

واستعيد النظام شبه الليبرالي، وقد تغيرت المعادلة السياسية لمصلحة القوى الرديكالية، وسرعان ما أخذ «حزب البعث العربي الاشتراكي» يفرض وجوده في الشارع كما في صناعة القرار. كما سرعان ما آلت مقاليد الأمور في الجيش لضباط شباب منتسبين أو مناصرين للبعث والقوى التقدمية الأخرى. وبتسارع ملحوظ احتلت دمشق موقعا مرموقا في نظر قوى التغيير العربية، حيث أخذت تطرح في منتدياتها السياسية وصحافتها وشوارعها مختلف قضايا النضال العربي بقوة ووضوح، وعلى نحو غدت معه مقولة «سوريا قلب العروبة النابض» تعبر بصدق عن حقيقة واقعة. وبدت النخب السورية قومية التوجه في نظر الجمهور العربي مؤهلة لأداء دور رائد في الحركة القومية العربية وعملية التغيير الثوري التي لاحت تباشيرها في الأفق العربي. غير أن النخبة القائدة سرعان ما استغرقتها الصراعات المحتدمة في سوريا ومن حولها، بحيث أنها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية على

ساحتها القطرية عجزت عن تقديم الاستجابة الفاعلة في حدود إمكانياتها الذاتية مما جعلها تطرح فكرة الوحدة مع مصر. وبذلك كان لها شرف أسبقية العمل على هدى ووعي أن الوحدة هي السبيل الأمثل لمواجهة المشكلات القطرية وإدراك قصور القدرات والإمكانات الذاتية عن تقديم الحل التقدمي الأكثر تعبيرا عن مصالح وطموحات الغالبية.

ومع أنه لا يجافي الموضوعية القول بأن تنامى الحركة القومية العربية ونمو التيار الجماهيري الملتف من حول قيادة عبد الناصر، أوجد مناخا وحدويا، خاصة في سوريا، كان له دور أساسي في قيام «الجمهورية العربية المتحدة»، ويسر تحقق قدر عال من الإجماع السوري على الوحدة. إلا أنه كان في مقدمة العوامل المساعدة لطرح فكرة الوحدة والدفع باتجاه تحقيقها، وشبه إجماع النخب السورية على قبول شروط عبد الناصر لإنجازها، وصول الأمور في سوريا إلى حافة التفجر، وعجز أي قوة مجتمعية سورية عن حسم الأمور لصالحها. وبالنتيجة تصور كل منها أن الوحدة هي الحل الأقل سوءا – إن لم تكن الأفضل – من وجهة نظرها. وقد جاء إجماع القيادة القطرية لحزب البعث على حل الحزب، برغم عدم قناعة كثيرين من أعضائها، يقدم الدليل العملي على قصور الحزب عن إحداث التغيير الثوري المطلوب في ساحته القطرية. كما جاء اختفاء خالد بكداش ومغادرته دمشق متسترا، وتحول الحزب الشيوعي للعمل السري، برهانا ساطعا على قصور في قراءة الواقع السوري بموضوعية، بدليل عدم قدرة الحزب الشيوعي على تحريك الجماهير في الاتجاه الذي كان يتصوره أكثر تلبية لطموحاتها، على الرغم من الشعبية التي حظي بها في السنتين السابقتين للوحدة.

وإذا كان انقلاب حسني الزعيم قد دلل على وصول النظام شبه الليبرالي الذى كان قائما إلى طريق مسدود وعجز وقصور قوى اليمين، التي كانت متحكمة بصناعة قرار ذلك النظام، عن مواكبة العصر، فإن المشاركة السورية في قيام الوحدة على الشكل الذي تمت به قدمت الدليل أيضا على وصول النظام شبه الليبرالي التالي لسنوات الانقلابات إلى طريق مسدود، برغم أن عناصر وقوى اليسار غدت صاحبة الدور الأول في صناعة قراره. ولأن الواقع الاجتماعي – الاقتصادي السوري كان يتطلب حلولا جذرية ليس في الساحة من يمتلك قدرة إحداثها، ولأن تشظي القوى اليسارية بات يهدد الإنجاز الوحيد الذي استطاعت تحقيقه طوال عقد من الصراع المرير مع القوى المضادة للحركة القومية العربية، ألا وهو الحيلولة دون سقوط سوريا في المعسكر المضاد. ولأنه توفر في الساحة العربية من

بات قادرا على الحيلولة دون السقوط المرفوض وعلى إحداث التغيير المطلوب في الوقت ذاته، فقد كان طبيعيا أن تقدم العناصر الأكثر تقدمية بين صناع القرار في دمشق على الوحدة، واضعة حدا لخلافاتها وقصورها، ومسجلة في الوقت ذاته موقفا تاريخيا يذكر لها.

ولا تتضح أبعاد المفارقة التي يجسدها كون العديد ممن وقعوا بيان الوحدة في القاهرة في يناير / كانون ثانى ١٩٥٨ في مقدمة من وقعوا بيان تأييد الانفصال في دمشق في سبتمبر / أيلول ١٩٦١، إلا باستعراض واف للواقع السوري قبل الوحدة، والظروف الخاصة بالنخب السورية على اختلاف انتماءاتها، والمتغيرات والمستجدات السورية والعربية والدولية التي جعلت غالبية نخب اليمين واليسار السورية تلتقي برغم تناقض دوافعها وغاياتها على طلب الوحدة ثم على مباركة الانقلاب الانفصالي بعد أقل من أربع سنوات.

## ١- العوامل المؤثرة في سلوك النخب السورية:

لعب الصراع حول التحكم في مصير سوريا دورا رئيسيا في التاريخ العربي المعاصر، كما كانت سوريا موضوعا للصراعات الدولية التي احتدمت في المنطقة من قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال السنوات الأولى للحرب الباردة. وكانت النخب السورية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار شديدة التأثر بالصراعات العربية - العربية كما بالصراعات الدولية(٢). ولقد جاءت أهمية سوريا عربيا وإقليميا ودوليا، وكذلك مواقف نخبها الإيجابية والسلبية، نتيجة تفاعل ستة عوامل:

الأول: الموقع الاستراتيجي: تشرف سوريا على الممرات الشمالية الشرقية المؤدية إلى مصر، والثابت تاريخيا أن من كان يضع قدمه في الأسكندرونة غالبا ما ينتهى إلى الأسكندرية. كما أن سوريا معبر العراق والجزيرة العربية البري إلى موانىء المتوسط، وعلى تماس واسع مع تركيا وآخر شديد الأهمية مع إسرائيل. ولقد تضاعفت الأهمية النسبية للموقع السوري بقيام الكيان الصهيوني، إذ غدت أراضيها ممر أنابيب شركتي النفط العراقية والتابلاين إلى ميناءى الزهراني اللبناني وبانياس السوري.

الثاني: حداثة الكيان السياسي والسلطة المركزية: الدولة السورية كيان حديث النشأة، إذ لم تعرف سوريا تاريخيا سلطة مركزية. ومنذ بداية العهد العثماني سنة ١٥١٦ ظلت بلاد الشام مقسمة إلى أربع ولايات، كل منها عبارة عن إطار إقليمي لمدينة كبرى، أكبرها دمشق، وذلك حتى وحدها إبراهيم باشا سنة ١٨٣٢، ثم أعاد العثمانيون التجزئة سنة

١٨٤١. وطوال العهد العثماني كانت ولاية دمشق تتفاعل بدرجة رئيسية مع شمالي فلسطين وبدرجة أقل مع لبنان. بينما ولاية حلب تتفاعل مع جنوبي تركيا وشمالي العراق، مقابل تدنى مستويات التفاعل فيما بين الولايتين الشاميتين. وفي المرحلة الاستعمارية لم يقف الأمر عند حدود التجزئة التي فرضتها اتفاقية سايكس – بيكو سنة ١٩١٦، وإنما أقام الفرنسيون أربعة كيانات سياسية «سورية» لم توحد في دولة ذات سيادة على كامل إقليمها إلا سنة ١٩٤٣. الأمر الذى تسبب في ضعف الولاء الوطني، قياسا بعمق الشعور بالانتماء القومي من ناحية، وقوة المشاعر القبلية والعشائرية والعائلية والطائفية والجهوية وغيرها من الانتماءات دون الوطنية من ناحية ثانية. وبحيث بدت سوريا عندما حظيت بالاستقلال سنة ١٩٤٦ دولة تمتلك كل مواصفات الدولة العصرية، ولكنها لم تكن قد بلورت مجتمعا سياسيا يتمتع بقدر عال من الاندماج الوطني(٣).

الثالث: تراكمات العهد العثماني: أدت السياسات العثمانية الدينية والإدارية إلى تعميق التجزئة الاجتماعية في الولايات العربية على نحو غير مسبوق. وكما كان «الباب العالي» يشجع النزاعات فيما بين الولاة، كان الولاة يشجعون النزاعات القبلية ويذكون حمى المشاعر الطائفية(٤). ولقد تفاعلت تلك الممارسات مع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وبدائية وسائل الاتصال والمواصلات، والفرز السكاني، وشبه تخصص كل جماعة بمهنة معينة، مما جعل معظم الجماعات تكاد تنغلق على الذات، مشكلة شبه جاليات محدودة التفاعل فيما بينها(٥). و«كانت في سوريا أيضا اختلافات اجتماعية واقتصادية وثقافية ساهمت في تعزيز الولاءات المحلية وفي إذكاء النزاعات الداخلية(٦). وبحيث كان من المعتاد تحديد المواقف في غالبية الحالات من منطلق طائفي أو عشائري أو جهوى وليس من منطلق وعى وطنى أو قومى، وذلك على الرغم من عمق الروابط القومية التي تجمع المواطنين السوريين وخضوعهم جميعا لحكم أجنبى يستغل «الأكثرية» بما لا يقل عن استغلاله لما اعتبر تجاوزا «أقليات»، وبالذات المسيحية واليهودية منها. ولقد خلفت تلك التراكمات آثارها في النفوس، برغم تنامي الوعي القومي العربي في مواجهة التحدي الطوراني والاستعماري من بعده، وتسارع نمو الوعي الوطني السوري من خلال النضال لتحقيق الاستقلال والوحدة السورية.

الرابع: افتقاد سوريا أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات القوة السياسية الحائزة على تأييد جماهيري واسع، وذلك بعد انقسام الكتلة الوطنية، وتشكل الأحزاب على أساس

إقليمي متمركز كل منها حول نخبة إحدى المدن وانحصار توسعه ونشاطه في حدود معينة وضمن شرائح محددة من المواطنين، وعدم الامتداد لكافة المناطق أو شمول عناصر فاعلة من مختلف شرائح المجتمع(٧). بالإضافة إلى غلبة المصالح الذاتية والجهوية على مواقف قادة الأحزاب، وارتفاع نسبة المستقلين في أوساط النخبة السياسية. لكل ذلك متفاعلا تعذر قيام جبهة وطنية تقود الحراك السياسي. ولقد جاء الصعود المتسارع للقوى الرديكالية يشكل قوة منافسة للأحزاب والشخصيات المحافظة، ويهدد مصالحها في الصميم، مما دفع غير يسير من تلك الشخصيات للاستقواء بالجوار العربي والقوى الاستعمارية دفاعا عن مصالحها المهددة.

الخامس: ما يقرره أكثر من باحث في تاريخ سوريا المعاصر من تدني مستوى الموضوعية في النزاعات السياسية، وندرة المعالجة الهادئة والحرص على الوحدة الوطنية، مقابل غلبة الانفعال والاندفاع في التشهير بالخصوم. بحيث طالت الاتهامات التي تلقي جزافا جميع العاملين في الحقل العام، الذين كانوا يتبادلون التخوين والعمالة منذ ثورة ١٩٢٥. وفي أعقاب الاستقلال انطلقت ألسنة السوء دون أن توقر أحدا، واخترعت القصص والفضائح والتشنيع، بحيث دخلت البلاد مرحلة الاستقلال بدون زعامة تفرض وجودها وتكون مرجعا وطنيا يحتكم إليه(٨). «وكان إطلاق الإشاعة، ومازال، سلاح الساسة والسياسيين السوريين يطلقونها بلا ذمة ولا مسؤولية»(٩).

السادس: حداثة تشكل الجيش، والدور الكبير الذي كان في قيادته للضباط الذين سبق وعملوا في «القوات الخاصة» التي شكلها الفرنسيون في عهد الانتداب. والتي تحكمت النظرة الاستعمارية في اختيار عناصرها، وبالذات الضباط، بحيث غلب في أوساطهم ذوو الأصول غير العربية واللون الطائفي(١٠). وكنتيجة لحداثة تشكل الجيش السوري وواقع كبار ضباطه، فإنه في بداية العهد الاستقلالي لم يكن قد امتلك مواصفات «المؤسسة الوطنية»، أو التقاليد العسكرية الراسخة، كما أنه افتقر يومذاك للشخصية القيادية الوطنية التي تتمتع بثقة واحترام العناصر الشابة من الضباط.

## ٢- الكتلة الوطنية واستقلال سوريا:

بسقوط باريس وقيام حكومة فيشي الموالية للألمان، تبعتها إدارة الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، الأمر الذي شكل تهديدا لخطوط الحلفاء الخلفية. فتقدمت من فلسطين القوات البريطانية تساندها قوات «فرنسا الحرة». ولكسب تأييد الشعب العربي في القطرين أذاع الحلفاء بيانا يتضمن الوعد بتحقيق الاستقلال بضمانة بريطانيا. وعهد للجنرال كاترو

بمنصب المفوض السامي ممثلا لحكومة «فرنسا الحرة»، التي شكلها الجنرال ديغول في لندن، فيما عين الجنرال سبيرز ممثلا لبريطانيا في سوريا ولبنان، وبذلك خضع القطران لانتداب مزدوج غير معلن فرنسي – إنجليزي. وعندما عهد كاترو للشيخ تاج الدين الحسني برئاسة الجمهورية في أيلول / سبتمبر ١٩٤١، وأعلن استقلالا سوريا، رفض عدد من الشخصيات الوطنية تشكيل الوزارة فشكلها حسن الحكيم، ووضعت مرافق البلاد في خدمة المجهود الحربي للحلفاء. وسادت حالة من السكون القلق في الأوساط الشعبية، كانت تقطعها بين الحين والآخر انتفاضات محدودة تقمع بسرعة وبعنف، بحيث شاع مناخ من اليأس والإحباط والترقب.

ولقد نجح شكري القوتلي وسعد الله الجابري في لم شعث «الكتلة الوطنية»، وتشكيل معارضة وطنية أخذت تستقطب تأييدا شعبيا متناميا، لم يغب عن إدراك العيون الأمريكية اليقظة. وفي محاولة السعي لإثبات وجود مؤثر، على حساب النفوذ الفرنسي المتداعي ومحاولة بناء نفوذ بريطاني، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم اعترافها بوضع «استقلالي» يدور في فلك الاستعمار الفرنسي، حيث «لا تجد ما يحفظ حقوقها في المنطقة في ظل غياب معاهدة تبرمها مع السوريين»(١١). فيما ربطت مصر والعراق اعترافهما بحكومة «فرنسا الحرة» بالموافقة على إجراء الانتخابات النيابية في سوريا ولبنان. ومارس الحلفاء الضغط على ديغول وكاترو بحيث اضطرا لإعلان استقلال سوريا وإعادة النظام الجمهوري، والسماح بإجراء انتخابات نيابية. وفي أواسط ١٩٤٣ جرت الانتخابات التي فازت فيها «الكتلة الوطنية» بأغلبية ساحقة، وانتخب القوتلي رئيسا للجمهورية، وسعد الله الجابري رئيسا لمجلس النواب، وشكل فارس الخوري الوزارة، وبذلك تولى ثلاثة من زعماء الكتلة أعلى المناصب السورية(١٢).

وفي خريف ١٩٤٣ برزت جبهة تفاوضية سورية لبنانية موحدة، جاءت محصلة مواقف متقاربة للفئة الحاكمة في القطرين. ولقد صلب موقفها الدعم العربي وبالذات المصري والعراقي، والاعتراف السوفياتي والأمريكي بالحكومتين السورية واللبنانية، مما شجع بريطانيا على التزام موقف يؤيد منح القطرين استقلالا كاملا قبل عقدهما اتفاقيتين مع فرنسا. ويومها فجرت الحكومة اللبنانية الأزمة مع فرنسا بإصدارها تعديلات دستورية تؤكد استقلال لبنان الوطني وتبرز هويته العربية، بأن حذفت كل ما يشير إلى دولة الانتداب وسلطتها. الأمر الذي استفز المقيم الفرنسي العام في الشرق هيللو فأقدم على حل البرلمان

واعتقال رئيسي الجمهورية والوزراء وتعيين رئيس موال لفرنسا فكان أن تفجر الغضب الشعبي في لبنان، وآزرته سوريا وبقية نواحى المشرق العربي. فضغطت انجلترا والولايات المتحدة على الجنرال ديغول زعيم «فرنسا الحرة» فاضطر للتراجع عن قرارات هيللو فيما يخص لبنان، وأرسل الجنرال كاترو ليحل محله. وفي سوريا ألغى البرلمان المادة المتعلقة بالانتداب الفرنسي من الدستور السوري، واعترفت الدول باستقلال «الجمهورية السورية» وعرفانا بجميل بريطانيا اعتبر الجنرال سبيرز، ممثلها في سوريا، مواطن شرف دمشقي(١٣).

وعندما لاحت مؤشرات هزيمة ألمانيا، تراجع حماس بريطانيا لاستقلال سوريا ولبنان، وحاولت الإدارة الفرنسية إعادة تثبيت نفوذها بأن طلبت إرسال تعزيزات فرنسية جديدة لجيش «المشرق» ، بينما طالبت سوريا باسترداد «القوات الخاصة» وتحويلها إلى جيش وطني. فطالبت فرنسا مقابل ذلك منحها قواعد جوية في سوريا ووضع القوات السورية تحت سلطة القيادة العليا الفرنسية. وفي لقاء تشرتشل مع القوتلي في القاهرة مساء ١٩٤٥/٢/١٨ أبلغه ضرورة الحفاظ على مركز لفرنسا في سوريا لعقد معاهدة معها. «ويذكر للقوتلي إصراره على عدم جدوى البحث في هذه النقطة بالذات، وتأكيده أن سوريا لاتنوى عقد معاهدات دولية قبل الجلاء»(١٤). إلا أنه صدرت في أعقاب ذلك عن القوتلي وحكومته تصريحات توحى بالمرونة تجاه الطلب الفرنسي المدعوم من بريطانيا. الأمر الذى استفز كلا من حزب البعث والحزب الشيوعي واستنفر الشارع وقلة من نواب المعارضة. وبدأت مقاومة مسلحة لقوات الاحتلال، أثبتت فعالية بارزة في العديد من المواقع كما في حماة وحوران وجبل العرب «جبل الدروز» ودير الزور، والتحق جنود من «القوات الخاصة» وعدد محدود للغاية من ضباطها بقوات الدرك السورية التي شاركت في المقاومة(١٥).

وتزايد التوتر بتسارع منذ مطلع سنة ١٩٤٥ ليبلغ ذروته في أيار / مايو عندما شنت الطائرات الفرنسية غارات على مدينة حماة، ودكت المدرعات والمدفعية مجلس النواب وقلعة دمشق يوم ١٩٤٥/٥/٢٩ . وعمت المظاهرات مصر والعراق وفلسطين والأردن ولبنان. وفي محاولة تطويق الغضب الشعبي والحيلولة دون تطوره وامتداده لبقية أنحاء المشرق العربي، تحركت بريطانيا استجابة لطلب المسؤولين السوريين والعرب، وبعد الاتفاق مع الولايات المتحدة، تدخل الجيش التاسع البريطاني لوقف العدوان الفرنسي. وإلى جانب الصمود السوري، والتضامن العربي، توفر مناخ دولى ملائم بحيث صوت غالبية أعضاء مجلس الأمن لصالح قرار بالجلاء الفوري عن سوريا ولبنان، ولقد تم الجلاء عن سوريا في

١٩٤٦/٤/١٧ دون ارتباط بأي معاهدة. إلا أن ولاء صناع القرار السوري للغرب تواصل قرابة تسع سنوات، إذ لم يتم التحول عن ذلك إلا بعد سقوط حكومة فارس الخوري في شباط / فبراير ١٩٥٥ على خلفية موقفه من حلف بغداد(١٦).

وخرج القوتلي من معركة الاستقلال زعيما وطنيا، على الرغم من أن ما تحقق لم يتجاوز الاستقلال السياسي، في حين ظل الاقتصاد السوري تابعا للأسواق الرأسمالية الأوروبية، ولم تتحرر ثقافة النخبة من المؤثرات الأوروبية. ويلاحظ أن «الكتلة الوطنية» لم تمتلك منهاجا مدروسا للحكم، ولا برنامجا معينا لإصلاح الخلل في جهاز الدولة. ولم يكن بين صناع القرار من لديه أدنى تصور لإصلاح اقتصادي - اجتماعي. إذ كان غالبيتهم أصحاب أراض أو أفراد عائلات متنفذة، وكانوا بالتالي حريصين على الاحتفاظ بسيطرتهم الطبقية. ولأن عناصر الكتلة لم يكن يجمع بينها غير معارضة سلطة الانتداب والمتعاونين معها، فقد تصور غالبيتهم أن الكتلة حققت مشروعها الوطني بتحقيق الجلاء واستلام الحكم. وسرعان ما غرق رجالات الكتلة ونظراؤهم في منافسات شخصية واستغلال للنفوذ وتزاحم على المراكز والحصول على وكالات الاستيراد والتصدير. كما تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بممارسة القوتلي سلطات تتجاوز صلاحياته الدستورية، وتصرفه وكأنه ديكتاتور مطلق الصلاحيات، دون أن يحاول مجلس النواب كبح جماحه. وطفت على السطح الطائفية والعشائرية والعائلية وبدا الزعماء والعائلات في سباق للوصول إلى الحكم(١٧). وقد تسبب ذلك في تسارع نمو شعور القوى الرديكالية والمثقفين الطلائعيين بأن الكتلة ونظام الرئيس القوتلي، وفئة الزعامات التقليدية بشكل عام، لا تستطيع تحقيق العدل الاجتماعي وتجاوز التخلف الموروث. ولقد بات النظام شبه الليبرالي في نظر قطاعات متزايدة مسؤولاً عن تفاقم حدة المشكلات الاجتماعية، ونظر إلى النواب باعتبارهم سدنة ذلك النظام ومستغليه(١٨).

وتحت ضغط تفاقم حدة النزاعات والمنافسات انفرط عقد الكتلة، ليتشكل على أنقاضها حزبا «الشعب» و«الوطني»، وبينما مثل الأول الزعامة الحلبية المدعومة بملاك الأراضي بصورة رئيسية، مثل الثاني العائلات الدمشقية الكبرى الممثلة لكبار التجار ورجال الأعمال. فيما توزع المهنيون من أبناء الإقطاعيين والرأسماليين والعاملين لديهم بين الحزبين. ولقد عرف قادة حزب الشعب بسمعة طيبة تفوق سمعة رجالات الحزب الوطني، الذين اعتمدوا في قوتهم على ماضيهم الوطني وعلاقاتهم العائلية وصلاتهم التقليدية

بالأحياء الشعبية و«القبضايات». ولم يكن هناك تمايز كيفي بين الحزبين على صعيد التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافة السائدة لدى عناصرهما. وبينما كان «حزب الشعب» أكثر موالاة للعراق كان «الحزب الوطني» أكثر تفاعلا مع المحور المصري - السعودي، وبخاصة جناحه الأخير، وإن لم يعدم المحوران العربيان أنصارا ومتعاونين لدى الحزبين.

وفي عام ١٩٤٧ جرت أول انتخابات على أساس درجة واحدة، بالانتخاب المباشر، وتتهم الحكومة بتزوير الانتخابات ضد تحالف حزبي البعث والشعب، الذى نال ٣٣ مقعدا، وشكل معارضة لحكم الحزب الوطني الذى نال ٢٤ مقعدا، فيما نال المستقلون أكثر من ٥٠ مقعدا، شغلها ملاك أراض وشيوخ عشائر وتجار ورجال أعمال وممثلو «الأقليات» وزعامات محلية. وتدل نسبة المستقلين العالية على ضعف فعالية الأحزاب، بما فيها الحزبان التليدان الرئيسيان(١٩). ولم يكن بين الغالبية الساحقة من النواب تمايز يذكر في توجهاتهم السياسية والاجتماعية، فيما عدا أكرم الحوراني، الذى التزم بموقف وطني تقدمي جريء في تصديه للإقطاعيين وشيوخ العشائر منذ نجح في انتخابات ١٩٤٣(٢٠). وليؤمن الرئيس القوتلي إعادة انتخابه عدل المادة (٦٨) من الدستور لينجح للمرة الثانية في ١٩٤٨/٤/١٨.

ولقد عرف غالبية النواب باستغلال نفوذهم السياسي ومراكزهم الاجتماعية، في قضاء مصالحهم ومصالح أنصارهم، مخالفين في تحقيق ذلك الأنظمة والقوانين وأحكام الدستور. الأمر الذى أسهم في تعميق المشاعر العشائرية والجهوية، وتوسيع حدة التناقضات الاجتماعية. ومما ضاعف معاناة جماهير الريف بصورة خاصة، أن البلاد ورثت عن العهد الاستعماري نظاما بيروقراطيا يقوم على المركزية الشديدة، ويتميز بالتخلف والجمود وفساد عناصره وسوء تعاملهم مع المواطن غير الموصى به من أحد أصحاب النفوذ. وعمت الشكوى من الرشاوي والمحسوبية والفساد الإداري، والمتاجرة بإجازات الاستيراد والوكالات التجارية. ولم تسلم صحف المعارضة من التعطيل الإداري، لتناولها بالنقد ممارسات رجال الحكم على أعلى المستويات.

### ٣- تأسيس الجيش الوطني:

في مطلع سنة ١٩٤٥، وبعد استلام السلطة الوطنية للكلية العسكرية، فتح مجال الانتساب للجميع على اختلاف أصولهم وانتماءاتهم. غير أن الإقبال الأوسع كان من

المناطق الريفية، وبالذات الأقل تطورا اقتصاديا واجتماعيا. في حين كان إقبال أبناء العائلات صاحبة الأراضي والنشاط التجاري محدودا على الكلية العسكرية. وبذلك دعمت تلك العائلات، وإن كان بشكل غير مباشر ما اعتبره فان دام «التمثيل القوى لأعضاء الأقليات في الجيش السوري»(٢١). وفي هذه المرحلة شجع كل من حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي، أعضاءهما الشباب على الالتحاق بالكلية العسكرية في حمص(٢٢). ويلاحظ أن الحكومة السورية في بداية العهد الاستقلالي لم تحل دون العناصر الحزبية والانخراط في الجيش. وفي أواخر الأربعينات برز في أوساط الضباط وصف الضباط تياران سياسيان متعارضان: السوري القومي، والبعث العربي الاشتراكي.

ولم ينشأ الجيش السوري إنشاء جديدا متحررا من إرث الماضي، وإنما تكون بداية من عناصر «القوات الخاصة»، والحرس السيار، وقوات الدرك، وكان قد سمح لبعضهم بالترقي إلى رتبة عقيد خلال الحرب. ولقد جاء الجيش الجديد نتيجة حداثة نشأته، وظروف تشكله مفتقرا لكثير من مقومات الجيش العصري، من حيث كفاءة القيادة، ومدة ومستويات التدريب، ونوعية السلاح والخبرة القتالية. وظل الخبير البريطاني فوكس مستشارا لقيادته ما بين ١٩٤٦ و١٩٤٩ رغم اعتراض الصحافة والمعارضة في المجلس النيابي(٢٣)، كما كانت درجة انضباط عناصره ومستويات وعيها السياسي متدنية، قياسا بالوعي العام. ولم يكن تعداده عشية حرب ١٩٤٨ يتجاوز ٨٠٠٠ جندي، ولا كان مؤهلا لخوضها، لدرجة أن رئيس الأركان عبد الله عطفة اقترح على الرئيس القوتلي ووزير الدفاع أحمد الشرباتي عدم زج الجيش في قتال نظامي، والاكتفاء بإرسال متطوعين إلى فلسطين بسبب قلة السلاح والرجال. ولم يأخذ الرئيس والوزير بهذا الاقتراح(٢٤).

## ٤- حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وتداعياتها:

عندما تفجرت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين لم ينس السوريون أن أكبر دعم خارجي جاءهم أثناء إضرابهم مطلع العام نفسه كان من فلسطين(٢٥). وبتعاظم التيار الشعبي المؤيد للثورة الفلسطينية وفرت سوريا، وإلى حد ما لبنان، عمقا استراتيجيا لعرب فلسطين، يؤمن الدعم بالرجال والسلاح، ويوفر الملجأ الآمن للمناضلين والمنبر الإعلامي الملتزم بالثوابت الوطنية والقومية المتحرر من الضغوط البريطانية. وليس أدل على تواصل عمق الشعور بوحدة المسيرة والمصير من أن بيانات ثورة فلسطين سنة ١٩٣٦ كانت تصدر على الأغلب بتوقيع «قائد الثورة في سوريا الجنوبية». واعتبارا من سنة ١٩٤٦ غدت دمشق

المركز الأول للنشاط الرسمي والشعبي العربي المتصل بالقضية الفلسطينية، ففي سوريا شكل «جيش الإنقاذ» وعهد إلى الجيش السوري بصورة رئيسية تدريب عناصره، كما اتخذت دمشق مركز «اللجنة العسكرية» التابعة للجامعة العربية، التي عهدت إليها دول الجامعة إدارة الجانب العسكري من الصراع العربي - الصهيوني.

وفيما عدا الحزب الشيوعي والمثقفين الملتزمين به، تبنت أحزاب سوريا وساستها ومثقفوها القضية الفلسطينية بحماس، واندفع كثيرون من مختلف فئات الشعب للالتحاق بجيش الإنقاذ. ورافق المتطوعين إلى أرض فلسطين مشيل عفلق وصلاح البيطار وعدد من قادة البعث، وأكرم الحوراني زعيم الحزب «العربي الاشتراكي»، ود.مصطفي السباعي مراقب عام الإخوان المسلمين في سوريا. وفيما عدا أحمد حسين زعيم «مصر الفتاة» لم يصل أرض المعركة أى من قادة الأحزاب العربية الأخرى برغم ما أبداه معظمها من حماس لمواجهة العدوان الصهيوني. ولقد أتاحت المشاركة الحزبية الواسعة في «جيش الإنقاذ» للعناصر الحزبية الاحتكاك المباشر والواسع بضباط الجيش السوري، الذين شاركوا في قيادة «جيش الإنقاذ»، ما أسهم في تنمية وعى الضباط وتسيسهم، وانتساب العديد منهم للأحزاب المشاركة عناصرها في جيش الإنقاذ، أو على الأقل صيرورتهم من أنصارها.

وكان طبيعيا أن يجمع الداعون للتصدي للعدوان الصهيوني على تأييد دخول الجيش الحرب، برغم محدودية عدده وقدراته. وتعكس مذكرات أكرم الحوراني تدني مستوى معرفة النخبة السورية بواقع العدو وبالظروف التي كانت قائمة في فلسطين(٢٦). وبما لا يميزها على هذا الصعيد في شيء عن سائر النخب العربية، وذلك برغم أسبقية وعمق التزام النخبة السورية بالقضية الفلسطينية. ولقد حملت «اللجنة العسكرية» التابعة لجامعة الدول العربية، وجيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي مسؤولية سقوط الجليل دون قتال يذكر. فيما نظر بالتقدير لأداء الجيش السوري الناشيء على الرغم من محدودية إمكانياته والظروف التي حكمت دخوله أرض المعركة من منطقة سمخ، مما كبد الجيش السوري خسائر فادحة.

وكما برزت في مصر قضية الأسلحة الفاسدة، أثيرت في سوريا قضية باخرة السلاح التي اتهم المقدم فؤاد مردم ببيعها للصهاينة. كما اتهم وزير الدفاع وعدد من كبار الضباط بالفساد والتقصير. وشكلت لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب الهزيمة برئاسة صبرى العسلي، وكان مقررها أكرم الحوراني، وضمت ممثلى كافة الكتل النيابية. وكان المتهم الرئيسي فيها

وزير الدفاع أحمد الشرباتي، الذى اتهم بتجاوز الأنظمة المعمول بها، وإشاعة الفرقة بين ضباط الجيش وعرقلة أعمال تدريبه وتجهيزه، وتسريحه عددا كبيرا من ضباط الصف والجنود المدربين قبل دخول الجيش إلى فلسطين بخمسة عشر يوما. وبدأت محاكمة فؤاد مردم على ما نسب إليه(٢٧).

وبمناسبة مرور عام على صدور قرار التقسيم شهدت دمشق يوم ١٩٤٨/١١/٢٩، والأيام الثلاثة التالية، مظاهرات صاخبة، حاول المتظاهرون خلالها الاستيلاء على دائرة الشرطة والقلعة وسراي الحكومة، واستخدم بعضهم الأسلحة النارية والقنابل اليدوية. فاستقالت حكومة جميل مردم وكلف خالد العظم بتشكيل الوزارة. وأعلنت حالة الطوارىء، واستدعي الجيش لحفظ النظام، الأمر الذى أشعر قيادته وكبار ضباطه بأن بقاء الحكم مرهون بإرادتهم(٢٨). وفي المجلس النيابى تقدم حزب الشعب وفيصل العسلي باستجواب مشترك يوم ١٩٤٩/١/١٧ حول استخدام الدرك السلاح ضد المتظاهرين وتعذيب المعتقلين منهم. واحتدم النقاش في المجلس حول فرض حال الطوارىء واستدعاء الجيش، وهاجم فيصل العسلي رئيس الأركان حسني الزعيم. ولم يبال العظم بتفاقم حدة المعارضة في المجلس النيابي والشارع، فأقدم على توقيع اتفاقية خط أنابيب النفط «التابلاين»، كما عقد اتفاقية مالية مع فرنسا، في شباط / فبراير ١٩٤٩، وأرسل بالاتفاقيتين إلى المجلس النيابى، الذى رفض التصديق عليهما... وبدا أن حكم الحزب الوطني في طريق الانهيار، كنتيجة لعدم استجابة زعامته لدعوات الإصلاح، ليخلى مكانه للجيش القوة الصاعدة(٢٩).

## ٥- سنوات الانقلابات، تجاوزات عديدة وإنجازات محدودة:

في ليلة ٣٠/٢٩ مارس / آذار ١٩٤٩ قام الزعيم حسني الزعيم بأول انقلاب عسكري في سوريا، وفي عصر يوم ٢٥ فبراير / شباط ١٩٥٤ استولى المقدم مصطفي حمدون على محطة إذاعة حلب، وأعلن منها حركة التمرد على الشيشكلي التي عجلت بسقوط نظامه الدكتاتوري. وما بين الانقلاب الذى نفذه الزعيم، والتمرد الذى أعلنه حمدون عاشت سوريا قرابة خمس سنوات في ظل تسلط كبار ضباط الجيش السافر على الحكم. وهي سنوات تماثلت خلالها المشاهد وبرزت فيها عدة ظواهر متشابهة، على الرغم من تباين دوافع وغايات الضباط الذين نفذوا الانقلابات، وتمايز الانتماءات العقائدية

للساسة الذين تعاونوا معهم ثم انقلبوا عليهم. الأمر الذى يبرر اعتبارها مرحلة واحدة وإن شهدت أربعة انقلابات، وتنقل ما بين الدكتاتورية العسكرية السافرة، والحكم النيابي المقيد بتوجيهات رئيس الأركان وكبار الضباط المتحالفين معه.

ويذهب باتريك سيل إلى أن انقلاب حسني الزعيم، على الرغم من مساوىء القائم به، نبع من آلام شعبية متراكمة، وأتى أقرب ما يكون تعبيرا عن إدانة الرأى العام للوضع بقدر ما سمح به فقر الفكر السياسي السوري والمؤسسات الموجودة(٣٠). وفي إدانة الوضع الذي كان قائما قبل الانقلاب يقرر خالد العظم - رئيس الوزراء الذى أسقطه الزعيم - «أنا لا أنكر سوء الحالة في البلاد، ورغبة الشعب الحقيقية في التخلص من القائمين على الحكم»(٣١). وما قرره العظم وما ذهب إليه سيل يؤكد صحة القول بأن الانقلاب الأول إنما جاء نتيجة لوصول النظام شبه الليبرالي الذى كان قائما إلى طريق مسدود. ولما كان ذلك غير قاصر على سوريا يومذاك فقد تعددت الاجتهادات في تحديد دوافع أسبقية الانقلابات السورية عنها في كل من مصر والعراق. وفي تقديرى أن تلك الأسبقية تعود لعاملين متفاعلين: الأول، عمق الشعور السوري بالالتزام بالقضية الفلسطينية، الأمر الذي جعل إحساس السوريين بالمسؤولية عن النكبة هو الأشد، وذلك ما يعكسه تفرد مجلس النواب السوري، دون بقية برلمانات الدول العربية المشاركة بحرب ١٩٤٨، بتشكيل لجنة تضم ممثلي كافة الأحزاب والكتل السياسية لتقصي أسباب الهزيمة، وتحديد المسؤولية عن ذلك. الثاني، ظروف سوريا - السابق بيانها - التي يسرت عمل أجهزة المخابرات الغربية، وبالذات الأمريكية. ولقد باتت ثابتة صلة المخابرات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية العميقة بانقلابات الزعيم والحناوي والشيشكلي(٣٢). وفي تمرير تلك الانقلابات استغل المتآمرون الحماس السورى التقليدى لفلسطين بحيث رحب الشعب بكل قادم جديد وفي ظنه أن سيكون الأقدر على التصدى للعدوان الصهيوني.

وتميزت الانقلابات الأربعة بأنها من تدبير وتنفيذ رئيس الأركان وكبار الضباط. ولأن قادة الانقلابات لم يكونوا يملكون برامج عمل، ولا حتى تصورات واضحة للطموحات الشعبية، يمكن أن تكون أداتهم في استقطاب تأييد جماهيري، لجأ كل منهم في بداية تحركه إلى بعض الأحزاب يستعين بها في تجسير الهوة بينه وبين الجماهير. وما إن عبر الجسر، وتصور أنه أمن استقراره في كرسي الحكم حتى أدار الظهر للقوى المدنية التي مكنته من ذلك ليعجل بنهاية عهده المحتومة. وما كان قادة الأحزاب ليرضوا بدور المسوق

للانقلابات العسكرية لولا إدراكهم عدم امتلاك أحزابهم قدرة إحداث التغيير الذي كانوا يطمحون إليه، وتصورهم إمكانية تسخير العسكر في تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه بالسبيل الديمقراطي. يصدق ذلك بالنسبة لمواقف أحزاب البعث والعربي الاشتراكي والسوري القومي مع حسني الزعيم، وحزب الشعب مع سامي الحناوي، وأحزاب البعث والعربي الاشتراكي والكتلة الإسلامية بزعامة د.مصطفي السباعي والسوري القومي من الانقلاب الأول الذى قام به أديب الشيشكلي، وتواصل دعم الحزب السورى القومي للشيشكلي بعد انقلابه الثاني وحتى سقوطه. كما يصدق بالنسبة لتأييد أكرم الحوراني لكل انقلاب بداية، ثم تحوله لمعارضته والمساهمة في تدبير الانقلاب عليه، حين لم يجد فيه أداة التغيير الذي كان يطمح إليه.

ويقدم الموقف من انقلاب حسني الزعيم الدليل على تدنى مستوى الإيمان بالديمقراطية والحرص على المؤسسات الدستورية، سواء على صعيد النخبة السياسية أو الجمهور العام. فحين قام الزعيم بانقلابه جرى اعتقال رئيس الجمهورية شكرى القوتلى ورئيس الوزراء خالد العظم، ورفض الاثنان تقديم استقالتهما عندما طلب إليهما ذلك. ولكن مجلس النواب بقيادة رئيسه فارس الخوري خذل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، ولم يتضامن معهما دفاعا عن الشرعية والدستور. وعلى العكس من ذلك لعب فارس الخورى والنواب دورا تاريخيا في تمرير الانقلاب باعتباره أمرا واقعا لا يجوز الوقوف في وجهه، وعلى أساس أن حياة الأمة فوق الدستور وأشكاله(٣٣). كما مارس الخوري علاقته التاريخية بالقوتلي والعظم لإقناعهما بتقديم استقالتيهما كي يطلق سراحهما. ولقد جاءت لا مبالاة جماهير الشعب بحل الأحزاب من قبل حسني الزعيم في أيار / مايو ١٩٤٩، ثم على يد أديب الشيشكلي في يناير / كانون ثانى ١٩٥٢ مؤشرا على أن الرأي العام السوري أعطى الأولوية لعملية التغيير التي كان يتطلع إليها على الديمقراطية التي استغلها الرأسماليون والإقطاعيون أسوأ استغلال، بحيث أراد «نظاما تقدميا أكثر منه ديمقراطيا»(٣٤). وقبل بمضاد الديمقراطية على أمل استرداد الكرامة في فلسطين.

وكان للانقلاب الأول صدى إيجابيا في أوساط القوى الرديكالية في المشرق العربي، فيما عدا المنظمات الشيوعية، التي أدانته من ساعته الأولى ونظرت إليه باعتباره صناعة أمريكية على غرار ما اعتادت فعله الإدارات الأمريكية المتعاقبة في أمريكا اللاتينية. ففي القدس رحب عبد الله الريماوي - الأمين القطري لحزب البعث العربي - بدلالة الانقلاب في مقال افتتاحي لجريدة «فلسطين» كان عنوانه «أول الغيث قطر». وفي بيروت كتب

غسان تويني «إن الانقلاب هو المسار الطبيعي للموقف في البلاد»(٣٥).

ولقد شهدت المرحلة الانقلابية تصعيدا في التجاوزات وامتهان حقوق الإنسان، فالزعيم أبقى النائب فيصل العسلي معتقلا طوال فترة حكمه من غير أن يقدمه للمحاكمة، كما غدر بضيفه وصديقه واللاجيء السياسي عنده أنطون سعادة، بأن سلمه للحكومة اللبنانية مخالفا في ذلك الأعراف الدبلوماسية والتقاليد العربية على السواء(٣٦). والحناوى أعدم الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي دون محاكمة، فيما بدا عملية ثأر نفذها الضباط السوريون القوميون المشاركون في انقلاب الحناوي. ولقد باركت مختلف القوى السياسية السورية عملية الاغتيال السياسي الرسمية تلك(٣٧)، الأمر الذى يدل على استهانة النخب السياسية آنذاك بحقوق الإنسان، إذ لم يصدر عن أى حزب أو زعيم سياسي إدانة للأسلوب الذى تمت به عملية الإعدام وعدم تسليم جثماني الزعيم والبرازي لأسرتيهما خلافا لما تقضي به الأصول. أما الشيشكلي فقد تميزت الشهور الأخيرة من حكمه باتساع عمليات الاعتقال، التي طالت الناشطين سياسيا من مختلف الأحزاب – فيما عدا السوري القومي – واشتدت خلالها أعمال التنكيل والمطاردة، وعرفت السجون في عهده تطورا مأساويا في أساليب التعذيب، وتورط النظام في الاغتيالات السياسية(٣٨). ويمكن القول إن الحريات العامة وحقوق الإنسان شهدت انتكاسة كبرى خلال المرحلة، بحيث أعاد كثيرون بعض الاعتبار للمرحلة شبه الليبرالية، التي كان استشراء الفساد والظلم الاجتماعي خلالها أبرز عوامل سقوطها.

وعلى الرغم من الدور الذى لعبته أجهزة المخابرات الغربية في تدبير الانقلابات، وموالاة قادتها الثلاثة للمعسكر الغربي. إلا أن أيا منهم لم يمتلك قدرة ربط سوريا بالمواثيق الغربية. بل ونجحت العناصر القومية التقدمية في الجيش والقوى الرديكالية في إسقاط كل محاولة للمساس باستقلال سوريا ونظامها الجمهورى والتزامها القومي وحيادها. فقد كانت أبرز عوامل سقوط حسني الزعيم ليس فقط استعداؤه القوى الحزبية كافة، وتوقيعه اتفاقية التابلاين والاتفاقية المالية مع فرنسا، اللتين كان المجلس النيابي قد رفض إجازتهما في عهد القوتلى، وإنما أيضا الأسلوب الذي أديرت به مفاوضات الهدنة مع إسرائيل وما بدا من تجاوز للمواقف السورية في الصراع العربي – الصهيوني مما أثار ضده ضباط الجيش الذين ساندوه»(٣٩). وعندما نشطت في عهد الحناوى الدعوة للاتحاد مع العراق وأيدها الحزب الوطنى إلى جانب حزب الشعب، واختلف على صيغة قسم رئيس الجمهورية، إذ لم

يتضمن النص على رعاية النظام الجمهوري، عارض ذلك حزبا البعث العربي والعربي الاشتراكي والجبهة الإسلامية الاشتراكية وغالبية ضباط الجيش، ومن منطلق الحرص على استقلال سوريا ونظامها الجمهوري انقلب على الحناوي العديد من مناصريه. وليس ينكر أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تكن مؤيدة وحدة سوريا والعراق، وأنه كان للسعودية دورها في الحيلولة دون ذلك، إلا أن الرفض الذي أبدته القوى الرديكالية السورية ومؤيدوها المتزايدة قوتهم في الجيش كان عاملا لا ينكر في عدم إنجاز الوحدة مع العراق يومذاك.

ولقد انتهى الشيشكلي إلى موالاة فرنسا، والانحياز إلى تأييد السياسة الأمريكية، إلا أن القوى المعارضة للأحلاف فرضت قيدا على حركته. فقد تظاهر البعث والعربي الاشتراكي والجبهة الإسلامية الاشتراكية داعين للحياد عندما زار الجنرال البريطاني روبرت ستون دمشق في شباط / فبراير ١٩٥١، وعندما تقدم الممثلون الدبلوماسيون للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للخارجية السورية بمذكرات رسمية يوم ١٩٥١/١٠/١٣ تطلب بموجبها انضمام سوريا لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، سقطت حكومة حسن الحكيم، وشهدت دمشق مظاهرات شارك فيها أحزاب الشعب والبعث والعربي الاشتراكي والجبهة الإسلامية معارضة الأحلاف ومؤيدة مصر في صراعها مع بريطانيا بعد إلغاء المعاهدة من طرف واحد. وتأكد يومها التزام جماهير سوريا وطلائعها الصاعدة سياسة الحياد وعدم الانحياز.

كما شهدت المرحلة صدور عدد من القوانين التقدمية، ففي عهد الزعيم صدر القانون المدنى المقتبس من القانون المدني المصري، وقانون الإصلاح القضائي، وقانون حل الوقف الذري، وأعلن تشكيل لجنة لوضع قانون جديد للانتخابات يعطى المرأة المتعلمة حق التصويت. ولقد عزز الزعيم قدرات الجيش، وأجرى عمليات تطهير في الجهاز الإداري، وتطوير في مناهج الجامعة، وحظر استعمال الألقاب، وهز المجتمع الدمشقي وأخرجه من تعصبه(٤٠). وصدر قانون الانتخاب الجديد في عهد الحناوي، وبموجبه ألغي تخصيص مقاعد للأقليات الدينية وخفض عدد مقاعد العشائر من ١٢ إلى ٦ وخفض عمر الناخب إلى ١٨ سنة، وأقر حق المرأة في الانتخاب. وبعد الانقلاب الأول الذي قاده الشيشكلي أصدر المجلس النيابي دستور ١٩٥٠ الذي نص على عروبة سوريا وإلزام رئيس الجمهورية بالقسم على العمل للوحدة العربية، وحسم بإقرار المادة الثالثة موضوع دين الدولة(٤١) كما أجرت حكومة ناظم القدسي آنذاك أول تأميم للشركات الأجنبية في الوطن العربي(٤٢).

وصدر في عهد الشيشكلي – بعد انقلابه الثاني – المرسوم رقم ٩٦ الخاص باسترداد أملاك الدولة المستولى عليها دون سند وتوزيعها على الفلاحين. غير أنه لم يتم استرداد الأرض من مغتصبيها، وبالتالي لم يوزع منها شيء. إذ لم تكن محاولات النظام جادة في التغلب على معوقات تنفيذ المرسوم المتمثلة بعدم معرفة مواقع الأراضى المستولى عليها، والحالة القانونية لشاغليها. فيما اهتمت – في عهده – حكومة خالد العظم بمشروعات الري ومرفأ اللاذقية، وأصدرت قوانين التعاونيات وقانون الضمان الاجتماعي. وأشرفت الحكومة على المدارس الخاصة والأجنبية، ومنعت افتتاح مدارس تبشيرية، كما منعت تلقى تبرعات من الخارج لأغراض تربوية إلا بموافقة وزير التربية، ولم يسمح ببيع أى عقار للأجانب(٤٣).

ويرجع البعض صدور تلك القوانين لجرأة الضباط على إصدارها خلافا لما كان عليه الأمر في العهد السابق عندما كانت القوى المحافظة تحول دون صدورها(٤٤). غير أن ذلك يعود بالدرجة الأولى للعناصر التقدمية التي استعان بها الانقلابيون بداية، إذ استغلوا – خاصة أكرم الحوراني – وجودهم بالقرب من صناعة القرار لإصدار تلك القوانين، التي ما كان باستطاعتهم تمريرها في العهد السابق. وبذلك يكون إصدار القوانين التقدمية بعض الثمن الذى تقاضاه أولئك الساسة مقابل الخدمة التي أدوها للانقلابيين قبل أن يتمكن هؤلاء من السلطة، وبرهان ذلك أن إصدار القوانين التقدمية تزامن مع بداية كل عهد انقلابي، ولم تصدر مثيلات لها بعد خلاف الانقلابيين مع قادة البعث والعربي الاشتراكي، وتحول أكرم الحوراني للمعارضة.

وتواصل خلال المرحلة الازدهار الاقتصادي، الذى كانت تشهده سوريا منذ سنة ١٩٤٥، إذ لم يبدأ التباطؤ في معدلات الإنتاج إلا في النصف الثاني من الخمسينات. ولقد حافظت سوريا حتى عام ١٩٥٦ على كونها القطر العربي الوحيد الذى كان فيه معدل نمو الإنتاج الزراعي والصناعي يفوق معدل الزيادة السكانية(٤٥). ونمت بتسارع قوة القطاع الرأسمالي الحديث الصناعي والزراعي، إذ استثمر التجار الثروات التي راكموها خلال الحرب في الصناعات التحويلية والزراعة التي تعتمد على الآلات، وحازوا مئات آلاف الدونمات، بالشراء وبالإيجار، من الأراضي البكر في المحافظات الشمالية الشرقية. وتحت ضغط البرجوازية الصاعدة تم إلغاء الاتحاد الجمركي مع لبنان، الذى يقوم على حرية التجارية بين القطرين، بحجة أنه لا يوفر الحماية اللازمة للصناعة السورية المتنامية. ولم يزد الاستثمار الحكومي عن ثلث الاستثمار خلال الفترة، بينما كان القطاع الخاص صاحب الدور الأول في نمو الصناعات التحويلية والزراعة الآلية.

وكان للتوسع في الاستثمار والازدهار الاقتصادي المتواصلين تأثير ملحوظ في تعميق حدة الصراع الطبقي. فمن جهة أولى تزايدت أعداد الطبقة العاملة ونما وعيها الطبقي وإحساسها بأهميتها في العملية الإنتاجية، ومن جهة ثانية أسهمت القوى الرديكالية الصاعدة في تحفيز الوعي على الظلم الاجتماعى الصارخ، ومن جهة ثالثة كانت المفاهيم الرأسمالية الكلاسيكية، غير المدركة أهمية الرعاية الاجتماعية، هى السائدة في أوساط الطبقة الرأسمالية التي تعود في غالبيتها لأصول إقطاعية أو بيروقراطية متخلفة.

وتشير وثائق الأرشيف القومي الأمريكى إلى أن حكومة ناظم القدسي كانت سنة ١٩٥٠ غير غافلة عن الحاجة الملحة لإصلاحات أساسية رديكالية اجتماعية – اقتصادية، ولكنها لم تكن ترى اتخاذ إجراءات تثير كثيرا من الجدل، على حد تعبير وزير ماليتها شاكر العاص، الذى كان يأمل القيام بدراسات وتحضيرات واسعة قبل الإقدام على إصلاحات من قبيل «الإصلاح الزراعي». كما تشير تلك الوثائق إلى أن أكرم الحوراني بدا أنذاك فاقدا الأمل في تحقيق الإصلاحات التي يعتبرها ضرورية من خلال الأسلوب البرلماني. ويعقب جوناثان أوين، بعد استشهاده بالوثائق الأمريكية قائلا: «ويبدو أن السبب وراء ذلك كان أن مالكى الأرض مازالوا متحصنين في خنادقهم، وأقوياء لدرجة تمكنهم من منع أي هجوم مباشر على المشكلة الأساسية وهى توزيع الأراضي(٤٦). ولم يكن الرأسماليون والبرجوازيون أقل رفضا للتشريعات العمالية والإصلاحات الاجتماعية كما لم يكن الشيشكلي يمتلك رؤية اجتماعية تقدمية.

وألاحظ أن ما شهدته المرحلة من منجزات اجتماعية وإجراءات اقتصادية، ذات طبيعة تقدمية، لم تمس أدنى مساس الواقع الاقتصادي – الاجتماعي ولم تؤثر كيفيا في البنى الطبقية، أو توهن ظروف الاستغلال المتوارثة. وذلك على الرغم من تراجع الفعالية السياسية لقوى الإقطاع والرأسمالية، مقابل صعود الطبقة الوسطى المطرد وتنامي فعالية العناصر والقوى الرديكالية المطالبة بالتغيير. ويذكر بهذا السياق أنه في ختام مناقشة مجلس النواب الدستور أواخر صيف ١٩٥٠ رفض المجلس بأكثرية ٤٥ صوتا ضد ٤٣ صوتا اقتراحا للحوراني بتضمين الدستور مادة تقضى بتحديد الملكية الزراعية(٤٧). كما اذكر بعدم جدية نظام الشيشكلي في تنفيذ المرسوم رقم ٩٦ باسترداد أملاك الدولة المغتصبة وتوزيعها على الفلاحين العاملين فيها.

وكان طبيعيا والحال كذلك أن تشهد المرحلة تفاقم حدة الصراع الاجتماعي في

الريف. ففي حزيران / يونيو ١٩٥٠ رفض فلاحو منطقة حماة دفع ما يفرضه الملاك من أجور موسمية، ووقعت بينهم وبين أتباع الإقطاعيين صدامات سقط فيها قتلى وجرحى. وتجددت الاشتباكات أواخر آب / أغسطس، وشارك فيها أعضاء من الحزب العربي الاشتراكي. كما تجددت أعمال العنف في ريف حماة في ربيع ١٩٥١ وتزايدت خلال صيف ذلك العام(٤٨). وفي مواجهة حراك الفلاحين وتزايد وعيهم عقد كبار ملاك المنطقة الوسطى مؤتمرا في المعرة يوم ١٩٥١/٧/٢٧ واتفقوا على تأسيس مكتب دائم «لتعريف الرأى العام بحق المالك وشرعية دفاعه عن حقه»(٤٩). وردا على ذلك عقد الحزب العربي الاشتراكي مهرجانا فلاحيا في حلب يوم ١٩٥١/٩/١٦ حضره الألوف من كل أرجاء سوريا، ونادى فيه الحوراني بتحديد الملكية الزراعية، ليس في سوريا فحسب بل وفي الوطن العربي أيضا. ورفع في المهرجان شعار «الأرض للفلاح، كما طالب الخطباء بإصدار قانون بتنظيم العلاقة بين الإقطاعيين والفلاحين، وكان للمهرجان صداه في الصحافة العربية والأجنبية. ولقد اهتمت المفوضيتان الأمريكية والبريطانية بما كان يجري في الريف السوري. وتشير بعض المصادر إلى أن الخارجية البريطانية كانت قد كتبت لمفوضيتها في دمشق في ١٩٥٠/٦/٢٩ أن تقترح على الحكومة السورية أن تتبنى فعليا بعض الإصلاحات الخاصة بملكية الأراضي تحسبا من تزايد مشكلة الفلاحين «مما يهيىء الفرصة للاستغلال الشيوعي»(٥٠). ويلاحظ أن انقلاب الشيشكلي الثاني وحله الأحزاب وقعا بعد فترة وجيزة من مهرجان الفلاحين في حلب.

وعلى الرغم من أن تلك السنوات لم تشهد تغيرات جذرية على صعيد البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية، إلا أنها شهدت متغيرين على صعيد الجيش والقوى السياسية المدنية. فقد تسببت الانقلابات المتوالية، وصراعات كبار الضباط التي لم تتوقف، في استبعاد العديد من الضباط الذين خدموا في «القوات الخاصة». وشهد الجيش في عهد الشيشكلي نموا في حجمه وقوته، وعدد الضباط الشباب الذين أوفد الكثيرون منهم في دورات تدريبية إلى فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وأمريكا. وأصبح الجيش مسيسًا، وتبلورت فيه أواخر عهد الشيشكلي أربعة تجمعات من الضباط متمايزة على أساس مواقف سياسية واجتماعية: أبناء وأصهار الأرستقراطية الزراعية والتجارية، أنصار الشيشكلي، وأصحاب التوجه القومي من منتسبي البعث وأنصاره والمستقلين، وأخيرا منتسبو الحزب السوري القومي وأنصاره. أما على صعيد القوى السياسية المدنية فقد كان بروز حزب «البعث العربي

الاشتراكي»، كمحاور سياسي – اجتماعي رئيسى أبرز المستجدات. وبذلك بدت الخريطة السياسية – العسكرية عشية إعلان مصطفي حمدون التمرد على الشيشكلي مختلفة كيفيا عما كانت عليه صبيحة إسقاط حسني الزعيم حكومة القوتلى قبل نحو خمس سنوات، تماما كما كان الوعي العام قد حقق نموا متسارعا سياسيا واجتماعيا، بحيث غدا للجماهير دور أقوى تأثيرا في رسم السياسة العامة وصناعة القرار.

## ٦- إسقاط الشيشكلي والعودة للنظام شبه الليبرالي:

كانت القوى التي التقت على إسقاط الشيشكلي تحالف أضاد لا جامع بينها غير إسقاط الدكتاتور، ففي حلب كان عبد الفتاح زلط من قادة البعث، وعبد الوهاب حومد من شباب حزب الشعب، وليون زمريا من قادة الحزب الوطني مشاركين في إصدار البيانات التي أذيعت من حلب بالاتفاق مع المقدم مصطفي حمدون والعقيد فيصل الأتاسي ممثل حزب الشعب في الجيش(٥١). فيما كان الضباط الذين شاركوا في التمرد ينتمون إلى ثلاث فئات: البعثيون، والموالون للعراق، والسوريون القوميون. ولأن أيا من الفئات الثلاث لم تكن تمتلك القدرة على السيطرة منفردة، ولأنه كان مستحيلا اتفاق الفئات الثلاث على سياسة واحدة، اتفق ممثلوها على عودة الجيش إلى ثكناته. وذلك في اجتماع ضم سبعة من أبرز الضباط الذين قادوا حركة التمرد عقد في قيادة المنطقة العسكرية الوسطى في حمص يوم ١٩٥٤/٢/٢٧ وحضره رئيس الأركان شوكت شقير، الذى كان قد أعلن ولاءه للحركة. وفي اليوم التالى أذاع شقير بيانا من إذاعة دمشق يعلن وضع الجيش بأمرة رئيس الجمهورية والحكومة الشرعية(٥٢).

كما التقى في حمص قادة الأحزاب والشخصيات السياسية لبحث أسس إعادة الحياة البرلمانية. وسرعان ما احتدمت الخلافات فيما بينهم، وانفرط عقد تحالف الأضداد. وبدا واضحا أن حزبي الشعب والوطني غير مستعدين لإعطاء البعث نصيبا في الحكم يتفق مع دوره في معركة إسقاط الشيشكلي، كما تباينت وجهتا نظر حزبي الشعب والوطني حول نقطة العودة، فبينما طالب الأول – يؤيده كثيرون – بالعودة لما قبل عهد الشيشكلي بإعادة برلمان ١٩٤٩، تفرد الثاني بطلب العودة إلى ما قبل انقلاب حسني الزعيم بإعادة برلمان ١٩٤٧، لأنه كان قد قاطع انتخابات ١٩٤٩. وأخيرا اتفق الجميع على إعادة مجلس سنة ١٩٤٩، وتشكيل حكومة ائتلافية تحكم بموجب دستور سنة ١٩٥٠، وإجراء انتخابات نيابية في أقرب وقت. وفي ٢٧ مارس / آذار توجه الرئيس هاشم الأتاسي إلى دمشق يصحبه

معظم السياسيين ليحل في القصر الجمهوري، واستهل ممارسته سلطاته الدستورية بتكليف صبرى العسلي – رئيس الحزب الوطني – بتشكيل وزارة ائتلافية من حزبي الشعب والوطني وبعض المستقلين.

وفي الوقت ذاته اختلف قادة البعث الثلاثة حول المشاركة في الوزارة، فبينما كان الحوراني يحبذ المشاركة كان عفلق والبيطار يرفضانها من حيث المبدأ(٥٣). ويذهب د.سامي الجندي إلى أن مناصري الأستاذ عفلق اعتبروا المشاركة في مؤتمر حمص الأول «خطأ فاحشا وإعادة الاعتبار لحزبي الشعب والوطني»(٥٤). والتزم الحوراني بوجهة نظر رفيقية، وفسر عدم المشاركة للقواعد الحزبية برغبة الحزب العمل بحرية استعدادا للانتخابات القادمة، واعتراضا على اشتراك بعض السياسيين التقليدين ذوى الماضي البغيض في الوزارة، واتخذ البعث موقفا معارضا مدعوما من الشارع وعدد من الضباط. وفي جلسة الثقة هاجم البعث الوزارة مطالبا بتشكيل حكومة دستورية ديمقراطية، واتخاذ إجراءات ضد كل من تعاون مع الشيشكلي في عهده الدكتاتوري، بما في ذلك حظر الحزب السوري القومي، كما طالب بضمان حرية الانتخابات المقبلة.

## ٧- انفراط عقد تحالف الأضداد، وعودة مداخلات كبار الضباط:

لم يطل وفاق حزبي الوطني والشعب، إذ سرعان ما عادا لصراعهما القديم، وفي نيسان / ابريل توجه وفد من الساسة وكبار التجار والأعيان إلى القاهرة لإقناع القوتلي بالعودة من منفاه الاختياري، في محاولة تعزيز مواقع الحزب الوطني والزعامة الدمشقية. فيما حاول وزير الدفاع، معروف الدواليبي، تعزيز مواقع حزب الشعب باستخدام الجيش لضرب نفوذ البعث المتنامي، وذلك بالسعي لإعادة الضباط المسرحين اللاجئين إلى العراق، والتقرب من ضباط الشيشكلي، وإيفاد مصطفي حمدون في بعثة إلى مصر. ولمواجهة تصاعد حملات الصحافة التقدمية على عودة «عهد المزرعة» تقدمت حكومة العسلي في ١٩٥٤/٥/١٠ بمشروع لتعديل قانون المطبوعات، يجيز لها تعطيل الصحف لمدة ستة شهور، ويتيح لمجلس الوزراء إصدار الصحف دون ضوابط. فقاد البعث حملة مضادة في المجلس النيابي والشارع اضطرت الحكومة لسحب مشروعها. وتوالت في آيار / مايو سلسلة مظاهرات وإضرابات عمالية واسعة مطالبة بزيادة الأجور وإصدار تشريعات عمالية تقدمية. كما أضرب المعلمون والموظفون والقضاة مطالبين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

وفي ١٩٥٤/٦/١٩ قدم صبري العسلي استقالة حكومته، ولم يكن قد مضى على تشكيلها مائة يوم. وذلك تحت ضغط المظاهرات والإضرابات وتفاقم حدة السخط الشعبي من جهة، وكنتيجة لفقدان ثقة رئاسة أركان الجيش بوزير الدفاع معروف الدوالبي الذي اتهم بمعاداة الجيش وحزب البعث من جهة أخرى. وكلف سعيد الغزي بتأليف حكومة من خارج المجلس النيابي والأحزاب السياسية، لضمان حيادها في إجرائها الانتخابات النيابية. وفي أوائل تموز / يوليو صادق المجلس على قانون الانتخابات الذى وضعته، وحدد يوم ٢٠ آب / أغسطس لإجراء الانتخابات، إلا أنها أجلت إلى ١٤ أيلول / سبتمبر بسبب إضراب القضاة، وأجريت الانتخابات على مرحلتين أيام ١٤ و٩/١٥ و٤ و١٠/٥ ١٩٥٤ ويجمع المراقبون على اختلاف توجهاتهم السياسية على أنها كانت نزيهة تماما، وأكثر الانتخابات العربية حيدة. وإن كانت نسبة المشاركين لم تجاوز ٤٠٪ ممن لهم حق الانتخاب. وأسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

| | | |
|---|---|---|
| ٦١ | مستقلا (بينهم ٩ من العشائر | ٤٣,٠٠٪ |
| ٣٠ | حزب الشعب | ٢١,٢٠٪ |
| ٢٢ | حزب البعث وأنصاره (١٦ بعثيا و٦ من الأنصار) | ١٥,٥٠٪ |
| ١٩ | الحزب الوطني ومؤيدوه (١٣ حزبيا و٦ مؤيدين) | ١٣,٣٠٪ |
| ٣ | الكتلة الإسلامية (إخوان مسلمون) | ٢,١٠ ٪ |
| ٢ | الحزب التعاوني الاشتراكي (حزب فيصل العسلي) | ١,٤ ٪ |
| ٢ | الحزب السوري القومي الاجتماعي | ١,٤ ٪ |
| ٢ | حركة التحرير (تنظيم الشيشكلي) | ١,٤ ٪ |
| ١ | الحزب الشيوعي (خالد بكداش) | ٠,٧ ٪ |
| ١٤٢ | | ١٠٠ ٪ |

وأول ما يلاحظ على مجلس سنة ١٩٥٤ خلوه من العناصر الوسطية، وفوز اليمين بما يجاوز ٨٠٪ من مقاعده، وارتفاع نسبة المستقلين ٤٣,٠٪ وجلهم من ملاك الأراضي ورجال الأعمال وشيوخ العشائر وزعماء «الأقليات» وأعيان المدن، ويمثلون الزعامة التقليدية في أنقى أشكالها. ولقد سجل حزب الشعب فوزا كاسحا في حلب وحمص (٢٢

نائبا من ٣٠) وتراجعا ملحوظا في بقية المناطق. وبرغم فوز اليمين بنصيب الأسد في الانتخابات، إلا أنه كان يعاني تشرذما بارزاً وصراعات حادة فيما بين عناصره، وبداية تحول نحو مسايرة تيار الحركة القومية الصاعدة. ويعكس التعمق في دراسة عوامل نجاح عدد من أبرز النواب انحسار نفوذ القوى التقليدية، فالذين فازوا بأعلى الأصوات هم الذين رفعوا شعارات الحياد والدعوة إلى القومية العربية. و«هذا ما أدركته مصر والاتحاد السوفياتي، ولم تعيه أمريكا والعراق»(٥٥). ويعكس البيان الانتخابي لخالد العظم التقدم الذي تحقق في وعي الرأي العام السوري، إذ تضمن الوعد بالعمل على الحد من الملكية الزراعية وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وتحقيق الوحدة العربية إلى جانب الالتزام بالحياد وعدم الانحياز(٥٦).

وثاني ما يلاحظ أن حزب البعث حقق قفزة نوعية في عدد نوابه ما بين ١٩٤٩ و١٩٥٤، إلى جانب فوزه بانتصارين ملحوظين: ففي منطقة حماة فازت قائمة البعث بزعامة الحوراني على ملاك الأراضي، وفي دمشق فاز صلاح البيطار – في الدورة الثانية – على عصام المحايري، الأمين العام للحزب السوري القومي الاجتماعي. ولقد حقق البعث فوزا كاسحا نتيجة بروزه كمعبر عن الحركة القومية العربية الصاعدة والمشاعر العروبية عميقة الجذور في الساحة السورية، بالإضافة إلى دوره في إسقاط عهد الشيشكلي وتبنيه الواضح مطالب الفلاحين وتصدي شبابه، خاصة في منطقة حماة، للإقطاعيين وأزلامهم. وفيما يقرر أكرم الحوراني أن قيادة الحزب شعرت بمناسبة الانتخابات بفقر الحزب المدقع بالكوادر الحزبية، إذ لم يستطع أن يرشح غير (٣٠) شابا، وأن قيادات الحزب أضعف بكثير من المد الجماهيري العارم، وأنه لو توفرت القيادات الحزبية يومذاك لتضاعف عدد نواب الحزب في جميع المناطق(٥٧)، يذهب سامي الجندي إلى أنه لاحظ يومذاك بداية الخلل في الحزب، إذ بدأ الأعضاء يناقشون ويعترضون(٥٨).

وثالث ما يلاحظ أن نجاح خالد بكداش، الأمين العام للحزب الشيوعي، بعدد كبير جدا من الأصوات، لايعود لنمو الحركة الشيوعية في سوريا، كما حاولت أن تصور ذلك أجهزة إعلام المعسكرين الشرقي والغربي والمتأثرين بدعايات المعسكرين وأنصارهما. وإنما يعود ذلك النجاح لكفاءة بكداش الخطابية ومناصرة الأكراد له، إذ نجح عن دائرة حي الأكراد في دمشق، ولمناصرة عدد من المثقفين والأكاديميين(٥٩). ويقينا أن دمشق، المعروفة بعمق مشاعرها الإسلامية والقومية العربية، صوتت لبكداش الشيوعي تقديرا للتحول في

موقف الاتحاد السوفياتي من الصراع العربي – الصهيوني، ونكاية بانحياز الولايات المتحدة المستفز لإسرائيل. وهذا أيضا ما لم تحسن إدراكه الإدارة الأمريكية وأجهزتها وعملاؤها في المنطقة، ولا الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية العربية، وبالذات الحزب الشيوعي السوري اللبناني، وعلى وجه الخصوص لجنته المركزية وأمينها العام خالد بكداش.

وتوزع النواب إلى تجمعات ثلاثة: يميني يضم ٦٠ نائبا من حزبي الشعب والوطني ومؤيديه وكتلة منير العجلاني التي ضمت ١١ نائبا. وتجمع تقدمي الشعارات يضم ٥٠ نائبا من البعث وأنصاره ومستقلين شكلوا «الجبهة الديمقراطية» بزعامة خالد العظم، والنائب الشيوعي خالد بكداش. وتجمع يضم ٣٢ نائبا يمثلون العشائر وبقية النواب مستقلين وحزبيين، وهو تجمع أقرب للأول وشكل رديفا له. ولما فشل خالد العظم والتجمع التقدمي في تشكيل الوزارة شكلها صبري العسلي حين ائتلف نواب العشائر مع التجمع الأول.

## ٨- الأحزاب والشخصيات السياسية والصحافة، الواقع والتحديات:

شهدت سوريا ما بين سقوط نظام الشيشكلي في ١٩٥٤/٢/٢٧ وقيام الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٨/٢/٢٢ أربع سنوات حافلة بالحراك السياسي النشط. كانت أبرز ظاهرة للنمو المتصاعد في وعي جماهير الشعب وحضورها المؤثر على المسرح السياسي، وتبنيها الواضح لمبادئ وشعارات الحركة القومية العربية الصاعدة. ولقد كان التيار الجماهيري الوحدوي أبرز العوامل المؤثرة في تحديد مواقف التنظيمات والشخصيات السياسية من إقامة الوحدة مع مصر. وكانت الظاهرة الثانية، والتي لاتقل عن الأولى بروزا، أن الأحزاب والمنظمات السياسية، على اختلاف انتماءاتها، لم تنم بمستوى يوازي أو يقارب النمو المتنامي في وعي الجماهير وحراكها، بدليل أن الجماهير غير المؤطرة غدت أشد تأثيرا في مواقف المنظمات الحزبية تجاه القضايا الرئيسية وليس العكس.

ويمكن القول إن سوريا لم تعرف نظاما ليبراليا كلاسيكيا في أعقاب سقوط الشيشكلي، كما لم تعد الحال إلى ما كانت عليه قبل أن يعصف انقلاب الزعيم سنة ١٩٤٩ بالحياة البرلمانية. وتميز النظام الجديد عن السنوات الخمس السابقة له بفعالية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، وبعدم تفرد المؤسسة العسكرية في صناعة القرار. ولقد جاء ذلك النظام شبه الليبرالي نتاجا طبيعيا لواقع موضوعي لمجتمع يشهد تغيرا متسارعا في ميزان

القدرات والأدوار، ولقطر يواجه جملة تحديات داخلية وخارجية. إذ كانت الأحزاب التقليدية تواجه تحدي الاحتفاظ بالمكاسب الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي المهددين من اتساع وتجذر الدعوة للتغيير باتجاه مزيد من العدل الاجتماعي وتنامي قوة الأحزاب الرديكالية. فيما كانت هذه الأحزاب لم تزل محدودة الإمكانات والانتشار، ولم يكن بينها من يتجاوز عدد منتسبيه المئات، ويمكن القول إنه ليس بينها من بلغ تعداد منتسبيه ألف عضو. يضاف إلى ذلك أنه حتى بالنسبة للأحزاب العقائدية كان دور الأشخاص شديد البروز، نتيجة ضعف المؤسسات الحزبية وشيوع ظاهرة «السلطة الزعامية» السابق الاشارة إليها. فضلا عن محدودية وعي ومعرفة العديد من القادة وغالبية الكوادر.

وكان للمتغيرات والمستجدات سوريا وعربيا ودوليا انعكاساتها العميقة في الأحزاب السورية كافة، بحيث يبدو واضحا أن دور الأحزاب وصورتها الجماهيرية لم يشهد نموا متواصلا خلال السنوات الأربع، التي أعقبت انتصارها الكبير بإسقاط نظام الشيشكلي خلافا للظن الشائع. ولا تتضح كامل أبعاد الصورة إلا باستعراض موجز لواقع الأحزاب السورية يومذاك.

**الحزب الوطني**: الحزب الوطني الوريث الشرعي للكتلة الوطنية بعد أن آلت زعامتها لشكري القوتلي عشية الاستقلال. فبعد انشقاق الكتلة سنة ١٩٤٧ شكل شكري القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم وفارس الخوري وصبري العسلي ولطفي الحفار وعبد الرحمن الكيالي «الحزب الوطني». ويلاحظ أن خمسة من السبعة دمشقيون، الأمر الذي يدل على الثقل الدمشقي في قيادة الحزب. ولايتجاوز الحزب الوطني كونه تجمع شخصيات سياسية واقتصادية من رموز الحركة الوطنية السابقة والبرجوازية الكبيرة وكبار ملاك الأراضي. ولقد تضمن دستوره اعتبار العرب أمة واحدة، السوريون جزء منها، وأن الحزب يسعى لتحرير سائر أنحاء الوطن العربي، والعمل على توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية فيما بين الأقطار العربية، واعتبار جامعة الدول العربية مؤسسة قومية، كما نص على مقاومة النزاعات والحركات السياسية المخالفة لأماني الأمة العربية ومناهضة الحركة الصهيونية والعمل على صيانة عروبة فلسطين وتحريرها(٦٠).
وفي الموقف من المحاور العربية عرف الحزب الوطني بالدعوة للتعاون مع المملكة العربية السعودية، ومن أبرز أسباب ذلك النمو المتصاعد في علاقات كبار تجار دمشق بالسوق السعودية، والدعم المادي والمعنوي السعودي لقادة الحزب ومحاسبيهم.

وتأثرت مكانة الحزب الوطني شعبيا ودوره في السياسة السورية بما شاع في عهد الرئيس القوتلي من محسوبية وفساد وتجاوز للقانون في تمرير مصالح المحاسيب والأزلام، وبجمود المخضرمين من رجالاته وافتقارهم للوعي الاجتماعي، وبالتالي التكيف مع المستجدات والمتغيرات على صعيد وعي الجماهير والفكر القومي العربي. ولقد انشق الحزب الوطني سنة ١٩٥٥ على خلفية الموقف من الأحلاف، فقد عارضها جناح بقيادة صبري العسلي وإحسان الجابري وفاخر الكيالي، وتحالف في معارضة حلف بغداد مع حزب البعث وكتلة خالد العظم. وخرج من الحزب مؤيدا الأحلاف العديد من الرموز التاريخية أبرزهم: فارس الخوري ولطفي الحفار وبدوي الجبل وميخائيل إليان(٦١).

ولقد حاول جناح العسلي استغلال مشاركته في الحكم لإعادة تنظيم صفوف الحزب واستعادة دوره في التعبير عن برجوازية المدن وكبار الملاك، الذي أخذ يحتله حزب الشعب. إلى أنه لم يحقق الكثير في أوساط اليمين الذى لم يسترح للشراكة مع البعث واليسار. كما لم يكن بمقدوره قيادة تيار وحدوي عربي، إذ كان حزب الشعب يكاد يحتكر الدعوة للوحدة مع العراق، فيما كان حزب البعث رافع دعوة الوحدة مع مصر. ولم يكن للحزب الوطني نصيب في الجيش الذي هيمن على مقدراته ضباط شباب يساريون يعتبرون الحزب الوطني ممثل الرجعية التقليدية. «ولهذا أخذ الحزب (الوطنى) يتأرجح ويناور بين اليمين واليسار، فبدا العسلي أشبه بالبهلوان الذي يلعب على الحبال»(٦٢). فيما تحالف غالبية الجناح المعارض بزعامة ميخائيل إليان نائب حلب ولطفي الحفار، نائب دمشق مع حزب الشعب.

**حزب الشعب**: عندما تسلمت الكتلة الوطنية «الحكم سنة ١٩٤٣، وتعاظم استغلال قادتها للنفوذ، وغلبة اللون الدمشقي في صفوفها القيادية، برز في حلب تجمع معارض على أساس إقليمي. ولقد استفاد من انحلال الكتلة سنة ١٩٤٧ وما لحق بسمعة رجالاتها من تهم، وبرز للعلن يومذاك كحزب بزعامة هاشم الأتاسي ورشدي الكخيا، وناظم القدسي، ومعروف الدواليبي، وأحمد قنبر وعدنان الأتاسي ورشاد برمدا وهاني السباعي، وفيضي الأتاسي، وعلى بوظو. وكان الأخير دمشقيا بينما الآخرون من حلب وحمص. وحظى الحزب بدعم تجار حلب وحمص وكبار الملاك ونخبة من المثقفين الذين فضلوا الانتساب إليه على انتسابهم للحزب الوطني. وغدا الناطق بلسان البرجوازية الكبيرة في شمالي سوريا على وجه الخصوص. وتضمن دستوره اعتبار العرب أمة ذات كيان واحد،

والدعوة للوحدة الشاملة، وإلى أن يتحقق ذلك اتخاذ الجامعة العربية وسيلة لتحقيق وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي وقوى الدفاع والتشريع ومناهج التعليم والمناهج الاقتصادية، واعتبار دول الجامعة وحدة اقتصادية وإلغاء جوازات السفر فما بينها(٦٣). واتخذ الحزب موقفا واضحا مواليا للعراق في صراعات المحورين العربيين التقليديين: المحور الهاشمى والمحور المصري - السعودي، وتبنى الدعوة إلى إقامة رابطة مع العراق، إذا لم يكن بالمستطاع إقامة وحدة دستورية معه.

ولعب حزب الشعب أكبر دور له في تاريخ سوريا السياسي، خلال عهد الحناوي قصير الأجل، ولقد ناصر حزب الشعب انقلاب سامي الحناوي، وشغل معظم المناصب في الوزارة التي شكلها هاشم الأتاسي بموجب مرسوم أصدره الحناوي. كما استفاد من مقاطعة الحزب الوطني الانتخابات النيابية يومذاك إذ حصل على ٤٠ نائبا، وانتخب زعيمه هاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية، واستطاع بعد ذلك أن يحتفظ بفوزه بأكبر عدد من النواب يناله حزب سوري في انتخابات ليبرالية. إلا أن ميول الحزب للعراق وقفت حجر عثرة دون تفاعله مع الجيش بعد أن تنامي فيه دور الضباط التقدميين المعادين لارتباط العراق ببريطانيا وهيمنة نوري السعيد على مقدراته. فاتخذ الحزب موقفا معارضا لتدخل الجيش في الشؤون الداخلية. وينظر لهذا الموقف باعتباره غير واقعي وبأنه أعاق دور الحزب في السياسة السورية(٦٤). وهناك من يرى أن عجز الحزب عن القيام بدور قيادى لليمين السورى، كان مؤهلا له أكثر من الحزب الوطني، إنما يعود إلى تبدد طاقته بين جناحيه: المحافظ الذي كان يشعر بالتقارب مع الحزب الوطني، والليبرالي الذي فضل التعامل مع البعث والجناح اليساري للإخوان المسلمين(٦٥).

**الحزب السورى القومى الاجتماعى**: تأسس سنة ١٩٣٢ كجمعية سرية في بيروت، وبرز للعلن سنة ١٩٣٦، واتخذ موقفا معاديا للانتداب الفرنسي والحركة الصهيونية، وتبنى نظرية قومية في حدود سوريا الطبيعية، ثم وسع المجال الجغرافي ليضم الهلال الخصيب وقبرص. ولم يستطع زعيمه ومؤسسه الأستاذ في الجامعة الأمريكية أنطون سعادة التفريق بين العرب الذين بنوا الحضارة والأعراب المميزين بالبداوة. كما أنه تبنى موقفا علمانيا شديد العداء للطائفية، وإن لم يتخذ موقفا معاديا للدين ومنكرا للجانب الروحي في حياة الإنسان. وكان للموقف الأيديولوجي تأثيره في استقطاب الحزب للعديد من أبناء الجماعات المعتبرة تجاوزا «أقليات»، فيما استقطب عداء دعاة الوحدة العربية. كما لم يجد

الحزب بسبب طبيعته الفاشية يومذاك قبولا لدى الليبراليين. وبرغم اكتسابه العديد من الشباب الذين استهوتهم دعوة معاداة الاستعمار والصهيونية والطائفية، إلا أنه استعدى معظم الأحزاب القائمة وبالذات الحزب الشيوعي و«عصبة العمل القومي» والإخوان المسلمين. وقام صراع مكشوف بينه وبين المنظمات الثلاث.

وشارك الحزب في جميع الانقلابات السورية، بما في ذلك الانقلاب على الشيشكلي، على الرغم من أن الحزب السورى القومي كان الحزب الوحيد الذي ناصر الشيشكلي وتعاون معه وظفر بدعمه حتى آخر لحظة له في الحكم. وكان الحزب السوري القومي قد أصيب بضربة قاصمة بإعدام زعيمه أنطوان سعادة سنة ١٩٤٩، كما أن المرارة التي خلفها الغدر بسعادة وإعدامه، متفاعلة مع التربية الحزبية الفاشية، عمقتا لدى عناصره الشعور بالحقد وضرورة الثأر، واعتماد الاغتيالات السياسية لتصفية الخصوم. ففي صيف ١٩٥١ اغتال بعضهم رئيس وزراء لبنان رياض الصلح. وفي ١٩٥٥/٤/٢٢ اغتال أحد عناصرهم العقيد عدنان المالكي، رئيس الشعبة الثالثة واتهم قيادة الحزب بتدبير جريمة الاغتيال. كما اتهمت بالتآمر مع المخابرات المركزية الأمريكية على الحكم السوري بعد أن غلب في أوساطه التيار المعارض للأحلاف، والمنادى بالحياد الإيجابى وعدم الانحياز وتفعيل التضامن العربي(٦٦). واصطف الحزب أواسط خمسينات القرن العشرين إلى جانب القوى المحافظة المؤيدة للأحلاف والمعارضة للحركة القومية العربية واليسار العربي بشكل عام.

وبإعلان الأحكام العرفية عقب اغتيال المالكي، تعرض الحزب السوري القومي لتصفية شاملة في سوريا، فقد اعتقل العديد من أعضائه وأنصاره، وأحرقت مكاتب صحيفته «الجيل الجديد». ولم يرتفع صوت في البرلمان أو الساحة السياسية يعارض المغالاة في معاقبة حزب بكامله بسبب تورط بعض قادته في عملية الاغتيال والمؤامرات الخارجية. وفي الموقف من الحزب السوري القومي والسكوت على التجاوزات التي مورست بحق أعضائه برهان آخر على ضعف الإيمان الديمقراطي في الوسط السياسي السوري، إبان المرحلة الأكثر ليبرالية في تاريخ سوريا المعاصر.

**الإخوان المسلمون**: بدأت حركة الإخوان في سوريا على هيئة جمعية دينية اجتماعية شكلها د.مصطفي السباعي سنة ١٩٤٥، وحققت نجاحا ملحوظا في الأوساط الشعبية نتيجة ما كانت تقدمه من خدمات اجتماعية وتوافق طروحاتها مع الثقافة السائدة في الأوساط الشعبية. وفي انتخابات ١٩٤٩ فاز أربعة من أعضاء الجماعة بعضوية المجلس

النيابى، وأخذت الجماعة تمارس دورها كمنظمة سياسية تحت اسم «الكتلة الإسلامية الاشتراكية» وشاركت في الحراك السياسي بفعالية أكبر من عضويتها في المجلس، مستفيدة من المشاعر الإسلامية عميقة الجذور في الساحة السورية. ويومها التزمت موقفا إلى جانب قوى اليمين معارضة تحالف البعث والكتلة الديمقراطية والضباط التقدميين الذين هيمنوا على مقدرات الجيش. وبلغت الجماعة ذروة نشاطها في مرحلة صدام «الضباط الأحرار» بمصر مع جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٥٤، فإلى جانب قيـ ا المظاهرات المعادية للنظام بمصر عقدت مؤتمرا عاما معاديا للنظام بمصر شارك فيه مندوبون من مصر والأردن والعراق والسودان. وقد تبنت الجماعة يومذاك وجهة نظر «مكتب الإرشاد» بمصر ومرشده العام حسن الهضيبي وأنصاره في صراعهم مع «مجلس قيادة الثورة»، كما الادعاء بأن عبد الناصر ليس سوى ديكتاتور عسكري متعطش للسلطة، يعمل لحساب الدوائر الانجلو – أمريكية.

غير أن الجماعة ما كان لها إلا أن تتأثر بالمناخ العام الذي ساد سوريا في أعقاب الدور القومي الذى مارسه عبد الناصر في مؤتمر باندونغ، والتصدي لحلف بغداد، وتحوله إلى قائد قومى غير منازع، بعد الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية في خريف ١٩٥٥ وتأميم قناة السويس في صيف ١٩٥٦. وبتأثير ذلك اعتمدت الجماعة سياسة موادعة عبد الناصر ونظامه، فاتخذت موقفا إيجابيا تجاه صمود مصر في مواجهة العدوان الثلاثي، وشارك منتسبوها وأنصارها في «المقاومة الشعبية» التي انتظم فيها قطاع واسع من الشباب السوري.

إلا أن انحسار دور اليمين في الشارع السوري ألقى بظلاله على الجماعة، التي كانت من ابرز مكوناته. بحيث شهدت انحسارا في شعبيتها أسوة ببقية قوى اليمين. وينظر إلى فوز رياض المالكي ضد الدكتور السباعي في الانتخابات التكميلية(٦٧) كمؤشر على انحسار تأييد دمشق للإخوان والقوى اليمينية والزعامات التقليدية التي وقفت وراء السباعي بكل قوتها، مقابل تنامي تأييد دمشق للتيار القومي التقدمي الذي دعم مرشح البعث وحقق فوزه في معركة حاسمة.

ولقد لعب د.السباعي – مراقب عام الجماعة – دورا أساسيا في تمييز موقفها تجاه عبد الناصر، عن بقية الإخوان في سائر أنحاء الوطن العربي. وهناك من يرى أنه تخطي سياسة الموادعة الى تأييد عبد الناصر بشكل تام(٦٨). وفي تقديرنا أن ذلك يعود لما عرف به د.السباعي من وعي القضيتين القومية والاجتماعية، وبقدر ملموس من الانفتاح، انعكس

على الجماعة بقيادته، بحيث تميزت بمرونة نسبية واستعداد للتفاعل مع مختلف القوى، بما في ذلك القوى القومية واليسارية. الأمر الذي لم يلحظ عند الإخوان المسلمين خارج سوريا، وكذلك عند غالبية الهيئات والعناصر الإسلامية التوجه في سوريا - ولا عند الإخوان السوريين بعد أن ضعف مركز السباعي في أوساطهم فيما بعد - ففي خطاب للسباعي في المجلس النيابي سنة ١٩٥٠ ورد قوله: «نحن السوريين دعاة وحدة عربية، ونعد أنفسنا جزءا من الأمة العربية، ووطنا السوري جزء من الوطن العربي الأكبر»(٦٩). وسبقت الإشارة لموقفه في لجنة الدستور وتصديه لمعارضة «رابطة العلماء» نص المادة الثالثة بشأن دين الدولة.

**الحزب الشيوعي**: تأسس سنة ١٩٢٧ وكان للمهاجرين الأرمن إلى سوريا والمهاجرين اليهود إلى فلسطين دور بارز في قيام الخلية الشيوعية الأولى في بيروت. وحتى سنة ١٩٣٢ كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني مؤلفة من ستة أرمن ويهوديين وخمسة آخرين. وعملا بتعليمات الأممية الشيوعية بإبراز قيادات محلية أكثر قبولا شكلت اللجنة المركزية من: فرج الله الحلو، وأرتين مادويان، وخالد بكداش، وناصر حدي، وحنا نمر. وانتخب بكداش أمينا عاما للحزب، واقتصرت علاقة الشيوعيين اليهود على التوجيه والمشاركة في صنع القرار(٧٠).

وتعكس مواقف الحزب الشيوعي بقيادة بكداش التزاما صارما بمواقف الاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية، وقصورا عن إدراك واقعي للقضايا الوطنية والاجتماعية في سوريا والوطن العربي، يتجلى ذلك في أربعة مواقف بارزة: الموقف من مشروع معاهدة ١٩٣٦ وتنديد بكداش يومها بالقوى المطالبة بالاستقلال التام والمعادية لفرنسا باعتبارها قوة استعمارية، وظهوره معبرا عن حكومة الجبهة الوطنية الفرنسية بأكثر منه طرفا في الحركة الوطنية السورية. وثانيها الموقف من تواطؤ الانتداب الفرنسي على سلخ لواء الأسكندرونة سنة ١٩٣٩، إذ تساهل تجاه تنازل سلطة الانتداب عن اللواء لئلا يحرج حكومة الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الفرنسي المشارك بالحكم. وثالثها الموقف من جلاء الجيوش الفرنسية عن سوريا ولبنان سنة ١٩٤٥ إذ لم تطالب لجنته المركزية بذلك(٧١)، وكان الموقف الرابع، المستفز للمشاعر الوطنية والقومية، تأييد قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ التزاما بموقف الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية المؤيد للتقسيم والداعم قيام دولة يهودية.

وكان الحزب الشيوعي السوري اللبناني قد عقد مؤتمرا في بيروت خلال ١٩٤٣/١٢/٣١ – ١٩٤٤/١/٢ أقر فيه «النظام الداخلي» و«الميثاق الوطني». ولقد نص النظام – المادة ٤ – على تأليف هيئات القيادة على مختلف الدرجات بطريقة الانتخاب. كما نص – المادة ٧ – على حرية المناقشة في اجتماعات الحزب وخضوع الأقلية للأكثرية. وعلى اعتبار المؤتمر أعلى هيئة في الحزب، ووجوب انعقاده كل سنتين – مادة ١٤ – في حين أجازت المادة ١٧ أن تختار اللجنة المركزية المندوبين بالاتفاق مع اللجان المناطقية، إذا كانت الظروف لاتسمح بإجراء انتخابات. ويلاحظ دارسو تجربة الحزب أن مؤتمر ٤٤/١٩٤٣ كان الأخير في حياته، وأن المادة ١٧ لا مثيل لها في الأحزاب اللينينية، وأن بكداش استغلها ليكرس سيطرته على الحزب واستئثاره بالسلطة(٧٢).

ودعا الميثاق للمساواة والاستقلال وتأمين الحريات الديمقراطية والفردية، ورفع مستوى البلاد الاقتصادى، وتحرير الفلاح السوري من التأخر والبؤس والجهل. وواضح أن ما تضمنه الميثاق لا يعكس توجها ماركسيا ولا حتى اشتراكيا، وإنما هو أقرب إلى النهج الإصلاحى. وهذا ما يعكسه خطاب لبكداش في انتخابات ١٩٤٣ إذ تضمن قوله: «إن القضية ليست في نظرنا إقامة نظام اشتراكي في لبنان أو في سوريا، وإن كل ما نطلبه، وما سيناضل من أجله نوابنا القلائل في المجلسين النيابيين في سوريا ولبنان، هو إدخال بعض الإصلاحات الديمقراطية التي يتحدث عنها الجميع، والجميع متفقون على ضرورتها. ونؤكد لأصحاب الأراضي والملاكين أننا لا نطالب، ولن نطالب، في البرلمان مصادرة أملاكهم وأراضيهم. بل على العكس مساعدتهم بطلب إنشاء مشاريع واسعة للري، وتسهيل استيراد الأسمدة، واستعمال الآلات الحديثة. كل ما نطلبه مقابل ذلك الرفق بالفلاح وإخراجه من حالة البؤس والجهل ونشر العلم والصحة في القرية الخ. هذه مطالبنا الاقتصادية والاجتماعية إذا صح التعبير، وهى ديمقراطية معتدلة جدا»(٧٣). ويتضح مدى القصور في قراءة الواقع العربي العام والسوري الخاص بمقارنة هذا الخطاب بما كان ينادى به أكرم الحوراني في المجلس النيابي السوري وقتذاك.

كما لم تصدر عن الحزب رافع شعارات الماركسية – اللينينية أي دراسة اقتصادية أو اجتماعية لواقع المجتمع السوري أو لتطوره التاريخي، ولا أي تحليل منهجي للتناقضات الاجتماعية في المدينة أو الريف على السواء. في الوقت الذي أغرقت فيه السوق بترجمات غير دقيقة لبعض الأدبيات الماركسية وروائع الآداب السوفياتية خاصة والشيوعية عامة.

وفي البرنامج الانتخابي للشيوعيين سنة ١٩٥٤ لم يذكروا قضية الوحدة العربية، ولا أشاروا إلى ضرورة التضامن العربي. وتواصل الموقف الناقد للقومية العربية والمستفز للحركة القومية العربية حتى انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفياتى سنة ١٩٥٦، الذي أكد إمكانية تحقيق الاشتراكية بالوسائل البرلمانية، ومساندة حركات التحرر الوطنى. ويلاحظ بهذا الخصوص أن الحزب الشيوعى السوري اللبناني لم يقدم أى دراسة موضوعية للأمة العربية أو التاريخ الاجتماعي العربي أو الفكر القومي العربي تبرر موقفه الناقد والرافض للدعوة القومية. كما أن مثقفيه، وهم كثير، لم يقدموا أى دراسة للمجتمع السوري أو اللبناني تبرر عدم اعتبارهما جزئين من أمة تمتلك كل مقومات الأمة. ولقد كان قصور الحزب الشيوعي في المسألة القومية موضوع نقد متزايد من قبل ماركسيين وشيوعيين عرب خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

ويلاحظ أن موقف الحزب الشيوعي السوري اللبناني من القومية العربية والوحدة شهد انقلابا جذريا، دون تقديم أي دراسة تبرر التحول المفاجئ في موقف الحزب بقيادة خالد بكداش طوال ربع قرن من الزمن. ففي خطاب لبكداش في مجلس النواب السوري يوم ١٩٥٥/١٠/١ أعلن فجأة أن جميع مقومات الأمة التي تعتبرها الاشتراكية العلمية متوفرة في العرب. وأعقب ذلك صدور قرار في قضية الوحدة العربية عن «اللجنة المركزية» للحزب الشيوعي السوري اللبنانى في دورة نيسان / أيار – ابريل / مايو ١٩٥٦ جاء فيه: «إن طموح البلدان العربية إلى وحدتها ليس وليد ظروف طارئة، أو رغبة عاطفية، ولا نتيجة دعاية فكرية قام بها حزب أو فريق من الناس، بل هو مظهر لحاجة واقعية، ونتيجة لتطور تاريخى موضوعي مستقل عن الرغبات والإرادات. فإن الأرض المشتركة، ووحدة اللغة، والتاريخ المشترك، والتكوين النفسي المشترك، كل هذه العوامل المشتركة هي الأسس الواقعية الموضوعية التي تنبثق عنها قضية الوحدة العربية»(٧٤) وتوالت البيانات والقرارات خلال العامين التاليين التي تعتبر الوحدة العربية سبيل النضال للتحرر من الاستعمار.

وكنتيجة لتنامي التفاعلات فيما بين الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية وبين كل من مصر وسوريا، وللتحول في الموقف الشيوعي عالميا وعربيا من قضايا فلسطين والوحدة والتحرر العربي، نمت بتسارع ملحوظ شعبية الحزب الشيوعي، ونجح في استقطاب العديد من المثقفين والمبدعين وضم غير يسير منهم للهيئات والروابط التي أسهم في تشكيلها. وتعزز مركزه بتحالفه مع خالد العظم والكتلة الديمقراطية التي يتزعمها، وبمشاركة الكتلة

في حكومة «التجمع القومي» برئاسة صبري العسلي، وبتولي اللواء عفيف البزري – أحد أنصار الحزب – رئاسة الأركان العامة وتولت أجهزة الدعاية، وبخاصة الأمريكية والأوروبية، تضخيم صورة الحزب الشيوعي السوري، والمغالاة في تسليط الأضواء على كل نشاط شيوعي، وكل كلمة تصدر عن الحزب وقادته وأجهزة إعلامه، في سعيها للإيحاء بأن سوريا غدت فريسة الشيوعية والاتحاد السوفياتي.

ويبدو أن قيادة الحزب الشيوعي أخذت بالدعاية الإمبريالية، كما أنها غالت في تقديرها لدور بعض الشخصيات المناصرة للحزب والتي احتلت مواقع مرموقة في الحكومة والجيش. فبدأت تظهر تطلعا للسلطة، دون أن تدرك أن قوى الحزب وقواعده، وبخاصة في الريف، ليست في مستوى الصورة الإعلامية وطموحات القيادة. وكذلك كانت قدرات وإمكانات الشخصيات المتعاطفة مع الحزب والمحسوبة عليه سواء في الجيش أو الأجهزة الحكومية. وبوحي من ذلك الطموح سعى الحزب الشيوعى إلى إنشاء كتلة تقدمية في الجيش مناوئة لكتلة ضباط البعث، والدخول في صراع مكشوف مع حزب البعث حول الانتخابات البلدية التي كان مزمعا إجراؤها آنذاك. وفي تقويم طموحات الحزب الشيوعي وممارسات قيادته يومذاك يقرر إلياس مرقص: «أن سياسة الوثوب إلى الحكم التي نهجها لم تكن إلا مغامرة مآلها الطبيعي سقوط سوريا في أحضان الرجعية، ومبدأ أيزنهاور، وتخريب وحدة النضال الثورى في الوطن العربي»(٧٥).

ويذهب باتريك سيل إلى أن الاتحاد السوفياتي لم يكن يؤيد سيطرة الشيوعيين على الحكم في دمشق، تحسبا من خسارة عبد الناصر والبرجوازية الوطنية، التي كان الاستراتيجيون السوفيات يرون لها دورا أساسيا في النضال ضد الغرب. كما يرى أن السوفيات كانوا مع قيام حكم برجوازي صديق للاتحاد السوفياتي يدار من قبل الحزب الشيوعي من الخلف، ولهذا شجعوا تحالف الحزب الشيوعي مع المليونير خالد العظم. كما يلاحظ سيل أن حزب البعث كان يرقب تزايد قوة الشيوعيين باهتمام، ليس تخوفا من قيام تحالف العظم والشيوعيين بانقلاب ناجح، وإنما تحسبا من أن يؤدى فشل مثل ذلك الانقلاب إلى قيام إجراءات يمينية مضادة وتدخل غربي(٧٦). وما يلاحظه سيل بالنسبة لتخوف البعث من الآثار السلبية لفشل أي محاولة شيوعية للقفز إلى السلطة أشار إليه أكثر من باحث. ولكن ما يشير إليه من معارضة السوفيات لمثل تلك المحاولة تحسبا من خسارة عبد الناصر والبرجوازية الوطنية لا ينسجم مع وقوف السوفيات إلى جانب عبد الكريم قاسم

ودعمهم تفجير الحزب الشيوعي العراقي معركة دامية مع الحركة القومية العربية في أعقاب ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ بالعراق.

**حزب البعث العربي الاشتراكي**: برزت حركة «البعث» على المسرح السياسي – الثقافي السوري أوائل الأربعينات، وكانت يومذاك أقرب ما تكون إلى حلقة فكرية ملتفة حول الأستاذين مشيل عفلق وصلاح البيطار، تطرح أفكارا قومية متطورة عما انتهى إليه الفكر القومي العربي عند «عصبة العمل القومي». فقد تميز البعث العربي بربطه الدعوة للوحدة العربية مع المطالبة بالتغيير الاجتماعي والحريات العامة، ملخصا أهدافه في شعار «الوحدة والحرية والاشتراكية. غير أن البعث كان واضحا في عدم تبنيه الماركسية، وفي تأكيده على البعد القومي والتنويه بدور الإسلام في حياة الأمة العربية. ووجدت دعوة البعث استجابة لدى المثقفين الشباب والذين هم على درب الثقافة، خاصة الذين لم يجدوا لدى الحزب الشيوعي أو السوري القومي أو الإخوان المسلمين ما يتفق وقناعاتهم. وفي ١٩٤٧/٤/٧ عقد المؤتمر التأسيسي للحزب، بحضور ٢٠٠ عضو، حيث أقر الدستور، والنظام الداخلي، والبيان السياسي. وانتخب مشيل عفلق عميدا للحزب، وصلاح البيطار وجلال السيد ود.وهيب الغانم أعضاء اللجنة التنفيذية(٧٧). وأعلن تشكيل «حزب البعث العربي» متبنيا الطروحات الفكرية لحركة البعث وبخاصة ما صدر عن مشيل عفلق وصلاح البيطار، وليستكمل المسيرة التي كانا قد بدآها قبل نحو عقد من الزمن.

وغلب على عضوية «البعث العربي» في سنوات نشوئه الأولى في القطر السوري عنصر الشباب من طلاب الجامعة والمدارس الثانوية، لاسيما أبناء الأرياف الوافدين للمدن بقصد التعليم، المتطلعين لتجاوز بيئتهم الريفية وبنية المدينة في وقت واحد، والذين كانوا في غالبيتهم ينشدون المثل العليا ويرون في العمل الثوري ما يتيح لهم امتلاك شخصية مميزة. ويذهب البعض إلى القول بأن تشكيل البعث العربي في سوريا لم يأت فقط من أصول ريفية، وإنما أيضا من جذور طائفية علوية ثم درزية ثم إسماعيلية فمسيحية، وإن هذا التركيب الذي اتصف به الحزب وقف حاجزا دون تفاعله مع جماهير المدن، بحيث ظلت مدن كبرى كدمشق وحلب واللاذقية ممتنعة كليا في وجه انتشار البعث، إلا من أعداد قليلة من بعض المثقفين(٧٨). وبرغم الأصول الريفية للعديد من شباب البعث العربي لم ينشط الحزب بفاعلية في أوساط الفلاحين، ولم يطرح بقوة قضايا ملكية الأراضي والعلاقات الزراعية. كما لم ينشط على نحو مؤثر في أوساط عمال المدن، ولم يتبن مطالب عمالية جذرية على الرغم من رفعه شعار الاشتراكية.

وإلى جانب الدعوة للوحدة العربية، والتأكيد على وحدة الأمة العربية وأنها تمتلك كل مقومات الأمة المتعارف عليها، كاد نشاط الحزب يقتصر على العمل السياسى ضمن المدن، وفي أوساط طلاب الثانويات والجامعة بصورة رئيسية، معارضا فساد الفئة الحاكمة ومدافعا عن القضايا العربية في التحرر والاستقلال، ومناديا بالحياد بين المعسكرين. ولقد نشأت فيما بين العديد من كوادر الحزب وقيادته، وبالذات العميد مشيل عفلق، صلة أقرب إلى صلة التلميذ بأستاذه والمريد بشيخه. وكان ذلك نتاجا طبيعيا لتركيبة الحزب من ناحية، ولغلبة الرومانسية على أدبياته ذات الطبيعة التبشيرية من ناحية ثانية، ولافتقاد الحزب لنظام داخلى يضبط العلاقة فيما بين القيادة والقاعدة من ناحية ثالثة، ولمحدودية عدد الأعضاء ومحدودية مستويات وعي وثقافة غالبيتهم من ناحية رابعة، ولما سبقت الإشارة إليه من عمق مشاعر «السلطة الزعامية» التي تواصل تأثيرها في النفوس نتيجة عمق تأثير الثقافة التقليدية من جهة خامسة. ولقد تواصلت تلك العلاقة فيما بين الأستاذ عفلق وغير يسير من تلامذته على الرغم من التطور في واقع الحزب ودوره والحياة السياسية السورية. وكان لذلك آثاره السلبية على وحدة الحزب وتطوره بعد الاندماج مع «العربي الاشتراكي»، كما على العلاقة مع الحكم وقيادة عبد الناصر في عهد الوحدة.

وفي سنة ١٩٥٢ اندمج «البعث العربي» وحزب أكرم الحوراني «العربي الإشتراكي» تحت اسم «حزب البعث العربي الإشتراكي». ولقد تم الاندماج حين كان الحزبان يخوضان معركة مع نظام الشيشكلي، بعد انقلابه إلى دكتاتورية عسكرية سافرة. ما لم يفسح مجالا أمام القيادتين للتعمق في دراسة واقع الحزبين، ونقاط قوة وضعف كل منهما، وسبل الخروج بمنظمة أكثر حداثة وأقدر على مواكبة التطور المتسارع في حراك الجماهير وحضورها السياسي. فكان الاندماج في واقعه عملية سياسية فحسب، ولم يتطرق إلى بحث معمق في قضايا الفكر والمنهج والأسلوب، وبذلك لم يعالج الاندماج عدم تطور «البعث العربي» على صعيد الفكر والتنظيم عما كان عليه أيام نشأته الأولى ومن حيث غلبة الرومانسية والتبشيرية على أدبياته، وافتقار ملحوظ للدراسات العلمية للواقع العربي العام والسوري الخاص، كما لأدوات تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية، والمعوقات الموضوعية والذاتية وسبل تجاوزها.

ولقد كان الحوراني هو المبادر الأول بطرح فكرة وحدة الحزبين، باعتبارها الخطوة الأولى التي يتطلبها تشكيل جبهة ديمقراطية تقدمية تتصدى لدكتاتورية الشيشكلي. وتجاوب مع الدعوة بعض قادة البعث العربي في مقدمتهم د.وهيب الغانم وعبد البر –

عيون السود وفيصل الركبي، من منطلق تطلعهم إلى تطوير «البعث العربي» من تيار فكري إلى حزب له فعالية شعبية فلاحية وعمالية، وذلك باستثمار قدرات أكرم الحوراني و«العربي الاشتراكي» في المجالين. ولم يبد كل من عفلق والبيطار حماسا للاندماج، فيما تحفظ عليه غير يسير من قواعد البعث، ممن يزدرون الممارسة، وينادون بما يعتبرونه «طهارة الحزب». ولقد ورد في مذكرات الحوراني أنه اطلع على كتاب من عفلق يبدى فيه ندمه على اندماج الحزبين، ويعتبر أن الدمج قد جرف البعث عن عقيدته ولوث طهارته(٧٩).

والواضح أن عملية الدمج تمت وكأنها استيعاب من قبل حزب «البعث العربي» للحزب «العربي الاشتراكي»، إذ لم يأخذ الحزب الجديد من الحزب الثاني غير شطر من اسمه، كلمة «الاشتراكي» التي أضيفت لاسم الحزب الأول، ليصبح «البعث العربي الاشتراكي». وفيما عدا ذلك احتفظ الحزب الجديد بكل ما كان لحزب «البعث العربي» قبل الدمج. فالدستور هو دستور البعث العربي، والأيديولوجيا هى أيديولوجيته. وحتى الانتساب إلى الحزب الجديد تم بصورة فردية لشباب العربي الاشتراكى، ولم ينطبق هذا الشرط على شباب البعث العربي(٨٠). والذي يبدو أن ما جعل الحوراني يقدم على عملية الاندماج دون دراسة أو إعداد كاف كما يقرر في مذكراته إنما هو تطلعه للاستفادة من سمة البعث كمنظمة قومية للخروج من قوقعة القطرية، بالإضافة إلى اعتباره الدمج الخطوة الأولى على طريق تأسيس قاعدة لجبهة سياسية لمواجهة الشيشكلي.

وفي المذكرات الصادرة باسم الحوراني* بعد وفاته اعتراف بأنه لم يكن مطلعا على ما كان يعانيه البعث من مشاكل داخلية، جعلته يدور في الفراغ وخارج دائرة الصراع السياسي، وكيف أنه كان شللا متنافرة من قمة القيادة إلى قيادات الفروع وحتى الخلايا الحزبية، وأن الطائفية والعشائرية كانت تنخر بنيانه، وأن الخلافات التي أنهكت البعث كانت عاملا قويا لمبادرة قواعده للعمل على دمج الحزبين. كما تضمنت المذكرات تصريحا بأن خلافات قادة البعث حول المشاريع الوحدوية كان مردها الغموض الأيديولوجي في دستور الحزب، وأن الحوراني لم يكن مقدرا صعوبات العمل مع عفلق والبيطار كما ظهرت فيما بعد، وأنهما كانا حريصين على أن يهيمن مريدوهما على قواعد الحزب(٨١). ولكن المذكرات برغم طولها لم تتضمن أدنى ذكر لتصدى الحواراني لنواحي القصور موضوع الشكوى، مع أنه كان القائد الأكثر فاعلية في الحزب منذ الاندماج وحتى

(*) اكدت د.فداء اكرم الحوراني أن المذكرات المنشوره هي ما خطه المرحوم والدها دون زيادة أو نقصا – في حديث مع المؤلف خلال المؤتمر القومي العربي الثاني عشر.

حله عقب الوحدة. كما لم تتضمن أي إشارة للمعوقات التي حالت دون تطوير الحزب وتجاوز قصوره الموروث عن «البعث العربي».

ولقد عانى البعث من فوضى تنظيمية تعود لجملة عوامل، في مقدمتها عدم امتلاكه نظرية ثورية في العمل، ولا نظاما داخليا يحدد بناء القواعد وعلاقاتها بالقيادات، وشكل الانتخابات ومستوياتها، وتأليف المكاتب واللجان، وضبط الممارسات والتجاوزات. إلى جانب افتقاد قادته وحدة الموقف والرؤية، والالتزام بأسلوب عمل متفق عليه، وضعف مستويات انضباطهم الحزبي والتزامهم بقرارات الحزب، وغلبة الطابع الشخصي على ممارساتهم، بحيث كانت خلافاتهم هى القاعدة واتفاقهم هو الاستثناء(٨٢). ولقد عانى الحزب على هذا الصعيد من تناقض يكاد يكون تاما فيما بين شخصية وثقافة وأسلوب عمل قائدية الرئيسيين عفلق والحوراني. فقد عرف الأول بالتردد والبطء في اتخاذ القرارات، وبافتقاد المرونة السياسية، فيما تميز الثاني بسرعة المبادرة والحسم في اتخاذ القرار والجرأة في تحمل المسؤولية. وبينما كان عفلق في مظهره وسلوكه أقرب إلى الفيلسوف الحالم، كان الحوراني يكاد يكون ذرائعيا.

وإلى جانب الآثار السلبية لخلافات القادة، وبالذات عفلق والحوراني، وتحزب تلامذة ومريدى كل قائد للقطب الذي كانوا يدورون في فلكه. عانى البعث من صراع متنام فيما بين القواعد والقيادة، وتعدد الاجتهادات الفكرية والسياسية على الصعيدين القيادي والقاعدي، وتعدد المدارس الفكرية التي ينهل منها مثقفو الحزب، بحيث يمكن القول بأن حزب البعث في سوريا لم يمتلك في يوم ما مواصفات المنظمة السياسية التي يغلب على عناصرها الانسجام ووحدة الموقف، وكان في الواقع العملي أقرب إلى الجبهة القومية متعددة الأحزاب والاتجاهات(٨٣). ولم يكن يحفظ للحزب تماسكه طوال سنوات ١٩٤٧ – ١٩٥٨ سوى عاملين متفاعلين: افتقار الساحة لمنظمة قومية تقدمية أكثر تطورا من البعث على صعيد الفكر والتنظيم، وأكثر التزاما بالموقف القومي. واستغراق البعثيين، قادة وقواعد، في صراعات سياسية حادة مع القوى المضادة الداخلية وتصديهم للمؤامرات الخارجية. بحيث أدت التحديات إلى أن تتقدم التناقضات العدائية مع القوى المضادة على التناقضات الثانوية فيما بين رفاق الحزب الواحد.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن البعث أحدث نقلة نوعية في الفكر القومى العربي عما كان قد انتهى إليه عند «عصبة العمل القومي». إذ تقدم به ليضعه على عتبات الوعي

الاشتراكي، بعد أن كان يعكس مزيجا من الليبرالية والشوفينية القومية، ذات الطموحات البسماركية. ومع الاعتراف لمشيل عفلق بالريادة في هذه النقلة النوعية، إلا أن ريادته شكلت أحد معوقات ثلاثة، عطلت تطور فكر البعث نحو فكر اشتراكي ووعي ديمقراطي متجاوز الليبرالية. وذلك نتيجة ما اتسمت به أدبياته من افتقار للصياغة بشكل منظم، وافتقاد الرؤية الشمولية، وغياب التحليل العلمي للواقع الموضوعي، واعتماد بشكل رئيسي على الشعور. وغلبة اللغة الشاعرية. وقيل في نقده: «ولكن الصعوبات المنطقية التي تظهر في أيديولوجيته عند تفحصها ليست ناجمة عن أسلوبه الرومانسي وحسب، بل أيضا من انتقائية ليس لها ضابط. فأفكاره عبارة عن خليط من قومية إنسانية أساسا، ومن مظاهر فردية (التنوير)، وديمقراطية (اليعاقبة)، ومثالية شباب ماتزيني، والموقف الطبقي لماركس، ونخبوية لينين. يضاف إلى ذلك كله وقبل أى شيء آخر، جرعة من الروحية المسيحية والإسلام المفسر قوميا. وكثيرا ما يكون هذا الخلط ميكانيكيا، وبكلمات أخرى فإن عفلق لا يقوم بمحاولة جادة لتركيب الأفكار التي تشربها»(٨٤). وفي الواقع العملي لم يجاوز المرحلة الرومانسية الطوبائية من مراحل فهم القضية القومية.

وكان المعوق الثاني، ما كان يعانيه الفكر السياسي العربي بشكل عام، والفكر القومى العربي بشكل خاص، من تخلف الوفاء باحتياجات المرحلة. ويؤخذ على البعث أنه وهو الحزب الطليعي أنه لم يع دوره في تجاوز ما هو قائم ومواكبة تطور المرحلة عربيا وعالما. فيما كان المعوق الثالث ندرة، إن لم يكن انعدام، استفادة المفكرين والمثقفين البعثيين من الماركسية في التحليل الاجتماعي – السياسي، وفي نقد وتحليل التجربة التاريخية العربية. ولقد جاء ذلك وليد عاملين متفاعلين: الصراعات المحتدمة مع الأحزاب الشيوعية الرافعة راية الماركسية، وغلبة التوجه للإنتاج الأدبي من شعر وقصة ومقالة على العناية بالمطالعات الجادة عند غالبية شباب البعث ومثقفيه(٨٥). وبالنتيجة لم يعكس دستور البعث وأدبيات قادته التاريخيين تجاوزا كليا لليبرالية ولا تبنيا واضحا للاشتراكية. ولقد أشار أكثر من باحث في تجربة البعث إلى أن أدبياته، حتى السنوات القليلة التي أعقبت الانفصال، تنطوى على ثلاثة تناقضات(٨٦):

الأول: المطالبة بنظام برلماني دستوري والدعوة للاشتراكية، في ازدواجية تجعل من البعث بعيدا عن الديمقراطية التي ينادى بها وعن الاشتراكية التي يرفع شعاراتها. وفي تناقض واضح مع كون النظام البرلماني الليبرالي إنما هو الحل الرأسمالي للديمقراطية.

الثاني: التبشير بقداسة الحريات الفردية: القول، الاجتماع، الاعتقاد، الفن إلخ. واعتبار الدولة مسؤولة عن صيانتها. وإعلان الالتزام بالاشتراكية والمطالبة بإشراف الدولة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. دون تمييز بين طبيعة «الحرية» في مجتمع رأسمالي يعطي الأولوية لمصالح الفرد، وطبيعتها في مجتمع اشتراكي الأولوية فيه لمصالح المجتمع.

الثالث: إعلان الالتزام بالاشتراكية والنص في الدستور على اقتران الملكية بالحافز الذاتي، دون إدراك أن الرأسمالية هي التي تقرن الملكية بالحافز الذاتي، فيما تفصل الاشتراكية بينهما، وترى أن الحافز الذاتي طاقة إنسانية، وأن أصحاب الفعاليات الاجتماعية النشطة غالبا ما كانوا ممن لا يملكون، كما هي حال معظم المبدعين من العلماء والأدباء والفنانين وأمثالهم.

ولم يكن القصور الفكرى والفوضى التنظيمية غائبين عن إدراك قادة الحزب ورجالات صفه الأول ومثقفيه، بل وحتى قواعده. وكثيراً ما تساءل الحزبيون في اجتماعاتهم حول مفاهيم الحزب وطالبوا إيضاحات فكرية للمسائل والمشاكل التي تواجههم في نشاطهم الحزبي. وحول هذا القصور يقرر صلاح البيطار «وهنا نكتشف التقصير الكبير بالنسبة لتسليح الأعضاء بمنطق عقائدي وتثقيف سياسي، وكان ذلك سبيلا لدخول المفردات العقائدية الشيوعية من يمين ويسار وثوري وبرجوازي. لم يهتم الحزب بحاجة الأعضاء إلى الإجابة على القضايا الكبرى في النظرية قبل التطبيق، مثلا الثورة، الدولة، الحزب، الديمقراطية داخل الحزب وداخل المجتمع، تعدد الأحزاب، الدين، الإسلام، الإصلاح الزراعي، التأميم. كما لم يكن هناك برنامج مرحلى لتطبيق هذه النظريات، ولقد كان لذلك تأثير على تخلخل التنظيم وضعف في علاقة الحزب بالجماهير»(٨٧) ودائما كانت القيادات تحتج بضيق الوقت والانشغال بالقضايا السياسية الملحة في تعليل عدم تقديمها الإجابات الوافية»(٨٨).

وفي أعقاب انتخابات ١٩٥٤ عقد الحزب مؤتمرا، اعتبر المؤتمر الثاني للحزب، حضره ممثلو فروع العراق والأردن ولبنان، انتخبت فيه قيادة قومية، ووضع نظام داخلي جديد، واعتبر الإنتاج الفكري الصادر قبل ١٩٥٤ غير صالح للتعبير عن الحزب. وكلف عفلق والبيطار والريماوي – أمين فرع الأردن – لمعالجة أزمة الحزب في سوريا، وشكلت لجنة للإشراف على التوجيه الثقافي، غير أنها لم تنتج شيئا. كما عقد الحزب سنة ١٩٥٥ مؤتمرا قطريا سوريا لمعالجة أزمته، وتحدثت نشرات الحزب الداخلية بمرارة عن واقع الحزب

المتـردى(٨٩). ثم عقد مؤتمرا قطريا آخر بين ٩ و١٢ تموز / يوليو ١٩٥٧، تدارس خمس مسائل: القضاء على الروح الفردية، ومركزية التوجيه، ووضع الدراسات المرحلية لتحقيق شعارات الحزب ومبادئه، ووحدة الاتجاه، والقيادة الجماعية(٩٠).

وتعكس عناوين المسائل الخمس ما كان يعانيه حزب البعث في الشهور القليلة السابقة للوحدة. كما أن في توالي عقد المؤتمرات ما يدل على قلق الاعضاء وتطورهم الفكري وعدم رض قطاع مؤثر بينهم عن واقع الحزب. ولقد تضمنت قرارات المؤتمر القطري لسنة ١٩٥٧ – السابق ذكره – تفصيلا أكثر للواقع الذي كان. إذ جاء في المادة (٨) من القرارات ما نصه: «خطة الحزب في المرحلة الراهنة هي تحقيق التماسك الداخلي في الحزب، والعمل على دعم روح الانضباط والنظام فيه، وتصفية الحزب من العناصر غير الجديرة بشرف عضويته، والعمل على الاتصال بالجماهير الشعبية ونشر شعارات الحزب بينها، والإشراف على تنظيمها ضمن هيئاتها المختلفة، وإعدادها للمرحلة النضالية التي تمر بها الأمة»(٩١). وحول ما انتهى إليه حزب البعث قبيل الوحدة يذكر د.جمال الشاعر – عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي الثالث الذي عقد في بيروت صيف ١٩٥٩ – أن مشيل عفلق أجاب أعضاء اللجنة حول سؤال لماذا وافق على حل الحزب؟ بأن هناك سببين:

أولا: تقديم الدليل للجماهير أن تحقيق الوحدة شيء ممكن، وقيام الوحدة مع مصر يبرهن على أن وجهة نظر البعث ليست شيئا خياليا بل من الممكن تحقيقه، وأن وحدة سوريا ومصر تصلح كنواة مركزية لاجتذاب بقية الأقطار العربية للوحدة.

ثانيا: أنه لولا قرار حل الحزب لكان الحزب قد حل نفسه أصلا، لأنه وصل في سوريا إلى درجة من الارتباك داخل صفوفه وفي داخله، بحيث لم يعد قابلا للاستمرار(٩٢).

كما يؤخذ على حزب البعث مشرقيته برغم رفعه الشعارات القومية، وإن كان قد اتخذ مواقف قومية عديدة، إلا أنه كان مشرقى البنية، قيادة وفروعا، ولم يتجاوز نشاطه العملى سوريا والعراق والأردن ولبنان، وكانت معرفته بالواقع الاجتماعي – السياسي في بقية أقطار الجامعة العربية محدودة للغاية(٩٣). وأكثر ما تتجلى الآثار السلبية لمشرقية البعث فيما سبقت الإشارة إليه من عجز قادته عن إدراك عمق عروبة مصر وعميق تأثيرها في الحياة العربية على مختلف الصعد. وما رافق ذلك العجز من مغالاة في تعظيم دور القادة

والحزب خاصة وسوريا والسوريين بشكل عام في ريادة الفكر والعمل القومي مقابل الادعاء بتخلف مصر والمصريين في الأمرين. وليس أبلغ دلالة مما صدر عن صلاح البيطار بهذا الخصوص، فهو يقول: «استيقظ عقل عبد الناصر على فكرة العروبة عام ١٩٥٣ أو ١٩٥٤، وكانت هذه المرة الأولى التي بدأ فيها حاكم مصرى التفكير بالعالم العربي حسب شروط قومية مستبعدا الرغبة الخالصة بالسيطرة، غير أن الفكرة العربية لم تتغلغل في مصر عميقا، والمصري العادي لم يشعر بعد أنه عربي. لقد آمنا نحن في حزب البعث بأن اتحادنا مع مصر سوف يغذى فيها العواطف القومية التي ألهمتنا»(٩٤). وسبقت البرهنة على خطأ هذا التصور والإشارة إلى عمق المشاعر القومية في الوسط الشعبي المصري، ويكفي التذكير بانسحاب ٨٠٪ من أنصار «حدتو» من العمال احتجاجا على موافقة قيادتها على قرار التقسيم سنة ١٩٤٧.

ويكرر صلاح البيطار ما ذهب إليه حول ما يدعيه من ضعف وعي المصريين القومى وشعورهم بالانتماء العربي في معرض حديثه حول الادعاء بالهيمنة المصرية على سوريا إبان عهد الوحدة إذ يقول: «مشكلة الهيمنة في الوحدة المصرية السورية يجب بحثها في العمق. لو أن مصر كانت تحمل أكثر من سوريا لواء الدعوة للوحدة لقبلت هيمنتها. فالذي يحمل لواء الدعوة الوحدوية هي سوريا وليست مصر. فمصر لم تكن مع الأسف بروسيا في وحدة ألمانيا حتى تخضع لها الإمارات»(٩٥). والذي لم يفطن إليه صلاح البيطار أن البشرية تجاوزت الأسلوب البسماركي في تحقيق الوحدات القومية، وإن اشتراط عبد الناصر إجراء الاستفتاء على الوحدة مؤشر على إدراكه منطق العصر والتزامه به، ودليل أنه كان قد تجاوز المفاهيم القومية غير الديمقراطية التي يفتقدها عنده صلاح البيطار، ويرى غيابها مبررا لرفض ما يدعيه من هيمنة مصرية.

وفي المؤتمر القومي السادس للحزب، الذي عقد سنة ١٩٦٣، اقر المؤتمرون بأن أدبيات الحزب السابقة للمؤتمر غلبت عليها المثالية والطابع التبشيري، والتشديد على المسائل المعنوية، والاستعانة بمفاهيم شتى وبمدارس فكرية متعددة، واعتبروا ذلك إنما هو نتيجة توجيه الدعوة في المرحلة الأولى للمدرسين والطلاب والمثقفين، في محاولة خلق جيل جديد منفصل عن الواقع الفاسد، ومتسلح بالمثالية والأخلاق والإيمان والفكرة المطلقة والخير المطلق والتفاؤل والثقة بالنفس(٩٦). وألاحظ أن المؤتمر السادس قدم تفسيرا للعوامل الموضوعية والذاتية التي أثرت في أدبيات البعث إبان مرحلة النشوء الأولى، إلا أنه لم يقدم

إيضاحا كافيا ووافيا للعوامل التي حالت دون تطور فكر البعث في سنوات ما بعد سقوط الشيشكلي، وقصوره عن مواكبة التطور المتسارع في واقع الحركة القومية العربية وحراك ووعي الجماهير العربية بين المحيط والخليج.

ولقد أيد البعث انقلاب حسني الزعيم، وحاول أن يجعل من ذاته مرشدا للزعيم وموجها سياسيا لحركته. إلا أن الزعيم بعد أن تصور أنه أمسك بزمام السلطة لم يطق تلك الأبوة فوقع بينهما صدام، دفع فيه عفلق ثمنا سياسيا باهظا(٩٧). وشغل عفلق منصب وزير التربية والتعليم والحوراني منصب وزير الزراعة في عهد سامي الحناوي، وأعلن حزب «البعث العربي» يومذاك تأييدا مشروطا لاتحاد سوريا والعراق، الذى كان يسعى له الحناوي بتأييد حزب الشعب، فيما عارض ذلك الحزب «العربي الاشتراكى». كما أيد «البعث العربي» و«العربي الاشتراكي» الانقلاب الأول للشيشكلي، الذي استغل الحزبين في المعركة التي فرضها على حزب الشعب، والتي ألغى في نهايتها الحياة النيابية، ١٩٥١/١٢/٢. وبالتحول نحو الدكتاتورية السافرة بانقلابة الثاني تحول الحزبان إلى معارضة النظام، وباندماجهما قادا معركة إسقاطه.

وجاء تأييد الانقلابات العسكرية وليد تصور قادة حزبى «البعث العربي» و«العربي الاشتراكي» إمكانية استغلال الانقلابيين في تحقيق إنجازات لم يكن باستطاعة الحزبين تحقيقها بقدراتهما الذاتية من ناحية، ونتيجة إدراك مبكر للدور الذي أخذت المؤسسة العسكرية تلعبه في الحياة العربية عامة، والسورية خاصة من ناحية ثانية. ولم يتردد القادة في تشجيع الأعضاء والأنصار على الالتحاق بالكلية العسكرية، وأن لا تنقطع صلات الضباط الشباب بالحزب الذى يؤيدونه سواء بشكل مباشر، أو من خلال زملائهم وأصدقائهم الأعضاء فيه. علما بأنه لم يكن هناك تنظيم حزبى للضباط، وإنما كانت ارتباطات غالبيتهم تكاد تكون محصورة بالحوراني وأقلهم بعفلق والبيطار. ويلاحظ البعض أن مشاعر قادة البعث – بعد الاندماج – كانت متناقضة تجاه الجيش، فقد أرادوا الحصول على تأييده لتحقيق تطلعاتهم لتنفيذ مشروعهم التحررى – الاجتماعى، في الوقت الذي كانوا لايريدونه أن يصبح القوة المسيطرة على البلاد. ولقد «أرادوا أن يكسبوا الجيش إلى جانب معتقداتهم للاستفادة منه كوسيلة للتغيير الاجتماعي والإصلاح السياسي، وللتأكد من عدم استخدامه كوسيلة ضدهم»(٩٨). كما يلاحظ أن عدد الضباط البعثيين لم يكن كبيرا، ولكنهم في السنتين السابقتين للوحدة احتلوا مواقع حساسة في القوات المسلحة وسيطروا على الشرطة العسكرية. يضاف إلى ذلك أن البعث بتجسيده الحركة القومية العربية

في سوريا آنذاك، وبدعوته للوحدة، استقطب تأييد وتعاطف أفراد القوات المسلحة كما لم يحدث بالنسبة لأي حزب سوري آخر(٩٩).

والذي لا يجوز نسيانه أن البعث في سنواته الأولى، وإن غلبت الرومانسية والعفوية على أدبياته، حقق أكثر مما كان متوقعا منه في ضوء واقعه وإمكاناته الذاتية. خاصة على صعيد التحريض الشعبي والتصدي للزعامات التقليدية، واستقطاب الطلائع ذات التوجه القومي. بحيث أوجد حراكا جماهيريا متناميا، وهزة أدخلت المجتمع المشرقي العربي في حركة تواصل ثوري(١٠٠). كما أنه زود الحركة القومية العربية بأيديولوجية ديناميكية غير مستوردة وبأمان سياسية وأخلاقية محددة(١٠١). وبرغم ما كان يعانيه الحزب على صعيد الفكر والتنظيم، وتفاقم حدة الخلافات فيما بين قادته، وبين القادة والقاعدة، أدى دورا إيجابيا في تاريخ سوريا حتى قيام الوحدة، ونجح بالاحتفاظ بتماسكه وبدوره القيادي في الحراك السياسي. وكانت التحديات التي واجهتها سوريا آنذاك عاملا أساسياً في تحجيم سلبيات الحزب، كما كان للانفتاح والتفاعل الإيجابي مع ثورة مصر – كما سيأتي بيانه – دور مؤثر. يضاف إلى ذلك أن وقوف الجماهير الرافضة الأحلاف والضباط التقدميين إلى جانب البعث في التصدي للقوى المضادة شكل قوة ضاغطة حجمت نزاعات قادة الحزب وعناصره وحالت دون تشرذمه(١٠٢).

## حركة القوميين العرب:

حتى قيام الوحدة كانت «حركة القوميين العرب» في سوريا محدودة الأعضاء هامشية التأثير سياسيا. إلا أن الحركة بانخراطها في التيار الناصري، منذ فشل العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وفي المسار الذي التزمته في عهد الوحدة شهدت تحولا جذريا في بنيتها وفكرها، بحيث كان لبعض رجالاتها التاريخيين دور مذكور في الشهور الأخيرة من عهد الوحدة، كما كان لها حضورها الفاعل في مقاومة جماهير سوريا للانفصال. الأمر الذي يجعل من الضروري تقديم عرض موجز للخلفية التاريخية للحركة، وما تبناه مؤسسوها من أفكار، وما رفعوه من شعارات، ودورهم العربي قبل وبعد انخراطهم في التيار الناصري قبيل الوحدة.

و«حركة القوميين العرب، كما يقرر د.جورج حبش، «وليدة نكبة فلسطين، وجودها مرتبط ارتباطا مباشرا بالنكبة»(١٠٣). والمتفق عليه بين دارسي تجربة الحركة أنها نشأت امتدادا لمنظمة «كتائب الفداء العربي»، التي تأسست في أعقاب النكبة سنة ١٩٤٨،

كمنظمة كفاحية شبابية من التقاء ثلاثة مجموعات من الشباب المنفعل بالنكبة: مجموعة بيروت بقيادة جورج حبش وهاني الهندي، والمجموعة السورية وأبرز شخصياتها جهاد ضاحي، ومجموعة مصرية محدودة العدد بقيادة حسين توفيق وعبد القادر عامر. وقد ضمت عددا من شباب فلسطين وسوريا ومصر ولبنان والعراق والأردن، الذين كانوا في غالبيتهم طلابا جامعيين، دفعهم البناء النفسى المحيط والمستفز للإنسان العربي في أعقاب النكبة للبحث عن خلاص من خلال العمل المباشر، فاختاروا طريق العنف الثوري، متأثرين بما رسبته النكبة في نفوسهم الشابة، وبخليط من أفكار تقدس العنف الثوري ورواده، أمثال غاريبالدى – قائد منظمة «القمصان الحمراء» الإيطالية – ومتزيني – عضو الجمعية السرية كاربونارى–(١٠٤). فقاموا بعمليات تفجير ضد المفوضيات الدبلوماسية الإنجليزية والأمريكية في دمشق وبيروت وبغداد، وبإلقاء القنابل على كنيس يهودي في بيروت ومدرسة يهودية في دمشق. غير أن «الكتائب» انشقت سنة ١٩٥٠ عندما رفض أكثرية قادتها اغتيال أديب الشيشكلي، ولم تلبث أن انفرط عقدها(١٠٥).

وفي صيف ١٩٥١ انتهى جورج حبش وهاني الهندي إلى ضرورة تشكيل تنظيم سياسي جديد، متميز عما هو قائم في ساحة المشرق العربي بالتركيز على القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني. كما يتميز ببنية «حديدية». والتقى على تأييد الفكرة بعض زملائهم طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت الذين كانوا على وشك التخرج أبرزهم: وديع حداد، وصالح شبل، وأحمد الخطيب، وحامد الجبورى. وجميعهم من نشطاء جمعية «العروة الوثقي»، الجمعية الثقافية في الجامعة التي كانت تحت إشراف د.قسطنطين زريق، والذين كانوا متأثرين بأفكاره وكتابيه «معنى النكبة» و«الوعى القومي». غير أنهم اتفقوا على عدم مباشرة نشاطهم التنظيمي قبل أن يتحقق كل منهم من مدى استعداده للتضحية، وتعميق وعيهم السياسي من خلال القراءات المكثفة التي أقبلوا عليها والنقاشات الفكرية التي مارسوها فيما بينهم(١٠٦).

غير أن ذلك القرار لم يحل دون انخراط النواة المؤسسة في الحراك السياسي العربي النشط يومذاك. ففي أعقاب إعلان النحاس إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، في أكتوبر/تشرين أول ١٩٥١، دعت «العروة الوثقى» لمظاهرة تأييد لمصر، شارك فيها طلبة الجامعة الأمريكية، وسقط فيها عدد من الجرحى. فتبعتها مظاهرات طلابية وشعبية في بيروت وصيدا وطرابلس، كانت أبرز مظاهر تأييد مصر التي عمت المشرق العربي يومها(١٠٧). وفي مواجهة الترويج لحلف بغداد سنة ١٩٥٤ نظمت النواة المؤسسة مظاهرة

حاشدة في بيروت، وبذلك أكدت وجودها الحركي برغم حداثة وجودها على المسرح وغلبة الشباب على عضويتها.

ويبدو جليا أن النواة المؤسسة لحركة القوميين العرب تميزت بموقف فلسطيني، بحيث اعتبرت في بداية نشأتها «تنظيما فلسطينيا في أفق عربي». ويضيف د.حبش في إيضاحه ذلك «نصف العناصر الأساسية في النواة المؤسسة كانت فلسطينية، والنسبة نفسها تنطبق على الكوادر»(١٠٨). وفي محاولة التعريف بوجهة نظرهم في الصراع العربي – الصهيوني، وتنمية الوعي على ما يشكله التواجد الصهيوني على التراب العربي في فلسطين من تحد لحاضر ومستقبل الأمة العربية، ولفضح مشروعات تصفية القضية الفلسطينية، أصدروا نشرة «الثأر» التي اختصت بالقضية الفلسطينية. وليكونوا على تواصل مع شعب النكبة نشطوا من خلال منظمة «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل» كما أنشأوا عيادات مجانية في مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن، الأمر الذى يسر لهم استقطاب أعداد من نشطاء أبناء المخيمات(١٠٩).

وفي الكويت أسهم د.أحمد الخطيب مطلع عام ١٩٥٣ في تأسيس «النادي الثقافي القومي»، الذى أصبح منتدى أصحاب التوجه القومي من مثقفي الكويت والوافدين العرب إليها وصدرت عنه مجلة «الإيمان» ونشرة «صدى الإيمان»، وشكل بتسارع ملحوظ رافدا نشطا من روافد الحركة القومية العربية، التي شهدت صعودا ملحوظا في الخليج العربي خلال خمسينات القرن العشرين، في توافق مع الحراك القومي المتسارع النمو للثورة المصرية بقيادة عبد الناصر. وفي الأردن استقطبت النواة يومذاك عددا من أبناء العائلات الثرية ذات النفوذ، الذين أسسوا «المنتدى العربي» في عمان، ويسروا للحركة الحصول على امتياز إصدار مجلة «الرأي» مطلع عام ١٩٥٤. وبحيث أصبح بعض تلك العناصر جزءا من القيادة كما يذكر د.حبش(١١٠). وفي ١٩٥٦/١٠/٢٥ عقد في عمان المؤتمر الأول للحركة، والذى لم يجاوز كونه اجتماعا قياديا مصغرا، تم تعيين أعضائه من قبل النواة المؤسسة(١١١). وانبثقت عنه قيادة من أحد عشر عضوا – من فلسطين وسوريا والعراق ولبنان والكويت – غالبيتهم من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت أو من طلبتها في الصفوف الأخيرة.

وفي تحديد البنية الطبقية للحركة في طورها الأول يلاحظ د. معن زيادة أن معظم الكوادر كانوا من أبناء الوجهاء وكبار الملاك والتجار، بل ولم تتحرج من استقطاب عناصر برجوازية كبيرة وأرستقراطية وشبه إقطاعية. «وإن ضمت عناصر من البرجوازية الصغيرة، إلا

أن غالبية هؤلاء كانوا طلابا في سن المراهقة الفعلية والسياسية الذين استهوتهم الطقوس»(١١٢). فيما يقرر د.حبش أن هناك نوعا من التناقض في بنية الحركة، حيث إن قواعدها من الطبقات المسحوقة - يقصد أبناء المخيمات الفلسطينية - بينما كوادرها ورموزها الاساسية من المثقفين والقطاع الطلابي... وكانت هناك استثناءات ... في الساحة الأردنية كانت تقف إلى جانب الحركة مجموعة تنتمي إلى البرجوازية الكبيرة، وهذا ناتج عن هوية الحكم في الأردن... وفي لبنان كانت هناك وجوه مرت في الحركة ثم انصرفت بعد ذلك للاهتمام بقضاياها الخاصة». ويضيف موضحا: «في تلك الفترة لم نكن نملك دليلا نظريا واضحا ونظرية ثورية نهتدى بها. ولذا كان نمونا غير مبرمج وغير مخطط. ومرت فترة اختلطت نوعية البنية، بحيث كان هناك العنصر المسحوق والعنصر البرجوازي الكبير والمتوسط والصغير»(١١٣) وما يقرره د.حبش، وما يلاحظه د.زيادة، حول التناقض البنيوي كان نتاجا طبيعيا للموقف الفكري للنواة المؤسسة، التي مثلت حينذاك امتدادا للفكر القومي الخالص، كما انتهى عند «عصبة العمل القومي» وإعطاه مضامينه النظرية ساطع الحصري وعلي ناصر الدين.

وفي الموقف تجاه مشروعات «الوحدة» و«الاتحاد» التي طرحت في المشرق العربي يومذاك، وجد بين عناصر النواة المؤسسة من لم يتردد في تأييد تلك المشروعات، التي تباينت بشأنها مواقف النخب السياسية المشرقية عامة والسورية خاصة بين مؤيد ومعارض. والتقت عناصر النواة المؤيدة لذلك مع بعض قادة البعث التاريخيين الذين نظروا لتلك المشروعات من زاوية الطموح لتجاوز واقع التجزئة ومواجهة الخطر الصهيوني. وتذكر سهير التل - مستشهدة بباسل الكبيسي - أنه بتأثير علي ناصر الدين تعاملت الحركة مع المشاريع الوحدوية كمفهوم مطلق، بحيث أيدتها دون تدقيق في مضامينها كمشاريع «سوريا الكبرى» والهلال الخصيب»(١١٤).

وكانت النواة المؤسسة تميز بداية بين مرحلة «الثورة السياسية» ومرحلة «الثورة الاجتماعية» وترى أن الشعار الذي رفعته «وحدة، تحرر ثأر»، كان من أجل تحقيق الثورة السياسية. فيما لم تكن تهتم بالثورة الاجتماعية «لأن المطلوب في تلك المرحلة تجميع غالبية الجماهير وحشدها لخوض معركة سياسية، وهي معركة توحيد الأمة العربية وتحررها واستقلالها»(١١٥). وعلى ذلك حددت استراتيجيتها بانجاز «التحرر السياسي» أولا، وتعليق «التحرر الاجتماعي» لحين إنجاز الأول وإتمامه، واعتبرت أن «التخطيط النضالي السليم عدم جعل القوى المعادية الداخلية هي العدو الأول والتناقض الفرعي هو التناقض الرئيسي،

لكيلا تتحول المعركة العربية إلى معركة داخلية»(١١٦) وشددت بالتالي على ما اعتبرته «تماسك الجبهة الداخلية» منادية بأن «لا يجوز للنضال أن يتحول إلى نضال اقتصادي يدور في جدران المجتمع، أو يضطر أن يحارب على جبهتين داخلية وخارجية»(١١٧). مما يدل على عدم وعي العلاقة الجدلية بين قوى الاستغلال الخارجي وحليفتها الطبقية قوى الاستغلال الداخلي الإقطاعية والرأسمالية والبرجوازية الكبيرة. ولم تكن النواة المؤسسة تدرك أن نظريتها البسيطة – نظرية المرحلتين – تضمر موقفا أيديولوجيا عدائيا من الاشتراكية. وكان تبنى شعار «الاشتراكية» من أبرز مآخذ النواة المؤسسة على البعث، ومدار خلاف بينها وبينه.

وفي الموقف من الصراع العربي – الصهيوني يذكر للحركة جهدها الفكري والعملي ضد مشروعات تصفية القضية الفلسطينية. غير أنه يؤخذ عليها أنها قومت نكبة فلسطين تقويما ينطوي على قصور في فهم طبيعة الصراع والعلاقة العضوية فيما بين الحركة الصهيونية والاستعمار، وعلى افتقاد القراءة الموضوعية للتاريخ والواقع العربي. ففي اعتبار النكبة «عارا» لحق بالأمة العربية لا يمحوه سوى «الثأر» المتمثل بالقضاء على إسرائيل، رؤية غير علمية مرتبطة بالفهم القبلى العشائرى للصراع. ولغلبة الانفعال على الموضوعية لم تفرق النواة بين اليهودية والصهيونية وإسرائيل، وإنما اعتبرت «الصهيونية» ملتصقة باليهود، وبدينهم، وهي جزء من تفكير أى يهودي». وبدافع ذلك التصور، الأقرب إلى المفاهيم العنصرية، دعت الحكومة العربية إلى طرد اليهود من الوطن العربي باعتبارهم الأعداء «التاريخيين» للأمة العربية. كما ميزت بين الصهيونية، التي اعتبرتها حركة قومية عنصرية توسعية استيطانية، وبين الاستعمار ولم تعتبرها ظاهرة من ظواهره(١١٨). ورأت أن العلاقة بينهما إنما تقوم على التشارك في المصالح، ولم تعتبرها علاقة عضوية، ولا تعني أنهما من نوعية واحدة(١١٩). متجاهلة في دعاواها التجربة التاريخية للأمة العربية حيث توفرت لليهود في سائر نواحي الوطن العربي الحرية الدينية والاجتماعية، واعتبروا من مكونات المجتمع العربي لايتميزون عن مواطنيهم العرب إلا في الدين(١٢٠). كما أن أدبيات النواة في مرحلة التكوين لم تدرك أن الصهيونية ليست حركة قومية، حتى بالمفهوم الأوروبي، وإنما هى حركة استعمار استيطاني من نوعية ما أفرزته حركة الاستعمار القديم. وذلك ما وعته مبكراً حركة التحرر الوطني في المشرق العربي، وبالذات الفلسطينية منها، بحيث لم تفرق في غالبية أدبياتها ما بين الاستعمار وأداته الصهيونية.

وكان للنواة المؤسسة مواقفها من القوى السياسية القائمة وقتذاك في الساحة العربية، وبالذات المشرقية، إذ رفضت الالتحاق بأي منها لما لمسته من تباين واضح بين ما ترفعه من شعارات وتؤمن به من أفكار وبين تلك القوى على صعيد الفكر والممارسة. ولقد اتخذت موقفا معاديا للاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية بتأثير الموقف من قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧. وعارضت كلا من جماعة «الإخوان المسلمين» و«الحزب السوري القومي» انطلاقا من تباين دعوتها القومية مع ما يدعون إليه. وذلك برغم توافق رؤاها نسبيا تجاه الحركة الصهيونية مع ما كان يعلنه كل من «الحزب السوري القومي» وجماعة الإخوان المسلمين. ومع أن النواة المؤسسة كانت ترى أن حزب البعث هو الحزب الوحيد الذي لا يتحمل ما حدث في فلسطين ولها، إلا أن غالبيتها لم تر في البعث «التنظيم الحديدي» الذي يعبىء الأمة. وحول ذلك يقول د.حبش «كنا والبعث ملتقين على أرضية واحدة، لكن كان عندنا ما نشعر أنه يجب أن يضاف، وأقصد بذلك التدريب على السلاح واعتماد العنف»(١٢١). وبتفاعل ذلك الموقف مع رفع البعث شعار «الاشتراكية» لم يجد غالبية الملتفين من حول النواة المؤسسة ما يجذبهم للبعث برغم دوره البارز في الحركة القومية العربية يومذاك.

وفي مجال التنظيم لم تسع النواة المؤسسة إلى تشكيل حزب، وارتأت أن تأخذ بفكرة «الحركة» التي تعتبرها وسيلة لتحقيق الهدف، تنتفي الحاجة اليها بتحقيقه. ولم تهتم بالكم في تنظيم الأعضاء بقدر اهتمامها بالكيف. ولقد مارست رقابة صارمة على سلوك الأعضاء، متأثرة بما كان متبعا لدى «عصبة العمل القومي». ولم يكن للحركة حينها نظام داخلى تعتمده وإنما مفاهيم متفق عليها، تتمثل في: «القيادة الجماعية» و«القيادة للأكفاء» و«المركزية المرنة» في تنظيم العلاقة بين المحطات القيادية الأعلى والأدنى. وكان الرأى – كما يذكر د.حبش – أن هناك مركزا يجب أن يسود خطه، وتعليمات يجب أن تنفذ. وأن أى خلاف بين القيادة الأولى وأي قيادة أخرى يجب أن يحسم لمصلحة القيادة الأولى. وقد قام الإيمان بالمركزية على اساس أنها تجعل التنظيم صلبا ومتينا وقادرا على الحركة الموحدة. وذلك مع الحرص على اعطاء المحطات القيادية الأدنى حق البت في الشؤون التي تخصها، ولضمان انضباط الأعضاء اعتمد مفهوم «نفذ ثم ناقش»(١٢٢). وفي تقويم النهج المتبع يلاحظ أن «اللجنة التنفيذية القومية» كانت بمثابة قيادة قومية للحركة، و«تميزت بهيمنة رباعي الدكتور جورج حبش والدكتور وديع حداد والدكتور أحمد

الخطيب وهاني الهندي عليها، الذين مثلوا القيادة المؤسسة للحركة. وقد ظلت هذه القيادة مسيطرة على الحركة حتى مؤتمر ١٩٦٣»(١٢٣).

وبرغم الخطاب الحماسي انفعالي النبرة، الذي اتسمت به الأدبيات الأولى لحركة القوميين العرب، وبخاصة نشرة «الثأر» وشعار «دم، حديد، نار» الذى رفعته وعرفت به، لم تكن في الواقع العملي منظمة فاشية - كما اتهمها شيوعيو المرحلة، وبعض مثقفي الجيل الثاني من الحركة فيما بعد - ذلك لأنها لم تمارس العنف ضد الشعب العربي، أو قواه وعناصره الوطنية والقومية المختلفة معها فكرا وممارسة. وإنما حاولت ممارسته ضد من اعتبرتهم مسؤولين عن النكبة، كما دعت لاعتماده في مواجهة العدو الصهيونى. فيما كان الباعث الأساسي لخلافها مع الشيوعيين العرب معاداتهم الحركة القومية والطموح الوحدوي، وتبنيهم قرار تقسيم فلسطين، ودعوتهم للسلام مع «الشعب الإسرائيلي الشقيق». كما أن المركزية المعتمدة، والتنظيم هرمي التراتب، وهيمنة الرباعي القائد، وإن كانت مؤشرات على عدم إيمان الحركة، قيادة وقاعدة، بالليبرالية فكرا وممارسة، إلا أنها لم تكن عمليا شاذة في موقفها ذاك عن بقية التنظيمات والحركات السياسية العربية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار كما سبق إيضاحه.

ويلاحظ أن الحركة، ذات التوجه القومي، التي برزت بعد البعث تاريخيا جاءت متخلفة عنه فكرا وبنية وممارسة. وهى وإن تشكلت نواتها المؤسسة من طلبة منتسبين للجامعة الأمريكية في بيروت لم تعكس سلوكا ليبراليا، ولا بعضا من الانفتاح الذي كان شائعا في لبنان وبخاصة بيروت. وعلى الرغم من كون دمشق قلب العروبة النابض حينها، إلا أن الحركة لم تحقق فيها وجودا فاعلا مماثلا لما حققته في الكويت وإلى حد ما في لبنان والأردن(١٢٤). والذي يبدو أن وقوعها إلى يمين البعث حال دون انتشارها حيث كان للبعث وجود فاعل، كما أن موقفها من الصراع الطبقي حد من انتشارها حيثما كانت التناقضات الاجتماعية حادة. كما يقرر د.معن زيادة «إن التركيب الداخلى للحركة لم يسمح بأن تكون حركة جماهيرية، فقد شيد التنظيم عبر العلاقات الأبوية، التي تسود التنظيمات النخبوية، والتي تنهار بمجرد توسعها. لأن العمل الجماهيري الواسع لا يضبط عبر تنظيم مركزي أقرب إلى التنظيمات العسكرية»(١٢٥).

وفي تقويمه للحركة في طورها الأول يأخذ عليها د.زيادة أنها، برغم المبالغة في اظهار الاهتمام بالقضية الفلسطينية، لم تجاوز حدود التعبئة اللفظية. ويرى أنها ظلت

عاجزة عن «التقدم خطوة حقيقية واحدة في طريق تحليل الحركة الصهيونية علميا واكتشاف العلاقة الجدلية بينها وبين المصالح الرأسمالية للامبريالية العالمية بكل امتداداتها وقواعدها الطبقية في الوطن العربي». وبالتالي «لم تتقدم على طريق تحرير فلسطين خطوة واحدة، بل هدرت الطاقة الكامنة في قنوات عنصرية بدائية وعينية فجة ... منزلقة الى مواقف تؤكد التطابق بين اليهودية والصهيونية»(١٢٦). ورغم اتفاقي مع د.زيادة فيما يقوله بشأن عجز الحركة عن تحليل الحركة الصهيونية علميا، وخطأ تأكيدها التطابق بين اليهودية والصهيونية، إلا أنني أراه يجحد دور الحركة في مقاومة مشروعات التوطين وتصفية القضية الفلسطينية والتنبيه للخطر الصهيوني.

كما يرى د.زيادة أنه على الرغم من أن القومية في العالم الثالث تقدمية بطبيعتها، إلا أن الحركة وقعت يومذاك في فخ تصور مثالي للقومية، بحيث ميزت بين قومية «حقيقية» وأخرى «غير حقيقية»، لا بين قومية أوروبية عبرت المرحلة الليبرالية إلى الاستعمار، وقومية مناهضة للاستعمار. وينتهي إلى القول: و«انطلاقا من الفهم المبتور للنضال، والفصل بين النضال السياسي والنضال الاجتماعي، كان من الطبيعي أن تتخبط في ممارسة شعاراتها في الوحدة والتحرر والثأر، تخبطا انزلقت معه الى ارتكاب اخطاء سياسية تاريخية»(١٢٧). ويذهب إلى أن إنكار الحركة مقولة الصراع الطبقي كان مدخلها لرفض كل تحريض سياسي طبقي ضد الإقطاع والبرجوازية الكبيرة، تحت شعار الابتعاد عن تفتيت وحدة الأمة، فنادت بالفصل بين المعركة السياسية والمعركة الاجتماعية. «لتثبت بذلك عجزها عن فهم طبيعة تطور المجتمعات. ونهوضها وتحقيق أهدافها القومية». وكان أن اندفعت في ممارسة سياسة وحدوية رومانطيقية ضبابية، تميزت بالإلحاح اللفظي الشديد على الوحدة، حتى ولو كانت وحدة عروش، ولم تفهم الوحدة بمضامينها التقدمية في اطار حركة التحرر الوطني، فانزلقت الى تأييد وحدات مشبوهة.. وانطلقت من مواقفها المثالية اليمينية في ممارسة شعار التحرر، عاجزة عن تحليل الامبريالية المرتبطة بتحالف الإقطاع والبرجوازية الكبيرة»(١٢٨).

غير أن حركة القوميين العرب، برغم كل نواحي القصور السابق ذكرها، تميزت بقدرة على إجادة قراءة المتغيرات المستجدة في الواقع العربي، وبالذات على صعيد تيار الحركة القومية العربية التي شكلت أحد روافده. وكانت نقطة الانعطاف تداعيات مظاهرة «العروة الوثقى» في بيروت أواخر عام ١٩٥٤ ضد حلف بغداد. إذ فصلت إدارة الجامعة

الأمريكية ٢٢ طالبا، كان غالبيتهم من عناصر الحركة. الذين قبلتهم الجامعات المصرية، وكان ذلك أول صلة للحركة مع إدارة «الشؤون العربية» في مصر. وفي مطلع عام ١٩٥٥ عارضت الحركة مشروع «الاتحاد العربي» الذى دعا له فاضل الجمالي – وزير خارجية العراق يومذاك – بعد أن اكتشفت أنه حلقة دفاعية من حلقات حلف بغداد. وفي الوقت ذاته غيرت موقفها من ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ وقيادة عبد الناصر، الذى لم يعد في نظرها «ضابطا مغامرا» وإنما «بطلا قوميا». وغدت مصر هي «الإقليم القاعدة»، ودعت إلى وحدة مصر وسوريا والأردن(١٢٩). وتسارعت خطى التحول في فكر وبنية الحركة بحيث وقفت في عهد الوحدة إلى يسار بعض قادة البعث التاريخيين، متخطية موقفها السابق إلى يمين البعث فكرا وممارسة.

## الشخصيات السياسية المستقلة:

من بين ١٤٢ نائبا كان ٦١ مستقلين، بحيث كانوا «الحزب» الأكثر تمثيلا في مجلس نواب سنة ١٩٥٤(١٣٠). ولقد لعبت الشخصيات السياسية، الحزبية والمستقلة أدوارا بارزة في تاريخ سوريا الحديث، لدرجة أن ذهب مؤرخ سيرة أكرم الحوراني إلى القول: «إن من طبيعة السياسة السورية أن الأشخاص أهم من البرامج»(١٣١). وفي تقديرى أنه قول يفتقر للموضوعية، ومتأثر بما هو باد على السطح. ذلك لان أيا من الشخصيات السياسية السورية، الحزبية والمستقلة، التي لعبت أدوارا مذكورة في تاريخ سوريا الحديث، لم يكن صعودها وغيابها عن المسرح السياسي منبت الصلة بالموقف العقائدي الذى تتبناه وبالبرنامج السياسي الذى تنفذه. وذلك على الرغم من حداثة الحياة الحزبية، وضعف الأحزاب، وقصور وعي وثقافة غالبية قادتها ومنتسبيها، وقوة تأثير العلاقات الشخصية في الحياة السياسية، ومحدودية مؤسسات المجتمع المدني، وقوة الولاءات العشائرية والطائفية والجهوية قياسا بالولاء الوطني. برغم ذلك كله لم تعرف سوريا في تاريخها الحديث الوفاء المطلق للشخص بذاته، وإنما بمقدار التزامه بالطموحات الوطنية والقومية، وصدق مواقفه تجاه الدفع نحو تحققها، ونقاء سيرته. ولطالما تحول الجمهور عن زعامات منحها ولاء مطلقا وتأييدا جارفا، لمجرد إحساسه أنها تحولت عما كان يشده إليها، أو أنه برز على المسرح من بدا أصدق التزاما وأقدر على الإنجاز. ولطالما شكا الساسة وكبار الشخصيات الاجتماعية والسياسية من «عدم وفاء» و«قلة أصل» الجمهور، دون أن يحاول أى منهم تحري أسباب انفضاض المؤيدين من حوله، والتي تعود في التحليل الأخير لعدم وفائه لما كان يشد الجمهور إليه.

وفي تنامي شعبية أكرم الحوراني وتآكلها ما يضحد مقولة مؤرخ سيرته. فالثابت أن شعبيته تنامت وبتسارع خلال سنوت ١٩٤٣ – ٩٥٨، وأنه خلال عضويته في قيادة حزب البعث لم يكن ملتزما بجماعية القيادة والضوابط الحزبية. ولكنه مع ذلك لم يكن شاذا يغرد خارج السرب، وإنما كان كبقية رفاقه في القيادة ملتزما بمواقف الحزب العام. وليس ينكر أن لشخصه تأثيرا كبيرا فيما بلغه من شعبية، إلا أن المكانة التي بلغها والأدوار التي مارسها تعود بالدرجة الأولى إلى ما كان يرفع من شعارات ويتخذ من مواقف. ففي مطلع حياته برز كمناضل ضد الاستعمار والصهيونية ومتصد جرىء للإقطاع، ثم تنامت شعبيته وتعززت فاعليته بصيرورته الأكثر فاعلية بين قادة البعث، والأوضح تعبيرا عن نهجه الاشتراكي، والأقوى صلة بالضباط التقدميين، والأوسع والأعمق تفاعلا مع ثورة مصر ورجالاتها. وسرعان ما تراجعت شعبيته وتآكلت فاعليته عندما اختلف مع عبد الناصر، الذى كان قد غدا القائد الطليعي للحركة القومية العربية، التي كان الحوراني من أبرز وأشجع فرسانها. وباتخاذه موقفا قطريا انفصاليا تراجعت شعبيته وتدهورت فعاليته. بحيث لم يعد بعد توقيعه على وثيقة الانفصال وركوبه موجهة العداء لعبد الناصر، الرجل الأول على مسرح السياسة السورية كما كان حالة في السنوات الأربع السابقة للوحدة. كما لم يعد في نظر الجماهير والقوى السياسية المعبر الأول عن الحركة القومية العربية. وما يصدق في حالة الحوراني يصدق بالنسبة لجميع الشخصيات السورية السياسية بلا استثناء. مما يؤكد أن البرنامج وليس الأشخاص هي التي كان لها الاعتبار الأول في الساحة السورية، وأن مكانة الأشخاص كانت وفق ما تعكسه مواقعهم من التزام – أو عدم التزام – بالقضايا الوطنية والقومية. ولم تعرف سوريا حالة ولاء مطلق لشخص بذاته – وقد جاء ذلك نتيجة ما شهدته من نمو متسارع في وعي الجماهير وحراكها السياسي.

ومن بين الشخصيات السياسية، غير الحزبية، كان لكل من شكري القوتلي وخالد العظم خلال سنوات ١٩٥٤ – ١٩٥٨ دور يتطلب إيضاحا:

شكري القوتلي: عرف القوتلي بموقفه العروبي ضد الطورانية التركية، وبنضاله الطويل ضد الانتداب الفرنسي، ما أكسبه شعبية قوية، غير أن سنواته في الحكم ما بين ١٩٤٣ – ١٩٤٩ حفلت بتجاوزه سلطاته الدستورية وتهميش مجلس الوزراء والمجلس النيابي. كما عرف بتغاضيه عن الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ، بحيث تآكلت شعبيته، وفقد الشيء الكثير من الرصيد الوطني الذى خرج به من معركة الاستقلال. وبدا انقلاب

حسني الزعيم وكأنه وضع النهاية الحاسمة ليس للنظام شبه الليبرالي فقط، وإنما للحياة السياسية لرمزه الأول الرئيس شكري القوتلي، الذي اختار منفى إراديا في مصر، بعد أن صدم بتخلي رفاق دربه عنه حين امتنع عن تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية. ولم تحقق عودته من المنفى في نيسان / إبريل ١٩٥٤، ما كان مرجوا لها من استعادته دوره القيادي في الحياة السياسية السورية، وذلك على الرغم من الجو الذي أحاطه به الذين سعوا لإنهاء منفاه الاختياري.

غير أن الحظ ابتسم للقوتلي من جديد، حين امتنع زعيم حزب الشعب، رشدي الكخيا، عن أن يخوض معركة انتخابات رئاسة الجمهورية في خريف ١٩٥٥ ضد خالد العظم مرشح اليسار، ومهندس التحالف السوري المصري في آذار / مارس ١٩٥٥. وذلك على الرغم من الدعم العراقي لترشيح الكخيا، والرفض الأمريكي لفوز العظم بالمنصب الرئاسي. وعندما جرى البحث عن مرشح معارض للعظم اختير القوتلي، برغم تاريخ رئاسته خلال سنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٨، وموقف الجيش المتحفظ عليه. إلا أنه في محاولة لتخفيف حدة الضغط الأمريكي على سوريا اتخذ شوكت شقير - رئيس الأركان العامة - وصناع القرار في الجيش، قرار إسقاط تحفظهم على القوتلي وسحب تأييدهم لترشيح العظم. ووقف حزبا الشعب والوطني وغالبية المستقلين إلى جانب القوتلي بحيث حصل في التصويت الثاني لمجلس النواب على ٩١ صوتا مقابل ٤١ صوتا نالها العظم، عبارة عن أصوات البعثيين وقسم من أعضاء كتلته الديمقراطية.

وبينما استبشر التجار وأرباب الصناعات خيرا بعودة القوتلي، يرى باتريك سيل أنه «كان من الخطأ إسناد الرئاسة إلى رجل ماضيه ومزاجه معا يجعلانه غير قادر على التلاؤم مع أشد العناصر ديناميكية في الشؤون السورية، ناهيك عن موضوع السيطرة عليها»(١٣٢). ومنذ البداية لم يستطع الرئيس القوتلي أن يحقق ائتلافا وطنيا كانت تحتاجه سوريا، أو أن يكون فعالا وقادرا على إدارة الدفة في واقع مشحون بعوامل التفجر. ولقد حاول أن يكبح جماح اليسار في الجيش، وأن يتصدى للنمو المتصاعد في قوة البعث، إلا أنه كان ممثل مرحلة قد عفا عليها الزمن(١٣٣)، ورئيس جمهورية لا يملك في صناعة قرارها إلا ما هو أقل من القليل.

خالد العظم: يعتبر خالد العظم أحد خمسة من الساسة الذين لعبوا الدور الأول على المسرح السياسي السوري خلال الستين السابقتين للوحدة، وشكلوا مع حلفائهم

الضباط شبه جبهة تقدمية حاكمة، كانت تجتمع في بيت العظم مرارا للمناقشة والتنسيق(١٣٤). ولم يكن للعظم ماض وطني، إذ لم يشارك في الكتلة الوطنية والنضال ضد الفرنسيين، بل وشغل الوزارة سنة ١٩٤١ في محاولة لوقف الاضطرابات يومذاك، ومحاولة إيجاد تفاهم بين سلطة «فيشي» والحركة الوطنية السورية، واستمر رئيسا للوزارة إبان فترة احتلال الحلفاء القصيرة لسوريا. وفي أواخر عام ١٩٤٨ كلفه القوتلي بتشكيل الوزارة بعد سقوط حكومة جميل مردم تحت ضغط المظاهرات، واعتذار أكثر من سياسي بارز عن تشكيلها. وبرغم الجو المضطرب قام خالد العظم بتوقيع الاتفاقية المالية مع فرنسا والاتفاقية مع التابلاين، وهما الاتفاقيتان اللتان عارضهما البعث والطلاب ورفض مجلس النواب الموافقة عليهما، وقد صادق عليهما حسني الزعيم بعد الانقلاب كما سبق ذكره. ويعتبر خالد العظم صاحب القطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان، والتي استهدف من ورائها إنعاش دور المستوردين السوريين، كما اعتمد الحماية الجمركية لإنعاش الصناعة الوطنية. ولذلك كان العظم يتمتع بتأييد أصحاب الفعاليات الاقتصادية التجارية والصناعية، وبخاصة الدمشقيين منهم، إذ عرف بتعصبه لدمشق(١٣٥).

وعرف العظم بثقافته اللامعة، قياسا بالساسة السوريين، كما عرف بسمعته الطيبة، وبتفتحه في السياسة الخارجية، وبصداقاته الواسعة مع مختلف ألوان الطيف السياسي، وبسلوك ليبرالي مع نزعة أرستقراطية. وكان طموحا لأن يشغل منصب رئيس الجمهورية. وحيث أنه لم يكن باستطاعته أن يكون مرشح أي من الحزبين التقليديين – الوطني والشعب – التقت مصالحه الآنية مع الحزب الشيوعي، فشكل وهو المليونير الأرستقراطي الليبرالي تحالفا مع خالد بكداش واليسار غير القومي. دون أن يعنى ذلك مطلقا تبنيه للماركسية أو الاشتراكية، بدليل أنه وقف في مقدمة رموز اليمين السوري عقب الانفصال.

## الصحافة: التصور الشائع والواقع الموضوعي:

كانت الصحافة تعتبر «السلطة الرابعة» في الأنظمة الليبرالية، وذلك خلال مرحلة ما قبل تنامى دور الإعلام التلفزيوني. إذ كانت تشكل رقيبا يقظا على أداء السلطة التنفيذية وتلعب الدور الأول في تشكيل الرأي العام. وكانت كفاءة النظام الليبرالي – ومازال – تقاس بمدى توفر الحرية للصحافة والصحافيين. وسبقت الإشارة إلى فشل محاولة حكومة صبرى العسلي فرض قيود على حرية الصحافة في أعقاب سقوط الشيشكلي، وإلى أن معارضة بعض النواب ومظاهرات طلاب الجامعة انتصارا لحرية الصحافة، كانت في مقدمة

العوامل التي اضطرت العسلي لتقديم استقالته، وتوفير المناخ الملائم لتكليف سعيد الغزي بتشكيل حكومة حيادية تولت إجراء الانتخابات في خريف ١٩٥٤.

ولقد توفر هامش واسع نسبيا من حرية الصحافة خلال السنة الأولى للمرحلة الجديدة، غير أن هامش الحرية المتاح أخذ يضيق بشكل طردي، نتيجة توالي مسلسل التآمر الخارجي منذ التزم الحكم الخط القومي التحرري، وبالتبعية تزايد أهمية ودور كل من المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن. وفي حرق مكاتب صحيفة الحزب السوري القومي «الجيل الجديد» في أعقاب جريمة اغتيال العقيد المالكي، وفي مصادرة حق أعضاء الحزب المنحل في التعبير عن الذات، وفي التضييق على حرية صحافة المعارضة اليمينية، ما يدل على عدم دقة التصور الشائع حول هامش الحرية الواسع الذي تمتعت به الصحافة السورية خلال السنوات السابقة للوحدة.

كما تأثرت الصحافة السورية باتساع وعمق المداخلات العربية والإقليمية في الساحة السورية كما سبق إيضاحه. ويلاحظ أنه بعد سقوط الشيشكلي واستعادة النظام شبه الليبرالي أتاح هامش الحرية الواسع نسبيا لمختلف القوى العربية والإقليمية والدولية فرصة محاولة التأثير في الرأي العام من خلال الصحافة. سواء عن طريق الإعلانات مدفوعة الأجر بسخاء، أو الاشتراك بأعداد وفيرة ومبالغ كبيرة، أو بغير ذلك من «المساعدات» و«الهبات». وسبقت الإشارة إلى ما لاحظه باتريك سيل من أن العديد من الساسة السوريين اعتادوا العيش على الدعم العربي والخارجي، ولم يكن العديد من الصحفيين، بعيدين عن ذلك، كما لم تكن الرقابة من الصرامة بحيث تحول دون «انتفاع» الكثيرين من المال الذي يصب في جيوبهم ماداموا غير متورطين في مؤامرات انقلابية. بينما لم تكن السفارات - العربية والأجنبية - ممتنعة عن دعم المناصرين ومحاولة شراء سكوت المعارضين. وكان للتطورات الاقتصادية وارتفاع تكاليف إصدار الصحف وتواصل صدورها، مع محدودية الدعم الحكومي تأثيره في التساهل بقبول «المعونات» و«الإكراميات» والركض وراء السخاء في الاكتتاب بالاشتراكات ونشر الإعلانات.

ولخالد العظم رأي في الصحافة السورية إبان هذه المرحلة، وهي شهادة من ليبرالي غير مطعون في ليبراليته. ففي مذكراته كتب يقول: «ومرت على الصحافة السورية في السنين الخمس التي سبقت الوحدة أسود فترة في تاريخها. إذ هبطت سويتها إلى الحضيض، بعد أن أضاءت شعلتها الوطنية النضال ضد الفرنسيين. وبلغ من سوء الحال أن

أمسى أصحاب الجرائد كلهم يقبضون الأموال من الحكومة المحلية، ومن عميل أو أكثر من العملاء الأجانب، ومن الشركات الكبرى، ومن المصارف، ومن الأحزاب، ومن كل من سولت له نفسه مهاجمة خصم سياسي أو شخصي». ويضيف «على أن الفائدة الوحيدة التي نالت البلاد من النظام الصحفي في عهد الوحدة هي التخلص من المهاترات والشتائم، ونضوب الدس والتوجيه الأجنبي». وبعد أن يسجل تحفظه على النظام الصحافي في عهد الوحدة، متهما إياه بتخدير الرأي العام وإخفاء الحقائق عنه وتركه يتخبط في بحر من الشائعات التي لا تطالها المراقبة، يعود ناقد صحافة السنوات السابقة لها فيقول: «وقد رأينا أن هذه المهنة انتسب إليها عدد ممن لم ينجحوا في الحياة، فجعلوا إصدار الصحف موارد رزق حلال أو حرام. ثم أخذوا يهددون الناس بنشر ما خفي من أسرار حياتهم، أو حتى بسلوك طريق الاختلاق... ولم يكتف أصحاب الصحف ببيع كتبهم، وقبض الاشتراكات المفروضة بعدد وافر، بل راح بعضهم يعمل بالتجارة فيغزو وزارة الاقتصاد الوطني ورئاسة الوزراء بطلبات رخص الاستيراد، ووزارة المالية بالقطع النادر يبيعه فورا في السوق السوداء. هذا ناهيك بالتنافس على الحصول على أكبر عدد من إعلانات الدولة»(١٣٦).

## ٩- واقع الجيش خلال سنوات ١٩٥٤ -١٩٥٨:

سبقت الإشارة إلى أن الجيش حقق خلال العهود الانقلابية نموا في حجمه وقوته، وعدد الضباط الشباب الذين التحقوا به، ولقد تميز الجيش السوري نتيجة الظروف التي حكمت نشأته وطبيعة تركيبته بسمتين: الأولى، أنه ضم أكبر تجمع منظم لأبناء الريف، من الضباط والجنود، «الذين يعودون في غالبيتهم لجماعات اجتماعية عانت الكثير من الظلم والإذلال خلال قرون عديدة»(١٣٧). وكانت السمة الثانية، عمق ووضوح انتمائه القومي وافتقاره للحساسية القطرية والمشاعر الطائفية، إذ كان الجيش يعكس ظاهرة مجتمعية في سوريا، ألا وهي عمق المشاعر العربية وشيوع الثقافة القومية.

ومن خلال الصراعات التي دارت في سوريا ومن حولها، والدور الذي قام به الجيش في حماية استقلالها، ومشاركة الضباط في معركة إسقاط الشيشكلي، خرج الجيش وقد تسيس العديد من ضباطه، وتوزعوا ضمن أربعة تكتلات متباينة الدوافع والغايات: البعثيون، والموالون للعراق، والسوريون القوميون، وقد شارك ضباط التكتلات الثلاثة الأولى في معركة إسقاط الشيشكلي. فيما ضم التكتل الرابع الضباط المستقلين ذوى التوجهات التقدمية، الذين بقوا على ولاء للشيشكلي حتى سقوطه، وعرفوا فيما بعد

بجماعة الشيشكلي حينا، وبالضباط المستقلين في أغلب الأحيان. ويلاحظ أحد أبرز الباحثين في الدور السياسي للضباط العرب، أن هناك سمة عامة غالبة في أوساط الضباط المسيسين، وهي افتقارهم للانضباط. وهم في الوقت الذى يرون أن يطيعهم مرؤسوهم طاعة عمياء، لا يلزمون أنفسهم بطاعة رؤسائهم في حالة الخلاف السياسي، مما يفسد موقفهم ليس تجاه السلطة العليا في الجيش فقط، وإنما أيضا في مواجهة التنظيمات والقيادات الحزبية التي ينتسبون إليها أو يوالونها(١٣٨).

وكان المقدم عدنان المالكي قد أطلق سراحه بعد سقوط الشيشكلي، وأعيد للجيش، وأسندت إليه رئاسة الشعبة الثالثة، «العمليات»، ثم رقي لرتبة عقيد. ولقد عرف بقوة الشخصية، والمسلكية العالية، والسمعة الوطنية، والقدرة على استقطاب الضباط من مختلف الرتب والتوجهات. مما أهله لأن يعالج بكفاءة نزاعات ضباط الكتل التقدمية، والتصدي لمحاولات اختراق الجيش من قبل حزبي الشعب والوطني وعملاء الدول المجاورة والمخابرات الأجنبية(١٣٩). وباغتياله في ١٩٥٥/٤/٢٢ افتقد الجيش رجله القوى القادر على لم شمل ضباطه. ولقد ترتبت على عملية الاغتيال آثار شديدة السلبية ليس فقط على الجيش، الذي احتدمت داخله الصراعات، وإنما أيضا على الحياة السياسية في البلاد. إذ لم تكن جريمة الاغتيال منبتة الصلة بالصراع السياسي في سوريا ومن حولها(١٤٠).

وليس أبلغ دلالة على الأثار شديدة السلبية التي ترتبت على اغتيال المالكي من قول باتريك سيل: «باغتيال المالكي افتقد الزعيم المستقطب لرفاقه، وأصبح هناك أكثر من عشرين ضابطا كل منهم يتوقع أن يستشار قبل اتخاذ أي قرار. ولم تلبث وحدة الجيش أن تصدعت عندما اندفعت الأحزاب والدول المجاورة تبحث عن حلفاء عسكريين. وتدفقت المساعدات السرية من العراق ومصر والعربية السعودية والأردن والدول الكبرى. وأرسل الضباط الشبان في بعثات للخارج لشراء العتاد والسلاح، وكان من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات بالمصاريف لوجود مؤسسات الأمن المتزايدة العدد. ووجد الكثيرون من الضباط أنفسهم يتصرفون بكميات كبيرة من المال، فجرت حوادث اختلاس، ووجد بعض الضباط طريقهم إلى الثراء. وبهذه الطريقة ضاعت الأموال التي كان يمكن صرفها على مشاريع للتنمية الاقتصادية. وأصبح الجيش الذي جرى إخضاعه للسياسة، بموازنته وتمويله السريين، غابة تحاك فيها الدسائس. يماثل في بعض الأحيان التفتت والتشيع الموجودين على الصعيد المدني، وفي أحيان أخرى تحكمه خلافاته الخاصة به»(١٤١).

وشهد الجيش في أعقاب اغتيال المالكي عملية تسريح واسعة للضباط السوريين القوميين وأنصارهم، واستكمال تسريح الضباط الموالين للعراق والمشكوك باتصالاهم بحلف بغداد(١٤٢). وبتسريح السوريين القوميين والمتهمين بموالاة الأحلاف، رجحت الكفة في الجيش لضباط البعث، وتكتل الضباط المستقلين، وبقايا ضباط الشيشكلي، والضباط الشوام. وفي ١٩٥٦/٧/٦ قدم اللواء شوكت شقير استقالته من رئاسة الأركان، في ظروف غامضة(١٤٣). وبذلك خسر الجيش قائدا لم يكن أداة في يد اليمين أو اليسار. وحل محله معاونه اللواء توفيق نظام الدين الذي لم يكن يتمتع بمثل ما عرف به شقير من استقلالية والتزام بالمواقف القومية، وقدرة على ضبط نشاط الضباط المسيسين. وقد نجحت القوى المحافظة في تشكيل تكتل بقيادة اللواء طالب الداغستاني ضم العقداء: سهيل العشي، وعمر قباني، وحسن العابد، وهشام السمان، ومحمود شوكت، يساندهم رئيس الأركان اللواء نظام الدين(١٤٤). وبات الجيش مسرحا للشد والجذب بين التكتلات المتنافرة، ومداخلات القوى السياسية المحلية والخارجية.

وفي آذار / مارس ١٩٥٧ حاول الرئيس القوتلي ورئيس الأركان إجراء حركة تنقلات تضمنت نقل عبد الحميد السراج من «الشعبة الثانية» إلى ملحق عسكري في الهند. ولقد استفزت تلك الحركة والظروف التي تمت بها ضباط البعث، الذين وجدوا في نقل السراج ما يستهدف دوره النشط في ضبط المؤامرات الداخلية والخارجية، فاستنفروا في ثكناتهم، وهددوا الرئيس القوتلي بالزحف على دمشق. وبتدخل من وزير الدفاع خالد العظم تمت تسوية الأمر بإلغاء قرار النقل. وتزامن مع الشكف عن مؤامرة كانت تدبرها المخابرات الأمريكية في ١٩٥٧/٨/٦، انكشاف تورط عدد من كبار الضباط في اتصالات مع العقيد إبراهيم الحسيني – رئيس الشرطة العسكرية في عهد الشيشكلي والمبعد كملحق عسكري في روما بعد سقوط الشيشكلي – الذى زار دمشق سرا، وبدأ اتصالاته بالضباط بتكليف من المخابرات الأمريكية. وقيل إن رئيس الأركان اللواء توفيق نظام الدين امتنع عن تسريح الضباط المتهمين بالتورط مع الحسيني(١٤٥). فكان أن قبلت استقالة رئيس الأركان، بما يشبه الإقالة، وتسريح الضباط الملتفين من حوله، وتعيين اللواء عفيف البزري رئيسا للأركان، وتشكيل «مجلس قيادة» من أربعة وعشرين ضابطا يمثلون أسلحة الجيش كافة.

وقد ضم المجلس كتلتين رئيسيتين: البعثيين، ويمثلهم: مصطفى حمدون، وعبد

الغني قنوت، وبشير صادق، وجمال الصوفي، وأمين الحافظ. وأنصار العظم، وأبرزهم: أمين النفوري وأحمد عبد الكريم. كما ضم ثلاثة تجمعات أقل بروزا: المستقلين، وأبرزهم: جاسم علوان جادو عز الدين، وتجمع يراوح بين الكتلتين الأولى والثانية يضم: طعمة العودة الله وأحمد الحنيدي. وتجمع «ضباط دمشق» بزعامة أكرم ديري. وكان عبد الحميد السراج عضو المجلس الوحيد الذي استطاع الاحتفاظ باستقلاليته وإقامة علاقات إيجابية مع الجميع، وإن كان يومذاك أقرب إلى كتلة البعث، مما عزز مكانته ودوره. فيما عرف البزري بعدم انحيازه، وبأنه بل أتباع في الجيش، كما لم تكن ميوله للشيوعية ظاهرة، مما جعله مقبولا من الجميع. وكان بقية أعضاء المجلس يوالون إحدى الكتلتين الرئيسيتين أو على مقربة من أحد التجمعات الثانوية الثلاثة. ولم يكن بينهم من عرف بتعاطفه مع القوى المحافظة أو ارتباطه بها على أي نحو كان أو عرف بميول شيوعية بارزة(١٤٦) وكلف المجلس أعضاءه العاملين في رئاسة الأركان بتمثيل الجيش، والتعبير عن وجهة نظره في القضايا السياسية الهامة، وحضور جلسات مجلس الوزراء التي تعقد بحضور رئيس الجمهورية شكرى القوتلي، بحيث يشاركون في مناقشة القضايا الداخلية والخارجية الهامة، وفي اتخاذ القرارات. وقد ضمت اللجنة كلا من: اللواء عفيف البزري، رئيس الأركان، والعميد أمين النفوري، معاون رئيس الأركان، والمقدم مصطفي حمدون، رئيس الشعبة الأولى، والمقدم عبد الحميد السراج، رئيس الشعبة الثانية، والمقدم أحمد عبد الكريم رئيس الشعبة الثالثة، العمليات وهيئة التدريب(١٤٧).

ولم يقتصر النشاط السياسي، والتدخل في الشؤون المدنية، على الضباط العاملين في الجيش، وإنما كان للعديد من كبار الضباط المسرحين مشاركتهم الواضحة في كل المؤامرات التي تعرضت لها سوريا خلال الفترة، والتي قدرت بمؤامرتين في العام الواحد. وكان الجيش قد شهد عمليات تسريح واسعة، نتيجة الانقلابات ومحاولات الانقلاب الفاشلة ما بين ١٩٤٩ - ٩٥٧، بحيث يذهب البعض إلى حد الادعاء بأن الضباط خارج الجيش كانوا أكثر منهم داخله سنة ١٩٥٥(١٤٨). وكان في طليعة الضباط المسرحين الأكثر نشاطا في محاولات الانقلابات والمؤامرات الفاشلة: العقيد محمد صفا، والمقدم محمد معروف، والمقدم غسان جديد، والآخرين من الحزب السوري القومي، وقد سرح الثلاثة من الجيش في فترات مختلفة لاتهامهم بالعلاقة مع الحكومة العراقية ودوائر حلف بغداد والمخابرات الأمريكية(١٤٩). كما عرف بنشاطه التآمري النقيب صلاح الشيشكلي،

شقيق العقيد أديب الشيشكلي، الذي استدعى سرا من منفاه، إلى بيروت في نيسان / أبريل ١٩٥٦ لتزعم مؤامرة انقلابية كان يعمل على تنفيذها الحزب السوري القومي متعاونا مع المخابرات الأمريكية والعراقية، غير أن المؤامرة كشفت نتيجة اعتماد الشيشكلي على ضابط من أنصاره السابقين وأحد عملائه في استطلاع أوضاع الجيش والواقع السياسي السوري وهما: برهان أدهم وحمدي صالح، اللذان لم يكونا قد بقيا على ولاء للدكتاتور السابق، وإنما تحولا، كمعظم رفاقهما، إلى موالاة العهد الجديد، وكانا من أبرز رجالات «الشعبة الثانية»، ورجلها القوى عبد الحميد السراج(١٥٠).

وتوالت المؤامرات الخارجية، ومحاولات الاختراق متعددة الجوانب، كما تواصل الاستعداد الواسع للتجاوب مع تلك المداخلات في أوساط رجالات السياسة والشخصيات العامة، إذ كان العديد منها يعيش لعدة سنوات على ما يتلقاه من دعم مالى عراقي(١٥١) وغير عراقي. وكان لذلك، وللدور الكبير الذي أخذ يلعبه الجيش في الحياة السياسية والتصدي للمؤامرات الخارجية، أن اتسع نشاط «الشعبة الثانية» وامتد. ولم تخل ممارساتها من تجاوزات طالت الحريات العامة، وبخاصة حريات المعارضين للنهج القائم، والمثال الأكثر بروزا ما أصاب أعضاء ومناصري الحزب السوري القومي في أعقاب اغتيال العقيد المالكي. وبذلك لم يضع النظام شبه الليبرالي، الذى استعيد بإسقاط الشيشكلي، حدا لما حفلت به العهود الانقلابية من تجاوزات أمنية وكبت للحريات، وإن كان الأمر لم يبلغ خلال الفترة ما كانت عليه الحال في السنتين الأخيرتين من عهد الشيشكلي. ومن هنا بدت سوريا وكأنها تنعم بالحريات الليبرالية، خلافا لما كان عليه الأمر خلال السنوات الخمس السابقة، وعلى نحو متميز نسبيا قياسا بالمحيط العربي والعالم الثالث آنذاك.

والأمر الذى لا يجوز نسيانه أن تدخل الجيش الواسع في الحياة السياسية والشؤون المدنية، وما استتبع ذلك من تجاوزات أمنية وغير أمنية، لم يكن وليد تعطش العسكريين للسلطة كما هو التصور الشائع، وإنما كان نتاج واقع سياسي – اجتماعي– اقتصادي، من أبرز سماته ضعف مؤسسات المجتمع المدني، وعجز الأحزاب عن تمثل الواقع القائم وتمثيله، وافتقادها جميعها أهلية إدارة الصراع السياسي، ومحاولة كل حزب أن يكون له ضباط يناصرونه في صراع محتدم لا يملك القدرات التي تؤهله لأن يلعب فيه دورا بارزا(١٥٢). ولقد كان للمؤامرات الخارجية المتوالية، ولقيام إسرائيل دور في التأييد النخبوي والجماهيري لتدخل الجيش في التصدي للمؤامرات الخارجية والاختراقات الأجنبية. وكان

طبيعيا وقد شعر الضباط أن تدخلهم في السياسة مطلوب ومرغوب فيه أن تنمو لدى العديدين منهم طموحات سلطوية، ولكنها في التحليل الأخير إنما كانت نتاج الظروف التي أدت لتدخلهم وليست سبب ذلك التدخل.

## ١٠- الصراع السياسي ومعركة الأحلاف ودخول مصر والاتحاد السوفياتي الحلبة:

شكلت سوريا خلال السنوات الأربع التي انقضت ما بين سقوط الشيشكلى وقيام الوحدة، الساحة التي تحسم فيها معركة الأحلاف التي احتدمت فيما بين تيار الحركة القومية العربية الصاعد، الملتزم بالحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وبين القوى المحافظة العربية المرتبطة بشكل أو بآخر بقوى الاستعمار التقليدي المتراجعة والإمبريالية الأمريكية الصاعدة. ففي دمشق، ومن خلال مواقف قياداتها السياسية والعسكرية دار الصراع بين الطرفين. ولقد انعكس ذلك بافتقاد الحكم السوري الاستقرار، وبتقلب مواقف النخب السياسية بالذات، ليس وفق ما تفرضه الجدليات الداخلية فقط، وإنما أيضاً بالاتساق مع المتغيرات والمستجدات في موازين القوى الإقليمية والدولية. وكان من تأثير ذلك أن عرفت سوريا سبع وزارات خلال السنوات الأربع، وباستبعاد الأيام التي عاشتها البلاد بلا وزارة، يكون المعدل الوسطي لكل حكومة ستة شهور و٢١ يوما(١٥٣).

وكانت الدعوة للأحلاف قد نشطت في ربيع ١٩٥٤، بعد أن وقعت تركيا وباكستان حلفا في ١٩٥٤/٤/٢، وأخذت بريطانيا تسعى لضم العراق للحلف، في محاولة لجر بقية الدول العربية إليه. فيما أخذت مصر تصعد من نشاطها العربي لمنع ذلك، مقابل اندفاع حكومة العراق برئاسة نوري السعيد لتأييد الحلف والترويج له عربيا. ولقد أحدثت الدعوة انشقاقا عموديا في الساحة السياسية السورية، إذ أعربت قطاعات واسعة من القوى الإقطاعية والرأسمالية والبرجوازية الكبيرة والمتوسطة تأييدها للحلف. خارجة بذلك عما عرفت به سوريا من معارضة غالبية قواها السياسية للأحلاف، حرصا على استقلال سوريا، وبتأثير ما خلفه تأييد الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية لإسرائيل. والذى يبدو أن المستجدات والمتغيرات في الواقع السوري جعلت تلك القوى تسفر عن تأييدها لحلف بغداد في محاولة للاستقواء بالقوى الإقليمية والدولية في صراعها الداخلي.

وفي ١٩٥٤/١٢/٢٢ عقد في القاهرة اجتماع رؤساء الحكومات العربية بدعوة من

الحكومة المصرية، لاتخاذ موقف تجاه الدعوة لحلف بغداد. وبعد أن فشلت مساعي الوفد الذي أرسل إلى بغداد، التقى رؤساء الحكومات بالقاهرة في مؤتمر ثان انتهى يوم ١٩٥٥/٢/٦ . وخلال اجتماعات القاهرة لم يتقيد رئيس وزراء سوريا فارس الخوري ووزير خارجيته فيضى الأتاسي، بتوصية «لجنة الشؤون الخارجية» في المجلس النيابي السوري برفض الأحلاف. واتخذا موقفا مشبوها، إذ لم يدينا حكومة العراق، فيما وقف وفدا السعودية والأردن إلى جانب وفد مصر. وفي اليوم التالي لعودة الوفد السوري لدمشق سقطت حكومة فارس الخوري. وكلف صبري العسلي بتشكيل الوزارة، بعد أن كان قد أقام تحالفا فيما بين الجناح الذى يقوده في الحزب الوطني، وكل من البعث وتكتل خالد العظم، الذي شغل منصب وزير الخارجية والدفاع. ويومها شهدت سوريا ما يعتبر «نقطة تحول» سياسية داخليا وعربيا: فمن جهة أولى انشق «الحزب الوطني» على نفسه، وأقبل العسلي على التعاون مع العظم والبعث في سوريا ومع مصر على الصعيد العربي، منهيا بذلك تذبذبة الطويل بين محوري بغداد، القاهرة – الرياض. ومن جهة ثانية انفتح البعث على الشيوعيين داخليا وعلى ثورة مصر وقيادة عبد الناصر عربيا، معززاً بذلك موقفه الصاعد في السياسة السورية(١٥٤). وبالنتيجة حسمت سوريا الموقف العربي من الأحلاف، محققة بذلك انتصار الحركة القومية العربية والقوى التقدمية في معركة تواصلت منذ بداية الخمسينات. وكان لخالد العظم دور تاريخي في تآلف الأضداد في حكومة ملتزمة بالحياد. كما وقف الجيش، ممثلا برئيس أركانه اللواء شوكت شقير ورجله القوى العقيد عدنان المالكي، داعما بكل قوة وزارة العسلي وتوجهها السياسي.

وتقدم صبري العسلي ببيانه الوزاري يوم ١٩٥٥/٢/٢٢ فحصلت حكومته على الثقة يوم ٢/٢٤/ بتأييد ٦٦ نائبا ضد ٥٣. وفي اليوم ذاته أعلن عن انضمام العراق إلى الحلف التركي – الباكستاني، المعروف باسم «حلف بغداد». وبعد يومين تقدمت السفارة الأمريكية بدمشق للخارجية السورية بمذكرة جاء فيها: «يجب مساندة الحكومة الأمريكية في جهودها الرامية للتوصل إلى أعلى درجة من الاستقرار والأمن، وتعزيزها لصد أي عدوان شيوعي... مع ترحيبها بالاتفاق التركى – العراقي، وهي على استعداد لمساندة الجهود الرامية إلى إقامة ترتيبات دفاعية فعالة ... ينبغى تحسين العلاقات العربية – الإسرائيلية، لأن الحكومة الأمريكية لاتستطيع أن تبدد مواردها بين قوى غير متجانسة. وأنها تعترف بقيمة ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الضمان الجماعي، وتأمل الحكومة الأمريكية ألا تقوم سوريا

بأى جهد يجعل موقف العراق صعبا.. وأن تتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحا لإمكانية انضمامها مستقبلا إلى منظمة الدفاع النامية والفعالة»(١٥٥).

وسارعت مصر لدعم الوزارة السورية الجديدة، بأن أوفدت صلاح سالم إلى دمشق يوم ١٩٥٥/٢/٢٦ واقترح إقامة اتحاد فيدرالي بقيادة عسكرية، وسياسة خارجية موحدة، وتوحيدا في الأمور الاقتصادية والثقافية، تدعى إليه الدول العربية. وانتهت زيارته يوم ١٩٥٥/٣/٢ بصدور بيان مشترك مع خالد العظم، برفض الأحلاف والدعوة لقيام منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك، وبإنشاء قيادة عسكرية مشتركة ومصرف عربي مشترك. وفي اليوم التالي توجه العظم وسالم إلى بيروت وعمان والرياض عارضين الاتفاق على حكومات العواصم الثلاث، فاستجابت الحكومة السعودية، وطلب لبنان والأردن مهلة للدراسة، وبرغم أنه لم يتم توقيع اتفاقية ثلاثية، ولم ينتج عن الاتفاقية السورية – المصرية أي مردود عسكري أو اقتصادي، إلا أن ما تحقق بين دمشق والقاهرة كان انقلابا دبلوماسيا أدى إلى تجميد حلف بغداد.

وردت تركيا على البيان المشترك بحشد قواتها على الحدود السورية يوم ١٩٥٥/٣/٢٠ فبادر وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف يوم ٣/٢٣/ باستدعاء السفير السوري في موسكو وإبلاغه دعم الاتحاد السوفياتي للموقف السوري، واستعداده لتقديم جميع أنواع المساعدات التي تمكن سوريا من حماية استقلالها. ولقد قام السفير السوفياتي في دمشق بتأكيد الموقف السوفياتي لدى استقبال العسلي له يوم ٣/٣١(١٥٦).

وبعد شهر وبضعة أيام من صدور البيان المشترك مع مصر، اغتيل العقيد عدنان المالكي، نائب رئيس الأركان، في جريمة اعتبرت إحدى وسائل الصراع للسيطرة على الجيش، بعد أن أصبح العامل الحاسم في السياسة السورية، في محاولة أريد بها شل القوى المنادية بالتحرر القومي والحياد الإيجابي. غير أن الجريمة أعطت آثارا عكسية لما استهدفته، إذ عززت موقع التيار القومي – اليساري في الساحة، في مقابل تصاعد الحملة الإعلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وانحسار شعبية القوى المحافظة، إلا أن الاندفاعة بهذا الاتجاه لجمت لبعض الوقت، إثر فوز الرئيس القوتلي في الانتخاب، في ١٩٥٥/٨/١٨ ، وكنتيجة لاستقالة حكومة العسلي بعد انسحاب العظم ود. وهيب الغانم، ممثل البعث من عضويتها، وتأليف سعيد الغزي وزارة كان لحزب الشعب فيها ثقلا ملحوظا. وبرغم ذلك أعلن الغزي في بيانه الوزاري الالتزام بمتابعة مفاوضات إقامة حلف ثلاثي مع مصر والسعودية.

ولقد جاء الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية بمصر في أيلول / سبتمبر، بمثابة رافعة لمركز التيار القومي التحرري، بفعل ما استقبل به الإعلان من حماس وتأييد جماهيري للخط الذى يمثله عبد الناصر. وفي هذه الأجواء اضطرت حكومة الغزي أن توقع اتفاقية «الدفاع المشترك» مع مصر في ١٩٥٥/١٠/٢٠ . وهو الأمر الذي كان مستبعدا أن تقدم عليه حكومة لحزب الشعب الوزن الأكبر فيها لولا المستجدات الطارئة الضاغطة، التي فرضت على حزب الشعب السير في الاتجاه المعاكس لما اعتاده منذ انشائه.

وبعد تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية سافر اللواء عبد الحكيم عامر إلى دمشق حيث تم الاتفاق على تشكيل قيادة مشتركة للجيشين السوري والمصري تحت إمرته. وأعقب ذلك قيام سوريا بالتعاقد على صفقة أسلحة سوفياتية بعد أن رفضت فرنسا تزويدها بالسلاح(١٥٧) . وفي تحد استفزازي قامت إسرائيل في ١٩٥٥/١٢/١٢ بهجوم على المخافر الأمامية السورية شرقي وشمالي بحيرة طبريا، أسفر عن سقوط ٤١ جنديا قتيلا وأسر ٢٨ . فبادر عامر بتكليف رئيس أركان القيادة المشتركة بالسفر إلى دمشق والتباحث مع قيادة الجيش السوري حول إعادة النظر بالترتيبات الدفاعية على الحدود السورية مع فلسطين المحتلة(١٥٨) .

وفي مواجهة التحديات الخارجية الضاغطة، وتعثر الحكومات الائتلافية، طرحت فكرة تشكيل حكومة قومية وإصدار «ميثاق قومي» لتحديد أسس العمل الذى تلتزم به. وشكلت لجنة من عشرة أشخاص يمثلون أحزاب: البعث والشعب والوطني والكتلة الديمقراطية والتعاوني الاشتراكي والكتلة الدستورية والمستقلين.. وقدم ممثل البعث، أكرم الحوراني، مشروع ميثاق موسع، دارت من حوله نقاشات حادة خاصة حول الفقرة (ب) من المادة الأولى، المتعلقة بمناهضة الأحلاف العسكرية الأجنبية، والفقرة (أ) من المادة الثانية بشأن إعلان الاتحاد مع مصر، والمادة الثامنة من السياسة الداخلية، التي تنص على سن تشريعات تمنع فصل العمال تعسفيا وتهجير الفلاحين من الأرض التي يفلحونها. وأخيرا تم الاتفاق على ميثاق معدل تضمن النص على «توسيع الاتفاق الثنائي مع مصر» و«تحقيق العدالة الاجتماعية بتحقيق الضمان الاجتماعى وبسن تشريع يحمي حقوق العمال والفلاحين وفق نصوص الدستور»(١٥٩) . وباستبعاد الفقرة الخاصة بإعلان الاتحاد والمادة التي تضمنت إصدار تشريعات عمالية وفلاحية تقدمية يكون مشروع الميثاق قد جرد

من بعديه الوحدوي والاجتماعي واقتصر فقط على بعده السياسي المتعلق بتأليف حكومة قومية مناهضة للأحلاف.

ونظر إلى صدور «الميثاق القومي» وموافقة رئيس الجمهورية على اعتباره دستورا للشعب والدولة مكسبا للبعث، على الرغم من اضطراره للنزول عند إرادة غالبية أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالبعدين الوحدوي والاجتماعي اللذين تضمنهما المشروع الذى قدمه الحزب. ولقد حقق البعث شعبية واسعة نتيجة نشر بنود مشروع الميثاق وما دار حولها من مناقشات، وبعد صدور الميثاق بنحو ثلاثة شهور، وتحت ضغط مظاهرات طلاب الجامعة، واستقالة بعض الوزراء، قدمت حكومة الغزى استقالتها يوم ١٩٥٦/٦/٣ ، وبقيت البلاد بلا وزارة ١١ يوما لعجز اليمين عن تشكيلها، وأخيرا شكلها صبري العسلي من أحزاب: الوطني والشعب والبعث والكتلتين الديمقراطية والدستورية.

وتميزت وزارة العسلى الجديدة بثقل الوزن النسبي للبعث فيها، إذ شغل صلاح البيطار منصب وزير الخارجية، فيما شغل خليل الكلاس منصب وزير الاقتصاد. وكان البعث قد اشترط لاشتراكه في الوزارة أن تلتزم ببدء مباحثات مع القاهرة بهدف إقامة وحدة القطرين. وفي استجابة حكومة العسلي لمطلب البعث، وثقله النوعي في الوزارة مؤشران على تصاعد دوره في صناعة القرار بتسارع منذ سقوط الشيشكلي. وفي يوم ١٩٥٦/٦/٢٧ نالت الوزاة الثقة مضمنة بيانها الوزاري النص على مباشرة المباحثات مع مصر. وقام العسلي بزيارة القاهرة يوم ٧/٥ والتباحث مع عبد الناصر في موضوع الاتحاد. وبعد عودته لدمشق شكل لجنة برئاسته وعضوية وزير الخارجية صلاح البيطار، ووزير الداخلية عضو حزب الشعب أحمد قنبر لبدء المفاوضات مع مصر. فيما أصدر مجلس النواب قرارا بتأييد توجه الحكومة عملا بأحكام المادة الثالثة من الدستور، التي تنص على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية(١٦٠).

وإلى جانب تسارع نمو التفاعل مع مصر والانجذاب نحوها، شهدت العلاقة السورية - السوفياتية تحسنا متسارعا. ولدى زيارة وزير الخارجية السوفياتى شبيلوف دمشق في ١٩٥٦/٦/٢٢ لقي استقبالا حافلا رسميا وشعبيا. وأبدى استعداد بلاده تقديم قروض مالية طويلة الأمد، وبيع سوريا جميع أنواع الأسلحة بشروط فاقت في يسرها تلك التي منحت لمصر. وبعد مغادرته بأسبوع اعترفت سوريا بجمهورية الصين الشعبية، الأمر الذي استفز

المراقبين الغربيين، وأسهم في إذكاء الحملات الإعلامية المعادية لسوريا، بزعم أنها غدت بؤرة الخطر الشيوعي في المنطقة.

وفي ١٩٥٦/١١/٢٣ أعلن في دمشق عن مؤامرة لقلب الحكم، كان مقدرا لها أن تبدأ يوم العدوان على مصر، بقيادة النائب منير العجلاني. وقد اتهم بالاشتراك فيها جناح جورج عبد المسيح في الحزب السوري القومي، والنواب: منير العجلاني، وعدنان الأتاسي، وهايل سرور، وميخائيل إليان، وحسن الأطرش، وسامي كبارة. وتشكلت محكمة عسكرية برئاسة العقيد عفيف البزري لمحاكمة ٤٧ سياسيا وعسكريا، أصدرت على بعضهم أحكاما بالإعدام. خففت بقرار من وزير الدفاع خالد العظم بناء على طلب الرئيس القوتلي الذي أيده الرئيس عبد الناصر والزعيم الوطني اللبناني حميد فرنجية(١٦١).

وكان الدور العراقى كبيرا في تدبير المؤامرة، كما في الكشف عنها ووضعها تحت المراقبة منذ آذار / مارس ١٩٥٦، بفضل المعلومات التي قدمها اللواء عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف أثناء تواجد قوات من الجيش العراقي في الأردن، والتي ساعدت في ضبط الأسلحة والمتآمرين. ولقد كشفت الوثائق العراقية التي نشرت في أعقاب ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ عن اتصالات بصبرى العسلي وغيره من قادة أحزاب الوطني والشعب والسوري القومي، وعن أموال دفعت لشراء ولاء سياسيين وضباط ورؤساء عشائر، للإطاحة بالحكم الوطني غير المنحاز وجر سوريا إلى مناطق النفوذ، كما كشفت تلك الوثائق عن تهريب السلاح لسوريا وتدريب المقاتلين في لبنان(١٦٢).

ولأن معركة السويس سجلت النهاية الحاسمة لدور الاستعمار التقليدي في المشرق العربي بتوجيه الضربة القاصمة للنفوذين البريطاني والفرنسي، سارعت الإدارة الأمريكية بطرح مشروع أيزنهاور لاحتواء الحراك الثوري العربي، بدعوى «ملء الفراغ»، الذى نشأ بانسحاب بريطانيا وفرنسا، والتحرك لملئه قبل السوفيات، واعتبار ذلك أمرا حيويا للأمن القومي الأمريكي. ولقد خول الكونجرس يوم ٩ مارس / آذار ١٩٥٧ الرئيس أيزنهاور «استخدام القوات المسلحة لمساعدة أية أمة، أو مجموعة من الأمم، تطلب العون ضد العدوان المسلح من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية»(١٦٣).

ولقد رفضت سوريا، كما مصر المشروع رفضا قاطعا، الأمر الذي استفز الإدارة الأمريكية، كما يعبر عن ذلك تقرير صادر عن مؤتمر برمودا، الذي ضم الرئيس أيزنهاور

ورئيس وزراء بريطانيا مكميلان ما بين ٢١-١٩٥٧/٣/٢٤ . حيث جاء في مذكرة أعدت للمناقشة بعنوان «الشرق الأوسط، طبيعة التهديد، ووسائل مكافحته» ما نصه «إن سوريا ذات أهمية حيوية بالنسبة للغرب، بسبب عبور النفط من العراق، ولأن المواصلات من البحر الأبيض المتوسط إلى بلدان حلف بغداد تمر عبرها. ومهما تكن وجهة نظر الحكم الحالي تجاه الشيوعية ضمن سوريا، فإنه يتعاون مع الاتحاد السوفياتي ومع مصر، إلى حد انه يشكل تهديدا كامنا لمصالحنا الحيوية، كما أنه معاد بمرارة للعراق والبلدان الأخرى في حلف بغداد. وبناء على هذا فإن هدفنا الرئيسي هو أن تكون هناك حكومة سورية مستقرة مستعدة تماما للتعاون مع الغرب وبلدان حلف بغداد، ولا يعني هذا أنها يجب أن تكون في الحلف. وقد كان أملنا حتى الآن أن يكون بالإمكان تحقيق هذه الغاية بربط سوريا بالعراق بطريق ما»(١٦٤).

وكانت سوريا قد شهدت طوال عامين صراعا حادا مع شركات البترول والدول الغربية حول إقامة مصفاة للبترول. كما احتدم النزاع فيما بين القوى السياسية السورية حول قبول أحد عرضين لإقامة المصفاة في حمص. إذ كان حزب البعث والحزب الشيوعي مع قبول عرض تشيكي، فيما أحزاب اليمين تؤيد عرضا ألمانيا غربيا. وأخيرا تم في آذار / مارس ١٩٥٧ التعاقد مع شركة «تكنو إكسبورت» التشيكية. وسبقت الإشارة إلى أنه في الشهر ذاته فشلت محاولة الرئيس القوتلي ورئيس الأركان اللواء توفيق نظام الدين إجراء حركة تنقلات في الجيش تضمنت نقل رئيس الشعبة الثانية عبد الحميد السراج ملحقا إلى الهند. وقد جاء ذلك مع توقيع عقد بناء المصفاة يؤشر على تسارع تدهور فعالية قوى اليمين سياسيا وعسكريا.

وجرت الانتخابات التكميلية للمقاعد التي شغرت بإسقاط عضوية النواب الذين صدرت ضدهم أحكام في مؤامرة ١٩٥٦ وهم: منير العجلانى، وعدنان الأتاسي، وفضل جربوع، وهايل سرور. ففاز في ثلاثة منها نواب يساريون أبرزهم رياض المالكي، مرشح البعث في دمشق. وفي ١٩٥٧/٧/٢٥ سافر إلى موسكو وفد سوري برئاسة خالد العظم وعضوية رئيس الأركان توفيق نظام الدين، حيث جرى توقيع الاتفاقية الاقتصادية الفنية مع الاتحاد السوفياتي في ٨/٧ والإعلان عن توسيع التبادل التجاري معه. وكان لذلك ردة فعل مغالى بها لدى الدوائر الأمريكية، ضاعفت من شكوكها ومخاوفها تجاه الوضع السوري.

وفي آب / أغسطس أعلن في دمشق عن مؤامرة أمريكية دبرها السكرتير الثاني في

السفارة الأمريكية بدمشق هاورد ستون، مع أديب الشيشكلي ومدير الشرطة العسكرية في عهده العقيد إبراهيم الحسيني، والحزب السوري القومي وعدد من الضباط والساسة السوريين اللاجئين إلى لبنان. وطلبت سوريا سحب هاورد ستون والملحق العسكري روبرت مالوي ونائب القنصل فرانسيس جبتون. فردت واشنطن بطلب سحب السفير السوري فريد زين الدين وأحد موظفي السفارة، مدعية أن المؤامرة ملفقة، وهذا ما يستبعده باتريك سيل(١٦٥). وفي وقت لاحق اعترف عميل المخابرات الأمريكية «كرين» في كتابه حبال من رمل بصحة المؤامرة(١٦٦). وسبقت الإشارة إلى استقالة رئيس الأركان اللواء توفيق نظام الدين في اليوم التالي للكشف عن مؤامرة «ستون»، فيما اعتبر إقالة لموقفه من الضباط المتورطين فيها. ولقد نظر الخبراء الأمريكان لتعيين اللواء عفيف البزري رئيسا للأركان مؤشرا على قوة الشيوعيين في الجيش السوري، في الوقت الذى لم يكن فيه البزري أقوى أعضاء «مجلس القيادة» نفوذا، كما كان يصعب العثور على ضابط ذي نفوذ مؤيد للشيوعيين(١٦٧).

وكان تقويم الخبراء الأمريكيين في شؤون المنطقة أن التطورات المتلاحقة على الساحة السورية تدل على تعاظم النفوذيين السوفياتي والمصري، وأوصوا بوضع سوريا في «محجر صحي»، ولتحقيق هذه الغاية تم إيفاد لوي هندرسون، نائب وكيل وزارة الخارجية، وأحد خبراء «الشرق الأوسط» الرئيسيين، إلى تركيا حيث التقى برئيس الوزراء عدنان مندريس، وبعد عودته تقدم بتقرير وصف فيه الوضع السوري بأنه خطر للغاية، وأن الحكومات العربية المعنية لم تبد استعدادا قويا للتدخل العسكري ضد سوريا، بينما أبدت الحكومة التركية تصميما على إزالة الحكم السوري، الذى رأت فيه تهديدا لجبهتها الداخلية. وتسارعت مؤشرات العدوان على سوريا، إذ قامت تركيا بحشد قواتها على حدود سوريا الشمالية، فيما أرسلت الطائرات الأمريكية المتواجدة في أوروبا الغربية إلى القاعدة الأمريكية في «اضنة» بتركيا لتكون مستعدة لتقديم الدعم المطلوب عند الضرورة، كما صدرت الأوامر للأسطول السادس الأمريكي بالتوجه إلى شرق البحر الأبيض المتوسط(١٦٨).

وفي مواجهة تصاعد حدة التوتر حذر رئيس الوزراء السوفياتي بولجانين تركيا يوم ١٩٥٧/٩/١٣ مؤكدا أن النزاع المسلح لن يقتصر على سووريا، فسارع وزير الخارجية الأمريكي دلس يرد يوم ٩/١٩ متهما الاتحاد السوفياتي بتشكيل خطر على تركيا. وفي ٩/٢١ وصل وزير الخارجية السوري صلاح البيطار إلى نيويورك ليقدم شكوى بلاده ضد التهديد التركي. وفي الوقت ذاته قام طراد ومدمرة سوفياتيان بزيارة ميناء اللاذقية وسبقت

الإشارة إلى التحولات الدراماتيكية التي حدثت يومذاك في مواقف الملك سعود وحكومات العراق ولبنان والأردن تجاه الحكم القومي التقدمي في سوريا. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة كان خطاب المندوب السعودي في غاية الإيجابية. ولقد جاء نزول القوات المصرية في ميناء اللاذقية يوم ١٣/١٠ يضع النهاية الحاسمة للتوتر الذى تسببت به الحشود التركية، ويفقد مبادرة الملك سعود الكثير من تأثيرها في أوساط النخب والجماهير السورية، ويضاعف بالتالي من زخم التيار المطالب بالاتحاد مع مصر الذي كان يقوده البعث.

## ١١- الواقع الاقتصادي، البنى والتحديات:

كان الاقتصاد السوري يعتمد على الزراعة بصورة رئيسية، إذ كانت تسهم بنحو ٥٠٪ من الدخل الوطنى و٨٠٪ من الصادرات، وتستوعب القطاع الأوسع من اليد العاملة. وكانت أهم المحاصيل الحبوب والقطن والفواكه والأخشاب. وكانت البلاد تصدر الحبوب والقطن، وتغطي استهلاكها من الفواكه ولاتستورد منها غير الحمضيات، وتستورد الأرز والبطاطا وبعض الحاصلات الزراعية التي لاتنتج محليا. وفي سنوات الجفاف كانت سوريا تستورد الحبوب. وكانت إمكانيات التوسع الزراعي واسعة للغاية، سواء التوسع الأفقي القائم على استصلاح وري أراض جديدة، أو التوسع الرأسي المتمثل باتباع الأساليب الحديثة والآلات والدورات الزراعية.

وكان النشاط الفردي هو النهج السائد، فيما تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لا يتجاوز المفاهيم الرأسمالية الكلاسيكية. وكانت التجارة الخارجية والقطاع المالى، المصارف وشركات التأمين والتمويل، شديدة الارتباط بالأسواق الأوروبية والأمريكية، وكانت فرص الاستثمار محدودة للغاية. وبشكل عام كانت سوريا لم تتجاوز مرحلة التخلف الموروث عن العهد العثماني والتبعية التي تعمقت خلال مرحلة الانتداب الفرنسي، برغم كل التطور الذي شهدته البلاد خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومظاهر الرخاء الخادعة التي تبدو للناظر غير المدقق.

### أ - في قطاع الزراعة:

كان الاعتماد على مياه الأمطار بصورة رئيسية أول المشاكل الزراعية، فمن بين ٧,٣ ملايين هكتار، لم يكن يزرع أكثر من ٣,٩ ملايين، منها ٥٠٠ ألف هكتار تروى ريا دائما، والباقي يعتمد على المطر، ويزرع سنة ويراح أخرى. بمعنى أن ما كان يزرع سنويا يبلغ حوالي ٢,٦ مليون هكتار، وما يعادل ٣٠,٥٪ من المساحة الصالحة للزراعة

تقريبا. ولقد تسبب اعتماد ٨٤,٢٠٪ من الأرض الصالحة للزراعة على مياه الأمطار في تقلب الإنتاج بشكل مستمر، كما يتضح من الجدول التالي:

### إنتاج الحبوب في سورية بالآف الاطنان المترية(١٦٩)

| المحصول | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القمح | ٨٣٠ | ٥١٠ | ٩٠٠ | ٨٣٠ | ٩٦٥ | ٦٠٠ |
| الشعير | ٣٩٢ | ١٥٥ | ٤٦٧ | ٣٩٢ | ٦٣٥ | ١٥٠ |

ولم تكن الأراضي المروية تعتمد على مشاريع حديثة بصورة رئيسية، إذ كان بين الـ ٥٠٠ ألف هكتار ١٢٥ ألفا تروى من قنوات قديمة، و٢٣٥ ألفا تروى بآلات الضخ (الموتورات) القائمة على الآبار والأنهار، و٤٨ ألفاً تروى بمشاريع أقامتها الدولة ما بين ١٩٢١ - ١٩٥٧. وكانت الحكومة قد باشرت سنة ١٩٥١ العمل بمشروع الغاب، ولم تنجز منه حتى سنة ١٩٥٧ سوى ١٢٪.

وكان الإقطاع وتفاوت الملكية ثاني مشكلات الزراعة السورية، فإلى جانب الإقطاع التقليدي، الذى نما في العهد العثماني وتعززت مواقعه أيام الانتداب الفرنسي(١٧٠) نشطت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات القليلة التي أعقبتها زراعة الحبوب والقطن في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية. إذ استثمر التجار وأثرياء الحرب أموالا في شراء الأرض واستئجار أملاك الدولة أو في شراء الآلات الزراعية وتأجيرها لكبار الملاك وشيوخ العشائر. وهكذا أسهمت الرأسمالية الناشئة في تدعيم قدرات الإقطاع، ودخلت الآلة والعلم في خدمة سادة الأض، ولعبت المصارف دورا فعالا في التنمية الرأسمالية للإقطاع، بمنح القروض لكبار الملاك بضمان الآلات والمحاصيل، في حين وضعت القيود في وجه صغار المقترضين. كما شهدت المرحلة استثمار عدد من كبار الملاك أموالا في التجارة والصناعات التحويلية التي شهدت رواجا خلال سنوات الحرب وفي أعقابها. وبذلك تحقق تفاعل وتعاون متبادلان فيما بين الإقطاعيين والرأسماليين، على نحو متميز عما شهدته أوروبا في القرن الثامن عشر من نهوض الرأسمالية الحديثة على حساب الإقطاع التقليدي.

ومن بين ٧٫٩٣ مليون هكتار صالحة للزراعة، كان كبار الملاك، الحائز واحدهم على أكثر من مائة هكتار، يحوزون ٣٫٩٣ ملايين هكتاراً - أملاك خاصة وأملاك دولة مستأجرة بأجور رمزية - ما يعادل ٤٩ ٪ من الأرض الصالحة للزراعة، فيما كان صغار الملاك يحوزون ١٫٠٩ مليون هكتار، ما يعادل ١٣٫٨ ٪ منها. وفيما لو احتسبت نسب الملكية في المحافظات الخصبة وغير الخصبة لتبين أن كبار الملاك يحوزون ٥٨٫١٨ ٪ و٢٩٫٠٤ ٪ على التوالى وصغار الملاك يحوزون ٧٫٨٢ ٪ و٢٨٫٤٨ ٪ على التوالي(١٧١). ويقدر العاملون في الزراعة الذين لا يملكون أي عقار زراعي بنحو ٧٠٪ من سكان الريف السورى، مقابل ٢٫٥ ٪ من الملاك الزراعيين الذين يملكون ٤٥ ٪ من الأراضي المروية و٣٠ ٪ من الأراضي البعل (المعتمدة على مياه المطر). وسبقت الإشارة إلى أنه في سنة ١٩٥٠ شهد المجلس النيابي جلسة عاصفة حول تحديد الملكية استمرت أربع ساعات وانتهت بمعارضة ٤٥ نائبا مقابل ٤٣ مؤيدا.

ولم تكن العلاقات الزراعية بين متوسطي الملاك (١٠ - ١٠٠ هـ) وبين مزارعيهم تختلف عنها فيما بين الإقطاعيين وفلاحيهم. إذ لم تكن هناك تشريعات تنظم العلاقات الزراعية، أو نقابات لعمال الزراعة. وقد جرى العرف أن تؤجر الأرض لقاء حصة من المحصول وباتفاق شفوي. وكان من حق المالك ليس فقط طرد الفلاح من الأرض التي يزرعها وإنما أيضا من بيت سكنه، وذلك حتى صدر في صيف ١٩٥٧ قانون من مادة واحدة تنص: «ريثما يصدر تشريع يحمي الفلاحين من التهجير وفق المادة (٢٢) من الدستور، يمنع تهجير الفلاحين من بيوت سكنهم». أما طرد الفلاح من الأرض التي يزرعها والقذف به في أحضان البطالة فقد بقى سيفا مسلطا على الرقاب. وبرغم هذا التشويه لأبسط مطالب جماهير الريف عارض اليمين الحاكم إصدار قانون منع طرد الفلاح من سكنه، فقد حاول رئيس الوزراء ووزير العدل تأخير التصويت عليه أكثر من مرة. وأخيرا صدر القانون بموافقة ٣٦ نائبا فقط من أصل ١٤٤ نائبا. ويعود نجاح نواب البعث في تمرير القانون إلى تغيب أكثرية النواب المعارضين إصداره عن المجلس تحسبا من عواقب معارضته في مناخ سياسي غير ملائم(١٧٢).

وكانت سوريا تعاني من تخلف الأساليب الزراعية نتيجة اعتمادها بصورة أساسية على المجهود الإنساني والحيواني، باستثناء مشروعات التوسع الرأسمالي في الأراضي الجديدة. كما كانت تعاني من حصر الائتمان المصرفي بكبار الملاك بينما صغارهم يقعون

تحت رحمة المرابين. ولم تكن هناك كلية زراعية وإنما مدرسة زراعية عليا وأربع مدارس زراعية ثانوية. ويذكر تقرير لجنة البنك الدولي، التي زارت سوريا مطلع عام ١٩٥٤، أن التوسع الزراعي الجديد أدى إلى تناقص القوة الإنتاجية للأرض الجديدة نتيجة سوء الاستغلال، وأن بحثا زراعيا علميا واحدا فقط ما صدر في البلاد حتى سنة ١٩٥٤(١٧٣). يضاف إلى ذلك أن أعمال مسح الأراضي، وفرز الحصص في الأرض المشاع، وإرساء الملكية على أسانيد ثابتة، لم تكن قد استكملت في عدد من المحافظات حتى سنة ١٩٥٨.

ولقد تأثرت الثروة الحيوانية بالتوسع الزراعي على حساب المراعي، كما تأثرت بالجفاف الذي ألحق بها أضرارا أشد مما ألحقه بالمحاصيل الحقلية، لأنه لابد من مرور عدة سنوات خصبة متوالية حتى يعوض الإنتاج الحيواني الذى تأثر بالجفاف. وكانت تربية المواشى والأغنام تعاني من الأساليب البدائية، وقلة الأطباء البيطرين، وانعدام الحظائر الملائمة. وغير ذلك من مظاهر التخلف.

وفي آيار / مايو ١٩٥٦ صدر «قانون العشائر» الذى يعيد سيطرة شيوخ القبائل قانونيا على عشائرهم، ويلغي التقدم على طريق تجاوز البداوة الذي استهدفه القانون الصادر في عهد الشيشكلي. وذلك على الرغم من تناقض القانون الجديد مع السياسة التي رسمها الدستور لتحضير البدو، ومعارضة نواب البعث الصاخبة لصدوره(١٧٤).

## ب - في قطاع التجارة:

التجارة قديمة في سوريا، إذ كانت مدينتا حلب ودمشق مركزين تجاريين إقليميين منذ أقدم العصور، وكانت التجارة النشاط الاقتصادي الثاني في الأهمية، وتسهم بنحو ١٣٪ من الدخل الوطني. ويلاحظ أن التجارة تتمتع بمركز مرموق في نظر السوريين يفوق كثيرا مساهمتها في الدخل الوطني واستيعابها للطاقة البشرية. ولقد تميزت سوريا دوما بوجود واجهة تجارية تعطي مظهرا خادعا للرفاه. كما تميزت التجارة السورية بشدة الحساسية تجاه تقلبات المناخ، لأهمية الحاصلات الزراعية في الصادرات وتوفير النقد الأجنبى للواردات. كما كانت شديدة التأثر بما يستجد على العلاقات السياسية مع المحيط العربي، وبخاصة العراق. فموقع سوريا الجغرافي وإغلاق الموانىء الفلسطينية عقب قيام إسرائيل، جعلها الممر البري الوحيد لتجارة الترانزيت مع المشرق العربي. كما أنه بات واضحا، منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين، أن بيروت بدأت تبرز كمركز مالي وتجاري وسياحي بتسارع ملحوظ أكثر من غيرها من المراكز التجارية التاريخية في بلاد الشام.

وكانت التجارة نشطة في دمشق وحلب، ومحدودة النشاط في بقية نواحي القطر السوري، وإن كانت التجارة السورية بشكل عام تعاني تخلفا في التجارتين الداخلية والخارجية. ففي الداخل يتعدد الوسطاء، وترتفع نسبة المتاجر الصغيرة، وتتزاحم في المدن حيث يتنافس التجار على طلب محدود الزيادة. أما التجارة الخارجية فقد كانت تعاني من تدنى نسبة التبادل الإقليمى، إذ لم تكن تتجاوز ٨٪ من الصادرات و٩٫٢٪ من الواردات. كما عانت من ارتفاع نسبة الحاصلات الزراعية، شديدة الحساسية للأحوال المناخية، بين الصادرات، وارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية، خاصة الكمالية، بين الواردات.

وتمتعت التجارة بحرية تكاد تكون تامة، فقيود النقد يسيرة، والحصول على أذونات الاستيراد سهل، ومصالح كبار التجار مرعية دائما. ولكن التجارة السورية عانت من محاولات الحصار في السنوات التي أعقبت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وتأثرت بالعلاقات السياسية المتوترة مع المحيط العربي، خاصة العراق. غير أن التجارة السورية الخارجية بدت في السنتين الأخيرتين على مشارف تحول إذ كانت مرتبطة بصورة رئيسية بالأسواق الغربية، الأوروبية والأمريكية، بينما احتلت التجارة مع الكتلة الشرقية مكانة ملحوظة في أعقاب توقيع جملة اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو. وبذلك بدأت التجارة السورية رحلة التحرر من تراكمات المرحلة الاستعمارية. غير أنه كان هناك معوقان رئيسسيان للتحرر والاستقلال الاقتصادي: السيطرة الأجنبية على المصارف واعتماد النظام الاقتصادي الحر، وعدم الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل. ومع ذلك كان بدء السير على طريق التحرر الاقتصادي من سيطرة الأسواق الرأسمالية خطوة تقدمية لم يكن يسيرا تحققها لولا المتغيرات والمستجدات في الواقع السياسي السوري.

## ج - في قطاع الصناعة:

تحتل الصناعة الموقع الثالث في الاقتصاد السوري، إذ تسهم بنحو ١٢٪ من الدخل الوطني. والملاحظ أنه خلال مرحلة الانتداب الفرنسي استكمل تدهور الحرف التقليدية وانحصارها في حرف تراثية، وبالمقابل لم تحقق الصناعة نموا يذكر في ذلك العهد نظرا لفتح الأسواق على مصراعيها للسلع الأجنبية وبخاصة الفرنسية. وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ شهدت بعض الصناعات التحويلية نموا ملحوظا، تواصل لبضع سنوات في أعقاب الحرب. وبشكل عام لم يتجاوز نمو الصناعة بعد الاستقلال ٦٪ سنويا، وهي زيادة هزيلة إذا قورنت بالإمكانات المتوفرة. وكانت الصناعات البارزة: الغزل

والنسيج والزيوت النباتية والأسمنت وغيرها من الصناعات التحويلية. وقدرت بعثة البنك الدولي سنة ١٩٥٤ رأس المال المستثمر في الصناعة سنة ١٩٥٣ بمبلغ ١٣٤ مليون ليرة سورية موزعة بين الصناعات التحويلية المختلفة. وقدرت عدد الوحدات الصناعية التي تستخدم الآلات بـ ١٢٤٥ وحدة، منها ٥٨٦ محلجا للقطن، و١٢٢ معصرة للزيت، و٢٥٠ معملا للمربى والحلوى، و١٣٩ مشغلا لصناعة الجواب(١٧٥). والأرقام السابقة تشير إلى صغر حجم الوحدات الصناعية في البلاد. وحتى الشركة الخماسية، التي لعب الشركاء فيها دورا سياسيا رئيسيا، لم يتجاوز تعداد عمالها ألفي عامل. وكانت الصناعة تعاني من ثلاث مشاكل رئيسية:

مشكلة التمويل: الناتجة عن قلة المدخرات المحلية، واتجاهها إلى الاستثمار العقاري والزراعي والتجاري، وتوجيه المصارف سياسة الائتمان للزراعة دون الصناعة، وندرة تداول الأسهم والسندات، وقلة العون الحكومي الذى لم يتجاوز ٥٫٧٪ من ميزانية الإنماء العام سنة ١٩٥٧.

مشكلة الخبرة الفنية: نتيجة ندرة الخبرة خاصة بين العمال، مما تسبب في زيادة تكلفة العامل برغم انخفاض أجره نسبيا. ولم تكن هناك جهود حكومية أو فردية للتدريب المهني وزيادة الكفاية الإنتاجية في البلاد.

مشكلة انعدام التخطيط: نتيجة كون النشاط الفردى والمنطق الرأسمالي هما النهج والمنطق السائدين في الاقتصاد بشكل عام، وبسبب غياب التخطيط والتوجيه الحكومي اتجهت رؤوس الأموال إلى صناعات محدودة وتنافست حولها، وبقيت صناعات كثيرة تحظى بإمكانيات النجاح لا يتقدم نحوها أحد.

## د – في قطاع البترول:

قامت إحدى الشركات، التابعة لشركة بترول العراق، بالتنقيب عن البترول، وأنفقت ما بين ١٩٣٨ و١٩٥١ مبلغ ٦ ملايين جنيه استرليني في أعمال استطلاعية، دون أن تعلن اكتشاف حقول تصلح للاستغلال التجاري، وفي آب / أغسطس ١٩٥٦ أعلنت تخليها عن الامتياز الذى كانت قد حصلت عليه. ولم توفق كل من شركة كونكورديا الألمانية وشركة منهل الخاصة في العثور على البترول بكميات تجارية. وبذلك كانت سوريا عشية قيام الوحدة بلدا غير بترولي.

## هـ - في قطاع السياحة:

بالرغم من تزايد أهمية السياحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتطور دورها في الاقتصاد الوطني وتوفير النقد الأجنبي في العديد من الأقطار. وعلى الرغم من كون سوريا تشتمل على مناطق سياحية وأثرية مؤهلة لنشاط سياحي واعد، إلا أن الجهود الموجهة للسياحة كانت جهودا فردية، ولا تكاد تذكر قياسا بالإمكانات المتاحة.

## و - في قطاع المواصلات:

مساحة القطر السورى ١٨٥١٨٠ كم٢ ومع ذلك فالخطوط الحديدية فيه ٨٤٤ كلم فقط، بنيت قبل الحرب العالمية الأولى، وتشكل أجزاء من خطوط دولية، فالمسافر من دمشق إلى حمص يدخل الأراضي اللبنانية، والمسافر من حلب إلى القامشلي يدخل الأراضي التركية. وكان من بينها ٣٠١ كلم خطوطا ضيقة. وكان التقدم الاقتصادي، خاصة التوسع الزراعي وتجارة الترانزيت، يتطلب شبكة واسعة من الخطوط الحديدية.

وكان مجمل الطرق البرية ١١٠٠٠ كلم منها ٣٠٠٠ كلم طرقا معبدة والباقي ترابية. وكانت مناطق بكاملها تعزل عزلا تاما إذا سقطت الأمطار. وقد بلغ المعدل السنوي لاعتمادات إنشاء طرق جديدة في ميزانيات ١٩٥٥/١٩٥٧ مبلغ ١٫٤٩ مليون ليرة سورية تقريبا، في وقت كانت فيه البلاد في حاجة ماسة للطرق الخارجية. أما داخل المدن فقد كانت الطرق المعبدة في المدن الكبرى نحو ٨٠٪ من طرقها وبين ٣٠ - ٥٠٪ في بقية المدن ومراكز المحافظات. ولم تكن هناك طرق معبدة داخل القرى بشكل عام.

وكان ميناء بانياس مخصصا للبترول القادم من العراق، وبذلك تزايدت الضغوط على ميناء اللاذقية، على الرغم من التوسيعات التي شهدها في السنوات الأخيرة، مما أبقى طاقته محدودة، وكان بحاجة إلى توسيع وتطوير يلبي الاحتياجات المتزايدة، كما كانت سوريا بحاجة إلى إنشاء أكثر من ميناء جديد.

وكان النقل الجوي محدود القدرات، ولقد لعبت الظروف السياسة دورا في عدم قيام مطار دولي في دمشق، وفي ضعف حركة الطيران بين سوريا والخارج إذا قيست بالحركة في الأقطار المجاورة، وبخاصة لبنان.

## ز - في القطاع المالي:

بلغت جملة الاستثمارات خلال سنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٦ مبلغ ١٧٧٤ مليون ل.س بمعدل سنوي يبلغ ٢٥٣ مليون ل.س. وبمتوسط يقارب ١٥٫٣٪ من الدخل الوطني خلال الفترة. وهو متوسط عال قياسا بدول العالم الثالث. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٨٠٪ من الاستثمارات، التي اتجهت في معظمها نحو مشروعات عقارية وزراعية وتجارية، وصناعات تحويلية. لدرجة أن المبانى حظيت بحوالي ٤٣٪ من جملة استثمارات القطاع الخاص. ومن بين ٢٢٥ مليون ل.س. جملة استثمارات سنة ١٩٥٣ خص الآلات الصناعية ٣٠٫٨٪ مليونا، ما يعادل ١٣٫٦٪. وقد بلغت استثمارات القطاع العام في السنة ذاتها ٣٩٫٨ مليون ل.س. موزعة على النحو التالي: ٣٫٦ مليونا للري و١٠٫١ مليونا للمواصلات ٣٫٩ مليونا للتعليم والصحة العامة و٢٢٫٢ مليونا للخدمات البلدية ٠٫٥ مليون للأبنية الحكومية وسواها.

وكان النشاط المصرفي ضعيفا للغاية، ونسبة تداول النقد مرتفعة، ونادرا ما استعملت الشيكات، ونسبة الودائع العامة عالية بشكل ملحوظ. وكانت غالبية المصارف تجارية، الأجنبية منها تحتكر ثلثي النشاط المصرفي في البلاد. وكانت التسهيلات المصرفية للزراعة قبل الصناعة ولخدمة كبار الملاك وأصحاب النفوذ والثروة دون سواهم.

وكانت سوريا تأخذ بنظام تعدد الضرائب، واعتمادها الرئيسي على الضرائب غير المباشرة. إذ كانت إيرادات الجمارك وضريبة الإنتاج حوالي ٥٠٪ من إيرادات الحكومة، بينما لم تصل حصيلة الضريبة على الدخل ١٠٪ من مجموع الضرائب، وكانت الأراضي الزراعية معفاة من الضرائب، والضريبة على الحيوانات قليلة نسبيا.

وكان نظام الضرائب يحابى من يملكون، إذ يقع عبء الضرائب غير المباشرة على المستهلك، وهو غالبا من ذوى الدخل المحدود. أما الضرائب المباشرة فقد كان الحد الأقصى لضريبة الدخل ٣٦٪ على الدخل الذى يتجاوز ٧٥٠ ألف ل.س. سنويا، والحد الأقصى للضريبة على الرواتب والأجور ١٢٪ على الدخل الذي يزيد عن ٤٠٠٠ ل.س. شهريا. وهى نسب واضح محاباتها لذوى الدخل المرتفع. وكان جهاز وزارة المالية عاجزاً عن تحصيل الضرائب المستحقة، ومضطرا للتستر على تهرب ذوي النفوذ، وتأخير تحصيل المستحق عليهم سنة بعد أخرى.

## ح - في مجال التخطيط:

خطت سوريا فسنة ١٩٥٥ خطوة ملموسة على طريق الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي، وبداية تجاوز النظام الرأسمالي الكلاسيكي. إذ تم بصدور القانون رقم ١١٥ إنشاء «المجلس الاقتصادى الدائم» و«مؤسسة الإنماء الاقتصادي»(١٧٦). ولكن لابد من بيان أن التخطيط هنا متمايز كيفيا عن مستوى ما وصلت إليه مصر عشية قيام الوحدة.

فبينما كان التخطيط بمصر شاملا كان في سوريا محدودا، ولم يتجاوز مهمة تنسيق أعمال الوزارات والمصالح الحكومية المماثلة، والإشراف على استثمارات الدولة في مشاريع الري والطرق وغيرها من المشاريع المشابهة. أما المهمة التي أسندت لمؤسسة الإنماء الاقتصادي فقد كادت تحصر بدراسة ومتابعة إقامة مشروعات الري وصوامع الغلال والإشراف على مشروع الغاب. وبرغم محدودية التخطيط المعتمد إلا أنه كان بداية السير على طريق تخطى الفوضى الاقتصادية التي كانت قبلا.

## ١٢- الواقع الاجتماعي، التحولات البنيوية والصراع الطبقى:

سبقت الإشارة إلى أن سوريا من الأقطار العربية التسعة الأكثر تنوعا على محاور السلالة التاريخية واللغة والدين والمذهب. فإلى جانب الأكثرية العددية للعرب السنّة يوجد نحو سبع عشرة جماعة دينية ومذهبية وعرقية محدودة النسبة، تتمركز الرئيسية منها في مناطق جغرافية معينة. وبموجب تعداد ١٩٥٢ بلغ السوريون ٢٩٤٩٨١٩ مواطنا متعددي الانتماءات الدينية والمذهبية.

ويعود ثراء سوريا في التنوع لجملة عوامل جغرافية وتاريخية - سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية - تفاعلت على نحو جدلى، بحيث كان كل منها مضاعفا للآخر يقوي من تأثيره في الواقع الاجتماعي. فمن ناحية أولى كان لتنوع التضاريس ما بين الجبال والسهول والبادية، وتباين نسب سقوط الأمطار ما بين ألف مليمتر في الساحل وأقل من مائة في البادية، إسهام في توزع التجمعات السكانية. في حين وفرت الأماكن الوعرة وقليلة الخصب ملجأ آمنا لبعض الجماعات المتمايزة مذهبيا كلما احتدمت الصراعات المذهبية، كما حدث بالنسبة للعلويين الدروز واليزيدية. ويعطي الجدول التالي ايضاحاً للواقع الاجتماعي السوري(١٧٧).

| الجماعة | النسبة | أماكن التواجد الرئيسية |
|---|---|---|
| **العرب المسلمون** | | |
| السنة | ٦١٫٢٠ | جميع المحافظات عدا جبلي الدروز والعلويين |
| العلويون | ١١٫٥٠ | محافظات اللاذقية وحمص وحماة |
| الدروز | ٣٫٠٠ | جبل الدروز ودمشق |
| الإسماعيليون | ١٫٠٠ | محافظتا حماة واللاذقية |
| الشيعة الإثني عشرية | ٠٫٠٥ | محافظتا حلب وحمص |
| | ٧٧٫٢٠ | |
| **المسيحيون العرب** | | |
| الروم الأرثوذوكس | ٤٫٧٠ | محافظات: اللاذقية وحمص ودمشق وحماة |
| الروم الكاثوليك | ١٫٤٥ | محافظات دمشق وحلب وحوران |
| السوريون الأرثوذوكس | ١٫٤٥ | محافظات الجزيرة وحمص وحلب |
| السوريون الكاثوليك | ٠٫٥٦ | محافظات حلب ودمشق والجزيرة |
| الموارنة | ٠٫٤٧ | محافظات اللاذقية وحلب |
| البروتستانت | ٠٫٤٧ | محافظات اللاذقية وحلب وحمص |
| الكدان واللاتين والنساطرة | ٠٫٨٠ | محافظات الجزيرة وحلب واللاذقية |
| | ٩٫٩٠ | |
| اليزيديون واليهود | ١٫٢٠ | محافظات حلب ودمشق والجزيرة |
| **إجمالى العرب** | ٨٨٫٣٠ | |
| الأكراد | ٧٫٥٠ | محافظتا الجزيرة والفرات |
| الأرمن – أرثوذوكس وكاثوليك | ٤٫٢٠ | حلب ودمشق والجزيرة |
| | ١٠٠٫٠٠ | |

ونلاحظ ان هناك عدة قواسم تراثية وثقافية واجتماعية مشتركة فيما بين جميع التكوينات الاجتماعية في القطر السوري، مما يجعل التنوع الاجتماعي القائم تنوعا ضمن إطار الوحدة.

ومن ناحية ثانية لم تعرف سوريا السلطة المركزية الحاكمة لكل إقليمها الجغرافي، كما كان غالبية الحكام الذين مارسوا السلطة في بلاد الشام، بعد تدهور فعالية السلطة المركزية في بغداد، من أصول غير عربية، ودائما كانوا شبه معزولين في قلاعهم مع بطانتهم عن المواطنين ومتمايزين عنهم بأزيائهم وعاداتهم وسلوكياتهم. كما افتقدت سوريا الجيش الوطني والإدارة الوطنية، إذ كان أولئك المتسلطون يعتمدون على جند وإداريين من أبناء جلدتهم، وإن احتاجوا لخدمات المواطنين غالبا ما اعتمدوا على أبناء ما يسمى تجاوزا «الأقليات»، مما عمق الانفصام فيما بين الحكام ونخب الشعب وجمهوره، وعطل إمكانية إسهام الجيش والجهاز الإداري في تحقيق مستوى متقدم من التجانس والاندماج طوال قرون الانحطاط العربية.

ومن ناحية ثالثة كان من نتائج تطوير العثمانيين لنظام «الملل» المملوكي أن اكتسبت التكوينات الاجتماعية الطائفية شعورا ذاتيا، تقوى خلال القرن التاسع عشر بتأثير المداخلات الأوروبية، وما فرضته من «حماية» وما تضمنته من «امتيازات» عادت بكثير من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المسيحيين واليهود، بنسب متفاوتة فيما بين الطوائف. وكذلك تسببت السياسات الإدارية العثمانية في إذكاء النزاعات فيما بين أعيان المدن والعصبيات المحلية في الريف والبادية. وكنتيجة لمجمل السياسات العثمانية والاختراقات الأوروبية تعمقت الولاءات الطائفية والقبلية والمحلية ولم يتبلور وعي وطني. غير أن بروز العنصرية الطورانية في العقدين الأخيرين من العهد العثماني، وما شكلته من تزايد تحدي المشاعر القومية العربية، ولد استجابة قومية عربية، فكان أن شهدت المدن، وبخاصة دمشق، نموا متسارعا في الوعى القومي العربي في أوساط المثقفين.

ومن ناحية رابعة اعتمدت خلال مرحلة الانتداب الفرنسي سياسات استهدفت إضعاف النسيج الاجتماعي السوري، إذ شهدت المرحلة محاولات متواصلة لتحفيز المشاعر الطائفة، وإذكاء النزاعات فيما بين التكوينات الاجتماعية، كما بين أعيان المدن وزعامات العصبيات المحلية. وكانت هناك محاباة صارخة للجماعات المصنفة تجاوزا «أقليات»، وإبراز متعمد للفوارق الاجتماعية والثقافية، وإذكاء مستفز للشعور الأقلويّ، وتحريض للمناطق الريفية ضد المراكز الحضرية، والعمل على تأصيل الأعراف القبلية وعزل العشائر عن الحراك السياسي – الاجتماعي الوطني، مقابل تهميش وتبخيس الثقافة القومية والروابط الاجتماعية – الاقتصادية المشتركة. كما سهل الفرنسيون استقرار واستيطان عشرات الألوف

من اللاجئين الأرمن والأكراد والأثوريين، الذين تدفقوا على المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية السورية تحت ضغط أعمال القمع التركية، ومنحوهم الجنسية السورية واستخدموا العديد من عناصرهم في «القوات الخاصة» وقوى الدرك والجمارك.

ولقد أسهم عيش التكوينات الاجتماعية المتمايزة طويلا ضمن مناطق وأحياء خاصة، ومحدودية التفاعلات فيما بينها، وتخلف المواصلات والاتصالات، وشيوع الأمية وغلبة ثقافة عصر الانحطاط، في أن تغدو كل قرية وكل حي في مدينة أشبه ببوتقة تقليدية تكاد تكون مغلقة على سكانها، يحتفظ كل منها بتراث ولهجة وثقافة فلكلورية محدودة، وتغلب فيها أزياء وتقاليد وأصناف طعام خاصة، وبعضها غير معروف في مناطق بعيدة(١٧٨)، ولقد كانت نهاية العهد العثماني بداية مرحلة تشقق جدر العزلة والنمو المتصاعد في التفاعلات المشتركة، وذلك على الرغم من التجزئة السياسية على أساس طائفي التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي بداية، وجملة الممارسات التي استهدفت خلخلة النسيج الاجتماعي العربي في سوريا تحت الانتداب.

وفي مواجهة التحديات التي شكلتها السياسات الاستعمارية تعددت الثورات والانتفاضات، بدءا بثورة صالح العلي في جبال العلويين سنة ١٩٢٠ ومرورا بالثورة السورية الكبرى، التي بدأها سلطان الأطرش سنة ١٩٢٥ في جبل الدروز (جبل العرب) وامتدت إلى دمشق وسائر البلاد، وانتهاء بانتفاضة ١٩٤٥ التي أسهمت في تحقيق الاستقلال الوطني. ومن خلال النضال الوطني الذي أسهمت في قيادته رموز من مختلف التكوينات الاجتماعية، وكنتيجة للتوسع في التعليم واتساع أطر الحراك الاجتماعي، شهدت سوريا نموا ملحوظا في الوعي الوطني والنضج الاجتماعي. ولقد حرصت بعض الأحزاب والحكومات السورية، قبل الاستقلال وبعده، على تأكيد الالتزام بالوحدة الوطنية والانتماء القومي العربي، ومقاومة النزاعات الطائفية والانفصالية. كما تضمن أول دستور سورى صدر سنة ١٩٣٠، والدساتير والقوانين التالية، النص على حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، ومساواة المواطنين قانونيا في الحقوق والالتزامات دون تمييز بسبب اللغة أو الدين أو الجنس، واحترام قوانين الأحوال الشخصية لمختلف الطوائف.

ويلاحظ أن الدولة الحديثة في العالم الثالث وفرت من خلال الجيش والتعليم العام والأجهزة الإدارية مجالات لتحسين مستويات التجانس والاندماج في مجتمعات عانت طويلا من العزلة الجغرافية والتشرذم القبلي أو الطائفي. غير أنه بالنسبة لسوريا تضافرت

جملة عوامل جعلت دور الدولة الحديثة في هذا المجال محدودا. ذلك لأن سوريا لم تظفر بالوحدة الإقليمية إلا سنة ١٩٤٣. ولم تشكل جيشها الوطنى إلا سنة ١٩٤٦، في حين تواجدت إلى جانب التعليم العام مدارس خاصة معظمها ذات توجهات طائفية والعديد منها تابع لإرساليات دينية أجنبية، ولم تفرض الحكومة السورية إشرافها على تلك المدارس إلا بعيد الاستقلال. ولكل ذلك متفاعلا بقيت آثار تراكمات عصر الانحطاط العربي والعهد العثماني والممارسات الفرنسية عالقة في الأذهان، قابلة للاستثارة إذا وجدت المؤثرات الداخلية أو الخارجية المحفزة لها. وبهذا الخصوص يلاحظ فليب خوري «لكن الوعي الأقلوي - الذي عززته مجموعة من العوامل، بما فيها الجغرافيا والاختلاف الديني والعزلة المجتمعية، وانفصال المناطق بعضها عن بعض - كان له أثر ضار في الحياة السياسية السورية بعد فترة طويلة من انتهاء الانتداب، فقد أعاق بقوة ظهور وتبلور مجتمع سياسي سوري ذي هوية وطنية وجغرافية موحدة»(١٧٩). ومما هو جدير بالملاحظة بهذا الخصوص، أن قانون الانتخاب الذى صدر في ١٩٤٩/٩/٨، وأجريت على أساسه انتخابات ١٩٤٩، اعتمد مبدأ التقسيم الطائفي، إذ وزعت مقاعد المجلس النيابى البالغة ١١٤ مقعدا على النحو التالى: ٨٦ للمسلمين ١٥ للمسيحيين ١ لليهود و١٢ للعشائر. ولم يجر تجاوز التوزيع الطائفي لمقاعد المجلس النيابى في انتخابات سنة ١٩٥٤. وهو الأمر الذى رفض بمصر برغم المحاولات البريطانية قبيل صدور دستور ١٩٢٣، ومما يذكر أن أقباط مصر رفضوا تخصيص مقاعد نيابية لهم إذ أصروا على أنهم ليسوا «أقلية» وإنما هم جزء من النسيج الوطني المصري.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة للانتداب وبداية عهد الاستقلال نموا متصاعدا لقوى جذرية جديدة مقابل تآكل رصيد القوى المحافظة، التي كانت صاحبة الدور الأول سياسيا والنفوذ الأبرز اجتماعيا. وعلى الرغم من رجحان كفة تحالف القوى المضادة للأحلاف في الحراك السياسي، وتراجع الفعالية السياسية لقوى اليمين، وصعود قوى اليسار القومي واللاقومي إلى واجهة المسرح السياسي، احتفظ اليمين بسيطرته الاقتصادية ومكانته الاجتماعية ونسبته العالية بين المتعلمين وكبار الموظفين الإداريين والمهنيين. كما استمر ملاك الأراضي الغائبين يحتلون مركز الصدارة بين أرستقراطية المدن، والنخب شديدة التأثير في الريف، من خلال شبكة علاقاتهم الممتدة. ولقد شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية نموا ملحوظا في قوة ومكانة البرجوازية التجارية والصناعية التي دخلت في علاقات تحالف وتبادل الدعم والتأييد مع الأرستقراطية الزراعية وأعيان المدن.

وتواصلت في الريف التغيرات البنيوية التي كانت قد بدأت إبان تواجد إبراهيم باشا في بلاد الشام في ثلاثينات القرن التاسع عشر، نتيجة إحلال الملكية الشخصية للأرض محل العلاقات الزراعية التقليدية، وتشجيع زراعة المحاصيل القابلة للتصدير، والتأثير التراكمي للتغلغل الاقتصادي الأوروبي. وخلال مرحلة الانتداب الفرنسي لم تتعزز فقط مراكز كبار الملاك، وإنما أيضا مكانة ونفوذ متوسطي الملاك من أثرياء الفلاحين. الأمر الذي سرع عملية الفرز الطبقي في الريف، وتخلخلت بالتالي الولاءات القروية التقليدية، وتزايد الاستقطاب داخل المجتمع الريفي بين كبار الملاك والفلاحين الأثرياء والعاملين في خدمتهم، وبين الفلاحين الفقراء والمعدمين.

وأسهم التوسع في التعليم الحديث في شق الطريق أمام الحراك الاجتماعي، والتحولات البنيوية التي أخذ يشهدها المجتمع السوري بتسارع ملحوظ. كذلك في الدور المتزايد لأبناء فقراء المدن ووجهاء الريف المتعلمين في النشاط السياسي. وكما كان لسقوط أسوار العزلة فيما بين الأحياء في المدن، وما بين المدينة وكل من الريف والبادية، وكذلك في خروج المرأة للتعليم والعمل، أثر ملحوظ في تسارع تآكل التقاليد والأعراف المتوارثة، وإن لم يصاحب ذلك تبلور قيم وأعراف جديدة تعبر عن المستجدات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث احتفظت الثقافة التقليدية بقدرتها على التأثير(١٨٠). ففي المجلس النيابي (١٩٥٤ – ١٩٥٨) عارض ٤٧ نائبا ضد ٤٦ منح المرأة حق الترشيح في الانتخابات النيابية والبلدية(١٨١). فيما شهد المجلس عينه مهاترات عنيفة بين النواب حول الأخلاق، عندما طالب النائبان محمد المبارك والشيخ أبو طوق بطرد نزار قباني من وزارة الخارجية بسبب قصيدته «خبز وحشيش وقمر»، وقرنا ذلك بالمطالبة بإغلاق الحانات والملاهي، وفي اليوم التالي قامت فرق «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» التابعة للشيخ أبي طوق بمداهمة الملاهي والمقاهي ودور السينما، مهددة بحرقها وحرق من فيها لولا تدخل الشرطة(١٨٢).

ولم يعان الفلاح فقط من حرمانه حق التملك وحبس القروض عنه، والمعاملة التي هي أقرب إلى معاملة أقنان أوروبا في القرون الوسطى. وإنما عانى إلى جانب ذلك من افتقاد المساكن الصحية والتعليم والمشافي ومياه الشرب النقية والمواصلات. كما عانى أفراد القبائل، بالإضافة إلى ما عانوه كمزارعين، حين حرموا حق رعي مواشيهم في الأرض المشاع، التي غدت مزارع خاصة يستغلها شيوخ القبائل في زراعة القطن والحبوب، وما

تسببت به التحولات الجديدة من فروقات اجتماعية لم تكن معروفة في الحياة البدوية. وعانت جماهير المدينة بسبب انهيار الحرف اليدوية، والتضخم والغلاء والبطالة، وإن كانت لم تصل في معاناتها ما كان يعانيه جمهور الفلاحين وأفراد القبائل التي كانت تشكل نحو ١٠ ٪ من مجموع المواطنين.

والملاحظ أن المشاكل الاجتماعية لم تبرز في سوريا بشكل حاد، نتيجة جملة عوامل أسهمت في تحجيم حدة الصراع الطبقي، والتي أهمها:

* استقطاب العمل الوطني نشطاء الحراك السياسي - الاجتماعي طوال عهد الانتداب، بحيث تقدمت «وحدة الصف» على «وحدة الهدف». وبعد الاستقلال استقطب الصراع العربي - الصهيوني والتصدي لمحاولات المساس باستقلال سوريا ونظامها الجمهوري وموقفها الحيادي القسط الأكبر من نشاط قوى اليسار الصاعدة. وكانت البلاد حديثة عهد بالاستقلال، ولقد أسهم رجال الرعيل الأول، أصحاب الماضي الوطني، في إضفاء قدر من الحماية على أبناء طبقتهم.

* كانت مناطق الاستغلال الزراعي الرئيسية المحافظات الشمالية والشرقية والوسط. وبالنسبة للمحافظات الشمالية والشرقية لعبت قلة السكان والعلاقات القبلية دورا مخففا للتوترات الاجتماعية. فقلة السكان تسببت في انعدام البطالة بين المزارعين في محافظتي الجزيرة والفرات (دير الزور) وبعض مناطق محافظة حلب. فيما وفرت العلاقات القبلية حصانة أدبية لشيوخ القبائل وإن أصبحوا إقطاعيين يستغلون أبناء عشائرهم. أما المحافظات الوسطى - حماة وحمص - فقد شهدت صراعا عنيفا سنتي ١٩٥٠ و١٩٥١ كما سبقت الإشارة لذلك. وليس أدل على قوة الصراع الاجتماعي في هذه المنطقة من نجاح أكرم الحوراني نائبا في قلعة الإقطاع سنة ١٩٤٧ عندما رفع شعار الاشتراكية، ومن تتويج ذلك بنجاح كامل قائمة «الاشتراكيين في منطقة حماة: في انتخابات سنة ١٩٥٤.

* عملت جميع الأحزاب، فيما عدا الحزب «العربي الاشتراكي» بقيادة الحوراني، على خنق التمرد في النفوس. فأحزاب اليمين فعلت ذلك بوحى مصالحها وما تؤمن به. والحزب الشيوعي أسهم بذلك نتيجة تحليل خاطىء للواقع السوري، تتحمل مسؤوليته القيادة، وبخاصة الأمين العام خالد بكداش، ولقد سبقت الإشارة لبعض ما صدر عنه بهذا الخصوص. أما حزب «البعث العربي»، في مرحلة ما قبل الاندماج مع «العربي الاشتراكي»

سنة ١٩٥٢ ، فقد كان وليد موقف فكري – سياسي يرفض الصراع الطبقي ويعتبره عامل فرقة وصراعا داخليا(١٨٣)، ويقف موقفا سلبيا من التجارب الاشتراكية العالمية والماركسية كما سبق بيانه.

* أسهمت الهجرة إلى الأمريكتين وإفريقيا الغربية والخليج العربي والجزيرة في حل مشكلة الكثيرين. فالمهاجرون يسهمون في خفض معدلات البطالة والبطالة المقنعة من ناحية، ويخففون من معاناة ذويهم بتحويلاتهم المالية من ناحية ثانية.

## ١٣– الحضور المصري والاستقطاب الناصري:

منذ أقيمت جامعة الدول العربية في ٢٥ مارس، آذار ١٩٤٥ تميزت العلاقة المصرية – السورية بقدر كبير من الإيجابية، وبتنام ملحوظ في تقارب وجهات نظر صناع القرار في القطرين في السياستين العربية والخارجية. ولم تؤثر الانقلابات العسكرية التي توالت في سوريا منذ انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ مارس / آذار ١٩٤٩ كثيرا في غلبة الإيجابية على السلبية في العلاقات المشتركة. فحسني الزعيم حاول الاستقواء بالموقف المصري لدعم مركزه داخليا في الشهور الأخيرة من عهده قصير الأجل، فزار القاهرة ولقي من الملك فاروق والحكومة المصرية استقبالا حافلا. وكذلك فعل أديب الشيشكلي في العامين الأخيرين من عهده، بحيث نمت علاقات نظامه بالنظام المصري الجديد.

وعندما أعلن التمرد في حلب على الشيشكلي لم يحسن النظام بمصر قراءة الحدث السوري، لدرجة أن إذاعة «صوت العرب» هاجمت الانتفاضة الشعبية المؤيدة بالتمرد العسكرى. الأمر الذى ضاعف عداء الأحزاب السورية للثورة المصرية، وعزز في أوساط القوى التقدمية، وبخاصة حزب البعث الظن بأن «حركة الضباط الأحرار» ليست إلا صورة طبق الأصل من الانقلابات السورية، دون اعتبار لتميز الحركة المصرية كيفيا عن الانقلابات السورية سواء من حيث تحررها من أى مداخلات أجنبية في تحركها، أو قيادتها من قبل صغار الضباط وليس كبارهم، والتزامها بنهج تقدمي اقتصادي – اجتماعي واضح الانحياز للغالبية، وإقدامها على تنفيذ إجراءات مست في الصميم الواقع السياسي – الاجتماعي القائم، خلافا لواقع الحال بالنسبة للانقلابات السورية.

وبالمقابل لم تحسن قيادة حزب البعث في القطر السوري قراءة أزمة مارس / أذار ١٩٥٤ في مصر، ولم تتنبه إلى أنها إنما هي معركة وجود ولا وجود فيما بين الثورة

والثورة المضادة. وكان ذلك نتاجا طبيعيا لما سبقت الإشارة إليه من تناقض في فكر البعث يومذاك، وتبني قادته الليبرالية في الوقت الذى يرفعون فيه شعار الاشتراكية. ولم يكن مستغربا أن يشارك البعث في قيادة المظاهرات التي شهدتها دمشق، ومعظم المدن السورية، احتجاجا على إعدام خمسة من قادة الإخوان في أعقاب محاولة الاعتداء على عبد الناصر في أكتوبر / تشرين أول ١٩٥٤. ولم يتردد نواب البعث في تبنى إصدار قرار عن مجلس النواب السوري باستنكار أحكام الإعدام وإدانة إلغاء الأحزاب في مصر، والدفاع عنه بحرارة حتى حاز موافقة شبه إجماعية.

غير أن الموقف من النظام المصري وقيادة عبد الناصر انقلب رأسا على عقب في فترة قصيرة للغاية. فخلال أقل من عام تحول الشارع السوري من العداء المطلق إلى التأييد الكاسح. وبعد أن كانت قيادات الأحزاب وقواعدها تنظر لحركة «الضباط الأحرار» من خلال تجربتها المرة مع الانقلابات السورية، وبعد أن كان العديد من قادة العمل السياسي وأصحاب الرأي لا يخفون قناعتهم بأن الحركة انقلابا عسكريا دبرته المخابرات الأمريكية، تبدلت المواقف بصورة دراماتيكية، وتبارى القادة والمفكرون والإعلاميون في تمجيد الثورة والثوار، وإسقاط أمانيهم المحبطة في الواقع السوري على الواقع المصري. وبالتالي كان تأثر الحراك السياسي والواقع الحزبي في سوريا متميزا كيفيا عنه في الأقطار العربية الأخرى بالنمو المتسارع في فعالية مصر القومية والدور القيادي للرئيس عبد الناصر في الحركة القومية العربية.

ولقد كان للموقف المصري الهجومي في مواجهة حلف بغداد دفاعا عن موقف عربى متحرر وغير منحاز، وللمبادرة بدعم حكومة صبري العسلي في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية أثرهما الملحوظ بين النخبة العسكرية والسياسية، الأكثر تأثيرا في صناعة القرار. في حين كان لصفقة الأسلحة التشيكية والدور الذي أخذت تلعبه أجهزة الإعلام المصرية في التصدى للاستعمار في كل نواحي الوطن العربي تأثير قوى في الجماهير السورية. وبتوالى التفاعلات الإيجابية فيما بين القطرين تسارع التحول في مواقف جماهير سوريا وقطاع متزايد من النخب السياسية والعسكرية، لدرجة انصراف غالبية الشعب السوري عن سماع إذاعة دمشق إلى سماع خطب عبد الناصر وتعليقات أحمد سعيد – مدير إذاعة «صوت العرب» يومذاك(١٨٤). وبدا واضحا أن التيار الجماهيرى المتنامي وجد في عبد الناصر القائد الذي يستقطبه. ولم يقف الأمر عند حدود الجماهير غير المؤطرة، وإنما امتد لقواعد الأحزاب ومناصريها وعدد غير يسير من قادتها.

فبالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي تطور الموقف من ثورة مصر وقيادة عبد الناصر بتسارع طردي من العداء المطلق والاتهام بالديكتاتورية وخدمة الاستعمار(١٨٥)، إلى التأييد التام والمناداة بالوحدة مع «مصر عبد الناصر». ولم يكن لقادة البعث ورجالاته موقف موحد في الحالين، إذ انعكس ما عرفوا به من تعدد الاجتهادات ووجهات النظر على الموقف من الثورة والقائد. فقيادة البعث السورية بما يشبه الاجماع اتخذت بداية موقفا سلبيا، إذ قاست الواقع بمصر على تجاربها المرة مع قادة الانقلابات السورية. وفي تقويمها للاتفاقية المصرية - البريطانية سنة ١٩٥٤ سلطت الأضواء بكثافة على البند الذى يجيز للقوات البريطانية العودة لمنطقة قناة السويس في حال وقوع عدوان على تركيا، وكشفت الظلال من حول ما عنته الاتفاقية من وضع حد لاحتلال بريطاني دام ٧٢ عاما. كما رأت في دعوة القيادة المصرية إلى اعتماد اتفاق «الضمان الجماعي العربي» أداة لتعزيز التضامن العربي، وسيلة لجماعية الربط بالغرب، بدلا من أن ترتبط الدول العربية بذلك فرادى. ولم تر في معارضة مصر الأحلاف دعوة جادة، وشككت في مطالبتها بإخراج العراق من الجامعة العربية إذا وقع الحلف مع تركيا، وذهبت إلى حد الادعاء بأن ذلك «إنما يؤدي إلى زيادة الاضطرابات في العلاقات العربية القائمة الآن»(١٨٦).

وعلى عكس ذلك كان موقف قيادة فرع الأردن - أكبر فروع البعث بعد الفرع السورى يومذاك وأنشطها - التي أبدت تأييدا واضحا للاتفاقية المصرية - البريطانية، باعتبارها اتفاقية جلاء وتحرير، وثمنت الدعوة لتفعيل اتفاق الضمان الجماعي العربي، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لتوفير الأمن القومي دون حاجة للارتباط بالأحلاف الاستعمارية.

وبين قادة البعث في القطر السوري كان أكرم الحوراني سابقا لمشيل عفلق في التجاوب مع دعوة الانفتاح على الثورة المصرية والقيادة الناصرية، التي أخذت تشق طريقها بتسارع بين كوادر الحزب. ويذهب البعض إلى أن الاقتراب من نظام عبد الناصر كان أحد مصادر الخلاف فيما بين الحوراني وعفلق، فبينما كان الأول يؤيد ذلك بقوة، كان الثاني يعارضه «خشية الوقوع في براثن الفردية من جديد»(١٨٧). غير أن الانعطاف في موقف الشارع العربي عامة - والسوري خاصة - تجاه عبد الناصر والثورة إثر الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية، عصف بكل ما كان لدى عفلق وجناحه من تحفظات، بحيث غدت الإشادة بالثورة والقائد قاسما مشتركا أعظم للبعثيين قادة وقاعدة. ففي نص يعود لنوفمبر /

تشرين ثاني ١٩٥٥ كان عفلق يوحد بين عبد الناصر ومجمل حركة التقدم العربي ومستقبلها، بينما أخذ الحوراني، من شدة إعجابة به، يشبهه بعمر بن الخطاب(١٨٨). وفي حديث لعفلق مع الكاتب الصحفي الفرنسي بنشوا ميشان في فبراير / شباط ١٩٥٨ وصف عبد الناصر بقوله لقد كبر مع الأحداث، وأثبت أنه في مستوى الظروف، ولم ينتهك أبدا إرادة الشعب ليرغمها على التوافق مع إرادته(١٨٩).

وكان لتطابق دعوة عبد الناصر مع المفاهيم النظرية التي بشر بها البعث تأثيرها في أوساط الجماهير، لدرجة أن كثيرين باتوا يشعرون وكأن عبد الناصر أصبح بعثيا، فأقبل كثيرون على البعث على نحو متميز عما كانت عليه الحال من قبل. وكان انفتاح قادة البعث على النظام المصرى وتفاعلهم المتنامي مع رموزه في مقدمة العوامل التي عززت مركز البعث ودفعت به إلى أن يمارس دورا سياسيا أكبر من قدراته الذاتية، بعد أن أصبح متمتعا بقوة وثقل الدعم السياسي المصري(١٩٠). وفي الوقت ذاته أخذ التيار الناصري المتنامي في الساحة السورية يستقطب الغالبية الساحقة من عناصر البعث، بحيث بدا للعديدين وكأن البعث أصبح حزب عبد الناصر. وبقدر ما حقق البعث استقطابا جماهيريا لتطابق شعاراته مع الدعوة الناصرية، بقدر ما حقق عبد الناصر اختراقا لصفوف البعث واستحواذا على فكر مثقفيه ومخيال كوادره وأنصاره.

ولم يكن الانفتاح من جانب واحد، وإنما كان هناك تنام متسارع في التفاعل المتبادل. فما أن ألقى عبد الناصر بكل ثقل مصر في التصدى للأحلاف، حتى وجد نفسه يقف إلى جانب جبهة القوى الوطنية السورية المعارضة للأحلاف، ويخوض معركة ضد الأحزاب والشخصيات المتعاطفة مع حلف بغداد. ومن بين القوى المعارضة للأحلاف في سوريا كان البعث هو الأقرب إلى الخط القومي التقدمي الذى التزمه عبد الناصر، علاوة على صيرورته القوة الكبرى المؤيدة لمصر في الساحة السورية. ولذلك كانت علاقة محمود رياض – سفير مصر في دمشق يومذاك – بالبعث علاقة صميمية(١٩١). ويذكر أكرم الحوراني أن عبد الناصر استدعى مصطفي حمدون، عندما كان يدرس في كلية الأركان بالقاهرة، وأبلغة أن لديه أخبارا مؤكدة عن تصميم المخابرات الأمريكية على تصفية قادة البعث، وأنه مستعد أن يقدم للبعث كل عون ومساعدة بالمال والسلاح(١٩٢).

وفي السنتين السابقتين للوحدة كان التعاون واسعا وعميقا بين البعث والنظام بمصر، بحيث بدا للكثيرين أن الطرفين تجاوزا كليا التحفظات. والتهم المتبادلة في الماضى،

إلا أن عدم حسم الخلافات والتحفظات السابقة أبقى تراكماتها في النفوس، «الأمر الذى كان له انعكاساته السلبية بعد قيام الوحدة وتفجر الصراع بينهما من جديد»(١٩٣). ومما ضاعف الآثار السلبية لعدم تصفية رواسب الماضي تصور بعض قادة البعث أنهم هم أصحاب الفضل في التبشير بالسياسة العربية التحررية التي التزم بها عبد الناصر، دون التنبه للنقلة النوعية التي أحدثها في الفكر والحراك السياسي القومي العربي. وما كان يقال في التعبير عن هذا التصور إن عبد الناصر مؤمن بمبادئ البعث في تعامله مع الدول الكبرى وفي وجهة نظره الخاصة بالاستقلال الوطني التي لا تقبل المساومة، وإن البعث هو الذي عرف عبد الناصر بتيتو والتجربة اليوغسلافية ودعوة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

وكما انفتح الحزب الشيوعي على الحركة القومية العربية ودعوة الوحدة العربية، وتفاعل بإيجابية واضحة مع البعث والعناصر الوطنية التقدمية في الأحزاب السورية. كان للمستجدات على صعيد دور مصر القومي وقيادة عبد الناصر انعكاسها الواضح لدى الحزب وقيادته. ولم يتردد خالد بكداش - أمين عام الحزب الشيوعي السورى اللبناني - أن يصف عبد الناصر في جريدة «النور» - صحيفة الحزب الرسمية - بأنه «رجل عجيب الوطنية، عجيب الذكاء». ونقل عنه قوله في مجالسه الخاصة: «إن جمال عبد الناصر قد عمل ضد الاستعمار أكثر من جميع القوى السياسية الوطنية مجتمعة، وإن الشيوعيين الذين مازالوا في سجون مصر ثرثارون صهيونيون»(١٩٤). غير أنه لم يكن لعبد الناصر ورموز نظامه تجاه الشيوعيين موقفا بمثل الموقف الإيجابي تجاه البعث لانعدام القواسم المشتركة عقائديا بين الناصرية والأحزب الشيوعية العربية خلافا لوحدة المنطلقات الفكرية بين البعث والناصرية.

ولم يتخلف الإخوان المسلمون عن الركب، وسبقت الإشارة لموقفهم الإيجابي تجاه مصر في مواجهة العدوان الثلاثي. وإلى جانب تأثيرات قوة التيار الجماهيري الملتف من حول قيادة عبد الناصر، وعمق المشاعر القومية العربية في الساحة السورية، كان للدور المميز للدكتور مصطفي السباعي في قيادة الجماعة والتكيف الذى تميز به مع الواقع السوري دوره المؤثر في ذلك الموقف، الذى احتفظ بتطوره الإيجابي حتى قيام الوحدة، حيث اصطفت جماعة الأخوان المسلمين في سوريا إلى جانب مؤيديها، سواء بتصويت نوابها في المجلس النيابى إلى جانب الوحدة، أو بعدم صدور أى موقف معارض على صعيد القوى الشعبية المؤيدة للجماعة، التي احتفظت بجزء غير يسير من قدراتها على الرغم من تنامي المد القومي العربي.

ويذهب العديد من الباحثين إلى أن التأييد السوري القومى لمصر كان عاملا مشجعا لعبد الناصر في اتخاذه قرار تأميم قناة السويس، في أعقاب سحب عرض تمويل السد العالي. ففي خطاب التأميم يوم ١٩٥٦/٧/٢٦ أكد عبد الناصر على تحدي سوريا للغرب ومطالبتها بالوحدة مع مصر(١٩٥). ومع أن نخب الأمة العربية وجماهيرها ما بين المحيط والخليج وقفت مؤيدة وداعمة بكل حزم الموقف المصري، إلا أن ما صدر عن الشعب العربي في سوريا لم يكن له نظير. وعندما وقع العدوان على مصر طار الرئيس القوتلي ومعه ثلاثة وزراء إلى موسكو لتأمين الدعم المادي والمعنوي(١٩٦). وبأمر من عبد الحميد السراج – رئيس الشعبة الثانية في الجيش السوري حينذاك – قام الضابط هيثم الأيوبي، وأفراد من كتيبة الفدائيين الفلسطينيين، بنسف أنابيب النفط الخاصة بشركة نفط العراق. ويلاحظ أن التفجير اقتصر على الخطوط التي لبريطانيا وفرنسا نصيب الأسد في ملكيتها، ولم يطل خط التابلاين، الذي كان مملوكا للشركات الأمريكية. ولقد رفضت الحكومة السورية كل الضغوط للسماح بإصلاح مضخات الضخ قبل انسحاب القوات المعتدية من أرض مصر.

## ١٤- الطموح الوحدوى والمشاعر العروبية:

في مطلع القرن العشرين واجهت بلاد الشام والعراق مخاطر التتريك والتهميش من قبل جماعة «الاتحاد والترقي»، مما تسبب في تفجر الوعي القومي العربي في الولايات العربية التابعة للامبراطورية العثمانية، وبروز المنظمات السياسية قومية الشعارات في وقت مبكر، قياسا ببقية نواحي الوطن العربي، لاختلاف طبيعة التحديات التي تواجه النخبة النشطة سياسيا في بلاد الشام والعراق عنها في سائر الأرض العربية. فيما شكل اتفاق سايكس – بيكو سنة ١٩١٦ على اقتسام الهلال العربي الخصيب فيما بين انجلترا وفرنسا صدمة قوية للطموحات الوحدوية، التي واكبت تفجر الثورة العربية ضد الأتراك بقيادة الشريف حسين – شريف مكة يومذاك – الأمر الذي عمق المشاعر الوحدوية في النفوس. وبقيام فرنسا بتجزئة سوريا على أساس طائفي، وتفجر الثورات المطالبة بالوحدة غدا التطلع للوحدة والاتحاد مكونا أساسيا من مكونات الفكر السياسي السوري، على نحو متميز عنه في بقية نواحي المشرق العربي.

ولقد سبق إيضاح أن الدولة القطرية العربية المعاصرة خرجت إلى الوجود بعملية قيصرية، مختلفة في ظروفها بين دولة عربية وأخرى، كنتيجة لاختلاف الظروف المؤثرة في صناعة قرار الدولة المستعمرة لهذا القطر العربي أو ذاك. كما سبق تبيان أن الدولة القطرية

لم تستطع اكتساب المشروعية في نظر التيارات الفكرية الرئيسية في ساحتها، خاصة التيارين: القومي والإسلامي، نتيجة غياب المشاركة الوطنية في ترسيم الحدود وإشهار الدولة وتحديد توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد ترتب على ذلك كله افتقار الدولة القطرية العربية لمقومات تأصيل ذاتها وتبرير وجودها في نظر غالبية مواطنيها، ما أبقى الطموح الوحدوي التاريخي متجذرا في فكر النخبة ووجدان الجماهير.

وكانت الجمهورية السورية غداة ظفرها بالاستقلال التام سنة ١٩٤٦ المثال الأبرز للافتقار للمشروعية وتأصيل الذات في الفكر والوجدان، ليس فقط نتيجة حداثة بروز الكيان السوري ككيان سياسي مستقل، وإنما أيضا نتيجة عمق المشاعر الذاتية في أوساط التكوينات الاجتماعية السورية، وبخاصة الجمهور والنخب غير المسيسة من ناحية، وبفعل التنامي المتسارع للمشاعر المتجاوزة القطرية وبالذات الشعور القومي العربي بين النخب السياسية من مختلف التكوينات. وفي الواقع العملي بينما كانت المشاعر الفئوية الذاتية في تراجع ملحوظ، لم يتم ذلك لمصلحة الشعور السوري الوطني، بمقدار ما كان يصب في قناة الوعى القومي العربي العام، أو العربي المشرقي الخاص، «سوريا الكبرى» أو «الهلال الخصيب».

وكان من نتائج انتكاس الحركة القومية العربية في العراق، عشية فشل حركة رشيد عالى الكيلاني سنة ١٩٤١، أن بدت سوريا حاضنة الفكر القومي والمشاعر الوحدوية. ومنذ مطلع الأربعينات غدت دمشق مركز الثقل في الفكر والعمل السياسي العربي، ففي المحادثات التي جرت في الاسكندرية سنة ١٩٤٤ بشأن إقامة جامعة الدول العربية، تبنت الحكومة السورية برئاسة سعد الله الجابري الدعوة لإقامة «اتحاد تام»، وأبدت استعدادا للتضحية بالسيادة القطرية في سبيل الاتحاد الذى رأت فيه «مصدر حياة، نتطلع من خلاله إلى البقاء والسلامة». ولقد جوبه الموقف السوري بضغط بريطاني استجابت له الأنظمة العربية، بحيث جاء ميثاق الجامعة يكرس التجزئة بأكثر مما يمهد السبيل للوحدة.

ولقد شكل بروز التحدي الصهيوني في أعقاب نكبة ١٩٤٨ رافعة للوعي القومي العربي لدى الشعب العربي في سوريا على نحو متميز قياسا ببقية الأقطار العربية. وعندما صدر دستور سنة ١٩٥٠ تضمن النص على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، وعلى إلزام رئيس الجمهورية والنواب أن يقسموا على أنهم «سيسعون إلى تحقيق الوحدة العربية»(١٩٧). وسبقت الإشارة للمذكرة التي قدمها لمجلس الجامعة العربية د.ناظم القدسي،

رئيس وزراء سوريا أوائل عام ١٩٥١، بشأن إقامة «اتحاد تام» بين الأقطار العربية. وكل ذلك مؤشر ليس فقط على عمق الوعي القومي في الساحة السورية، وإنما أيضا على ضعف المشاعر القطرية. إلا أن سوريا، كبقية الأقطار العربية، كانت تفتقر للقوة الاجتماعية صاحبة الدور في صناعة القرار، التي لها مصلحة في قيام سوق عربية مشتركة وتكامل قومي، وبالتالي الالتزام باستراتيجية وحدوية ومنهاج عمل واقعي للتقدم على طريق الوحدة.

ولم يفت صناع القرار البريطاني إدراك قوة الشعور بالانتماء القومي العربي لدى نخب سوريا وجمهورها، واعتزاز الغالبية الساحقة - ومن مختلف الجماعات الاجتماعية - بالموروث الحضاري العربي، وتنافس النخب السياسية في التعبير عن التزامها بالطموح الوحدوي. كما لم يفتهم وعي خطورة استقلال سوريا، ذات التوجه القومي التحرري، على نفوذ بريطانيا واستغلالها في المشرق العربي. وكان أن حاول الإنجليز ضرب استقلال سوريا وتوجهها من خلال طموح نخبها وجمهورها للوحدة، فعمدوا خلال السنوات القليلة التي أعقبت الاستقلال إلى طرح مشاريع «وحدوية»، دون أن يكونوا صادقي النية في إنجاز أي منها. ووجد بين قادة الأحزاب والشخصيات المستقلة النشطة سياسيا من استهوته مشروعات «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب» و«وحدة سوريا والعراق». وكان غير يسير ممن استهوتهم تلك المشروعات جميعها أو إحداها، من أصحاب الماضي الوطني وذوى المقصد النبيل. وبرغم ذلك جوبهت تلك المشروعات جميعها بمعارضة جبهة واسعة من القوى والعناصر، المدنية والعسكرية، التي ربط معظمها الوحدة أو الاتحاد بالتحرر وتأمين استقلال سوريا والحفاظ على نظامها الجمهوري. الأمر الذي أسهم في إفشال جميع المشروعات، وذلك إلى جانب عدم مصداقية الإنجليز في طرحها، وعدم وجود «الكتلة التاريخية» ذات المصلحة في تحقيقها.

وشهد الطموح الوحدوي نقلة نوعية باتضاح التوجه القومي التحرري لثورة مصر، وتسارع تنامي المد القومي الملتف من حول قيادة عبد الناصر. ذلك لأن التحولات على الساحة المصرية أنعشت دور مصر التاريخي كأقليم قاعدة عربي، كما أوجدت على المسرح السياسي العربي قيادة مشخصنة للطموحات القومية. وكان طبيعيا والحال كذلك أن تتبنى القوى والعناصر السورية، المدنية والعسكرية، التي سبق أن تصدت للمشاريع «الوحدوية» المشبوهة، دعوة الوحدة مع مصر التي رفعها حزب البعث في ١٧ نيسان / أبريل ١٩٥٦، إذ وجدت فيها ما يلبى طموحها ويتجاوب مع أمانيها. ولقد جاء تأميم القناة وصمود مصر في مواجهة العدوان يضاعفان من تأثير الحضور الناصري في الساحة السورية.

ويلاحظ أن دعوة الوحدة مع مصر تميزت عن كل دعوة سابقة للوحدة في سوريا بأنها لقيت استجابة شعبية واسعة، وتحولت إلى أن تصير محددة أولى لوطنية وتقدمية مواقف العناصر والقوى المدنية والعسكرية على السواء. ذلك لأن الوحدة مع مصر في واقعها الجديد لم تجسد فقط استجابة واعية للطموح الوحدوي المتجذر في فكر نخب سوريا ووجدان جماهيرها على نحو متميز، وإنما عبرت أيضا عن قناعة القطاع الأوسع من النخب والجماهير بأنها سبيل حماية النسيج الوطني السوري من التمزق الذي تلوح نذره في الأفق، وبداية السير الجاد على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، قياسا بما كان جاريا في مصر. وهذا يفسر تعاظم المد الوحدوي خلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن، لدرجة أن غدت دعوة الوحدة مع مصر محور الجدل السياسي السوري خلال السنتين السابقتين للوحدة.

كما جاء توالي المؤامرات على الحكم التقدمي السوري، وتفاقم حدة الصراعات في أوساط القوى السياسية والتكتلات العسكرية السورية يزيد من زخم التيار المنادي بالوحدة مع مصر. فمن جهة أولى اشتدت وتيرة التحديات الخارجية منذ أن تأكدت هزيمة القوى اليمينية المؤيدة الأحلاف، وسيطرة القوى والعناصر القومية التقدمية على صناعة القرار السياسي، مدعومة من الكتلة العسكرية التي تمثل تحالفا تقدميا لضباط البعث الدور الأول في قيادته. ومن جهة ثانية تزايدت احتمالات المجابهة المسلحة مع إسرائيل ودول حلف بغداد، فيما انحازت الحكومة اللبنانية بتوجيه من الرئيس كميل شمعون لقوى التحالف المضاد، وجعلت من لبنان بؤرة للتآمر على توجهات النظام السوري التحررية والوحدوية. ومن جهة ثالثة سيطر على الأحزاب اليمينية شعور بالعجز تجاه هيمنة الجيش وحزب البعث على الحراك السياسي، وذلك إلى جانب تحسبها من أن تنتهي الأمور لمصلحة الحزب الشيوعي(١٩٨). وكمحصلة لذلك كله اكتسب التيار الوحدوي زخما باعتبار أن الوحدة مع مصر سبيل الوقاية من خطر اليمين المتآمر واليسار اللاقومي على السواء، ومن منطلق الحرص على مجاراة التيار الدافق اندفع كثيرون يزايدون في دعاواهم الوحدوية، بحيث بات متعذرا التصدي لدعوة الوحدة، التي حجمت قدرات كافة القوى المضادة.

* * *

كانت نهاية عهد الشيشكلي أقرب إلى الثورة منها إلى الانقلاب، فقد أضرب الشعب وتمرد، وتظاهر الطلاب والعمال، وثار الفلاحون وحملوا السلاح في وجه السلطة،

وتجمعت جبهة وطنية من الأحزاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وتحرك الجيش بعد ذلك كله. كانت بداية ثورة ولكن شعارات قادة التحرك المرفوعة لم تتضمن ما يستشف منه التطلع إلى التغيير الشامل، أو حتى التغيير الجزئي، وإنما كان طرد الشيشكلي وإعادة الحياة «الديمقراطية». وكان التناقض الأول في التحرك ضد الشيشكلي يومذاك أن الجماهير كانت تطمح لتغيير جذري في الواقع الاقتصادي – الاجتماعي، بينما القوى السياسة القائدة للحراك الجماهيري هدفها المجمع عليه التغيير السياسي واستعادة دورها السلطوي الذي حرمها العسكر منه.

وكان من الممكن أن يتطور الحراك الثوري الذى أسقط الشيشكلي لو أن القوة التقدمية في الجمع الساخط أثبتت وجودها الفاعل، وامتلكت قدرة قراءة المتغيرات والمستجدات بكفاءة. لقد واجهت سوريا يوم سقوط الشيشكلي عملية الاختيار بين إعادة النظام شبه الليبرالي، وإقامة نظام جديد متجاوز الشكل الديمقراطي إلى مضمون ديمقراطى مستجيب لطموحات القطاع الأوسع من المواطنين للتغيير الاجتماعي وتكافؤ الفرص. ولقد ارتضى قادة الحركة القومية العربية الممثلة في حزب البعث العربي الاشتراكي عودة المجلس النيابي وإعادة النظام شبه الليبرالي. وتقرر في تلك الأيام القليلة التي أعقبت رحيل الشيشكلي مصير سوريا لعدة سنوات مقبلة، ومصير أولئك الذين كان الظن أنهم القادة الطليعيون للحركة القومية العربية في قطر حيوى عظيم الدور في الحراك القومي العربي.

حقا إن قادة حزب البعث دخلوا في تحالف مع سائر القوى من أجل استعادة الحياة الديمقراطية، وأن جبهة وطنية من أحزاب البعث والشعب والوطني قادت معركة إسقاط الشيشكلى، وأن الكتل المسيسة في الجيش المناصرة للتجمع السياسي المعارض استجابت لحركة التمرد التي أعلنها مصطفى حمدون، ما عجل برحيل الدكتاتور. غير أن الظروف تهيأت لقادة البعث وضباطه لتطوير الحراك الشعبي – العسكري باتجاه إقامة نظام ديمقراطي يستجيب للطموحات الشعبية، ويكون منطلقا لتغيير جذرى. ففي الوقت الذي كانوا فيه القوة الرئيسية التي تحملت عبء الحراك الشعبي والتحرك العسكري. كان من المؤكد أن تقف الجماهير والقوى التقدمية الحزبية وغير الحزبية، الشعبية والعسكرية، إلى جانبهم.

ويومها لم تمارس قيادة البعث المسؤولية الثورية، ويعود ذلك في تقدير أكثر من

باحث إلى أنها لم تكن تمتلك مخططا ثوريا للحكم، كما أنها كانت أسيرة فهم للديمقراطية لم تكن ترى فيها غير شكلها الليبرالي. ويذهب البعض إلى أنه في حمص اختلف الحوراني وعفلق، إذ كان كل منهما يحاول دفع رفيقه للحكم ويبقى خارجه، لتوريطه في مغامرة لا تعرف نتائجها. وفي غمرة الخلاف بين قادة البعث أفلت زمام الأمور من أيديهم وعاد هاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية، واستعادت الأحزاب التقليدية زمام المبادرة من جديد(١٩٩).

وخلال السنوات الأربع التي انقضت ما بين سقوط الشيشكلي وقيام الوحدة تحالف البعث مع الشيوعيين وقوى اليمين المعادية للأحلاف، وعللت مهادنة اليمين الحاكم بالواقعية وظروف سوريا الخاصة. وقيل إن القبول بعدم خوض معركة التغيير الجذري اقتصاديا واجتماعيا كان ضروريا من أجل الحيلولة دون خسارة أصوات شركاء الحكم لمصلحة اليمين المناصر للأحلاف. وقيل إن قوى اليسار لم تكن تمتلك القوة الكافية لفرض التغيير الذي كانت تطمح إليه جماهير المدينة والريف.

وكل ذلك لايستقيم وحقائق الواقع الذي كان، ولدى التعمق في قراءة الأحداث يومذاك يتضح أن اليمين كان طرفا في كل المؤامرات التي استهدفت استقلال سوريا ونهجها التحرري، لإدراك اليمين أنه لم يعد قادرا على الاحتفاظ بنفوذه الاجتماعي وهيمنته الاقتصادية بقدراته الذاتية. وأنه وجد في مشاركة اليسار في الحكم ما ييسر له الاحتفاظ بامتيازاته الموروثة. والشواهد كثيرة على أنه كان بإمكان القوى التقدمية في الشعب والجيش تحمل نتائج السياسة التحررية إلى أبعد مدى، وأن مهادنة اليمين الحاكم وعدم الدفع باتجاه التغيير الجذرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لم تكن هي التي حمت سوريا من التآمر وحالت دون انحياز شركاء الحكم للصف المضاد. وإنما هو التيار الجماهيري الملتف من حول الحركة القومية العربية هو الذي اضطر ذلك القطاع من اليمين للتظاهر بتبنى سياسة تحررية ملتزمة بالحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وبرهان ذلك أن رموز ذلك القطاع ارتدوا على أعقابهم وتسابقوا على تصدر المعسكر المضاد ما إن وقع الانفصال وانحسر المد الجماهيري التحرري الذي اضطرهم مكرهين للسير ضد قناعاتهم حينا قصيرا من الزمن.

وهكذا تكون سوريا قد عاشت خلال السنوات الممتدة ما بين إعلان الاستقلال سنة ١٩٤٦ وقيام الوحدة سنوات حافلة بالحراك الشعبي النشط، تغيرت خلالها موازين القوى، واحتلت مركز الصدارة في ختامها قوى الحركة القومية العربية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي. إلا أنها برغم كل المنجزات والمستجدات التي حفلت بها السنوات الاثنتا عشرة لم تشهد تغيرات جذرية في مستوى زخم الحراك الشعبي الذي شهدته، مما يجعل مستطاعا القول إن سوريا، قلب العروبة النابض، عاشت سنوات عاصفة من السخط ولكنها لم تعش الثورة.

## الهوامش :

(١) قام العقيد سامي الحناوي بالانقلاب على الزعيم في ١٩٤٩/٨/١٤ بدعم عراقي، ثم قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلابين الأول في ١٩٤٩/١٢/١٩ ، حيث أسند الحكم لوزارة مدنية مسؤولة عمليا أمام كبار ضباط الجيش. والثاني يوم ١٩٥١/١١/٢٩ مستبعدا الحكومة المدنية ومتوليا السلطتين التشريعية والتنفيذية ومنفردا بصناعة القرار.

(٢) يقرر باتريك سيل: أن من يقود الشرق الأوسط لابد له من السيطرة على سوريا، وأن كلا من العراق ومصر كان يدرك أن من يتمتع بصداقة سوريا يعزل الآخر. وأن السياسيين والزمر والجماعات المؤثرة الفعالة في سوريا رهنت أنفسها لهذا الجانب أو ذاك، وكلا الجانبين أحيانا.
- باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ١٤.

(٣) نيقولاس فان دام: الصراع على السلطة في سوريا ١٩٦١ - ١٩٦٥ (القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٩٥) ص ٢٢.

(٤) عوني فرسخ: الأقليات في التاريخ العربي: مصدر سابق ص ١٩٦-٢١٤.

(٥) إلبرت حوراني: الأقليات في العالم العربي ص ٢٢.
ود.نقولاس فان دام: مصدر سابق ص ١٩.

(٦) فليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي - سياسة القومية العربية ١٩٢٠ - ٩٤٥. ترجمة وإصدار مؤسسة الأبحاث (بيروت ١٩٩٧) ص ٤١.

(٧) Van Dusen: Political Intergration and Regionalism in Syrea, The Middle East Journal Vol. 26 Spring 1972 PP.123-4.

نقلا عن نقولاس فان دام، مصدر سابق ص ٢٢.

(٨) د.بشير العظمة: جيل الهزيمة (لندن، رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩١) ص ١٧٦.

(٩) د.سامي الجندي: البعث (بيروت، دار النهار للنشر ١٩٦٩) ص

(١٠) فليب خورى: سوريا والانتداب الفرنسى - مصدر سابق ص ١٠٨ و١١٠.

ود.غسان سلامة وآخرون: المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧) ص ١٦٢.

(١١) سلمى مردم بك: أوراق جميل مردم، استقلال سوريا، شركة المطبوعات ص ١٧٨ عن: حمدان حمدان: عقود من الخيبات، (بيروت، دار بيسان ١٩٩٥) ص ١٠٣.

(١٢) حمدان حمدان: عقود من الخيبات، مصدر سابق ص ١٠٣ - ١٠٦.

(١٣) د.بشير العظمة: جيل الهزيمة مصدر سابق ص ١٧١ ود.سامي الجندي: البعث مصدر سابق ص ٤٢.

(١٤) د.سهيلة الريماوي: الحكم الحزبي في سوريا ج٢ ١٩٣٧ - ١٩٤٥ (عمان - د.ن - ١٩٩٩) ص ٣٩٨.

(١٥) حمدان حمدان: عقود من الخيبات، مصدر سابق ص ١٠٨ - ١١٢.

(١٦) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٣٢٨.

(١٧) د.سهيلة الريماوي: المصدر السابق ص ٤٢٣ و٤٢٤.

(١٨) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٤٠٣.

ود. سامي الجندي: البعث، مصدر سابق ص ٣٨.

(١٩) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٥٢ و٥٣.

(٢٠) ما بين ١٩٢٠ - ١٩٥٨ توزع أبناء العائلات النافذة اجتماعيا واقتصاديا والمهنيين العاملين لديهم السلطة السياسية، بحيث قدمت ثمان منها رؤساء الوزارات لمدة ٢٤,٥٠ سنة الذين شكلوا ما يعادل ٥٢٪ من عدد الوزارات خلال الفترة. فقد شكل كل من جميل مردم، وخالد العظم، وصبري العسلي الوزارة ٤ مرات وشكلها مرتين كل من تاج الدين الحسني، وصبحي بركات وسعد الله الجابري وفارس الخوري وسعيد الغزي.

- محمد مراد: العائلة وعلاقات القرابة والسلطة في المجتمع العربي

بيروت: (مجلة الاجتهاد - العددان ٣٩ و٤٠ السنة العاشرة. صيف وخريف ١٩٩٨ ص ٥٠)

(٢١) نقولاس فان دام: الصراع على السلطة في سوريا ص ٢٠ و٥٤.

(٢٢) حول ذلك يقول صلاح البيطار: «بعد الاستقلال دخل كثير من الطلاب الحزبيين والبعثيين في الكلية العسكرية، وهم إذا فكوا ارتباطهم التنظيمي بالحزب، وفقا لقانون الجيش، إلا أنهم ظلوا على اتصال برفاقهم الحزبيين في الجامعة».

صلاح البيطار: في ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠) ص ٤١٢.

(٢٣) اكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني، جريدة الخليج - العدد ٦٦٢٨ في ١٩٩٧/٧/١٢.

(٢٤) د.هيثم الكيلاني، الاستراتيجية العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١) ص ١٢٢ - ١٢٨.

(٢٥) المصدر السابق ص ٤٦٢.

(٢٦) أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني: جريدة الخليج الشارقة العدد ٦٦٢٣ يوم ١٩٩٧/٧/٧.

(٢٧) مذكرات أكرم الحوراني: عمان، العرب اليوم العدد ٥٩ في ١٩٩٧/٧/١٤.

(٢٨) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٥٤.

(٢٩) جوناثان أوين: أكرم الحوراني، دراسة حول السياسة السورية ١٩٤٣ - ١٩٥٤ (بيروت ١٩٩٦) ص ٨٧.

(٣٠) باتريك سيل، الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ١٠٤.

(٣١) خالد العظم: المذكرات، مصدر سابق ج٢ ص ١٨١.

(٣٢) يكتب جوناثان أوين: الموظف السابق في السفارة الأمريكية في عمان - «لقد تأكد بعد السماح بنشر بعض الوثائق السرية بتورط الولايات المتحدة بأول انقلاب عسكري في العالم العربي. واستناداً للوثائق السرية التي سمح بنشرها التقى حسني الزعيم مع مسؤول من السفارة الأمريكية - في دمشق - للنقاش حول الانقلاب. ولقد بدأت هذه اللقاءات في أواخر عام ١٩٤٨، وانتهى الإعداد للانقلاب في بداية ١٩٤٩. وفي شهر آذار تقدم الزعيم بطلب المساعدة من الأمريكيين للقيام بانقلابه.
- جوناثان أوين: أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ٦٦ و٦٧.

(٣٣) في مساء ١٩٤٩/٣/٣١ - ثاني أيام انقلاب الزعيم - اجتمع في قاعة فندق الشرق أكثر من ٨٠ نائبا، وانتهوا إلى تأليف لجنة من: فارس الخوري وعادل أرسلان ومصطفى برمدا للاتصال مع حسني الزعيم والبحث معه في تشكيل «حكومة قومية». وفي ١٩٤٩/٤/٢ نشرت جريدة النهار اللبنانية تصريحا لفارس الخوري ورد فيه: «لاشك أن الحركة الانقلابية هي غير دستورية، ولكنها وقعت فلا يصح في هذه الحالة، سواء كانت حركة حق أو باطل الوقوف في وجهها، أو وضع العراقيل في سبيلها، لئلا تصبح البلاد في حالة فوضى. أما الدستور والحياة الدستورية فحياة الأمة فوق الدستور وأشكاله. ويهمنا بالدرجة الأولى حياة الأمة واستمرارها وحماية الكيان السوري. ولا ريب في أن الرجل الذي يتولى زمام الرئاسة في مثل هذه الظروف يجب أن يكون رجلا مقداما صلبا». وقد ترافق هذا التصريح مع حل المجلس النيابي يوم ١٩٤٩/٤/٣.

- أكرم الحوراني: المذكرات مصدر سابق، العرب اليوم العدد ٦١ في ١٩٩٧/٧/١٦.

(٣٤) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ١٥٨.

(٣٥) غسان تويني: منطق القوة (بيروت دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٥٤) ص ٦٦.

(٣٦) كان بين الضباط الذين شاركوا في انقلاب حسني الزعيم أعضاء في الحزب السوري القومي ومناصريه، فيما كان زعيم الحزب أنطون سعادة يرى في الزعيم إمكانية أداة لمشروعه يمكن الاستغناء عنها طالما هي مجرد أداة. ولهذا قبل منه إمداده بالسلاح، الذي استخدمه في محاولة الثورة في لبنان، وعندما فشلت المحاولة ولجأ سعادة إلى سوريا استقبله الزعيم كصديق وأهداه مسدسا، واعتبره لاجئا سياسيا. إلا أن الزعيم غدر به وسلمه للحكومة اللبنانية ليتم اعدامه بعد محاكمة مدانة تاريخيا لافتقادها أبسط شروط العدالة.
- حمدان حمدان: عقود من الخيبات، مصدر سابق ص ١٩٩.

(٣٧) د.سامي الجندي: البعث، مصدر سابق ص ٥٧.

(٣٨) اتهم ابراهيم الحسيني رئيس المكتب الثاني باغتيال العقيد محمد ناصر قائد سلاح الطيران.

(٣٩) قبل وقوع الانقلاب كان قد صدر الحكم بإعدام فؤاد مردم في قضية باخرة السلاح التى كلف بشرائه، وبدلا من أن يورد لسوريا تم شحنه إلى إسرائيل، فقام الزعيم بإيقاف تنفيذ الحكم لقاء مبلغ اتهم بتلقيه. كما أنه تسلم من صبري العسلي، رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة أسباب الهزيمة، تقريرا تضمن عشر تهم موجهة لوزير الدفاع السابق أحمد الشرباتي، إلا أن الزعيم لم يحل التقرير إلى المحكمة العسكرية ولم يحرك الدعوى العامة. وكان الجيش السوري قد استطاع الاحتفاظ بثلاثة قطاعات من الجليل الشرقي على الحدود السورية. مساحتها مجتمعة ٦٦٫٥٠ ميلا مربعا. وفي محادثات الهدنة مع الجانب السوري أصر الوفد الإسرائيلي على عدم احتفاظ سوريا بالقطاعات الثلاثة. ولقد أقنع وسيط الأمم المتحدة، د.رالف بانش – الأمريكى الجنسية – الوفد السوري – الذي كان يرأسه اللواء فوزي سلو ويضم في عضويته المقدم عفيف البزري – الانسحاب من معظم تلك القطاعات، واعتبارها مناطق مجردة من السلاح يحدد حق السيادة عليها عند التوصل لاتفاقية سلام. وفي تموز / يوليو ١٩٤٩ عقدت اتفاقية الهدنة، وبذلك حققت إسرائيل ما تريد إذ تم الانسحاب من مستعمرة مشمار هياردين وما حولها. وبذلك شكلت «المنطقة المجردة» فيما بعد تهديدا خطيرا لأمن سوريا. وذكرت بعض المصادر أن الزعيم كان على استعداد للدخول في مفاوضات للصلح، وطلب لقاء بن غوريون. وبعد الانقلاب عليه وإعدامه بأسبوع باشر وزير خارجيته عادل أرسلان نشر عدة مقالات في جريدة الحياة البيروتية أشار فيها إلى أن حسنى الزعيم كان على اتصال بإسرائيل.
– باتريك سيل / مصدر سابق ص ٨٦.
ويوميات عادل أرسلان ومذكرات أكرم الحوراني، عمان «العرب اليوم» في ١٩٩٧/٧/١٤ و١٩٩٧/٧/١٦.

(٤٠) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٨٦.

(٤١) شكل المجلس النيابى لجنة من ثمانية أشخاص، يمثلون كل الكتل النيابية، نصفهم مسلمون، ونصفهم مسيحيون، بينهم الحوراني ود.مصطفي السباعي لدراسة مادة دين الدولة. وبعد المناقشة العامة لمشروع الدستور أقرت اللجنة المادة الثالثة التى نصت على أ– دين رئيس الجمهورية الإسلام. ب – الفقة الإسلامى المصدر الرئيسى للتشريع ج– حرية الاعتقاد مصونة، والدولة تحترم جميع الأديان السماوية، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها، على أن لايخل ذلك بالنظام العام د– الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومحترمة. كما تقرر أن تضاف لمقدمة الدستور: «ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام، فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومثله العليا. ويعلن الشعب عزمه على توطيد أواسط التعاون بينه وبين شعوب العالم العربي والإسلامي، وبناء الدولة الحديثة على أسس من الأخلاق القويمة التي جاء بها الإسلام والأديان السماوية الأخرى، وعلى مكافحة الإلحاد والتحلل الخلقي.
وتولى د.السباعي الدفاع عن النص في بيان أذاعه باسم الجبهة الإسلامية الاشتراكية، وتصدى لمعارضة رابطة العلماء بزعامة الشيخ أبو الخير الميداني. وقد أيد المادة كل من النواب د.معروف الدواليبي ومحمد

المبارك، إلى جانب د.السباعي، وثلاثتهم من المختصين بالفقة الإسلامي. كما وافق على المادة رجال الدين المسيحي والجمعية التأسيسية بما يشبه الإجماع.
– مذكرات أكرم الحوراني: العرب اليوم في ١٩٩٧/٧/٢١.

(٤٢) أممت يومذاك شركات: المياه والكهرباء الفرنسية في حلب، والكهرباء الفرنسية في حمص، والكهرباء والنقل البلجيكية في دمشق، وإدارة حصر التبغ الفرنسية.
– باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ١٤٥.

(٤٣) باتريك سيل، مصدر سابق ص ١٦٤

(٤٤) إليعازر بعيري، مصدر سابق ص ١٢.

(٤٥) تطور الإنتاج في سوريا ما بين ١٩٤٥ – ١٩٥٥ (بآلاف الهكتارات وآلاف الأطنان المترية)

| المساحة المزروعة | ١٩٤٥ | ١٩٥٠ | ١٩٥٤ | ١٩٥٥ |
|---|---|---|---|---|
| قمح | ٧٥٠ | ٩٩٢ | ١٣١٤ | ١٤٦٣ |
| شعير | ٣٤٨ | ٤١٦ | ٥٤٣ | ٦١٤ |
| قطن | ١٨ | ٧٨ | ١٨٧ | ٢٤٩ |
| الإنتاج | | | | |
| قمح | ٤١٥ | ٨٣٠ | ٩٦٥ | ٤٣٨ |
| شعير | ٢٤٨ | ٣٢٢ | ٦٣٥ | ١٣٧ |
| حلج قطن | ٤ | ٣٦ | ٨٠ | ٨٤ |
| غزل قطن | ١,٧ | ٥,٥ | ٦,٩ | ٧,٨ |
| أسمنت | – | ٦٨ | ٢٤٩ | ٢٦٥ |
| سكر | – | ٨ | ٣٦ | ٤٥ |

* كان عام ١٩٥٥ عام جفاف شديد

(٤٦) جوناثان أوين: مصدر سابق ص ١١٥ – ١١٦.

(٤٧) المصدر السابق ص ١٣٧ و١٣٨.

(٤٨) حمدان حمدان، أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ٩٧.

(٤٩) المصدر السابق ص ١٠٩، جوناثان أوين، مصدر سابق ص ١٣٩.

(٥٠) Fo.371-82785/EY/1015.21 29 June 1950 (Letter form Furlange to Man).

كما تفيد الوثيقة رقم ٩٠٠/٩٧٣ - ٥٠٠ في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠ من الأرشيف القومي للولايات المتحدة الأمريكية، أن أحد الدبلوماسيين الأمريكان سأل رئيس الوزراء السوري ناظم القدسي عن تقدير الحكومة لأبعاد حركة الحوراني. وأن المفوضية الأمريكية في دمشق كانت تتوقع تحول الحركة إلى عصيان مدني واسع النطاق، ثم إلى صراع مسلح مع أجهزة الأمن التابعة للحكومات الوطنية السورية.

- حمدان حمدان: أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ٩٩ و١٠٠.

(٥١) باتريك سيل، مصدر سابق ص ١٩٠.

(٥٢) كان بين السبعة: مصطفي حمدون ممثل البعث وعدنان المالكي، وفيصل الأتاسي موال للعراق وأمين أبو عساف موال للسعودية، وغسان جديد عضو الحزب السوري القومي، ومحمود شوكت قائد المنطقة العسكرية الوسطى.

- أليعازر بعيري مصدر سابق ص ٧٦ و٧٧.

(٥٣) جوناثان أوين، مصدر سابق ص ١٩٥.

(٥٤) د.سامي الجندي: البعث، مصد سابق ص ٦٧.

(٥٥) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٢٤٦.

(٥٦) بشير فنصة: النكبات والمغامرات، تاريخ ما أهمله التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية السورية ١٩٤٩ - ١٩٥٨ (دمشق، دار يعرب ١٩٩٦) ص ٣٣٨.

(٥٧) أكرم الحوراني، المذكرات، مصدر سابق، العرب اليوم في ١٩٩٧/٧/٢٣.

(٥٨) سامى الجندى، البعث، مصدر سابق ص ٦٧ و٦٨.

(٥٩) أكرم الجراح وطلال عز الدين: الأحزاب السورية، مصدر سابق ص ٢٩٨.

(٦٠) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق ص ٦٠ و٦١.

(٦١) أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق ص ١٩.

ومحمود رياض، مصدر سابق ص ٩٢.

(٦٢) أحمد عبد الكريم: حصاد سنين خصبة وثمار مرة، (دمشق، دار بيسان ١٩٩٤) ص ٢٥١ و٢٥٢.

(٦٣) ناجي علوش، مصدر سابق ص ٦٢.

(٦٤) أحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة مصدر سابق ص ٢٤٢.

(٦٥) جوناثان أوين، مصدر سابق ص ٢٠٦.

(٦٦) ذكر د.غسان حداد: خلال إجراءات التفتيش والتحقيق التي أعقبت اغتيال المالكي عثر على العديد

من الوثائق والمعلومات عن ارتباط الحزب السوري القومي بجهات أجنبية، وخطط للاغتيالات، وأخرى لانقلاب موال للغرب ومرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية.

— د.غسان حداد: أوراق شامية، من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ – ١٩٦٦ (مخطوطة غير منشورة).

(٦٧) في سنة ١٩٥٧ جرت انتخابات تكميلية لملء أربعة مقاعد شغرت بإسقاط عضوية كل من: منير العجلاني، وعدنان الأتاسي، وفضل جربوع، وهايل سرور، لإدانتهم في المؤامرة التي اتهمت بتدبيرها المخابرات الأمريكية ودوائر حلف بغداد.

(٦٨) د.فيصل دراج – جمال باروت: الأحزاب والحركات والجماعات الاسلامية ج١ (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩) ص ٢٦١.

(٦٩) أكرم الجراح وطلال عز الدين، الأحزاب السورية، مصدر سابق ص ٤٢١.

(٧٠) أكرم الجراح وطلال عز الدين، الأحزاب السورية مصدر سابق ص ٢٩٤.

(٧١) د.سهيلة الريماوي: مصدر سابق ص ٤٠٦ و٤٢٤ و٤٢٥.

(٧٢) محمد على الزرقا وإلياس مرقص، صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي نقلا عن: ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق ص ٣٧.

(٧٣) صوت الشعب، العدد ٥٣٩ في ١٩٤٣/٥/٩.

(٧٤) أكرم الجراح، وطلال عز الدين، الأحزاب السورية، مصدر سابق ص ٣٠٨.

(٧٥) إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي (بيروت، دار الطليعة ١٩٦٦) ص ٩٢.

(٧٦) باتريك سيل، الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٤١١.

(٧٧) أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق ص ١٥٠.

(٧٨) مطاع صفدي: البعث، مصدر سابق ص ٥٠ و٥١.

(٧٩) مذكرات أكرم الحوراني، (عمان، العرب اليوم، العدد ٦٨ في ١٩٩٧/٧/٢٣)

(٨٠) حمدان حمدان، عقود من الخيبات، مصدر سابق ص ٣٢٣.

(٨١) مذكرات أكرم الحوراني، (عمان، العرب اليوم العدد ٦٨ في ١٩٩٧/٧/٢٣).

(٨٢) ناجي علوش، مصدر سابق ص ٥٠ ومطاع صفدى، مصدر سابق ص ١٨٧ و١٨٨.

(٨٣) د.سامي الجندي، البعث، مصدر سابق ص ٤٠.

(٨٤) حنا بطاطو: العراق ج٣ الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية ١٩٩٢) ص ٣٧ و٣٨.

(٨٦) ناجي علوش، مصدر سابق ص ٢٣٠ - ٢٣٤.

(٨٧) صلاح الدين البيطار: تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي «ندوة» القومية العربية في الفكر والممارسة» - (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠) ص ٣٦٦.

(٨٨) د.سامي الجندي، مصدر سابق ص ٦٦.

(٨٩) نشرة بعنوان: «الدفاع عن العقيدة لا يكون إلا هجوما» - بقلم ميشل عفلق. وأخرى بعنوان «معركة الحزب الداخلية في سبيل نظام مركزي حديدي» بقلم صلاح البيطار

- نقلا عن ناجي علوش، المصدر السابق ص ١٠٤.

(٩٠) ناجي علوش، المصدر السابق ص ١٠٤ و١٠٥.

(٩١) جريدة «البعث» الدمشقية - العدد ٦٢ في ١٩٥٧/٧/١٢.

(٩٢) د.جمال الشاعر: تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي: (ندوة «القومية العربية في الفكر والممارسة») مصدر سابق ص ٣٦٩.

(٩٣) أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق ص ٢١٠ و٢١٢ و٢١٥.

(٩٤) صلاح البيطار في حديث مع باتريك سيل - دمشق في ٢٣/٩/ ١٩٦

باتريك سيل، الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٤٠٦.

(٩٥) ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة - مصدر سابق ص ٤٤٠.

(٩٦) «المنطلقات العقائدية» - الوثيقة الصادرة عن المؤتمر القومي السادس - سنة ١٩٦٣ والمنشورة ضمن كراس: من تراث الفكر البعثى - أحاديث في القومية والتقدم (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٣).

(٩٧) اعتقل الزعيم مشيل عفلق، ثم أطلق سراحه بعد أن قدم رسالة أبدى فيها استعداده للتخلي عن كل نشاط حزبي، ولقد تباينت وجهات نظر البعثيين حول صدور الرسالة عن العميد، فبينما اعتبرها البعض إشارة ضعف وتخاذل البعثيين، وبررها آخرون بأنه أراد بذلك حماية الحزب الناشيء وشبابه من بطش الزعيم وأجهزته الأمنية.

(٩٨) جوناثان أوين، مصدر سابق ص ٣٢١.

(٩٩) أحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة، مصدر سابق ص ٢٥١.

(١٠٠) مطاع صفدي مصدر سابق ص ٢١٣.

(١٠١) أنطوني ناتنج، مصدر سابق ص ٢٤٨.

(١٠٢) أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق ص ٢٦٥.

(١٠٣) فؤاد مطر: حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (لندن، منشورات هاي لايت ١٩٨٤ ص ٤٣.

(١٠٤) د.معن زيادة: في ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠) ص ٣٣٦.

(١٠٥) حنا بطاطو: العراق ج٣ ترجمة عفيف الرزاز (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية ١٩٩٢) ص ٣٤٤.

(١٠٦) فؤاد مطر: حكيم الثورة، مصدر سابق ص ٣٣ و٣٤.

(١٠٧) رسالة هاني الهندى للمؤلف المؤرخة ٢٠٠٠/٩/٢٩.

(١٠٨) فؤاد مطر: حكيم الثورة، مصدر سابق ص ٦٠.

(١٠٩) سهير سلطي التل: حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٦) ص ٣٣.

(١١٠) فؤاد مطر: المصدر السابق ص ٤٢.

(١١١) محمود سويد: حوار شامل مع جورج حبش بيروت (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٨) ص ١٥.

(١١٢) د.معن زيادة: القومية العربية في الفكر والممارسة، مصدر سابق ص ٣٣٩.

(١١٣) فؤاد مطر: حكيم الثورة، مصدر سابق ص ٦٤.

(١١٤) سهير التل مصدر سابق ص ٧٦ وباسل الكبيسي: حركة القوميين العرب (بيروت، مركز الابحاث العربية ١٩٨٥) ص ٨٢.

(١١٥) فؤاد مطر: حكيم الثورة، مصدر سابق ص ٤٦.

(١١٦) الحكم دروزة: الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، مصدر سابق ص ١٠.

(١١٧) الحكم دروزة: مع القومية العربية، مصدر سابق ص ١٦٩.

(١١٨) هاني الهندي ومحسن ابراهيم: إسرائيل فكرة، حركة دولة، بيروت، دار الفجر الجديد ١٩٥٨ ص ٣٠ و٣١ و٩٧.

(١١٩) الحكم دروزة: مع القومية العربية، مصدر سابق ص ١٠٢.

(١٢٠) حول الموقف العربي التاريخي من اليهود راجع عوني فرسخ: الأقليات في التاريخ العربي (لندن، رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩٤).

(١٢١) فؤاد مطر: حكيم الثورة، مصدر سابق ص ٣٢.

(١٢٢) فؤاد مطر: حكيم الثورة، مصدر سابق ص ٥٢.

(١٢٣) محمد جمال باروث: حركة القوميين العرب: النشأة، التطور، المصير (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧) ص ٨١ و٨٢.

(١٢٤) ابرز ما يذكر للحركة في سوريا يومذاك نشاط شبابها في «النادى العربي» و«الجمعية العربية» و«لجنة نصرة المغرب العربي» واصدارهم مجلة «الرأى» مطلع عام ١٩٥٥ التى كانت أحد المنابر القومية البارزة يومذاك.

(١٢٥) د.معن زيادة: المصدر السابق ص ٣٣٧.

(١٢٦) د.معن زيادة، المصدر السابق ص ٣٤٢ – ٣٤٤.
مستشهدا بـ : محسن ابراهيم: تقديم لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٠) ص ١٩.

(١٢٧) د.معن زيادة، المصدر السابق ص ٣٤٣.

(١٢٨) المصدر السابق ص ٣٤٤.

(١٢٩) محمد جمال باروث، المصدر السابق ص ٦٤.

(١٣٠) كتب د.عصمت سيف الدولة في تشخيص حالة المستقلين في الحياة السياسية العربية يقول: إنها الثعالب التي لم تدرك العنب فزعمت أنه فاسد. وأبعد ما يكون عن الأمانة الفكرية أو السياسية أو الأخلاقية أن يتصدى الذين لايملكون إلا أفكارهم الخاصة، التى لايشاركهم فيها أحد، العاجزون بالتالي عن أن ينتظموا في حزب لإدانة الأحزاب والحزبية، بحجة أنها تسعى إلى الحكم. أولئك هم «المستقلون»، المستقلون بذواتهم عن الشعب، الذين يعرضون أنفسهم عرضا دائما، تحت لافتات شهاداتهم «العالية»، وفي سوق عدم الالتزام بغاية اجتماعية، ليكونوا خدما لأي حاكم يشترى «كفاءاتهم». منفذين أية غاية تستهدفها أي حكومة، وينتقلون من سيد إلى سيد، ومن مبدأ إلى مبدأ. طليقين من أى التزام فكري أو سياسي، بعيدين عن «الأحزاب» التي كانت كفيلة بأن تلزمهم – أمام الشعب – موقفا محددا فكريا وسياسيا، فتعلمهم كيف تكون مسؤولية الحكم. وعندما يصلون إلى مقاعد الحكم يدينون الأحزاب لأنها لاتسعى إلى الحكم، وهي نكته.
– د.عصمت سيف الدولة: النظرية العربية في الثورة، مصدر سابق ص ٥١٦.

(١٣١) جوناثان أوين، مصدر سابق ص ٢١٩

(١٣٢) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣٣٠.

(١٣٣) أنتوني ناتنج، مصدر سابق ص ٢٤٨.

(١٣٤) كان الخمسة: خالد العظم ويناصره من الضباط أمين النفوري. وأكرم الحوراني وصلاح البيطار، ممثلا البعث المدعومان من ضباط الحزب وأنصاره بزعامة مصطفي حمدون وعبد الغنى قنوت. وخالد بكداش، زعيم الحزب الشيوعي المدعوم من عفيف البزري – رئيس الأركان – وكتلة الضباط اليساريين المؤيدة له. وصبري العسلي، زعيم الجناح التقدمي في الحزب الوطني، والذى كان يستغل بمهارة خلافات الأربعة الآخرين. وكان عبد الحميد السراج – مدير المخابرات العسكرية يناصر البعث ويقف بقوة إلى جانب مصر.
– باتريك سيل، المصدر السابق ص ٤١١.

(١٣٥) د.بشير العظمة، جيل الهزيمة (لندن، رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩١) ص ٢٤٦ و٢٤٧

(١٣٦) مذكرات خالد العظم، (بيروت، الدار المتحدة للنشر ١٩٧٢) ص ٦٩ – ٧٢.

(١٣٧) د.بشير العظمة، مصدر سابق ص ٨٢.

(١٣٨) اليعازر بعيرى: مصدر سابق ص ٧٦.

(١٣٩) يذكر أحمد عبد الكريم أنه بعد سقوط الشيشكلي اطمأن البعثيون لسيطرتهم على رئاسة الأركان، من خلال صديقهم اللواء شوكت شقير، وبعض الوحدات المدرعة، فبدأوا يخططون للسيطرة على القوات المسلحة بكاملها، فاعدوا قائمة بتسريح من اعتبروهم أنصار الشيشكلي، وتقدمت رئاسة الأركان في ١٩٥٤/٦/٢٠ بقائمة لوزير الدفاع طالبة تسريح: المقدم أمين النفوري، والرؤساء: حسين حدة، أحمد عبد الكريم، عبد الحميد السراج، غالب الشقفة، بكري الكزبري، عبد الحق اشحادة، أدهم عدى، برهان أدهم، طعمة العودة الله، وأحمد الحنيدى. فاتصل بهؤلاء الرئيس مصطفي الدواليبى، شقيق وزير الدفاع معروف الدواليبي، يعرض تعاونهم معه لقاء عدم توقيعه مرسوم التسريح. كما اتصل بهم العقيد زهير الصلح وبعض نواب الحزب الوطني طالبين تعاونهم مع الحزب الوطني مقابل عدم توقيع رئيس الوزراء صبري العسلي المرسوم. كما اتصل بهم وزير الدولة عدنان الأتاسي عارضا عدم توقيع الرئيس هاشم الأتاسي المرسوم لقاء تعاونهم مع حزب الشعب. واتصل بهم العقيد محمد معروف، المسرح والمدعوم من العراق للقيام بانقلاب ضد البعثيين، ويقتسمون السلطة. ويضيف أحمد عبد الكريم أن الضباط المعنيين رفضوا كل تلك العروض، وقرروا عرض الأمر على العقيد عدنان المالكي، فسارع بسحب المرسوم وعقد مصالحة فيما بينهم وبين ضباط البعث، وتوحيد جبهتهم في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعاني انقساما عموديا فيما بين السياسيين على خلفية الموقف من الأحلاف.
– أحمد عبد الكريم، المصدر السابق ص ٢٥٣ – ٢٥٩.

(١٤٠) كتب باتريك سيل معقبا على ذلك: «فالصورة العامة وراء مقتل المالكي كانت عبارة عن صراع من أجل السيطرة على الجيش وهو العامل الحاسم في السياسة السورية، ويمكن أن يرى الأمر أيضا على أنه محاولة لشل العناصر والفئات التي آمنت بالحياد، والعروبة كحركة نضالية، وبالتحرر من الأحلاف العسكرية الأجنبية، وبالتالي القضاء على التيار المعادي للغرب في سورية».
– باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣١٤.

(١٤١) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣١٨ و٣١٩.

(١٤٢) يقدر الضباط السوريون القوميون بالجيش أوائل سنة ١٩٥٥ بـ ٣٠ ضابطا و١٠٠ ضابط صف
- باتريك سيل: مصدر سابق ص ٣١٩.

(١٤٣) تشير بعض المصادر إلى أن الرئيس القوتلي والسفير السعودي في دمشق كانا وراء استقالة اللواء شقير

(١٤٤) صلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، (بيروت، دار الوطن العربي ١٩٧٦) ص ١٠٧

(١٤٥) باتريك سيل: مصدر سابق ص ٣٨٤ و٣٨٥

(١٤٦) كان بقية أعضاء مجلس القيادة: ابراهيم فرهود، لؤى الشطي، زهير عقيل، ياسين فرجاني، عبد الله جسومة، غالب الشقفة، بكري الكزبري، مصطفي رام حمداني.

- أحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة ص ٢٩١.

(١٤٧) أحمد عبد الكريم، المصدر السابق ص ٢٩١

(١٤٨) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣٥٣.

(١٤٩) اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي (القاهرة، سيناء للنشر ١٩٩٠) ص ١٣٢ - ١٣٣.

(١٥٠) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣٥٥.

(١٥١) المصدر السابق ص ٣٤٩

(١٥٢) أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق ص ٢٦٤.

(١٥٣) الوزارات السورية السبع:
١- صبري العسلي من ٥٤/٢/٢٧ - ٥٤/٦/١٦ (٤ شهور و٢٠ يوما)
٢- سعيد الغزي من ٥٤/٦/٢٥ - ٥٤/٩/١٢ (٢ شهران و١٧ يوما)
٣- فارس الخوري من ٥٤/٩/١٤ - ٥٥/٢/١٣ (٤ شهور و٢٧ يوما)
٤- صبري العسلي من ٥٥/٢/١٣ - ٥٥/٩/٦ (٦ شهور و٢١ يوما)
٥- سعيد الغزي من ٥٥/٩/٦ - ٥٦/٦/٣ (٨ شهور و٢٧ يوما)
٦- صبري العسلي من ٥٦/٦/١٤ - ٥٦/١٢/١٢ (٥ شهور و٢٦ يوما)
٧- صبري العسلي من ٥٦/١٢/٣١ - ٥٨/٢/٢١ (سنة وشهر و٢٢ يوما)

(١٥٤) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(١٥٥) حمدان حمدان: عقود من الخيبات، مصدر سابق ٢٤٩/٢٥٠

(١٥٦) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣٠٦

(١٥٧) المصدر السابق ص ٣٠٧

(١٥٨) أحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة، مصدر سابق ص ٣٢٠.

(١٥٩) ناجي علوش، مصدر سابق ص ٧٣-٧٨

(١٦٠) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣٤١.

(١٦١) المصدر السابق ص ١٧٣.

(١٦٢) جوناثان أوين، مصدر سابق ص ٢١٢.

(١٦٣) د.نجلاء أبو عز الدين، مصدر سابق ص ٣٣٧ و٣٣٨.

(١٦٤) ملف الخارجية البريطانية - مذكرة رقم ١٢٧٧٥٥
نقلا عن: حمدان حمدان، أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ٢٠٦

(١٦٥) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣٨٣

(١٦٦) ولبركرين: حبال من رمل - قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط (دمشق، دار طلاس) ص ٤٤٩.

(١٦٧) باتريك سيل، مصدر سابق ص ٣٨٤.

(١٦٨) مذكرات أيزنهاور - ترجمة الأهرام (القاهرة ١٩٦٥)
- ومحمد عبد المولى، مصدر سابق ص ٨٧ - ٨٩.

(١٦٩) المصدر: نشرة الأمم المتحدة عن الأداء الاقتصادى في الشرق الأوسط

(١٧٠) مكن الفرنسيون شيوخ العشائر من تملك أراضي عشائرهم المشاع ومساحات واسعة من أملاك الدولة. كما عززوا مكانة ونفوذ كبار الملاك من أعيان المدن وتعاونوا معهم، حين تبين لإدارة الانتداب عدم تناقض الإقطاعيين عدائيا مع المصالح الفرنسية. وفي هذا يقول الجنرال كاترو: كان في حمص وحماة مجموعة من الوجهاء يملكون إقطاعيات كبيرة حقيقية، وقد تظاهروا بالروح الوطنية، ولكنهم بالواقع كانوا أكثر تعلقا بمصالحهم الشخصية، فأدركوا أن نظام الانتداب لايعنى نظاما ديمقراطيا يؤدي إلى إعادة توزيع الأراضي. ولأسباب سياسية اعتقدت أن ضرورة تطمينهم في هذه الناحية هي أفضل سبيل لكسبهم، فوافقت على مطالب الإقطاعيين الكبار. وقد أسهم الإقطاعيون الكبار في إنجاح سياسة الانتداب، وكانوا يسيطرون على الرأي العام في الريف فسجلوا كسبا كبيرا هاما، ولم تعد حمص وحماة قلعة القومية العربية.
- الجنرال كاترو: مهمتان في الشرق الأوسط.

(١٧١) النسب مستخلصة من بيان الملكيات الزراعية الصادر عن مركز الوثائق السورية.

(١٧٢) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق ص ٨١.

ود.غسان سلامة وآخرون: المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧) ص ١٨٦.

(١٧٣) دورين وارينير: الإصلاح الزراعي في الشرق الأوسط.

(١٧٤) كان الشيشكلي قد ألغى قانون العشائر، الصادر في عهد الانتداب الفرنسي، الذي استثنى أفراد العشار من الخضوع للقوانين والأحكام العامة، مستبقيا على العمل بالعرف العشائري. والذي أجاز لشيوخ العشائر فرض إتاوات على أتباعهم باسم «المشيخة» مقابل فض النزاعات فيما بينهم.

(١٧٥) دورين وارينير: مصدر سابق.

(١٧٦) د. منير الحمش: نطور الاقتصاد السوري - دمشق - دار الجليل ١٩٨٢ ص ٦٠.

(١٧٧) وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الإحصاءات (دمشق ١٩٥٢)

نقلا عن: د.فليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي، مصدر سابق.

وألاحظ أن البيان الإحصائي حدد نسبة الطوائف المسيحية غير الروم الأرثوذوكس بـ ٢ر٥٪. ولقد اعتمدت في تحديدها وتوزيع النسبة فيما بينها، وكذلك في تحديد أماكن التواجد الرئيسى لكل جماعة على «الخريطة الاثنية» عند د.سعد الدين ابراهيم وآخرون، مصدر سابق ص ٢٥٤.

(١٧٨) د.بشير العظمة: جيل الهزيمة، (لندن، رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩١) ٢٠٢ و٢٠٣.

(١٧٩) د.فليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسى، مصدر سابق ص ٨٦.

(١٨٠) في وصف واقع دمشق كتب د.سامي الجندي يقول: وراء تكوين دمشق عفوية عشائرية وتقييم أخلاقى للإنسان، يجعل العلاقات بين الأفراد تقاليد إنسانية شبه دينية.. تبدو مدينة قريبة للتحلل، وهي تمسك بالتقاليد بشكل عنيد غير متعصب.. من أكثر المدن الإسلامية صلاة وصياما. ليس سهلا أن تنتزع من تقاليدها، أو تنتزعها من ماضيها القديم لتقنعها بنظرة جديدة للحياة رغم أنها عطشى لكل جديد».

- د.سامي الجندي: البعث (بيروت، دار النهار للنشر ١٩٦٩) ص ٣٩.

(١٨١) عارض ذلك نواب حزب الشعب وكتلة العشائر والجبهة الإسلامية وحركة التحرير (د.مأمون الكزبري) وأيد ترشيح المرأة نواب حزبي البعث والوطني والكتلتين الدستورية والديمقراطية.

- بشير فنصة، مصدر سابق ص ٣٨٤.

(١٨٢) المصدر السابق ص ٣٦٦.

(١٨٣) مشيل عفلق: نشرة «حول الاشتراكية العربية».

(١٨٤) يكتب بشير فنصة حول هذه الظاهرة قائلا: «لوحظ في الآونة الأخيرة بوضوح كيف أن الشعب السوري قد انصرف بأكثريته عن سماع إذاعة دمشق إلى سماع خطب الرئيس عبد الناصر وتعليقات أحمد سعيد من راديو «صوت العرب»، الأمر الذي أثار المشاعر الوطنية في الجماهير السورية إلى أبعد

مدى. في هذا الوقت كان مجلسنا النيابي منهمكا في جدل بيزنطي، وملاسنات نابية، ومعارك كلامية، وخطب طويلة رنانة حول وجوب انقاذ البلاد من الرذيلة والفساد وانتشار الملاهي والمقاهي والحانات، ووجوب تحريم الخمور ومنع الرقص الخليع.

– بشير فنصة: مصدر سابق ص ٣٧٢

(١٨٥) راجع كتاب: نضال البعث ج ٤ (بيروت، دار الطليعة ص ١٥)

(١٨٦) كما ورد في نشرة صادرة عن قيادة البعث السوري في ربيع ١٩٥٥ بعنوان: الاتفاق العراقي – التركي. راجع: حمدان حمدان: أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ١٩٩.

(١٨٧) تروى غوردون، السياسة السورية والعسكريون ص ٣٠١.

نقلا عن: جوناثان اوين: أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ٢٢٨

(١٨٨) مشيل عفلق: الكتابات السياسية الكاملة ج٢ (بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر ١٩٨٦) ص ١٧٥ و١٧٦. وعبد العزيز حسين الصاوي: العلاقة الناصرية – البعثية (بيروت، دار الطليعة ١٩٩٥) ص٢٧

(١٨٩) Benoist Mechin: Un Printemps Arabe: Paris, edition Alibins Micel 1959 P.344.

(١٩٠) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٤٠٦

(١٩١) المصدر السابق ص ٣٣٣

(١٩٢) أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني: عمان، العرب اليوم في ١٩٩٧/٧/٣٠.

(١٩٣) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٤٠٤

(١٩٤) محمد عبد المولى: الانهيار الكبير، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا (بيروت، دار المسيرة ١٩٧٩) ص ١٢٥ هامش ٢.

(١٩٥) محمود رياض: مصدر سابق ص ١٤٤.

(١٩٦) يذكر محمود رياض أن القوتلي التقى في موسكو خروشوف وبولجانين والمارشال زوكوف، وأبلغوه أنهم على استعدد لتقديم الأسلحة والفنيين لمصر، ولكنهم على غير استعداد لإرسال قوات عسكرية تحسبا من نشوب حرب عالمية. وأن القوتلي وعبد الناصر لم يعلنا ذلك للإبقاء على الروح المعنوية الشعبية العالية، التي أسهم في رفعها إنذار رئيس الحكومة الروسية بولجانين للحكومة البريطانية يوم ١٩٥٦/١١/٥

– محمود رياض، المصدر السابق ص ١٥٥.

(١٩٧) ساطع الحصري: العروبة أولا (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥) ص ١٠٢ و١٠٣.

(١٩٨) أحمد عبد الكريم: حصاد سنين خصبة، مصدر سابق ص ٣٨٤ – ٣٨٦.

(١٩٩) ناجي علوش، المصدر السابق ص ٦٤.

## الفصل الخامس

# الوحدة، من الفكرة إلى الدولة

١ - التشابه النسبي والتمايز غير الكامل بين الواقعين المصري والسوري
٢ - التفاعلات بين القطرين التي مهدت للوحدة
٣- الدعوات السورية للوحدة مع مصر وما أثارته من جدل
٤ - الموقف المصري من الدعوات الوحدوية السورية
٥- المستجدات الطارئة وسفر وفد الضباط المفاجيء إلى القاهرة
٦- دور التشابه النسبي والتمايز غير الكامل فى تبلور المبادرة السورية وتشكل التيار الجماهيري الوحدوي.
٧- المحادثات الأولية ١٢ - ١٩٥٨/١/٢٢ والاتفاق على إعلان مبادىء
٨- إقرار أركان الحكم السوري إعلان المبادئ المتفق عليه
٩- المباحثات الختامية واعتماد بيان قيام الوحدة وإعلانها يوم ١٩٥٨/٢/٢٢

## الفصل الخامس

# الوحدة، من الفكرة إلى الدولة

رافق الحديث عن قيام الجمهورية العربية المتحدة ادعاءات وافتراضات، قال بها خصوم الوحدة ومعارضوها بداية، ثم رددها من بعدهم الكثيرون، دون تمحيص أو تدقيق. الأمر الذي كان له – ومازال – تأثير كبير في التقويم غير الموضوعي وغير المنصف للتجربة الرائدة، وفي أن تشيع في العديد من الدراسات والمذكرات التي تناولت عهد الوحدة جملة من الأحكام المتعسفة أبرزها: القول بأن العاطفة والحماس العفوي كان لهما الدور الأول في إقامة الوحدة بين سوريا ومصر، وأن قرار إقامة الوحدة كان متسرعا، بحيث لم يؤخذ في الاعتبار ما كان قائما بين القطرين من تباينات موضوعية وذاتية، وفي محاولة تبيان مدى واقعية ومصداقية الفرضيات والادعاءات التي شاعت – ولم تزل – في أدبيات غالبية من تناولوا – ويتناولون – تجربة الوحدة بالتعليق، أرى الوقوف بداية مع أوجه التشابه والتمايز الموضوعية والذاتية التي كانت قائمة فيما بين القطرين. ثم استعراض جملة الأحداث والمواقف التي جرت فيما بينهما خلال السنوات السابقة للوحدة، والتي توجت بقيام الجمهورية العربية المتحدة على الشكل الذي جاءت به. حتى تكون المناقشة في ضوء حقائق الواقع الذي كان وعلى أساسها، وليس على أي أساس آخر.

### ١- التشابه النسبى والتمايز غير الكامل بين الواقعين المصري والسوري:

الذي توضحه قراءة التاريخ العربي الحديث، وبالذات تاريخ المشرق العربي خلال السنوات السابقة لقيام الجمهورية العربية المتحدة، أن التفاعلات فيما بين مصر وسوريا مضت في خط صاعد، منذ أوائل أربعينات القرن العشرين، وعلى نحو متميز عن تفاعلات كل منهما مع جواره العربي. ففي الموقف من صياغة ميثاق جامعة الدول العربية في خريف ١٩٤٤ وربيع ١٩٤٥ كان النظام السوري أقرب في توجهه الوحدوي إلى النظام المصري، منه إلى مواقف أنظمة الحكم في كل من العراق ولبنان والأردن. وكذلك كان الحال في موقف النظامين من الصراع العربي – الصهيوني والعديد من القضايا العربية في السنوات القليلة التي أعقبت قيام الجامعة العربية. ولقد تميزت العلاقات فيما بين القطرين

بقدر عال من الإيجابية طوال تلك السنوات، كما لم تقع بين نظاميهما الحاكمين أي أزمات. وكانا أقرب إلى التآلف والانسجام، على الرغم من معارضة مصر الصريحة والضمنية لدعوات وحدة «سوريا الكبرى» و«اتحاد الهلال الخصيب» و«اتحاد سوريا والعراق»، التي كانت تستقطب قطاعاً غير يسير من النخبة السياسية السورية.

ومنذ ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ وإسقاط نظام الشيشكلي في ١٩٥٤/٢/٢٤، عاش القطران أحداثا هامة ومتلاحقة، وانتهجا سياسات عربية وخارجية متقاربة للغاية. وكان هناك شبه تماثل في خلفية القوة الأشد تأثيرا في صناعة القرار، رغم أن مصر كانت جمهورية رئاسية تنتهج أسلوب «الديمقراطية الاجتماعية»، وسوريا جمهورية برلمانية تأخذ بأسلوب «الديمقراطية الليبرالية». يضاف إلى ذلك أن كلا من سوريا ومصر كانت متحررة من المعاهدات والأحلاف الأجنبية. وكان صناع القرار في كل منهما لايدينون بتواجدهم في كراسي الحكم لأي قوة خارجية. ويمكن القول إن الجدليات الداخلية في كل من مصر وسوريا كانت الأشد تأثيرا في صناعة القرار، وأن المداخلات الخارجية كانت محدودة التأثير، خلافا لواقع الحال في بقية أقطار جامعة الدول العربية يومذاك.

كانت السلطة بمصر في يد الرئيس عبد الناصر ووزرائه، عملا بأحكام دستور ١٩٥٦، وكان غير يسير من الوزراء وكبار المسؤولين في مختلف القطاعات والأنشطة من «الضباط الأحرار» الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢، والذين فكوا ارتباطهم بالمؤسسة العسكرية، فيما عدا الرئيس عبد الناصر واللواء عبد الحكيم عامر - وزير الدفاع والقائد العام - بحكم منصبيهما. وكان مجلس الأمة محدود الدور عمليا. وإن نص الدستور على الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلا أن صناعة القرار في الواقع العملي كانت بيد نخبة سياسية ذات خلفية عسكرية، وإن تحول غالبيتها للحياة المدنية، ولم يعد لها صلة بالثكنات التي جاءت منها.

وفي سوريا كان رئيس الجمهورية وغالبية الوزراء وأعضاء مجلس النواب ينتمون إلى اليمين، وينتسب جلهم لأعيان المدن ووجهاء الريف، من كبار ملاك الأراضي والتجار والمهنيين. وكان النظام شبه ليبرالي، ولليمين السيطرة شبه المطلقة على الاقتصاد وله نفوذه الاجتماعي التقليدي. وبرغم ذلك كله لم تكن قوى وعناصر اليمين ذات تأثير يذكر في صناعة القرار السياسي. وإنما كان لضباط الجيش المنتسبين للأحزاب والحركات اليسارية وأنصارهم الدور الأول في صناعات القرارات السياسية، التي كانت تتولى تنفيذها وزارات

مدنية تزايدت فيها على نحو طردي مشاركة وزراء حزب البعث العربي الاشتراكي وأنصاره. ويمكن القول إن مجلس النواب السوري، وإن امتلك كامل الصلاحيات دستوريا، لم يكن يختلف في الممارسة العملية عن مجلس الأمة المصري محدود الصلاحيات بموجب أحكام الدستور.

كان الذين طردوا فاروق صناع القرار على مختلف الصعد دستوريا بمصر. في حين كان الجناح اليساري من الضباط الذين شاركوا في طرد الشيشكلي الأشد تأثيرا في صناعة القرار السياسي في سوريا تجاوزا لأحكام الدستور. ولقد كان ضباط مصر قد أسقطوا تسلط تحالف الإقطاع ورأس المال على الحكم، منفذين بذلك أحد المبادئ الستة «التي أعلنوها صباح ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢. في حين كان تحالف قوى اليسار مع العسكر في سوريا قد نجح في تحجيم الدور السياسي لتحالف الإقطاع ورأس المال في سوريا، بعد أن استقوى بالموقف القومي للنظام بمصر. وكانت جماهير الشعب مع توجهات الحكم القومية التقدمية في القطرين. وكانت القوى والعناصر اليسارية السورية مصطفة في غالبيتها الساحقة إلى جانب الجناح اليساري في الحكم والجيش. فيما كانت القوى والعناصر اليسارية المصرية لم تتحرر بعد من آثار أزمة مارس / أذار ١٩٥٤، وذلك على الرغم من الانعطاف الإيجابي باتجاه تأييد الحكم الذي تحقق في أعقاب مشاركة عبد الناصر في مؤتمر باندونغ وصفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥.

أما على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي فقد كانت التباينات أكثر وضوحا مما كانت عليه على الصعيد السياسي. وذلك لأن الحكم بمصر كان قد قطع شوطا غير يسير في مجالات الإصلاح الزراعي، والتخطيط الاقتصادي، وإقامة القطاع العام، والتأمينات الاجتماعية، والحقوق العمالية، وإن لم يكن قد فك ارتباطه بعد بالنظام الرأسمالي، إلا أن معالم خطة اللارأسمالي كانت قد أخذت تتضح بتسارع ملحوظ. وبالمقابل لم تشهد سوريا بعد إسقاط حكم الشيشكلي تحولات جذرية اقتصادية أو اجتماعية، وذلك على الرغم من الدور السياسي - الثقافي الذي أخذ اليسار يلعبه في الحياة السورية.

وعلى الرغم من التشابه القوى فيما بين العناصر الأشد تأثيرا في صناعة قرار القطرين، إذ كانوا في مصر ضباطا سابقين مدعومين من الجيش، بينما هم في سوريا ضباط مازالوا على رأس وحداتهم العسكرية. وهم في القطرين ينتسبون لشريحة اجتماعية واحدة، وأغلبهم يعود لأصول ريفية، ويتبنون في غالبيتهم ذات الشعارات القومية. إلا أنه

كان هناك تمايز نوعى بين واقع الحال في مصر ونظيره السوري يومذاك فيما يتعلق بأدوار كل من المؤسسة العسكرية، والأحزاب والنقابات العمالية، وجماهير الشعب.

فبالنسبة لدور المؤسسة العسكرية الداعمة للحكم في القطرين، كان التمايز النوعي قائما في انعدام تدخل المؤسسة العسكرية المصرية، أو أى من عناصرها مهما علا مقامه، في صناعة القرار. وإنما كانت السلطة المدنية ممثلة برئيس الجمهورية وحكومته طليقة اليدين في إصدار قراراتهما على مختلف الصعد، دون أدنى شعور بأن هناك قوة وراء الستار تلقي بظلها الثقيل على صناع القرار، وذات تأثير ولو بسيط في اختياراتهم. إذ تم منذ أيام الثورة الأولى إبعاد جميع «الضباط الأحرار»، والضباط ذوى الميول السياسية عن الجيش، كما تم تطهير جهازى الأمن والشرطة من العناصر المشكوك في ولائها. ولقد أبدى عبد الناصر حرصا شديدا على منع الجيش من ممارسة السياسة، معتبرا ذلك أهم إنجازاته(١). وبالنتيجة كانت قناعات صناع القرار المصري هى المتحكم الأول والأخير فيما يتخذونه من قرارات، وكان الضابط الوحيد لذلك إنما هو تقديرهم بأن ما يقررونه إنما هي القرارات الأفضل في ضوء الإمكانات والقدرات التي يملكونها، والبدائل المتاحة في ظل الظروف الموضوعية مصريا وعربيا وإقليميا ودوليا. وتأسيسا على هذه الحقيقة كان شعور عبد الناصر ورفاق دربه بالمسؤولية كبير تجاه ما يصدر عنهم من قرارات ومواقف، والتزامهم بالوفاء بها شديد.

وبالمقابل، وكما يتضح من حقائق واقع سوريا عشية قيام الوحدة، كان لقادة الوحدات العسكرية، الممثلين في «المجلس العسكري»، دور مؤثر في صناعة القرارات السياسية، بما في ذلك قرار الوحدة مع مصر، بينما لم يجاوز دور غالبية المدنيين من رجال الحكم التصديق على ما يدعمه الضباط من قرارات يتبناها فريق محدود من الساسة. ولم يكن القرار السياسي بالتالي يصدر عن قناعات غالبية الذين يصدر باسمهم، سواء في ذلك رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء والوزراء، أو أعضاء المجلس النيابي. كما لم تكن معظم القرارات السياسية السورية تصدر استنادا لدراسات مسبقة تقوم بها لجان رسمية مختصة، تأخذ في الاعتبار الإمكانات والقدرات المتوفرة، والبدائل المتاحة، والظروف الموضوعية سوريا وعربيا وإقليميا ودوليا، وتعتبر بالتالي مسؤولة عما توصى به – كما كانت عليه الحال في مصر. وفي الأعم الأغلب من الحالات كانت توازنات القوى في الجيش وضغوط الشارع السياسي، ذات تأثير واضح في صدور – أو عدم صدور – القرارات. مما أضعف إحساس غالبية الساسة بالمسؤولية عن القرارات الصادرة باسمهم، وبالتالي عدم

استعدادهم للالتزام الصادق بها. وهذا يفسر إلى حد ما ارتداد العديدين ممن وقعوا بيان إعلان الوحدة وتسابقهم على توقيع بيان مباركة الانفصال، بعد أن تحرروا من الضغوط التي كانت تحول دون ممارستهم قناعاتهم بحرية تامة. وليس أدل على ما أدعيه من أن السيد خالد العظم، وهو في الطائرة المتجهة إلى القاهرة حاملة الرئيس القوتلي وأعضاء مجلس الوزراء للمشاركة في توقيع اتفاق الوحدة مع مصر، تمنى لو أن اليهود تعرضوا للطائرة وقضوا على الحكومة السورية بأسرها(٢).

وكانت الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في مصر قد افتقدت القدرة على التأثير في صناعة القرار قبل أن تنفجر الثورة بستة شهور، حيث حكمت مصر خلالها من قبل حكومات غير حزبية. إذ بعد أن أعلن النحاس الأحكام العرفية ليلة ٢٧ يناير/كانون ثاني ١٩٥٢ بساعة واحدة أقال فاروق وزارة الأغلبية. وقام نجيب الهلالي بحل البرلمان وتعليق الدستور، ليعقب ذلك إعلان وزير الداخلية مرتضى المراغي يوم ١٢ ابريل / نيسان تأجيل الانتخابات النيابية لأجل غير مسمى. وماكان تفجر ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ إلا النتيجة الطبيعية لعجز الأحزاب، وبالذات الوفد، عن حل الأزمات المتفاقمة وتحقيق الطموحات الشعبية في القضيتين الوطنية والاجتماعية، وانكشاف ميله لمهادنة الملك لتغطية قصوره. ولقد جاء التزام الحكم الجديد بمواجهة المشكلتين الوطنية والاجتماعية وتحقيق نتائج ملموسة يعمق الشعور الوطني بقصور النظام الحزبي. ومما أصّل ذلك وضوح انحياز الحكم الجديد للأغلبية، واتضاح نهجه التحرري التقدمي، وجرأته في تحدي قوى الاستعمار والاستغلال. في مقابل اتضاح انحياز النظام الحزبي بمجمله للثورة المضادة. إلا أن ذلك لم يؤد إلى تسليم القوى الحزبية بالهزيمة، وعلى العكس من ذلك عمق لدى غالبية عناصرها الشعور بالحقد على النظام الذي أفقدها أدوارا كانت تمارسها على المسرح وتشعرها بمعنى وجودها، بصرف النظر عن نتائج تلك الأدوار وفاعلية ذلك الوجود.

وبالمقابل، وعلى الرغم من الدور المتنامي للمؤسسة العسكرية في صناعة القرار السوري، مقابل التدهور المتوالي في فعالية الأحزاب وتخلفها عن منطق المرحلة، إلا أن القيادات الحزبية – اليسارية واليمينية على السواء – بقيت مشاركة في الحراك السياسي – الاجتماعي، بمقدار ما كان لها من نفوذ في المؤسسة العسكرية وبقدر توافق ما ترفعه من شعارات مع طموحات التيار الجماهيري المتعاظم القوة في الساحة، ثم بقدر انفتاحها على النظام بمصر وعمق تفاعلاتها مع رموزه في دمشق. وفيما عدا عناصر الحزب السوري

القومي الاجتماعي، ومن ثبت تورطهم من أحزاب اليمين في المؤامرات التي كشفت، لم يكن الحزبيون يعانون من عزلة جماهيرية. وعلى الرغم من وضوح تجاوز عبد الناصر الليبرالية فكرا وممارسة كان واضحا خلال السنتين السابقتين للوحدة أن الغالبية الساحقة من العناصر الحزبية السورية - قيادة وقواعد - كانت أقرب إلى الإيجابية منها إلى السلبية تجاه مجمل النهج الناصري.

وثمة مفارقة تجلت في أثناء مباحثات الوحدة تعكس المشاعر المتضادة لدى الحزبيين - قيادة وقواعد - في كل من مصر وسوريا. فعندما اشترط الرئيس عبد الناصر حل الأحزاب في سوريا لم يبد قادة أو قواعد أى حزب - باستثناء الحزب الشيوعي - أدنى معارضة لذلك. ويذكر خالد العظم أنه عندما تدارست الحكومة السورية برئاسة القوتلي البيان الذي حمله صلاح البيطار من القاهرة بعد اتفاقه مع عبد الناصر، وتناول الحضور البحث في تكوين «الاتحاد القومي» تبارى الحزبيون من الحضور - بمن فيهم أكرم الحوراني وصبرى العسلي - في تعداد مضار الأحزاب وكيف أنها لم تقم بالدور المطلوب منها. وباركوا جميعا فكرة «الاتحاد القومي» والعمل السياسي في منظمة واحدة(٣). وبينما تحفظ الحزب الشيوعي السوري اللبناني على قرار حل الأحزاب، وتغيب أمينه العام خالد بكداش عن حضور جلسة مجلس النواب التي أقر فيها بيان إعلان الوحدة، أصدر مكتب العمل الجماهيري في السكرتاريه المركزية للحزب الشيوعي المصري بيانا بتأييد الوحدة وانتقاد الذين ينظرون للوحدة من زاوية حل الأحزاب(٤). ويمكن القول بأن طلب حل الأحزاب السورية شكل صدمة لدى القيادات الحزبية المصرية يومذاك - فيما عدا قيادة الحزب الشيوعي المصري - خلافا لما استقبل به القرار من قبول أقرب إلى الرضى من قبل غالبية قيادات الأحزاب السورية فيما عدا الشيوعيين منهم.

وفي مصر شكلت أزمة مارس /أذار ١٩٥٤ مفصلا في علاقة النقابات العمالية بكل من الأحزاب ونظام الحكم. إذ بانحياز النقابات في معظمها لمجلس قيادة الثورة دعمت موقفه تجاه الثورة المضادة التي كانت تقودها الأحزاب والنقابات المهنية. وبالنتيجة انقطع الحبل السري الذي كان يصل العديد من القادة العماليين بالأحزاب والتنظيمات الشيوعية، مقابل تعمق الصلة بالنظام وأجهزة الحكم. وقد جاء تسارع وضوح انحياز النظام للغالبية يؤصل علاقته بالنقابات العمالية، لإدراكها انعدام التناقض العدائي فيما بين الحكم وفلاحي مصر وعمالها. وتمايزت بالتالى مواقف العمال قادة وقواعد عن مواقف الحزبيين،

فيما عدا من بقي على التزامه التنظيم منهم وهم أقلية لم تكن ذات وزن في الموقف العمالي من النظام ونهجه. وتكفي الإشارة إلى أن ٨٠٪ من التنظيم العمالي لمنظمة «حدتو» انصرف عنها عندما أعلنت تأييدها قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧(٥)، مما يدل على أن صلة عمال مصر بالتنظيمات السياسية كانت خاضعة للقناعات الذاتية بأكثر منها للضوابط الحزبية الصارمة. وليس في أدبيات المرحلة ما يشير أدنى إشارة إلى أن النقابات العمالية شعرت بأنها افتقدت شيئا كانت تملكه بتجاوز النظام الليبرالي شكلا ومضمونا، وعلى العكس من ذلك رحبت بذلك التجاوز باعتبار أنه جاء لمصلحة الأكثرية التي تنتسب إليها.

وبالمقابل كانت النقابات العمالية في سوريا وثيقة الصلة بكل من حزب البعث والحزب الشيوعي، باعتبار ذلك سبيل الضغط لتحقيق المكاسب العمالية في مجتمع يعتمد النظام الاقتصادي الحر، والليبرالية نظاما للحكم، ولم يزل اليمين فيه يتمتع بقدرات اقتصادية ونفوذ اجتماعي غير متأثرين بضعف مركزه سياسيا. بينما لم يوظف فيه اليسار قواه السياسية المتنامية في عملية تغيير اجتماعي – اقتصادي كانت مطلوبة بإلحاح. وكان منطقيا والحال كذلك أن تعزز نقابات العمال صلاتها بكل من حزب البعث والحزب الشيوعي، وأن تحتل عناصرهما مواقع قيادية في العديد من النقابات. كما كان واضحا التزام النقابات بالموقف السياسي للأحزاب، واتخاذها ذات المواقف في معظم القضايا، إن لم يكن فيها جميعا. وكان استقطاب عبد الناصر للنقابات العمالية – قيادة وقواعد – لايقل إن لم يفق – ما تحقق على الصعيد الحزبي.

ولقد حقق التيار الجماهيري نموا مطردا في القطرين، إلا أنه تميز في مصر بكونه رديفا للحكم، يقف إلى جانبه في كل معاركه، ويستقوى به الحكم في مواجهة خصومه في الداخل كما في الخارج. كما تجلى ذلك في أزمة مارس / أذار ١٩٥٤ تجاه تحالف الأحزاب، وفي مواجهة العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦. ومن خلال خطبه ومواقفه وإنجازاته نجح عبد الناصر في نسج علاقة عضوية فيما بينه وبين الجماهير العربية، كما أسهم في تسييسها، إذ أوصل إليها مفاهيم ومنطلقات ومواقف لم تكن قد وصلتها من قبل. وبحيث غدا الوعي السياسي للمواطن العربي متميزا نوعيا إبان المرحلة الناصرية عما كان قبلها وعما انتهى إليه بعدها. الأمر الذي جعل البعض يقرر بأن عبد الناصر أقام ما يجوز تسميته

«الديمقراطية غير المؤسسية»(٦). وفي مصر بالذات التحم الشعب بالثورة حيث شكلت «الديمقراطية الاجتماعية» التي انتهجتها الثورة بعض أوثق روابط ذلك الالتزام»(٧).

ولقد تميز دور التيار الجماهيري في سوريا، عن ذلك الذي مارسته جماهير مصر، رغم التفاف الجماهير في القطرين من حول الحركة القومية العربية وقيادتها في كل من مصر وسوريا. ففي مصر لم تتجاوز الجماهير كونها رديفا داعما للحكم الثوري. أما في سوريا فلم يقتصر دورها على دعم ومساندة وحماية الحكم التقدمي، وإنما شكلت أيضا قوة ضبط للمسار ورقابة على الممارسات والمواقف. وبحيث غدت، منذ اندمجت في التيار الوحدوى الناصري، القوة الأشد تأثيرا في حركة الأحداث وتوجيهها، والفارضة ذاتها على مختلف القوى السياسية - الحزبية وغير الحزبية - بما في ذلك تلك التي لا تتناقض معها في المنطلقات والأهداف. وهذا ما تأكد في مباحثات الوحدة بتراجع صلاح البيطار وضباط البعث عن المطالبة بالاتحاد وتبني مطلب الوحدة، تحسبا من الوقوف في تضاد مع التيار الجماهيري الوحدوي كما سيأتي بيانه.

وفي الوقت الذي عمل فيه العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ على تعميق الوحدة الوطنية في مصر، معززا ما كان قد تحقق على هذا الصعيد منذ عودة عبد الناصر من مؤتمر باندونغ والاستقبال الجماهيري العفوي الذي استقبل به. وقد جاء الانفراج السياسى النسبي بعد إجراء الانتخابات النيابية مطلع سنة ١٩٥٧ يضيق الهوة التي كانت قد تعمقت فيما بين الثورة وكل من اليساريين والإخوان المسلمين خلال أحداث ربيع وخريف ١٩٥٤، وإن لم يردمها تماما. ويمكن القول إنه عشية الوحدة مع سوريا كان عبد الناصر ونظامه يحظيان بأوسع تأييد حصلا عليه في مصر منذ الثورة، وكانت الجبهة الوطنية المصرية أكثر ما تكون تماسكا والتحاما. ولم يعد عبد الناصر مجرد قائد لتنظيم «الضباط الأحرار» الذي فجر الثورة، ولارئيسا لجمهورية رئاسية متمتعا بسلطات غير محدودة، وإنما زعيم غير منازع في زعامته لشعب معروف بصدق الوفاء وعظيم العطاء والتفاني في الإخلاص.

وبالمقابل كانت سوريا تمر حينذاك بأقسى مرحلة من تاريخها، من حيث تفاقم حدة النزاعات فيما بين القوى السياسية، وافتقاد القوة السياسية والشخصية القيادية المؤهلة والقادرة على لم الشعث ورأب الصدع، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري. فمن جهة أولى كان من نتائج صدور الأحكام على عدد من السياسيين والنواب في ١٩٥٧/٢/٢٧، لثبوت تورطهم بالتآمر مع حكومة العراق ودوائر حلف بغداد، تعميق

الشرخ فيما بين الائتلاف الحاكم - خاصة جناحه اليساري - وقوى اليمين المعارضة. ومن جهة ثانية تفاقمت حدة الخلافات فيما بين حزب البعث والحزب الشيوعي، كما في أوساط الكتل العسكرية. وكنتيجة لافتقاد الوحدة الوطنية، وبوادر تشرذم الائتلاف الحاكم والكتل العسكرية «ساد البلاد موجة من التوتر النفسي لم تشهدها منذ معركة الاستقلال، وأخذت تسير الأمور نحو الوحدة مع مصر كرد طبيعي في مستوى الأحداث والتحديات»(٨).

وكان التمايز والتباين أوضح ما يكون على صعيد الواقع الاجتماعي. ولايقف التمايز عند كون مصر تعد بين الأقطار العربية الأكثر تجانسا واندماجا، بينما سوريا أحد الأقطار التسعة الأقل تجانسا واندماجا(٩). كما لا ينحصر التباين في بلوغ الوحدة الوطنية والزعامة الشعبية في مصر مستوى غير مسبوق عشية الوحدة، مقابل افتقار سوريا للوحدة الوطنية والزعامة الشعبية على نحو خطير للغاية يومذاك. وإنما إلى جانب هذا التباين وذاك التمايز كان النظام بمصر قد أنجز خطوات ثورية ملموسة في مجالي الإصلاح الزراعي والخدمات الاجتماعية، وبدأ مسيرته نحو تذويب الفوارق بين الطبقات، وتصفية الامتيازات الاجتماعية الموروثة. في مقابل احتفاظ قوى اليمين السوري بالسيطرة الاقتصادية شبه الكاملة، وبالشيء الكثير من النفوذ الاجتماعي الموروث. وبالقدرة على التأثير في الدوائر الرسمية، والكلمة المسموعة عند الحكام.

ومع أنه كان قد تحقق تطابق كامل في وجهات نظر صناع القرار السياسي في القطرين على المحور السياسي، باعتماد سياسة واحدة في المجالين العربي والدولي، إلا أنه كان بينهم تمايز جوهري على ثلاثة محاور:

* على محور نظام الحكم، إذ كانت سوريا تتبع نظاما شبه ليبرالي شديد التأثر بمداخلات ضباط الجيش، فيما كانت مصر قد تجاوزت الليبرالية، وبدأت تخطو باتجاه الديمقراطية الاجتماعية.

* على محور البنى والنشاط الاقتصادي، إذ كانت سوريا تتبع نظام الحرية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد محدود للغاية، وإن كانت قد بدأت خطوات محدودة على طريق التخطيط والتنمية اللارأسمالية. وبالمقابل كانت مصر قد خطت خطوات أوسع على طريق التخطيط الاقتصادي والتنمية اللارأسمالية وإقامة القطاع العام، في الوقت

الذي كانت تمنح فيه للقطاع الخاص تسهيلات غير يسيرة، وتعتبره شريكا فاعلا للقطاع العام النامي.

* على محور التغيير الاجتماعي: كان النظام بمصر قد أدرك في وقت مبكر للغاية عمق المشكلات الاجتماعية وآثارها السلبية على الحياة السياسية والتنمية الشاملة، وبدأ خطوات ملحوظة على طريق تذويب الفوارق بين الطبقات، وبدا جليا من خلال أدبياته وممارساته انحيازه المطلق للغالبية التي عانت الحرمان طويلا. وبالمقابل لم تنل المشكلات الاجتماعية في سوريا جهدا يذكر من قبل القوى المؤثرة في صناعة القرار السوري قياسا بما كان عليه الحال بمصر. وذلك على الرغم من أن واقع غالبية سكان الريف السوري وفقراء المدن لم يكن متميزا كيفيا عنه في مصر. وعليه كان ما تحقق بمصر مطلوبا ومرغوبا به من قبل القطاع الأغلب من عناصر اليسار وقوى الشعب العاملة في سوريا.

ولم تكن مواقف النخب المؤثرة في صناعة القرار في القطرين، وتلك النشطة سياسيا، متطابقة تجاه ما هو قائم والتغييرات المحتملة على المحاور الثلاثة. ومع ذلك لم يكن لعدم تطابق المواقف، ولاختلاف الاجتهادات - وتناقضها بالنسبة للبعض - تأثير واضح في إعاقة قيام الجمهورية العربية المتحدة. بل يمكن القول إن تلك التمايزات كان لها أثرها الإيجابي في قيام الوحدة، خلافا للظن الشائع، كما سيأتي إيضاحه.

## ٢- التفاعلات بين القطرين التي مهدت للوحدة:

تسارع توطد العلاقات المصرية - السورية على نحو ملفت للنظر في السنوات الثلاث السابقة للوحدة، كنتيجة للنمو المتسارع في دور عبد الناصر القيادي القومي من ناحية، وتوافق المواقف السورية والمصرية من الأحلاف والصراع العربي - الصهيوني، ومجمل قضايا السياستين العربية والأجنبية من ناحية ثانية. وفي تعليقه على ذلك كتب باتريك سيل: «وبمضى أقل من عامين بين كانون ثاني (يناير) ١٩٥٥ وتشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٦ تحولت شكوك سوريا تجاه مصر ونفورها من حكامها العسكريين إلى تمجيد حار بعبد الناصر وجميع المبادئ التي يدعو إليها». وينقل عن هيئة الإذاعة البريطانية يوم ١٩٥٦/٨/٧ أنها قالت: «لقد وجد الشعب السوري في جمال عبد الناصر الزعيم والبطل الذي كان ينتظره والقائد الذي يأمل قدومه.. إن الجماهير في الشارع تعبد عبد الناصر»(١٠).

وكانت مصر قد عينت في حزيران / يونيو ١٩٥٥ محمود رياض سفيرا في دمشق، وقد عرف بنشاطه الجم، واتصالاته الواسعة، وعلاقاته الوثيقة برئيس الجمهورية والعديد من قادة الأحزاب ونشطاء السياسة وزعماء الكتل العسكرية. كما أقام صداقة وطيدة مع قادة البعث والضباط التقدميين، وفتحت له جميع الأبواب بحيث «استطاع في فترة وجيزة أن يشغل مركزا في قلب الحياة السياسية السورية لا يضارعه في ذلك أى مبعوث أجنبي»(١١). وكان طبيعيا أن يتنامى دور محمود رياض في دمشق بتنامي شعبية عبد الناصر وثورة مصر، وذلك بالإضافة لما تميز به من سمات شخصية ولسرعة تآلفه مع قادة البعث والضباط التقدميين.

وكانت مصر قد سارعت إلى دعم وزارة صبري العسلي، في مواجهة الضغوط الإقليمية والاستعمارية، إثر تبنيها سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز. وذلك بإيفاد بعثة مصرية برئاسة صلاح سالم إلى دمشق يوم ١٩٥٥/٢/٢٦، تلك الزيارة التي انتهت – بعد محادثات مكثفة مع وزير الدفاع السوري خالد العظم ورئيس الأركان شوكت شقير – بتوقيع بيان مشترك يوم ١٩٥٥/٣/٢ برفض الأحلاف والدعوة لإقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادى عربي مشترك، ترتكز على الأمور التالية(١٢).

* الالتزام باشتراك الموقعين في صد أي عدوان على إحدى دول المنظمة

* إنشاء قيادة مشتركة دائمة، لها مقر رئيسى، تشرف على تدريب القوات العسكرية التي تضعها كل دولة تحت تصرف تلك القيادة، كما تشرف على تسليحها وتنظيمها وتوزيعها وفقا لخطة الدفاع المشتركة، كما تتولى هذه القيادة تنسيق الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة للأغراض العسكرية.

* عدم قيام أي دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقيات عسكرية أو سياسية بدون موافقة بقية أعضاء المنظمة.

* دعم الاقتصاد بين دول المنظمة تمهيدا لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

كما اتفق أن يتبنى الطرفان السوري والمصري الأمور التالية:

– إنشاء مصرف عربي يصدر نقدا عربيا، وتؤلف لجنة فنية لوضع قواعد هذا المشروع تهيئة لإقراره.

- إعادة النظر في نظام التبادل التجاري العربي المعمول به حاليا رغبة في تعزيزه وتوطيده، بإعفاء المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركية أو تخفيض هذه الرسوم لأدنى حد ممكن.

- تشجيع تأليف شركات مساهة برؤوس أموال عربية مشتركة للقيام بمشاريع زراعية وصناعية وبأعمال الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها.

- تأليف مجلس اقتصادي عربي لتوجيه هذه السياسة الاقتصادية والإشراف عليها.

ولدى عرض ما تم الاتفاق عليه على كل من الأردن والسعودية ولبنان والعراق، وافقت عليه السعودية، بحيث أطلق عليه «الاتفاق الثلاثي»، وطلب الأردن مهلة للدراسة، فيما لم تنجح المحاولة مع حكومتي لبنان والعراق. وفي سوريا احتدم الجدل حول الميثاق الذي كان يعارضه حزب الشعب وأنصاره من أعضاء الحزب الوطني، ويناصره بقوة حزب البعث وخالد العظم وضباط الجيش. وفي الوقت نفسه تواصلت اللقاءات والمشاورات فيما بين صناع القرار في القطرين السوري والمصري حتى توجت بالتوقيع على اتفاقية «الدفاع المشترك» يوم ١٩٥٥/١٠/٢٢. عملا بأحكام الفقرة الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية(١٣).

وتضمنت الاتفاقية تأكيد حرص الدولتين على دوام أمنهما وسلامهما واستقرارهما وعزمهما على فض جميع منازعاتهما بالطرق السلمية. كما نصت على اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على إحداهما أو على قواتهما اعتداء عليهما، تلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الدولة المعتدى عليها، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد العدوان، وعلى تعهد الدولتين بأن لاتعقد أي منهما صلحا منفردا مع المعتدى، أو أي اتفاق معه دون موافقة الدولة الثانية. وكذلك نصت اتفاقية «الدفاع المشترك» على إنشاء ثلاث مؤسسات مشتركة: مجلس أعلى، ومجلس حربي، وقيادة مشتركة. وعلى أن يتكون المجلس الأعلى من وزراء الخارجية والدفاع في القطرين، وبحيث يكون المرجع الرسمي للقيادة المشتركة المنوط به إصدار التوجيهات العليا للسياسة العسكرية وتعيين القائد العام وتنحيته(١٤).

ثم وقع القطران اتفاقية «القيادة المشتركة»، التي قضت بتوحيد الجيشين المصري والسوري في التسليح والتدريب وفي مواجهة أى خطر طارىء، وبإرسال الضباط والخبراء المصريين، وعلى وجه السرعة، لسوريا، للإسراع في تدريب القوات السورية على الأسلحة

المصرية. كما قضت بإنفاذ الإمدادات العسكرية من القوات المصرية الضاربة لتعزيز المقدرة الدفاعية للجيش السوري في مواجهة الحشود التركية والتهديدات الصهيونية(١٥). وعملا بأحكام هذه الاتفاقية أسند منصب القائد العام للواء عبد الحكيم عامر، وأنشىء فرع للقيادة العامة في دمشق، وعين العميد عبد المحسن أبو النور ممثلا فيه لمصر، وسرعان ما توطدت علاقاته بأعضاء المجلس العسكري السوري(١٦). وفي العرض العسكري يوم ١٩٥٦/٤/١٧ في ذكرى الجلاء شاركت وحدات مصرية استقبلت بحماس جماهيري. وفي بداية عام ١٩٥٧ جاء إلى دمشق اللواء علي عامر وتم الاتفاق مع رئاسة الأركان السورية على وضع اتفاق مكمل لاتفاقية القيادة المشتركة». ويلاحظ أن وزير الدفاع السوري يومذاك، خالد العظم، اعترض على هذه الاتفاقية لأنها لا تلبي طموح سوريا بأن يكون للقطرين جيش واحد. غير أن اللواء علي عامر أوضح له استحالة توحيد الجيشين في وقت قصير نسبيا، وأيده في ذلك اللواء عفيف البزرى، رئيس الأركان السوري، الذي تدخل قائلا «إن المرحلة سوف تلحقها مراحل أخرى توصل في النهاية إلى الغاية التي تشيرون إليها»(١٧).

وتنفيذا لالتزامات مصر بموجب المعاهدة تم إيفاد قوات مصرية إلى سوريا في ١٩٥٧/١٠/١٣ لترابط على الحدود الشمالية مع تركيا والجنوبية مع إسرائيل. ولقد نظرت الدوائر الاستعمارية للتحرك المصري بأنه قد وضع حدا لاحتمال مشاركة أي قطر عربي في العدوان على سوريا، أو تنظيم انقلاب مضاد ناجح. إلى جانب الحيلولة دون انزلاق الحكم السوري لمسافة أبعد مع الروس(١٨).

وفي ١٩٥٦/١/٢٩ وقعت سوريا ومصر اتفاقا اقتصاديا نص في مادته الأولى على أن يبذل الطرفان ما في وسعهما للوصول بالعلاقات الاقتصادية فيما بينهما إلى أقصى حد مستطاع من التوحيد، في حدود النظم الاقتصادية القائمة بين البلدين. كما وقع الطرفان في أول سبتمبر / أيلول ١٩٥٦ اتفاقا لتأسيس مصرف صناعي مشترك وإقامة شركات مشتركة. ثم توجا ذلك بتوقيع اتفاقية «الوحدة الاقتصادية» في سبتمبر / أيلول ١٩٥٧ التي نصت على أن تقوم بين القطرين وحدة اقتصادية كاملة. وأن تتوفر بينهما حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وتبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، كما حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافيء والموانيء المدنية، وضمان حقوق التملك والإيصاء والإرث. وفي سبيل تحقيق ما

سبق بيانه نصت الاتفاقية على جعل القطرين وحدة جمركية، وعلى توحيد التعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منهما، وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها، وتنسيق سياسة النقل، وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة أو التشاور فيها. كما نصت الاتفاقية على تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا القطرين في الزراعة أو الصناعة أو التجارة والمهن شروطا متكافئة، وأن يتم تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتشريعات الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم. وأن تنشأ لجنة باسم «لجنة الوحدة الاقتصادية المصرية السورية» تضم خمسة أعضاء من كل قطر، للإشراف على تنفيذ كافة بنود الاتفاقية(١٩).

وفي المجال الثقافي وقع الطرفان بالمشاركة مع الأردن اتفاقية «الوحدة الثقافية»، التي قضت بتوحيد المناهج الدراسية فيما بين الأقطار الثلاثة. كما بحث صلاح البيطار - وزير الخارجية السوري - مع سفير مصر في دمشق - محمود رياض - توحيد التمثيل الدبلوماسي في بعض العواصم، فتم الاتفاق على أن تعين سوريا مستشارا لها في سفارة مصر في بكين، وعلى تطبيق الأسلوب ذاته في العواصم التي يوجد بها سفارة لإحدى الدولتين دون الأخرى(٢٠).

وكان لتأميم القناة في ١٩٥٦/٧/٢٦ صداه شديد الإيجابية في سوريا، التي تميزت بموقف قومى مساند وداعم لمصر ليس له نظير عربى رسمي أو شعبي. وكان في مقدمة المبادرات السورية دعوة ممثل حزب البعث في مجلس النواب السوري، عبد الكريم زهور، يوم ١٩٥٦/٧/٢٨ إلى اعتبار «مشكلة مصر إنما هى مشكلتنا»(٢١). وسرعان ما تشكلت لجنة من أقطاب أحزاب البعث والوطني والشعب والشيوعي والكتلة الدستورية والمستقلين، ضمت كلا من: أكرم الحوراني، وفاخر الكيالي، ومعروف الدواليبي، وعلى بوظو، ومحمد المبارك، خالد بكداش، وظافر القاسمي. وبذلك شهدت سوريا أوسع جبهة وطنية تشارك فيها التيارات الرئيسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، الأمر الذي لم تشهده حتى إبان معركة الاستقلال. ولقد دعت اللجنة إلى مؤتمر شعبي يوم ١٩٥٦/٨/١٤ شهده نحو مائة ألف مواطن يهتفون «علم واحد، شعب واحد، وطن واحد»(٢٢).

ومع أن المناسبة كانت لدعم الموقف المصري تجاه التحالف الذي قادته بريطانيا

وفرنسا، إلا أن الحشد الجماهيري، والقوى التي دعت إليه والجماهير التي استجابت للدعوة، والهتافات التي رددها مائة ألف مواطن، إنما كانت تعبر عن المخاض الاجتماعي - السياسي الذي كانت تشهده سوريا بتسارع ملحوظ، كنتيجة للتفاعلات المتنامية بين ثورة مصر والحركة القومية العربية الصاعدة في سوريا. وتنامي الشعور الشعبي العام بأن طموحات جماهير سوريا وأمانيها في التحرر والوحدة والاشتراكية والحياد الإيجابي متطابقة مع ما تطرحه الثورة المصرية بقيادة عبد الناصر.

وليس ينكر أن الاتفاقيات التي وقعت في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية لم يتم تنفيذها في الفترة السابقة للوحدة. إذ لم تمض على إبرامها سوى فترة وجيزة جدا. ثم إنه خلال تلك الفترة وقع العدوان الثلاثي على مصر، وتكشف التآمر على سوريا. وكان طبيعيا أن يستغرق الانشغال في مواجهة العدوان والتآمر وتصفية آثارهما جهد ووقت صناع القرار السياسي والعسكري. وذلك علاوة على ترك أمر تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد مباحثات طويلة إلى أجهزة بيروقراطية بطيئة الحركة، شديدة الحرص على عدم تجاوز اللوائح والتنظيمات التي يعود أكثرها لمرحلة ما قبل الاستقلال. وعليه يمكن القول إنه في الممارسة العملية لم يتجاوز الأمر التفاعل الكامل في مجال السياسة الخارجية، العربية والإقليمية والدولية، حيث انتهج القطران مواقف متطابقة تمام التطابق، وذلك إلى جانب الالتفاف الواسع حول ثورة مصر وقيادة عبد الناصر.

وثمة تفاعل كان له عظيم الأثر في قيام الوحدة، وهو التفاعل الفكري والعملي الذي تسارعت وتيرته فيما بين النظام المصري بقيادته الثورية وأجهزته العسكرية والأمنية والإعلامية على وجه الخصوص، وكل من قادة حزب البعث وشخصياته الرئيسية والضباط التقدميين أعضاء «المجلس العسكري» السوري. أي فيما بين القوى الصانعة الحقيقية للقرار في القطرين. وفي الوقت الذي استقطب فيه عبد الناصر ونظامه إعجاب وتأييد البعث قيادة وقواعد وغالبية ضباط وجنود الجيش السوري، كانت للبعث خصوصية معينة في مصر، انعكست في عدة ظواهر، لعل أبرزها التغاضي عن النشاط البعثي الحزبي، الذي أخذ يشق طريقه في تحرك علني بين المثقفين وشباب الجامعات، على الرغم من حظر النشاط الحزبي رسميا بمصر وحساسية النظام ضد النشاط الحزبي، وكذلك انفتاح أجهزة الإعلام المصرية على البعث وقادته(٢٣). ويذهب البعض إلى أن فكر البعث لم يصل إلى بعض الأقطار إلا من خلال القنوات الإعلامية المصرية(٢٤). وليس أقوى دلالة على ثقة القيادة بمصر غير

المحدودة يومذاك بالبعث، مما ذكره الفريق محمد فوزي بأنه كان يستعين بكتابات مشيل عفلق في تثقيف ضباط القوات المسلحة المصرية في خمسينات القرن العشرين(٢٥).

## ٣- الدعوات السورية للوحدة مع مصر وما أثارته من جدل:

حتى مطلع عام ١٩٥٥ كانت دعوات الوحدة والاتحاد في سوريا محصورة ضمن إطار الهلال العربي الخصيب، وذلك على الرغم من وجود قطاع واسع من النخبة السياسية السورية مناصر وموال للحلف السعودي - المصري ومعارض دعوات «سوريا الكبرى» و«اتحاد سوريا والعراق» و«وحدة الهلال الخصيب». إلا أنه في أعقاب توقيع «الاتفاق الثلاثي» بين سوريا ومصر والسعودية في مطلع مارس / آذار ١٩٥٥ تقدم وزير الدفاع خالد العظم بمشروع مطور للاتفاق الثلاثي، يجعل منه خطوة واسعة على طريق الوحدة الدستورية بين الأقطار الثلاثة وكل قطر عربي متحرر من الأحلاف الأجنبية. ولقد لقي المشروع تأييدا فوريا من حزب البعث وقيادة الجيش السوري. فيما لم تخف عناصر أساسية من الائتلاف السوري الحاكم ومعارضتها للمشروع، علاوة على رفضه من قبل قوى المعارضة بزعامة حزب الشعب.

وكان خالد العظم يومها يتطلع إلى ترشيح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية، التي كان مقررا إجراؤها في أغسطس / آب ١٩٥٥، منافسا في ذلك شكري القوتلي. ولم يكن العظم يجهل التوق السوري للوحدة، والطموح الوحدوي عميق الجذور في فكر البعث. ويبدو أنه تبنى الطرح الوحدوي ليكسب تأييد البعث وغالبية الضباط المؤثرين في صناعة القرار(٢٦). وذلك إلى جانب تحسين صورته في الشارع السوري، الذي لم يكن العظم آنذاك قد اكتسب شعبية ملحوظة فيه، بحكم ماضيه السياسي وأرستقراطيته المستفزة. ولدى زيارة الوفد السوري برئاسة العظم القاهرة للتصديق على «الميثاق الثلاثي» أعاد العظم طرح مشروعه، فجوبه برفض وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل - الملك فيصل فيما بعد - الذي أكد أن السعودية لاتفكر بتجاوز الاتفاقية العسكرية التي كان قد وافق عليها الملك سعود.

وفي لقاء الوفود مع الرئيس عبد الناصر أوضح أنه لا يحبذ اتخاذ إجراء متسرع نحو الوحدة، وأكد ضرورة السير بخطوات متأنية، وذلك بإقامة الوحدة العسكرية أولا، لتأمين سلامة الوطن العربي، وبعد نجاح ذلك تبدأ خطوات جديدة في المجالات الاقتصادية

والتشريعية والثقافية. كما أوضح أن أى مشروع للوحدة العربية سوف يثير قوى عربية وخارجية، ولايجوز بالتالي طرحه قبل توفر الاستعداد المناسب لمواجهة القوى المعادية للوحدة. وغادر العظم القاهرة يوم ١٩٥٥/٤/٣ دون أن ينجح في إقناع عبد الناصر أو فيصل بالموافقة على مشروعه. ولدى طرح المشروع على مجلس الوزراء السوري لم يؤيده غير وزراء حزب البعث(٢٧).

وكان من بين أعضاء الوفد البرلماني السوري الذي زار القاهرة في يناير / كانون ثانى ١٩٥٦ كل من أكرم الحوراني وصلاح البيطار. وقد أحسا من لقائها بعبد الناصر وكبار المسؤولين والإعلاميين عمق التزام النظام المصري بالعقيدة القومية العربية وبمدى انفتاحه على البعث. كما لمسا من خلال شباب البعث المتواجد في الجامعات المصرية هامش الحرية الواسع المتاح لتحرك البعثيين واتصالاتهم بالنخبة الفكرية والسياسية المصرية. وكان قادة البعث على معرفة دقيقة بالتناقضات فيما بين شركاء الحكم السوري، كما لم يكونوا يجهلون ما يعانيه حزبهم من نزاعات على مستوى القيادة والقاعدة(٢٨). ومن خلال تفاعل الإدراك العميق للواقع المأزوم سوريا وحزبيا مع الانطباعات الإيجابية للغاية عن النظام المصري، تولدت لدى قادة البعث القناعة بأنه توفرت الظروف الموضوعية والذاتية الميسرة لاتحاد القطرين المصري والسوري. وقد رأوا ذلك سبيل تحصين سوريا ضد المؤامرات الخارجية والصراعات الداخلية، وتعزيز مكانة الحزب ودوره قطريا وقوميا، والتقدم العملي على طريق تحقيق الطموح الوحدوي العربي، الذي كان يحتل المقام الأول بين طموحات البعث قادة وقواعد يومذاك.

واغتنم البعث مناسبة عيد «الجلاء» السوري في ١٩٥٦/٤/١٧ كي يضمن بيانه الصادر بالمناسبة الدعوة إلى وحدة سوريا ومصر، وانطلقت من مكتب الحزب مساء ذلك اليوم تظاهرة تهتف بشعار «مصر وسوريا ياناس، هما للوحدة أساس». والتفت الجماهير من حول التظاهرة الحزبية لتجعل منها تظاهرة شعبية. وأخذت صحيفة «البعث» في الأيام التالية تركز على الدعوة للوحدة في افتتاحياتها ومقالات قادة الحزب، وبخاصة عفلق والحوراني والبيطار. ففي يوم ٤/٢٧ حملت «البعث» في صفحتها الأولى الخبر التالي: «عكفت قيادة البعث العربي الاشتراكي على دراسة قضية وحدة مصر وسورية، وعلى إعداد مشروع يرسم الخطوات العملية ويحدد المراحل الأساسية لتوحيد القطرين. وسيطرح شعار الوحدة على الشعب ليدعمها بإرادته ونضاله، بعد أن أعلن الشعب إرادته في أن تحقق هذه

الوحدة حالا، مؤكدا أنها الانطلاقة الأولى نحو الوحدة العربية ونحو تحرير الشعب العربي في كافة أقطاره «وسيتقدم الحزب قريبا بهذا المشروع إلى المسؤولين في مصر وسورية». وفي العدد نفسه كتب مشيل عفلق مقالا، تضمن قوله: «لم يكن يهمه - البعث - أن تكون وحدة أو اتحاد، بل كل همه أن تغلب عناصر الحياة فيها عناصر الجمود». وفي العدد ذاته كتب الحوراني مقالا يوضح فيه ضرورة الوحدة لمنع «عزل مصر وتمكين الانقسام بين عرب المشرق»(٢٩).

وتواصلت حملة البعث من أجل تعميق الشعور بأهمية وضرورة الوحدة مع مصر، وكرس لها القسط الأكبر من نشاطه. وذهب عفلق إلى حد القول: «إن هذه الوحدة ستحقق المعجزات وتغير وجه التاريخ»(٣٠). وحين طرحت فكرة الاتفاق على «ميثاق قومي» يكون برنامج عمل لحكومة «وحدة وطنية» تقدم البعث بمشروع ميثاق ضمنه نصا يدعو إلى العمل على الاتحاد بين القطرين السوري والمصري(٣١). وعند مناقشة مشروع الميثاق المقدم من البعث، وافق على النص رئيس لجنة الميثاق د.ناظم القدسي - عضو حزب الشعب - فيما عارضه غالبية الأعضاء. بحجج مختلفة، ونسب إلى ممثلي حزب الشعب القول بأن الاتحاد مع مصر يخضع سوريا للتبعية، وأن صفة «التبعية» لاتزول إلا بانضمام دول عربية أخرى. واحتج آخرون بان الاتحاد لا يتم إلا بموافقة الطرفين، وهم يخشون أن ترفض مصر الاتحاد. وبعد نقاش طويل انتهت لجنة الميثاق إلى تعديل النص بحيث يدعو إلى توسيع الاتفاق الثنائي الذي تم توقيعه بين مصر وسوريا(٣٢).

وفي ١٤ مايو / أيار ١٩٥٦ شكلت وزارة «التجمع الوطني» برئاسة صبري العسلي. وقد حاول البعث أن يضمن البيان الوزاري نصا بالتزام الوزارة العمل على تحقيق الاتحاد بين القطرين، ولكن شركاء الحكم رفضوا ذلك، بحجة أن الاتحاد مع مصر شعار رفعه حزب البعث وهم على غير استعداد للعمل تحت شعار حزبي. فيما أكد البعث أن مشاركته في الوزارة مشروطة بالتزامها العمل على مباشرة مفاوضات الوحدة مع مصر(٣٣) واستشرس بعض شركاء الحكم في معارضة الطلب، غير أنه تحت ضغط الشارع المؤيد بقوة مطلب البعث ودعم التكتل العسكري الأكثر تأثيرا في صناعة القرار، نجح وزراء البعث في أن تتخذ الوزارة قرارا في ١٩٥٦/٧/٥ بتشكيل لجنة وزارية تبدأ المفاوضات مع مصر لإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين.

وكان الصراع المحتدم فيما بين القوى السياسية السورية موضوع متابعة دقيقة من

الدبلوماسيين الأجانب. وبهذا الخصوص أبرق السفير البريطاني في دمشق لوزارة الخارجية في لندن يقول: «يصر حزب البعث الآن على بيان يعلن وحدة نظرية بين سوريا ومصر، وعلى أن تكون الوحدة مفتوحة لجميع البلدان العربية التي ليست لها معاهدات دفاع مع قوى أجنبية.. يصر ضباط الجيش الذين هم تحت قيادة السراج وحمدون - قائد المدرعات - على قبول شروط البعث تحت التهديد بانقلاب عسكري.. وقد انشقت مجموعة ضباط آخرين أقل أهمية بزعامة أمين النفوري عن السراج، ويبدو أنهم يتجمعون من جديد تحت اسم حزب التحرير العربي، الذي كان مفككا نسبيا منذ مغادرة الشيشكلي. وقد أجرى نفورى مفاتحة أخرى غير محددة للسفير العراقي... المعارضة للبعث تتكون من: مجد الدين الجابري ورشاد جبري وأحمد قنبر»(٣٤). وكان الأول عضوا في الحزب الوطني بينما الثاني والثالث عضوين في حزب الشعب المؤيد التقليدى للوحدة مع العراق.

وفي ١٩٥٦/٧/٦ تقدمت وزارة العسلي بطلب إلى المجلس النيابي طالبة الموافقة على تشكيل لجنة لبدء المفاوضات مع مصر. وحاول حزب الشعب عرقلة الطلب عندما طالب أحد نوابه أن يكون الاتحاد مع العراق. وبعد نقاش طويل، وكنتيجة لإدراك النواب أن طلب الحكومة يحظى بتأييد الشارع والتكتل العسكري الأشد تأثيرا في صناعة القرار، وافق النواب جميعا على طلب الحكومة. وبذلك لم تعد دعوة الوحدة مع مصر مجرد شعار حزبي، أو نص في بيان وزارى، وانما غدت قرارا صادرا عن المجلس النيابى بإجماع الحاضرين من أعضائه، تلتزم الحكومة بالعمل على تنفيذه.

وأصدر البعث بيانا بهذه المناسبة جاء فيه: «إذا كنا جادين في تقدير عظم الأخطار المحدقة بنا، فإن هذا الاتحاد خير سبيل للوقاية والدفاع، وإذا كنا واثقين بإمكانيات شعبنا مؤمنين بنزوعه الصادق إلى الحرية والعدالة والوحدة، فهذا الاتحاد سيكون المحرك الفعال لتلك الإمكانيات، يضاعف الثقة وينسق النضال ويختصر الزمن لصالح العرب وخير الإنسانية»(٣٥). وتقدم الرئيس شكري القوتلي في يوليو / تموز ١٩٥٦ بمشروع حل اسم «الدولة العربية المتحدة» دعا إلى إقامة اتحاد فيدرالي، يضم سوريا ومصر والدول العربية الأخرى الراغبة في الانضمام إليه. ويقضى بتوحيد الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما يتضمن إقامة جمعية تأسيسية لوضع دستور الاتحاد، وعلى أن يكون هناك مجلس تنفيذى وآخر تشريعى، وأن يقوم المجلس التشريعى بانتخاب رئيس مجلس الاتحاد كل سنتين. وأن تحتفظ كل دولة بنظام الحكم الداخلي الذي ترغب فيه، وباستقلالها في

التشريع والتنفيذ في كل المجالات التي لاتدخل في نطاق الاتحاد. إلا أن العدوان الثلاثي على مصر وما تلاه من أحداث سياسية طغى على المشروع - كما يقرر محمود رياض - فلم يطرح للمناقشة الجادة بين القطرين(٣٦).

وقبل أن تنقضي سنة ١٩٥٦ كان قد تبلور في الساحة السورية تيار يدعو للاتحاد مع مصر، يطرح وجهتي نظر: الأولى، يعبر عنها البعث بصورة رئيسية، ترى ضرورة الإسراع في إقامة الاتحاد، على أن تتولى القيادة السياسية توحيد القوانين والنظم في كلا البلدين، وعدم الركون فقط إلى تشكيل لجان لتوحيد القوانين والتشريعات والنقد، الأمر الذي قد يستغرق سنين طويلة، ولايمكن تحقيقه في ظل حكومات منفصلة. وكانت وجهة النظر الاتحادية الثانية، ترى الاكتفاء بتوحيد القوات المسلحة والتزام سياسة خارجية واحدة. وبعقد اتفاقيات لتحقيق الوحدة الاقتصادية والثقافية وتوحيد التشريعات، وإقامة الوحدة الدستورية في مرحلة لاحقة(٣٧). وفي الوقت ذاته لم يغب عن الساحة السياسية السورية دعاة الوحدة مع العراق، وإن انحسر دورهم وتراجعت فاعليتهم. كما لم تفتقد الساحة القوى الوسطية المنادية بالحفاظ على «استقلال» سوريا، المستقوية بالدعم السعودي المادي والمعنوي. غير أنه لم يكن هناك حزب أو تجمع سياسي يمتلك أغلبية برلمانية فاعلة تؤهلة لحسم الموقف(٣٨).

وفي مطلع عام ١٩٥٧، وبعد تكشف أبعاد المؤامرة التي كان يتزعمها النائب منير العجلاني بدعم من حلف بغداد، طالب البعث بفتح باب المفاوضات مع مصر حول الاتحاد بين القطرين، واقترح سفر وفد وزاري إلى القاهرة لمباشرة ذلك برئاسة خالد العظم وعضوية صلاح البيطار وفاخر الكيالي. ولدى مراجعة العظم لمحمود رياض في الأمر أبدى رياض تحفظه ونصح بعدم التسرع وضرورة أخذ مواقف الدول المعادية في الحسبان. فاقترح العظم استطلاع رأي الرئيس عبد الناصر، واتفق على أن يترك ذلك لرئيس الوزراء صبري العسلي عند لقائه بكل من عبد الناصر والملك سعود في فبراير / شباط لمناقشة مشروع أيزنهاور. ولدى مفاتحة العسلي لعبد الناصر، بعد سفر الملك، أخبره أن الرأي العام المصري ليس مهيأ بعد لفكرة الوحدة، وأنه يرى التمهيد لذلك بعقد عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية، وأن إتمام الوحدة يحتاج خمس سنوات على الأقل(٣٩).

غير أن ربيع وصيف ١٩٥٧ شهدا تحولات دراماتيكية سريعة في المنطقة، بدأت بانفكاك السعودية عن اتفاقها مع مصر وسوريا، في أعقاب لقاء أيزنهاور بالملك سعود.

واستكملت بقبول النظام الأردني غير المعلن بالمشروع الأمريكي، وبالتالي انفراط عقد التحالف الرباعي المصري السوري السعودي الأردني. فيما غدا لبنان بؤرة التآمر على سوريا، حيث تجمعت فلول اللاجئين السياسيين والضباط الهاربين، ونشطت أجهزة حلف بغداد والمخابرات المركزية الأمريكية. وبذلك اشتد الحصار من حول سوريا، ولاحت في الأفق احتمالات صدام مسلح مع إسرائيل ثم مع تركيا. وبالنتيجة شهدت سوريا توترا سياسيا ونفسيا وشعورا بالقلق لم تشهد له نظيرا منذ معركة الاستقلال سنة ١٩٤٥.

وفي مواجهة الواقع المأزوم صعد البعث من دعوته للاتحاد، ونجح في استصدار قرار من مجلس الوزراء بطلب إقامة اتحاد فيدرالي مع مصر. وقام صلاح البيطار وزير الخارجية - باستدعاء محمود رياض وإبلاغه بالقرار، وأنه مفوض بإعلانه وهو يستطلع منه موقف مصر. فطلب رياض التأجيل لحين مراجعة القاهرة ولقاء عبد الناصر. ولدى لقاء رياض بعبد الناصر لم يبد تراجعا عما سبق أن قاله للعسلي، إلا أنه أوضح ضرورة دعم الحكومة السورية. وفي خطابه بمناسبة الثورة يوم ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٧ أعلن أن مصر لا يمكن إلا أن تتجاوب مع رغبة سوريا في الاتحاد(٤٠). وكان طبيعيا في واقع مأزوم ومشحون بالتوتر والقلق أن يلقى تأكيد عبد الناصر صداه، وإن لم يرتبط بمشروع اتحادي محدد أو وقت معين لقيام الاتحاد. وبالنتيجة فرضت دعوة الوحدة ذاتها على مختلف القوى السياسية والاجتماعية، بما في ذلك معارضى مصر التقليديين، والمتحفظين على نظام عبد الناصر. ولم يعد هناك شخصية أو تكتل سياسى يستطيع الاحتفاظ بدور على المسرح ما لم يناد بالوحدة مع «مصر عبد الناصر». وتسابق رجالات السياسة والشخصيات الاجتماعية وقادة النقابات في زيارة القاهرة، أو سفارة مصر في دمشق، للتباحث في موضوع الوحدة مع كبار المسؤولين المصريين. وكل يزاود على الآخرين في إبداء الحماس للوحدة، والإعراب عن اعتزازه بقيادة عبد الناصر وإعجابه بمنجزات النظام المصرى(٤١). ولم يعد الحماس للوحدة قاصرا على البعث والملتزمين بالحركة القومية العربية، بل غدا هناك من يزاود عليهم. غير أن البعث احتفظ بدوره القيادي للتيار الدافق، وإن تكاثر المزاودون عن يمينه وعن يساره.

وفي يوليو / تموز ١٩٥٧ عقد حزب البعث مؤتمرا لبحث موضوع الوحدة حضره من قيادة الحزب القومية كل من : عفلق والحوراني والبيطار وعبد الله الريماوي وعبد الله نعـواس(٤٢)، وجميع أعضاء القيادة القطرية في سوريا، وجميع وزراء الحزب ونوابه. ودار

البحث حول ثلاث مسائل: ضرورة الوحدة، ونوعها، وأسلوب تحقيقها. وكان الرأي المجمع عليه أن لابد من عمل وحدوي، غير أنه كان هناك خلاف بين من يريدون الوحدة الشاملة وبين من يريدون الاتحاد الفيدرالي. وأخيرا استقر رأى الجميع على المضي في الوحدة إلى المدى الذي ترضى به مصر. وفي مسألة الأسلوب، اقترح أن تسبق الوحدة ثورة في سوريا تحقق تغييرا جذريا يصل بالقطر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا إلى المستوى الذي وصلت إليه مصر، لتتم الوحدة على أساس ثوري. غير أن هذا المنهج في التفكير رفض. وبعد النقاش انتهى المؤتمرون إلى قرار بوضع مشروع لاتحاد القطرين، وتقديمه لقيادة الحزب لدراسته، وكلف عبد الله الريماوي بإعداد ذلك، غير أنه لم يتم إنجاز المشروع في حينه(٤٣).

ويبدو أن مؤتمر قيادة البعث كان له انعكاسه في صفوف ضباط الحزب، فقد تجمع ضباط البعث في محاولة القيام بانقلاب عسكري غايته الذهاب لطلب الوحدة مع مصر بتنظيم واحد ورأي واحد. إلا أن القيادة السياسية للحزب عارضت الفكرة، من منطلق عدم إمكانية الحزب تحمل كامل المسؤولية في ظروف سوريا الراهنة، وما كان يعانيه الحزب من ضعف وتشرذم(٤٤). وتزامن استبعاد فكرة الانقلاب مع تشكيل «المجلس العسكري» من ٢٤ ضابطا، غالبيتهم ملتزمون بالبعث أو مؤيدون له. وسرعان ما انخرطت القيادة العسكرية الجديدة في الجدل المحتدم حول الوحدة مع مصر وشكلها المطلوب. وعن ذلك كتب أحمد عبد الكريم: «بحثنا الموضوع في رئاسة الأركان، وتوصلنا إلى تشكيل لجنة من بعض الشخصيات السياسية والجامعية المعروفة بإيمانها بالوحدة، لوضع الخطوط العريضة التي يمكن الاسترشاد بها عند بحثها في إطار الجهات العليا في سوريا، ليكون هناك أفكار واضحة للنقاش. وبالفعل تم تشكيل لجنة، على أن تجتمع في رئاسة الأركان في شعبة العمليات. وقد شكلت اللجنة من: د.جمال الأتاسي، عبد الكريم زهور، رياض المالكي، ود.عبد الله عبد الدائم، د.عياد. والمقدم الركن أحمد عبد الكريم. وعقدت الاجتماع الأول في الربع الأخير من عام ١٩٥٧، ولكنها انفرطت فجأة بفعل التطورات التي أخذت تسير بسرعة مذهلة»(٤٥). ويلاحظ أن جميع من ضمتهم اللجنة – فيما عدا ممثل قيادة الجيش أحمد عبد الكريم – كانوا قياديين بارزين في البعث وفي طليعة مثقفي البعث في القطر السوري وعلى المستوى القومي آنذاك.

وفي بداية الدورة البرلمانية في خريف ١٩٥٧ انتخب أكرم الحوراني رئيسا للمجلس

النيابي، وبذلك احتل المنصب الثاني في سوريا – وفقا للبروتوكول – مما أعطاه والبعث معه دفعة قوية في صناعة القرار. واغتنم الحوراني أجواء الحماس التي أعقبت وصول القوات المصرية إلى اللاذقية في ١٩٥٧/١٠/١٣ ليدعو وفدا من «مجلس الأمة» المصرى لزيارة سوريا في نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٥٧ . وسرعان ما لبى الدعوة وفد برلماني مصري برئاسة أنور السادات – رئيس لجنة الشؤون العربية – يضم (٤٠) نائبا. وتم عقد جلسة مشتركة لمجلس النواب السوري والوفد المصري، حضرها رئيس مجلس الوزراء السوري وجميع الوزراء، ورئيس أركان الجيش وعدد من أعضاء «المجلس العسكرى». وافتتح الحوراني الجلسة بكلمة طالب فيها بإقامة اتحاد بين مصر وسوريا ليكون نواة للوحدة العربية الشاملة. وصدر في ختامها قرار عن النواب السوريين والمصريين، يعلنون فيه رغبة الشعب العربي في القطرين في إقامة إتحاد فيدرالي فيما بينهما، ودعوة حكومتي مصر وسوريا للدخول فورا في مباحثات مشتركة بغية استكمال هذا الاتحاد.

ويوضح محمود رياض: «وكان هذا القرار قد وضعت صيغته لجنة الشئون العربية بمجلس الأمة المصري برئاسة أنور السادات، ولجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب السوري برئاسة أكرم الحوراني، في لقاء تم في اليوم السابق للجلسة العلنية. وقام أنور السادات بإعلان القرار نيابة عن المجلسين. وعقب عليه صبري العسلي، رئيس الوزراء بتأييد الحكومة السورية للقرار»(٤٦). وقام وفد برلمانى سورى برئاسة إحسان الجابرى – رئيس لجنة الشؤون الخارجية – برد الزيارة لمصر في ٣١ ديسمبر / كانون أول ١٩٥٧، حيث حضر جلسة «مجلس الأمة المصري»، تكلم فيها نيابة عن الحكومة الشيخ أحمد حسن الباقوري – وزير الأوقاف. مرحبا باسم حكومة مصر بقيام الاتحاد بين القطرين، كما أعلن رئيس «مجلس الأمة» عبد اللطيف البغدادي في كلمته تأييد المجلس للقرار. وكان بين أعضاء الوفد السوري صلاح البيطار – وزير الخارجية – الذي اجتمع بالرئيس عبد الناصر، فلمس منه أنه لم يزل متحفظا تجاه الوحدة، ويخشى من أن يقوم في سوريا انقلاب عسكري مضاد حال قيامها. وقد تدارس قادة البعث انطباعات البيطار عن اجتماعه بعبد الناصر، فتقرر أن ينشط الحزب في صفوف الضباط لتحريك المطلب الوحدوي.

## ٤- الموقف المصري من الدعوات الوحدوية السورية:

تعكس لقاءات الرئيس عبد الناصر مع الساسة السوريين في القاهرة، وكذلك حوارات السفير محمود رياض مع مختلف القادة مدنيين وعسكريين في دمشق، تحفظا

ملحوظا تجاه التسرع في إقامة الوحدة أو الاتحاد بين القطرين، وأن الموقف الذي أبداه عبد الناصر تجاه مشروع خالد العظم في أواخر مارس / آذار ١٩٥٥ لايختلف كثيرا عن موقفه عندما استقبل صلاح البيطار في ١٩٥٧/١٢/٣١. ولا يعنى هذا مطلقا عدم المبالاة بالدعوات السورية الوحدوية، أو عدم محاولة التأثير بالتيار الوحدوي المتنامي في سوريا، وإنما يدل على النهج الوحدوى لعبد الناصر والنظام المصرى. وهو نهج استراتيجى، عميق الإدراك لحقائق الواقع العربي والإقليمي والدولي. ومن ثم يتبع تكتيكا يدفع باتجاه أن تسبق أي خطوة وحدوية بتأكيد الاستقلال الوطني، وتوفير الإجماع على طلب الوحدة، واتخاذ خطوات وحدوية تدريجية تحدث تراكما مع الأيام. وهذا ما يعكسه بجلاء تام الموقف تجاه السودان سنة ١٩٥٣، إذ كان الهم الأول لصناع القرار بمصر تأمين تحرر السودان من الاستعمار البريطاني، والتفاعل بإيجابية مع مختلف القوى السياسية السودانية، والقبول بالتالي بما يقرره شعب السودان بحرية تامة(٤٧). وذلك من منطلق اليقين بضرورة تأسيس الوحدة على قبول مجمع عليه لضمان استقرارها واستمرارها.

والذي يستشف من المصادر التي تناولت لقاء عبد الناصر بالساسة السوريين، وكذلك من مذكرات محمود رياض، أن التحفظ تجاه الدعوات السورية للوحدة يعود لثلاثة عوامل متفاعلة. وذلك إلى جانب ما يعكسه ذلك من شدة التزام عبد الناصر بنهجه الوحدوي الاستراتيجي السابق بيانه:

الأول: إدراك أن الوحدة العربية تعنى قيام دولة كبرى في موقع استراتيجي هام، ووطن يمتلك أكبر مخزون نفطي في العالم، وفي تضاد مع واقع التجزئة. وهي بالتالي لابد وأن تواجه بعداء الدول الكبرى والفئات العربية المتنفذة المستفيدة من واقع التجزئة. ويبدو جليا أن الذاكرة السياسية المصرية كانت لم تزل تختزن مرارة تجربة محمد علي في بلاد الشام، يوم أن تحقق إجماع أوروبي اضطر الجيش المصري إلى الانسحاب منها بأسلوب مذل، بعد أن أثيرت في وجه إبراهيم باشا كافة تناقضات المجتمع العربي الشامي. وهذا الشعور لم يخفه محمود رياض في حديث مع خالد العظم عندما راجعه بشأن طلب البعث تشكيل لجنة وزارية لمباشرة مفاوضات الوحدة مع مصر مطلع سنة ١٩٥٧(٤٨).

الثاني: حداثة فكرة الوحدة مع سوريا بالنسبة للرأي العام في مصر، والرغبة في التمهيد لذلك من خلال تكثيف التفاعلات مع سوريا، وعقد جملة اتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية بحيث تؤسس في حال نجاحها قاعدة مادية للوحدة الدستورية. وهذا ما

أوضحه عبد الناصر في لقائه مع صبري العسلي في فبراير / شباط ١٩٥٧(٤٩). علما بأن تحليل الفكر الناصري يدل دلالة قاطعة على إدراك واضح لارتباط الأمن الوطني المصري بالتكامل القومي العربي، وبخاصة مع بلاد الشام.

الثالث: المعرفة الواسعة بالواقع السوري، وبالنزاعات المحتدمة فيما بين الساسة حزبيين وغير حزبيين، وبعمق واتساع مداخلات الكتل العسكرية في القضايا السياسية. وكان الساسة السوريون يحدثون عبد الناصر بصراحة تامة عن خلافاتهم، وتولد لديه شعور بأن الوحدة سوف تدخله في متاهات خلافات يفتقد المعلومات حول أسبابها وخلفياتها، كما أن معرفة عبد الناصر بالشخصيات السياسية والعسكرية السورية محدودة(٥٠). وكان لدى عبد الناصر ومشاركوه في صناعة القرار المصري تخوف شديد تجاه النزاعات والصراعات السورية، وبخاصة في أوساط الجيش، كما أوضح عبد الناصر ذلك لصلاح البيطار عندما قابله في ١٩٥٧/١٢/٣١.

إلا أن الموقف المتحفظ تجاه التسرع في إقامة الوحدة أو الاتحاد، الذي كانت تعكسه لقاءات عبد الناصر بالمسؤولين السوريين، وكذلك لقاءاتهم بالسفير محمود رياض وغيره من رجالات الحكم بمصر لم تتجاوز كونها الجزء الطافي على سطح المحيط من جبل الجليد. في حين كانت عملية تطوير العلاقات فيما بين مصر وسوريا تجرى على مختلف الصعد، فالاتفاقات العسكرية والاقتصادية والثقافية تعقد، واللقاءات مع الساسة تتواصل. ويلاحظ أن الالتزام بالعقيدة القومية العربية والنهج الثوري لم يشكل عائقا دون الانفتاح على القوى والشخصيات السياسية والعسكرية على اختلاف انتماءاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والتنسيق معها في حدود الالتزام بسياسة عدم الانحياز وإقامة جبهة عربية متحررة. ومن خلال اللقاءات المتوالية أمكن دراسة الواقع السوري المدني والعسكري دراسة مستفيضة، أسهم فيها عدة رجال مشهود لهم بالكفاءة وحسن التقدير. وإلى جانب النشاط الرسمي لكل من السفير محمود رياض وممثل مصر في القيادة المشتركة عبد المحسن أبو النور، كانت هناك عدة قنوات مصرية أخرى لدراسة الواقع السوري بكل أبعاده، ومما ساعد على ذلك ما تميزت به السنوات الثلاث السابقة للوحدة من انفتاح سوري رسمي وشعبي غير محدود على مصر نظاما وأجهزة ورجالات إعلام.

والذي يذكر أن كلا من شعراوي جمعة وأمين هويدى - وكيلى المخابرات العامة آنذاك - أمضيا شهرا كاملا في سوريا، طافا فيه كل أرجائها وقدما تقريراً جاء فيه:

«الفروق كبيرة، والواقع مختلف، وقبول الوحدة محفوف بالخطر، والنصيحة هي التأجيل»(٥١). كما كانت لكل من كمال رفعت ومحمد فؤاد جلال علاقات واسعة وصداقات حميمة مع النخبة المثقفة والقيادات اليسارية، وبخاصة قادة البعث القطريين والقوميين. وفي التعليق على عمق المعرفة المصرية بالواقع السوري يومذاك كتب حمدان حمدان يقول: «تقارير محمود رياض تتحدث عن تفاصيل الحياة السياسية والعسكرية في سوريا ما يعرفه السوريون وما لايعرفونه، وتقارير كمال رفعت، وثيقة الصلة بالضباط السوريين خاصة البعثيين، فيها كثير مما تعرف سوريا وما لا تعرف، وكذلك تقارير عبد المحسن أبو النور، ضابط الارتباط الأول في القيادة العسكرية السورية – المصرية»(٥٢).

ولأن ضباط «المجلس العسكري» الأربعة والعشرين كانوا مساهمين أساسيين في صناعة القرار السياسي السوري، ولأن الجيش كان المؤسسة الأكثر تجسيدا للتحولات الاجتماعية الجارية في المجتمع السوري، المتمثلة في تراجع فعالية الدور السياسي للقوى الإقطاعية – الكمبرادورية، لمصلحة نخب الطبقة الوسطى، فقد كان طبيعيا أن تستكمل دراسات الواقع السوري، لتحديد الموقف العملي من التيار الوحدوى الدافق، بلقاء حميم مع «المجلس العسكري». ولهذه الغاية أوفد عبد الناصر في النصف الثاني من ديسمبر / كانون أول ١٩٥٧ اللواء حافظ إسماعيل – مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر – إلى دمشق للاجتماع مع أعضاء المجلس، وليعرض عليهم وجهة نظر عبد الناصر حول الصعوبات والمشكلات التي تواجه الوحدة، وما سيواجهها من عقبات. كما طلب منه بأن يسمع منهم فردا فردا من رئيس الأركان إلى أحدث عضو في المجلس. وفي اجتماع حضره جميع أعضاء المجلس السوري وكل من: حافظ إسماعيل وعبد المحسن أبو النو وأحمد زكي عبد الحميد من الجانب المصري قام حافظ إسماعيل بعرض وجهة نظر عبد الناصر في التمايزات القائمة بين القطرين على ثلاثة محاور(٥٣).

الجيش: صغر الجيش السوري قياسا بالمصري، وصغر رتب قيادته الأساسية بالمقارنة بالوضع القائم بمصر. وبالتالي فلسوف يؤدى اندماج الجيشين وإعادة تنظيمهما إلى مشكلات وحساسيات عند وضع الأمور في نصابها من ناحية الانضباط العسكري. كما أوضح أن لضباط الجيش السوري اهتمامات سياسية، مبررة في الواقع السوري، في حين أن ذلك لم يعد واردا في مصر بعد الثورة وخروج غالبية «الضباط الأحرار» من الجيش. موضحا أن الوحدة قد تؤدي إلى فقد الضباط السوريين بعض امتيازاتهم، واحتمال نقل

بعضهم لمناصب مدنية، وأنه لن يسمح باشتغال الضباط بالسياسة. وأكد لهم في ختام حديثه عن الجيش طلب عبد الناصر بأن يبحثوا الأمر بدقة متناهية عند تفكيرهم بقيام الوحدة(٥٤).

الوضع الاقتصادي: أوضح تمايز الوضع الاقتصادي في القطرين، ووجهة نظر عبد الناصر بأهمية النظر في عدم تجانس الوضعين الاقتصاديين بجدية، والعواقب المنتظرة بسبب ذلك عند قيام الوحدة.

الوحدة الوطنية: أوضح أن في مصر ثورة تحاول أن تثبت أوضاعها، وأنها تصدت لقوى متعددة داخلية وخارجية، ولسوف تكون مطالبة باليقظة المستمرة سواء قامت الوحدة مع سوريا أم لم تقم. وأن قيام الوحدة سوف يزيد من ضرورة استمرار قوة الثورة وقدرتها على حماية الوحدة من الأخطار التي لابد أن تهددها، ذلك لأن قيام الوحدة لن يقابل دوليا بالارتياح وخاصة من الغرب.

وأنهى حافظ إسماعيل لقاءة مع الضباط بقوله: «الرئيس يريد أن تكون الأمور واضحة أمامكم، قبل الإقدام على أي عمل يتعلق بالوحدة». ويذكر صلاح نصر أن وجهات نظر الضباط السوريين في اللقاء عكست اتجاهين: اتجاهاً مثله المستقلون الذين رأوا اعتبار الوحدة أقدر على معالجة مشاكل قيامها والصعوبات التي تعترضها، وذلك أفضل بكثير من بقاء القطرين منفصلين، ولذلك ينبغى إقامة الوحدة فورا والعمل على حل جميع المشاكل في ظلها. فيما رأي الحزبيون من الضباط ضرورة مناقشة المشكلات ووضع الأسس لحلها، مع الاستمرار على طريق الوحدة، ولم يحددوا ما إذا كانوا يحبذون قيام الوحدة أولا، أو إعطاء الأولوية لحل المشكلات(٥٥).

ويضيف أن اللواء البزري، قام فيما بعد بحمل قرار المجلس لكل من السفير محمود رياض والعميد عبد المحسن أبو النور، كي ينقلاه إلى عبد الناصر، حتى تعرف القاهرة موقف الجيش السوري تجاه الوحدة. وكان نص القرار: «السير قدما في طريق تنفيذ الوحدة وفي أقصر وقت ممكن، ومنع وضع الوحدة موضوع مزايدات أو كسب حزبي، وتنزيهها عن هذه المناورات»(٥٦).

وفي تقويم موقف عبد الناصر من الدعوات الوحدوية السورية كتب د.أحمد يوسف أحمد: «ومن المهم في هذا السياق أن نلاحظ أن عبد الناصر لم يبذل أى جهد معلن للتأثير على وجهة النظر الرامية إلى التعجيل بالوحدة، وقد كانت كل التحفظات المنسوبة

إليه تتم في جلسات مغلقة، أما تصريحاته العلنية فلم تتضمن سوى الترحيب بالاتجاه الوحدوي في سوريا، وكان من شأن هذه التصريحات أن تزيد في قوة هذا الاتجاه. ولم يكن عبد الناصر من السذاجة بحيث لايدرك هذا، بل إن عبد الناصر قد أجاب في ٣ كانون الثاني / يناير عام ١٩٥٨ عن سؤال لمندوب جريدة «الكفاح» اللبنانية بشأن موضوع تنفيذ الوحدة نهائيا بين مصر وسوريا بقوله: إن هذا ما يتمناه الشعب السوري والمصري، وقد بدأنا منذ أكثر من عام في إنجاز مقومات الاتحاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، وأرجو الله أن تتحقق الوحدة قبل نهاية عام ١٩٥٨»(٥٧).

## ٥- المستجدات الطارئة وسفر وفد الضباط المفاجيء إلى القاهرة:

كان القاسم المشترك الأعظم للائتلاف الحاكم في سوريا، كما للضباط المشاركين في «المجلس العسكري» معاداة الأحلاف الغربية والتصدي للمؤامرت الخارجية، وفيما عدا ذلك كانت الحكومة، كما المجلس العسكري، عبارة عن تجمع وطني يضم عناصر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وكان طبيعيا والحال كذلك أن تبرز إلى العلن التناقضات الثانوية فيما بين عناصر ذلك التجمع، ما إن خفت حدة تناقضهم الرئيسي مع القوى الخارجية، بعد انحسار مخاطر التحشدات التركية على الحدود الشمالية، وتراجع الاحتقان مع المحيط العربي في خريف ١٩٥٧، وبخاصة بعد قدوم القوات المصرية في أكتوبر / تشرين أول، وما وفره من طمأنينة داخلية، وما أحدثه من أثر في المنطقة. وكانت الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها محور الصراع الذي نشب فيما بين البعث وشركائه في الحكم والجيش، وبالذات الحزب الشيوعى وكتلة خالد العظم. وكان واضحا أن تحالف كتلة خالد العظم مع الشيوعيين يمتلك فرصا في الانتخابات البلدية المقبلة أكبر من فرص البعث، ولم يكن البعث ليقبل بدور الشريك الأضعف معهم. وتزامن ذلك مع إعلان خالد العظم عزمه على تشكيل حزب سياسي، يضم بعض النواب، وقد رأى البعث في ذلك محاولة إقامة حزب إقليمي حليف للحزب الشيوعي ومعاديا للبعث. وبدا واضحا أن التوتر الناشب فيما بين البعث وبين تحالف خالد العظم والشيوعيين بات يهدد احتفاظ أكرم الحوراني برئاسة المجلس النيابي في الدورة البرلمانية القادمة، وبالتالي إضعاف دور البعث في صناعة القرار.

وبدأ الحزب الشيوعي يتصرف على نحو يوحي بأنه يسعى للوثوب إلى السلطة، وقيل إنه أخذ يدعم تشكيل تكتل تقدمي فضفاض في الجيش منافس لتكتل البعث الأبرز ضمن

«المجلس العسكري». ولقد نظر إلى تلك المحاولة باعتبارها مغامرة غير مدروسة «مآلها الطبيعي سقوط سوريا في أحضان الرجعية ومبدأ أيزنهاور، وتخريب وحدة النضال الثورى في الوطن العربي»(٥٨). واشتد التنافس فيما بين تكتل البعث في الجيش وبين التكتل تحت التشكيل الذي يدعمه الشيوعيون، واتهم كل فريق الآخر بعدم الجدية في قضية الوحدة. وصعد البعث دعوته الوحدوية، وبالمقابل أبدت «النور» - صحيفة الحزب الشيوعي - تأييدا حماسيا للوحدة، في تحول مفاجىء مناقض لحقيقة الموقف الشيوعى، يعيده البعض إلى تصور الشيوعيين أن عبد الناصر متمسك بموقفه المتحفظ على الإسراع في إقامة رابطة دستورية بين مصر وسوريا(٥٩). فيما أخذ بعض أعضاء حزب الشعب أمثال معروف الدواليبي علي بوظو وعبد الوهاب حومد وأحمد قنبر، يزاودون على البعث في الدعوة للاتحاد مع مصر. ولقد اتهم أحمد قنبر حكومة التجمع بالمماطلة في إقامة الاتحاد، قائلا: «إن سنتين قد انقضتا دون ان يخطو المسؤولون خطوة واحدة على طريق الاتحاد»(٦٠).

وتشير بعض المصادر إلى اتصال سعودي بالرئيس القوتلي وآخر أمريكي بالسراج - رئيس الشعبة الثانية - استهدفا فك ارتباط سوريا بمصر والاتحاد السوفياتي مقابل تحالفها مع السعودية وتلقي الدعم والسلاح الأمريكي. وترى هذه المصادر أن الاتصالين اللذين حدثا أواخر سنة ١٩٥٧ حفزا البعث والضباط لمضاعفة الضغط على مصر لتحقيق الوحدة(٦١). وسواء صح ما قيل عن تلك الاتصالات أم لم يصح فالشيء المؤكد أن تأثيرها في تحرك البعث والضباط محدود للغاية، ذلك لأن البعث كان قد حسم أمره منذ مؤتمره الأخير في يوليو / تموز ١٩٥٧. وفي أعقاب زيارة حافظ اسماعيل لدمشق أجرى صلاح البيطار لقاء مع محمود رياض، أوضح فيه الأخير أن الذي يقلق عبد الناصر ليس التهديد الخارجي وإنما أوضاع سوريا الداخلية المضطربة، وتدخل الجيش المباشر بالحكم. وخرج البيطار من اللقاء بانطباع - خاطيء على رأى رياض - وهو أن الجيش وحده هو الذي يستطيع إقناع عبد الناصر بالوحدة الفورية(٦٢). وبعد تشاور مع الحوراني تم الاتفاق على وضع الضباط أمام التحدي، وقام البيطار باستدعاء أحمد عبد الكريم وأمين النفوري، وشرح لهما موقف عبد الناصر كما استنتجه من مقابلته الأخيرة له وآخر لقاء أجراه مع محمود رياض. كما أبلغهما أن الوحدة باتت أمانة في أعناق ضباط القيادة، الذين عليهم أن يثبتوا لعبد الناصر صدق التزامهم بالوحدة وينتهي الإشكال.

وعقد «المجلس العسكري» اجتماعه بدعوة من البزري ليلة ١٩٥٨/١/١١. وأثناء النقاش أشار البزري إلى أن بعض الضباط البعثيين يتهمونه بأنه لايريد الوحدة، ونفي بشدة

أنه ضد الوحدة الفورية مع مصر، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على وضع مذكرة بتأييد الوحدة، يحملها وفد من الضباط إلى القاهرة، لمقابلة عبد الناصر وطلب الوحدة الفورية. وعليه وضعوا مذكرة وقعوا عليها جميعا، وقد تضمنت المطالبة بقيام دولة بسيطة (اندماجية)(٦٣) وبعد التوقيع استدعى المجلس ممثل مصر في القيادة المشتركة عبد المحسن أبو النور، فأبلغه البزرى أن المجلس قرر إيفاد وفد مساء نفس اليوم إلى القاهرة، فحاول أبو النور إقناعهم بتأجيل السفر إلى اليوم التالي لإعداد ترتيبات استقبالهم وإبلاغ القيادة بالقاهرة، فأصروا على السفر على طائرة عسكرية في نفس الليلة. وسافر بالفعل (١٤) من أعضاء المجلس(٦٤). وبقي الآخرون في دمشق من بينهم نائب رئيس الأركان أمين النفوري، ورئيس الشعبة الثانية - المخابرات - عبد الحميد السراج.

واتصل عبد المحسن أبو النور بالسفير محمود رياض حوالي الساعة الحادية عشرة مساء ليبلغه بما حدث، وعجزه عن تأجيل سفر الضباط. وكان في بيت رياض ساعتئذ قادة البعث الثلاثة: عفلق والحوراني والبيطار، الذين أبدوا ترحيبا كبيرا بخطوة الضباط حين علموا بها(٦٥). وفي الصباح حمل النفوري نسخة من المذكرة لوزير الدفاع خالد العظم، فيما كلف أعضاء من المجلس بحمل نسخة لكل من رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس مجلس النواب أكرم الحوراني ورئيس الوزراء صبرى العسلي. وقد استنكر كل من القوتليوالعظم بشدة تجاوزه معتبرا إصدار المذكرة انقلابا عسكريا، وإن لم يحرك الضباط دباباتهم، فيما تعامل العسلي مع الحدث بواقعية أكثر. أما محمود رياض فقد حرص على أن يوضح للثلاثة الكبار أنه وعبد المحسن أبو النور فوجئا بالمذكرة وحاولا تأخير سفر وفد الضباط ولم يوفقا. وفي المساء عقد اجتماع في بيت العسلى حضره كل من: العسلى والعظم والوزير فاخر الكيالي والنائبين أكرم الحورانى وخالد بكداش وعضوي المجلس العسكري: أمين النفوري وعبد الحميد السراج. وبينما التزم العسكريان الصمت دارت حوارات الساسة حول المذكرة وسفر الضباط. ويذكر خالد العظم «لكنهم لم يعيروا المذكرة الاهتمام الذي تستحقه، لعلمهم بأن عبد الناصر لن يقبل بالوحدة»(٦٦). وفي اليوم التالى التقى المذكورون بالرئيس القوتلي، الذي أبدى حماسا لفكرة الوحدة الشاملة وتحقيقها فورا كما يقرر العظم، ويعيد رياض التحول السريع في موقف الرئيس القوتلي «حتى لايبدو أمام العسكريين بالتردد إزاء الوحدة». وتقرر إيفاد صلاح البيطار إلى القاهرة للوقوف على رأى عبد الناصر، وليعطي تحرك الضباط طابعا رسميا. وكان يحمل مشروعا لاتحاد فيدرالي(٦٧).

## ٦- دور التشابه النسبى والتمايز غير الكامل في تبلور المبادرة السورية وتشكل التيار الجماهيرى الوحدوى:

كل من الدستور السوري الصادر سنة ١٩٥٠ والدستور المصري الصادر سنة ١٩٥٦ ينص على أن الجمهورية السورية والجمهورية المصرية جزء لايتجزأ من الوطن العربي، وأن الشعب السوري كما الشعب المصري ينتمي للأمة العربية. وقد جاء النص في الدستورين مؤشرا على تراجع الدعوات اللاقومية في القطرين من ناحية، ودلالة عمق الشعور بفاعلية مقومات الوجود القومي العربي فيهما من ناحية ثانية، وبالتالي تماثلهما تمام التماثل على محورى الانتساب القومي والانتماء الحضارى. ولم يكن هناك تفاوت يذكر بينهما في مستوى التطور الاقتصادي - الاجتماعي، ولا في الثقافة السائدة نخبويا وجماهيريا. فكل من مصر وسوريا كانت في منتصف خمسينات القرن العشرين تدرج بين أقطار العالم الثالث الأكثر تطورا. وكانت الزراعة في القطرين النشاط الاقتصادى الأكثر مساهمة في الدخل الوطني والصادرات واستيعابا للأيدى العاملة. بينما كانت الصناعة لاتسهم بأكثر من ١٣ ٪ من الدخل الوطنى بمصر و٩ ٪ منه في سوريا. فيما التجارة تسهم بنحو ١٢ ٪ من الدخل الوطني المصري وبحوالى ١٣ ٪ من دخل سوريا الوطني.

وبرغم التماثل التام بالنسبة للانتساب القومي والانتماء الحضاري، والتقارب الواضح في مستوى التطور الاقتصادي - الاجتماعي، إلا أن التشابه كان نسبيا والتمايز لم يكن كاملا على صعيد القوة الأشد تأثيرا في صناعة القرار، والسياسات المعتمدة، وواقع الوحدة الوطنية والأحزاب والمنظمات السياسية، ودور الجماهير في الحياة العامة، كما سبق بيانه. وأول ما يلاحظ بهذا الخصوص أن التمايزات غير الكاملة لم تكن خافية على صناع القرار في القطرين.

فبالنسبة للمصريين سبقت الإشارة إلى أن الرئيس عبد الناصر تلقى تقريرا من وكيلى المخابرات العامة شعراوي جمعة وأمين هويدي، بعد أن طافا كل أرجاء سوريا طوال شهر كامل، وأوصيا بالتريث بإقامة الوحدة لأن، «الفروق كبيرة، والواقع مختلف، وقبول الوحدة محفوف بالخطر». كما سبقت الإشارة إلى إيفاد حافظ إسماعيل، مدير مكتب المشير عامر، إلى دمشق، واجتماعه مطولا مع أعضاء «المجلس العسكري» واستعراضه معهم التمايزات القائمة على محاور الجيش والوضع الاقتصادي والوحدة الوطنية.

وبالنسبة للسوريين، لم تكن العناصر الأشد تأثيرا في صناعة القرار تجهل ما كان قائما في ساحتها من تمايزات. فإلى جانب ما طرحه حافظ إسماعيل خلال اجتماعه المطول مع أعضاء «المجلس العسكري» جميعا، والحوارات التي دارت معه. سبقت الإشارة إلى تدارس مؤتمر حزب البعث في يوليو / تموز ١٩٥٧ موضوع الوحدة، وأنه عند دراسة المؤتمرين مسألة الأسلوب اقترح أن تسبق الوحدة ثورة في سوريا تحقق تغييرا جذريا يصل بالقطر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا إلى المستوى الذى وصلت إليه مصر، لتتم الوحدة على أساس ثوري. ودلالة ذلك ومعناه أن المؤتمرين كانوا يعرفون التمايزات القائمة ولم يكونوا يجهلونها.

وثانى ما يُلاحظ أن صناع القرار في القطرين، وإن لم ينكر حماسهم الشديد لإقامة الوحدة، لم يدفعهم ذلك الحماس إلى إغفال أمر التمايزات القائمة، التي لم يكونوا يجهلونها. وبرهان ذلك أن التمايزات طرحت على بساط البحث فيما بينهم على المستويين القطرى الخاص والمشترك. ففي مصر بحث عبد الناصر الموضوع مع أعضاء مجلس قيادة الثورة – بمن في ذلك المستقيلين منهم – ولطالما بحثه مع محمود رياض ورفاقه من العاملين في سوريا يومذاك أو الذين كانوا يكلفون بمهام خاصة في سوريا. وفي دمشق تم بحث الموضوع باستفاضة في مؤتمر حزب البعث كما بين ضباط «المجلس العسكري».

ومنذ طرح خالد العظم فكرة الاتحاد مع مصر في ربيع ١٩٥٥ وحتى قيام الوحدة في فبراير / شباط ١٩٥٨ توالت خلال ما يقارب السنوات الثلاث حوارات محمود رياض في دمشق مع ساسة سوريا وضباطها من مختلف ألوان الطيف السياسي، وبالعمق مع قادة حزب البعث وضباطه. كما توالت لقاءات عبد الناصر مع العظم والعسلي والبيطار خلال السنوات الثلاث وكان في كل لقاء يبدى تحفظه من التسرع في إقامة الوحدة تحسبا من استغلال القوى المضادة للتمايزات القائمة.

وسبقت الاشارة إلى أنه تبلورت في سوريا وجهتا نظر: الأولى، يعبر عنها البعث بصورة رئيسية، ترى ضرورة الإسراع بإقامة الاتحاد على أن تتولى القيادة السياسية توحيد القوانين والأنظمة وعدم الركون فقط إلى تشكيل لجان لتوحيد القوانين والتشريعات والنقد، الأمر الذي قد يستغرق سنين طويلة، ولايمكن تحقيقه في ظل حكومات منفصلة. وكانت وجهة النظر الاتحادية الثانية ترى الاكتفاء بتوحيد القوات المسلحة والتزام سياسة خارجية واحدة، وعقد اتفاقيات لتحقيق الوحدة الاقتصادية والثقافية وتوحيد التشريعات، وإقامة

الوحدة الدستورية في مرحلة لاحقة. ولقد انعكست وجهتا النظر في لقاء حافظ إسماعيل مع ضباط «المجلس العسكري». إذ مثل المستقلون الاتجاه الذي يرى أن الوحدة أقدر على معالجة مشاكل قيامها والصعوبات التي تعترضها، فيما رأى الحزبيون ضرورة مناقشة المشكلات ووضع الأسس لحلها، مع الاستمرار في طريق الوحدة. غير أن المجلس انتهى إلى قرار السير قدما في طريق تنفيذ الوحدة وفي أقصر وقت.

وخلال السنوات الثلاث السابقة للوحدة عقد القطران جملة اتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية، سبق تبيان أهم ما اشتملت عليه. ولقد جاء عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه يعزز وجهة النظر القائلة بأن سبيل ذلك الأمثل إنما هو إقامة الوحدة، لأنه مستحيل تحقيق أكبر قدر من التماثل في السياسات والتشريعات في واقع التجزئة. ومن منطلق هذه القناعة التي تعمقت من خلال الممارسة العملية خلال سنوات ثلاث انتهى جميع صناع القرار في القطرين إلى الاتفاق على اعتبار الوحدة وحدها سبيل تحقيق أكبر قدر مستطاع من التماثل والحد من الآثار السلبية للتمايزات التي لايمكن تجاوزها، من منطلق اليقين أن ليس من مجتمع إنساني تنتفي فيه التمايزات.

هذا فيما يخص إدراك التمايز غير الكامل والادعاءات حول عدم أخذ الظروف الموضوعية والذاتية في القطرين بالحسبان.. وأما مقولة الإسراع في إقامة الوحدة فهي مقولة حق إن أريد بذلك المباحثات النهائية، وهي مقولة باطلة بطلانا كاملا حين تسقط من الحساب المداولات والنقاشات التي دارت بين الأطراف جميعا على مدى ثلاث سنوات. ولم تكن مفاوضات المرحلة النهائية التي بدأت في القاهرة بعد سفر الضباط إليها ليلة ١٢/١١ يناير / كانون ثاني ١٩٥٨ منبتة الصلة بما سبقها من حوارات ونقاشات ولقاءات. وإنما كانت تكمل السلسلة التي كانت قد بدأت منذ أوفدت مصر صلاح سالم إلى دمشق يوم ١٩٥٥/٢/٢٦ لتعزيز موقف حكومة صبري العسلي المعارضة حلف بغداد.

ولقد تميز الواقع السوري يومذاك بأن كانت تمايزاته عن الواقع المصري أشد تأثيرا في تشكل التيار الجماهيري الوحدوي من التشابه النسبي القائم في الساحتين، كما كانت التمايزات غير الكاملة هي التي بلورت المبادرة السورية بطلب الوحدة مع مصر، والدفع باتجاه تحقيقها. وهذا ما يشهد به أحد أبرز ناقدي تجربة الوحدة.

يقول أحمد عبد الكريم في استعراضه للواقع السوري مطلع ١٩٥٧ «وسيطر على

الأحزاب المعتدلة اليأس من العودة لحياة ديمقراطية معقولة، والتخلص من هيمنة الجيش وحزب البعث على الحياة السياسية، مما يخلق الظروف الملائمة للحزب الشيوعي ... ولهذا وجدت الغالبية من رجال السياسة أن الوحدة يمكن أن تكون سبيلا للنجاة، وبشكل خاص التخلص دفعة واحدة من العسكريين ومن تسلط حزب البعث والشيوعيين حتى ولو كانوا بين ضحاياها.. لهذه الأسباب ولإيمان الشعب بالوحدة لتعديل التوازن بين العرب وإسرائيل، وللوقوف في وجه التهديدات التركية، أخذت الأمور مسارا جديدا، وأصبح هدف المنظمات السياسية إنجاز الوحدة مع مصر بأسرع ما يمكن. خاصة وأن أيا منها لم يعد يضمن الحصول على الأكثرية في الانتخابات البلدية أو البرلمانية»(٦٨). وبقدر ما يدل هذا القول على افتقاد سوريا الاستقرار وعدم شعور مختلف القوى بالطمأنينة على الحاضر والمستقبل، بقدر ما فيه دلالة على أن الأوضاع المتردية في سوريا، والتحديات القائمة فيها ومن حولها، هى التي حركت المبادرة السورية بطلب الوحدة مع مصر، وحملت صناع القرار السوري على إسقاط كل تحفظاتهم، ودفعتهم إلى المزايدة على بعضهم البعض في طلب الوحدة مع «مصر عبد الناصر».

والسؤال الجوهرى هو: ما الذى جذب السوريين نخبا وجماهير إلى مصر، وجعل عبد الناصر يستقطبهم ويفرض ذاته ومنهاجه على الحزبيين منهم وغير الحزبيين على السواء؟

يقينا إنه ليس عبد الناصر الضابط الذى قاد انقلابا ناجحا ورفع الشعارات القومية، فقد كانت لسوريا تجربة قاسية مع ضباط الانقلابات، كما أنها كانت الساحة العربية الأسبق في رفع الشعارات القومية. كما أنه ليس عبد الناصر صاحب الشخصية الكارزمية الذى شكل «مغناطيسا» لنخب سوريا وجماهيرها واحتل المقام الأول في قيادة الحركة القومية العربية، التي كان لقادة البعث السوريين شرف إلقاء بذرتها في التربة العربية، بدليل أن شخصية عبد الناصر الكارزمية لم تحل دون تظاهر دمشق وسائر المدن السورية في خريف ١٩٥٤ هاتفة بسقوطه ومندده بتجاوزه الليبرالية وبإعدام خمسة من رجالات الإخوان المسلمين الذين ثبت تورطهم في محاولة الاعتداء على حياته.

لقد كان ما جذب السوريين لمصر وعبد الناصر إنما هو اتضاح الوجه القومي التقدمي لثورة مصر بقيادته، واستعادة مصر دورها القومي التاريخي بعد أن تحررت إرادتها من عبء الاحتلال البريطاني، وأسقطت سيطرة تحالف الإقطاع ورأس المال على الحكم،

ووضوح انحياز عبد الناصر للغالبية، والمنجزات التي تحققت على صعيد الواقع الاقتصادي - الاجتماعي نتيجة هذا الانحياز، ونجاح عبد الناصر في نسج علاقة عضوية مع جماهير شعبه وأمته، بحيث حقق وحدة وطنية مصرية وتيارا جماهيريا عربيا. كل ذلك متفاعلا ما أحدث التحول الجذري في موقف نخب سوريا وجماهيرها من عبد الناصر ونظامه خلال فترة قصيرة للغاية.

وبالوقوف مع التمايزات الجوهرية على المحاور الثلاثة السابق الإشارة إليها يلاحظ الآتي:

لم يشكل التمايز على محور نظام الحكم معوقا موضوعيا لانجذاب نخب سوريا وجماهيرها لمصر بقيادة عبد الناصر، مما يدل على أن النظام شبه الليبرالي الذى كان قائما في سوريا قد وصل إلى طريق مسدود، وأن تجاوز الليبرالية شكلا وموضوعا في مصر كان أقرب إلى أن يكون محفزا للقوى الأكثر تأثيرا في صناعة القرار. أما جماهير الشعب العربي في سوريا فليس في الأدبيات التي أرخت للمرحلة أدنى ذكر لموقف جماهيري معارض لقرار حل الأحزاب. ولقد كانت خسارة الحزب الشيوعي لجماهيره بسبب تحفظه - غير المعلن بداية - على قرار الحل يقدم البرهان على أن جماهير سوريا قدمت الوحدة على الليبرالية.

وبالنسبة للتمايز على محور البنى والنشاط الاقتصادي لم يثر ممثلو «أصحاب الفعاليات الاقتصادية» في الوزارة والمجلس النيابي أى تحفظ على السياسة المتبعة في مصر. وقد جاء ذلك وليد ثلاثة عوامل: فمن جهة أولى لم يكن نهج عبد الناصر في التنمية اللارأسمالية قد اتضح بجلاء تام، إذ كان لم يزل للقطاع الخاص دوره الواضح في مصر. ومن جهة ثانية شكلت الآمال بالسوق المصرية الواسعة حافزا لطموحات البرجوازية السورية النشطة، ومن جهة ثالثة بدا النهج الاقتصادي المتبع في مصر - بما في ذلك الإصلاح الزراعي، أقل خطورة، في تقدير كثيرين من كبار الملاك والتجار والصناعيين، مما يمكن أن يقدم عليه الشيوعيون أو البعثيون فيما لو استولى هؤلاء أو أؤلئك على الحكم وتفردوا بصناعة القرار. وبالتالي لم يشكل التمايز على هذا المحور معوقا بالنسبة لمن كانوا يعتبرون «أصحاب الفعاليات الاقتصادية»، فيما شكل حافزا لطموحات القطاع الأغلب من عناصر اليسار وقوى الشعب العاملة في سوريا، ومعززا الالتفاف الجماهيري من حول قيادة عبد الناصر.

أما بالنسبة للتمايز الجوهري على صعيد التغيير الاجتماعي فلا يختلف الحال كثيرا عنه بالنسبة للتمايز على محور البنى والنشاط الاقتصادي. فلا أصحاب الامتيازات المتوارثة والمكتسبة، من أعيان المدن والملاك الغائبين والبرجوازية الصاعدة، أبدوا تحفظهم في مجلس الوزراء والمجلس النيابي أو الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، فيما لم يخف اليساريون والغالبية المحرومة تقديرهم للمتغيرات والمستجدات في أرض الكنانة وتطلعهم إلى أن تجد طريقها إلى سوريا. ولم تختلف دواعي غيبة تحفظات واعتراضات أصحاب الامتيازات الاجتماعية عن تلك التي جعلت ملاك الأراضي والرأسماليين لايبدون تحفظا على الإجراءات المصرية الاقتصادية من الإصلاح الزراعي إلى التخطيط الشامل إلى إقامة القطاع العام. يضاف إلى ذلك أن عدم بروز المشاكل الاجتماعية في سوريا بشكل مستفز كما كانت عليه الحال بمصر قبل الثورة - نتيجة ظروف سبق ايضاحها - أوجد في أوساط الإقطاع والرأسمالية السورية تصورا بأن واقع الحال مختلف عنه في مصر، وبالتالي فإن المعالجة لن تكون بالمستوى الذي بلغته في مصر.

ومما سبق يتضح أن التمايز غير الكامل كان عاملا أساسيا في تشكل التيار الجماهيري الوحدوي كما في تبلور المبادرة السورية. ذلك لأن نخب سوريا وجماهيرها وجدت عند عبد الناصر وثورة مصر ما تفتقده في ساحتها. ولقد تنامى الإدراك الواعي بأن ما يمثله عبد الناصر وينادي به، ولايتردد في خوض أقسى المعارك وأخطرها للوفاء بما هو ملتزم به تجاه شعبه وأمته، إنما هو ما تحتاجه سوريا في واقعها المأزوم. وكان ذلك أبرز عوامل ما شهدته مدن سوريا وقراها وباديتها من تسارع نمو التيار الناصري، وتأصل القناعة بانعدام التناقض فيما بين مصالحه وطموحاته ونهج عبد الناصر على مختلف الصعد. ولقد بلغت تلك القناعة من قوة التأثير حد جعل التيار الجماهيري الوحدوي هو المحدد الأول والأشد فاعلية في القرار السياسي السوري. إذ لم يعد جناحا الحركة القومية العربية في سوريا المدني والعسكري: قادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وأعضاء «المجلس العسكري» قادة الوحدات، طليقي الإرادة في اختيار الصيغة الوحدوية، وإنما باتوا أسرى التيار الجماهيرى المطالب بالوحدة مع «مصر عبد الناصر». وما كان ذلك كله ليكون على الشكل الذى تم به لولا شيوع القناعة، التامة واليقينية، بانعدام التناقض العدائي فيما بين مصالح وطموحات نخب سوريا وجماهيرها والنهج السياسى - الاقتصادي - الاجتماعي المعتمد في مصر بقيادة عبد الناصر، وأن الوحدة مع مصر الناصرية سبيل حماية النسيج الوطني السوري وتحقيق الأمن والأمان ومصالح وطموحات الغالبية الساحقة من أبناء وبنات الشعب العربي في سوريا.

## ٧- المحادثات الأولية ١٢-٢٢/١/١٩٥٨ والاتفاق على إعلان مبادىء:

عندما وصل وفد الضباط السوريين القاهرة كان عبد الناصر في أسوان، فاجتمع بهم اللواء عبد الحكيم عامر، وأعاد على مسامعهم التحفظات المصرية على التسرع في إقامة الوحدة، وأبدى موقفا إيجابيا تجاه الأحزاب السورية وقادتها، فعارضه البزري مبديا استهانة بالقيادة السياسية السورية على صعيد الواقع وصنع القرار(٦٩)، عندها رفع عامر الجلسة لتعقد مع عبد الناصر فيما بعد.

وفي مساء ١٩٥٨/١/١٤ التقى عبد الناصر بوفد الضباط بحضور عبد الحكيم عامر لأول مرة. وتحدثوا جميعا بإسهاب عن أوضاع سوريا، وحالة الطوارىء القائمة فيها، ومبيتهم في الثكنات لأن كلاً منهم يتوجس خوفا من الآخر، وعن صراعات الأحزاب، وضغوط حلف بغداد وتهريب السلاح عبر الحدود، وتسلل الشيوعيين الى الأعصاب الحساسة في البلاد، ونشاط خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي. وتحويله حي الأكراد إلى قلعة مسلحة، وعن الفساد المستشري في الوسط السياسي، والشخصيات التي تعتاش على الأموال السعودية والعراقية. وبعد أن استمع إليهم عبد الناصر بإصغاء تام قال: «هذا كله لايبرر قيام وحدة، تلك كلها أسباب سلبية، سوف تكون عبئا على الوحدة بأكثر مما تكون قوة دافعة لها»(٧٠). وأفاض باستعراض المشاكل والتحديات المتوقعة، وإمكانية استخدام إسرائيل، ومواقف الدول العربية المؤيدة والمعارضة، والتمايزات القائمة بين القطرين سياسيا واقتصاديا. وأكد: «أن ترك هذه المشكلات إلى ما بعد قيام الوحدة سوف يلقي عبئا ثقيلا على الوحدة»(٧١). فلم يزد حديث عبد الناصر الضباط إلا إصراراً على موقفهم، وانطلقوا يتحدثون عن التيار الوحدوي الذى يجتاح سوريا، وأمل الشعب العربي في سوريا بالوحدة مع مصر، وإحساس الكثيرين بأن سوريا مقبلة على الوحدة، وأن مصر تصدهم، وأن هذا وضع يجرح الشعور الشعبي في سوريا(٧٢). وطالبوه بأن لا يتخلى عن سوريا التي علقت آمالها على مصر وعليه شخصيا، وأنه إن فعل ذلك يكون قد تخلى عن الدعوة القومية العربية وعن الأمة العربية من أجل مصر وحدها. في مواجهة هذا التحدي أشار عبد الناصر إلى استحالة قيام وحدة مع وجود أحزاب في سوريا بينما لايوجد في مصر سوى «الاتحاد القومي» كتنظيم سياسي، كما أشار إلى أن الجيش المصري منذ قيام الثورة ابتعد عن التدخل في السياسة تماما. واقترح بناء على ذلك إقامة اتحاد فيدرالي لمدة خمس سنوات(٧٣). فأجمع الضباط على ضرورة إقامة الوحدة الشاملة فورا، وأكدوا أنهم لن يعودوا

إلى سوريا إلا بعد إقرار الوحدة، وأنهم على استعداد لترك مناصبهم في الجيش، أو البقاء في سيناء، أو تعيينهم في الخارج كملحقين عسكريين(٧٤).

ودعا عبد الناصر إلى اجتماع للقيادة المصرية، بمن في ذلك أعضاء مجلس الثورة السابقين، وعرض عليهم مطلب الضباط السوريين، فمالت الأغلبية إلى تفضيل الاتحاد الفيدرالي على الوحدة الشاملة، فيما عدا عبد الحكيم عامر وعبد الناصر، الذي علل تفضيله للوحدة بأنه لا يمكنه أن يظهر أمام الشعب العربي معارضا للوحدة، فيما قبول الاتحاد الفيدرالي يجعل منه مسؤولا عن دولة الاتحاد دون أن تكون له السيطرة الكاملة على الأوضاع في سوريا، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بإقامة الوحدة الشاملة(٧٥). والذي يبدو أن عبد الناصر من منطلق إدراك المخاطر التي تتهدد الأمن القومي العربي إذا سقط النظام التقدمي الحاكم في سوريا، توصل إلى ضرورة الإسراع في إقامة الوحدة، وأنه انتهى إلى ذلك القرار بعد دراسة وافية للتقارير التي رفعت إليه عن الواقع السوري، وبعد أن تيقن من اجتماعه بالضباط إجماعهم على طلب الوحدة وقبولهم غير المشروط بقيادته، ووضع حد لتدخلهم في السياسة.

وفي اللقاء الثاني مع وفد الضباط ابلغهم استعداد القيادة المصرية قبول الوحدة الفورية إذا تحققت ثلاثة شروط: حل الأحزاب السورية، وعدم تدخل الجيش السوري في السياسة، وإجراء استفتاء عام على الوحدة في القطرين السوري والمصري. ويبدو أن قبول عبد الناصر فاجأ بعض الضباط بما لم يكونوا مستعدين لقبوله، وإن أعلنوا ذلك في الليلة السابقة، إذ تراجع عفيف البزرى وطالب بإقامة اتحاد فيدرالي ولو إلى حين. وكان البزري قد التقى هو والسراج مع عبد الناصر في سبتمبر / أيلول سنة ١٩٥٧، وسمع منه تحفظه على التسرع في إقامة الوحدة، وعندما تبنى البزري بحماسة في البداية فكرة إقامة الوحدة وعارض الاتحاد الفيدرالي كان يتصور أن عبد الناصر لابد وأن يرفض الوحدة هذه المرة أيضا، وهذا ما يؤكده العارفون بحقيقة موقف البزري وفي مقدمتهم خالد العظم، الذى أكد ذلك لأنتوني ناتنج(٧٦). ولم يثن تراجع البزرى وبعض الضباط عبد الناصر عن طلبه الوحدة ورفض فكرة الاتحاد الفيدرالي بعد أن تيقن من استحالة ضبط الأمور في حالة اعتمادها. وأمام إصرار عبد الناصر على موقفه انقسم الوفد السوري على نفسه، وانفض الاجتماع الثاني على أن يجرى لقاء آخر بعد أن يتم التشاور فيما بين الضباط السوريين ويستقروا على رأى(٧٧).

وفور وصول صلاح البيطار إلى القاهرة اجتمع بوفد الضباط في قصر الطاهرة، فاتضح له تباين وجهات النظر. إذ كان البزرى وضباط البعث يؤيدون الاتحاد الفيدرالي، فيما المستقلون من الضباط يصرون على الوحدة الشاملة. ولحسم الموقف تم الاتصال هاتفيا مع بقية أعضاء المجلس في دمشق، فأوفدوا عبد الحميد السراج الذي أوضح أن الضباط ملتزمون بقرار مجلسهم الداعي للوحدة، ولا يمكن الرجوع عنه إلا بالعودة إلى دمشق وعرض الأمر على المجلس بكامل أعضائه، لأنه وحده الذي يملك تعديل قراره السابق(٧٨). كما شهدت القاهرة تحولا في موقف البيطار باتجاه تأييد الوحدة، على الرغم من أنه كان يحمل مشروعا اتحاديا أقرته الحكومة كان قد أقره حزب البعث، ولم يعرضه على عبد الناصر مخالفا ماكان قد طلب منه(٧٩). وأخيرا استقر رأى الجميع على الالتزام بقرار المجلس العسكري «مجلس العقداء» بطلب الوحدة، بعد أن قبلها عبد الناصر.

وتم الاتصال هاتفيا بأعضاء المجلس الباقين في دمشق الذين أبلغوهم بالموافقة على ابتعاد الجيش عن الحزبية، واعتبار المجلس العسكري منحلا بمجرد قيام الوحدة، وبأن أفراده سيضعون أنفسهم تحت تصرف رئيس دولة الوحدة، وهم مستعدون لأن يصبحوا جنودا عاديين في أى موقع من مواقع الدولة يرتضيه رئيس الدولة. كما تم إبلاغهم بموافقة الجيش على حل الأحزاب السورية وترحيبه بذلك. وبعد أن أبلغوا بموافقة رفاقهم في دمشق على قرارهم، تم مساء ١٩٥٨/١/١٥ إبلاغ عبد الناصر بقرار المجلس، فأعلن موافقته على إعلان الوحدة قائلا: «فلنتوكل على الله» وقرأ الفاتحة مع أعضاء الوفد ودعوا أن يبارك الله هذه الخطوة المباركة(٨٠).

وفي صباح ١/١٦ عاد غالبية الضباط إلى دمشق، فيما شكلت لجنة للبحث في الأسس الأولية للاتفاق فيما بين الطرفين، والإجراءت والخطوات التي يجب اتباعها لإعلان الوحدة. وقد ضمت اللجنة كلا من: صلاح البيطار، علي صبري، عفيف البزري، عبد الحميد السراج، أكرم ديري، أحمد الحنيدي، عبد الغني قنوت، ومحمد فهمي السيد. ويلاحظ أن اللجنة ضمت وزير خارجية سوريا ورئيس أركان جيشها وأربعة من أعضاء «المجلس العسكري» يمثلون الاتجاهات السياسية في الجيش كافة. كما يلاحظ أن ستة من الأعضاء الثمانية من السوريين، مما يدل على أن النية انصرفت منذ البداية إلى إسقاط البعد القطرى في مؤسسات الدولة الجديدة، إذ لم يتم تشكيل اللجنة على أساس تساوي العدد من المصريين والسوريين، ولا على أساس إعطاء القطر الأكبر في تعداد مواطنيه وإمكاناته

المادية ما يكافيء وزنه النسبي. كما يلاحظ أن الأعضاء السوريين يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسي المؤثر في صناعة القرار السوري. وفي يوم ١٩٥٨/١/٢٢ عاد صلاح البيطار، ومن تبقى في القاهرة من الضباط إلى دمشق، وقد حمل البيطار إعلان المبادىء الذي تم الاتفاق عليه»(٨١).

## ٨- اعتماد أركان الحكم السوري إعلان المبادىء المتفق عليه:

عشية عودة البيطار وبقية وفد الضباط من القاهرة يوم ١٩٥٨/١/٢٢ اجتمع مجلس الوزراء السوري برئاسة رئيس الجمهورية، وبحضور أكرم الحوراني رئيس مجلس النواب، وعفيف البزري رئيس الأركان ومعاونيه الأربعة: أمين النفوري وعبد الحميد السراج وأحمد عبد الكريم ومصطفي حمدون. وافتتح الرئيس القوتلي الجلسة بكلمة تحدث فيها عن الوحدة وأمجاد العرب، ثم أعقبه صلاح البيطار، فتلا البيان الذي وقعه مع عبد الناصر. وبناء على طلب خالد العظم أجل الاجتماع إلى اليوم التالي لدراسة المشروع، على الرغم من مطالبة الضباط الموافقة عليه في نفس الجلسة.

وفي اليوم التالي تلا العظم ملاحظاته التي سبق وأن أعدها، فأبدى اعتراضه على اعتماد النظام الجمهوري الرئاسي الذي يعطي رئيس الدولة صلاحيات واسعة، وشكك في القيمة العملية للاستفتاء الشعبي بحجة أن أكثرية المواطنين لم تصل بعد إلى الحد الذي يؤهلها إلى إبداء الرأي في الدستور، فهي تؤخذ بالعاطفة وتنساق مع التيار، فتصوت بالموافقة على أي دستور يعرض عليها، وهذا يعنى أن المكلف بوضع مشروع الدستور يستطيع إملاء إرادته وتكييف نظام الحكم القادم حسب ميوله واتجاهاته. ورجح فكرة انتخاب جمعية تأسيسية تعكف على وضع الدستور. كما أوضح أن الاتفاق لاينص على كيفية التصديق على الدستورين المؤقت والدائم، سواء من حيث عرضهما على جمعية تأسيسية أو مجلس نواب، أو باستفتاء شعبي. وتساءل حول تكوين «الاتحاد القومي» وهل يقصد بذلك جمع الأمة كلها على صعيد واحد، أو اختيار اللائقين بالعمل السياسي وجمعهم في منظمة واحدة. كما تساءل عن السبب في إلغاء الأحزاب(٨٢).

وعلى الرغم من أن خالد العظم طرح نقدا موضوعيا لما تم الاتفاق عليه، وكان حريا بالحضور مناقشة ما طرحه بقدر من الجدية والموضوعية، إلا أن الجميع تصدوا لطروحاته بالتفنيد، وأخذ كل منهم بالدفاع عن مشروع الاتفاق متبارين - على حد تعبير العظم - في تعداد ميزاته وفضائله. وفي تقديري أن الموقف من نقد العظم الموضوعي

للاتفاق يعود يومذاك إلى ثلاثة عوامل متفاعلة: قناعة شركاء العظم في الحكم بأنهم باتوا في مواجهة واقع مأزوم تهيأت لهم فرصة الخلاص منه، وعظيم ثقتهم بالرئيس عبد الناصر وتطلعهم إلى الراحة في ظل قيادته وإلقاء العبء كله على كاهله، وشكوكهم في دوافع العظم وغاياته وأن نقده يستهدف الإعاقة بأكثر مما يستهدف الإصلاح. وفي الجدل الذى يذكره العظم حول معارضة حل الأحزب بعض ما يدل على الموقف من انتقاداته(٨٣).

ولم يتمسك العظم بالنقاط التي أثارها، كما يلاحظ أن الضباط الأربعة، معاونى رئيس الأركان لم ينبس أى منهم بكلمة طيلة الاجتماعات التي عقدت في القصر الجمهورى لبحث الوحدة، وإنما اكتفوا بحضورهم الجلسات لإثبات دعمهم لما اتفق عليه. ويضيف العظم «على أن رئيسهم عفيف البزرى كان يكفيهم مؤونة الكلام بما كان يبديه من التأييد، بلغة ولهجة قاسيتين»(٨٤). وفي نهاية الاجتماعات أشار الرئيس القوتلى بكتابة محضر بنتيجة الاجتماعات، فكتبه العسلى، ودفعه هو والحورانى للعظم لتوقيعه، فوقعه مسجلا تحفظه على ما سبق وأبداه من ملاحظات، وتبعه بقية الوزراء بالتوقيع دون تحفظ(٨٥).

ويلاحظ العظم أن الحورانى كان في تلك الفترة يؤجل اجتماعات مجلس النواب، مرة تلو مرة، فلم يعقد المجلس أية جلسة طوال تلك المدة، فلا الحورانى دعا النواب للاجتماع، ولا النواب طلبوا عقد الاجتماع، للاستماع على الأقل إلى بيانات الحكومة عما تجريه من أبحاث ومفاوضات مع مصر(٨٦). وتناسى العظم وهو يسجل ملاحظته أنه كان يومها زعيم ثانى أكبر كتلة نيابية في المجلس. والعظم بالتالى المسؤول الثانى بعد الحورانى عن عدم دعوة المجلس النيابى للانعقاد. كما انه لم يأت على ذكر دعوة المجلس النيابى لعقد جلسة يناقش فيها المشروع الذى حمله صلاح البيطار من القاهرة. وفي عدم دعوة المجلس النيابى لمناقشة أبحاث ومفاوضات الحكومة مع الحكومة المصرية، وعدم طرح خالد العظم ملاحظاته على المشروع أمام المجلس، تأكيد لهامشية الدور الذى بات يلعبه المجلس النيابى في الحياة السياسية السورية يومذاك. كما أن فيه مؤشرا على ما وصلت إليه حال النخبة السياسية السورية من يأس كامل من الواقع القطرى المأزوم، وتطلع غير محدود للوحدة مع مصر وقيادة عبد الناصر باعتبارهما الأمل ومعقد الرجاء.

وفي يوم ١٩٥٨/١/٢٥ توجه البيطار إلى القاهرة يحمل موافقة رئيس الجمهورية ورئيسى مجلس النواب ومجلس الوزراء. وفي نفس اليوم أعلن عفيف البزرى أن ما اتفق

عليه وحدة وليس اتحادا، وكان ذلك أول إعلان عن الاتفاق على قيام الوحدة. فيما صرح الحوراني يومها بأن قيام وحدة مصر وسوريا هو أهم عمل قومي، وأن حزب البعث لايتردد في إيقاف نشاطه لإفساح المجال أمام قيام «اتحاد قومي»، مادام ذلك ييسر قيام الدولة العربية المتحدة(٨٧). وألاحظ أن تصريح الحوراني حول عدم التردد في إيقاف نشاط حزب البعث سبق أى اجتماع حزبي من أي مستوى لتقرير ذلك.

واجتمع البيطار مع عبد الناصر يوم ١/٢٦، حيث أبدى استعداد الأحزب السورية وقف نشاطها وقيام «اتحاد قومي» على غرار «الاتحاد القومي» المصري. وعاد البيطار يوم ١/٢٨ فعرض على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ما تم الاتفاق عليه من مراحل تنفيذية. وجرى البحث فيمن يذهب إلى القاهرة لينوب عن الحكومة في توقيع بيان الوحدة، فاقترح الرئيس القوتلي ذهاب الجميع، وأخيرا اتفق أن يبقى أكرم الحوراني، بصفته رئيسا لمجلس النواب والرجل الثاني في الدولة، وعبد الحميد السراج، المسؤول الأول عن شؤون الأمن. وفي صباح الجمعة ١٩٥٨/١/٣١ سافر الجميع فرحين مستبشرين، باستثناء خالد العظم، كما يقرر ذلك في مذكراته.

## ٩- المباحثات الختامية واعتماد بيان قيام الوحدة وإعلانها يوم ١٩٥٨/٢/٢٢

سافر الوفد السوري برئاسة القوتلي يوم ١٩٥٨/١/٣١، وكان في استقباله جمال عبد الناصر وجميع الوزراء. وفي مساء اليوم نفسه التقى وفدا المفاوضات، وكان وفد مصر برئاسة عبد الناصر وعضوية كل من: عبد اللطيف البغدادي، زكريا محيي الدين، حسين الشافعي، عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، أنور السادات، د.نور الدين طراف، د.محمود فوزي، كمال رمزي استينو، فتحي رضوان، علي صبري، محمود رياض. وكان الوفد السوري برئاسة شكري القوتلي ويضم: صبري العسلي، خالد العظم، صلاح البيطار، حامد الخوجة، فاخر الكيالي، د.مأمون الكزبري، أسعد هارون، خليل الكلاس، صالح عقيل، عفيف البزري.

وتحدث القوتلي بداية موضحا أن الغاية إقامة نواة لوحدة عربية شاملة، وأعقبه عبد الناصر فأوضح أنه كان يخشى من الأثار المترتبة على قيام الوحدة، ولكنه بات مقتنعا بان الظرف الدولي مساعد على قيامها، وهو يخشى قيام أحداث تعرقل تحقيقها، وأكد أن الوحدة عملية ثورية وأنه ينبغي التنبه إلى أن القوى الأجنبية ستعمل على القضاء عليها. ثم

وزع على الحضور بيانا بالأسس المقترحة لقيام الوحدة بين القطرين(٨٨)، فطالب خـالد العظم تأجيل البحث ليتسنى للحضور دراسة المشروع دراسة مستفيضة. فأجيب إلى طلبه(٨٩).

وجرت مناقشة البيان في الجلسة التالية، فطلب خالد العظم المباشرة بإجراء انتخابات نيابية جديدة بدلا من اختيار بعض النواب الحاليين في القاهرة ودمشق لملء مناصب المجلس التشريعي. كما طالب بأن لاتتجاوز المدة بين إصدار الدستور المؤقت والدستور الدائم الشهر، بحجة أن ذلك ما تم الاتفاق عليه في دمشق. ويسجل العظم في مذكراته أن جدلا طويلا دار بينه وبين عبد الناصر حول المطلبين انتهى دون تغيير فيما تضمنه البيان، ويذكر أن أحدا من أعضاء الوفد السوري لم يؤيده في الحالين، ويؤكد أن عبد الناصر تقبل وجهة النظر المخالفة بروح سمحة، وكان يناقش بهدوء وبرغبة ظاهرة في إقناع مخاطبه، ويأخذ على زملائه السوريين أنهم لم ينتهزوا الفرصة ليعبروا عما يخالج ضمائرهم دون خوف أو وجل، وأنهم ظلوا صامتين يهزون رؤوسهم تأيدا لما يقوله الرئيس، ولم يعارضوا إلا عندما اقترح استخدام مصطلح «سكرتير عام» بدلا من مصطلح «وزير»، إذ هبوا جميعا، بمن فيهم القوتلي، معارضين، فسحب عبد الناصر اقتراحه(٩٠).

وبمقدار ما تقدم مذكرات خالد العظم شهادة، من أحد أبرز خصوم عبد الناصر والوحدة(٩١)، على انفتاح عبد الناصر وإيجابيته تجاه مخالفيه في الرأى. والجو الودي الذي ساد محادثات الوحدة مطلع سنة ١٩٥٨، بقدر ما تعبر عن قناعة صناع القرار السوري التامة يومذاك بنهج عبد الناصر وأسلوبه في الحكم. وفي تقديري أن عدم معارضة عبد الناصر والامتناع عن تأييد العظم فيما طلبه لم يكونا وليد افتقاد رفاق العظم الجرأة عن بيان رأيهم الصميمي وعدم اغتنامهم الفرصة للتعبير عما يخالج ضمائرهم، كما يتهمهم العظم، وإنما هما تعبير عن إيمان بعض صناع القرار السوري بصحة نهج عبد الناصر غير الليبرالي بالحكم، وتجسيد لسلوك غير ليبرالي متأصل لدى البعض الآخر. كما أن في ذلك دلالة على حجم الثقة التي أولاها غالبية صناع القرار السوري يومذاك لعبد الناصر وإيمانهم بأولوية الوحدة، ومع مصر بقيادة عبد الناصر، على كل مطلب آخر. وبرهان ذلك القبول ببيان يتضمن الخطوط العريضة لدستور غير ليبرالي لدولة الوحدة.

وانتهت المناقشات بإقرار الجميع – بمن فيهم خالد العظم – للبيان، وشكلت لجنة صياغة إعلان الوحدة ضمت كلا من: عبد الحكيم عامر وفتحي رضوان وعلي صبري

ومحمود رياض، وصلاح البيطار وفاخر الكيالي وعدداً من الوزراء السوريين لصياغة إعلان الوحدة. فانتحى أعضاء اللجنة جانبا، وتم فيما بعد الموافقة بالإجماع على البيان المشترك الذي وضعته(٩٢). وانتقل الرئيسان والوفدان بعد الظهر إلى مبنى مجلس الوزراء المصري، حيث قام جميع أعضاء الوفدين بالتوقيع على ميثاق قيام «الجمهورية العربية المتحدة»، ثم خرجوا إلى الجماهير المحتشدة أمام المبنى وقام صبري العسلي بإلقاء البيان المشترك وسط هتاف الجماهير، وعمت مظاهرات الفرح القاهرة ودمشق وجميع مدن مصر وسوريا.

وفي يوم ٥ فبراير / شباط عقد «مجلس الأمة» المصري، آخر جلساته كمجلس قطري برئاسة عبد اللطيف البغدادي، الذى افتتح الجلسة بكلمة موجزة، ثم ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا تضمن مبادئ الدستور المؤقت، وفي ختامه حدد بإيجاز مواصفات الدولة الجديدة بقوله «لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق. إن دولة جديدة تنبعث في قلبه. لقد قامت دولة كبرى في هذا الشرق، ليست دخيلة فيه، ولا غاصبة، ليست عادية عليه ولا مستعدية. دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولاتبدد، تقوى ولاتضعف، توحد ولا تفرق، تسالم ولاتفرط، تشد أزر الصديق، ترد كيد العدو، لا تتحزب ولا تتعصب، لا تنحرف ولا تنحاز، تؤكد العدل، تدعم السلام، توفر الرخاء لها، لمن حولها، للبشر جميعا، بقدر ما تتحمل وتطيق»(٩٣). وبعد انتهاء الرئيس من خطابه أيد المجلس بالإجماع ترشيح الرئيس عبد الناصر كأول رئيس للجمهورية العربية المتحدة في استفتاء شعبي يجري في ٢١ فبراير / شباط، وعلى مبادئ الدستور المؤقت.

وفي دمشق عقد مجلس النواب في اليوم ذاته جلستين: الأولى صباحية تكلم فيها رئيس المجلس أكرم الحوراني كلمة حيا فيها الرئيس القوتلي ونضاله وتضحياته، وأخرى بعد الظهر قدم فيها الرئيس القوتلي عرضا موجزا لنضال سوريا في سبيل التحرر والاستقلال، ثم استعرض مبادئ الدستور المؤقت التي تم الاتفاق عليها، موضحا أن «هذه هي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الجمهورية العربية المتحدة، تلوتها عليكم، وما هي في الواقع إلا من وحى شعوركم وضميركم، ومن صميم إرادة هذا الشعب الأبى المناضل الذي انتخبكم وائتمنكم». وفي ختام كلمته أعلن انه وجه إلى رئيس مجلس الأمة المصري رسالة صباح اليوم، وهو يعتبرها موجهة أيضا لمجلس النواب السوري ولكل مواطن في الجمهورية العربية المتحدة، بصفته المواطن العربي الأول في الدولة الجديدة، تضمنت ترشيحه، للرئيس جمال عبد الناصر لرئاسة الدولة في الاستفتاء الشعبي المقرر إجراؤه يوم الجمعة ١٩٥٨/٢/٢١.

مؤكدا أن ذلك الترشيح يتم «شعورا مني بالواجب تجاه أمتي وبلادي، وثقة مني بالإخلاص للرجل العربي المؤمن الذي تعقد عليه الأمة أكبر الآمال، وتقديرا لما يتمتع به من صفات النزاهة والجرأة والإقدام، وعلى رأسها تفانيه في خدمة أمته وقوميته العربية»(٩٤).

وبعد أن أنهى الرئيس القوتلي كلمته وافق مجلس النواب السوري بإجماع أعضائه الحاضرين على البيان. وقد جاء في نص الموافقة «إن أعضاء مجلس النواب بموافقتهم وتأييدهم لما تم إنما يعبرون عن إرادة الشعب العربي في الإقليم السوري ويؤدون الأمانة ويوفون بالعهد حين اقسموا اليمين الدستورية بالعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية. وإن مجلس النواب يرى في ترشيح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة الضمانة الأكيدة للسير بالدولة العربية الفتية نحو تحقيق أهداف القومية العربية وتوطيد العدالة والخير والسلام للعرب والإنسانية»(٩٥).

ولقد تميزت جلسة مجلس النواب السوري يومذاك بظاهرتين: الأولى، حضور رئيس حزب الشعب رشدي الكخيا، في إشارة إلى تأييد الحزب للوحدة، علما بأن الكخيا كان قد استقال من المجلس النيابي ولم يحضر جلساته منذ أربعة شهور(٩٦). وتمثلت الظاهرة الثانية بتخلف خالد بكداش عن حضور الجلسة في إشارة عبرت عن معارضة الحزب الشيوعي للوحدة، وقد غادر بكداش دمشق إلى موسكو في اليوم التالي.

وفي يوم الجمعة ٢٢ فبراير / شباط ١٩٥٨ جرى الاستفتاء في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة المصري والسوري على الوحدة وانتخاب عبد الناصر رئيسا. وكانت نتائج الاستفتاء الرسمية كالآتي:

في مصر(٩٧): عدد الناخبين الذين دعوا للاستفتاء ٦٢٢٠٣٤٣ ناخبا، شارك منهم ٦٠١٤٢٥٩ بواقع ٩٨,١٣٪، وكانت هناك ١٨٨٤ ورقة باطلة، وقد بلغت نسبة الموافقين ٩٩,٩٩٪ من الحضور.

في سوريا(٩٨): عدد الناخبين الذين دعوا للاستفتاء ١٤٣١١٥٧ شارك منهم ١٢١٣٠٧٠ بواقع ٩١,٧٥٪. وكانت هناك ٧٢ ورقة باطلة، وقد بلغت نسبة الموافقين ٩٩,٩٨٪ من الحضور.

وبإعلان نتائج الاستفتاء في الإقليمين يوم ٢٣ فبراير / شباط ١٩٥٨ بدأت الحياة العملية للجمهورية العربية المتحدة. وألقى الرئيس عبد الناصر خطابا بالمناسبة اعتبر فيه ميلاد

الجمهورية العربية المتحدة ردا على التجزئة وإقامة إسرائيل، وبداية التخلص من السيطرة ونهاية الضعف، وأنه لافراغ في الشرق الأوسط ولامناطق نفوذ(٩٩).

كذلك قامت الجمهورية العربية المتحدة، وفي ضوء ما سبق يبدو جليا أن النخب السورية المدنية هي التي بادرت بطرح فكرة الوحدة وروجت لها، انطلاقا من قناعات فكرية وإيمان قومي، وإدراك واع بأن الوحدة إنما هي السبيل الأقوم لمواجهة المشكلات القطرية عندما تتفاقم ويتعذر حلها في واقع التجزئة. في حين لم يحرك الضباط السوريون قطعة سلاح واحدة عندما حسموا الجدل السياسي المحتدم حول الوحدة طوال ثلاث سنوات، ولقد كان تحركهم يومذاك متوافقا تمام التوافق مع نبض الشارع السوري، ووليد إحساس بتعاظم مخاطر التحديات الداخلية والخارجية على الوحدة المجتمعية والسيادة الوطنية. وكان التيار الجماهيري المتسارع النمو القوة الداعمة للنخب المدنية والعسكرية والمؤثر الأول في حراكها الذي توج بقيام الوحدة.

وليس ينكر أنه كان لثورة مصر ولقيادة عبد الناصر تأثير قوى في استقطاب نخب سوريا المدنية والعسكرية وجمهورها، وان الصعود المتسارع لدور عبد الناصر القيادي في حركة القومية العربية كان وراء ذلك الاستقطاب. كما لاينكر أنه ماكان لسوري مدني أو عسكري أن يطرح فكرة الوحدة مع مصر لولا أنها أخذت تمارس دورها القومي بفعالية متزايدة. إلا أن الدور القومي المصري بقيادة عبد الناصر تميز عن كل دور تاريخي سابق، إذ اتسم بالتحرر الكامل من كل أشكال القهر المادى والمعنوي في التفاعل مع المحيط. كما تجلى ذلك بداية في دعم حق شعب السودان في تقرير المصير، وكما تأكد فيما بعد بالتجاوب مع المبادرة السورية الوحدوية، ولقد كان الإنجاز على صعيد قضايا مصر الوطنية والموقف الإيجابي من قضايا التحرر العربي ما شكل رافعة لقوة الجذب العربية العامة والسورية الخاصة نحو المحور المصري.

وبأخذ ما كان سوريا ومصريا بالاعتبار يمكن القول، وبكثير من الثقة، إن المبادرة السورية والقبول المصري كللا بالنجاح من خلال ممارسة ديمقراطية غير مطعون بها، وإن الوحدة بالتالي جاءت منسجمة تمام الانسجام مع منطق العصر، المتمثل في تجاوز البشرية منطق الفتح والضم القسري في تحقيق الوحدة والاتحاد، وفي تعظيم حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية تامة. وعليه تكون إجراءات التوحيد التي اتبعت في قيام الجمهورية العربية المتحدة متسقة تماما مع الفكر السياسي – الاجتماعي المعاصر في أرقى صوره. الأمر الذي كان له دوره في إفقاد القوى المعادية للوحدة إمكانات ومبررات التدخل المضاد السريع والمباشر.

## الهوامش:

(١) ذكر كمال جنبلاط – زعيم الحزب الاشتراكي اللبناني ومؤسسه – أن عبد الناصر قال له ذات مرة: «إن أضخم وأخطر عمل قمت به في نظرى، وبالنسبة لى، وهو أخطر من إنجازات الثورة، هو أنني تمكنت أن أحول دائما بين الجيش وبين ممارسة السياسة»
– د.أسعد عبد الرحن: الناصرية، البيروقراطية والثورة في عملية البناء الداخلى (بيروت، مركز الأبحاث العربي ١٩٨١) ص ١٠١.

(٢) خالد العظم: مذكرات خالد العظم ج٣ (بيروت، الدار المتحدة للنشر ١٩٧٢) ص ١٤٣.

(٣) المصدر السابق ص ١٣٨.

(٤) نقلا عن: الحكم دروزة: الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية (بيروت، مكتبة منيمنة ١٩٦٣) ص ١٨٩.

(٥) مصطفي طيبة: الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ – ١٩٦٥ (القاهرة، دار سيناء للنشر ١٩٩٠) ص ٥٠ و٥١ و٩٣.

(٦) في إيضاح ذلك كتب منح الصلح: بلغت العلاقة بين عبد الناصر والجماهير درجة من المتانة والفعالية جعلتها قوة محركة للأحداث ومؤسسة بذاتها لا تأتمر بحاكم ويحسب لها كل حاكم ألف حساب. وكأنها بالنفس الشعبي الذي فيها وبالالتزام المتبادل من عبد الناصر والمواطن العربي البسيط طراز خاص من العلاقة قد تصح تسميته بالديمقراطية غير المؤسسية. والدليل الأبرز عليها عدم تنصل الواحد من الآخر في الهزائم والنكسات وخيار البقاء معا في المركب نفسه في كل الظروف وحتى آخر الدرب، بما يشبه التعاقد الحر الذي هو جوهر الديمقراطية.
– منح الصلح: عبد الناصر والجماهير العربية، في ندوة ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٧) ص ٧١٦.

(٧) في تحديد علاقة عبد الناصر بجماهير مصر كتب د.عصمت سيف الدولة يقول: كان الشعب – الأغلبية الكاسحة من الشعب – يؤمن بصحة مبادئ الثورة، وينخرط طواعية في عضوية منظماتها، ويلبي دعوتها إلى الممارسة في كل ساحة يدعى إليها، ويشترك في الحوا ر كلما دعي إليه، ويبدي رأيه كلما طلب منه، مادامت الثورة هي التي تصوغ المبادئ وتنشيء المنظمات وتدعو إلى الممارسة وتفتح الحوار وتطلب الرأي.
– د.عصمت سيف الدولة: ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية، في المصدر السابق ص ٥٦٣

(٨) أحمد عبد الكريم: حصاد سنين خصبة وثمار مرة، (دمشق، دار بيسان للنشر ١٩٩٤) ص٣٨٤.

(٩) د.سعد الدين ابراهيم وآخرون: الدولة والمجتمع في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨) ص ٢٣٩-٢٥٣.

(١٠) باتريك سيل، الصراع على سوريا، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت، دار الكلمة ١٩٨٠) ص ٣٤٣.

(١١) المصدر السابق ص ٣٣٤.

(١٢) مذكرات محمود رياض ج٢ (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٦).

(١٣) تنص الفقرة المشار إليها على مايلي: لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق اتخاذ ما تشاء لتحقيق هذا الغرض.

(١٤) المواد: ١ و٢ و٣ و٥ و٦ من اتفاقية الدفاع المشترك
راجع: محمد عبد المولى: الانهيار الكبير، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا (بيروت، دار المسيرة ١٩٧٩) ص ٢٩ و٣٠

(١٥) محمد عبد المولى: المصدر السابق ص ٣١.

(١٦) صلاح نصر، عبد الناصر، وتجربة الوحدة، بيروت، دار الوطن العربي ١٩٧٦) ص ١١٢.

(١٧) مذكرات خالد العظم، مصدر سابق ج ٣ ص ١٢٣.

(١٨) ورد في برقية صادرة عن السفير البريطاني في أنقرة (رقم ٩٧٢ في ١٩٥٧/١٠/١٨) ما نصه: يقول الأمين العام لوزارة الخارجية التركية ايزنبيل: إنه غير متأكد من كيفية تفسير إرسال قوات مصرية إلى سوريا. وعبر عن اعتقاده بأن ذلك ربما كان محاولة لمنع نظام الحكم السوري من الانزلاق لمسافة أبعد في قبضة الروس. ولهذا السبب فإن الحكومة التركية لم تصدر تعليقا علنيا. ومن جهة أخرى فإنه لايستطيع أن يصدق أن الخطوة المصرية تمت من دون معرفة الروس بها مسبقا. غير أنه مهما تكن دوافع عبد الناصر فإن وجود قوات مصرية في سوريا يجعل من المستبعد إلى حد كبير أن يكون أى بلد عربى مستعدا للتحرك ضدها، كما أن هذا يزيد من صعوبات تنظيم وتنفيذ انقلاب مضاد ناجح
نقلا عن – حمدان حمدان، أكرم الحوراني، رجل للتاريخ (بيروت، دار بيسان ١٩٩٦) ص ٢٢٥.

(١٩) المواد ١ و٢ و٣ و٤ من اتفاقية «الوحدة الاقتصادية» الأهرام الاقتصادي، عدد سبتمبر / أكتوبر ١٩٥٧.

(٢٠) مذكرات محمود رياض، مصدر سابق ج٢ ص ٢٠١.

(٢١) تضمنت كلمة زهور قوله: «صدر عن هذا المجلس النيابي قرار بالاتحاد مع مصر وكان جواب مصر سريعا على لسان رئيس الجمهورية، والشعب العربي في مصر وسوريا اعتبر هذا القرار نافذا. ولذلك عندما أعلن جمال عبد الناصر تأميم القناة أعلنته سوريا أيضا، فما يترتب على خطوة مصر الجريئة يترتب أيضا على سوريا.
المصدر مذكرات مجلس النواب، الجلسة الثالثة عشرة ١٩٥٦/٧/٢٨.
– نقلا عن: حمدان حمدان، أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ١٩٧ و١٩٨.

(٢٢) محمود رياض، مصدر سابق ص ١٤٤.

(٢٣) عبد العزيز حسين الصاوي: العلاقة الناصرية – البعثية (بيروت، دار الطليعة ١٩٩٥) ص ٥٥.

(٢٤) د.أنور عبد الملك: مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون (بيروت، دار الطليعة) ص ٢٨٥ و ٢٦٨ وعبد العزيز حسين الصاوي، مصدر سابق ص ٥٥.

(٢٥) الفريق محمد فوزي: مقال، جريدة الثورة، بغداد يوم ١٩٨٩/٨/٦
نقلا عن: عبد العزيز حسين الصاوي، مصدر سابق ص ٥٦

(٢٦) مذكرات محمود رياض، مصدر سابق ج٢ ص ١٠٧.

(٢٧) المصدر السابق ج٢ ص ١٠٨ و١٠٩

(٢٨) حول واقع حزب البعث في سوريا عشية الوحدة راجع: صلاح البيطار: تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠) ص ٣٦٦. وأكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني (عمان، العرب اليوم العدد ٦٨ في ١٩٩٧/٧/٢٣). وناجي علوش: الثورة والجماهير (بيروت، دار الطليعة للنشر ١٩٦٢) ص ١٠٤ و١٠٥ و٢٣٠ – ٢٣٤.

(٢٩) البعث العدد (٢ دمشق ١٩٥٦/٤/٢٧)

نقلا عن: ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق ص ٩٥ و٩٦

(٣٠) مشيل عفلق: معركة المصير الواحد (بيروت – دار الطليعة) ص ٦٦

(٣١) الفقرة (١) من المادة الثانية من المشروع الميثاق.

(٣٢) ضمت لجنة الميثاق عشرة أعضاء: أكرم الحوراني عن البعث، فيضي الأتاسي وأحمد قنبر عن الشعب، ميخائيل إليان عن الوطني، بدوى عبود عن الكتلة الديمقراطية، فيصل العسلي عن التعاوني الاشتراكي، مصطفي الزرقا عن الكتلة الدستورية (الإسلامية)، مأمون الكزبري عن هيئة التحرير، محمد العايش وأسعد هارون عن المستقلين.

(٣٣) كتب أكرم الحوراني في صحيفة «البعث» يوم ١٩٥٦/٦/٢٨ افتتاحية تضمنت قوله: إن الحزب ما كان ليقبل الاشتراك في وزارة العسلي الأخيرة لولا تعهد رئيسها ببدء محادثات الوحدة مع مصر. وإن الحزب قد وافق على الاشتراك على أساس هذا الوعد.
– نقلا عن: حمدان حمدان، أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ١٩٧.

(٣٤) برقية رقم ٣١٧ في ١٩٥٦/٦/٢٠
– نقلا عن: حمدان حمدان: أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ١٩٤ و١٩٥
(٣٥) بيان حزب البعث حول اتحاد سورية ومصر، «البعث» العدد ١٢ في ١٩٥٦/٧/٦
– نقلا عن: ناجي علوش، مصدر سابق ص ٩٧

(٣٦) محمود رياض، المصدر السابق ص ٢٠٠

(٣٧) المصدر السبق ص ٢٠٠ و٢٠١

(٣٨) أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعد (القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٥) ص ٢٥٢.

(٣٩) محمود رياض: المذكرات ج٢ مصدر سابق ص ٢٠٢.

(٤٠) المصدر اسابق ص ٢٠٣.

(٤١) أحمد عبد الكريم: حصاد سنين خصبة: مصدر سابق ص ٣٨٥.

(٤٢) كان الريماوي ونعواس ممثلى فرع الأردن في القيادة القومية ولاجئين سياسيين في سوريا، عقب أحداث ربيع ١٩٥٧ في الأردن.

(٤٣) حديث المؤلف مع عبدالله الريماوي - القاهرة نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٦٣.

(٤٤) المصدر السابق

(٤٥) أحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة، مصدر سابق ص ٣٨٦. بينما في كتاب أضواء على تجربة الوحدة - (دمشق، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩١) ص ٩٣ - يضيف أحمد عبد الكريم اسم عبد الله الريماوي إلى اللجنة وأنه طلب إليها وضع كتاب عن «الدولة العربية المتحدة». وفي حديث عبد الله الريماوي للمؤلف في نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٦٣ بالقاهرة. ذكر أنه وضع مسودة مشروع «الدولة العربية المتحدة».

(٤٦) محمود رياض: المذكرات ج٢ مصدر سابق ص ٢٠٤ و٢٠٥

(٤٧) محسن محمد: مصر والسودان، الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية (القاهرة، دار الشروق ١٩٩٤) ص ٢٥٠ و٢٥١

(٤٨) مذكرات محمود رياض، مصدر سابق ص ٢٠٢.

(٤٩) المصدر السابق

(٥٠) المصدر السابق ص ١٩٩.

(٥١) أحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو ج٣، عبد الناصر والعرب، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦) ص ٤٩.

(٥٢) حمدان حمدان: أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ٢٤٧.

(٥٣) صلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، مصدر سابق ص (١١٧ و١١٨)

(٥٤) ذكر العقيد جاسم علوان - عضو المجلس للمؤلف أن الحماس بلغ ببعض الضباط حد قول أمين الحافظ، مخاطبا حافظ إسماعيل: نعطيك وعد شرف بأن عبد الناصر لو أعطانا أمرا بنسف حلب سأنفذ الأمر».

– العقيد جاسم علوان: أثناء لقاء في القاهرة ٢١ فبراير / شباط ١٩٩٨

(٥٥) صلاح نصر، المصدر السابق ص ١١٩.

(٥٦) المصدر السابق ص ١١٩

(٥٧) د.أحمد يوسف أحمد، في ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها. (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩) ص ٢١٥.

(٥٨) إلياس مرقص: تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي (بيروت، دار الطليعة ١٩٦٦) ص ٩٢.

(٥٩) محمود رياض: المذكرات، مصدر سابق ص ٢٠٩ و٢١٠

(٦٠) اكرم الحوراني: المذكرات: العرب اليوم – في ١٩٩٧/٨/٤

(٦١) يذكر أنتونى ناتنج وصلاح نصر أن السعوديين أوفدوا يوسف ياسين – مستشار الملك سعود – إلى القوتلي، وتم الاتفاق معه على انحياز سوريا إلى السعودية، وأن يوسف ياسين أبلغ القوتلي أنه في حال وافق الجيش على ذلك، وقطع كافة الروابط بالروس، فإنه يمكن ضمان تأييد أمريكي تام، بما في ذلك تزويد سوريا بما تحتاجه من سلاح. كما يذكر أن الملحق العسكري الأمريكي في دمشق أبلغ عبد الحميد السراج بأن أمريكا تؤيد الاقتراح السعودي، وأن واشنطن لم تعد تثق بنظام الحكم الحزبي في البلاد العربية، وتؤيد حكومات من الضباط الشبان الذين «لا يكونون على استعداد للمضي مع عبد الناصر إلى نهاية الشوط»

– أنتوني ناتنج: ناصر، مصدر سابق ص ٢٥٣ و٢٥٤

وصلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، مصدر سابق ص ١٠٩.

(٦٢) محمود رياض مصدر سابق ص ٢١٠

(٦٣) نصت مذكرة الضباط على مايلي:

الأسباب الموجبة: منذ أن عرف التاريخ شعبا باسم (العرب) في «الجزيرة العربية» كان «للعرب» في التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الأقطار التي تكلمت العربية بطابع واحد هو طابع النضال والتحرر والاستقلال عن نفوذ الامبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة إنسانية واحدة والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقا والأطلسي غربا وما بين طوروس شمالا والمحيط الهندي جنوبا قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخا أبديا وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة من حضارة إنسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب.

وتعاقبت موجات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيانها خلال عشرة قرون. وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل من أبنائها على اختلاف سويتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لاتمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيها المقبلة.

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب. وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحررا كاملا حافزا لانتفاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي وباعثا على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي.

مما سبق تبين أن الوحدة بين مصر وسورية إن هى، إلا ضرورة قومية مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة عربية وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الإنسانية وترسيخا لرسالتها. وقد عبر القطران عن إرادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلا إلى هذه المرحلة التى تمكنا فيها من إعلان إرادتهما رسميا على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق، في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧.

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار خاضة الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الحملة الاستعمارية الأمريكية – التركية – الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧.

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه في أنقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند عملاءه وأعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التى نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي إلى حد بعيد وأفسحت المجال لنا لكى نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتها، ونظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات وخاصة إذا تمكن الاستعمار من إنهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية بسبب تعرض مصالحه التي اعتمد عليها في حياته الأساسية في وطننا العربي إلى الزوال، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فورا وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية. ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمرا غير طبيعي لايعتمد في بقائه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لايمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة.

شكل الوحدة: من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية:

١– دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التى ستتحرر.

٢– رئيس دولة واحد

٣– سلطة تشريعية واحدة

٤– سلطة تنفيذية واحدة

٥– سلطة قضائية واحدة

٦- علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية.
٧- تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد.
الوحدة الدفاعية: أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تكون على الأسس التالية:
١ - قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية).
٢- مجلس دفاع أعلى
٣- قيادة عامة للقوات المسلحة
٤- قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) وحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية.
٥- موازنة واحدة.

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعورا منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته لتعلن أن كل وحدة لاتبنى على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفا بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين. ذلك لأن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي.

كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أنها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطي إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ. وفي الوقت نفسه تحمل كل حكومة أو فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربي بأسره وتجاه الأجيال العربية الصاعدة.

دمشق في ١٩٥٨/١/١١ القائد العام للجيش والقوى المسلحة.

نقلا عن خالد العظم، مصدر سابق ص ١٢٣ - ١٢٥
ومحمود رياض، مصدر سابق ص ٢١١ -٢١٣

(٦٤) هم: عفيف البزري مصطفي حمدون، أحمد عبد الكريم، عبد الغني قنوت، أحمد الحنيدى، طعمة العوده الله، حسين حدة، محمد النسر، يس فرجاني، عبد الله جسومة، جادو عز الدين، مصطفي رام حمداني، أكرم ديري، جمال الصوفي
أما الذين وقعوا المذكرة وبقوا في دمشق فهم: أمين النفوري، عبد الحميد السراج، لؤى الشطي، أمين الحافظ، ابراهيم فرهود، غالب الشقفة، بشير صادق.

(٦٥) محمود رياض: المذكرات، مصدر سابق ص ٢١٤.

(٦٦) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، مصدر سابق ص ١٢٦.

(٦٧) محمود رياض: المذكرات، مصدر سابق ص ٢١٥.

(٦٨) أحمد عبد الكريم: حصاد سنين خصبة وثمار مرة، مصدر سابق ص ٣٨٦.

(٦٩) يروى على لسان العقيد جودت أتاسي، الذي كان عضوا في القيادة المشتركة في القاهرة، بأن عامر استدعاه لحضور اجتماعه بمجموعة الضباط حاملي المذكرة في قصر القبة، أن البزرى خاطب عامر بقوله: إننا قدمنا إلى القاهرة من أجل عمل وحدة، ولا نوافق على الاتحاد أبدا، ولن نعود إلى دمشق قبل إقرار وحدة الجمهوريتين، وكان الكل مستمعاً ومؤيداً فأجاب عامر: يا أخ عفيف إن تركيبة جمهوريتكم تختلف عن جمهوريتنا، عندكم رئيس جمهورية القوتلي ومجلس نيابى منتخبان، ومجلس وزراء يرأسه العسلي نال ثقة الشعب بلسان نوابه، وعندكم أحزاب وطنية على رأسها الكخيا والقدسي والدواليبي والعسلي والحوراني وعفلق والبيطار و.. وهؤلاء ناضلوا ضد الفرنسيين وقاوموا الاستعمار بكل أشكاله حتى حصلوا على الاستقلال. بينما الأمر عندنا مختلف كل الاختلاف.

فأجاب البزري: كل هؤلاء ليس لهم قيمة على صعيد الواقع والقرار، وإنني استطيع نسفهم وتوقيفهم ساعة أشاء»

– مطيع السمان: وطن وعسكر (بيروت، بيسان للنشر والتوزيع ١٩٩٥) ص ٩٢.

(٧٠) محمد حسنين هيكل: ما الذى جرى في سوريا (القاهرة، الدار القومية ١٩٦٢) ص ٣٢.

(٧١) صلاح نصر، مصدر سابق ص ١٢٥

(٧٢) محمد سنين هيكل: ما الذي جرى في سوريا، مصدر سابق ص ٣٣.

(٧٣) عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادى ج ٢ (القاهرة، المكتب المصري الحديث ١٩٧٧) ص ٣٦.

(٧٤) محمودرياض، المذكرات ج٢، مصدر سابق ص ٢١٤

(٧٥) عبد اللطيف البغدادي: المذكرات، مصدر سابق ص ٣٨.

(٧٦) أنتوني ناتنج، المصدر السابق ص ٢٥٣

(٧٧) عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق ص ٣٦.

(٧٨) المصدر السابق ص ٣٧.

(٧٩) محاضر جلسات مباحثات الوحدة الثلاثية (الدار القومية للنشر ١٩٦٣) ص ٢١١ – ٢١٣

(٨٠) صلاح نصر، مصدر سابق ص ١٢٧.

(٨١) وقد نص الاتفاق على:

تم الاتفاق على النقاط التالية خلال الاجتماعات المشتركة، التي عقدت بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وسيادة وزير الخارجية السورية صلاح البيطار، والمفوض من قبل الحكومة السورية بموجب قرار متخذ من مجلس الوزراء لبحث توحيد القطرين العربيين مصر وسوريا.

أولا: شكل الاتحاد: يكون نظام الاتحاد في الدولة العربية المتحدة جمهوريا رئاسيا يتولى السلطة التنفيذية

رئيس الدولة يعاونة وزراء يعينون من قبل الرئيس، ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد، ينتخب انتخابا حرا مباشرا من قبل الشعب.

ثانيا: المراحل التنفيذية المقترحة لتوحيد البلدين:

المرحلة الأولى: يعقد اجتماع بين الرئيسين وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الدولة العربية المتحدة، واستناداً إلى قرارات المجلسين التشريعيين في مصر وسوريا يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في كل من دمشق والقاهرة لإصدار القرارات التالية:

أ – قيام الدولة العربية

ب – ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة

ج – تفويض رئيس الدولة العربية المتحدة بإصدار دستور مؤقت يمارس وفقه سلطاته لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم.

د – استفتاء الشعب في مصر وسوريا على القرارات التى أصدرتها المجالس التشريعية وعلى إثر صدور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فورا

المرحلة الثانية:

١– وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة

٢– تكوين الاتحاد القومي

٣– إجراء انتخابات وفقا للدستور

٤– العمل على توحيد مرافق الدولة

محمود رياض، المصدر السابق ص ٢١٦ وخالد العظم، المصدر السابق ص ١٢٧ و١٢٨

(٨٢) خالد العظم، المذكرات، مصدر سابق ص ١٣٨.

يذكر العظم ما نصه: «فانبرى العسلي إلى تبيان مضار الأحزاب وكيف أنها لم تقم بالدور السياسي المطلوب منها، وكيف كانت الحكومات تعاني الصعوبات من وجود فكرة الحزبية، ومن سيطرة هذه الأحزاب على سياسة الدولة واتجاهاتها. ثم عدد المشكلات التي كان الوزراء يعانونها من مطالب رجال الأحزاب ونوابها التى لا صلة لها بالأمر العام، بل كانت ترمى إلى غايات خاصة ومنافع شخصية. وأسهب الحوراني في تأييد العسلي وإيضاح فكرته الرامية إلى الاستغناء عن الأحزاب والحزبيات بكل شدة وإلحاح. وتبعهما سائر الوزراء، كأن الاتفاق معقود سلفا فيما بينهم، أو كان الأمر لايخرج عن كونه تمثيلية حفظ كل منهم دوره فيه بكل أمانة ودقة»

(٨٣) المصدر السابق ص ١٣٨ و١٣٩.

(٨٤) المصدر السابق ص ١٢٠

(٨٥) المصدر السابق ص ١٤٢

(٨٦) خالد العظم، المذكرات، مصدر سابق ص ١٤٣

(٨٧) محمود رياض، المذكرات، مصدر سابق ص ٢١٧.

(٨٨) وقد تضمن البيان مبادئ الدستور المؤقت التالية:

١- الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية.
٢- تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما مصر وسوريا، ويكون لكل إقليم مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويعاونة وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس.
٣- الحريات العامة مكفولة في حدود القانون.
٤- الانتخاب العام حق للمواطنين على الوجه المبين في القانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم.
٥- يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى «مجلس الأمة»، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري
يحدد عدد أعضاء هذا المجلس ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية.
٦- يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.
٧- الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولاتنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون.
٨- إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفي أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون.
٩- كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر يبقى سارى المفعول في النطاق الإقليمي المقرر له عند إصدارها ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها.
١٠- تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأخرى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها وفقا لقواعد القانون الدولي
١١- تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولا بها في كل من سوريا ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.
١٢- يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.
١٣- تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية.
نقلا عن: سمير عبده: حدث ذات مرة في سورية (دمشق، منشورات دار علاء الدين ١٩٩٨) ص ٣٨ و٣٩ وخالد العظم، مصدر سابق ص ١٥٢.

(٨٩) يقول خالد العظم: «ألقيت نظرة عاجلة أبانت لي أن هذا المشروع يختلف عما جاء في محضر اجتماع عبد الناصر - البيطار، وأن فيه كثيرا من الأمور التي طلبتها بدلا من المثبتة في المحضر. فطلبت تأجيل البحث ليتسنى لنا دراسة المشروع دراسة مستفيضة، فأجبت إلى طلبي
- خالد العظم، مصدر سابق ص ١٤٩

(٩٠) المصدر السابق ص ١٤٩ – ١٥١

(٩١) في توصيف خالد العظم يقول د.بشير العظمة، رئيس وزراء سوريا سنة ١٩٦٢: أنه يمثل باختصار نقيضا كاملا لكل ما يمثله عبد الناصر وتوجيهاته وشعبيته.

– بشير العظمة، جيل الهزيمة، مصدر سابق ص ٢٤٦ و٢٤٧.

(٩٢) تضمن البيان المشترك ما يلي:

«في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق أول فبراير ١٩٥٨، اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بممثلي جمهوريتي سوريا ومصر السادة: صبري العسلي، عبد اللطيف البغدادي، خالد العظم، زكريا محيي الدين، حامد الخوجة، أنور السادات، فاخر الكيالي، مأمون الكزبري، حسين الشافعي، أسعد هارون، الفريق عبد الحكيم عامر، صلاح الدين البيطار، كمال الدين حسين، خليل الكلاس، نور الدين طراف، صالح عقيل، فتحي رضوان، اللواء عفيف البزري، محمود فوزي، كمال رمزيى استينو، على صبرى، عبد الرحمن العظم، محمود رياض.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا في الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين من أن شعب كل منهما جزء من الأمة العربية، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السوري من الموافقة الإجماعية على قيام الوحدة بين البلدين كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، كما تذاكروا ما توالى في السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف أقطارهم ولحاضر مشترك بينهم ومستقبل مأمول من كل فرد من أفراد هم. وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام، ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأماني إلى حيز التنفيذ في عزم ثابت وإصرار قوى، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية وأسباب نجاحها قد توافرت بعد أن جمع بينهما في الحقبة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحا وأكد أنها حركة بناء وتحرير وعقيدة تعاون وسلام.

لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام وإيمانهم الكامل وثقتهم العميقة في وجوب توحيد سوريا ومصر في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة، كما يعلنون اتفاقهم الإجماعى على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديمقراطيا رئاسيا يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد. ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعبا واحدا، وجيشا واحدا في وحدة يتساوى فيها أبناؤها في الحقوق والواجبات، ويدعون جميعا لحمايتها بالأنفس والمهج والأرواح ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها. وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلي وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقي أمام مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصريفي يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ – الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ يبسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات ويشرحان أسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية.

كما سيدعى الشعب في مصر وسوريا إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية.

والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه يحسون بأعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر إذ يشاركون في الخطوة الإيجابية في طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب، ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد أن يشترك معها في وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها والله نسأل أن يكلأ هذه الخطوة وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة وبفضل عنايته السابغة وأن يكتب للعرب في ظل الوحدة العزة والسلام».

القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧

الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨

يوميات ووثائق الوحدة المصرية – السورية ١٩٥٨ – ١٩٦١ المجلد الأول (بيروت، معهد الإنماء العربي) وثيقة رقم (١) ص ١٠١ و١٠٢.

(٩٣) المصدر السابق، خطاب الرئيس عبد الناصر، وثيقة رقم ١٦ ص ١١١ – ١١٦.

(٩٤) المصدر السابق، خطاب الرئيس القوتلي وثيقة رقم ١٩ ص ١١٨– ١٢٢

(٩٥) المصدر السابق، قرار مجلس النواب السورى وثيقة رقم ٢٠ ص ١٢٣

(٩٦) خالد العظم: المذكرات، مصدر سابق ص ٨٧

(٩٧) يوميات ووثائق الوحدة مصدر سابق، نتائج الاستفتاء في مصر، وثيقة رقم ٦٨ ص ١٥٨ و١٥٩

(٩٨) المصدر السابق، نتائج الاستفتاء في سوريا، وثيقة رقم ٦٩ ص ١٦٠ و١٦١

(٩٩) المصدر السابق، خطاب الرئيس عبد الناصر، وثيقة رقم ١٦٩.

## الفصل السادس

# تقويم ما تم إنجازه

١- هل كانت الوحدة عملا متسرعا تم من غير دراسة وافية؟

٢- هل توفرت لصناع القرار في كل من سوريا ومصر المعرفة الكافية بأحوال القطر الذي وحدوا كيانهم السياسي معه؟

٣- هل أخذت الظروف الموضوعية الخاصة بكل من سوريا ومصر بعين الاعتبار؟

٤- بماذا تفسر مواقف القوى السياسية والاجتماعية السورية من الوحدة؟

٥- ما الذي عناه قيام «الجمهورية العربية المتحدة» والأسلوب الذي تحققت به الوحدة عربيا وإقليميا ودوليا؟

٦- ماذا كانت ردات الفعل؟

## الفصل السادس

# تقويم ما تم إنجازه

في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٥٨ قامت «الجمهورية العربية المتحدة»، لتتوج بقيامها التفاعلات التي تسارع نموها فيما بين كل من مصر وسوريا خلال السنوات الثلاث السابقة لقيام الوحدة، ولتجسد الخطوة الأولى على طريق تحقيق الطموح الوحدوي العربي في العصر الحديث. ولقد تباينت وجهات النظر - ولم تزل - حول ما تم إنجازه في ذلك اليوم التاريخي. وطرحت - ولم تزل - تساؤلات حول مباحثات الوحدة، ودوافع القوى السورية السياسية والاجتماعية لما أبدته يومذاك من حماس للاتحاد مع مصر، وأخذ الخصائص القطرية في الاعتبار أو تجاوزها، ودلالة الوحدة عربيا وإقليميا ودوليا، وردات فعل مختلف القوى المؤيدة والمعارضة للدولة الجديدة. ولأن القوى المضادة نجحت في فصل إقليمي الوحدة في ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٩٦١، ولأن قوى «الإقليمية الجديدة» السياسية والعسكرية نجحت في تثبيت الانفصال، فقد أدى ذلك إلى أن تثار الشكوك حول ما تم إنجازه ودوافعه ونتائجه، وأن يغلب الانفعال الموضوعية في تقويم ذلك كله. وحتى لا يظل الفكر القومي العربي أسير التفسيرات السطحية والأحكام المتعسفة أرى الوقوف مع أبرز ما قيل حول ما تم إنجازه، محاولا الاحتكام لحقائق الواقع كما كانت يومذاك بالنسبة للتساؤلات الستة التالية:

### ١- هل كانت الوحدة عملا متسرعا تم من غير دراسة وافية؟

قيل، ومازال يقال، بأن وحدة مصر وسوريا كانت عملا متعجلا وغير ناضج، إذ تمت نتيجة محادثات لم تأخذ زمنا كافيا، ولم تستند لدراسات وافية لواقع القطرين، وبالذات السوري. والقول بكل أبعاده صدر بداية عن معارضي الوحدة، في حين لم يعره التفاتا يذكر الذين أيدوا قيام الجمهورية العربية المتحدة على اختلاف إنتماءاتهم السياسية وتوجهاتهم الاجتماعية وتباين دوافعهم وغاياتهم. غير أنه في أعقاب الانفصال تزايدت أعداد الناقدين، المدعين بذلك كله أو بعضه. وفي معركة الصراع حول إعادة الوحدة رفع بعض البعثيين شعار «الوحدة المدروسة» في مواجهة المطالبين بإعادة الوحدة، ولم تكن غاية

رافعي الشعار حينذاك الالتزام بما يطرحونه، بدليل أنهم لم يقدموا أي دراسة من أي مستوى لما ينادون به. وإنما كانت غايتهم تمييع المطالبة، بإعادة الوحدة من جهة، وتكريس الادعاء بأن الوحدة التي قامت سنة ١٩٥٨ لم تكن مدروسة من جهة ثانية.

وكان لصدور شعار «الوحدة المدروسة» عن بعض قادة البعث الذين شاركوا في إقامة الوحدة تأثيره في تعزيز الإدعاء الذي كان قد صدر بداية عن معارضي الوحدة من حيث المبدأ، ومن منطلق تأييد واقع التجزئة لما يحققه لمعارضي الوحدة من مصالح. وقد ترتب على تعدد القائلين بالادعاء ومردديه أن كاد يصبح من البديهيات التي لا تناقش، حتى في أوساط العناصر وحدوية الفكر والشعور. والحكم على صحة الادعاءات المثارة إنما هو الواقع كما كان، لا كما يصوره المعارضون والناقدون دون تمحيص وتدقيق.

وبالعودة للوقائع ألاحظ أن في مقدمة أخطاء رافعي الادعاء ومردديه حصر محادثات الوحدة في اللقاءات التي تمت في القاهرة بعد سفر الضباط السوريين إليها صباح يوم ١٩٥٨/١/١٢ ، والتي بدأت مع الرئيس عبد الناصر مساء ١/١٤ واستكملت فيها بعد حضور الرئيس القوتلي والوزراء السوريين يوم ١٩٥٨/٢/١ ، وإهمال ما سبق ذلك من مباحثات واتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية، كانت محصلة مباحثات تفصيلية. فمنذ اقترح خالد العظم اتحاد القطرين في آذار / مارس ١٩٥٥ ، أي قبل سفر وفد الضباط بسنتين وعشرة شهور وخمسة عشر يوما، بدأ في دمشق الجدل حول الوحدة والاتحاد، ليس بين النخب السورية فحسب وإنما أيضا فيما بين النخبة السياسية والعسكرية السورية وكل من الرئيس عبد الناصر ورجالات الحكم والإعلام في مصر. ويمكن استعراض ما تم على هذا المحور فيما يلي:

## أ – ما صدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي:

منذ أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانه الذى رفع فيه مطلب الوحدة يوم ١٩٥٦/٤/١٧ خاض قادة البعث ورجالات صفه الأول وأصحاب الفكر فيه معركة تأكيد مطلب الوحدة على كافة المستويات. ولم يكن البعث أول حزب طرح شعار الوحدة فقط، وإنما كان أيضا الحزب الذي جند قادته وضباطه وكافة منتسبيه وأنصاره للضغط على شركاء الحكم وصناع القرار باتجاه تحقيق الشعار الذى كان للحزب شرف أسبقية رفعه، وتواصل حراك البعث الضاغط حتى وضعت اللمسات الأخيرة على مشروع الجمهورية العربية المتحدة.، ويظل من حق حزب البعث العربي الاشتراكي وقادته وقواعده يومذاك،

وبصرف النظر عن المواقف اللاحقة، أن يسجل للحزب ومنتسبيه مواقفهم التاريخية في سبيل إقامة أول وحدة متحررة تقدمية في التاريخ العربي الحديث.

ولم يقف البعث عند حدود حوار القيادات السياسية السورية والمصرية، كما لم يحصر نشاطه الحركي في ضباط الجيش أعضاء «المجلس العسكري». وانما مارس حوارا وحراكا واسعين على المستوى النخبوي والجماهيري وبين الضباط والجنود. فقد عقد الندوات، وأصدر البيانات، ونظم التظاهرات، وأقام المهرجانات. وتحدثت صحيفته «البعث» أياما متوالية عن الوحدة ومردود الوحدة على المستويين القومي والقطري. وليس في الأدبيات السياسية العربية الداعية للوحدة أدق وأوضح وأبلغ مما صدر عن البعث خلال السنتين السابقتين للوحدة. وليس ينكر أن التيار الجماهيري الوحدوي كان قد أصبح من أبرز معالم الحياة السياسية العربية عامة، والسورية خاصة، في أعقاب اندحار العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦. إلا أن موقف البعث من مطلب الوحدة وأدبياته في هذا السبيل أغنيا التيار الجماهيري الوحدوي وأسهما في تحديد مساره.

ويلاحظ بالنسبة لأدبيات البعث في موضوع الوحدة مع مصر أنها بدأت في وقت مبكر، وتوالت طوال ما يقارب عاما وثمانية شهور. فقد طرح الحزب شعار وحدة مصر وسوريا في بيان صدر في ١٩٥٦/٤/٢٠، وتواصلت الحوارات حتى أواخر عام ١٩٥٧. وخلال هذه المدة صدرت بيانات ومقالات عن الحزب وقادته وعقدت لقاءات وجلسات حوار فيما بين قادة الحزب ورجالات صفه الأول ومفكريه، كما فيما بين بعض هؤلاء وقادة الجيش ورجالات السياسة وسفير مصر في دمشق وممثل الجيش المصري في القيادة المشتركة. وفي كثير من تلك الحوارات واللقاءات شارك ممثلا فرع الأردن في القيادة القومية: عبد الله الريماوى وعبد الله نعواس.

وبرغم تقدير الدور الذي قام به حزب البعث في سبيل تحقيق الوحدة، وعلى الرغم من الإقرار بأهمية ما صدر عن البعث من أدبيات في مجال الدعوة للوحدة وتفنيذ دعاوى الخصوم. ومع الاعتراف للبعث بالإسهام التاريخي الرائد في المجالين، بتميزه بأنه وقادته ورجالات الفكر من أعضائه وقواعده وأنصاره أعطوا مطلب الوحدة من الوقت والجهد والاهتمام ما لم يجاريهم أي من نظرائهم في الساحة السياسية السورية خاصة، والعربية عامة. إل أنه برغم ذلك كله يؤخذ على جهود البعث والبعثيين الفكرية والعملية يومذاك، وإن طالت زمنا، وتعدد المشاركون فيها، جملة تحفظات أبرزها:

التحفظ الأول: معالجة الحزب القومي أخطر قضية عربية من منطلق قطري، إذ اقتصرت اللقاءات والأبحاث على الأعضاء السوريين، ولولا وجود ممثلي الأردن في القيادة القومية: عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس لاجئين سياسيين في دمشق يومذاك، لما كان لهما دور يذكر. وبذلك خالفت القيادة القومية للحزب مبدأ الحزب القومي وخرجت على النظام الداخلي للحزب، الذي ينص على دعوة المؤتمر القومي في مثل هذه الحالة.

وقد يحتج بعض القادة بأنهم كانوا مشغولين بمواجهة التحديات الخطرة التي كانت تواجه الأمة العربية حينذاك، وقد يحتج آخرون بالظروف السياسية الصعبة التي كانت قائمة في أكثر من قطر عربي، والتي كانت تعيق حركة قادة البعث في تلك الأقطار. غير أن من عايش المرحلة يعرف تماما أنه برغم الظروف المحيطة بالحزب في بعض الأقطار لم يكن متعذرا عقد مؤتمر قومي لبحث موضوع الوحدة من كافة جوانبه، إذ كان بالمستطاع حضور ممثلي فروع سوريا والأردن ولبنان، ومندوبين عن فرع العراق، وكذلك عن الفرعين الناشئين في مصر والكويت. ولم يكن للبعث نشاط عملي يذكر خارج هذه الأقطار يومذاك.

التحفظ الثاني: تفرد قيادة الحزب في القطر السوري ووزرائه ونوابه، في تقرير مستقبل القطر دون أن يكون لمؤتمر الحزب القطرى رأي في المسألة، بل ودون أن يدعى المؤتمر القطري للاجتماع خلال السنة والشهور الثمانية التي كان فيها موضوع الوحدة مطروحا للتداول في أوساط الحزب. وليس ينكر أن الحزب عقد مؤتمرا في تموز / يوليو ١٩٥٧، لكن ذلك «المؤتمر» لم يكن المؤتمر القطرى كما يقضي بذلك النظام الداخلي للحزب، إذ اقتصر على القيادة القطرية ووزراء الحزب ونوابه وبعض مفكري الحزب ونشطائه الذين شكلوا يومذاك شبه «لجنة مركزية»(١) للحزب في سوريا، وممثلي الأردن في القيادة القومية، ولم تمثل فيه قيادات الفروع في القطر السوري. علما بأن المؤتمر القطري يعتبر أعلى سلطة حزبية داخل القطر وأكثرها تمثيلا للقاعدة، والمنوط به رسم سياسة الحزب في مختلف القضايا القطرية والقومية.

التحفظ الثالث: كانت «دراسات» البعث ذات بعد واحد، إذ اقتصرت على إجابة سؤال لماذا الوحدة؟ وأجابت عنه - والحق يقال - بشكل واف بالغرض. إلا أنها لم تحاول الإجابة عن سؤال كيف تكون الوحدة؟ وما هو الشكل الدستورى الأكثر ملاءمة للواقع، وتلبية للطموحات القومية، واتفاقا مع الفكر الإنساني المعاصر. وقد يعلل البعث ذلك

القصور بأن الحزب كان مشغولا بمعركة تحقيق الوحدة، وكانت إجابة سؤال لماذا الوحدة أمضى أسلحته في مواجهة معارضيها، وعلى ذلك أعطى الأهمية القصوى. وقد يذهب بعض هؤلاء إلى حد القول بأن القيادة تجنبت بداية الإجابة عن سؤال كيف الوحدة؟ تحاشيا للدخول في متاهات الخلاف على الشكل الدستوري مما يضعف الموقف تجاه خصوم الوحدة من حيث المبدأ. وهذا ما قد يستشف من قول مشيل عفلق بأن البعث «لايهمه أن تكون وحدة أو اتحاد، بل كل همة أن تغلب عناصر الحياة فيها عناصر الجمود»(٢).

وفي تقديري أن تحقيق الغاية التي ينشدها الأمين العام بقوله ذاك كان يقتضي توفير أكبر قدر من وضوح الرؤية أمام صناع قرار الحزب حول شكل الوحدة. وليس أدل على الآثار السلبية لعدم التصدي بالبحوث الجادة لسؤال الكيفية من تضارب وجهات نظر قادة البعث وضباطه في محادثات الوحدة التي جرت في القاهرة، إذ بدا للبعثيين يومذاك موقفان: الأول يريد الاتحاد، والثاني يريد الوحدة، ولقد كان صلاح البيطار مؤيدا الاتحاد بداية، ثم تراجع ليؤيد الوحدة(٣). كما لا توضح أدبيات المرحلة وضوحا كافيا فكرة الاتحاد عند دعاتها ومعارضيها على السواء، أو إدراك أن الاتحاد الفيدرالي لا يتجاوز كونه وحدة اندماجية، تتميز عن الدولة البسيطة بتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والأعضاء في الاتحاد الفيدرالي(٤).

والسؤال الذي يفرض نفسه على الباحث حول تباين وجهات نظر أبرز زعماء البعث في الموضوع، أي كان الأقرب لمبادىء حزب البعث دعاة الوحدة أم أنصار الاتحاد؟ ومن أى منطلق صدرت يومذاك مواقف الطرفين هل عن القناعة اليقينية والرؤية الموضوعية للواقع؟ أم كان الأمر مجرد ردات فعل تجاه فعل الآخرين؟ وبمعنى آخر هل كانت المبادىء هي التي حددت المواقف أم أنها المصالح السياسية؟

والثابت أن مواقف قادة البعث وضباطه في محادثات الوحدة كانت تفتقر لوضوح الرؤية، نتيجة افتقاد الدراسة الموضوعية الوافية، وبالنتيجة كانت مواقفهم شديدة التأثر بالظروف السياسية والتيار الوحدوي الجارف، الذي كانوا أول من أسهم في تعظيمه. لقد رفعوا شعار الوحدة بين مصر وسوريا، وحركوا الجماهير والجيش، وأسهمت حركتهم في أن يغدو الحراك الجماهيري الوحدوي تيارا لايقاوم، وعندما ارتأى بعضهم أن الاتحاد يوفر لهم ضمانات أفضل، لم يكن في مقدورهم الصمود، إذ جرفهم التيار فيمن جرف، وفرض عليهم المواقف بعد أن لم يعودوا قادرين على فرضها. وهذا ما يؤكده صلاح البيطار،

الذي اعترف أكثر من مرة بأن البعث لم يكن يملك برنامجا محددا وواقعيا لدولة الوحدة المقبلة، وأنه بسبب ذلك، وتحت وطأة التيار الجارف اضطر للتخلي عن فكرة الاتحاد والقبول بالوحدة الشاملة. ويقرر أن الذى فرضها العسكريون والشارع من بعدهم(٥).

ولو أن قيادة البعث درست - أو كلفت من يدرس - موضوع الشكل الدستوري للوحدة بشكل واف، لانتهت حتما إلى موقف يتبناه قادة الحزب وضباطه وقواعده، ولكان في مقدور ممثلي الحزب شرح وجهة النظر الحزبية والدفاع عنها، وكسب تأييد الجميع، وفي مقدمتهم الرئيس عبد الناصر وأعضاء «المجلس العسكري» من ضباط الجيش السوري. إذ كانت للبعث يومذاك مكانة معتبرة لديهم جميعا، وكانوا ينظرون لقادة البعث يومها بكثير من الثقة باعتبارهم المنظرين القوميين الأكثر تقدميه وواقعية. ولو توصلت القيادة القومية لموقف موحد منبثق عن دراسة موضوعية للواقع في كل من مصر وسوريا لكان مرشحا لقبول الجميع وتأييدهم له.

التحفظ الرابع: لم تصدر عن البعث أي دراسة، من أى مستوى، للبنى والواقع الاقتصادي والاجتماعي في كل من سوريا ومصر، ولا أى بحث يتناول ما بين الواقعين من تمايزات، أو حتى تحديدا واضحا للتمايزات القائمة ومدى عمقها. وذلك على الرغم من أن بعض المشاركين في مؤتمر تموز / يوليو١٩٥٧ طرحوا فكرة القيام بالاستيلاء على الحكم في سوريا، من أجل إجراء تغيرات اجتماعية واقتصادية، بحيث يصل الواقع السوري على الصعيدين لمستوى ما وصلت إليه الأمور في مصر بفعل ما اتخذته ثورة ٢٣ يوليو من إجراءات، وبخاصة في مجال الإصلاح الزراعي والتخطيط الاقتصادي(٦). الأمر الذي يدل على إدراك أن هناك تفاوتا في الأوضاع. إلا أن ذلك الإدراك لم يصاحبه تحديد واضح لأوجه التفاوت والتمايز وسبل معالجة أثارها.

ولم يكن القصور الفكري علة التقصير الذي اتسمت به أدبيات البعث في مجالات الشكل الدستوري، والبنى والواقع الاقتصادي والاجتماعي، والتمايزات القائمة فيما بين واقع القطرين. فقد كان للبعث يومذاك حضور مؤثر في أعلى المستويات الفكرية السورية، إذ كان العديد من أبرز أساتذة جامعة دمشق والأمانات العامة للنقابات المهنية منتسبين للبعث أو من أخلص مناصريه. وكان الكثيرون منهم على استعداد للقيام بالدراسات المطلوبة لو أنهم كلفوا حزبيا بذلك.

وفي تقديري أن غياب الدراسات موضوع البحث قصور كانت له أثار شديدة السلبية

في علاقة قادة البعث وقطاع واسع من أعضائه مع عبد الناصر وعهد الوحدة. وتتحمل القيادة القومية للحزب وقيادته في القطر السوري المسؤولية بالدرجة الأولى. ويعود ذلك القصور في أهم أسبابه، إلى ما يؤخذ على قيادة البعث، والقيادات القومية في المشرق العربي بشكل عام، من تخلف عن متطلبات المرحلة وتطور الحركة القومية العربية ودور الجماهير. يضاف إلى ذلك ما كان يعانيه الحزب يومها، وبخاصة تفرد القيادة باتخاذ القرار، وعدم الانسجام والتوافق فيما بين القادة الثلاثة: عفلق والحوراني والبيطار، وغلبة فكر الدعوة الشعاراتي على أدبيات البعث بشكل عام.

وفي ضوء ما سبق بيانه يمكن القول أنه إذا جاز لأحد أن يدعي بأن وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ تمت دون دراسة وافية، فإن ذلك لا يجوز لأى من قادة البعث ورجالات صفه الأول يومذاك، لأنهم المسؤولون بالدرجة الأولى عن ذلك القصور، الذي لم يكن متعذرا تلافيه، على الرغم مما كان يعانيه البعث على مستوى القيادة والفكر والتنظيم.

وبرغم ما يسجل على قيادة البعث ورجالاته من قصور وتقصير، وما ترتب على ذلك من آثار مدمرة على علاقة أولئك القادة والرجال بعهد الوحدة وقيادة عبد الناصر، إلا أنه يسجل للبعث رفعه شعار الوحدة ونضاله في سبيل تحقيقه، وتميزه عن بقية أحزاب سوريا ومنظماتها وساستها ومفكريها بوفرة ما صدر عن قادته وعدد غير يسير من عناصره من أدبيات داعية للوحدة ومؤيدة لها، وتصديهم لتفنيد وجهة نظر خصوم الدعوة على اختلاف انتماءاتهم السياسية وتوجهاتهم الاجتماعية. ويمكن القول انه لم تصدر أي دراسة خاصة بموضوع الوحدة أو الاتحاد عن أي حزب سوري آخر أو عن أى شخصية فكرية سورية غير بعثية، بالرغم من أن قضية الوحدة والاتحاد كانت الموضوع الأول للجدل في الساحة السياسية والفكرية السورية طوال ثلاثة أعوام. وذلك فيما عدا ما ذكره محمود رياض عن مشروع فيدرالي وضعه القوتلي والبيان الصادر عن الحزب الشيوعي السوري بعد سفر الضباط يوم ١٩٥٨/١/١١ إلى القاهرة.

## ب - ما صدر عن الحزب الشيوعي:

عقدت «اللجنة المركزية» للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان اجتماعين في ١/١١ و١٩٥٨/١/١٣ صدر إثرهما بيان طالب بنوع فضفاض جدا من الاتحاد وليس بالوحدة، إذ تضمن ما نصه: «إن الاتحاد بين سوريا ومصر من شأنه أن يرفع مكانة الجمهوريتين في

العالم، ويوطد كيانهما، ويزيد وزنهما في السياسة الدولية، لمصلحة القضايا العربية وقضايا السلام العالمي». وفي يوم ١٩٥٨/١/١٥ طالبت «النور» – صحيفة الحزب الرسمية – بتأليف لجنة مشتركة «لدرس الاتحاد من جميع النواحي والزوايا، بحيث يقوم على أسس متينة، تأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية في كل بلد». وألاحظ على ما صدر عن الحزب الشيوعي ما يلي:

* عقد اجتماع «اللجنة المركزية» التي أصدرت البيان في وقت متزامن مع سفر وفد الضباط إلى القاهرة في حين صدرت مطالبة «النور» بتشكيل «لجنة للدراسة» بعد سفرهم. وكلا الأمرين جاء متأخرا جدا، إذ كانت قضية الوحدة والاتحاد مطروحة في الساحة طوال الأعوام الثلاثة السابقة. ويستدل من التأخير على أن الشيوعيين لم يحملوا دعوة الوحدة أو الاتحاد فيما بين مصر وسوريا على محمل الجد، وأنهم نظروا للشعار المرفوع باعتباره مادة دعائية تثير حماس الجماهير. وعندما شعروا أن المد الوحدوي في طريقه إلى أن يحقق غايته تداعوا لاجتماع طارىء وأعلنوا بيانهم متضمنا رأيهم.

* بعد سفر الضباط بأربعة أيام، وفيما كانت المباحثات توشك على الانتهاء، طالبت «النور» – صحيفة الحزب الرسمية – بتأليف لجنة لدرس الاتحاد من جميع نواحيه. وان تأتي المطالبة بالدراسة في ذلك الزمن المتأخر فالغاية منها أقرب إلى أن تكون محاولة عرقلة المساعي التي كان قد بدأها الضباط قبل أى غرض آخر. وقد رأى حزب البعث في ذلك «مناورة الهدف منها عرقلة مباحثات الوحدة»(٧).

* تضمن بيان «اللجنة المركزية» وكذلك مقالة «النور» المطالبة باتحاد فيدرالي، غير أن مضمون نص البيان لا يمت إلى الفيدرالية بصلة، إذ أشار إلى رفع مكانة «الجمهوريتين» وتوطيد «كيانهما» وزيادة «وزنهما»، وذلك في تناقض مع ما تعنيه الفيدرالية من اندماج الجمهوريتين في كيان سياسي واحد، له دور واحد في السياسة الدولية. ولم يأت ما تضمنه البيان الرسمي للحزب الشيوعي نتيجة جهل بالفقه الدستوري، وإنما نتاج تصور بأن المصلحة الحزبية غير مضمونة إلا بقيام اتحاد كونفدرالي فضفاض بين القطرين. وفي ضوء ما صدر عن خالد بكداش في الأيام التي سبقت الاستفتاء على الوحدة، كما سيأتي بيانه، يبدو واضحا أن بيان اللجنة المركزية إنما كان في مضمونه رفضا للوحدة والاتحاد معا.

* إن الحزب الذي طالما أكدت أدبياته التزامه بالماركسية اللينينية، والمتحدث الدائم عن العلمية والموضوعية، والذي طالبت صحيفته الرسمية بدراسة تأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية في كل بلد، لم تصدر عنه لا قبل سفر وفد الضباط للقاهرة، ولا بعد سفرهم، أو حتى بعد قيام الوحدة أى دراسة للواقع في سوريا أو مصر، أو إيضاح لما يدعيه من خصوصية قطرية متمايزة في إحدهما عن الآخر.

## ج - ما صدر عن بقية أحزاب سوريا وشخصياتها السياسية والأكاديمية:

بالرغم من أن خالد العظم كان أول من طرح فكرة اتحاد سوريا ومصر إلا أنه لم يقدم أي دراسة للمشروع، وأما مشروع الاتحاد الفيدرالي الذى قيل أن الرئيس القوتلي طرحه، فإنه لم يعلن عنه ولم يناقش. وفيما عدا ذلك لم يصدر أي بيان أو بحث جاد برغم الجدل الحاد حول الوحدة والاتحاد. وهذا لاينفي أنه صدرت عن غالبية الساسة السوريين تصريحات صحفية وكلمات في المجلس النيابي تناولت الموضوع بالتعليق تأييدا ومعارضة، إلا أنها لم ترق إلى مستوى البيانات الرسمية والأدبيات الحزبية. والذي يذكر في هذا السياق أنه في الجلسة المشتركة التي عقدها مجلس النواب السورى مع وفد مجلس الأمة المصري يوم ١٩٥٧/١١/١٨ ألقى على بوظو كلمة باسم حزب الشعب في تأييده للوحدة اعتبرت أقوى من كلمة رئيس المجلس أكرم الحوراني(٨).

ويذهب البعض في تعليل عدم صدور دراسات علمية وموضوعية عن القطاع الأوسع من مفكري سوريا ونشطائها السياسيين إلى أن ذلك يعود لقوة التيار الشعبى، الذي فرض ذاته على الجميع، وعطل قدراتهم على الدراسة والبحث وتقديم مشروع وحدوي مؤهل للبقاء. وفي هذا يقول أحمد عبد الكريم «في هذه الفترة، في هذا الجو الطافح بالآمال والمشاعر الجياشة التي سيطرت على الجماهير لدرجة الهذيان، خاصة بعد اشتداد الحصار على سوريا عربيا ودوليا أصبح تيار الوحدة مع مصر من القوة بحيث لم يعد بمقدور أى قوة احتواءه وتوجيهه من أجل بناء وحدة مدروسة قابلة للحياة والتطور»(٩). وهذا قول إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف الأحزاب وما في حكمها وتخلفها عن مواكبة تطور الحراك الجماهيري، كما يدل على تخلف وقصور النخب الفكرية عن الاستجابة لتحيدات المرحلة. ذلك لأن تنامى الآمال وتعاظم الحراك الجماهيري أوجد حوافز للفكر الخلاق لو أنه كان متوفرا في الساحة. ولا أجد عذرا للتخلف عن تقديم الدراسات الوافية

أقبح من تحميل الحراك الجماهيري المسؤولية لأنه تخطى قدرات المنظمات الحزبية وأهل الفكر والثقافة.

## د - ما صدر عن صناع القرار بمصر:

سبقت الإشارة إلى تقرير وكيلي المخابرات العامة المصرية شعراوي جمعة وأمين هويدي. ويقينا أن العديد من التقارير التي تناولت الواقع السورى بكل أبعاده قدمها محمود رياض وعبد المحسن أبو النور وكمال رفعت ومحمد فؤاد جلال وكثيرون غيرهم، ممن عملوا في سوريا أو جاءوها موفدين في مهام خاصة خلال السنوات الثلاث السابقة للوحدة، والذين أتيحت لهم فرص واسعة للاطلاع والاستماع دون قيود تذكر بحكم تسارع نمو التأييد الرسمي والشعبي لثورة مصر وقيادة عبد الناصر. ولما كانت الوثائق الرسمية المصرية لم يكشف الستار عنها بعد، فإنه ليس بالإمكان تقويم ما صدر في مصر فيما عدا تصريحات الرئيس عبد الناصر وما تضمنته بعض خطبه، بالإضافة لمذكرات وكتابات بعض أبرز من عاشوا التجربة. وعلى الرغم من محدودية المصادر الرسمية يبدو جليا أن عبد الناصر أولى الوضع السوري اهتماما خاصا، منذ تصديه لحلف بغداد في ربيع ١٩٥٥، وألقى بثقل مصر القومي وراء الحكم التقدمي فيها، وأبدى استعدادا دون أي تحفظ للالتزام بما يقرره شعبها في موضوع الوحدة. وفي التعقيب على الادعاء بقصر مدة المحادثات الأخيرة للوحدة يقرر د.أحمد يوسف أحمد، استنادا إلى تحليل مضمون الخطاب الناصري، «لقد اتخذ عبد الناصر واحدا من أعظم قراراته - إن لم يكن أعظمها - وهو تأميم قناة السويس في فترة زمنية أقصر»(١٠).

ويرى د.أحمد يوسف أحمد، في دراسته القيمة لتجربة الوحدة، وجوب التفريق فيما بين اتخاذ القرار بالوحدة وبين اتخاذ القرارات التفصيلية المنفذة له. ويضيف ملاحظا «وهنا كان من الممكن تصور نوع من التروي النسبي لدراسة أنسب الصيغ لمواجهة المشكلات التي تم التحسب لها من البداية، غير أنه في هذا الصدد لايمكن القول بوجود (وصفة أكيدة) لقرار رشيد. بعبارة أخرى فإنه لايمكن الحسم بأن اتخاذ قرار الوحدة والسير في رسم تفاصيله لمدة أسابيع أو شهور قبل وضعه موضوع التنفيذ كان سيفضي إلى أداء أفضل لدولة الوحدة، إذ يبقى المنطق الآخر مطروحا أيضا: إن رسم التفاصيل في إطار دولة الوحدة سوف يتم بصورة أكثر فعالية ووحدوية منه خارج هذا الإطار»(١١). وألاحظ أن وجهة النظر الأخيرة هي التي كان يتبناها البعث في سوريا بداية كما سبق ذكره. وأنه كانت هناك

اتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية نتجت عن مباحثات مستفيضة خلال السنوات الثلاث السابقة للوحدة.

فيما يذهب أحمد حمروش إلى أن عبد الناصر واجه يومذاك خيارا ذا حدين، إذ كانت هناك أربعة عوامل تدفعه للتردد: عدم وجود حدود مشتركة، اختلاف التجارب السياسية والاقتصادية، طبيعة الجيش السوري ورسوخ ظاهرة الانقلاب فيه، تهديدات الغرب الذي لا يقبل قيام وحدة عربية مناهضة للامبريالية. فيما يعيد حمروش قبول عبد الناصر إلى أربعة دوافع: التيار الشعبي السوري الشديد المؤيد للوحدة، إجماع العسكريين على الوحدة وقبولهم قيادة عبد الناصر بلا تردد، الخوف من انتشار الشيوعية في سوريا ومصر، الطموح إلى ظهور أول تحقيق عملي للقومية العربية ممثلا في أول دولة للوحدة(١٢).

ولا خلاف مع أحمد حمروش فيما ذهب إليه حول العوامل التي كانت وراء تردد عبد الناصر، وإن كان لنا تحفظ حول الادعاء بأن الخوف من انتشار الشيوعية في سوريا ومصر كان أحد دوافعه للقبول. إذ كانت الصورة الشيوعية في سوريا – ناهيك عن مصر – أكبر كثيرا من الواقع. ولقد تناول باتريك سيل موضوع «الخطر الشيوعي على سوريا» الذي هولت به أبواق الدعاية الغربية في أكثر من موقع من كتابه «الصراع على سوريا» فهو يقول: «لقد بدا أن واشنطن أصابها الذعر بواسطة وحش من صنعها هي، ومما ضاعف من ذعرها توقيع الاتفاقية الاقتصادية والفنية مع الاتحاد السوفييتي في آب / أغسطس ١٩٥٧»(١٣). ويقول: «الواقع إنه من الصعوبة بمكان العثور على مؤيد للشيوعيين في الجيش في ذلك الوقت، باستثناء الفريق البزري الذي كان بعيدا عن أن يكون أشد أعضاء الجماعة (الضباط) نفوذا وتأثيرا(١٤). كما يلاحظ أن «من المشكوك فيه جدا أن يكون الاتحاد السوفييتي كان يأمل حقا – ذلك الوقت – في تأسيس ديمقراطية شعبية في سورية. فابتداءً من عام ١٩٥٥ أخذ الروس بعض المسؤوليات على عاتقهم فقدموا السلاح وعرضوا تقديم ضمانات عامة للدعم والتأييد في مواجهة الأخطار والتهديدات الغربية، غير أنهم ولا ريب، قد أخذوا يدركون أنه سيكون من الصعب الدفاع عن سورية كجيب تقدمي في شرق أوسط معاد للشيوعية. ولابد أنهم أخذوا بعين الاعتبار أيضا أن تأييدا سوفييتيا كاملا لاستيلاء الشيوعيين على الحكم في دمشق يمكن أن ينبه ويثير غضب عبد الناصر والقادة البرجوازيين الوطنيين الذين عهد الاستراتيجيون السياسيون السوفييت إليهم بدور هام في النضال ضد الغرب»(١٦).

كما يلاحظ باتريك سيل أن البعث كان يراقب تزايد قوة الشيوعيين وحلفائهم باهتمام، ويضيف موضحا «ولم يكن هذا يعني أن البعثيين قد خافوا من أن العظم وبكداش يمكنهما أن ينجحا في الاستيلاء على الحكم، وإنما خوفهم نابع من أنهما قد يحاولان ذلك، وقد أدركوا أن قيام انقلاب يقوده الشيوعيون، حتى لو أجهض، سيبرر قيام إجراءات يمينية مضادة وتدخلا غربيا، تلك هي المعضلة التي كان البعث يواجهها»(١٧). والـذي يذكر انه حين بدأ الشيوعيون ضغطهم أواخر عام ١٩٥٧، ولاحت في الأفق مؤشرات انفراط عقد التحالف الحاكم الذي يقوده البعث متحالفا مع الحزب الوطني وكتلة خالد العظم المدعومة من الشيوعيين، باشر أكرم الحوراني اتصالات مع حزب الشعب في محاولة لقلب التحالفات القائمة، ولم يكن متعذرا أن يحل حزب الشعب محل كتلة العظم في التحالف الحاكم، وكان حزب الشعب يومها يضم عدداً من العناصر التقدمية المتعاطفة مع البعث والنهج الناصري، أمثال عبد الوهاب حومد وعلي بوظو.

وحين يؤخذ في الحسبان أن الحركة القومية العربية كانت في سوريا أقوى يومذاك من الشيوعيين بمراحل، سواء في أوساط الجيش أو بين الجماهير، وأن قيادتها المتمثلة يومذاك بقادة البعث والضباط المؤيدين للبعث أو لعبد الناصر، كانت هي الأشد تأثيرا في صناعة القرار، يتضح أن ما يدعيه احمد حمروش فيما يتصل بالخوف من انتشار الشيوعية في سوريا ومصر ليس له في تاريخ سوريا ومصر يومذاك ما يسنده. وليس أدل على عدم واقعية هذا الادعاء من تسارع انحسار التأييد الشعبي العربي للشيوعيين بمجرد أن اتضح موقفهم المعادي للوحدة والتيار القومي العربي وقيادة عبد الناصر. وعندما وقع الصدام مع الشيوعيين في أعقاب التحولات التي شهدتها ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ في العراق بدت أجهزة الحكم في الإقليم السوري أرحم عليهم من جماهير الشعب المؤيدة بلا أدنى تحفظ التيار القومي بقيادته الناصرية.

وأخيرا ألاحظ أن قرار عبد الناصر باعتماد الوحدة وليس الاتحاد الفيدرالي بعد لقائه بوفد الضباط السوريين في ١٩٥٨/١/١٤ إنما كان قرارا سياسيا، وككل قرار سياسي يجب النظر إليه في ضوء الواقع القطري والإقليمي والدولي وقت صدوره، والإمكانات المتاحة لصانع القرار، والضغوط التي كان يواجهها، والبدائل التي كان يمكنه الأخذ بها. وبالعودة لما كان ممكنا ومتاحا وقائما عشية اتخذ عبد الناصر قراره يتضح بجلاء أنه إنما أراد بقراره تحصين سوريا بالوحدة، ليحول دون سقوطها في المعسكر المعادي للحركة القومية

العربية المستجيب صراحة أو ضمنا لمشروع أيزنهاو، ومن ناحية أخرى اتقاء الآثار السلبية لمثل ذلك السقوط على الحركة القومية العربية بشكل عام، وقاعدتها ومركز قيادتها في مصر بشكل خاص.

ومن العرض السابق يتضح أن ما بين أول ذكر لاتحاد سوريا ومصر وبين الاستفتاء على الوحدة قرابة ثلاثة أعوام، وهي مدة كافية للقيام بأدق الدراسات وأوفاها، غير أن أحدا من الذين ادعوا – بداية ونهاية – أن الوحدة تمت من غير دراسة وافية أو حتى كافية، لم يقدم أى دراسة تذكر. وليس ينكر أن غياب الدراسات الوافية كان من أبرز عوامل تباين الاجتهادات عند التطبيق، وأن العديد من الإشكالات التي قامت فيما بين الحكم في عهد الوحدة وعدد غير يسير من النخبة السورية، وبخاصة البعثية، يعود في أهم أسبابه لعدم وضوح رؤية غالبيتهم للواقع الذي كان وما تم الاتفاق عليه في محادثات الوحدة(١٨). إلا أن القصور الذي لاينكر يحسب على أهل الفكر والساسة العرب عامة، وقادة البعث ومفكريه خاصة، باعتبارهم رواد الفكر القومي التقدمي يومذاك، ولايحسب على الوحدة بحال من الأحوال.

وحين يؤخذ في الحسبان أن التفاعلات فيما بين سوريا ومصر سارت في خط صاعد خلال السنوات الثلاث السابقة للوحدة. وأنه تم خلال تلك السنوات عقد جملة اتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية، وساد توافق تام في سياسة القطرين العربية والإقليمية والدولية، يتضح أن دعوة الوحدة لم تأت من فراغ، ولا كانت عفوية وعابرة، ولا ولدتها ظروف سياسية طارئة، وانما كانت صدى لمشاعر عميقة الجذور في الساحتين، وتعبيرا عن إدراك نخبوي وجماهيري بتحرر الإرادة الوطنية وصناعة القرار، ومؤشر إحساس بتوافر الاستجابة الفاعلة للتحديات الداخلية والخارجية.

وبالعودة إلى الزمن الذي تمت فيه الوحدة أواسط خمسينات القرن العشرين، يتضح أنه اجتمع في وقت واحد: بروز الوجه العربي التقدمي لثورة مصر ومباشرة مصر دورها القومي التاريخي بفاعلية متنامية على نحو طردي من جهة، والتفاف جماهير الأمة العربية ونخبها من حول عبد الناصر واعتباره الأمين على تحقيق طموحاتها وتأمين مصالحها المشروعة من جهة ثانية، وتعاظم شدة التحديات الخارجية من خلال مشروع أيزنهاور ومحاولة الضغط على سوريا ومصر، والحركة القومية العربية من جهة ثالثة. وبذلك توافرت في الساحة الشروط الثلاثة، التي لازمت عمليات التوحيد القومي عبر الزمن(١٩): الإقليم

القاعدة النشط والجاذب للأطراف، القائد المشخصن لطموحات الأمة والمستقطب لنخبها وجماهيرها، والتحديات الخارجية الضاغطة والمستفزة للاستجابة الفاعلة.

ويقدم المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي شهادة على أن وحدة مصر وسوريا إنما تمت في الزمن والتاريخ الملائم لتحقق الوحدة العربية، إذ توفرت يومذاك الظروف الموضوعية والذاتية المناسبة والملائمة للحراك الوحدوي، فقد جاء في مقال للمؤرخ المشهور – نشرته الأوبيزيرفر بعد عودته من زيارة لمصر أواسط ستينات القرن العشرين – إنه يتوقع إنجاز الوحدة العربية الشاملة في مطلع السبعينات(٢٠).

## ٢- هل توفرت لصناع القرار في كل من مصر وسوريا المعرفة الكافية بأحوال القطر الذي وحدوا قطرهم معه؟

قيل – ومازال يقال – بأن طرفي المعادلة كانا يجهلان بعضهما بعضا، ولم يكونا على معرفة كافية كل منهما بأحوال الآخر. ولا خلاف مع القائلين بأن الدراسة الوافية للواقع بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما كان عليه في القطرين لم تتوفر يومذاك. وهو قصور يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف مستوى الدراسات السياسية والاجتماعية العربية في ذلك الحين. إلا أن ذلك لا يعني مطلقا افتقار صناع القرار في القطرين والنخب السياسية والاجتماعية فيهما للحد الكافي من المعرفة المفروض توفره لتعاقدهما معا. ليس هذا فقط وإنما توفر لهم أيضا قدر غير يسير من إدراك التمايزات فيما بين نظامي الحكم في القطرين والتوجه العام في المجال الاقتصادي – الاجتماعي. فإلى جانب تنامي التفاعلات واللقاءات على المستوى الرسمي، كان هناك انفتاح وتفاعل متنام على المستوى الشعبي وبكثافة في مختلف المجالات. ومن جهة ثانية كانت منجزات الثورة في مصر، وبالذات الاقتصادية والاجتماعية، معروفة تماما من خلال أجهزة الإعلام المصرية، التي شهدت تطورا ونموا ملحوظين في فترة قصيرة نسبيا، ونجحت في استقطاب النخب والجماهير العربية على نحو غير مسبوق في التاريخ العربي الحديث. وكان للمنجزات المصرية صداها في أجهزة الإعلام العربية عامة، والسورية خاصة، وتباينت وجهات النظر تجاهها بين المؤيدين والمعارضين، الأمر الذي ساعد على اتساع إطار المعرفة بها، حتى أعماق الريف والصحارى العربية.

ولم يكن الواقع المصري خافيا على النخبة السورية، فبالإضافة للتفاعلات المتنامية رسميا وشعبيا، كان عشرات الضباط ومئات الطلاب السوريين، وكثيرون بينهم من

الحزبين، يدرسون في جامعات مصر ومعاهدها منذ سنوات. وعلى الرغم من منع الأحزاب في مصر إلا أن البعث استقطب عددا من المثقفين المصريين فيما كان لليساريين المصريين صلاتهم الواسعة برفاقهم من الأقطار العربية في الجامعات والمعاهد المصرية. ولقد استغل كل من البعثيين والشيوعيين حالة الانفراج السياسي التي شهدتها مصر في السنتين السابقتين للوحدة. والشيء المؤكد أن القيادات الحزبية السورية - لاسيما البعثية والشيوعية - لم تكن تجهل واقع النظام الحاكم بمصر من حيث تجاوزه الليبرالية فكرا وممارسة، وعدم توصله بعد إلى إقامة «الحياة الديمقراطية السليمة». كما لم يكن البعث والحزب الشيوعي يجهلان أن النظام الناصري لم يمتلك بعد نظرية ثورية أو كادرا ثوريا وأنه يعتمد بشكل رئيسي على أجهزة قوامها عناصر تعود إلى فئتين: المؤسسة العسكرية والتكنوقراط. وأنه يطور تنظيماته الشعبية «هيئة التحرير» ثم «الاتحاد القومي» في محاولة لم تكتمل بعد لإيجاد المنظمة القادرة على إخراج الغالبية الساحقة من سلبيتها الموروثة، وتعميق تواصلها مع الحكم وتفعيله.

كا كان الرئيس عبد الناصر، وصناع القرار بمصر إلى جانبه، على معرفة كافية بالواقع السوري، وان لم تكن وافية، من خلال قنوات الاتصال السابق ذكرها. وذلك إلى جانب العديد من رجال الإعلام الذين غطوا القطر السوري، بدافع ذاتي أو بتكليف رسمي، ومن عبد الناصر شخصيا بالنسبة لكبار الصحفيين. يضاف إلى ذلك أن الواقع السوري كان موضوع اهتمام وتغطية أجهزة الإعلام العالمية، وبالذات الصحافة، كنتيجة للظروف التي كانت قائمة في سوريا ومن حولها. والشيء المؤكد أن عبد الناصر، ومستشاريه والمؤثرين في تحديد السياسة المصرية آنذاك، كانوا على معرفة جيدة بالواقع السياسي السوري، لاسيما فيما يتصل بظروف الأحزاب والمنظمات السياسية والكتل العسكرية(٢١)، وأخلاقيات الساسة والعسكريين، والتناقضات القائمة فيما بين طموحات الجماهير وممارسات النخبة السياسية - الاجتماعية، ولم يكونوا يجهلون التمايزات ذات الاعتبار في واقع النخبة في القطرين، وانعدام التمايز الجوهري في واقع الغالبية الساحقة من شعبي سوريا ومصر.

## ٣- هل أخذت الظروف الموضوعية الخاصة بكل من سوريا ومصر بعين الاعتبار؟

قيل - ولم يزل يقال - بأنه لم تراع الخصائص الذاتية لكل من مصر وسوريا، وبخاصة الأخيرة، عندما أقيمت وحدة «اندماجية» بين القطرين. وقيل - ولم يزل يقال -

بأنه تم تجاوز الظروف الموضوعية القائمة في القطرين، خاصة السوري، وأنه جرى تجاوز تلك الظروف بشكل تعسفي وقسري، والادعاء يبدو صحيحا عند كل من لا يتعمق في دراسة الواقع. فليس من شك أن لسوريا خصوصية قطرية، بل إن لها خصوصيات، وكذلك هي الحال بالنسبة لمصر، وأن هناك تمايزات وتباينات بين بعض خصوصيات سوريا وبعض خصوصيات مصر. فالمجتمع السوري أقل تجانسا واندماجا، والكيان القطرى أكثر حداثة، والمركزية الإدارية أقل رسوخا وفعالية، ولزعامات العصبيات المحلية والعشائرية والطائفية والفئوية أدوار أكثر بروزا، إلى جانب عدم تصفية النفوذ السياسي والاجتماعي لقوى اليمين. وكل ذلك ظواهر لاتنكر لواقع موضوعي متمايز في سوريا عنه في مصر.

إلا أن ذلك ليس كل خصوصيات سوريا ومصر، وإنما لكل منهما خصوصيات قطرية متفقة تمام الاتفاق. وهى خصوصيات أشد تأثيرا في واقعهما الاجتماعي - الاقتصادي، كما في حراك مجتمعيهما السياسي. فكل من سوريا ومصر جزء من الوطن العربي، وشعبه جزء من الأمة العربية، والثقافة السائدة فيه الثقافة العربية الإسلامية إلى جانب المؤثرات الثقافية الأوروبية المتماثلة من حيث المصدر والقيم وأنماط السلوك. والأحكام السارية في القطرين تعود لمصدرين: قانون مدنى متفقة تماما خطوطه العريضة، والشريعة الإسلامية وقوانين الأحوال الشخصية لغير المسلمين. ويشكل الفلاحون في القطرين النسبة الغالبة، فيما الحاصلات الزراعية تمثل نسبة عالية جدا بين الصادرات. وكل من سوريا ومصر كان مصنفا ضمن البلدان النامية النشطة في مجالي التحديث والتطوير.

ثم إنه ليس من كيان سياسي متحضر تتماثل في كل نواحيه البنى الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية تماثلا تاماً. ويصدق هذا بالنسبة لمصر، وهو بالنسبة لسوريا أصدق. وما كانت الخصوصيات الذاتية معيقة يوما للوحدة الوطنية والقومية. ولو كانت كذلك لما تحققت وحدة القطر السوري عشية الاستقلال بانضمام «دولتي» جبال العلويين وجبل الدروز للداخل السوري، ولقد سبق لى مناقشة مسألة الخصوصية القطرية بإيضاح كاف في الفصل الأول.

## ٤- بماذا تفسر مواقف القوى السياسية والاجتماعية السورية من الوحدة؟

لماذا أجمع الشعب العربي في سوريا بكل تنظيماته السياسية، فيما عدا الحزب

الشيوعي، وبكل تكويناته الاجتماعية، وجميع تكتلاته العسكرية على الوحدة مع مصر؟ وبماذا يفسر تنامى المد الجماهيري الوحدوي حتى أصبح تيارا لا يقاوم، يفرض ذاته حتى على الذين كان لهم الدور الأول في تشكله؟ وفي الاجابة عن السؤالين المطروحين تباينت وجهات النظر. وتعددت الاجتهادات ولما تزل.

قال البعض إنها الضغوط الخارجية ومخاطر اجتياح الحدود من الدول المشاركة في حلف بغداد، وتصاعد حدة المخاطر الخارجية بعد نجاح إدارة الرئيس أيزنهاور في فك ارتباط كل من السعودية والأردن بالتحالف السوري – المصري– ولكن المخاطر الخارجية الإقليمية والدولية على السواء، ومخاطر الاجتياح لا تفسر تأييد ممثلي اليمين للوحدة، والمعروف أن عناصر من اليمين كانت ضالعة في كل المؤامرات التي كشفت، وتلك التي لم يكشف عنها النقاب. ثم إنه كان من الممكن تحصين سوريا في مواجهة الضغوط والاختراقات الخارجية الإقليمية والدولية بتعزيز الاتفاقية العسكرية مع مصر، وبتكثيف التواجد العسكري المصري في سوريا عملا بأحكام تلك الاتفاقية. والثابت تاريخيا أن حدة الضغوط الخارجية ومخاطر الحشود التركية تراجعت في خريف ١٩٥٧، خاصة بعد وصول القوات المصرية إلى اللاذقية في ١٩٥٧/١٠/١٣.

ويلاحظ أنه أثناء زيارة الوفد البرلماني المصري لسوريا، وحين عرض اتفاق الوحدة على المجلس النيابي السوري يوم ١٩٥٨/٢/٥ أجمع نواب اليمين الحاضرون الجلستين على تأييد كل ما تم الاتفاق عليه، وأبدوا حماسا للوحدة فاق بالنسبة لبعضهم حماس نواب البعث(٢٢). وكان المنطقي أن يتخذ أولئك النواب موقف المعارضة لو كان الخطر الخارجي هو الدافع الأول للموقف السوري العام من الوحدة، أو لو ملك بعض أولئك النواب حرية التصرف يومذاك.

وقال أخرون إنه الصراع الداخلي الذي اضطر الجميع إلى البحث عن مخرج من صراعات لا مجدية ومدمرة. لكن الصراع الداخلي قديم في سوريا، ولا يبرر منفردا مواقف أطراف الصراع من طلب الوحدة مع نظام سبق له في مصر أن ألغى الأحزاب وأخرج معظم «الضباط الأحرار» من الجيش، ولم يخف قناعاته في الأمرين عن محاوريه السوريين المدنيين والعسكريين. والشيء المعروف، والذى كان يدركه الجميع في سوريا، منذ بدأ الحديث عن الوحدة مع مصر أنها لابد وأن تقترن بوقف كل صراع سياسي أو عسكري. ولقد بحث أعضاء «المجلس العسكري» موضوع الأحزاب قبل سفر وفدهم إلى القاهرة

واتفقوا على حلها إذا كان لابد من ذلك لقيام الوحدة. والثابت أنه فيما عدا الحزب الشيوعي لم يبد أى قائد حزبي أدنى معارضة لطلب حل الأحزاب، بل إن القادة تسابقوا في الترحيب بقرار الحل كما سبق بيانه.

كان من الممكن تواصل التعايش القلق فيما بين الأحزاب المتنافسة والكتل العسكرية المتنافرة، لاسيما وقد خفت حدة التوتر على الحدود. كما كان بالمستطاع التوصل إلى هدنة طويلة الأجل، ولم يكن ذلك متعذرا لو توقف الأمر بصورة أساسية على إرادة أطراف الصراع. ويقينا أن مصر كانت ستدعم بكل قوة أي اتفاق يتوصل إليه البعث مع أطراف الصراع. إلا أن التيار الجماهيري الوحدوي في سوريا، والذي كان قد استقطب قواعد الأحزاب، وبالذات حزب البعث، فرض على قادة الأحزاب والكتل العسكرية أن تقبل بتنازلات ما كان من الممكن أن ترضى بها لو كان العامل الحاسم في حراكهم يومذاك الصراعات والنزاعات الداخلية.

لقد كانت الضغوط الخارجية عاملا مهما وكذلك كانت الصراعات الداخلية، إلا أن العامل الأول والأشد تأثيرا إنما كان التيار الجماهيري الوحدوي. فالطموح الوحدوي متجذر في فكر النخبة ومخيال الجماهير في الوطن العربي بشكل عام، وفي سوريا بشكل خاص فالدستور السوري سنة ١٩٥٠ أول دستور عربي ينص على أن القطر جزء من الوطن العربي، والشعب جزء من الأمة العربية وذلك ما أكدته أدبيات أحزابها الرئيسية الثلاثة: الوطني والشعب والبعث، كما سبق بيانه. وعندما ملك الشعب العربي في كل من مصر وسوريا مصيره، متحررا من الارتباطات الأجنبية، بدا أن تحقيق الوحدة على أساس تحريري بات ممكنا. ولقد أدركت الطلائع القومية، في سوريا بوعي يذكر لها أن تلك هي لحظة تحقيق أول خطوة على طريق الوحدة القومية فرفعت شعار الوحدة، وسرعان ما تلقفته الجماهير. ولقد عملت الضغوط الخارجية والصراعات الداخلية على تغذية ذلك التيار، كما أسهمت في تعظيمه المستجدات المتسارعة على أرض مصر في أعقاب تأميم القناة ودحر العدوان، بحيث فرض على قادة سوريا وأحزابها ذلك الموقف الذى لاينسى.

وإلى جانب التيار الجماهيري الوحدوي كعامل أول، والضغوط الخارجية والصراعات الداخلية كعاملين مساعدين مهمين، كان هناك عامل مساعد ومهم ليس يجوز إغفاله، ذلك هو المصالح والطموحات. فقد كان لكل قوة، بل ولكل صاحب دور سياسي أو عسكري، مصالح وطموحات، بعضها حقيقي وموضوعي، وبعضها الآخر لم يكن أكثر

من آمال رغائبية، وتصورات لا تستند إلى واقع، ولقد لعبت المصالح كما الآمال والتصورات دورا ملموسا في اتخاذ القرارات التي أجمعت على تأييد الوحدة. وفيما يلي استعراض للعوامل الذاتية التي أسهمت في تحديد مواقف القوى والعناصر السورية.

## أ - العوامل المؤثرة في مواقف الجماهير غير المؤطرة:

على الرغم من أن سوريا عرفت النظام الحزبي منذ مطلع القرن العشرين، وبرغم ما تسببت به السنوات الخمس في ظل الانقلابات العسكرية من تنامي الإدراك بأهمية العمل الحزبي والتحدي الذي شكلته الدكتاتورية العسكرية للقيادات الحزبية جمعاء، ومع أن سوريا استعادت نظاما شبه ليبرالي وفر للنشاط الحزبي هامشا واسعا من الحرية. برغم ذلك كله يمكن القول إن الأحزاب لم تستوعب إلا نسبة محدودة للغاية من المواطنين لاتكاد تصل ٣٪ ممن كان لهم حق الترشيح والانتخاب من المواطنين والمواطنات. فقد كان عدد من لهم حق التصويت يوم الاستفتاء على الوحدة ١٤٣١١٥٧ مواطنا ومواطنة. ويقيننا أنه لم يكن في سوريا يومذاك ٤٠٠٠٠ حزبي ونقابي وناشط سياسي منظم.

كانت الغالبية الساحقة خارج إطار ما يمكن اعتباره النخبة السياسية والاجتماعية، ويومها شكلت مئات الألوف غير المؤطرة جسم التيار الوحدوي الجارف. فقد كانت الغالبية الساحقة من جمهور المدن والريف شديدة الحماس للوحدة، عميقة الثقة بعبد الناصر، بعد أن شخصن طموحاتها وآمالها في الوحدة والتحرر والعدالة الاجتماعية. وبدا أن الجماهير التي كانت تبحث عبر القرون عن قائد، والتي تحلقت في ساعات الانتظار القاسية حول أجهزة المذياع في خريف ١٩٥٦، وجدت خلال الأمل الذي أشرق لحظة سمعت «سنقاتل ولن نستسلم»(٢٣) القائد الذي كانت تبحث عنه. ورأت في نهجه السياسي وتوجهاته الاقتصادية - الاجتماعية ما يوفر لها السير بخطوات ثابتة لتحقيق طموحاتها وآمالها في الوحدة والحرية والاشتراكية. وكان طبيعيا أن يشكل الحراك الشعبي تيارا جارفا وقد اتضحت أمام جموعه الرؤية وخطر السير.

## ب - العوامل المؤثرة في مواقف البعث قيادةً وقاعدة:

كان حزب البعث العربي الاشتراكي أواسط خمسينات القرن العشرين يحتل موقعا في قيادة الحركة القومية العربية، خاصة في سوريا، وكان في الوقت ذاته أقرب إلى أن يكون جبهة قومية منه إلى الحزب بالمعني المؤسسي للحزب، إذ كان يضم عناصر قومية

الانتماء متعددة الرؤى، تتوزع ما بين أقصى اليمين والشوفينية القومية إلى أقصى اليسار وتبني طروحات ماركسية. وكان التنوع ضمن إطار التوجه القومي أكثر وضوحا واتساعا في قيادة الحزب وقاعدته السورية منه في الفروع الأخرى الأحدث نشأة، والأقل تأثرا بفكر ونهج القيادة التاريخية للحزب. ولقد انعكست على مواقف البعثيين من الوحدة ما كان يمثله الحزب وما كان يعانيه. ومن هنا لم يكن للبعثيين وهم يخوضون معركة تحقيق الوحدة مع مصر ذات الدوافع والغايات، وإنما تعددت دوافعهم وتباينت غاياتهم. ومن الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها عبد الناصر وجهاز الحكم في عهد الوحدة، وكذلك غالبية من حاولوا تقويم التجربة النظر للبعث كحزب موحد الفكر والرؤية، متوافق الدوافع والغايات، وليس كما كان في الواقع العملي أشبه ما يكون بالطيف الشمسي متعدد الألوان وإن اندمجت في ضوء ساطع يخفي ما تنطوي عليه من تمايز ومفارقة.

كان البعث يقود الحركة القومية في معركة الوحدة بحماس واضح وإخلاص غير مطعون فيه، وكان كحزب منسجما في ذلك مع مبادئه ومسيرته منذ برز على المسرح السياسي السوري. وكان من الطبيعي أن يجمع البعثيون، على اختلاف وجهات نظرهم، على طلب الوحدة مع مصر بعد أن اتضح توجهها القومي واستعادتها فعاليتها التاريخية. وإلى جانب الدافع القومي الذي حرك الجميع برغم تمايزاتهم الفكرية وتباين طموحاتهم السياسية، كانت هناك دوافع ذاتية وآنية لدى العديد من القادة اختلفت حول تحديد أهميتها وجهات نظر العديد من الباحثين، والتي يمكن إجمالها في:

* الاستقواء بالدور الناصري في تعزيز موقف البعث في نزاعه مع الأحزاب السورية عامة، والحزب الشيوعي وكتلة خالد العظم بصفة خاصة، حيث بدت احتمالات انفراط التحالف القائم مع العظم والشيوعيين، وإمكانية عدم تحقيق فوز ملموس في الانتخابات البلدية، وعدم التجديد لرئاسة الحوراني مجلس النواب بعد الانتخابات النيابية التي كان مقدرا إجراؤها أوائل عام ١٩٥٨ . كما بدا محتملا أن يستعيد اليمين السيطرة على الحكم فيما لو تفاقمت حدة خلافات البعث مع العظم والشيوعيين. وفي الوقت ذاته كان الجيش يفتقد الشخصية القيادية (الكارزمية)، فيما كان كل من مصطفي حمدون وعبد الغني قنوت لاتسمح له رتبته العسكرية بتولي منصب رئيس الأركان، بينما عفيف البزري أقرب للشيوعيين، وأمين النفورى يقود كتلة مستقلة أقرب إلى خالد العظم(٢٤).

* تحصين سوريا ضد المؤامرات الخارجية والقوى المحلية المرتبطة بالاستعمار. ولقد

ورد في افتتاحية البعث يوم ١٩٥٨/١/١٧ بعنوان «الاتحاد أولا «الظروف مواتية في البلدين، وهو الرد الحاسم على الاستعمار والتخلف والرجعية، وينبغي ألا تحول فروقات اجتماعية أو سياسية ثانوية دون قيامه، والبعث من ناحيته على استعداد كامل لإلغاء هذه الفروق، وهو يقبل أن يكون دستور مصر قاعدة الاتحاد ونقطة انطلاقه»(٢٥).

* تجاوز واقع الحزب المتردي وإنقاذ سمعته التاريخية، وفق تصور يرى في الوحدة وفي الاندماج بالحركة الناصرية مخرجا كريما. وحول حل الحزب يقول أحد البعثيين التاريخيين: «وهذه فرصة قل نظيرها، فليكن حل الحزب في سبيل قضية مقدسة هي الوحدة، وإلا فإن ظل قد يأتي الحل بلا ثمن. ولم يكن حل الحزب لدى بعض قيادات الحزب مأسوفا عليه»(٢٦).

* تصور إمكانية أن يكون للبعثيين دور قيادي ومميز في دولة الوحدة، فقد ظن بعض قادة البعث أنهم سيشكلون القيادة الأيديولوجية للجمهورية الجديدة، فيما تصور بعضهم الآخر أن يكون لهم إسهام قيادي في السلطة بحكم الدور الذي أدوه بإقامة الوحدة، والتوافق الفكري والسياسي مع النهج الناصري، وقياسا على الوضع القائم بمصر من حيث تصفية السلطة السياسية لليمين وتحجيم دوره اقتصاديا واجتماعيا، والاستعانة بالعناصر الوطنية التقدمية غير الشيوعية. ولقد صدرت عن بعض القادة تصريحات حول توقعاتهم بأن يكون «الاتحاد القومي» مجرد إطار أوسع لحزب البعث(٢٧).

وأيا كانت الدوافع والمقاصد الذاتية، وسواء كان مبعث التفاؤل لدى جميع قادة البعث بلا استثناء، يعود إلى أنهم كانوا يحققون رسالتهم التاريخية، أو بفعل أماني رغائبية لها في الواقع الملموس ما يبررها، فإن تفاؤل قادة البعث يومذاك كان مبررا، فيما كانوا جميعا يتحركون في طليعة التيار الجماهيري الوحدوي، ولم يكن في مواقفهم أى تناقض مع المصالح والطموحات القومية التي تحرك ذلك التيار. وكان مما يناقض تاريخ البعث والبعثيين لو أنهم وقفوا ضد التيار القومي الدافق.

### ج ـ العوامل المؤثرة في مواقف الضباط المستقلين:

لعب الضباط المستقلون، ذوو الأصول الريفية في غالبيتهم، دوراً فعالا في أحداث سوريا قبيل الوحدة وخلالها. وكان القطاع الغالب بينهم تقدمي التوجه، وإن لم يكن ملتزما بحزب البعث أو الحزب الشيوعي. وقد بدا واضحا في أعقاب العدوان على مصر

تنامي تأييد عبد الناصر في أوساطهم. وكانت للضباط ذوى التوجه القومي الوحدوي الغلبة في «المجلس العسكري» المتحكم بقرار الجيش، وشديد التأثير في صناعة القرار السياسي السوري. ولقد وقف غالبيتهم إلى جانب الوحدة الشاملة، معارضين الاتحاد. ولم يكن متوقعا منهم أى موقف آخر، فهم من ناحية أولى مؤمنون بالقومية العربية بشكلها الرومانسي الحالم باستعادة التواصل مع عصور المجد من أيام الأمويين، وهم من ناحية ثانية محدودو الثقافة وليس لهم أي التزام سياسي، وهم من ناحية ثالثة وجدوا في عبد الناصر القائد العسكري الذى افتقدوه في جيشهم. وكانوا بذلك كله أقرب العناصر السورية إلى الناصرية في بداية صعودها. وكان طبيعيا والحال كذلك أن يحكم الحماس والانفعال مواقفهم وأن يندفعوا في تأييد الوحدة مع «مصر عبد الناصر».

والشيء الذى لايجوز أن ينسي أن أولئك الضباط قدموا لأمتهم الشيء الكثير، حين جسدوا العنصر الضاغط في سبيل تحقيق الوحدة، وأبدوا تمسكا عنيدا بالمذكرة التي أصدرها «المجلس العسكري»، وإن لم يكونوا أصحاب المبادرة في تحريرها. وبحماسهم واندفاعهم جسدوا طموح الجمهور غير المؤطر وشكلوا معه القوة الأشد فاعلية في الاندفاع باتجاه الوحدة، معبرين في ذلك عما كان يتطلع إليه الشعب العربي ما بين المحيط والخليج.

## د - العوامل المؤثرة في مواقف قوى اليمين:

حين تبينت العناصر التي عارضت دعوة الوحدة مع مصر بداية عجزها عن الوقوف في مواجهة التيار الوحدوي الجارف لم تترد في إعلان تأييدها للوحدة، بل واندفع بعضها يزايد مطالبا بالوحدة الشاملة، وكانت وراء التأييد والمزايدة دوافع سياسية واقتصادية.

فقد كان تحالف أعيان المدن مع كبار ملاك الأراضي وكبار الرأسماليين والتجار قد افتقد قدرة السيطرة على الحكم، وبات يشعر بقرب نهاية النظام شبه الليبرالي الذي أعيد في أعقاب إسقاط الشيشكلي. وفيما يذهب البعض إلى اعتبار تأييد اليمين للوحدة كان سعيا للخلاص من سيطرة البعث والشيوعيين والجيش على صناعة القرار(٢٨)، يرى آخرون في ذلك مؤشرا على «إشهار إفلاس نخبة مدينية لم تستطع تخيل مخرج وطني لأزمات سوريا المتشابكة»(٢٩). وكلا الأمرين مؤشر على واقع موضوعي كان من أبرز نتائجه تعاظم إحساس أصحاب الفعاليات الاقتصادية وذوي النفوذ الاجتماعى التقليدي أن الوحدة بقيادة عبد الناصر أهون شرا من سيطرة البعث أو الشيوعيين على سوريا.

كان الرأسماليون يتطلعون إلى حكم يوفر لسوريا الاستقرار، ويضع حدا لمشاعر القلق والحد من آثارها السلبية على السوق المحلية والخارجية. وكان غالبيتهم لايرون خطرا في السياسة الاقتصادية المتبعة في مصر، والتي كانت حتى سنة ١٩٥٧ توفر للقطاع الخاص مجالات واسعة للعمل والربح، من خلال التوسع في الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، ودعم الصناعة. وكان التصور الشائع أن اشتراكية عبد الناصر قاصرة على الإصلاح الزراعي والتوسع في الخدمات الاجتماعية، إذ لم يكن قد خطا بعد باتجاه تعظيم دور القطاع العام والتوجه للتنمية اللارأسمالية. ولم تر البرجوازية السورية في التمصير وتأميم البنوك أي خطر، نظرا لعدم وجود نظراء للمتمصرين في سوريا ولمحدودية دور الرأسمالية السورية في النشاط المصرفي. وهكذا التقت آمال كبار الرأسماليين مع الوحدة، فساروا مع التيار متفائلين بالربح الوفير المتوقع سواء في السوق المصرية الواسعة، أم نتيجة التوسع في مشروعات البنية التحتية التي كانت سوريا في مسيس الحاجة إليها. ولم تكن تصورات الرأسماليين السوريين مجرد أمنيات رغائبية وإنما كان لها في الواقع المعاش ما يبررها.

ولاشك أن كبار ملاك الأراضي كانوا يخشون على إقطاعياتهم، ولهذا كان من بينهم أبرز معارضي الوحدة. بزعم معارضة «التبعية». وحين بدا واضحا استحالة مقاومة التيار الوحدوي كثر الحديث عن ظروف سوريا الخاصة، والتركيز على موضوع اتساع أراضيها وقلة سكانها، وعدم الحاجة بالتالي للإصلاح الزراعي. وتصور بعضهم أن تأييد الوحدة قد يؤخر المصير المنتظر، فيما كان آخرون يرون أن تحديد الملكية الزراعية والتعويض عن الأراضي المستولى عليها كما اتبع في مصر، أقل ضررا من مصادرة الأراضي على يد البعث أو الشيوعيين. وهكذا من خلال الوهم والأمل تصور كثير من الإقطاعيين أن الوحدة لاتتعارض جذريا مع مصالحهم فساروا مع التيار دون حماس.

وكان التجار والعاملون في قطاع الخدمات، خاصة السياحية، يتطلعون إلى السوق الواسعة في مصر بعين، وبالعين الأخرى يتطلعون إلى الدفق السياحي المتوقع من مصر. وقدر غير يسير من أصحاب المتاجر والفنادق والملاهي والمتنزهات أن صيرورة القطرين سوقا واحدا سيفتح المجال لقوافل المصطافين من مصر، الذين قد يعوضون الكساد الذي تسبب به الحصار السياسي، وتعطل قوافل مصطافي العراق وبعض أقطار الخليج العربي.

وكان بين عناصر اليمين القائدة من طالب بالوحدة الشاملة من قبيل المزايدة، وليس بفعل الاقتناع بذلك المطلب، منهم من فعل ذلك مستهدفا مجاراة التيار الوحدوي الجارف

وعدم الظهور بمظهر المتخلف عن الركب. ومنهم من فعل ذلك وفي تقديره أن الدعوة لا تتجاوز كونها حملة دعائية غايتها تعظيم التيار الجماهيري الملتف من حول الحركة القومية العربية، مستوحيا ذلك مما كان يتسرب من أحاديث عبد الناصر وسفير القاهرة في دمشق حول عدم تشجيع القيادة المصرية التسرع في عملية الوحدة، وإنها تفضل توسيع وتعميق التفاعلات فيما بين القطرين. والبعض الآخر استهدف من المزايدة إحراج دعاة الاتحاد من قادة الحركة القومية والظهور بمظهر الأكثر وحدوية واندفاعا قوميا.

## هـ - العوامل المؤثرة في موقف الحزب الشيوعي وحلفائه المدنيين والعسكريين:

في العامين السابقين للوحدة برز الحزب الشيوعي السوري كقوة مؤثرة يحسب لها حسابها محليا وإقليميا، ولا يطعن هذه الحقيقة أن الصورة الشيوعية أظهرت أكثر بكثير من واقع القوة الشيوعية شعبيا وفي الجيش. ولقد كان تحالف خالد العظم مع الحزب الشيوعي من ناحية، وشغل البزري المتعاطف مع الشيوعيين منصب رئيس الأركان من ناحية ثانية، ومحاولة أمين النفوري تشكيل كتلة عسكرية مناوئة للبعث في الجيش، موالية لتحالف العظم مع الشيوعيين من ناحية ثالثة، كل ذلك عندما سلطت عليه الأضواء بكثافة أدى إلى مغالاة الكثيرين في الحديث عن الشيوعية والشيوعيين في سوريا.

ولم يفت قيادة الحزب الشيوعي وأبرز حلفائها، خاصة العظم والبزري والنفورى، إدراك أن تحقيق الوحدة مع مصر سوف يؤدي إلى تعظيم دور الحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر، وبالتالي الحد من إمكانات وأدوار كافة القوى والعناصر غير القومية. وفي مواجهة الدعوة للوحدة مع مصر التي أطلقت في ربيع ١٩٥٥ وتصاعدت في أعقاب النصر السياسي الذى حققته مصر بعد العدوان، عبر الحزب الشيوعي عن تأييد رابطة كونفيدرالية واهية، تمنع الاتحاد من أن يكون فاعلا، مما يتيح للشيوعيين تطوير موقعهم في سوريا. ولقد غير الشيوعيون - وبالتالي حلفاؤهم - من تكتيكهم أواخر عام ١٩٥٧، نتيجة تفاقم الخلاف مع حزب البعث، واحتمال انفراط عقد التحالف الحاكم، وفي محاولة لسلب زمام المبادرة الوحدوية من البعث، وتأسيسا على تصور أن عبد الناصر لا يريد الوحدة الشاملة، طالب الشيوعيون - والعظم والبزري بالتبعية - بالوحدة الشاملة. ويذهب البعض إلى أن مذكرة الضباط التي حررت ليلة ١١ يناير / كانون ثاني ١٩٥٨ إنما كانت بمبادرة من البزري والنفوري وأحمد عبد الكريم، وأن خالد بكداش كان يعلم ذلك(٣٠).

وقد أمل الشيوعيون أن يرفض عبد الناصر مشروع الوحدة الاندماجية، وبالتالي أن يفشل مشروع الوحدة من أساسه، وبذلك تدمر الحركة القومية العربية ونفوذ عبد الناصر ومصداقيته القومية، ويخرج الشيوعيون بكسب عظيم باعتبارهم الأشد التزاما بالطموحات القومية والأكثر استعدادا للتضحية في سبيل إنجازها(٣١). غير أن النتيجة جاءت على النقيض تماما من الغاية التي كان يستهدفها خالد بكداش وحليفاه العظم والبزري. وقيل في توصيف موقف بكداش يومذاك: «كان بعيدا عن روح الدراما التي كانت تسرع الخطى نحو ذروتها التي لاتنسى. وكما يحصل عادة في التاريخ فإن النتائج كثيرا ما تأتي شديدة الاختلاف عن الأهداف التي ترسمها في البداية القوى التي تصنعها»(٣٢).

ولم يتردد القادة الثلاثة: بكداش والعظم والبزري في اتخاذ مواقف معاكسة لما تضمنته مذكرة الضباط وتصريحاتهم في الأيام السابقة لموافقة عبد الناصر على قيام وحدة اندماجية. ففي تصريح يحمل صيغة تحدي ما اتفق عليه بشأن حل الأحزاب أعلن بكداش «ما من حزب شيوعي في العالم حل نفسه أبدا»(٣٣) وبعد أن كان ممجدا لدور عبد الناصر في مقاومة الإمبريالية انقلب – قبيل إعلان الوحدة بأيام معدودة – محذرا الضباط الذين كانوا على صلة به بأن «الوحدة لم تكن مفاجئة لأمريكا والدول الغربية وإنما هي بموافقتها، لأنها الوسيلة التي يمكن بواسطتها القضاء على الحركة التقدمية في سورية وإخماد صوتها الحر في الأوساط الدولية، بعد أن عجز الاستعمار عن الوصول إلى ذلك عن طريق المؤامرات والضغط والعدوان غير المباشر»(٣٤). أما خالد العظم فبعد أن كان يصرح عشية سفر الضباط بأن «الاندماج طبيعي أكثر من الاتحاد»(٣٥)، بدا أقرب إلى تأييد الاتحاد بعد أن وافق عبد الناصر على الوحدة كما تعكس ذلك مذكراته. وسبقت الإشارة إلى اندفاع عفيف البزري بتأييد الوحدة بداية، وتراجعه مطالبا بالاتحاد الفيدرالي ولو لفترة زمنية محدودة عندما أعلن عبد الناصر تحوله عن المطالبة بالتروي وموافقته على قيام الوحدة فورا.

## ٥- ما الذي عنته وحدة مصر وسوريا عربيا وإقليميا ودوليا؟

شكل قيام الجمهورية العربية المتحدة مفصلا في تاريخ العرب والمنطقة، ويذهب الباحثون في النظام الإقليمي العربي إلى اعتبار عام ١٩٥٨ من أهم الأعوام في تطور النظام العربي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق(٣٦). خاصة فيما يتصل بالمقولات النظرية والممارسات العملية ذات الصلة بوحدة الأمة العربية والوطن العربي. ولقد كان لقيام الدولة

الجديدة معاني ودلالات لدى القوى العربية والإقليمية والدولية، حددت في ضوئها مواقف مختلف تلك القوى الإيجابية والسلبية تجاه دولة الوحدة والحركة القومية العربية وقيادة عبد الناصر. وليس ممكنا إدراك أبعاد تلك المواقف دون تحديد ما عنته وحدة مصر وسوريا لحظة تحققها، بصرف النظر عن كون الكثير مما عناه تحقق الوحدة آنذاك لم يتحقق بفعل ظروف وعوامل موضوعية وذاتية سيجري تناولها في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

فالوحدة بين مصر وسوريا بمجرد تحققها وبالأسلوب الذي تمت به، خطت بالفكر الوحدوي العربي إلى الأمام، ذلك لأنه على الرغم من عراقة وجذرية الطموح الوحدوي العربي، وقدم الدعوة للوحدة والاتحاد، وتعدد المشروعات الوحدوية التي طرحت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨، لم يكن الفكر القومي العربي قد حدد بوضوح كاف أسلوب قيام الوحدة وأداة تحققها في الواقع العربي المعاصر. مما تسبب في استمرار أسلوب تحقق الوحدة أو الاتحاد موضوعا لاجتهادات متباينة، وبالتالى اتسع الصف الرافع شعارات الوحدة، وتناقضت دوافع رافعيه العقائدية وغاياتهم السياسية، وتضاربت بالنتيجة مواقفهم تجاه المشروعات المطروحة بين مؤيد ومتحفظ ومعارض. وكان هناك من يؤمن بالضم والإلحاق سبيلا للوحدة ويتحدث عن مواصفات «بروسيا» العربية والشروط المفروض توفرها في «بسمارك» العربي، فيما كان هناك من يعتقد بالطريق الاقتصادي للوحدة ويطالب بالسوق العربية المشتركة كخطوة أولى على الدرب.

والوحدة بين مصر وسوريا بمجرد تحققها، وبأسلوب تحققها، كان لها تأثير عميق في مسار ومصير حركات التحرر الوطنى العربية، وأبانت علاقتها العضوية بالوحدة. فحتى قيام الجمهورية العربية المتحدة كان في الوطن العربي من لا يمانعون تحقق الوحدة أو الاتحاد في ظل الاستعمار، ويعتبرون أنفسهم ويعتبرهم كثيرون «وحدويين»، ويصنفون «قوميين». كما كان في الوطن العربي أحزاب وشخصيات وطنية غاية نضالها الظفر بالاستقلال السياسي القطري، ويعتبرون أنفسهم ويعتبرهم كثيرون في طليعة الصف الوطني. إلا أنه بقيام دولة الوحدة حسمت الأمور على المحورين: الوحدوي والتحرري، إذ بات واضحا أسلوب تحقق الوحدة المؤهل للقبول شعبيا، كما غدا معلوما مسار ومصير الحراك الوطني الأكثر اتساقا مع الطموحات الشعبية والأقدر على تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

لقد نظرت الطلائع العربية والجماهير الشعبية فيما بين المحيط والخليج للجمهورية العربية باعتبارها «الدولة النواة والأنموذج» الذي يقاس عليه كل ما يتصل بأسلوب إنجاز

الوحدة ومصير التحرر القطري. كما فند الحماس الشعبي الذي واكب قيام دولة الوحدة مختلف المقولات اللا قومية وغير التحررية، وأسهم في تبلور الصفين القومي واللاقومي. وذلك لأن وحدة مصر وسوريا والموقف الجماهيري من الوحدة قد أعطيا إجابات عملية عن التساؤلات التي طالما واجهت الفكر العربي، وبخاصة جانبه القومي، ولم يصل فيها المفكرون والممارسون السياسيون إلى قول فصل تتبناه الجماهير وتتحرك على أساسه.

فبالنسبة لأسلوب قيام الوحدة تحدد الأسلوب بتوفر ثلاثة عوامل: الاستقلال القطري الناجز غير المثقل بأي معاهدات أو ارتباطات خارجية تحد من حرية القرار الوطنى، والإرادة الوحدوية المتحررة من أى ضغوط، والإجماع الوطني على طلب الوحدة وتحديد شكلها. وتأسيسا على ذلك اعتبر التحرر القطرى خطوة على طريق الوحدة، تماما كما اعتبر اتحاد أي قطرين عربيين باختيار حر خطوة على طريق الوحدة الشاملة. واعتبرت الطلائع القومية والجماهير العربية أن هذا هو الأسلوب الوحيد لتحقيق الوحدة، ونظرت إلى معارضة ذلك باعتبارها معارضة للوحدة ذاتها، وسيرا - بوعي أو بلا وعي - في المخططات المعادية. ويمكن القول إنه انتهت إمكانية قبول الجمهور العربي الوحدة في ظل الاستعمار والمعاهدات الخارجية المنتقصة من السيادة الوطنية. وليس ذلك إلا نتاج إدراك نخب الأمة وجماهيرها أن إمكانيات التحرر الوطني باتت واسعة، وأن الوعى القومى تنامى، وأن الطموح الوحدوي التاريخي دخل مرحلة إمكانية التحقق.

وتحدد بقيام الجمهورية العربية المتحدة مصير التحرر القطري، إذ بات ينظر إليه كخطوة على الدرب الوحدوي، ولم تعد الطلائع تقف عند حدود التحرر القطري كغاية، كما لم يعد مقبولا منها ذلك وإلا فقدت صفة الطليعة في نظر الجماهير، التي لم تعد ترى في التحرر القطري نهاية المطاف. وبذلك تكون قد انتهت إمكانية قيادة الجماهير في معارك التحرر الوطني دون ربط ذلك بالطموح الوحدوي. وما تخطي الجماهير لموقف القبول بالتحرر القطري المجرد إلا نتيجة إيمانها بأن إمكانيات تحقق الوحدة باتت كبيرة. كما بات واضحا أن الوحدة إنما هي سبيل تدعيم السيادة الوطنية في مواجهة التحديات الإقليمية والخارجية المتعاظمة، بعد أن استلمت الإدارة الأمريكية زمام قيادة القوى الرأسمالية العالمية شديدة الاختراق للوطن العربي، واعتمدت مشروع أيزنهاور لملء الفراغ سياسة استراتيجية، مضمونها تأصيل الوضع العربي القائم بأبعاده الثلاثة: التجزئة والتبعية والتخلف.

لقد خطت وحدة مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ بالوحدة العربية من مرحلة رفع الشعار إلى مرحلة وضع الشعار موضع التنفيذ، كما رسمت مسارا ومصيرا جديدين لحركات التحرر الوطني العربية، إذ لم يعد التحرر القطري هو الغاية، وإنما هو وسيلة توفير أبرز العوامل الميسرة للوحدة. وفي هذا الرسم وذلك الخطو تكون الوحدة بمجرد قيامها. وبالأسلوب الذي تمت به، قد أحدثت نقلة نوعية في الفكر العربي على صعيد الوحدة العربية والتحرر القطري. وهى نقلة ثورية – بكل معنى الكلمة – قياسا بما كان عليه حال الفكر العربي في المسألتين قبل فبراير / شباط ١٩٥٨.

ولقد انعكست النقلة النوعية في الفكر العربي على شعارات الحركة القومية العربية في المرحلة الجديدة، فحتى قيام الوحدة كان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر نخبويا وجماهيريا التنظيم القومي الأكثر تعبيرا عن تطور الفكر القومي العربي، وكان البعث يرفع شعار «الوحدة والحرية والاشتراكية» وبقيام الوحدة احتل عبد الناصر الموقع القيادي للحركة القومية العربية، ورفع شعار «حرية، اشتراكية، وحدة». وبرغم أن الشعارين يتألفان من ذات الكلمات وإن بترتيب مختلف إلا أن الفارق بينهما نوعي، ويدل على التطور المستجد فكريا على صعيد أسلوب تحقق الوحدة. فالشعار الناصري يعني – كما أوضح ذلك الميثاق فيما بعد – بأن يسبق التوجه للوحدة التحرر القطري والسير على طريق التحول الاشتراكى، بحيث تكون الظروف الموضوعية ملائمة للوحدة(٣٧). بينما كانت الوحدة تحتل الأولوية عند البعث ولايشترط في قيامها أسبقية التحول الاشتراكى، وذلك ما تجاوزته الحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر بفعل التحولات التي جسدها قيام الجمهورية العربية المتحدة.

كما أن الحماس الشعبي للوحدة والنمو المتسارع للتيار القومي العربي فيما بين المحيط والخليج قدما البرهان العملي على صحة المقولات القومية حول وحدة الأمة العربية، وفندا بالتالي أقوى حجج وادعاءات الحركات والدعوات اللاقومية، على اختلاف انتماءاتها الفكرية كما كشفت زيف الدراسات الاستشراقية والتي بالغت في التركيز على واقع التعدد الدينى واللغوي والسلالي في الوطن العربي ومحاولة تصويره لوحة فسيفسائية تضم مجموعة «أقليات». فبرغم أن الأمة العربية تمتلك كافة مقومات الوجود القومي المتعارف عليها في الفكر السياسي، وأن العرب لغة وثقافة وأنماط سلوك يزيدون عن ٨٨٪ من مواطني الوطن العربي، وبما لا يقل عن ٦٧٪ في أى قطر عربي(٣٨). برغم هذه

الحقيقة وتلك إلا أن القوى والعناصر اللاقومية، وكذلك القوى الاستعمارية كانت تشكك في - إن لم تكن ترفض - حق الأمة العربية في وحدة ترابها القومي. وذلك استنادا لدعاوى كثيرة أبرزها النظر إلى التجزئة السياسة القائمة باعتبارها أمرا واقعا، وتسليط الأضواء بكثافة على تمايز بعض الخصائص القطرية، مقابل تكثيف الظلال من حول الخصائص المتماثلة، والتي هى الأشد تأثيرا في الحراك السياسي والواقع الاجتماعي - الاقتصادي. وبقيام الوحدة بين مصر وسوريا اتضحت لا واقعية مقولة «الأمر الواقع»، وتأكد أن لا قيمة لأمر واقع لا يقوم على أساس موضوعي، لأنه سيظل مهددا بواقع جديد ينسفه من جذوره.

والملاحظ بهذا المجال أن مصر تعتبر المثال الأبرز للقطر العربي عريق التاريخ في قطريته، كما أنها أحد الأقطار العربية الأكثر تجانسا واندماجا. وبالمقابل تعتبر سوريا كيانا سياسيا حديثا، وتندرج بين الأقطار العربية الأقل تجانسا واندماجا. وعلى ذلك كانت الخصوصيات المتمايزة القائمة في القطرين موضوعا للإبراز من قبل المشككين بالوحدة. وبرغم ذلك كله تحققت الوحدة بينهما، واعتبرت مثالا نادرا للوحدة الطوعية التي يفرضها القطر الأصغر على شقيقه الأكبر. وحين يؤخذ ذلك كله بالحسبان يبدو جليا تهافت القول بأن عدم تماثل الظروف الخاصة يشكل مانعا للوحدة. وبهذا تكون وحدة سنة ١٩٥٨ قد عززت الفكر القومي العربي، الذى كان ينادي بالوحدة في مواجهة المشككين في واقعيته بحجة استقرار الأمر الواقع، وتمايز الظروف القطرية.

بذلك كله يكون قيام الجمهورية العربية المتحدة قد تسبب في زيادة تبلور الصف العربي التقدمي، إذ أخرج منه دعاة الوحدة بلا تحرر، وأعداء الوحدة من دعاة التحرر الوطني. وبذلك تجاوزت حركة التحرر العربي مستوى «وحدة الصف» لتستقر عند مستوى «وحدة الهدف»، وبالتالي صار الصف القومي العربي أصدق تعبيرا عن مصالح وآمال جماهير الأمة ما بين المحيط والخليج. ولقد تزامن تبلور الصف القومي مع تشكل جبهة معادية ضمت كل من شعر أن الوحدة العربية وتنامي التيار القومي يهددان مصالحه وطموحاته، وضمت الجبهة المعادية قوى وعناصر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، برغم تباين عقائد ودوافع المشاركين فيها، وتناقض أهدافهم وغاياتهم. وبهذا تكون وحدة ١٩٥٨ قد بلورت عملياً معسكر الحركة القومية ومعسكر أعدائها في وقت واحد.

وبقيام الوحدة فيما بين مصر وسوريا دخلت مصر بقوة إلى قلب آسيا العربية، ما شكل صدمة عميقة لنظام القوى في المنطقة من ناحية(٣٩)، وقدم الرد العربيَ على الاستراتيجية الاستعمارية التي استهدفت تعطيل قوة الجذب بين العرب، وتحجيم فعالية مصر

القومية. والتي في ضوئها اتخذ في أربعينات القرن التاسع عشر قرار إقامة الكيان الصهيوني على التراب العربي في فلسطين. ليشكل حاجزا بشريا غريبا يفصل عرب آسيا عن عرب إفريقيا، ويعرقل تحقق الطموح الوحدوي التاريخي في المنطقة، مما يعزز استمرار الأمة العربية أسيرة واقع التجزئة والتبعية والتخلف.

ومن ناحية ثانية تسببت وحدة مصر وسوريا بقيام دولة عربية تحيط بإسرائيل من الشمال والجنوب، دولة تمتلك إمكانات كبيرة، وملتزمة بالوحدة والتحرر والقضاء على الاستعمار بكل أشكاله في الوطن العربي، وبالموقف القومي العربي الذى يؤمن بأن الصراع مع الصهاينة إنما هو صراع وجود ولا وجود. وكان طبيعيا والحال كذلك أن ترى النخب القومية والجماهير الشعبية في دولة واحدة، الأداة القومية القادرة على تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الصهيوني. ولقد انعكست هذه الرؤية على توجهات الرأي العام العربي تجاه الصراع الذى فجره التواجد الصهيونى على التراب العربي في فلسطين، بحيث شهدت المطالب الشعبية تطورا كيفيا، فغدت إيجابية تدعو للتحرير والعودة، بعد أن ظلت طوال العقد المنصرم سلبية ترفض مشروعات «الصلح» و«الإسكان»، وغيرها من المشروعات التي كانت تستهدف تصفية القضية الفلسطينية. ومما لاشك فيه أن الانتقال من السلبية إلى الإيجابية على مستوى المطالب بالنسبة لقضية تاريخية كقضية الصراع العربي – الصهيوني يعتبر تقدما ثوريا، وانتقالا حقيقيا لمرحلة جديدة من الصراع أعلى في مستواها من المرحلة السابقة.

ولقد أدت وحدة مصر وسوريا إلى أن تغدو الدولة العربية الجديدة متحكمة بمرور نفط الجزيرة العربية والخليج إلى أوروبا، سواء بالناقلات عبر قناة السويس، أو بالأنابيب عبر سوريا. مما ضاعف الشعور بالخطر الذي شكلته الوحدة على مصالح القوى الرأسمالية العالمية، وضاعف بالتالي عداءها للدولة الجديدة. ولعل رئيس وزراء بريطانيا مكميلان أبلغ من عبر عن مشاعر القلق يومذاك بقوله في مجلس العموم «لنفرض أن العراق والأردن ولبنان، وفيما بعد طبعا كل الدول المنتجة للبترول حول الخليج كل الجزيرة العربية واليمن وعدن – دخلت كلها اختيارا بفعل جيشان المشاعر، أو ربما بصورة غير اختيارية، في مدار حركة الوحدة العربية هذه، والتي لا أصفها بأنها قومية بل إمبريالية. فهل ينتهى الأمر عند هذا الحد... ماذا سيكون مستقبل السودان... أين ستقف ليبيا. وماذا ستكون النتائج المترتبة على ذلك في أجزاء أفريقيا الأخرى؟!»(٤٠).

كما أدت الوحدة بين مصر وسوريا إلى مضاعفة وزن عبد الناصر ونهجه في الوطن العربي والعالم الثالث. وعلى الرغم مما شاب تجربة عبد الناصر من قصور لاينكر، إلا أنه كان واضحا عشية قيام الوحدة أن الناصرية هزت المجتمع العربي التقليدي من أعماقه، ونجحت في تحريك الجمهور العربي ما بين المحيط والخليج وإخراجه من السلبية التي عرف بها منذ قرون، وشكلت تياراً عربيا، وحدوى التوجه تقدمي الشعارات، ملتفا من حول قيادة عبد الناصر على نحو غير مسبوق في الحراك السياسي العربي(٤١)، وقطعت خطوات ملحوظة على طريق التغيير الاجتماعي لمصلحة الغالبية الساحقة من المواطنين، وأحدثت استقطابا حادا في كل قطر عربي ما بين المؤمنين بقيادة عبد الناصر ونهجه وبين الذين يشعرون أن هذا النهج وتلك القيادة تشكل تحديا خطيرا لمصالحهم المتحققة في واقع بات مهددا بالتغيير الجذري.

وكان الاحتمال الأقرب للتحقق أن يأتي نظام الحكم في الدولة الجديدة أقرب إلى نظام الحكم في مصر، وأن يلتزم في سياسته الداخلية والخارجية بالنهج الذي كان قائما في مصر قبل الوحدة. وكان ذلك الاحتمال وليد عاملين متفاعلين: فمن جهة أولى كان للرئيس عبد الناصر ثقله الملحوظ في عملية الوحدة، كما أعطي صلاحيات واسعة بموجب الدستور المؤقت الذي اعتمدته النخبة السياسية السورية وأقره الشعب العربي في إقليمي الجمهورية بما يشبه الإجماع، في استفتاء حر غير مطعون فيه. ومن جهة ثانية كان النهج الاقتصادي - الاجتماعي الذي اتبع في مصر خلال سنوات ١٩٥٢-١٩٥٧ موضوع تقدير الغالبية العظمى من النخب السياسية العربية، وبخاصة السورية، كما كان موضوع طموح جماهير الأمة ما بين المحيط والخليج، علاوة على أنه كان متقدما نوعيا عما كان قائما في سوريا قبل الوحدة. وحتى تجاوز الليبرالية فكرا وممارسة، الذي أخذ يشق طريقه في مصر في السنتين السابقتين للوحدة، بدا أنه الأسلوب الأكثر قبولا في أوساط النخب والجماهير العربية العامة، والسورية الخاصة، كما سبق إيضاحه.

ثم إن الحكم بمصر قبل الوحدة كان قد استقر بيد شريحة اجتماعية وطنية، لاتمثل طبقة من أصحاب مصالح متناقضة تناقضا عدائيا مع مصالح وطموحات غالبية الشعب في الإقليمين المصري والسوري. كما أن «الطبقة الجديدة» التي برزت على المسرح السياسي الاجتماعي في مصر لم تكن قد تبلورت بعد. وكنتيجة لذلك كله كان التصور الشائع عشية قيام الوحدة انعدام التناقض العدائي فيما بين الحكم والشعب في الدولة الجديدة. ولما

كانت الجمهورية العربية المتحدة، وبالحماس الشعبي العربي الذي استقبلت به، قد جسدت بشكل غير مباشر إرادة الأمة العربية جمعاء، فقد عكست أدبيات كثيرة يومذاك القناعة بانتفاء التناقض العدائي فيما بين المصلحة القومية العربية وبين مصلحة جماهير الجمهورية الجديدة، الأمر الذي كان يعني انعدام التناقض العدائى فيما بين نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة وبين المصالح والطموحات القومية.

وكان الواضح يومذاك أن نظام الحكم الجديد، بما عرف به في مصر قبل الوحدة، وبالتطور الذي شهده الفكر القومي العربي، وبالعقيدة السياسية - الاجتماعية المعتمدة لدى صناع قرار الدولة الجديدة وبالذات الرئيس عبد الناصر. بذلك كله كان واضحا أنه سوف تعتمد في السياسة الداخلية ثلاثة مبادىء:

* ربط الحرية السياسية بالحرية الاجتماعية.

* تجاوز الليبرالية فكرا وممارسة، والسير باتجاه إقامة «ديمقراطية اجتماعية» على أساس لاحزبي.

* اعتماد الأسلوب غير الرأسمالي في التنمية الاقتصادية، وذلك بالمضي قدما في الإصلاح الزراعي، والتنمية الاقتصادية، والتخطيط المركزي، وتوسيع وتعضيد القطاع العام، وتوجيه القطاع الخاص، والتوسع في الخدمات والتأمينات الاجتماعية، وإلزامية التعليم ومجانيته، واتباع مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تساعد في «تذويب الفوارق بين الطبقات».

وفي ذلك نقلة نوعية لما كان عليه الحال في الفكر والعمل العربي قبل الوحدة. فربط الحرية السياسية بالحرية الاجتماعية تجاوز ثورى للوقوف عند الحرية السياسية المجردة، خاصة في بلاد تعاني التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتجاوز الليبرالية فكرا وممارسة لم يأت فقط نتيجة فشل النظام شبه الليبرالى إنما لأنها الحل الديمقراطي للنظام الرأسمالي، ومادامت النية واضحة في اعتماد نظام اقتصادي - اجتماعي غير رأسمالي فقد كان منطقيا تجاوز الليبرالية فكرا وممارسة. ولم يأت اعتماد النهج غير الرأسمالي بفعل قناعة فكرية بقدر ما كان نتيجة وضوح عجز القطاع الخاص عن إحداث التنمية المطلوبة إلى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية.

وباعتماد المبادىء الثلاثة في واقع من أبرز سماته قصور الفكر العربي، بات متوقعا

أن تجيب الممارسة العملية على تساؤلات طالما راودت المفكرين العرب، وأن تسهم في تطوير الفكر السياسي والاجتماعي العربي. ولقد عرف النظام بمصر قبل الوحدة أنه لا يمتلك نظرية جاهزة، وانما يطور فكره من خلال التجربة والخطأ والانفتاح الواعي على التجارب الأخرى. فيما لم تكن القوى السياسية السورية، بما في ذلك البعث والحزب الشيوعي، وقتئذ امتلكت الوضوح الفكري أو قدمت الإجابات الوافية المعبرة عن دراسات عميقة للواقع الاقتصادي - الاجتماعي. وقياسا على ما أوضحته التجربة بمصر قبل الوحدة من تجاوز واضح للمبادىء الستة التي أعلنت صبيحة ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢، كان مرجحا أن تحقق الدولة الجديدة تطويرا تقدميا لما انتهت إليه التجربة في مصر، وأن تغني الأفكار التقدمية التي كانت مطروحة في سوريا.

وكان الحكم الجديد سيمضي في السياسة الخارجية قدما على النهج الذي كان قائما في مصر وسوريا، كنتيجة لتعاظم إمكانيات دولة الوحدة، بحيث تسير الجمهورية العربية المتحدة بجرأة أكبر، وبفاعلية أعظم، في سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، التي كانت متبعة في القطرين. وكان في حكم اليقين، وقد غدت الجمهورية تعبر عن إرادة الأمة العربية أن تدعم وتساند كافة قوى التحرر في العالم، وأن تحتل موقعا قياديا بين الدول المحايدة.

وكان متوقعا أن الجمهورية العربية المتحدة، بفعاليتها القومية، وتفاعلاتها الدولية، ودورها المأمول في قيادة دول العالم الثالث، وتبنيها العقيدة القومية العربية، وبسياساتها المعتمدة داخليا وخارجيا. بذلك كله متفاعلا كان منتظرا أن تغدو مؤهلة لأن تسهم، مع دول عدم الانحياز الفاعلة، في الوصول إلى صياغة فكرية تخرج الإنسان من جبرية الخيار ذي الحدين: الرأسمالية أو الشيوعية، بحيث تتعزز مواقع القوى والعناصر المنادية بالتزام الاشتراكية ذات البعد القومي، وبالتعايش السلمي فيما بين الدول على اختلاف أنظمتها وعقائدها. وكان مأمولا أن تسهم التجربة العربية الجديدة في إثراء التجربة الإنسانية، وفي تعزيز فرص الخيار الحر، وتوسيع هامش الحرية لكل إنسان ولكل مجتمع. وبحيث تكون مؤثرة في تقدم الفكر الإنساني.

ذلك ما عنته وحدة مصر وسوريا لحظة تحققها في فبراير / شباط ١٩٥٨ - وبذلك شكلت واقعا عربيا وإنسانيا يتجاوز الواقع الذي كان. ولم يكن ما عنته يعبر فقط عن توجهات الحكم الجديد وطموحات شعب الجمهورية في الإقليمين السوري والمصري،

وإنما أيضا عن طموحات الأمة العربية التي أكسبتها الوحدة ثقة غير محدودة بالذات والمستقبل، بعد أن أكدت لها بالبرهان العملي فشل مؤامرات الاستعمار وأدواته المحلية والإقليمية، وزيف الدعوات اللاقومية: الطائفية والعنصرية المعادية للعروبة والوحدة، وبرهنت على ضعف جذورها وعدم واقعيتها وعجزها عن الصمود في مواجهة الوجدان القومي عن يقظته(٤٢). وبما عنته دولة الوحدة، وبالثقة التي بعثتها في الأمة العربية اعتبر الواقع الجديد الذي شكلته الوحدة واقعا ثوريا لن تقف آثاره عند حدود دولة الوحدة، أو الوطن العربي فقط، وإنما سيكون له تأثيره إقليميا ودوليا. الأمر الذي كان له انعكاسه على ردات فعل مختلف القوى العربية والإقليمية والدولية.

## ٦- ماذا كانت ردات الفعل

كانت الوحدة ثورة، وكان لثورة الوحدة دلالاتها لدى القوى المختلفة المتصارعة أسهمت في تشكل ردات فعل تلك القوى المتباينة الدوافع والغايات، والتي كانت يومذاك خمس قوى رئيسية: قوى الحركة القومية العربية، والقوى العربية اللاقومية، وقوى المعسكر الغربي، وقوى المعسكر الشرقي، وقوى دول عدم الانحياز. وعليه أرى الوقوف مع ردة فعل كل من القوى الخمس:

أ- ردات فعل قوى الحركة القومية العربية: رأى القوى القومية في قيام الجمهورية العربية المتحدة تحقيقا لطموح طالما تطلعت إليه وتتويجا لنضال عشرات السنين، وتعزيزا لقدرتها على مواصلة النضال لتحرير باقي الأرض العربية، وتدعيما لمنظماتها التقدمية، ودفعا لها كي تغدو القوة صاحبة المبادرة في المنطقة، المحركة للأحداث والمؤثرة فيها.

ولقد انفعلت قوى الحركة القومية وعناصرها بالحدث الوحدوي كما لم تنفعل بأي حدث قومي آخر. ولم يقتصر الانفعال على الجماهير بل تجاوزها للقادة. كما أنه لم يتوقف عند حدود المؤطرين سياسيا، وانما شمل ملايين البشر ما بين المحيط والخليج. فيما اتسع إطار النخب المؤيدة والمباركة الدولة الجديدة. ومن مختلف نواحي الوطن العربي توالى صدور بيانات التأييد عن القيادات الروحية والزعامات السياسية(٤٤).

وحين زار عبد الناصر دمشق لأول مرة تقاطرت الوفود اللبنانية على دمشق، ولأيام متوالية، تضم الآلاف لتحيته وإعلان ولائها وتأييدها للحركة القومية العربية بقيادته. وفي العراق، عمت المظاهرات كل المدن العراقية تهتف بحياة عبد الناصر وتطالب بالوحدة،

ووجهت (٧١) شخصية سياسية برقية لعبد الناصر مهنئة بقيام الوحدة ومعلنة تأييد نهجه القـومي(٤٥)، كما وجه عدد من الشخصيات السياسية مذكرة إلى نوري السعيد مطالبة بانسحاب العراق من حلف بغداد، وإطلاق الحريات العامة، ومعلنة معارضتها للموقف الرسمي من قيام الجمهورية العربية المتحدة والنهج الوحدوي لعبد الناصر(٤٦).

وكان في مقدمة نتائج الوحدة في الإقليم السوري أن تراجعت حدة الاحتقان الداخلي، كما خفت الضغوط الخارجية، الأمر الذي تسبب في أن تهدأ النفوس القلقة، وترتخي الأعصاب المشدودة. وتشيع الطمأنينة العامة. وبتفاعل ذلك مع تزايد الشعور بالثقة بالحاضر والتفاؤل بالمستقبل غلب الإحساس بأنه بات في الساحة التيار الجماهيري الفاعل والقيادة الموثوقة والمؤهلة لتقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحديات الداخلية والضغوط الخارجية. وبالنتيجة تقدمت الهموم الذاتية على الهم العام، وشاع الانشغال بالأمور الشخصية، وعم الاستغراق في المشكلات الصغيرة، وبالتالي تقدمت التناقضات الثانوية القائمة في المجتمع، على التناقضات الرئيسية – العدائية وغير العدائية – باعتبارها غدت من مسؤولية القيادة المجمع على تأييدها والثقة العظمى بقدراتها وكفاءتها.

وقد لا يخرج ذلك عن كونه ظاهرة مجتمعية، تعكسها غالبية المجتمعات – إن لم تكن جميعها – في أعقاب تحقق انتصارات تاريخية وإنجازات كبرى بعد طول معاناة. والشعوب – كما الأفراد – غالبا ما تشعر بالطمأنينة ويشيع في أوساطها التفاؤل في أعقاب كل انتصار تحققه، وكثيرا ما يغلب الميل للاسترخاء والراحة. غير أن ذلك، وإن كان طبيعيا ومقبولا بالنسبة للجمهور العام، إلا أنه غير صحي حين تعكسه مواقف القيادات في واقع كذلك الذي استجد بقيام الوحدة. ذلك لأنه بقدر ما كان تحقق الوحدة يشكل انتصارا للحركة القومية العربية، بمقدار ما ضاعف من مخاوف وقلق القوى الأخرى، التي وجدت في الوحدة تهديدا خطيرا لمصالحها في المنطقة. وذلك ما لم يأخذه في الحسبان العديد من القادة يومذاك كما سيأتي إيضاحه في الجزء الثاني.

غير أنه ينبغي التنويه بأن الرئيس عبد الناصر، لم يفته منذ اليوم الأول للوحدة أن يعي هذه الحقيقة، إذ لم يتردد في إيضاح أن الطريق طويل وشاق، ويحذر من أن «الذين لا تروقهم وحدة سورية ومصر، ولا توافق أغراضهم، لن يقبلوها بالرضا والسكوت، وإنما ستكون المساعي، وستكون المحاولات، وستكون المؤامرات». ولهذا أوصى بأن تظل العيون مفتوحة والحس والوجدان متنبهين. كما لم يفته أن ينبه إلى انعكاسات الإنجاز الكبير لدى

صنّاعه فهو يقول: «وربما كانت شهوات أنفسنا هي أكبر الأخطار التي يتعين علينا مواجهتها. لقد مرت علينا قرون من الزمان وأحلامنا وأمانينا ورغباتنا وأهدافنا حبيسة وراء الحواجز والسدود التي صنعها الاستعمار. ولقد تهاوت الحواجز والسدود لما زال وجود الاستعمار من بلادنا. وهكذا بدأت الأحلام والأماني والرغبات والأهداف تنطلق من عقالها، وتندفع بسرعة الكبت الطويل في مثل تدفق الفيضان.. ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقي لسرعة الحوادث في جيلنا، وهو أمر طبيعي، بعد أجيال عديدة مكبوتة. ولكن هذا أيضا تحذير كما هو تفسير.. إنه تحذير بأن من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خزانات على أمانينا، ثم نفتح عيونها ليمر التيار على شكل الفيضان المنظم، ولايقفز فوق رؤوسنا كالطوفان العالي الشديد»(٤٧).

وقامت استراتيجية الحركة القومية يومذاك على اعتبار أن قيام الجمهورية العربية المتحدة بداية مرحلة جديدة في النضال العربي، مرحلة تتميز بوجود دائرتين للنضال في آن واحد: الدائرة الداخلية في الجمهورية العربية المتحدة. والدائرة الخارجية في بقية أجزاء الوطن العربي. واعتبرت الدائرة الأولى قاعدة الدائرة الثانية وبؤرتها الثورية(٤٨). وحددت الاستراتيجية الجديدة بأن يكون النضال على شكل دفاع وبناء في الدائرة الداخلية، يستهدف حماية الجمهورية، والمضي قدما بعملية البناء الداخلي على أساس التنمية الشاملة، ومعالجة التناقضات غير العدائية في المجتمع، خاصة تلك التي لابد وأن تقع بين الحكم والشعب، بمنتهى الحرص والوعي، وبشكل لا تعالج فيه هذه التناقضات، بسبب نقص الوعي والمراهقة الفكرية، باعتبارها تناقضات عدائية بحال من الأحوال. ذلك لان التناقضات العدائية بين الحكم والشعب انتفت أصلا بقيام الجمهورية على الشكل الذي جاءت به. وحتمت استراتيجية الحركة القومية العربية في مرحلة نضالها الجديدة أن يكون النضال في الدائرة الخارجية على شكل هجوم وهدم، يستهدف تحرير بقية أجزاء الوطن العربي ودمجها في الدولة النواة، مستغلا كافة التناقضات العدائية، وبخاصة تلك القائمة بين أنظمة الحكم والطبقة المستغلة من جهة وبين الجماهير والنخب داخل كل ساحة والأمة العربية على مدى الساحة القومية من جهة ثانية.

وبرغم الإدراك الواعي للمخاطر القائمة كما عبر عن ذلك بوضوح قائد المسيرة، وعلى الرغم من وضوح الرؤية الذي تعكسه الاستراتيجية القومية كما سبق بيانه، إلا أن قصور أدوات النضال عن منطق المرحلة الجديدة، وانعكاسات المتغيرات والمستجدات على

قطاع غير يسير من قادة الحركة القومية العربية، وغلبة الشعور بالثقة والاطمئنان، والمراهقة الفكرية، وبروز «الإقليمية الجديدة» بأجنحتها المختلفة(٤٩). كل ذلك متفاعلا أدى إلى أن يضع الكثيرون المشاكل الصغيرة قبل القضايا الكبرى، ووضع التناقضات الثانوية في مستوى التناقضات العدائية. مما كان له آثار سلبية شديدة على دولة الوحدة والحركة القومية ذاتها، والعديد من الشخصيات القومية ذات الدور الرائد في الفكر والعمل القومي العربي.

## ب - ردات فعل القوى العربية اللاقومية:

المقصود بالقوى العربية اللاقومية تلك القوى المنتسبة لأحد الأقطار العربية، والتي كانت ملتزمة بمواقف سلبية تجاه الحركة القومية والحراك الوحدوي، إما بدافع المصالح المتحققة في واقع التجزئة، أو بفعل التخوف مما قد يشكله تعاظم التيار الوحدوي من تهديد لطموحاتها، أو نتيجة التزام فكري معاد للوحدة العربية من حيث المبدأ. ومن بين القوى العربية اللاقومية يمكن رصد ردات فعل أربع قوى رئيسية: قوى الإقليمية التقليدية المستفيدة من واقع التجزئة والمدافعة عنه، والمنظمات الشيوعية والتنظيمات السائرة في ركاب الشيوعيين، والزعامات الطائفية الإسلامية والمسيحية. والمنظمات ذات التوجه الوحدوي غير العروبي. ولقد تمايزت ردات فعل كل من هذه القوى، نتيجة تمايز منطلقاتها العقائدية ودوافعها الحركية.

١- كانت قوى الإقليمية التقليدية الأسرع في اتخاذ موقف معاد للوحدة، والأكثر وضوحا في التعبير عن شعورها بالخطر الذي يتهدد وجودها، واستعدادها بالتالي للتحالف مع القوى المضادة للوحدة بصرف النظر عن دوافعها وغاياتها. ولقد نظرت تلك القوى لقيادة عبد الناصر التيار القومي العربي المتنامي، باعتباره المحرض الرئيسي لقوى التغيير الصاعدة في أقطارها والمحيط العربي، متناسية تفاقم حدة المشكلات السياسية والاجتماعية بفعل واقع التجزئة والتخلف والتبعية المتميز بالإحباط السياسي والظلم الاجتماعي وما يفرزانه من توترات(٥٠). وكانت أنظمة الحكم في كل من السعودية والعراق والأردن ولبنان الأكثر إحساسا بالخطر، نتيجة إدراكها أن القطاع الأوسع من نخب أقطارها وجماهيرها باتت على ولاء تام - معلن ومكتوم - لدولة الوحدة وقيادة عبد الناصر. وفيما اندفع رجل العراق القوي نوري السعيد يحرض قيادة حلف بغداد على التحرك المضاد، تولى وزير خارجيته فاضل الجمالي الكتابة في الصحف مندداً بالوحدة مدعيا أنها اتحاد غير طبيعي. ولم يتردد الملك سعود في التورط بمحاولة انقلاب في سوريا لعلها تحول دون إتمام الوحدة

كلفته ٩ر١ مليون استرليني(٥١)، واشتد بالتالي الحصار السياسي والاقتصادي الرسمي العربي من حول الجمهورية العربية المتحدة، خاصة الإقليم السوري.

٢- لم يفت قيادات الأحزاب الشيوعية العربية، والتنظيمات السائرة في ركب الشيوعيين، إدراك أن نجاح الحركة القومية العربية بإقامة دولة الوحدة ضاعف قدراتها، بحيث غدت تمتلك إمكانية صيرورتها الحركة القائدة لجماهير الأمة ما بين المحيط والخليج. ولقد لعبت قيادة الحزب الشيوعي السوري اللبناني، بزعامة خالد بكداش، الدور الأشد تأثيرا في مواقف معظم الأحزاب الشيوعية العربية، خاصة المشرقية منها، تجاه الوحدة والحركة القومية العربية وقيادة عبد الناصر. فيما تميزت المنظمة الشيوعية الرئيسة في مصر بقدرة أكبر على قراءة الواقع المستجد قراءة موضوعية ، والتعاطي بإيجابية مع دولة الوحدة. ففي نداء توجيهي داخلي، أصدره مكتب العمل الجماهيري في السكرتاية المركزية للحزب الشيوعى المصرى، طالب المكتب من الشيوعيين تقدم الصفوف في معركة الوحدة العربية(٥٢). غير أن القراءة الموضوعية والموقف الداعم للوحدة لم يصمدا كثيرا أمام تسارع الأحداث والمستجدات في المشرق العربي.

ولم يفت بكداش ومشايعوه إدراك مخاطر مجابهة التيار الجماهيرى الوحدوى، فقدروا أن موقفا صريحا في معاداة الوحدة سيأتى على كل ما تحقق من مكاسب على الصعيد الشعبى العربي منذ عقد صفقة الأسلحة التشيكية. ولذلك اتخذ الشيوعيون عشية الوحدة موقفا يتسم بالمعارضة المكتومة والتأييد العلنى غير الحماسى. وكان التأييد والمعارضة يختلفان قوة وضعفا حسب قوة وضعف التيار الجماهيرى المؤيد الوحدة وقيادة عبد الناصر. ولقد عبرت قيادة الحزب الشيوعى السورى اللبنانى عن موقفها الحقيقى بعدم حضور أمينها العام خالد بكداش جلسة مجلس النواب السورى التي أقر فيها بيان الوحدة، وبعدم صدور بيان عن «اللجنة المركزية» للحزب بتأييد الوحدة وترك ذلك لقيادات الفروع حتى تتحمل تلك القيادات تبعه ذلك مستقبلا، ولتبقى اللجنة المركزية وأمينها العام بريئين من الاتهام بارتكاب «خطأ تاريخى». كما عبرت عن ذلك برفض قرار حل الأحزاب ومغادرة بكداش دمشق واستقراره في المجر، ليتخذ من عاصمتها مقرا لموقفه المعارض. وفي دمشق كتبت جريدة «النور» - الناطقة بلسان الحزب - يوم ١٠ فبراير / شباط ١٩٥٨ مقالا ورد فيه ما نصه «إذا كانت هناك سابقا ملاحظات فيما يتعلق بالحريات، فان ذلك ليس صادرا إلا عن الرغبة الصادقة في توطيد دعائم الجمهورية العربية المتحدة»(٥٣). فيما أصدرت قيادات

الفروع بيانات تدعو للاستفتاء بنعم على قيام الجمهورية العربية ورئاسة عبد الناصر. بينما اعتبرت بعض التنظيمات الشيوعية في مصر بأن «الوحدة خدمت مصلحة كبار الملاك الرأسماليين العرب، الذين تدافعوا على مصر، خاصة البرجوازية السورية، التي رأت فيها استقرارا لها»(٥٤).

وفي تفسير غياب خالد بكداش عن جلسة مجلس النواب السوري التي عرض فيها مشروع الوحدة، يذهب أحمد حمروش إلى القول بأن الشيوعيين وجدوا في المشروع تنافرا شديدا مع أفكارهم ومعتقداتهم عن الوحدة. ويضيف أن خالد بكداش أجاب تساؤله عن موقف الحزب الشيوعي السوري من الوحدة بقوله: «لقد أبدى حزبنا منذ زمن طويل رأيه بأن شعار الوحدة العربية ليس وليد نشاط حزب من الأحزاب، بل هو منبثق من الواقع الموضوعي للبلدان العربية، فتحليل الوضع في العالم العربي على أساس الماركسية اللينينية يؤدى حتما إلى إعتناق شعار الوحدة. فهو إذن شعار تمليه علينا مبادؤنا نفسها.. وكل إدعاء آخر حول موقفنا نحن الشيوعيين من الوحدة العربية كلام باطل». كما يلخص حمروش موقف الشيوعيين السوريين في قضية الوحدة بما قاله بكداش أيضا: «لقد دعونا دائما إلى أن تؤخذ في كل مشروع أو سعى للوحدة الظروف الموضوعية في كل بلد عربي بعين الاعتبار. ولازلنا عند رأينا، فحتى بعد إزالة الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة من الحكم تبقى لكل بلد ظروفه الموضوعية وإن تغير محتواها، أو طرأ عليه بعض التعديل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.. وعلى كل يجب التمهيد للوحدة العربية لإقامة علاقات اجتماعية أخوية بين البلدان العربية المتحررة تخلق جوا من الثقة المتبادلة التي يجب أن تتعاظم خلال التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي»(٥٥).

ولا خلاف مع قول بكداش بأن الطموح الوحدوي العربي منبثق من الواقع الموضوعي للبلدان العربية، ولا مع دعوته لأخذ الظروف الموضوعية والخصوصيات الذاتية للأقطار العربية بعين الاعتبار في كل عمل وحدوي. ولكنني أتساءل أين هى الكتابات المؤيدة للوحدة التي صدرت عن الحزب الشيوعي بقيادة بكداش؟ وهل أصدر الحزب الذي هو أمينه العام أي دراسة حول الظروف الموضوعية والخصوصيات الذاتية لكل من مصر وسوريا تبين التمايزات النوعية فيما بينها؟ وهل انعكس الإيمان بأن شعار الوحدة العربية منبثق من الواقع الموضوعي في العالم العربي على عمل استهدف توحيد الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية في حزب شيوعي واحد، وهذا أبسط ما يحتمه الإيمان بوحدة المسيرة

والمصير؟. وألا يعتبر أن ما يطالب به تمهيدا للوحدة كان قد تحقق فيما بين سوريا ومصر بفعل ما شهدته السنوات الثلاث السابقة للوحدة من نمو التفاعلات فيما بينهما سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا، وهلا يعتبر التأييد غير المحدود الذي أبداه شعب سوريا لمصر وقيادة عبد الناصر مؤشرا على ثقة غير محدودة؟. وليس أدل على مجافاة الأمين العام للحزب الشيوعي السوري اللبناني الموضوعية يومذاك مما تسببت به مواقفه الخاطئة من الوحدة والحركة القومية العربية من صراعات وانقسامات داخل حزبه وبقية الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي. ذلك لأنه لم يكن بمقدور بكداش أن يمحو بتصريح عابر النتائج السلبية للمواقف المعادية لحركة القومية العربية ونضالها الوحدوي، أو أن يلغي مسؤوليته التاريخية باعتباره المنظر الأول لتلك المواقف، وما تسببت به من صراعات، كانت محصلتها النهائية لمصلحة القوى المعادية لطموحات العرب في التحرر والتقدم والوحدة.

٣- عقد رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي يوم ١٩٥٨/٢/٢١ مؤتمرا صحفيا في بيروت أعلن فيه موقف الحزب، معتبرا أن قيام الجمهورية العربية المتحدة «وليد ظروف سياسية متشابهة أكثر من انبثاقة من واقع طبيعي - اجتماعي - اقتصادي - استراتيجي واحد». واعتبر أن في طليعة العوامل التي أدت إلى قيام الوحدة وضع سوريا المتردي، وأن الاستفتاء الذي يجرى على قيام الوحدة ورئاسة عبد الناصر «استفتاء غير شرعي». واتهم دولة الوحدة بأن ستقدم للشيوعية مجالا أوسع للعمل والتقدم، متفقا في ذلك مع وجهة نظر فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقى. كما أكد تأييده الاتحاد العراقي - الأردني، واعتبره مرحلة أولى من مراحل توليد «الأمة السورية»، وطالب بأن «يضع الاتحاد مخططات سياسية وعسكرية لإنقاذ كل ما اغتصب من الأرض السورية»(٥٦).

٤- مع أن الحركة القومية العربية تميزت تاريخيا بموقف معاد للطائفية، وبالانفتاح على المواطنين دون تمييز بسبب الأصول السلالية أو الدين أو المذهب، وأفسحت المجال في عضويتها لكل من عرف بالالتزام الصادق بموقف قومي تقدمي. وبرغم ما عرف به عبد الناصر من التزام صارم بالموقف القومي الرافض للطائفية والشوفينية القومية، وبالتفاعل الإيجابي مع مختلف القوى العربية صادقة الانتماء الوطني، ومع أن ممارسات الحكم بمصر قبل الوحدة لم تعكس مشاعر طائفية. برغم ذلك كله استشعرت الزعامات الطائفية، وتلك الملتزمة بفكر أقلوي معاد القومية العربية والوحدة، الخطر من قيام الجمهورية العربية المتحدة وما واكب ذلك من تنامي الطموح الوحدوي العربي. وإذا كان التيار الوحدوي الجارف قد

اضطر تلك الزعامات إلى ممارسة قدركبير من ضبط المشاعر الخاصة والسير مع التيار وإن بغير حماس، إلا أن أحداث لبنان وثورة العراق في صيف ١٩٥٨ أفسحتا المجال لمن كبتوا مشاعرهم المضادة كي يفصحوا عن مواقف معادية لم يكن لها في الواقع الموضوعي من مبرر.

٥- كان الإخوان المسلمون، منذ صدامهم مع الحكم بمصر سنة ١٩٥٤ قد دخلوا حلبة السياسة العربية كمتعاونين مع أعداء عبد الناصر، خاصة نظام الحكم في السعودية والأردن، ولم يخفف من ذلك الموقف الإفراج عن غالبية معتقلي الاخوان بمصر في أعقاب معركة السويس سنة ١٩٥٦. إلا أن موقف الإخوان المسلمين في سوريا تميز بقدر كبير من الإيجابية تجاه دولة الوحدة، وكان للمراقب العام الدكتور مصطفي السباعي دوره المؤثر بالتزام قدر ملحوظ من الإيجابية تجاه الجمهورية العربية المتحدة تمثل في اتخاذ قرار حل تنظيم الجماعة، تجاوبا مع قرار حل الأحزاب – كما سيأتي بيانه – وقد تميز الإخوان في سوريا بقيادة السباعي بأن كانوا أكثر تفاعلا مع الحياة السياسية، وأكثر تفهما للقضيتين القومية والاجتماعية. كما عرفوا بموقفهم المؤيد لمصر خلال عدوان ١٩٥٦(٥٧). وهذا يفسر الموقف الإيجابي الذي اتخذته قيادة السباعي تجاه الوحدة.

## ج – ردات فعل قوى المعسكر الغربي:

تعكس أدبيات المعسكر الغربي وممارساته تجاه الوطن العربي والأمة العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر إدراكا واضحا لمخاطر الوحدة العربية على نفوذه ومصالحه، وحرصا دائما على التصدي لكل حراك وحدوي عربي من منطلق وعي أن ما يمكن تحقيقه من خلال واقع التجزئة مستحيل الظفر به في حال الوحدة. ولقد نظر الغرب لوحدة مصر وسوريا في منتصف القرن العشرين، على نحو ما سبق أن نظر دهاقنة الاستعمار القديم لامتداد نفوذ محمد علي إلى بلاد الشام في أربعينات القرن التاسع عشر. وبالتالي كانت المواجهة حتمية فيما بين الحركة القومية العربية الصاعدة وقاعدتها المتمثلة في الجمهورية العربية المتحدة، وبين قوى المعسكر الغربي كافة، التي رأت في الدولة الجديدة تجسيدا لخطرين:

خطر يتهدد نفوذها التقليدي الواسع في المنطقة، من خلال تصفية واقع التجزئة والتبعية، مما يؤثر سلبيا في أمنها الجيو سياسي والاستراتيجي والنفطي، وبالتالي المساس على نحو غير مسموح به برفاه دول غربي أوروبا وشمالي أمريكا، وليس فقط بالمصالح الاحتكارية

للطبقة الرأسمالية عظيمة التأثير في صناعة قرارات الديمقراطيات الغربية.

وخطر قيام دولة تقدمية، شديدة التأثير في منطقة استراتيجية من العالم، تمتلك إمكانات مادية وقدرات بشرية وموروثا حضارياً، وتشكل أنموذجا يحتذي وسندا قويا لقوى التحرر في العالم الثالث. وهي بحكم إمكاناتها وقدراتها وتفاعلاتها الإقليمية والدولية مؤهلة لأن تؤثر بقوة في ميزان القوى بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي في مرحلة تتسم بتصاعد حدة الحرب الباردة.

وتزامن قيام الجمهورية العربية المتحدة مع امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية زمام قيادة المعسكر الغربي، وبداية مرحلة «الاستعمار الجديد»، بعد أن كانت حرب السويس قد وضعت النهاية الحاسمة للاستعمار القديم. وتميزت الإمبريالية الأمريكية بتطوير أساليب عملها في تحقيق أغراضها، مسخرة في ذلك ثورة المعلومات والتطويرات التقنية المتسارعة، ومستغلة ما وفرته لها هجرة العقول من إمكانية الاستفادة غير المحدودة من المخزون المعرفي لمختلف الشعوب، نتيجة توظيف ابرز المهاجرين في مراكز أبحاثها وجامعاتها، بحيث تمكنت من إحراز قدر كبير من معرفة واقع شعوب العالم الثالث. وتعكس التجربة الأمريكية - خاصة داخل الولايات المتحدة - العمل للتأثير في الحركات التقدمية من الداخل، عن طريق تغلغل عناصر عميلة لأجهزة المخابرات تتميز بالظهور بمظهر تقدمي، بغاية حرف توجه الحركة التقدمية التي تسربوا إليها من خلال رفع شعارات مغالية في يساريتها وتقدميتها، والثابت أن «هذا الأسلوب كان أحد الأسباب الأولى في انهيار ما يسمى باليسار الأمريكي الجديد»(٥٨).

ولقد بدأ التآمر على الوحدة من قبل إعلانها، إذ اجتمع في أنقرة مجلس «حلف بغداد» بحضور وزير الخارجية الأمريكي دلس، لأول مرة بعد أن انضمت إليه الولايات المتحدة. وكان الموضوع الرئيسي للبحث مشروع اتحاد مصر وسوريا. وفيما أكد كل من نورى السعيد، رئيس الوزراء العراقي، وعدنان مندريس، رئيس الوزراء التركي، ضرورة تحرك كل عضو في الحلف لمنع اتحاد القطرين(٥٩)، عارض رجال المخابرات المركزية الأمريكية التحرك العلني. وكان دلس قد اجتمع في السفارة الأمريكية في أنقرة برجل المخابرات «ولبر كرين ايفلاد» الذي أوضح أن عبد الناصر لايسعى للاستيلاء على سوريا، وإنما هم السوريون الذين يندفعون نحو الوحدة تحسبا من الشيوعيين وحلف بغداد، وان الاتحاد السوفييتي لايؤيد الوحدة ويحبذ الإبقاء على الوطن العربي مجزءاً، وان عبد الناصر متردد في

قبول المشروع، وأي معارضة أمريكية سوف تدفعه لقبوله. ونصح بعدم التعرض للوحدة(٦٠). وعملا بنصيحته صدر البيان الختامي للمجتمعين دون التعرض للوحدة بكلمة معادية(٦١).

ولم يكن عدم صدور بيان يتعرض للوحدة بكلمة معادية مؤشرا على قبول بالوحدة ولو على مضض. كما لم يكن ذلك دلالة موقف استراتيجي جديد يقوم على إمكانية التعايش مع التوجه الوحدوي الذي تجسده دولة الوحدة. وفي مواجهة المفاجأة التي تمثلت بقيام الجمهورية العربية المتحدة اعتمدت سياسة ذات بعدين متكاملين:

الأول: العمل على تجميد الجمهورية العربية المتحدة عند حدودها الراهنة، والسعي لمنع توسعها بانضمام أي قطر عربي إليها. وذلك من منطلق إدراك أن دولة الوحدة، بفعل مبدأ وجودها ذاته، تحمل ميلا للتوسع، وأنه ليس أمامها بالتالي غير فرصة ضئيلة للاستمرار إن هي لم تتجاوز حدودها. لأن استقرارها يعني تحولها إلى دولة قطرية، وإن بحدود وإمكانات أكبر، الأمر الذي سوف يؤدي إلى أن يفتقد التيار الوحدوي الذي أسهم في وجودها رخمة، وبالنتيجة تفقد أحد أبرز عوامل حمايتها الذي تجسده الحاضنة الشعبية الوحدوية.

الثاني: استغلال كل ما من شأنه المساعدة على فصل الإقليمين، والتركيز بهذا الخصوص على الإقليم السوري، ليس فقط بحكم ظروفه الموضوعية التي تجعل عمليات اختراقه أكثر يسرا، وإنما أيضا باعتباره صاحب المبادرة في طلب الوحدة والضغط لإقامتها، مما يعنى أن أي انتكاسه في موقف بعض السوريين تجاه الوحدة سيكون لها تأثير أكبر مما لو حدث ذلك بالنسبة لأي فئة مصرية. ولتحقيق هذه الغاية نشطت الدعاية المضادة التي ركزت على الإدعاء بأن سوريا فقدت استقلالها، وأن السوريين أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية. وبدا واضحا أن جميع الأجهزة المعادية تصدر عن تخطيط موحد، بدليل أن ثلاث محطات للإذاعة، بينها محطة إسرائيل تحدثت يوم ١٩٥٨/٢/٢٨ عن «التسلط المصري» على سوريا.

وقامت الأجهزة ومراكز الأبحاث المتخصصة بالدراسات الشاملة والوافية للواقع العربي المستجد، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في الحركة القومية العربية والدولة الجديدة. وبدأت على ضوء ذلك حملات التضليل بغية إثارة الشكوك والمخاوف في النفوس. وإشاعة مجموعة من الأكاذيب حول الجمهورية ونظام الحكم فيها وممارساته الاقتصادية والاجتماعية. ولما كان صناع القرار في دولة الوحدة بشراً، وكل عمل بشري لاينجو من

القصور والتقصير، كان طبيعيا أن يتضمن المخطط المعادي التأكيد على رصد الأخطاء والهفوات والهنات، كما ودراسة شخصيات المسؤولين لتحديد نزوات وطموحات بعضهم ومطامع بعضهم الآخر، واعتماد تضخيم كل ما تتمحض عنه عملية الرصد على المحورين، وتواتر الحديث المغالى به في مسعى غايته تحويل الشائعات إلى حقائق لاتناقش، والدفع بالتناقضات الثانوية لتتحول مع الأيام إلى تناقضات عدائية لا يحسمها إلا الصدام، وفي ذلك كله إستغلال قصور الوعي ونقص المعرفة وتخلف الثقافة السائدة.

ولقد استفز قيام الجمهورية العربية المتحدة مشاعر الخطر التقليدية عند إسرائيل، ومع يقين صناع قرارها بأن عمق إسرائيل الاستراتيجي على جانبى الأطلسي سيوفر لها مزيدا من الدعم والرعاية والحماية لمواجهة المستجد على الصعيد العربي، إلا أنهم لم يركنوا لذلك، وإنما نشطوا في تطوير علاقات إسرائيل مع كل من إيران وتركيا وأثيوبيا. فبعث بن غوريون رسالة شخصية إلى شاه إيران يقترح فيها قيام تحالف أقوى فيما بين إيران وإسرائيل. وتوجت الاتصالات السرية في ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٨ إذ قررت الحكومة الإيرانية تنشيط بعثتها الدبلوماسية في تل أبيب – وكانت فرعا يرعى المصالح الإيرانية في السفارة السويسرية – فيما وسعت إسرائيل حجم بعثتها الدبلوماسية في طهران. ومع أنه لم يعلن عن إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين، إلا أنه كان معروفا يومذاك أن لإسرائيل سفارة في طهران(٦٢). وكنتيجة لتحالف إسرائيل مع إيران طورت علاقاتها بأكراد العراق، التي كانت قد بدأت سنة ١٩٥٢، بحيث بدأت الموساد – المخابرات الإسرائيلية – تزودهم بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وبالمستشارين منذ عام ١٩٥٨(٦٣). وقامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مائير بزيارة سرية إلى تركيا مطلع عام ١٩٥٨، وفي آب / أغسطس من العام نفسه وقع بن غوريون وعدنان مندريس اتفاقية تعاون سرية، وبدأت الموساد نتيجة ذلك بتدريب الأجهزة السرية التركية(٦٤). وكانت إسرائيل قد أقامت علاقات مع أثيوبيا سنة ١٩٥٢ طورتها في أعقاب حرب السويس سنة ١٩٥٦، حين قام مندوب إسرائيل بزيارة أثيوبيا والاجتماع بالامبراطور هيلا سيلاسي، نتيجة التنسيق الفرنسي. وفي عام ١٩٥٨ رفع مستوى التعاون بين الجانبين إلى أعلى مستوى لاتفاقهما على التصدي للحركة القومية العربية(٦٥).

### د – ردات فعل قوى المعسكر الشيوعي:

في ١٩٥٨/٢/٢٢ تلقى الرئيس عبد الناصر برقية من فوروشيلوف، رئيس هيئة

بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة(٦٦). وتعكس برقية الرئاسة السوفياتية الموقف الرسمي الحريص على عدم التفريط بما كان قد تحقق من تطور إيجابي في علاقات كل من مصر وسوريا مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، والتقدير الكبير الذي كان يحظى به عبد الناصر لدى صناع القرار في مختلف الدول الشيوعية، على الرغم من موقفه المعادى للنشاط الشيوعى بمصر. ومع ذلك فقد كان هناك موقف آخر غير رسمي لدول الكتلة الشرقية، تمثل في عدم الحماس الذي استقبلت به الصحف الشيوعية العالمية قيام الجمهورية العربية المتحدة، والإشارة بين السطور إلى الانعكاس السلبي على الحياة الديمقراطية في سوريا، وإلى أن الوحدة عصفت بكيان سوريا واستقلالها، وبما لا يكاد يختلف عن الدعاية الاستعمارية، إلا أن هذه كانت علنية وصارخة، وتلك كانت في البداية مجرد ملاحظات بين السطور.

وحول موقف الاتحاد السوفياتي من الجمهورية العربية المتحدة كتب د.أنور عبد الملك: «نحن نعلم الآن القصة الحقيقية للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي وكل من جمال عبد الناصر وحركات الوحدة العربية في ذلك الوقت، من خلال وثائق مدعومة بالأدلة، من فترة الوحدة العربية الأولى حتى الأيام الحرجة في حرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣. وتدل تلك الوثائق بشكل قاطع على أن السياسة الرسمية للاتحاد السوفياتي لا يمكنها أن توطن نفسها بأي طريقة ملموسة على قبول قيام دولة عربية حديثة وموحدة ومتقدمة بزعامة مصر، في منطقة يعتبرها الاتحاد السوفياتي حساسة لأمنه القومي. فقيام دولة عربية موحدة وحديثة وقوية وتقدمية حول عاصمتها القاهرة، يمكن أن تسيطر على الولاءات العاطفية والسياسية لمجموع المنطقة الإفريقية الأسيوية. إذ أن المنطقة الإسلامية الممتدة من المغرب حتى الفلبين تقع على حدود الاتحاد السوفياتي والهند والصين، فضلا عن حقيقة أن المنطقة الغنية بالنفط على نحو فريد في السعودية وإيران يمكن أن تمزق التوازن الواهي للانفراج الدولي الثنائي القطب من خلال هذه القوة العظمى الصاعدة»(٦٧).

## هـ - ردات فعل دول عدم الانحياز:

استقبلت دول عدم الانحياز قيام الجمهورية العربية المتحدة بالترحيب، ونظرت إليها على أنها «حدث تاريخي»، يعبر عن إرادة الشعبين السوري والمصري، وأن قيامها سوف يساهم مساهمة كبرى في دعم السلام. وأن اتحاد سوريا ومصر سوف يساعد التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعب الجمهورية العربية المتحدة، ويسهم في بلوغ تضافر جهود

البشر في رفع مستوى معيشة الشعوب. وهذا ما يستقرأ من برقيات تأييد كل من رئيس جمهورية الهند يومذاك الدكتور راجندرا، ورئيس وزرائها جواهر لال نهرو، والرئيس اليوغسلافي تيتو(٦٨). ولم تكن برقيات بقية دول عدم الانحياز أقل حماسا لقيام الجمهورية العربية المتحدة، وثقة بمستقبلها ودورها العالمي مما تضمنته برقيات الرؤساء الثلاثة.

كانت الوحدة ثورة تتحدى الواقع العربي، واكبها تيار جماهيري عربي يتطلع إلى إنجاز أهدافه القومية التي تمثلت يومذاك بشعار «الحرية، والاشتراكية، والوحدة». وككل ثورة فرضت على القوى المختلفة ذات المصالح والأدوار في منطقتها مواقف تنطلق من الواقع الجديد، وانعكاساته على مصالح وطموحات ودور كل منها. وفيما تراوحت مواقف القوى القومية العربية ما بين الاندفاع في تأييد دولة الوحدة وتطوير الحراك القومي، وبين الشعور بالثقة والطمأنينة وبأنه وجد في الساحة من يحمل المسؤولية وهو كفء لها، اندفعت قوى المعسكر الغربي تحارب الوحدة بالتآمر والتضليل، فيما عارضت قوى المعسكر الشيوعي الوحدة همسا في البداية ثم تصاعدت حملات التشكيك والتضليل. وكان على ثورة الوحدة أن تواجه ثورة مضادة على أكثر من محور في وقت واحد.

ولا يشكل نجاح الثورة المضادة دليلا على انعدام ثورية الوحدة، كما أن وقوع الردة الانفصالية بعد ثلاث سنوات وسبعة شهور وستة أيام من قيام الجمهورية العربية المتحدة لا ينهض دليلا على عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية الملائمة لقيامها، أو أنها لم تقم في زمن تحقق الوحدة القومية للأمة العربية، خلافا لما ذهب إليه أرنولد توينبي. وحين تقوم الأحداث في حدود الزمن الذي وقعت به، وعلى ضوء الظروف الإقليمية والدولية، يتضح أن الوحدة قامت يوم أن كانت شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تسجل انتصاراتها في مواجهة قوى الاستعمار القديم المنهارة، فيما وقعت الردة الانفصالية في الوقت الذي كانت فيه الإمبريالية الأمريكية قد استكملت استعداداتها لاسترداد المواقع التي اضطرت للتخلي عنها مكرهة قوى الاستعمار الأوروبي. وهذا ما لا يأخذه في الاعتبار القائلون بأن نجاح الردة الانفصالية وتثبيت الانفصال مؤشران على عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية لقيام الوحدة، وبالتالي عدم ثورية الوحدة، وعدم تحققها في زمن التوحيد القومي العربي.

ولأن الوحدة كانت ثورة حقيقية على تراكمات المرحلة الاستعمارية وواقع التجزئة، ولأنها آذنت بتغيرات جذرية في المواقع والأدوار على مدى الوطن العربي، وليس فقط ضمن الإقليمين السوري والمصري، فقد كان طبيعيا أن تستفز تناقضات واقع التجزئة وأن

تنشط ما خلفته المرحلة الاستعمارية من تراكمات. ولأن الاستعمار كان صاحب الدور الأول في فرض التجزئة وتهميش الطموح الوحدوي، كان طبيعيا كذلك أن تنشط الأجهزة الاستعماريه الجديدة والقديمة السرية والعلنية في محاولة توظيف تراكمات المرحلة الاستعمارية وتناقضات واقع التجزئة في إعادة تهميش الطموح الوحدوي، لأن ذلك هو السبيل الوحيد للاحتفاظ بمصالح الرأسمالية العالمية المتحققة في واقع التجزئة.. وكان التحرك على محوري ثورة الوحدة، والثورة المضادة نتاجا طبيعيا لقانون التحدي والاستجابة، إذ بقدر ما كانت ثورة الوحدة تهدد المصالح الاستغلالية المستقرة، بمقدار ما استفزت عدوانية المدافعين بشراسة عن تلك المصالح.

ثم إن اعتبار نتائج العمل السياسي أساسا للقول بأنه توفرت في أدائه الظروف الموضوعية والذاتية الملائمة أم لم تتوفر، لا يكون علميا عندما يحصر النظر ضمن حدود الواقع المحلي، خاصة فيما يتصل بقضايا العالم الثالث، شديدة التأثر بالمداخلات الخارجية. وفي إيضاح ما أدعيه أتساءل: هل يجور اعتبار نجاح عمليات الإجهاض المأساوية التي تعرضت لها معظم انتصارات شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تحققت خلال خمسينات القرن العشرين مؤشرا على عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية الملائمة لتحقق تلك الانتصارات، أم أن نجاح عمليات الإجهاض المأساوي إنما تدل على قدرات وإمكانات الثورة المضادة وكفاءتها في استغلال تراكمات المرحلة الاستعمارية؟ وضمن السياق ذاته أتساءل: هل يعود نجاح إسرائيل في مراكمة «انتصاراتها» منذ قيامها إنما تحقق نتيجة توفر الظروف الموضوعية والذاتية للحركة الصهيونية، أم أن ذلك النجاح يعود بالدرجة الأولى لعظم ما وفره العمق الاستراتيجي على جانبي الأطلسي للكيان الصهيوني من دعم مادي ومعنوي، وما أمنه للحركة الصهيونية من رعاية حجمت إلى حد بعيد المداخلات الخارجية في شؤونها الخاصة، وجنبتها معاناة الآثار التدميرية لعمليات التخريب والتجسس التي برعت فيها الأجهزة الأوروبية والأمريكية؟!!

وعندما يقوم حدث الوحدة وحدث الانفصال وتثبيته في ضوء الظروف العربية والإقليمية والدولية التي واكبت الحدثين، يتضح أن الوحدة إنما كانت من أبرز انتصارات شعوب العالم الثالث، أيام نهوض آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وصعود حركات التحرر الوطني ودعوة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. فيما كان نجاح الردة الانفصالية مؤشرا على بداية انحسار المد الثوري في العالم الثالث، وبالتالي أول انتصارات الثورة المضادة التي

استفزتها تلك الانتصارات. ولأن المسافة الزمنية ضيقة جدا فيما بين انتصارات الخمسينات العظيمة وبين إجهاضات الستينات المأساوية ليس مستغربا أن يشيع الظن بأن الانتصارات العظيمة لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لم تقم على أسس موضوعية، وإنما كانت مجرد هبات عاطفية عابرة. وهو ظن، وإن كان بريئا في غالبه، وإن صدر عن انفعال تجاه الإجهاضات المأساوية، إلا أنه في التحليل الأخير لايخدم التقويم الموضوعي لمسيرة شعوب العالم الثالث، ولا يؤسس لوعي مستقبلي، والمستفيد الوحيد منه انما هي القوى المشككة بقدرات شعوبه وبطولات رجالاته. وصدق الله العظيم إذ يقول «اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم».

## الهوامش:

(١) أبرزهم: د. جمال أتاسي وعبد الكريم زهور.
مقابلة مع د.جمال أتاسي، بيروت يوم ١٩٩٩/٣/١٤.

(٢) مشيل عفلق: حول وحدة مصر وسورية، جريدة البعث العدد ٢ دمشق ١٩٥٦/٤/٢٧

(٣) ذكر أحمد حمروش في كتاب: عبد الناصر والعرب - ص ٤٨ - أن تراجع صلاح البيطار وتأييده الوحدة إنما كان نتيجة تهديد عبد الله الريماوي بالاستقالة من البعث. وكان لى عدة لقاءات مع الريماوي بالقاهرة سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٤، تناولت بشكل مستفيض مواقف قادة البعث من الوحدة، ولم يأت على ذكر هذه الواقعة مطلقا، وإن كان قد ذكر أن البيطار كان مؤيدا لفكرة الاتحاد، ثم تراجع عندما تبين إصرار عبد الناصر والضباط على الوحدة.
- راج: عوني فرسخ: الوحدة في التجربة، مصدر سابق ص ١٠٠

(٤) د.أحمد يوسف أحمد: في الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها مصدر سابق ص ٢١٥

(٥) حمدان حمدان: عقود من الخيبات، (بيروت، دار بيسان ١٩٩٥) ص ٣٧٢

(٦) هذا ما أكده عبد الله الريماوي أثناء لقاءات القاهرة المتوالية شتاء ١٩٦٣ وربيع ١٩٦٤. ولم ينفه د.جمال أتاسي أثناء لقاء معه في بيروت ١٩٩٩/١/١٤ بعد اطلاعه على هذا الجزء من الكتاب

(٧) صحيفة «النهار»، بيروت يوم ١٩٥٨/١/١٥

(٨) ناجي علوش: مصدر سابق ص ١١٤

(٩) أحمد عبد الكريم: حصاد سنين خصبة، مصدر سابق ص ٣٨٤

(١٠) د.أحمد يوسف أحمد: في «الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها» مصدر سابق ص ٢١٢.

(١١) المصدر السابق ص ٢١٥

(١٢) أحمد حمروش: قصة ٢٣ يوليو ج٣ عبد الناصر والعرب، مصدر سابق ص ٤٩

(١٣) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٣٨١

(١٤) المصدر السابق ص ٣٨٤

(١٥) المصدر السابق ص ٤٠٤

(١٦) المصدر السابق ص ٤١١

(١٧) المصدر السابق ص ٤١٣

(١٨) سألت صلاح البيطار إن كان قد خرج بوضوح كاف لما تم الاتفاق عليه مع الرئيس عبد الناصر

أثناء مباحثات الوحدة مطلع عام ١٩٥٨، فنفي ذلك قائلا: لم تكن الصورة واضحة تماما (لقاء مع الأستاذ البيطار - دبي - كانون ثاني / ديسمبر ١٩٧٨)

(١٩) د.نديم البيطار: من التجزئة.. إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٩).

(٢٠) محمد عبد المولى: الانهيار الكبير، مصدر سابق ص ٣٨٠

(٢١) أثناء محادثات الوحدة الثلاثية - مارس / آذار ١٩٦٣ - وفي حوار عبد الناصر مع قادة البعث ورد قوله: «كانت معلوماتي عن الحزب في أيام محادثات الوحدة تقول إنه كان يعاني من مشاكل يكاد تجاوزها يكون مستحيلا، وتصورنا كلنا أنكم ترغبون أنتم أنفسكم في حله «محاضر محادثات الوحدة الثلاثية»، مصدر سابق ص ٣٧.

(٢٢) ذكر خالد العظم أنه بعد أن طرح أكرم الحوراني - رئيس مجلس النواب - قرار الوحدة للتصويت قوبل بعاصفة من الهتاف والتصفيق المتواصل. وصعد النائب سهيل الخوري على طاولته هاتفا «يعيش جمال عبد الناصر .. يعيش .. يعيش.. يعيش.. تعيش الوحدة». وعقب الانفصال شغل سهيل الخوري منصب وزير الشؤون البلدية والقروية.
- خالد العظم: المذكرات، مصدر سابق ص ١٦١ و١٦٢

(٢٣) خطاب عبد الناصر في المسجد الأزهر يوم ٣١ أكتوبر / تشرين أول ١٩٥٦

(٢٤) باتريك سيل: الصراع على سوريا، مصدر سابق ص ٤١٣ و٤١٤

وحمدان حمدان: عقود من الخيبات، مصدر سابق ص ٣٦٨

(٢٥) نقلا عن حمدان حمدان: أكرم الحوراني، مصدر سابق ص ٢٤٧

(٢٦) جلال السيد: حزب البعث (بيروت، دار النهار للنشر) ص ١٥٨
- وحمدان حمدان: اكرم الحوراني، مصدر سابق ص ٢٤٨
وأكرم الجراح وطلال عز الدين: الأحزاب والقوى السياسية في سوريا، مصدر سابق ص ٢٠١

(٢٧) راجع بهذا الخصوص: أكرم الجراح وطلال عز الدين، الأحزاب والقوى السياسية في سوريا (القاهرة ١٩٨٥) ص ٢٠١. وسامي الجندى: البعث، (بيروت دار النهار للنشر ١٩٦٩) ص ٧٤ ود.مصطفي الدندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الأيديولوجية والتاريخ السياسي، ص ٣١٩. ومذكرات اكرم الحوراني. العرب اليوم في ١٩٩٧/٨/١١.

(٢٨) خالد العظم، مصدر سابق ص ٨٧
وأحمد عبد الكريم: حصاد سنين خصبة، مصدر سابق ص ٣٨٦.

(٢٩) د.غسان سلامة وآخرون: المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧) ص ٢٣٥

(٣٠) حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار – ترجمة عفيف الرزاز (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٩٢) ص ١٣٦.

(٣١) محد عبد المولى: مصدر سابق ص ١٢٨ – ١٣٠

(٣٢) حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار – مصدر سابق ص ١٣٧

(٣٣) صحيفة «الجريدة» بيروت يوم ١٩٥٨/١/١٥

(٣٤) أحمد عبد الكريم: أضواء على تجربة الوحدة، مصدر سابق ص ١٨٥

(٣٥) صحيفة «النهار» بيروت يوم ١٩٥٨/١/١٥

(٣٦) جميل مطر ود.علي الدين هلال: النظام الاقليمي العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣) ص ٧٤

(٣٧) عندما ناقشت «اللجنة المركزية» للاتحاد الاشتراكي العربي «في إبريل / نيسان ١٩٧١ مشروع «وحدة مصر وسوريا وليبيا»، ادعى الرئيس السادات أن لا فرق بين شعار البعث والشعار الناصري إلا في الصياغة من حيث تقديم وتأخير الكلمات، فاعترض عليه عضو اللجنة المهندس عبد اللطيف المناوي موضحا أن «المسألة ليست صياغة أو تلاعبا بالألفاظ، ولكنها مسألة فلسفة ومبدأ» ورد في الميثاق وقام عليه فكرنا الوحدوي الذى يرى أن يسبق ويمهد للخطوات الوحدوية التحرر وبدء التحول الاشتراكي بما يهيء الظروف الموضوعية للوحدة.

– راجع: مذكرات ضياء الدين داود: سنوات عبد الناصر، أيام السادات (القاهرة، دار الخيال ١٩٩٨) ص ٢١٠ هامش (٢)

(٣٨) د.سعد الدين ابراهيم وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سابق ص ٢٣٩

(٣٩) حمدان حمدان: عقود من الخيبات، مصدر سابق ص ٣٧٨

(٤٠) هانسرد: مناقشات برلمانية، مجلد ٥٥٨ – مجموعة ٨٣٤٢

نقلا عن: نجلاء أبو عز الدين: عبد الناصر والعرب، مصدر سابق ص ٤٨٣

(٤١) في إيضاح دور عبد الناصر والناصرية في التاريخ العربي المعاصر كتب د.برهان غليون: «شكلت الناصرية منذ الخمسينات مركز طفور العروبة من عقيدة معارضة سلبية إلى عقيدة جماهيرية سائدة ومقبولة في الفضاء الثقافي العربي بأكمله. وقد جسد عبد الناصر في فكره ومواقفه جميع الشروط اللازمة كى يتحول إلى قطب مبلور للشعور الوطني والشعبي العربي

– د.برهان غليون: مصدر سابق ص ١٦٩.

(٤٢) ناجي علوش، الثورة والجماهير، مصدر سابق ص ١١٢

(٤٤) كان في مقدمة من أبرقوا مهنئين: الرئيس اللبناني الأسبق بشارة الخورى، والبطريرك المعوشي، بطريرك الموارنة في لبنان والمشرق.

- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية - المجلد الأول، مصدر سابق ص ١٢٤ - ١٣٢

(٤٥) كان بين الموقعين رئيس الوزراء الأسبق مزاحم الباججي ورئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة المصدر السابق وثيقة رقم ١٥٤ ص ٢٤٧ و٣٧

(٤٦) راجع نص المذكرة - المصدر السابق وثيقة رقم ٢١١ ص ٢٨٩ و٢٩٠

(٤٧) خطاب الرئيس عبد الناصر بمناسبة إعلان الوحدة يوم ١٩٥٨/٢/٥ - المصدر السابق ص ١١٦

(٤٨) راجع حول ذلك عبد الله الريماوى: المنطق الثوري للحركة القومية العربية (القاهرة - دار المعرفة ١٩٦٠)

(٤٩) للإحاطة بظروف بروز «الإقليمية الجديدة» في أعقاب قيام الجمهورية العربية المتحدة راجع:

- عبد الله الريماوي: الإقليمية الجديدة (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠)

(٥٠) نجلاء أبو عز الدين: عبد الناصر والعرب، مصدر سابق ص ٣٧١

(٥١) راجع نص مقال فاضل الجمالي في صحيفة العمل العراقية يوم ١٩٥٨/٢/٤، ووقائع المؤتمر الصحفي للعقيد عبد الحميد السراج حول مؤامرة الملك سعود.

- يوميات ووثائق الوحدة، مصدر سابق، المجلد الأول: وثيقة رقم ١٤ ورقم ١٣٩ ص ١٠٩ و٢٣٣ و٢٣٤

(٥٢) الحكم دروزة - الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية (بيروت، مكتبة منيمنة ١٩٦٣) ص ١٨٩

(٥٣) أكرم الجراح وطلال عز الدين: الأحزاب والقوى السياسية في سوريا، مصدر سابق ص ٣٠٨

(٥٤) أحد حمروش: مجتمع عبد الناصر، مصدر سابق ص ١٧٧

(٥٥) المصدر السابق ص ٥٥ و٥٦

(٥٦) نص البيان - جريدة النهار - بيروت يوم ١٩٩٨/٢/٢١

نقلا عن: يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية، مصدر سابق ص ١٥٦ - ١٥٨

(٥٧) أكرم الجراح وطلال عز الدين: مصدر سابق ص ٤١١ و٤٢١

(٥٨) د.نديم البيطار: نحو الارتباط بمصر الناصرية، طريق الوحدة العربية (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٣) ص ١٢٥

(٥٩) نظام شرابي: أمريكا والعرب، (لندن، رياض الريس للكتب والنشر) ص ٧٦

(٦٠) ولبر كرين إيفلاند: حبال من رمل. ترجمة د.سهيل زكار (دمشق، دار طلاس) ص ٤٨٧

(٦١) صدر الاعتراف الأمريكي بالجمهورية العربية المتحدة يوم ١٩٥٨/٢/٢٥، وقد تضمن ما نصه: «إن حكومة الولايات المتحدة قد أعلمت رسميا بإعلان الجمهورية العربية المتحدة بعد الاستفتاء الذي تم في مصر وسوريا في ٢١ شباط. إن حكومة الولايات المتحدة بعد أن أخذت علما بتأكيدات الجمهورية العربية المتحدة بأنها تنوي احترام تعهداتها الدولية والتقيد بها، بما في ذلك جميع التعهدات الدولية لمصر وسوريا على السواء، والقائمة وقت تشكيل الجمهورية العربية المتحدة. تقدم اعترافها إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة مع التعبير عن أمانيها الطيبة»

– يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية، المصدر السابق وثيقة رقم ٩٦ ص ١٨٢

(٦٢) بنيامين بن هيلاهيمي: العلاقة الإسرائيلية (نيويورك، بانثيون: ١٩٨١)

نقلا عن: د.موسى الكيلاني – في الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق ص ٦٩١ و ٦٩٢

(٦٣) هيلا هيمى، الكيلاني – المصدر السابق ص ٦٨٩

(٦٤) المصدر السابق ص ٦٩٧

(٦٦) النص الكامل لبرقية فورو شيلوف

يوميات ووثائق الوحدة المصرية – السورية مصدر سابق ص ١٦٨

(٦٧) د.أنور عبد الملك: احتجاب مصر وإطلالة على المستقبل. (بيروت، المستقبل العربي العدد ١٨، آب/أغسطس ١٩٨٠)

(٦٨) نص برقيات الرؤساء الثلاثة في:

يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية، مصدر سابق ص ١٢٨ و١٣٢ و١٦٨.

# المراجع

ابراهيم، د.سعد الدين (وآخرون) : الدولة والمجتمع في الوطن العربي – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ . اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢ .

أبو عز الدين، د.نجلاء: عبد الناصر والعرب، ترجمة يوسف سعيد الصباغ – القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٨١ .

أجاربيشيف، ناصر: ترجمة سلوى أبو سعدة وأحمد شرف – القاهرة : دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧

إمام، عبد الله : عبد الناصر والإخوان المسلمون. القاهرة: دار الموقف العربي ١٩٨١

– : صلاح نصر يتذكر. القاهرة: مؤسسة روز اليوسف ١٩٨٤

– : علي صبري يتذكر. القاهرة : دار الخيال ١٩٩٧

أمين، د.جلال أحمد: أوروبا والمشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

أنيس، د.محمد: الدولة العثمانية والشرق العربي. القاهرة: دار الأنجلو المصرية ١٩٨١

أوين، جوناثان: أكرم الحوراني، دراسة حول السياسة السورية ١٩٤٣–١٩٥٤ بيروت ١٩٦٦ (د.ن)

إيفلاند، ولبر كرين: حبال من رمل، ترجمة سهيل زكار. دمشق: دار طلاس

الأنصاري، د.محمد جابر: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

البراوي، د.راشد: حقيقة الانقلاب الأخير في مصر. القاهرة – مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢

البشري، طارق: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠

البغدادي، عبد اللطيف: مذكرات عبد اللطيف البغدادي ج٢ – القاهرة – المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧

البنا، حسن : مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا – بيروت، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر ١٩٨٤ .

البيطار، د.نديم : من التجزئة.. إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية – بيروت، مركز دراسات الوحدة ١٩٨٠ نحو الارتباط بمصر الناصرية، طريق الوحدة العربية – بيروت – دار الطليعة ١٩٧٣

التل، سهير سلطي: حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٦

الجابري، محمد عابد (وآخرون) : تطور الوعي القومي في المغرب – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦

– : المسألة الثقافية – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤ .

الجراح، أكرم وطلال عز الدين: الأحزاب والقوى السياسية في سوريا – القاهرة د.ن

الجندي، د. سامي : البعث – بيروت، دار النهار للنشر ١٩٨٥ – ١٩٦٩

الحصري، ساطع : دفاعا عن العروبة – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥

– : العروبة أولا – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥

الحمش، د.منير : تطور الاقتصاد السوري الحديث، دمشق، دار الجليل ١٩٨٣ .

أحمد، صلاح زكي: مصر والمسألة الديمقراطية – بيروت: دار الوسام ١٩٨٧

الحوراني أكرم : مذكرات أكرم الحوراني – «العرب اليوم» عمان – «الخليج» الشارقة

الدوري، د.عبد العزيز: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٨٧

الدندشلي، د.مصطفى: حزب البعث العربي الاشتراكي

الريماوي، د.سهيلة: الحكم الحزبي في سوريا (عمان د.ن ١٩٩٩)

الريماوي، عبد الله : الإقليمية الجديدة – بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٧٠. المنطق الثوري للحركة القومية العربية الحديثة، القاهرة، الدار القومية ١٩٦٠

السباعي، د.مصطفى : اشتراكية الإسلام

السمان، مطيع : وطن وعسكر – بيروت، بيسان للنشر والتوزيع ١٩٩٥

السيد، جلال : حزب البعث – بيروت، دار النهار للنشر

الشابي، د.محمد مسعود : حول استراتيجية الثورة العربية – بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٦٦

أشتور، إلياهو : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة. دمشق: دار قتيبة ١٩٨٨

الصاوي، عبد العزيز حسين : العلاقة البعثية – الناصرية. بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٩٥

العظم، خالد : مذكرات خالد العظم – بيروت: الدار المتحدة للنشر ١٩٧٢

د.بشير العظمة: جيل الهزيمة. لندن: رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩١

الكواري، د.على خليفة (وآخرون): حوار من أجل الديمقراطية. بيروت، دار الطليعة للنشر ١٩٩٦

الكيلاني، هيثم : الاستراتيجية العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١

باروت، محمد جمال : حركة القوميين العرب، النشأة، التطور، المصير. دمشق - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧

بطاطو، د.حنا : العراق، ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٩٥

- : الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٩٢

بريماكوف، ى.م : تشريح الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة عصام خفاجي. بيروت: دار ابن خلدون ١٩٨١

بعيري، إليعازر : ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي. القاهرة: سينا للنشر ١٩٩٠

بيبرس، ضياء الدين : الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر، كما رواها محمود الجيار. القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٧٦

تويني، غسان : منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٥٤

جب، وبون : المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد الحميد مصطفي القاهرة - دار المعارف ١٩٧٣

الجبوري، اللواء صالح : صائب محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية. بيروت د.ن. ١٩٧٠

جرجس، د. فواز : النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧

حجار، الأب د.جوزيف : أوروبا ومصير الشرق العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦

حماد، مجدى : العسكريون العرب وقضية الوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧

— : ثورة ٢٣ يوليو. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣

حمدان، د.حمدان : عقود من الخيبات. بيروت: دار بيسان ١٩٩٥

— : أكرم الحوراني، رجل للتاريخ. بيروت: دار بيسان ١٩٩٦

حمروش، أحمد : قصة ٢٣ يوليو ج١. ط٢ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧

— : مجتمع عبد الناصر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧

— : عبد الناصر والعرب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧

— : شهود يوليو. بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧

حوراني، ألبرت : الفكر العربي في عصر النهضة. ترجمة كريم عزقول. بيروت: دا النهار للنشر.

خالد محمد خالد : قصتي مع الحياة. القاهرة: دار اخبار اليوم ١٩٩٣

خضر، د.بشارة : أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، ترجمة جوزيف عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣.

خوري، فليب : أعيان المدن والقومية العربية، ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية

— : سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠ – ١٩٤٥. ترجمة وإصدار مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت ١٩٩٧

دانكوس، د. هيلين كارير : السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، ترجمة عبده اسكندر، بيروت: دار الكلمة ١٩٩٠

داود، ضياء الدين : مذكرات ضياء الدين داود، سنوات عبد الناصر، أيام السادات – القاهرة. دار الخيال ١٩٩٨

دراج، فيصل وجمال باروت: الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية – دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٩

دروزة، الحكم : الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية – بيروت، مكتبة منيمنة ١٩٦٣
رياض، محمود : مذكرات محمود رياض ج٢ وج٣. القاهرة: دار المستقبل العربي ١٩٨٦
رابين، أسحق : مذكرات أسحق رابين: ترجمة واصدار دار الجلل. عمان ١٩٩٣
سعد، أحمد صادق: صفحات من تاريخ اليسار المصري. القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٧٦
سلامة، د.غسان (وآخرون): المجتمع والدولة في المشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧

– : الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩

سليم، د.محمد السيد: التحليل السياسي الناصري. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣

سويد، محمود : حوار شامل مع جورج حبش – بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٨

سيف الدولة، د.عصمت : الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر. بيروت: دار المسيرة ١٩٧٠

: نظرية الثورة العربية. بيروت: دار الفكر ١٩٧١

– : هل كان عبد الناصر دكتاتورا؟ بيروت: دار المسيرة ١٩٧٧

سيل، باتريك : الصراع على سوريا، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. بيروت: دار الكلمة ١٩٨٠

شرابي، نظام : أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين. لندن – رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩٠

شفيق، منير : في الوحدة والتجزئة. بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٨١

شكري، د. غالي : عروبة مصر وامتحان التاريخ. بيروت: دار العودة ١٩٧٧

صبري، علي : قراءة في أوراق علي صبري، تقديم محمد عروق. القاهرة: دار المستقبل العربي ١٩٩٢

صفدي، مطاع : البعث مأساة المولد.... مأساة النهاية. بيروت: دار الآداب ١٩٦٤

صليبي، د.كمال : تاريخ لبنان الحديث. بيروت: دار النهار للنشر ١٩٧٨

ضومط، أنطون خليل: الدولة المملوكية. بيروت: دار الحداثة ١٩٨٢

طه، رياض : قضية الوحدة والانفصال. بيروت: دار الآفاق الجديدة ١٩٧٤

طيبة، مصطفي : الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٦٥ . القاهرة: دار سيناء للنشر ١٩٩٠.

عارف، جميل : الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والشعوبية في جامعة الدول العربية. القاهرة: الدولية للاعلام والنشر ١٩٩٥ .

عبد الله، د.إسماعيل صبرى : وحدة الأمة العربية، المصير والمسيرة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥

عبد الرحمن، د.أسعد : الناصرية، البيروقراطية والثورة في عملية البناء الداخلي بيروت، مركز الأبحاث العربي ١٩٨١ .

عبد الرحيم، مدثر : الإمبريالية والقومية في السودان. بيروت: دار النهار للنشر ١٩٧١

عبد الكريم، أحمد: أضواء على تجربة الوحدة. دمشق الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩١

— : حصاد سنين خصبة وثمار مرة. دمشق دار بيسان للنشر ١٩٩٤

عبد الكريم، خليل : قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية. القاهرة، دار سيناء للنشر ١٩٩٥

عبد الملك، د.أنور : مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون، بيروت - دار الطليعة

عبد المولى، محمد : الأنهيار الكبير، اسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا. بيروت: دار المسيرة ١٩٧٩.

عبد الناصر، جمال : فلسفة الثورة. القاهرة: مصلحة الاستعلامات ١٩٥٣

— : الميثاق. بيروت: دار المسيرة (د. ت)

: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر ج١ ١٩٥٢ – ١٩٥٤ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥

عبده، الإمام محمد : الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية. القاهرة: مكتبة صبيح (د. ت)

عفلق، مشيل : الكتابات السياسية الكاملة. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر ١٩٨٦ معركة المصير الواحد، بيروت – دار الطليعة ١٩٦٣

علوش، ناجي : الثورة والجماهير. بيروت: دار الطليعة ١٩٦٢

محمد، د. محمد : الإسلام وقضايا العصر. بيروت: دار الوحدة ١٩٨٠

عودة، محمد وروبرت ستفنس: حوار حول عبد الناصر. القاهرة: دار الموقف العربي ١٩٨٢

عيساوي، د.شارل : تأملات في التاريخ العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١

غرين، ستيفن: الانحياز، علاقات أمريكا السرية مع إسرائيل. ترجمة واصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية. نيقوسيا ١٩٨٤

غليون، د.برهان : المحنة العربية، الدولة ضد الأمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣.

غولد مان، ناحوم : مذكرات ناحوم غولمان، ترجمة وإصدار دار الجليل. عمان ١٩٩٤

فان دام، نقولاس : الصراع على السلطة في سوريا ١٩٦١ – ١٩٦٥. القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٩٥

فائق، محمد : عبد الناصر والثورة الافريقية. القاهرة: دار المستقبل العربي

فرسخ، عوني : الظروف الاقليمية في الوطن العربي. إصدار اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين. بيروت ١٩٧٤.

الوحدة في التجربة – بيروت، دار المسيرة ١٩٨٠

– : مخطط التفتيت، القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٥

– : الأقليات في التاريخ العربي. لندن: رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩٤

فنصة، بشير : النكبات والمغامرات، تاريخ ما أهمله التاريخ من أسرار الانقلابات السورية ١٩٤٩ – ١٩٥٨ دمشق: دار يعرب ١٩٩٦

قرم، د.جورج : تعدد الأديان وانظمة الحكم. بيروت: دار النهار للنشر ١٩٩٢

محاضر محادثات الوحدة الثلاثية. القاهرة: الدار القومية للنشر ١٩٦٣

محمد، محسن: مصر والسودان، الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية. القاهرة: دار الشروق ١٩٩٤

محيي الدين، خالد : والآن أتكلم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢

مرعي، سيد : أوراق سياسية، من القرية إلى الإصلاح. القاهرة: المكتب المصري الحديث ١٩٧٨

– : أوراق سياسية، من أزمة مارس إلى النكسة. القاهرة: المكتب المصري الحديث ١٩٧٨

مرقص، إلياس : نقد الفكر القومي. بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٦١

– : تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٦٦

مرقص، إلياس : الماركسية والمسألة القومية. بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٧١

مطر، جميل وعلي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣

مطر، فؤاد : حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش. لندن، منشورات هاني لايت ١٩٨٤

ميتشيل، ريتشارد : الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان. القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٨٥

ناتنج، أنتوني : ناصر، ترجمة شاكر ابرهيم سعيد. القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٨٥

نجيب، اللواء محمد: مصير مصر. القاهرة: دار ديوان للطباعة والنشر ١٩٩٥

ندوة: ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل. القاهرة: دار المستقبل العربي ١٩٨٧

ندوة: جامعة الدول العربية، الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣

ندوة: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣

ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠

ندوة: القومية العربية والإسلام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١

ندوة: مصر والعروبة وثورة يوليو. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢

ندوة: الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩

نصر، صلاح : عبد الناصر وتجربة الوحدة. بيروت: دار الوطن العربي ١٩٧٦

نضال البعث: ج٤ . بيروت: دار الطليعة للنشر

هلال، د.علي الدين: أمريكا والوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨

الهندي، هاني ومحسن إبراهيم: إسرائيل، فكرة، حركة، دولة – بيروت – دار الفجر الجديد ١٩٥٨

هويدي، أمين : أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف. بيروت: دار الطليعة للنشر ١٩٧٥ . مع عبد الناصر. القاهرة: دار المستقبل العربي ١٩٨٥

هيكل، محمد حسنين : ما الذي جرى في سوريا؟ القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢

- : عبد الناصر والعالم. بيروت: دار النهار للنشر ١٩٧٢
- : لمصر لا بعد الناصر. بيروت: شركة المطبوعات والتوزيع والنشر ١٩٨٥
- : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام. القاهرة: دار الشروق ١٩٩٦

وارينير، دورين: الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط. دراسة في مصر وسوريا والعراق. لندن: مطابع جامعة أوكسفورد ١٩٥٧

لاكوتير، جان : عبد الناصر. بيروت: دار النهار للنشر ١٩٧١

ياسين، السيد : تحليل مضمون الفكر القومي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠

يحيى، جلال : المجمل في تاريخ مصر الحديث. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث

يوسف، أبو سيف: الأقباط والقومية العربية - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧

يوميات وثائق الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١ . بيروت، معهد الإنماء العربي ١٩٨٧ المجلد الأول.

**دوريات:**

مجلة الاجتهاد. بيروت: العدد ٣٩ و٤٠

مجلة الفكر العربي. بيروت: العددان ١١/١٢ و٧٣/٧٤

مجلة المستقبل العربي. بيروت: الأعداد ٦٦ و٧٩ و٨٥ و٨٩ و٩٩ و١٨٧ و٢٣٩

مخطوطة: حداد د.غسان: أوراق شامية، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦ - ١٩٦٦

**كتب للمؤلف**

١- الظروف الإقليمية في الوطن العربي

إصدار اتحاد كتاب فلسطين - بيروت ١٩٧٤

٢- الوحدة في التجربة

بيروت - دار المسيرة ١٩٨٠

٣- مخطط التفتيت، الامبريالية الصهيونية الولية

القاهرة - دار المستقبل العربي ١٩٨٥

٤- الأقليات في التاريخ العربي

لندن - رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩٤

٥- ١١ سبتمبر / ايلول والمراجعة المطلوبة عربيا واسلاميا

القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث ٢٠٠٢.

٦- رواية عنيس

بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٥




لقد تعددت وجهات النظر - ولم تزل - حول الظروف السياسية والاجتماعية والمصالح والطموحات الشخصية التى دفعت صناع القرار السورى - عسكريين ومدنيين - برغم تناقض دوافعهم وغاياتهم الى ان يقروا بإرادة حرة مدعومة بتأييد شعبى بفرض الوحدة على مصر . كما تباينت الروايات حول الدوافع والغايات التى حملت الرئيس عبد الناصر على الإستجابة الفورية للرغبة السورية .

ويأتى هذا الكتاب للرد على هذه التساؤلات حيث يتألف من ثلاثة أجزاء يتناول الأول جدلية الوحدة والتجزئة تاريخيا وفى الواقع العربى المعاصر. وخصوصية الدولة القطرية وأثرها فى الطموح والحراك الوحدوى. وإستعراضا للواقع العربى وكل من المصرى والسورى عشية قيام الوحدة . وللتفاعلات السورية - المصرية التى توجت بقيام الوحدة وتقويم ماتم إنجازه. فيما يتناول الجزء الثانى الوثائق الدستورية للجمهورية العربية المتحدة. والمنجزات والسلبيات فى شتى المجالات. أما الجزء الثالث فموضوعه الإنفصال وانعكاساته فى الفكر والعمل السياسى العربى .



دار المستقبل العربى